

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة قسنطينة 1

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:

السلسلة:

الفوارق الإجتماعية الاقتصادية إشكالية التنمية المتوازنة

دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

تحت اشراف

الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد

من اعداد

لحسن فرطاس

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	محمد الهادي لعروق
مشرفاً و مقرراً	جامعة قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	صلاح الدين شراد
ممتحنا	جامعة قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	علاوة بولحواش
ممتحنا	جامعة هواري بومدين - الجزائر	أستاذ التعليم العالي	علي حجيج
ممتحنا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ التعليم العالي	الصادق قرفية

السنة الجامعية 2013-2014

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى " الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد " الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث ومنحني كل ما يستطيع من جهد رغم كثافة انشغالاته العلمية، فكانت لملاحظاته الدقيقة بالغ الأثر في وصول الرسالة إلى ما هي عليه ، له مني كل الشكر و عظيم الامتنان . كالاتقدير و الاحترامللأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين استجابوا لنداء العلم.

الشكر موصول إلى كافة الأساتذة والمسؤولين الذين ساهموا في بناء قسم الجغرافيا بجامعة قسنطينة عبر مختلف مراحل، كما أعرب عن شكري وامتناني لكل من تعاون معي وأخص بالذكر الأستاذ عبد القادر شواش و الأخ معبد سفيان على إنجاز هذا البحث.

لحسن فرطاس

الإهداء

إلى من علماني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر و العزيمة و الإصرار، والذي الكريمين رحمهما الله
وطيب ثراءهما.

إلى رفيقة الدرب التي سارت معي نحو المستقبل خطوة بخطوة، بذرنا معا وحصدنا معا وسنبقى معا بإذن
الله.

إلى من تذوقت معهم زينة الحياة الدنيا، أبنائي: عماد ، نجيب ، نعيم و نهاد .

إلى من أظهروا لي الأصل في الحياة ، إخوتي وأخواتي .

إلى مثال الصبر ، عائلة مرزوقي همو وخاصة الأم التي لقبتها بخنساء هذا الزمان.

إلى من يقدر العلم والباحث فيه أهدي هذا البحث.

لحسن فرطاس

المقدمة العامة

تظهر الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في أغلب أنحاء العالم وتتواجد بين المناطق المتطورة و المناطق المتخلفة ومن المؤكد أن تظهر الفوارق في كل التجمعات الكبرى وحتى داخل البلد الواحد، بحيث أن التوازن المطلق لا يمكن وضعه كهدف للتنمية الاقتصادية ولا حتى تصوره، لسبب بسيط وهو التنوع البيئي وعدم التجانس الطبيعي المطلق للمجال الجغرافي عامة.

المعروف أن المجال الجغرافي متنوع ومختلف في مكوناته ، فدراسة الفوارق تصبح ضرورة عندما تبلغ الاختلافات قيمة كبيرة، تكون لها انعكاسات كمية وكيفية، ايجابية أم سلبية على التفاعل الوظيفي للأقاليم ومستوى التنمية الاقتصادية وظروف معيشة السكان، فأغلب التحاليل العلمية المتعلقة بالتخلف بينت الارتباط الوثيق بين الفوارق الاجتماعية والاقتصادية مع ضعف التنمية.

لا يقدم المجال الجغرافي نفس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في كل نقطة من حيزه، لأن التفاعلات الممكنة بين عناصره تختلف من مكان إلى آخر فقد يلاحظ الانسجام من عدمه ، زيادة على ذلك فان عناصر النمو لا تظهر في كل مكان و في نفس الزمن بنفس الحجم والكثافة و التوزيع.

هناك تجاذب بين مفهومي الفوارق و اللامساواة ، ويختلف مفهوم الفوارق باختلاف مجالات العلوم و الدراسات، فهي تفهم بغياب العدالة في المداخل و الحقوق الأساسية التي تضمن المساواة بين البشر بعضهم ببعض و تخص الأجور و المداخل ومستوى المعيشة و التكوين و العلاج وغيرها، أما في حالة اللامساواة فتأخذ مدلولاً سلبياً بعدم الرضا و الرفض من طرف السكان.

تعتبر دراسة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من بين ميادين التحليل في فروع الجغرافيا، وهو ما دعمه الكثير من الباحثين فهي تحتل صدارة الحدث العلمي، عند الجغرافي روجي بروني (R Brunet) فان اللامساواة لا تظهر إلا في صورة الاختلاف و الفوارق ، لكن عند إدخال معنى الاختلاف تحدث الازدواجية في المعنى، فالاختلاف لا يعني حتمياً اللامساواة وإذا تعددت الاختلافات فحينذاك يصبح الوضع الاجتماعي غير محتمل¹.

العديد من الدراسات التي تناولت الفوارق، اعتمدت بالأساس على مقاييس اقتصادية دون الأخذ في الاعتبار البعد المجالي للوحدات الإقليمية، إلا أن البحث الجغرافي لا يتوافق مع هذا الطرح، لأن نفس الفارق لن تكون له نفس

¹ Brunet r , les mots de la géographie ,dictionnaire critique ,paris reclus, la Documentation française, 1992, p 518

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمسافات القريبة أو البعيدة. إذن فلإقليم وزن يؤثر في توزيع النشاط البشري سواء بالإيجاب من حيث إنتاج الثروة أو بالسلب.

تفرض دراسة مؤشرات التنمية تكثيفا لمؤشرات القياس وعدم الاعتماد فقط على المؤشرات الأحادية بل يجب الانتقال إلى مؤشرات مركبة وتجاوز المؤشرات المالية، فالفوارق عند الجغرافيين هي فروق في الوضعيات والمسافات الجغرافية، وعليه هناك فوارق جغرافية في الأصل لا تخضع للمداخل وإنما لخصائص الإقليم الذي يعيش فيه الإنسان، قد تكون صعبة المنال في مناطق سكنية مبعثرة وقد لا تظهر هذه الصعوبات إلا عند الأسر ذات المداخل الضعيفة. إذن فإدراك الفارق الذي نحكم عليه بأنه كبير أو هام هو الذي يعطي حالة الرفض وعدم الرضا لدى السكان.

(يتدخل عنصر الإقليم في دراسة الفوارق عندما يصبح محددًا ومعلوماً كي تمارس عليه السلطة الإدارية مهمة التنظيم والرقابة وتسجل فيه المشاريع الاجتماعية والاقتصادية و تتضح فيه الاستراتيجيات مهما كانت مدلولاتها سواء كانت تنمية أو تهيئة أو تخطيطاً في إقليم يكون فيه السكان مرتبطون بعلاقات الانتماء، الذي قد تتصارع فيه مصالح الأطراف الفاعلة).¹

كل ذلك يدفع إلى البحث والتفكير في المؤشرات والمعايير التي نعتمدها في الدراسة وكيفية اختيارها، فمن البديهي أن عملية اختيار المؤشرات تكون أساسية لتضمن بناء الاستنتاجات بعد المقارنة بين مختلف بلديات إقليم السهول العليا لسطيف، كما تستوجب الدراسة تقديم تحليلاً دقيقاً في ذلك.

لقد خضع توظيف المؤشرات في البحث لبعض الشروط الموضوعية، فلم يكن بالإمكان اعتماد مؤشرات يصعب الحصول عليها من الناحية العملية وعليه كان اختيار المؤشرات بناء على مدى توفرها واعتماد الدراسة على المؤشرات يعتبر بمثابة نموذج مبسط لواقع إقليمي معقد .

إن الفوارق الاجتماعية والفوارق الإقليمية ليست واحدة لأن الأولى محتواة في الثانية ونتاج لها في نفس الوقت. لقد ظهرت استخدامات واسعة وكتابات كثيرة حول قضية التنمية وتحليل الفوارق المحلية، حيث ارتبطت باللامركزية مع أخذ السكان والفاعلين المحليين لزاماً المبادرة.

¹ Bonerandie, Gillette c, tayab y (coord) 2000, les territoires locaux construits par les acteurs, ENS- géographie- Fontenay Saint-Cloud, p250

هناك ما يقارب 183 000 موقع الكتروني على شبكة الانترنت، يحمل عبارة التنمية المحلية و تلتقي في غاية مشتركة وهي تطبيق نموذج التنمية الوطنية في الإقليم المحلي.¹

كل هذا الإنتاج الفكري والعلمي المتنوع يبقى مرهونا بالشروط البيئية والإقليمية مع درجة تفاعل العنصر البشري في ذلك، يكون الهدف النهائي له تنمية متوازنة لتوفير إطار حياة مقبول لدى السكان.

الإشكالية :

يتطرق الباحث إلى حصر المشكلات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بطرق علمية والتي تعد من أصعب مراحل البحث العلمي، فحصر وتحديد المشكلات يسهل بعده التفكير في الحلول التي تناسبها.

إن دراسة الفوارق تفتح المجال لطرح العديد من التساؤلات الموضوعية حول العناصر الفاعلة بالإقليم و المحصلة للفوارق ومنها:

- ما هي طبيعة المرتكزات البشرية والسكنية والاقتصادية وفوارقها بإقليم السهول العليا لسطييف؟
- هل سكان إقليم السهول العليا لسطييف راضون عن ظروفهم المعيشية؟ أم أن كل ما هو ريفي مرادف للفقير ومصدر للمشاكل؟
- هل تفهم الفوارق بفوارق المسافات والكثافات وتقاس على أساس إحصائي أم على أساس ديناميكية النمو؟
- هل يساهم الثراء المالي في تقليص الفوارق الموروثة أو المنتجة بفعل فوارق الاستثمار، أم أنه يفرز تناقضات ويزيد من الفوارق بين الأقاليم؟
- هل هناك أقاليم خاصة متميزة داخل الإقليم العام للسهول العليا؟
- ما مدى انسجام واستجابة برامج الدولة للاحتياجات الخدمائية لسكان الإقليم؟
- ما هي طبيعة الفوارق وأسبابها بإقليم السهول العليا لسطييف؟

أهمية البحث وأهدافه:

لا شك في أن الاهتمام العالمي بدراسة إشكالية التنمية والفوارق يتزايد ويتفرع إلى عدة تخصصات ومناهج، تهدف كلها إلى تحسين إطار الحياة للإنسان من خلال الاستثمار الجيد للإمكانات المحلية، وعندما كانت هذه الإمكانيات محدودة في بعض البلدان أو نادرة عند البعض الآخر، تطفو حتمية تقليص الفوارق بين الأقاليم كأولوية، وتزداد أهمية الإدارة الراشدة للإمكانات أو ما يعرف حديثا بالحاكمة (la Bonne Gouvernance).

يهدف البحث إلى:

¹ Laurent Davezies ,de la question sociale à la question spatiales ,n 52 , 2004 , p 49.

- التحليل العلمي الدقيق للفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين بلديات إقليم السهول العليا لسطيف.
- استكشاف الواقع وعوامل القوة والضعف في التركيبة السكانية والاقتصادية للبلديات.
- دراسة العلاقة بين البرامج التنموية وأولويات المشاكل في إطار التنمية المحلية لإقليم السهول العليا لسطيف.
- كشف معوقات تنفيذ البرامج التنموية المحلية.
- أثر المشاريع الكبرى على الإقليم المحلي في التقليل من درجة الفوارق أو تعميقها.
- التفكير في تنظيم العناصر المكونة لإطار حياة السكان حتى ينسجم فيها الفرد مع مكونات مجاله كي تصبح التنمية عامل استقرار وليس العكس.

الفرضيات:

من أجل الاقتراب إلى تحقيق أهداف البحث والإمام بمختلف جوانبه تم وضع وصياغة الفرضيات الآتية:

- 1- عند دراسة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، يجب الانطلاق من فرضية مفادها أن شروط الحياة العادية لسكان إقليم معين تتحقق عند إمكانية الاستفادة من الحقوق الأساسية والخدمات العامة في حالة مستقرة ودائمة.
- 2- التنمية المحلية ترمي إلى تكريس تنمية اقتصادية متوازنة وتستثمر الإمكانيات المحلية المادية والبشرية.
- 3- قدرة الدولة على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في القطر.

منهجية وأساليب البحث:

تتميز طبيعة الظواهر الجغرافية بالتنوع والتعقيد، مما يستدعي من الباحث تحليل الظواهر وتفكيكها إلى عناصرها الأولية وتنحصر عملية التحليل في التفريق بين العناصر الأولية للظاهرة المدروسة لمعرفة خصائص كل عنصر على حدا وعلى الصلات التي تربطه بالعناصر الأخرى، وبهذه العملية ينتقل التحليل بنا مما هو مجهول وغامض إلى ما هو معلوم وواضح.

(يعد التحليل والتركيب عنصران أساسيان في العلوم عامة والجغرافيا خاصة وهما جوهر التفكير، والاتجاه السائد في المدارس الجغرافية المعاصرة هي دراسة التباين المكاني ومن الطبيعي أن توصف بأنها "علم تركيبى" فكل من عملية التحليل والتركيب مكملتان للأخرى، لكن التحليل لا يكفي لوحده إلا إذا رافقته عملية أخرى وهي المقارنة التي ترشد إلى أوجه الشبه أو الاختلاف بين الظاهرة التي يحللها أو بين الظواهر الأخرى التي سبقت معرفتها).¹ وقد وظف الباحث مناهج وأساليب في الدراسة منها:

1-صفوح خير، البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه، مطبعة جامعة دمشق، 1978، ص 44.

- **منهج دراسة حالة:** حيث اعتمد في بحث إشكالية الفوارق والتنمية على مجموعة من البلديات في إقليم السهول العليا لولاية سطيف.

- **المنهج التحليلي الكمي:** تمكن الباحث من خلاله الكشف عن مجموعة من الاختلافات المكانية لمختلف الظواهر في إقليم السهول العليا لسطيف، وتم توظيفه في تحليل التوزيع الجغرافي للخدمات.

- **منهج الاستقراء والاستنتاج:** وظف الباحث هذا المنهج في استقراء البيانات الرقمية، مع استخلاص النتائج النهائية.

- **الأساليب الكمية:** تم توظيفها في تحليل مختلف البيانات الرقمية مثل النسب المئوية والمتوسطات والمعدلات وكثافة الظواهر بواسطة استعمال نظام (spss version 17) في معالجة بيانات الدراسة الميدانية.

- **الأساليب النوعية:** شملت عمليات الترتيب والتصنيف النوعي للبلديات في العديد من الجوانب الاجتماعية والخدمية وغيرها.

- **التمثيل البياني:** تم استخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل (map info 7.5) في التمثيل المساحي من خلال انجاز مجموعة من الخرائط الموضوعية، إضافة إلى الرسوم البيانية ببرنامج (Excel 2007).

- الدراسات السابقة حول الموضوع

وقف الباحث على دراسات كثيرة سبق وأن تناولت موضوع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وإشكالية التنمية المتوازنة لإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف بالخصوص، وغالبا ما امتدت الدراسات إلى أقاليم الكبرى مثل السهول العليا للشرق الجزائري أو القطر وفي غالب الحالات تكون على مستوى تراب ولاية ويمكن ذكر أهمها:

دراسة **مارك كوت** بعنوان **Mutations rurales dans les hautes plaines** في سنة 1978

طرح الباحث مشكلة التنمية الريفية في إقليم السهول العليا الشرقية بالجزائر والعوائق الكبرى التي يمكن إزالتها من مسار التنمية، كما استعرض الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للإقليم ودرس تطور السياسات الفلاحية الاقتصادية عامة وانعكاساتها على الإقليم، انتهى الباحث بنظرة تفاءل مفادها أن المجال الريفي بعد مدة سوف يقدم صورة مختلفة اختلافا جذريا عما كان عليه في السابق.

- رسالة دكتوراه، **شراح صلاح الدين** سنة 1987 بعنوان:

Problématique de l'aménagement de l'espace en Algérie : analyse du discours, pratiques et perspectives.

تناول فيها الباحث بالتحليل تطور الخطاب السياسي باتجاه المجال الريفي والفوارق الجهوية و المحلية بين البلديات كما حاول الباحث صياغة سيناريوهات عملية حول التنمية محددا المضمون والوسائل الواجب توفيرها وفلسفة

الفعل التنموي لمختلف الفاعلين مؤكداً على أن هناك مسافة كبيرة بين الصورة التي نطمح لها وبين صورة الأعمال المحققة، لإعادة قراءة الشمال الشرقي الجزائري تقوم على مخطط يتضمن في محوره الجوهري مفاهيم ديناميكية المجال، التقطيع الإقليمي والفوارق.

إن الانقطاعات (*les discontinuités*) التي لوحظت ، مصدرها الإنسان أكثر مما هي حتمية جغرافية رغم الأثر الكبير لهذا العامل في ذلك، كما أكد على أن عنصري العمران والصناعة كانا لهما الأثر الكبير في تطوير أو تراجع المجالات الجغرافية. كان الخطاب (*le discours*) مبني على ثلاثة محاور : إدراك الواقع ، برنامج العمل ثم صورة المستقبل و أكد على وجوب تجاوز بعض التناقضات للتمكن من فهم الفعل البشري ودوافعه في تهيئة عالم الريف.

- رسالة دكتوراه ، جنان عبد المجيد في سنة 1997 بعنوان : (*réformes économiques et agriculture en Algérie*) معتمداً على ولاية سطيف كنموذج ، بحث فيها جذور أزمة الاقتصاد الوطني أين صنفت أسبابها إلى عوامل داخلية مثل التسيير الغير عقلاني للثروات و أسبابا خارجية تعود إلى ثقل التناقضات التي يحملها الاقتصاد العالمي من تفاقم المديونية وانحيار أسعار البترول وغياب الاستغلال العقلاني للموارد ، كما أظهرت الدراسة الآثار التي نتجت عن تراجع الدولة على الزراعة المحلية (ولاية سطيف) وهل بالإمكان أن تتواجد زراعة تنافسية دون دعم الدولة ؟

- رسالة دكتوراه بولحواش علاوة سنة 2001 بعنوان : خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة إقليم جيجل، درس من خلالها الباحث موضوع الاستصلاح الإقليمي للمناطق الجبلية ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أين ركز على ضرورة إزالة معوقات التنمية في المناطق الجبلية أولاً قبل الشروع في التنمية، والتأكيد على أن التنمية لا تخرج عن كونها عملية ترتيب للأولويات وتحديد اتجاهات التطور في الزمان والمكان، فالتنمية هي تحديد سلم الأولويات المرغوب فيه. كما ناقش الباحث بدائل التنمية الممكنة وخياراتها وما يترتب عنها من إفرزات ايجابية وأخرى سلبية.

- رسالة دكتوراه للأستاذ عبد الكريم عيون سنة 2003 بعنوان : المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف طرح من خلالها إشكالية التنمية ومقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية مع إمكانية تحديد معطيات التنمية المستدامة مستخدماً في ذلك طريقة التحليل العاملي.

- رسالة دكتوراه لسعاد براكشي سنة 2004: بعنوان:

(Disparités socio-spatiales en Algérie : approche statistique et cartographique)

اعتمدت الباحثة على تحليل مؤشرات لسته (06) عناصر (الديمغرافيا، التعليم، الاقتصاد، الشبكة الحضرية، السكن والخدمات) أجريت الدراسة على 48 ولاية وفقا لإحصاء سنة 1987 و 1998 بهدف المقارنة ثم على 206 بلدية من الشرق الجزائري. بينت النتائج أن ولايات الشمال هي الأكثر نموا من باقي المناطق الأخرى. أما على مستوى البلديات فان مقرات الولايات والبلديات المجاورة لها هي الأكثر نموا، أما المناطق الجبلية فهي الأكثر فقرا. هذا الاختلال مرده إلى عوامل ثلاث طبيعية وتاريخية والى سياسة التصنيع.

- سنة 2006 رسالة دكتوراه Kouzmine Yaël بعنوان :

(Dynamiques et mutations territoriales au Sahara Algérien)

تناولت الدراسة إشكالية التنمية وتطور الفوارق، كانت عبارة عن محاولة لصياغة خيارات و نماذج تنمية وإعطاء فهم جديد لمعطيات المجال الصحراوي. كما تعرض الباحث بالدراسة إلى الحدث العمراني الجديد الذي أنتج ضغوطا أدت إلى إخلال التوازن الوظيفي التقليدي للأقاليم مع تزايد الفوارق الاقتصادية فظهرت فوارق إقليمية بنيوية بصورة شاملة. كما حاولت الدراسة إثراء النقاش وصياغة أفكار حول أدوات التسيير والحكم.

- رسالة ماجستير، لحسن فرطاس بعنوان: **السكن والسكان وتنظيم المجال الريفي** ، دراسة حالة لخمس (05) بلديات من اقليم السهول العليا لمنطقة سطيف سنة 1995 والتي اعتمدت على إحصاء سنة 1987، تناولت بالدراسة والتحليل مدى التوازن بين عنصري السكان والسكن في المستوى الأول ثم المقارنة والربط مع الإمكانيات التي توفرها البلديات كمستوى ثان ، خلصت الدراسة إلى أن المجال المحلي في حالة انتقالية من حيث الوزن الديمغرافي والسكني مما يستدعي العمل على تقليص الاختلالات الظاهرة وانتهت الدراسة إلى المطالبة بدراسة أكثر دقة وعمق لمختلف العناصر المكونة للمجال واستجابة لذلك جاء مضمون الدراسة كتكملة للعمل السابق .

- اختيار فترة ومنطقة الدراسة

إن اختيار متغيرتي زمان ومكان البحث قد حددتها مجموعة من التساؤلات والعوامل الموضوعية.

أ (لماذا تم اختيار فترة 1987 - 2008 ؟

لقد عرف إقليم السهول العليا لسطيف على امتداد 21 سنة تحولات اقتصادية وديمغرافية وعرف ظروفا أمنية غير عادية، عوامل أحدثت تحولات بالإقليم تستدعي التحليل العلمي فجلبت إليها اهتمام الباحث. كما اجتمعت مجموعة من العوامل الأخرى فرضت اختيار هذه الفترة وهي:

- التحولات الإدارية الكبيرة التي حدثت على مجال البلديات اثر التقسيم الإداري لسنة 1984، وعليه جاءت الدراسة بعد هذا التقسيم لتجنب تلك التغييرات التي تؤثر في عملية المقارنة بين البلديات فكانت سنة 1987 وسنة 2008.

- توفر الإحصائيات التي جاءت بعد الإحصاء العام للسكن والسكان لكل من سنة 1987 و 2008.

- التحولات الاقتصادية التي حدثت ، على اعتبار أن سنة 1987 كانت آخر عهد للنظام الاشتراكي والذي ترسم في دستور 1989، أما سنة 2008 فهي الانتقال إلى النظام الليبرالي.

(ب) لماذا إقليم السهول العليا لسطيف؟

في بداية مرحلة التفكير كان البحث يهدف إلى دراسة إشكالية الفوارق على مجموع إقليم ولاية سطيف، وكان من الطبيعي أن تظهر الفوارق بين مختلف البلديات، لتباين الخصائص الطبيعية للولاية بين إقليم جبلي في شمال الولاية وآخر سهلي في الجنوب، أقاليم مفتوحة وأخرى معزولة.

انتقل التفكير وتحول بعد ذلك إلى دراسة إشكالية الفوارق داخل إقليم واحد يقترب إلى التجانس الطبيعي حتى نحاول تحليل وتفسير أسباب نمو بلديات دون أخرى رغم انتمائها لنفس الإقليم ليكون البحث أكثر موضوعية وإيجابية، لذلك تم استثناء كل من بلدية سطيف وبلدية العلمة باعتبارها قوى متميزة عن باقي البلديات بالإقليم.

كما اجتمعت عدة حوافز أخرى على اختيار إقليم السهول العليا لسطيف لتكون موضوع البحث والدراسة ومنها:

- نقص الدراسات والبحوث الأكاديمية حول إقليم السهول العليا لسطيف مقارنة بأقاليم أخرى مثل إقليم قسنطينة أو إقليم الجزائر.

- استثمار حسن العلاقات الشخصية مع بعض الفاعلين والتقنيين في مختلف الإدارات في الحصول على المعطيات، وتسهيل المقابلات مع المسؤولين المحليين (ليس كلهم).

- عمل الباحث وإقامته في مدينة سطيف (مركز الولاية) جعله قريبا من الميدان.
- تحقيق استمرارية للبحث، كون أن الباحث سبق له انجاز رسالة ماجستير سنة 1995 حول الإقليم (عينة من خمس بلديات).

مراحل ومنهجية البحث :

أ - المرحلة النظرية

لقد أخذت هذه المرحلة الوقت الكثير قضاه الباحث في الاطلاع على الوثائق والدراسات التي لها علاقة بالموضوع إضافة إلى الدراسات التي تخص منطقة الدراسة وولاية سطيف عامة.

حيث واجهنا مشكلة قلة الدراسات الجامعية حول موضوع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بإقليم السهول العليا لسطيف ، كما وصلت رغبة الاطلاع إلى جامعات في الخارج مثل المكتبة المركزية بجامعة القاهرة ومكتبة الجمعية الجغرافية المصرية، مكتبة أكسبروفنس، (Aix-en-Provence) بفرنسا، مكتبة المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة والمكتبة المركزية بجامعة باب الزوار بالجزائر العاصمة ومكتبة معهد علوم الأرض والمكتبة المركزية بجامعة قسنطينة، و المكتبة المركزية بجامعة سطيف ، كما تم الاتصال ومناقشة الموضوع مع عدد من الباحثين البارزين في التخصص (مارك كوت بجامعة Aix-Provence) في إطار التربصات القصيرة و (أندري بروني) أثناء ملتقى دولي بجامعة سطيف و الأستاذ شراد صلاح الدين بطبيعته المشرف الأكاديمي على البحث .

كما أثرى الباحث معارفه العلمية حول الموضوع عبر وسيلة الانترنت، مكتبته من الاطلاع على عدد كبير من الأبحاث والدراسات الأجنبية حول الموضوع.

ب - مرحلة البحث الميداني

بعدم إتمام وضع تصور لخطة البحث والعناصر المكونة له، شرع الباحث في جمع البيانات والإحصائيات من مصادر مختلفة مثل : الديوان الوطني للإحصاء ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف ، المديرية التنفيذية للولاية منها: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية ، الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية ، مديرية الفلاحة ، مديرية الأشغال العمومية، مديرية التجارة ، إضافة إلى بعض مصالح الوكالات مثل وكالة تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذلك بعض المواقع على شبكة الانترنت والاتصال ببعض المسؤولين ورؤساء المصالح رغم أن الطابع الإداري كان يتفوق على الجانب العلمي و الأكاديمي في الموقف.

بهدف ملامسة الواقع المادي، لجأ الباحث إلى الدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستبيانات على أربع بلديات وفي كل بلدية تمت عملية التوزيع على ثلاث نقاط (التجمع الرئيسي، الثانوي، المنطقة المبعثرة) تم توظيفها في الوقوف على وضعية الفوارق في ظروف معيشة السكان وإطار الحياة لهم إضافة إلى استبيان خص اليد العاملة المتنقلة بين الريف والمدينة.

ج - العمل المكتبي ومعالجة المعطيات

تمثلت هذه المرحلة في جدولة البيانات وترتيبها وكانت من أصعب المراحل لكونها لم تكن جميعها من مصدر واحد، فأخذت من الباحث الوقت الكثير لترتيبها وتصنيفها والتأكد منها، امتدت إلى رسم الأشكال والخرائط بالأنظمة الحديثة للمعالجة الخرائطية وفقا لمتطلبات الأبواب والفصول ثم كتابة النص إلى أن استكمل البحث مرحلته النهائية.

- خطة البحث

نظمت الأطروحة من الناحية المنهجية في ثلاثة أبواب حاول الباحث من خلالها تحليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وإشكالية التنمية المتوازنة بإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف، كل باب تضمن أربعة فصول، راعى فيها الباحث قدر الإمكان عناصر التسلسل والترابط والتوازن، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة.

❖ **الباب الأول:** تناول بالدراسة الإطار النظري لدراسة الفوارق وواقع وتطور المرتكزات الجغرافية لإقليم السهول العليا لسطيف، وهي بمثابة الحلقات الأساسية لتفاعل المنظومة الإقليمية (السكان، السكن، البنية الاقتصادية). احتوى هذا الباب أربعة فصول وهي:

- **الفصل الأول:** تم فيه عرض الإطار النظري والجغرافي لدراسة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ومستويات المقارنة بين البلديات ثم الخصائص الجغرافية والتاريخية لدراسة الفوارق في الجزائر وانتهى بتقديم الخصائص الجغرافية لإقليم السهول العليا لسطيف.

- **الفصل الثاني:** تطرق إلى مقومات العنصر البشري وفوارقه عبر إقليم السهول العليا لسطيف، مثل نمو السكان وتوزيعهم وتطور الشبكة العمرانية والهجرة الداخلية تحليلا وتعليلًا.

- **الفصل الثالث:** تناول بالدراسة الفوارق والتحويلات السكنية بإقليم السهول العليا لسطيف مثل حظيرة السكن وتوزيعها الجغرافي حسب نوع التجمع ثم العلاقة بين السكان والسكن ومستويات الربط بالشبكات العمومية.

- **الفصل الرابع:** تم تخصيصه إلى التركيبة الاقتصادية للسكان والنشاط الفلاحي بإقليم السهول العليا لسطيف. انتهى الباب الأول بخلاصة أكدت على انتقال سكان المناطق الريفية إلى المراكز العمرانية الهامة بالإقليم يتبعه تطور السكن في التجمعات الرئيسية التي تنمو على حساب المنطقة المبعثرة، كما أن إقليم السهول العليا لسطيف يبقى يحافظ على طابعه الفلاحي رغم البروز الملفت للقطاع الثالث.

❖ **الباب الثاني:** خصص لدراسة مدى توظيف الخدمات في تقليص الفوارق أو تعميقها عن طريق محاولة الكشف عن العلاقات المحلية لأنشطة السكان بين التوازن والاختلال من ناحية والفوارق في ظروف المعيشة وإطار حياة السكان من ناحية أخرى، توزع هذا الباب على أربعة فصول وهي:

- **الفصل الخامس:** تناول بالدراسة ظروف التعليم المادية والنتائج النوعية عبر البلديات باعتباره عنصرا استراتيجيا واستشرافا لمستقبل الإقليم في آن واحد.

- **الفصل السادس:** تناول بالدراسة والتحليل خدمات البنية التحتية التقليدية والحديثة والتي شملت الطرق والنقل والخدمات البريدية وإمكانية الربط والاتصال بشبكة الانترنت.

- **الفصل السابع:** تعرض بالتحليل إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ومنها الخدمات التجارية بقياس حجم الأنشطة وتوزيعها وطبيعتها من حيث نوعية الأنشطة السائدة باستخدام مجموعة من المؤشرات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية متمثلة في مدى توفر الهياكل الصحية والإطار الطبي ونوعية العلاج.

- **الفصل الثامن:** جاء كنتيجة للفصول التي سبقت بمحاولة الكشف عن الفوارق في ظروف المعيشة وإطار حياة السكان ليس فقط بين سكان البلديات وإنما داخل البلدية نفسها بالمقارنة بين سكان التجمع الرئيسي والثانوي والمنطقة المبعثرة وبين أسر مراكز البلديات وأسر باقي القطر الريفي، تم ذلك باللجوء إلى استنطاق الميدان بطريقة الاستبيانات.

انتهى الباب الثاني بخلاصة تعتبر أن الخدمات أداة إستراتيجية في تحقيق التنمية المتوازنة في الإقليم من حيث الوفرة على نقيض من الندرة والعزلة والتهميش كما تضمن الخدمات ببعديها الكمي والنوعي استقرار العنصر البشري وانسجامه مع مكونات الإقليم وهياكله التنظيمية، كما تعكس الخدمات إطار الحياة الذي يتحرك فيه السكان، فالقرب الجغرافي من الخدمات وإمكانية الاستفادة منها عاملان يصنعان الفوارق بين سكان البلديات.

❖ **الباب الثالث:** خصص لتحليل إشكالية توازن أو عدم توازن التنمية وأسباب الفوارق الحاصلة بين البلديات في مستوى التنمية، من خلال مختلف أدوات وبرامج التنمية المحلية وكل نوع من البرامج أخذ حيزا وافيا من التحليل تضمن أربعة فصول هو الآخر موزعة كما يلي:

- **الفصل التاسع:** تناول بالتحليل برامج تنمية التجهيز العمومي، تم التركيز فيها على المخططات البلدية للتنمية (PCD)، والبرامج القطاعية غير الممركزة (PSD)، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) لفترة (2000-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) لفترة (2005 - 2009) وأخيرا حجم الإعانات المالية من الولاية الموزعة على البلديات.

- **الفصل العاشر:** اهتم بتحليل برامج ترقية النشاطات من الاستثمار المحلي الخاص، ونشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ونشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

- **الفصل الحادي عشر:** شمل بالدراسة برامج متنوعة منها برنامج المضاب العليا ثم المشاريع الحوارية والبرامج الحوارية للتنمية و التجديد الريفي (PPDR - PPDR) و أخيرا المشاريع الكبرى وأثرها على الإقليم خاصة منها مشروع تحويل المياه إلى إقليم السهول العليا ومشروع الطريق السيار شرق-غرب و أثرهما على الإقليم المحلي.

- **الفصل الثاني عشر:** خصص لتصنيف فوارق التنمية بين بلديات إقليم السهول العليا لسطيف و محاولة تحليل مسباتها وانتهى الباب بخلاصة.

لا يحدد أحد الجهد الكبير الذي قامت بها الدولة في مسار التنمية، إلا أن هذه الأخيرة كانت لها تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية على إقليم السهول العليا لسطيف، والملاحظ هو نقص الخبرة في تسيير وتنفيذ برامج التنمية رغم مرور خمسين سنة من التجربة والعمل، فالفوارق بين البلديات قديمة في الزمن زادت من تكريسها الانحرافات السلبية لمسار التنمية العام بالإقليم، مما يقتضي بالمجموعات المحلية التحسين المستمر للأداء. أما الخاتمة فكانت على شكل خلاصة لأهم النتائج التي توصل إليها البحث وانتهت ببعض التوصيات ومخارج للتنمية المتوازنة من أجل عدالة أكثر وفوارق اقل بإقليم السهول العليا لسطيف.

- **المشاكل والصعوبات التي واجهت البحث**

- لقد واجه البحث مجموعة من العوائق والصعوبات والتي عادة ما تتكرر أمام الباحثين.
- ندرة الدراسات التي تتطابق مع موضوع الدراسة على إقليم السهول العليا لسطيف.
- عدم توافق الدراسات الأجنبية رغم وفرتها مع الأطر الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها المجال والمجتمع الجزائري ما يجعل المناهج والمقارنات أمرا صعبا.
- ندرة الدراسات حول الموضوع باللغة العربية، أجبر الباحث في كثير من الحالات على بذل جهد في الترجمة الضمنية للمفاهيم.
- عدم تعاون بعض الإدارات في تزويدنا بالمعطيات رغم تقديمنا لوثائق تثبت مهمة الباحث وتحجج البعض بطابع السرية وكثرة المماطلة اقتضى من الباحث الصبر والإصرار.
- انتظار صدور بيانات الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008.
- تضارب وعدم تطابق بعض المعطيات بين مصدر وآخر.
- عدم تفرغ الباحث للتركيز على البحث نتيجة للمهام البيداغوجية بالجامعة من ناحية وثقل الالتزامات الاجتماعية من ناحية أخرى. من خلال هذا الوضع الصعب يقتضي الأداء الجيد للبحث بصفة عامة والبحث الجامعي بصفة خاصة، إنشاء خلايا بحث على مستوى الولايات ذات إطار قانوني لمتابعة أنشطة المصالح تكون مفتوحة على المحيط بصفة عامة وعلى علاقة مع الباحثين الجامعيين بصفة خاصة.
- لقد جاء هذا البحث لسد بعض جوانب النقص الذي يعرفه إقليم السهول العليا لسطيف باعتباره إقليما واعداء، خاصة الدراسات الجغرافية باللغة العربية.

المبداج الأول

الفوارق البشرية والسكنية والاقتصادية بإقليم السهول العليا لولاية سطيف

❖ الفصل الأول : الإطار النظري والجغرافي لدراسة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بإقليم السهول

العليا لولاية سطيف

❖ الفصل الثاني : مقومات وفوارق العنصر البشري عبر إقليم السهول العليا لولاية سطيف

❖ الفصل الثالث : الفوارق والتحويلات السكنية بإقليم السهول العليا لولاية سطيف

❖ الفصل الرابع : خصائص وفوارق التركيبة الاقتصادية لسكان إقليم السهول العليا لولاية سطيف

❖ خلاصة الباب الأول

أصبح الإقليم حاليا في قلب السياسات العامة و موضوع أبحاث في العديد من التخصصات نتيجة للتحويلات العميقة التي رافقت العولمة ومع تغير دور الدولة في الاقتصاد أدى ذلك إلى بروز أهمية و حيوية الأقاليم في التنمية فتشكل في السنوات الأخيرة إطار فكري عرف باقتصاد الأقاليم (ECONOMIE DES TERRITOIRES) .

ترتكز المكونات الرئيسية للإقليم على محور السكان كوسيلة عمل و غاية في نفس الوقت ومحور السكن بعناصره المادية الضرورية لاستقرار العنصر البشري ثم الجانب الاقتصادي الذي تتحقق من خلاله حاجيات الإنسان في الحياة،

لذلك يستوجب على البحث العلمي تفكيك الجزئيات المكونة لإشكالية السكان والسكن نظرا لتداخل العناصر والتأثير المتبادل بينها، إضافة إلى طبيعة الأنشطة الممارسة، هذا ما ساهم في إنجاز أطروحات ودراسات عديدة كما تتفاوت مشكلات السكان والسكن من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر، تشخص في حالات محددة ومختلفة مما يستدعي استمرارية البحث العلمي بالموازاة مع التحويلات التي تحدث في المجال الجغرافي بغض النظر عن اختلاف المدارس الفكرية التي درست إشكالية السكان والسكن عبر المراحل التاريخية وعلاقة ذلك بالتنمية، واختلاف المناهج المطبقة في البحث. إلا أن حالة التعقيد لا تخفي العلاقة المتبادلة والمتكاملة الممكنة بين السكان والسكن في حالة التوازن بين الأقاليم الجغرافية.

يبقى العنصر البشري في حركية دائمة عبر المجال الجغرافي من حيث النمو والبنية العمرية والتوزيع والانتشار بين المناطق الريفية والمدن، هو الذي يحدد معالم الشبكة العمرانية بالإقليم ومختلف التحويلات التي تحدث من توازن أو اختلال وأن حركة السكان في المجال الجغرافي لها تأثيراتها الايجابية والسلبية على توازن الأقاليم.

كما يعتبر المسكن من متطلبات الحياة وله أهمية مزدوجة اجتماعية وإقليمية يساهم في توازن وإعادة التوازن بين الأقاليم مما يجعل اهتمام البحث فيه أمرا أساسيا، يتم ذلك بتفكيك العناصر المكونة له من توزيع حظيرة السكن بين مختلف تجمعات الإقليم ثم الأنماط السكنية المنتشرة بالإقليم إلى العلاقة بين السكان والسكن وقياس حجم أزمة السكن.

كما يمتد هذا الباب إلى دراسة البنية الاقتصادية للقوة النشطة والعاملة ومعرفة فرص التشغيل بين البلديات وتشخيص القوى المعطلة فيها إلى دراسة وتحليل طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة وخاصة نمط الاستغلال الفلاحي، كما يركز البحث على دراسة العلاقة بين إقامة السكان ومكان العمل لكون قوة السكان وكفاءتهم تسبق التنمية الاقتصادية.

يهدف هذا الباب عامة إلى فحص الوضع القائم في بلديات إقليم السهول العليا لسطيف فهناك علاقة تبادلية بين نمو السكان والسكن والنمو الاقتصادي بين القوى المنتجة والقوة المستهلكة كما ترتبط سياسة الإسكان بالقدرة الاقتصادية للبلد.

الفصل الأول

الإطار النظري والجغرافي لدراسة الفوارق الاقتصادية

والاجتماعية بإقليم السمور العليا لولاية سطيف

عندما تظهر فوارق بين السكان يتطلب الأمر تحليل وتفسير الواقع المادي لهم ثم المقارنة بالمؤشر الأساس الذي يعكس الحالة الطبيعية والعادية للسكان ، وتتلخص جوانب وملاحظات ذلك في نقاط محددة منها إدراك النقص أو العجز ، مثل مؤشر البطالة الذي يترجم العجز في فرص الشغل بالإقليم مقارنة بحجم الفئة النشطة من السكان القادرين عن العمل و إدراك الآثار الاجتماعية لذلك ، فالمؤشرات التي تمثل حجما سكانيا معيننا (مؤشر شغل المسكن) تكشف عن معاناة السكان الاجتماعية أو الاقتصادية التي يمكن اعتبارها مؤشرات تنبه عن احتمالات تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهم . كما يرتقي الحديث عن الفوارق عندما نصل إلى حد الصعوبة في الاستفادة من الحقوق الأساسية مثل صعوبة الاستفادة من العلاج التي تظهر من خلال العلاقة بين عدد الأطباء وعدد السكان.

1 - مستويات المقارنة بين الأقاليم

إن فكرة الإقليم كثيرة الاستعمال في الوقت الحاضر وهو يفرض التعبير عن إرادة الحياة (la possession) سواء من طرف مجموعة من الأفراد أو من طرف عائلة أو فرد، وهذا ما يفرز تعدد المنافسة الجيوسياسية بين أغلب البلدان، كما يعرف مصطلح الإقليم استخدامات واسعة في الوقت الحاضر نتيجة تطور السلطة المحلية و الديمقراطية، التي ترسم الامتداد الجغالي الذي تعيش فيه مجموعة من السكان.¹

إن الهدف الأخير للإقليم الطبيعي هو اقتصادي السمة تحكمه نواميس المنظومة البيئية الطبيعية والإنسان ضمن مفهوم الوحدة والتطور.²

أما الأقلمة المحلية فإنها أداة تدخل و تهيئة و تطوير إنمائي أفقي و رأسي من خلال تحليل المركب الإقليمي بمدخلاته و مخرجاته القطاعية و دوراته الحيوية الطبيعية و إظهار إمكاناتها الموردية و فرض الاستثمار في الصناعة و الزراعة و الصيد البحري و استخراج الثروة الباطنية و السياحة و القاعدة الأساسية التجهيزية و السكنية و المرفقية و الخدمات التصديرية، بتفعيل المكونات المحلية و تحويلها و تطويرها³.

مع التطور التكنولوجي و الاستخدامات الواسعة للإعلام الآلي، عرف الإقليم بعدا رقميا جديدا نتيجة الثورة التي حدثت في علم الخرائط بواسطة صور الأقمار الصناعية و أنظمة البرامج الالكترونية، هذا التطور وضع أمام الإقليم إمكانيات غير محدودة لتخزين المعلومات، أدى إلى ظهور أنظمة المعلومات الجغرافية، التي أنتجت نمط الإقليم

¹ - L'hégémonie du lieu et du réseau – scala bé 2004 – cité par Laurent cailly

² - د حسن أمين الفتوى، التخطيط الإقليمي - الجزء الأول - مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق

³ - د عبد الكريم عيون، المقومات المحلية و التنمية الإقليمية في ولاية الطارف ، رسالة دكتوراه ن ص 258

الرقمي (le territoire numérique) الذي يعني بالدرجة الأولى أنه في طور التكوين تكنولوجيا، أي التحول إلى رموز معلوماتية، حيث يتم إزالة العوائق الطبيعية و المؤسساتية، ويعني بالدرجة الثانية توضع الشبكات التقنية على الإقليم، بمعنى إنجاز واقع اصطناعي مترابط بالإقليم الموجود . إذن هناك صورتين للإقليم الرقمي، صورة الشبكات التقنية التي تعوض الإقليم، وصورة تجمع بين إقليمين مندجين أحدهما واقعي والثاني تصوري بأبعاده الثالثة.¹

تهدف الدراسة التحليلية للمؤشرات إلى معرفة الحجم الكمي والنوعي للفوارق بين سكان البلديات وترتيبها حسب مجموعات متشابهة في الخصائص مع مقارنتها بعضها ببعض وتمتد المقارنات في بعض الأحيان إلى مقارنة البلدية بالإقليم الجغرافي الذي يحتويها.

- **المقارنة الأولى (بين البلديات)** تحدد نقاط القوة و الضعف لمستوى سكان البلدية مقارنة بباقي البلديات التي لا تبعد عنها من حيث الموقع الجغرافي و الخصائص الطبيعية و الوزن الاقتصادي.

- **المقارنة الثانية (البلديات بالولاية)** ورغم قلة أهميتها نظرا لتباين الخصائص الطبيعية و البيئية للمجال الجغرافي لولاية سطيف ، إلا أنها تسمح بمعرفة مكانة ووزن البلدية مقارنة بباقي بلديات الإقليم الإداري الذي تنتمي إليه كون أن السلطة الإدارية لها تأثيرها المادي على الإقليم من حيث الميزانية المخصصة و سلم الأولويات وكيفية توزيع المشاريع وبرامج التنمية المحلية عامة.

- **المقارنة الثالثة** تمتد إلى المستوى الوطني في مختلف الجوانب رغم الاختلاف و التنوع الذي يمثله التراب الوطني لكون سياسة السلطة المركزية ذات أبعاد إقليمية وطنية شاملة، تعمل على تقليص الفوارق الموجودة بين الأقاليم، فحتى وان كانت الدراسة قد أجريت على مستوى مجموعة من البلديات (20 بلدية) في إقليم محلي فمن الأهمية بمكان مقارنة بيانات الإقليم المحلي ببيانات المجال الوطني.

(الجزائر عبارة عن مجال مجزئ إلى أقاليم مختلفة ومتباينة في الإمكانيات و التي أنتجت بخلاف الأهداف المسطرة من طرف القائمين على التنظير للتهيئة الإقليمية في الجزائر، أقاليم غير متوازنة اقتصاديا، لأن الوحدات الإدارية الوليات والبلديات، تعرف اليوم اختلافات كبرى وفوارق في الجانب الاقتصادي و الديمغرافي و المجالي).²

¹ Territoires, territorialité, territorialisation, actes des entretiens de la cité des territoires, presse universitaire de rennes 2009 - p 67.

² Souad Brakchi, Disparités socio-spatiales en Algérie, approche statistique et cartographique, thèse de doctorat, université Aix Marseille, année 2004.

2. الخصائص الجغرافية والتاريخية لدراسة الفوارق في الجزائر

يجب وضع دراسة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في السهول العليا الشرقية لمنطقة سطيف في إطارها الجغرافي الخاص بالجزائر الذي يقوم بدوره على مجموعة من الأسس والإبعاد الخاصة التي يجب استحضارها لفهم حقيقة هذه الفوارق.

1.2 فوارق بين المدن و باقي القطر الريفي

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في التنمية الاقتصادية، تبقى الفوارق قائمة بين المدينة و الريف ، ظاهرة حاصلة حتى في بلدان العالم بصفة عامة بما فيها الجزائر ولازالت المدينة و المراكز الحضرية الكبرى تستقطب أغلب عناصر التنمية و التقدم، كاستثمار الأموال و الخدمات والمبادلات التجارية في حركتها الوطنية وحتى الدولية، خاصة مع التوجهات الاقتصادية الجديدة نحو العولمة القائمة بالدرجة الأولى على إزالة الحدود في التعامل وتفكيك الحواجز الجمركية بين الدول، بالمقابل لذلك يبقى المجال الريفي في الجزائر يحمل دلالات العزلة والفراغ والنقص وصعوبة الحياة، أقاليم صعبة لاستقرار السكان و التوازن الاجتماعي العام.

و من الخصوصية المحلية أن بلديات إقليم الدراسة توجهها مدينة سطيف ذات الوزن المحلي و الجهوي و الوطني.

2.2 فوارق في التطور الاقتصادي بين مختلف أقاليم التراب الوطني

إن طبيعة الفوارق في الجزائر مختلفة ومتنوعة بتنوع التجارب التنموية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال، لقد واجه البلد وضعا إقليميا تميز باختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة، تدخلت الدولة من خلال ذلك عن طريق البرامج الاستعجالية التي تركزت في المدن دون الأقاليم الداخلية مما دفعت بالسكان إلى النزوح باتجاه تلك المدن لما توفره من شروط الحياة .

من خلال المخططات التنموية المختلفة لفترة السبعينات ارتكزت سياسة التنمية على القطاع الصناعي، ما تثبته الاعتمادات المالية المخصصة له عبر مختلف المخططات التنموية (50 % في المخطط الثلاثي الأول 1969/67 و40 % في المخطط الرباعي الأول 1973/70 و 43,5 % في المخطط الرباعي الثاني 1977/74) حاولت الدولة من خلال ذلك انجاز نسيج صناعي عبر التراب الوطني وظهرت بعض الأقطاب الصناعية مثل قطب عنابة، سكيكدة ، قسنطينة ، الجزائر وهران. هذا الاتجاه وبالرغم من الوحدات والهياكل الهامة التي أنجزت، إلا أن هذا الجهود سار في اتجاه عكسي مدلول التوازن الجهوي، وأدى إلى تهميش القطر الريفي ثانية بعد السياسة الاستعمارية، مع تعميق الفوارق بين الأقاليم وخاصة منها إقليم السهول العليا بما فيها منطقة سطيف.

في عشرية التسعينيات أين تغلب العنصر الأمني في أولويات الدولة على باقي العناصر الأخرى، سادت البلاد ظروفًا استثنائية زادت في تعقيد التوازنات الإقليمية للمجال الجزائري، نتج عنها انتقال السكان من المناطق الجبلية أين أصبح عنصر الأمن غير مضمون، إلى مناطق أكثر أمنا كالمدين والتجمعات السكانية الكبرى.

أخيرا ومع بداية الألفية الثالثة ، دخلت الجزائر في مرحلة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية رافقتها عائدات مالية هامة من مصدر المحروقات تمكنت الدولة من الخروج من الضائقة المالية السابقة ، مما يدفع إلى التساؤل إن كانت هذه الدينامكية المالية الجديدة توجه نحو تقليص الفوارق الموروثة و المنتجة أم تفرز تناقضات وتزيد من الفوارق بين الأقاليم ؟

كما يطرح التساؤل حول مدى قدرة الدولة ومختلف هياكلها على تسيير الأقاليم، الذي يبقى أحد الضمانات الموضوعية لتقليص حجم الفوارق بين مختلف الأقاليم، أم أن الدولة قد تضيع مرة أخرى فرصة إحداث الوثبة الاقتصادية الحقيقية ؟

3.2 فوارق بين الإقليم الساحلي والمناطق الداخلية

إذا كانت ظاهرة الساحلية من إفراز السياسات الاستعمارية، فان جزائر الاستقلال قد زادت في تعميق حدة الظاهرة عن طريق استغلال الهياكل الاقتصادية التي تركها الاستعمار الفرنسي الذي مدد سياسة احتلاله عن طريق النفوذ إلى المناطق الداخلية، أين أنجز بعض المراكز و دعم البناء في بعض المدن الداخلية مثل مدينة سطيف، (من ناحية ، نجد السهول الساحلية ، مناطق الاستغلال المكثف و السكان الأوربيين ، تتمركز فيها معظم الهياكل الأساسية و العمرانية ، مناطق ذات فلاحية مستغلة آليا، ومن ناحية أخرى باقي البلاد عبارة عن مناطق مصدرة لليد العاملة الفلاحية، مهمشة و ضعيفة التجهيز، لقد أجبرت ضرورة الاقتصاد الوطني سلطات ذلك العهد إلى مواصلة توجيه أكبر الاستثمارات نحو أكثر الجهات تجهيزا و توفيراً لأفضل العمال تأهيلا أي الشريط الساحلي)¹ .

من الظاهر أن الدولة، باعتبارها المنظر والفاعل الرئيسي في التهيئة الإقليمية، أبدت رغبة في إعادة التفكير. (إن درجة الضخامة التي آلت إليها الاختلالات السكانية والتمزق الاجتماعي وحالات الإقصاء لمساحات شاسعة من التراب الوطني، تضع التهيئة العمرانية في صميم تساؤلاتنا الكبرى . هناك تحولات كبرى تجري في العالم، وفي الجزائر لا يوجد أي إقليم أو اقتصاد في منأى أو حماية من هذه التحولات).²

1 - شريف رحمان، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، ص 70.

2 - نفس المصدر السابق، ص 70

فهل يمكن أن ينتقل القطر الريفي من مجال المشاكل و الفوارق و الاختلالات إلى مجال ينتج احتياجاته الضرورية و يصبح عامل نمو اقتصادي و مجال بديل لمشاكل و تعقيدات المدينة ؟

3 . تقديم منطقة الدراسة : المعطيات الطبيعية بين المؤهلات و العوائق لنشاط الإنسان.

1.3 الموقع الإداري

تتتمي بلديات منطقة الدراسة إداريا إلى ولاية سطيف، التي تقع في الشمال الشرقي للجزائر لها حدود مشتركة مع 06 ولايات من الشرق ولاية ميله ، من الشمال كل من ولاية جيجل و بجاية ، من الغرب ولاية برج بوعرييج ومن الجنوب كل من ولاية مسيلة و باتنة . يبلغ مجموع البلديات 20 بلدية تمتد في وسط وجنوب الولاية مثل ما توضحه الخريطة رقم (01) ، تضم إداريا 07 مراكز لدوائر وهي حسب الجدول رقم (01) : مركز عين أرانات ، مركز عين آزال ، مركز عين ولمان ، مركز بئر العرش ، مركز قجال ، مركز حمام السخنة ومركز صالح باي. لقد عرفت الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة تحولات كانت محصلة للتطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي عرفت بها البلاد بصفة عامة.

- هناك بلديات قديمة النشأة منذ عهد الاحتلال الفرنسي، كبلديات مختلطة (communes mixtes) مثل بلدية عين ولمان (Colbert) وبلدية عين آزال (Ampère)، التي أنشأت في بتاريخ 19 ديسمبر 1868.

- بلديات ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 مثل بلدية حمام السخنة (أم لعجول سابقا)، بلدية بازر سخرة ، بلدية بيضاء برج ، بلدية بئر العرش ، بلدية قجال ، بلدية صالح باي وبلدية عين لحجر.

- بلديات ظهرت اثر التقسيم الإداري لسنة 1984 وهي : بلدية عين أرانات ، بلدية مزلق، بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية قلال ، بلدية الرصفة ، بلدية أولاد صابر، بلدية بئر حدادة ، بلدية الطاية ، بلدية التلة وبلدية الوجلة .

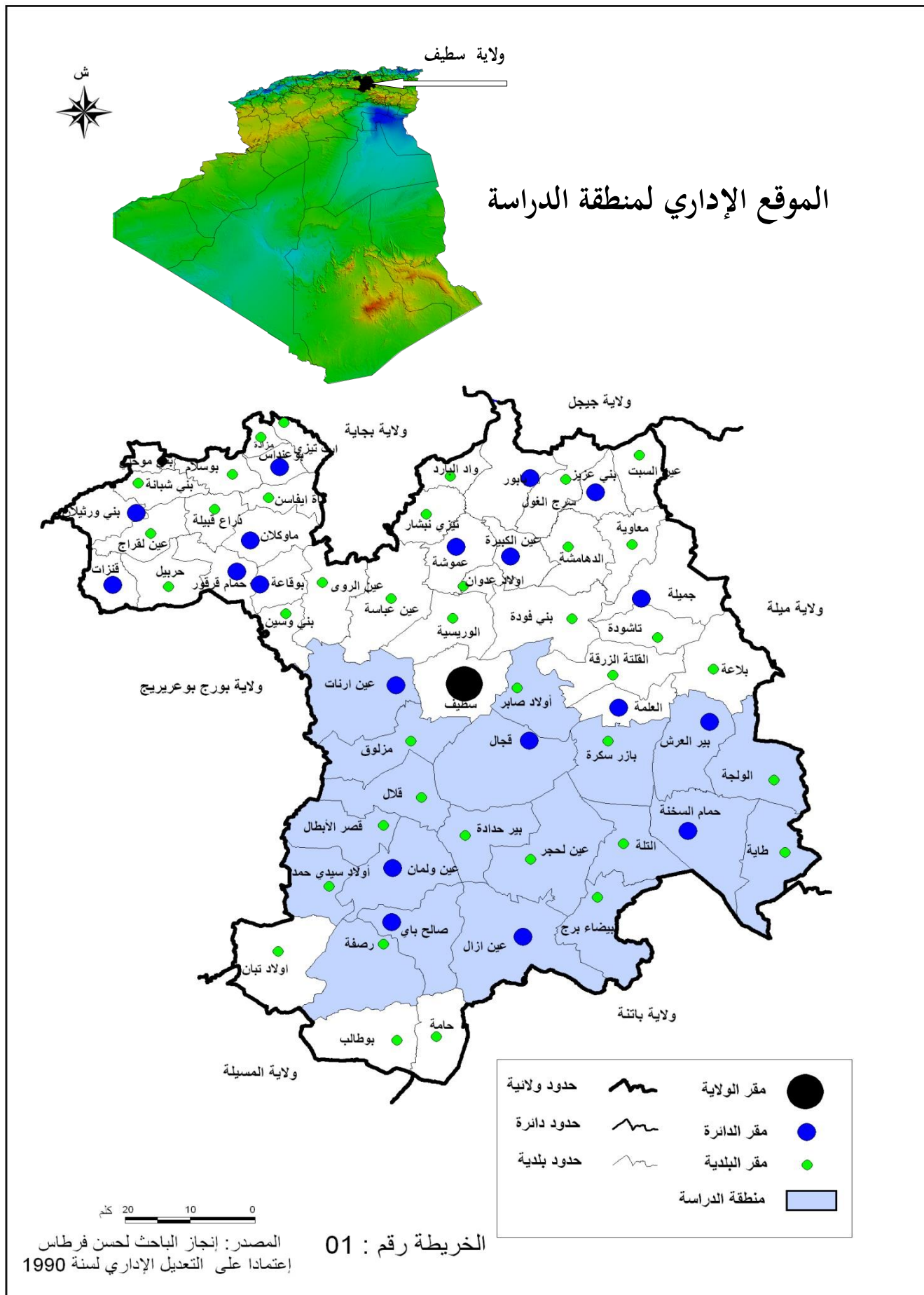
ما يلاحظ أن اغلب الوحدات الإدارية و عددها 11 بلدية، ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984. المعروف أن النظام الإداري الجزائري يخصص نمطا من التجهيزات والمرافق والخدمات لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري لبعث الديناميكية الاقتصادية المحلية وهو ما يعطي صورة أولية عن مستوى التنمية بالمجال المحلي، لأن الجزائر وظفت التقسيم الإداري كأداة للتخطيط المجالي والاقتصادي وللقضاء على الفوارق الجهوية وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية المتوازنة والشاملة.

جدول رقم (01) بلديات منطقة الدراسة ورتبها الإدارية

البلديات	مركز دائرة
عين أرناات - مزلق	عين أرناات
عين أزال ، عين لحجر ، بيضاء برج ، بئر حدادة	عين أزال
عين ولمان ، قلال ، قصر الأبطال ، أولاد سي احمد	عين ولمان
بئر العرش ، الوجلة	بئر العرش
بازر سكرة	العلمة *
قجال ، أولاد صابر	قجال
حمام السخنة ، طاية ، التلة	حمام السخنة
صالح باي ، الرصفة	صالح باي

المصدر : إعداد الباحث

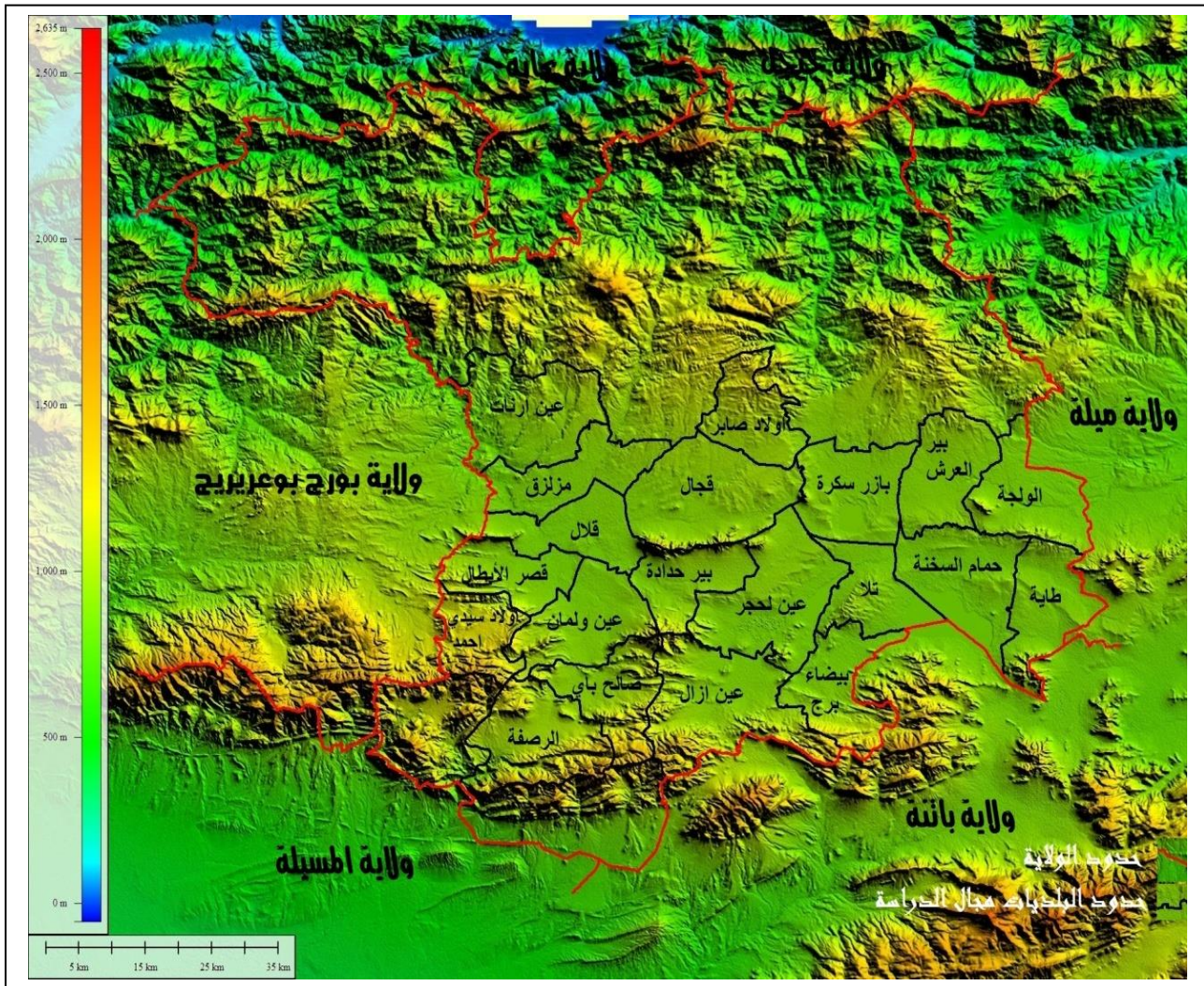
* مركز العلمة خارج منطقة الدراسة.



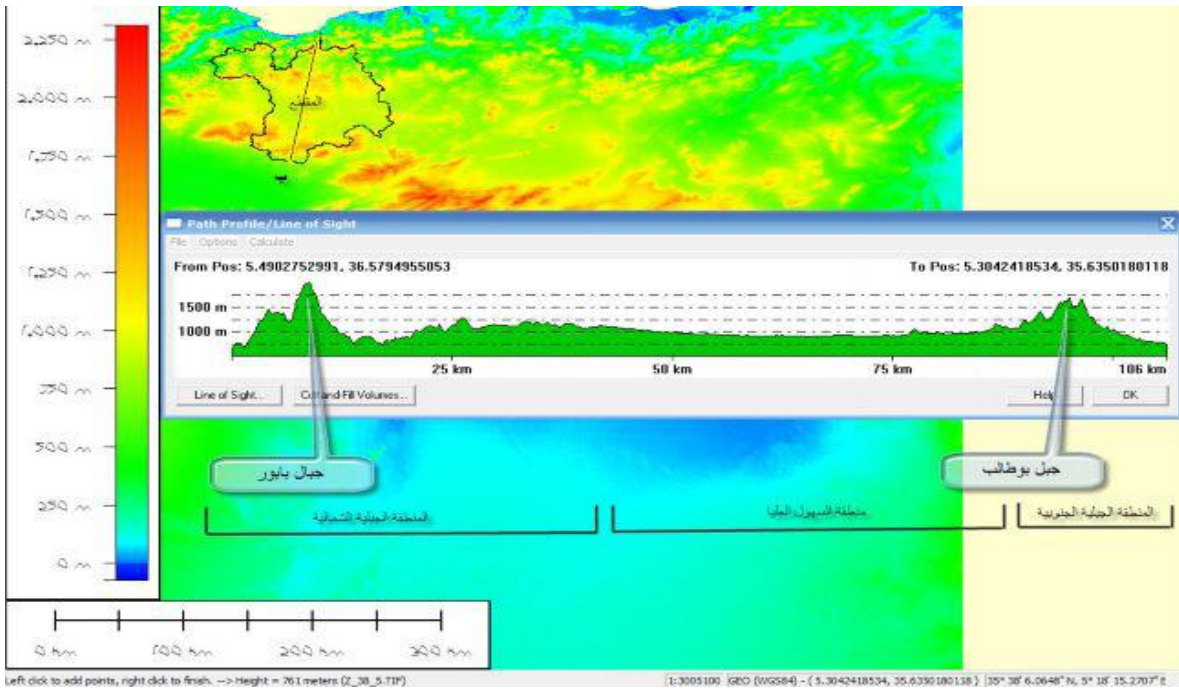
2.3 الموقع الجغرافي وطبوغرافية إقليم السهول العليا لسطيف

تنتمي مجموع بلديات منطقة الدراسة و التي يبلغ عددها 20 بلدية إلى إقليم السهول العليا الشرقية (منطقة سطيف) تمتد على مساحة تقدر 3141 كلم²، تمثل ما يقارب نصف مساحة الولاية بنسبة 47,9%، كما توضحه الخريطة رقم (02). محصورة طبيعيا بين السلسلة التلية ممثلة في جبال بابور 2004م وجبل مقرس 1737م من الناحية الشمالية إلى جبال الحضنة في الجنوب ممثلة في جبل بوطالب بارتفاع 1886م (قمة أفرجان). تمتد في شكل سهل واسع بمتوسط ارتفاع 950 م على مستوى سطح الأرض ترتفع به كتل جبلية متباعدة و منفصلة تظهر في شكل نقاطي مثل جبل يوسف 1442 م جبل أبرو 1263م جبل تنوتيت 1162 م في أقصى شرق المنطقة جبل سخين 1613م جبل كندرلا 1664 م في أقصى الجنوب الغربي كما يوضحه الشكلين (01 أ و ب). يتخلل المنطقة سبخات وشطوط مثل شط البيضاء، شط الملاح، شط الغراين، سبخة بازر، سبخة الحميات وسبخة ملول.

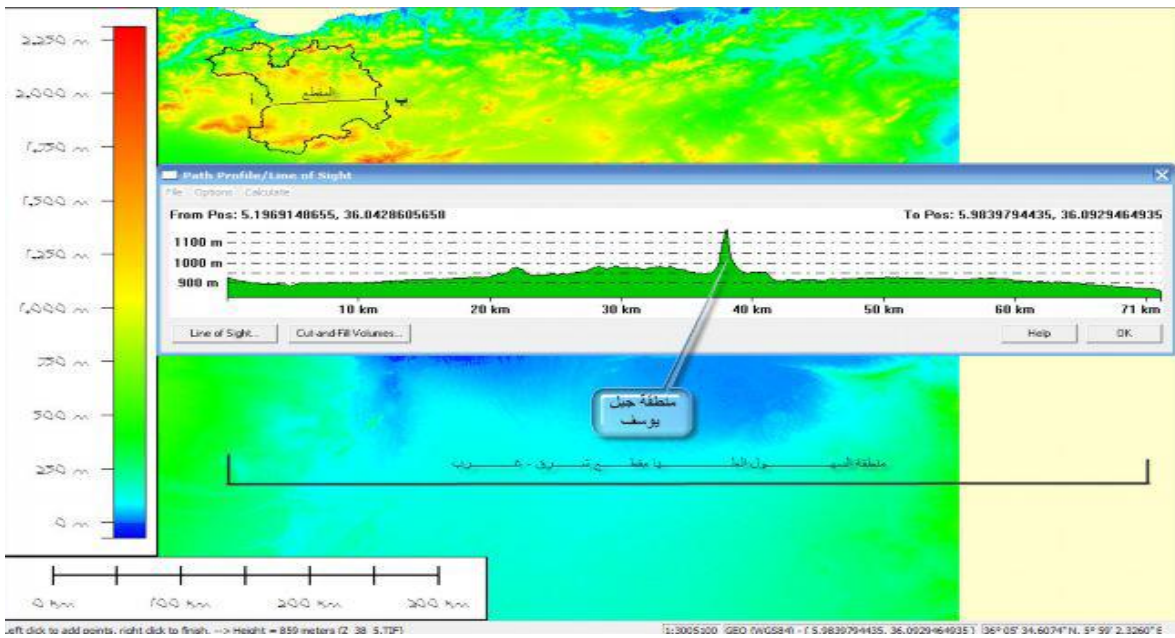
خريطة رقم (02) تضاريس إقليم السهول العليا لسطيف



شكل (01 أ) مقطع طبوغرافي شمال/جنوب لمنطقة الدراسة¹



شكل (01 ب) مقطع طبوغرافي شرق/غرب لمنطقة الدراسة



¹ المصدر سليمان نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي SIG لتسيير المجال حالة ولاية سطيف، جوان

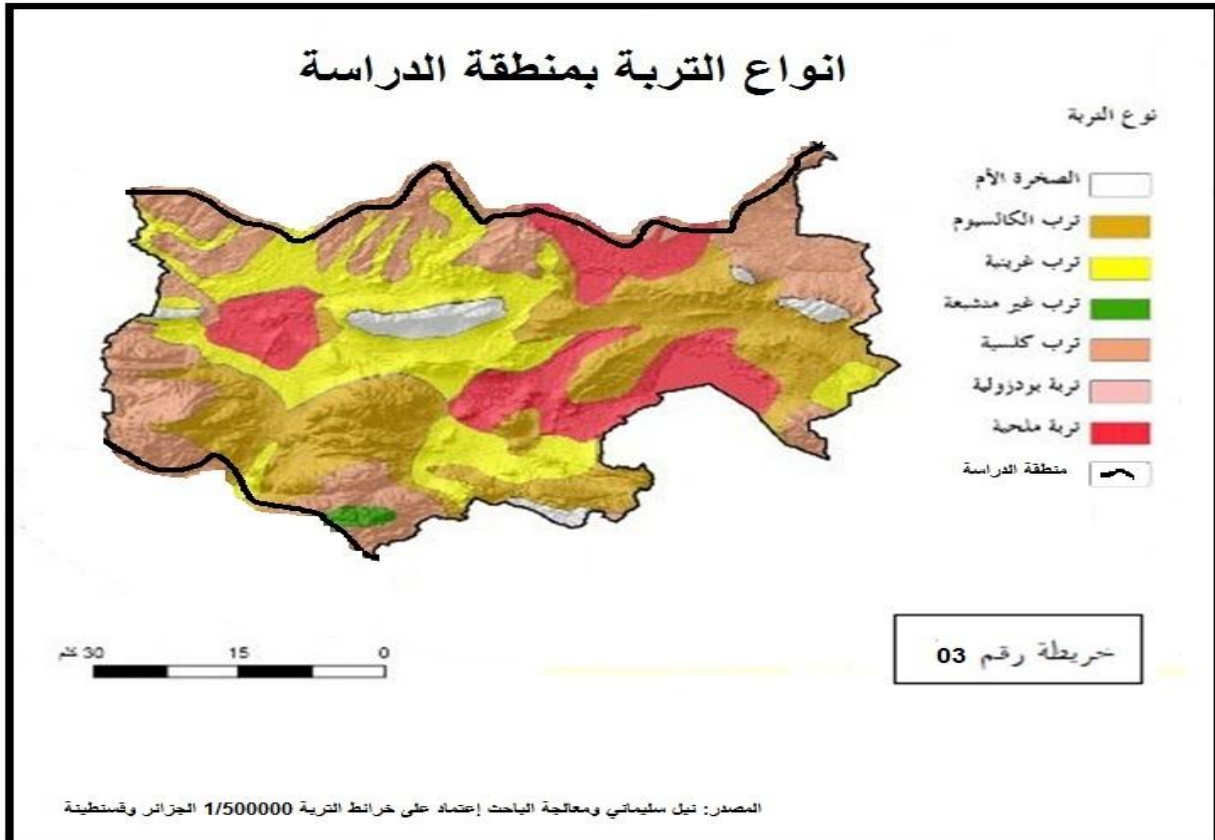
3.3 التربة متنوعة بإقليم السهول العليا لسطيف

تتكون السهول العليا لمنطقة سطيف من الرواسب القارية بالدرجة الأولى التي تعود إلى زمن البليوسان و البليستوسان و تمتاز هذه الطبقات بكونها غير متماسكة لأنها مكونة من الرمل الليموني و الطين.

كما أن التوضعات الكلسية الضخمة تعطي فرصا كبيرة لتواجد المياه الجوفية لأنها أكثر نفاذية كما توضحه الخريطة رقم (03) ، تتواجد الترب الجيدة عبر الرواسب الحديثة و خاصة على امتداد الأودية وهي ترب ذات لون رمادي لكن استعمالها محدود بفعل قلة التساقط و اختلاف مستوى المياه الجوفية.

تنتشر التربة الغرينية في المنطقة المحيطة بجبل يوسف إلى غاية الحدود الغربية من الولاية حول جبل زديم وبالمناطق المحيطة بالوديان والمنخفضات وفي الجنوب في المنطقة المنحصرة بين سبخة الحميات حتى جبل حجر البيوض من الغرب وجبل مانس من الجنوب ، بينما تسود باقي المناطق من السهول العليا ترب الكالسيوم بداية من جبل يوسف نحو الشرق والى شمال و جنوب و شرق الكتلة الجبلية لجبل بوطالب كما يبرز الصخر الأم في مناطق محدودة وخاصة المرتفعات المكونة للتلال والجبال ، وتنتشر التربة الملحية بالقرب من الشطوط والسبخ وهي مناطق ذات تصريف داخلي أين تتجمع مياه المطار والأودية والسبخ المنتشرة في المناطق المنخفضة وبفعل التبخر تبقى الأملاح في التربة و يزيد تركيزها كلما اقتربنا من الشطوط والسبخ .

ما يلاحظ أن الترب هي أكثر تنوعا وتوازنا في التوزيع.



4.3 خصائص المناخ

يمتاز إقليم السهول العليا لسطيف بمعالم المناخ القاري الشبه الجاف الناتج عن الموقع الجغرافي الوسطي بين السلسلة التلية والسلسلة الصحراوية، يمتاز بصيف حار و جاف و شتاء بارد.

1.4.3 الحرارة

تعتبر الحرارة عاملا أساسيا في نمو النبات لأنها تتحكم في انتشار مختلف الأنواع النباتية ، فالحرارة المنخفضة تؤثر على النبات و خاصة نبات القمح . تمتد فترة الجفاف في منطقة الدراسة على طول 04 أشهر (ماي ، جوان ، جويلية ، أوت) أين بلغ أكبر متوسط درجات الحرارة 34,6° في شهر أوت بمحطة عين ولمان وأدنى متوسط شهري للحرارة 0.7° بئر العرش كما يوضحه الجدول رقم (02).

جدول رقم (02) المتوسطات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة لفترة 1980 و 2000 ببعض المحطات

المحطة	T °C	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
عين أرنات	الدنيا	1,5	2,2	4,1	6,4	11,1	15,6	19,2	19,4	15,5	10,9	6,2	2,8	9,6
	القصى	9,4	11,2	13,8	17,2	22,9	29,0	33	32,7	27,3	20,8	14,6	10,4	20,2
	المتوسط	5,4	6,7	8,9	11,8	17	22,3	26,1	26	21,4	15,8	10,4	6,6	14,9
بئر العرش	الدنيا	0,7	1,4	2,3	4,8	9	13,1	16,4	16	13,1	8,6	4,5	1,8	7,6
	القصى	10,1	12,2	15,1	18,9	24,4	29,5	33,6	33	28,1	22,1	15,3	11,1	21,1
	المتوسط	5,4	6,8	8,7	11,9	16,7	21,3	25	24,5	20,6	15,4	9,9	6,4	14,3
عين ولمان	الدنيا	1,3	1,8	4,1	7,1	11,9	16,2	18,7	18,8	15,6	11,2	6,1	2,9	10
	القصى	10,1	13	15,9	19,1	24,9	30,9	35	34,6	28,9	22,7	15,6	11,8	9,6
	المتوسط	5,7	7,4	10	13,1	18,4	23,6	26,9	26,7	22,3	17	10,9	7,3	21,9
عين آزال	لدنيا	1,5	1,8	3,3	6	10,4	15	17,3	17,9	14,5	10,2	5,6	2,4	15,7
	القصى	10,2	12,6	15,1	18,7	24,6	30	33,1	34	28,4	21,9	15,7	11,5	5,7
	المتوسط	5,8	7,2	9,2	12,4	17,5	22,5	25,2	26	21,5	16,1	10,7	6,9	18,7

Source : Fenni Mohamed , Etude des mauvaises herbes des céréales d'hiver des hautes plaines constantinoises, , thèse d'état , Université Ferhat Abbas - Sétif, 2003, Annexe 1/1 a

2.4.3 التساقط ميزته التذبذب

لا تعتمد حياة النبات على العوامل الداخلية للنبات فقط و لكن على الشروط البيئية والمناخية وخاصة التساقط لكونه يؤثر في النبات أكثر مما يؤثر النبات على نفسه، فتنمو النبات مرهون بالتساقط. يقترب نظام التساقط في إقليم السهول العليا لسطيف إلى الشبه جاف حيث تتراوح الكمية بين 400 ملم عند أقدام المنطقة التلية و200 ملم في المنطقة الجنوبية في إقليم السبخ. يتميز الإقليم بزراعة الحبوب و خاصة القمح لأن احتياجاته للماء تتراوح بين 400 ملم و 500 ملم سنويا كما يمتاز التساقط بالتذبذب و هو ما تؤكد معطيات الجدول رقم (03) ، مما ينتج عنه تذبذب في المردود الزراعي و خاصة محصول الحبوب كما يخلف التذبذب آثارا على طبيعة و سلوك الإنسان و حتى على أسعار المحاصيل والعائد المالي للفلاحين .

جدول رقم (03) المتوسطات الشهرية و السنوية للتساقط في محطات الإقليم بين سنة 1980 و 2000

السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	المحطة
395,0	48,4	32,6	34,8	43,8	13,4	9,1	22,6	47,3	36,7	34,8	34,2	37,1	عين أرنات
349,7	47,3	25,1	25,1	29,0	15,2	6,2	21,6	39,7	29,5	41,2	29,9	39,9	بئر العرش
361,7	42,7	31,5	33,0	35,2	11,7	7,6	21,0	43,0	33,5	32,0	32,9	37,6	رأس الماء
330,5	37,9	23,6	29,1	35,7	13,0	9,8	19,6	41,0	29,0	37,3	24,2	30,3	قلال
261,4	28,4	20,8	26,3	27,7	9,9	7,6	16,0	33,1	23,3	24,7	18,3	25,3	عين ولمان
229,1	22,7	16,0	18,7	32,2	3,8	5,6	15,3	31,9	20,8	24,7	15,5	21,9	صالح باي
243,9	25,7	19,9	21,5	26,4	8,1	4,9	14,1	34,2	24,3	24,5	16,1	24,2	عين آزال
288,7	27,4	27,4	28,4	31,5	11,9	3,9	11,3	36,1	28,2	32,2	20,9	29,5	الرصد فة

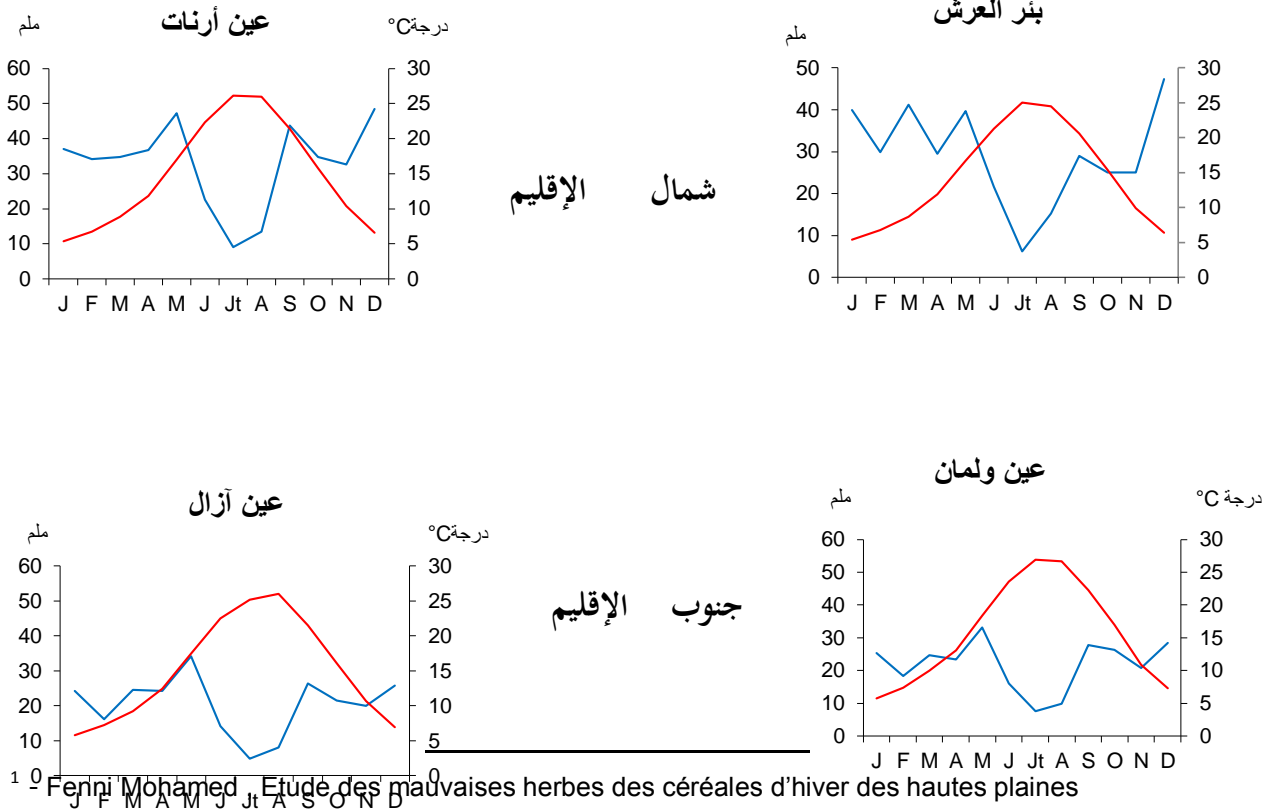
Source : IDEM , Annexe 1/1 b

3.4.3 الرطوبة :

عند مقارنة عنصري الأمطار والحرارة حسب قانون Gaussen ($P = 2T$) ومن خلال الشكل رقم (02) يتبين أن منطقة الدراسة تتميز بفترتين متباينتين .

أ - الفترة الرطبة : يكون منحنى المطر في هذه الفترة أعلى من منحنى الحرارة ، وتبدأ في محطة عين أرناث وبئر العرش من بداية شهر سبتمبر لتنتهي في شهر ماي وهي فترة كافية للنشاط الزراعي وخاصة الزراعات الواسعة التي تتميز بها المنطقة .

ب - الفترة الجافة : تبدأ فترة الجفاف من شهر جوان وتنتهي في شهر سبتمبر و يسجل ذلك في المحطات الأربعة ، حيث يكون منحنى الحرارة أعلى من منحنى الأمطار وتؤثر هذه الفترة على الإنتاج الزراعي خاصة الزراعات الكثيفة التي تتطلب خلال ذلك سقيا مستمرا و تختلف فترة الجفاف بين شمال و جنوب الإقليم ، ففي المناطق الشمالية بلغ متوسط أيام الجفاف 113 يوما أما المنطقة الجنوبية فالمتوسط يمتد إلى 181 يوما .

شكل رقم (02) منحنى قوسن لبعض المحطات بمنطقة الدراسة $p=2t$ 

¹ Ferhi Mohamed, Etude des mauvaises herbes des céréales d'hiver des hautes plaines

constantinoises, écologie, dynamique, phénologie et biologie des bromes, Végétale, thèse d'état, Université Ferhat Abbas - Sétif, 2003,

4.4.3 الصقيع :

تمتد فترة الصقيع على 08 أشهر من نهاية شهر أكتوبر إلى غاية شهر ماي و يقدر عدد أيامه 60 يوما في السنة و يبلغ أقصى حد له في فصل الشتاء 13,7 يوما في شهر ديسمبر و 15,3 يوما في شهر جانفي و 11,5 يوما في شهر فيفري مع العلم أنه يؤثر سلبا على نمو النبات .

5.4.3 المناطق المناخية بين الجاف والشبه جاف

تنتمي منطقة الدراسة إلى نطاقين مناخيين متميزين كما يوضحه الشكل رقم (03) ، فالقسم الشمالي للإقليم السهول العليا لسطيف (بئر العرش ، بازر سكرة ، أولاد صابر ، عين أرناات) الممتد على نفس خط سطيف العلما ينتمي إلى النطاق المناخي الشبه الجاف الذي يمتاز بشتاء شبه بارد ، أما القسم الجنوبي فينتهي إلى النطاق الجاف مثل عين ولمان وعين آزال وحمام السخنة¹.

¹ - IDEM .

شكل رقم (03) النطاقات المناخية لمنطقة الدراسة حسب أمبرجيه¹ (Emberger)



¹ - Emberger L , projet d'une classification bioclimatique des climats ,in les divisions écologiques du monde ,colloque CNRS , Paris p 5,11.

6.4.3 الرياح

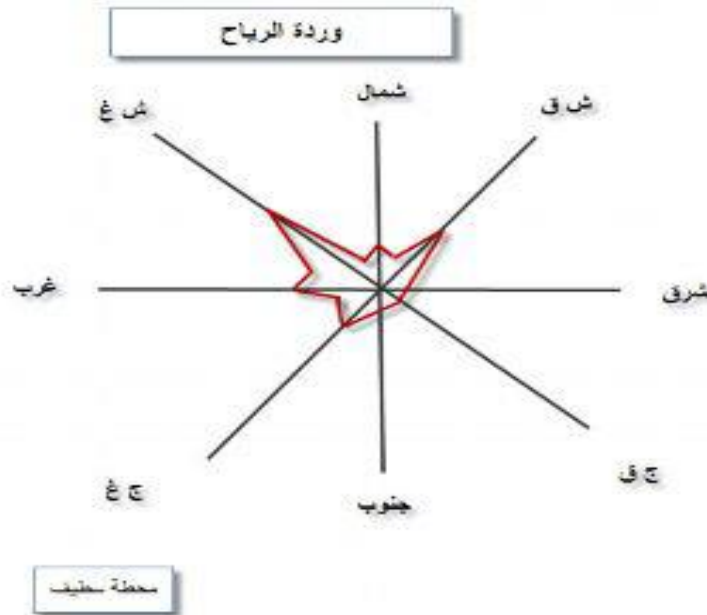
تتدخل العوامل الطبيعية في اتجاه الرياح وسرعتها حيث تعمل المناطق المرتفعة (السلسلة التلية والصحراوية) على التقليل من قوتها وحمولتها وتعرض منطقة الدراسة إلى ثلاثة أنواع من الرياح كما هو موضح في الشكل رقم (04)

أ - رياح شمالية غربية : تهب من شهر أكتوبر حتى شهر أفريل وهي رياح تسبب أمطارا تتميز بالبرودة تتلقى المنطقة حوالي 70 % من هذه الرياح .

ب - رياح شمالية شرقية : تهب الرياح الشمالية الشرقية خاصة من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر ، تتميز بالبرودة في فصل الشتاء وتلطف الجو في فصل الصيف .

ج - رياح جنوبية حارة : تعرف باسم رياح " السيروكو " عالميا و " الشهيلي " محليا و تهب من المناطق الصحراوية ، تتميز الحرارة والجفاف ، شديدة التأثير على النبات وتزيد من درجة التبخر. تتردد على منطقة الدراسة بمتوسط 15 يوم في السنة وتمتد من شهر ماي إلى غاية شهر أوت كما تبلغ أقصى حد لها في شهر جويلية.

شكل رقم (04) : واردة الرياح



5.3 أودية غير دائمة الجريان

يقطع إقليم السهول العليا لسطيف عدة أودية غير منتظمة الجريان أهمها وادي بوسلام ، وادي الذهب وادي بن ذياب ، وادي جرمان . يقتصر جريانها على فترات التساقط أي في فصل الشتاء وتُحَف في فصل الصيف باستثناء فترات الأمطار الفجائية و تمتاز بالضيق وقلة العمق، أغلبها ذات تصريف داخلي باتجاه السبخات، أما استعمالها في الري فهو جد محدود، فمياه الأودية رغم قلتها فهي مرهونة بالتساقط السنوي الذي يتميز بالتذبذب في كمياته وفتراته، أودية تتغذى من الحوض الترسيبي لوادي بوسلام، الذي يخضع إلى حوض الصومام الكبير بروافده التي تنبع من أعالي جبال قنزات و بوقاعة في الشمال باتجاه حوض سطيف و عين ولمان في الجنوب.

يمتاز إقليم السهول العليا لسطيف بشبكة هيدروغرافية تعتمد على مصادر من خارج الإقليم، فتكوينات الميويستوسان و رواسب الزمن الرابع سمحت بتكوين جيوب مائية في إقليم السهول العليا أهمها الوحدة الهيدروجيولوجية لمنجم خرزة سيدي يوسف ببلدية عين أزال فرغم كمياتها الكبيرة إلا أنها تحتوي على عناصر الرصاص و الزنك فهي غير صالحة للشرب، كما توجد أسمطة مائية مهمة في إقليم السهول العليا مثل سماط سطيف وسماط عين ولمان أدت إلى انتشار عمليات حفر الآبار العميقة والعادية بشكل غير منظم.

إن المياه السطحية جد محدودة و غير كافية، كما أن المياه الباطنية مستغلة بشكل كبير وبطريقة استنزافية لذلك أعادت الدولة إحياء مشروع تحويل المياه من الشمال إلى الداخل والجنوب، تحويلات تهدف إلى إعادة التوازن بين احتياجات السكان من المياه مع المصادر المائية المتوفرة و خلق ديناميكية نمو جديدة في الإقليم الذي يفتقر إلى الموارد الفاعلة و المنشطة للتنمية خاصة عنصر الماء، كما سوف نتطرق له بالدراسة في الفصل الحادي عشر.

خلاصة الفصل الأول

يجب التمييز بين العناصر و المؤشرات التي تهتم بسكان الإقليم وخصوصياتهم الديمغرافية والاقتصادية والمؤشرات التي تعنى بإمكانيات الإقليم الطبيعية من جهة ثانية (مياه، أرض زراعية وغيرها) مما يستدعي ضرورة الكشف عن الثروة الكامنة للأقاليم المحلية والداخلية على المستوى البشري والاقتصادي.

كما تقتضي دراسة الفوارق تحديدا منهجيا وموضوعيا للبعد التاريخي والجغرافي العام الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة ومن خلال استعراض العناصر الطبيعية الأساسية يتضح أن الإقليم يتمتع بمؤهلات وعوامل إيجابية تساعد على النشاط البشري تقابلها محددات تحد من ذلك يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- الإقليم ذو طوبوغرافية يغلب عليها الانبساط دون حواجز طبيعية كبيرة.
- إقليم ذو موقع جغرافي متميز بالوسطية بين مختلف الوحدات التضاريسية الكبرى، الإقليم التلي، إقليم السهول العليا، بين الشمال الإقليم الساحلي والجنوب الإقليم الصحراوي، بين الشرق والوسط الجزائري.
- أراضي فلاحية واسعة تمكن من الاستخدام الواسع للآلات. بالمقابل لهذه المؤهلات فإن الإقليم تميزه عوائق للإنسان يمكن تلخيصها في الجوانب الآتية:

- ضعف وتذبذب في كميات تساقط الأمطار على إقليم السهول العليا لسطيف.
 - طول فترة الصقيع الذي يؤثر على مراحل نمو النبات.
 - هبوب رياح السيروكو في فصل الصيف والحملة بالأترية وامتداد ظاهرة الترمل.
 - امتداد السبخات في القسم الجنوبي مع انتشار الترب الملحية.
- إن المعطيات الطبيعية أنتجت منذ أمد بعيد نمطا معيناً في انتشار الإنسان بإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف، فما هي طبيعة المرتكزات البشرية بالإقليم؟ هل حدثت تحولات في ذلك؟ وهل هناك توازن في تطور المراكز العمرانية وتوزيع السكان بالإقليم المحلي؟ هذا ما سوف يتطرق له البحث في الفصل الثاني الموالي.

الفصل الثاني

مقومات وفوارق العصر البشري عبر إقليدس

السمول العليا لولاية سطيف

تساهم دراسة الأحداث والمتغيرات الديمغرافية ماضيا وحاضرا ببعدها الجغرافي في إيجاد أدوات التحليل الضرورية على المساعدة في اتخاذ القرار وإعداد سياسات التنمية المتوازنة للسكان . كما تفهم المعطيات الديمغرافية على أساس تحديد مجموعة التدابير والإجراءات المتخذة من أجل ضمان التوازن و التجانس بين حاجيات السكان من جهة وعناصر الإقليم من جهة أخرى والتي تمثل إطار الحياة اليومية للسكان أين تتفاعل فيها العناصر الطبيعية مع العناصر الاجتماعية والاقتصادية.

لا يمكن أن تكون سياسة التنمية المتوازنة ناجحة إلا إذا تطورت هذه العناصر بكيفية منسجمة ، فالعنصر الديمغرافي هو وسيلة في حركية الإقليم وغاية في الوقت ذاته، أمر يدفع الباحث إلى دراسته وتحليله من حيث النمو العددي و التركيب العمري والتوزيع الجغرافي للسكان .

تمثل منطقة السهول العليا لسطيف جزءا من الإقليم الجهوي الكبير للسهول العليا للشرق الجزائري و الذي يعد من الأقاليم الكبرى في التراب الوطني إذ يمثل 14,3 % من مجموع سكان الجزائر¹، بإمكانيات اقتصادية تؤهله وفقا للسياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية لاستقبال البرامج الكبرى للتنمية بهدف إعادة التوازن الإقليمي للتراب الوطني و التخفيف من الاختلالات الحاصلة في توزيع السكان بين الإقليم الساحلي و الجنوب مما يجعل إقليم السهول العليا إقليما وسطيا وانتقاليا يجذب الاستثمار و استقرار السكان مستقبلا ، بعد ما كان طاردا لهم في فترة الستينات و السبعينات.

1. الوضعية السكانية للبلديات إقليم السهول العليا لسطيف سنة 1987:

يتناول البحث في هذا الجانب تحليل العناصر الأساسية المرتبطة بالسكان مثل توزيع حجم السكان وتطور مراكزهم باختلاف أحجامها إلى التوزيع الجغرافي للكثافات السكانية وحسب نوع التجمعات ومحاولة تفسير الأسباب والعوامل المتحركة في ذلك.

1.1 تباين الحجم السكاني للبلديات سنة 1987

من خلال الجدول رقم (04) و الشكل رقم (05) يتبين أن عدد سكان بلديات منطقة الدراسة قد بلغ 311705 نسمة في سنة 1987، ما يمثل نسبة 30,4 % من مجموع سكان الولاية المقدر لنفس السنة 1022001 نسمة، لكن هذا الحجم السكاني غير متجانس ببلديات إقليم السهول العليا لسطيف، فأكبر حجم تتقدم به بلدية عين ولمان 39962 نسمة أما أضعفه فسجل في بلدية التلة 5145 نسمة و الفرق بينها يمتد إلى أكثر من 07 أضعاف ويمكن إظهار الفرق في حجم السكان كما يوضحه الشكل رقم (05) فيما يلي:

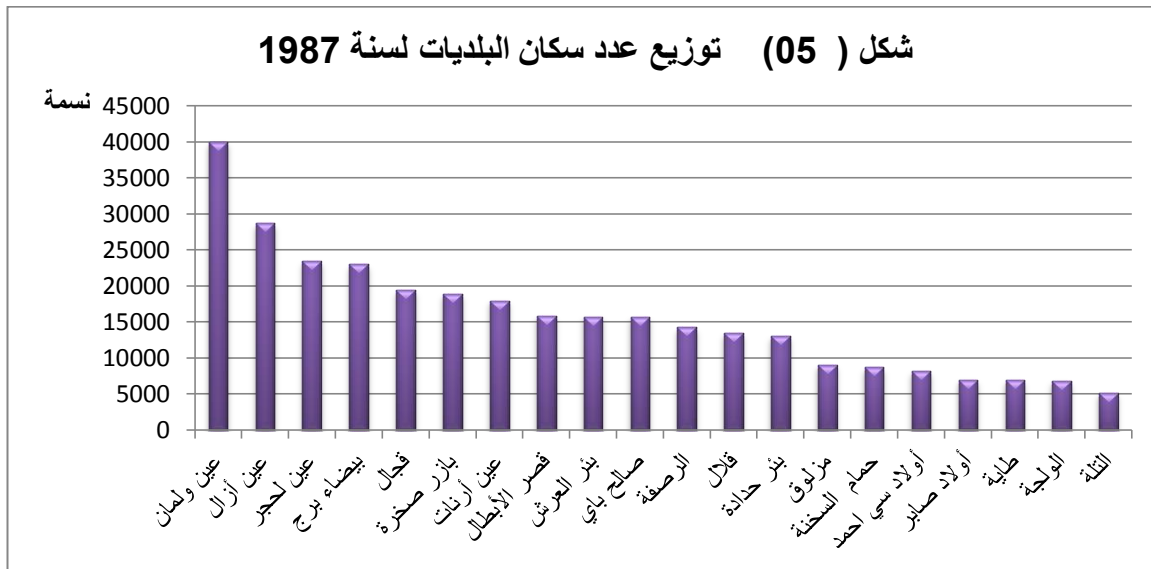
¹ - SRAT, p 23

جدول (04) توزيع عدد سكان البلديات لسنة 1987

البلديات	عدد السكان	البلديات	عدد السكان
عين ولمان	39962	الرصفة	14272
عين أزال	28714	قلال	13489
عين لحجر	23475	بئر حدادة	13115
بيضاء برج	23015	مزلق	9072
قجال	19394	حمام السخنة	8692
بازر صخرة	18936	أولاد سي احمد	8216
عين أرناط	17992	أولاد صابر	7011
قصر الأبطال	15834	طاية	7003
بئر العرش	15778	الولجة	6851
صالح باي	15739	التلة	5145
المجموع	311705		
الولاية	1022001		

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى 1987

شكل (05) توزيع عدد سكان البلديات لسنة 1987



- حجم سكاني هام:

تنفرد به بلدية عين ولمان بأكبر حجم سكاني بين بلديات منطقة الدراسة 39962 نسمة علما أنها من أقدم البلديات التي نشأت بالمنطقة أين يعود تاريخ نشأتها الى سنة 1868 كبلدية مختلطة.

- حجم سكاني متوسط:

يضم هذا المستوى 06 بلديات، أين تراوح الحجم السكاني بها بين 28714 نسمة في بلدية عين آزال إلى 17992 نسمة ببلدية عين أرناط، وهي بلديات متباعدة من حيث النشأة الإدارية بين البلدية القديمة (بلدية عين آزال 1868) إلى بلديات نشأت بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 مثل بلديات: عين لحجر، بلدية بيضاء برج، بلدية بازر سخرة، بلدية قجال. وبلدية عين أرناط التي نشأت إثر التقسيم الإداري لسنة 1984.

- حجم سكاني قليل:

يشمل هذا المستوى 05 بلديات تراوح الحجم السكاني بها ما بين 15834 في بلدية قصر الأبطال إلى 13115 نسمة ببلدية بئر حدادة كما تضم كل من بلدية بئر العرش 15778، بلدية صالح باي 15739 نسمة، بلدية الرصفة 14272 نسمة وبلدية قلال 13489 نسمة، نفس الملاحظة تنطبق على هذه المجموعة في عدم التجانس من حيث النشأة الإدارية.

- حجم سكاني قليل جدا:

يضم هذا المستوى 07 بلديات بحجم سكاني أقل من 10 000 نسمة وهي بلدية مزلق 9072 نسمة، بلدية حمام السخنة 8692 نسمة، بلدية أولاد سي احمد 8216 نسمة، بلدية أولاد صابر 7011 نسمة، بلدية الطاية 7011 نسمة، بلدية الوجلة 6851 نسمة وبلدية التلة 5141 نسمة، الملاحظة البارزة تكمن في كونها بلديات حديثة النشأة، ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 باستثناء بلدية حمام السخنة و النتيجة هي تباين الوزن الديمغرافي لبلديات منطقة الدراسة رغم اقتراب المنطقة إلى تجانس المعطيات الطبيعية.

1.2 هراكية المراكز في الإقليم لفترة (1987-1998) : ماضي دون تقاليد عمرانية

تتكون الشبكة العمرانية من مراكز متسلسلة حسب الرتب والوزن تتمثل وظيفتها الرئيسية في تأطير الإقليم، وهي بمثابة أداة من أدوات تحقيق التنمية والتطور داخل المجال وعنصرا من عناصر تنظيمه ، ذلك ما يفرض التركيز على خلق التوازنات المحلية الممكنة وتقليص الفوارق بينها.

يحاول البحث في هذا الجانب دراسة تطور الشبكة العمرانية بإقليم السهول العليا لسطيف من خلال تطور عدد المراكز العمرانية وحجمها السكاني و إبراز التغيرات الحاصلة في حجم المراكز وهذا اعتمادا على تصنيفها في خمس فئات حجمية ، أخذ في الاعتبار التصنيف الذي ورد في القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006¹ و الذي حدد حجم المدن المتوسطة والصغيرة إضافة إلى باقي المراكز العمرانية ما دون ذلك الحجم أي المراكز العمرانية لأقل من 1000 نسمة لإعطاء أهمية للمراكز الريفية بالإقليم حسب التصنيف الوارد في الجدول رقم (05).

¹ الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006

أ - هرا ركية المراكز في سنة 1987 : سيطرة مراكز الفئات الحجمية الصغرى

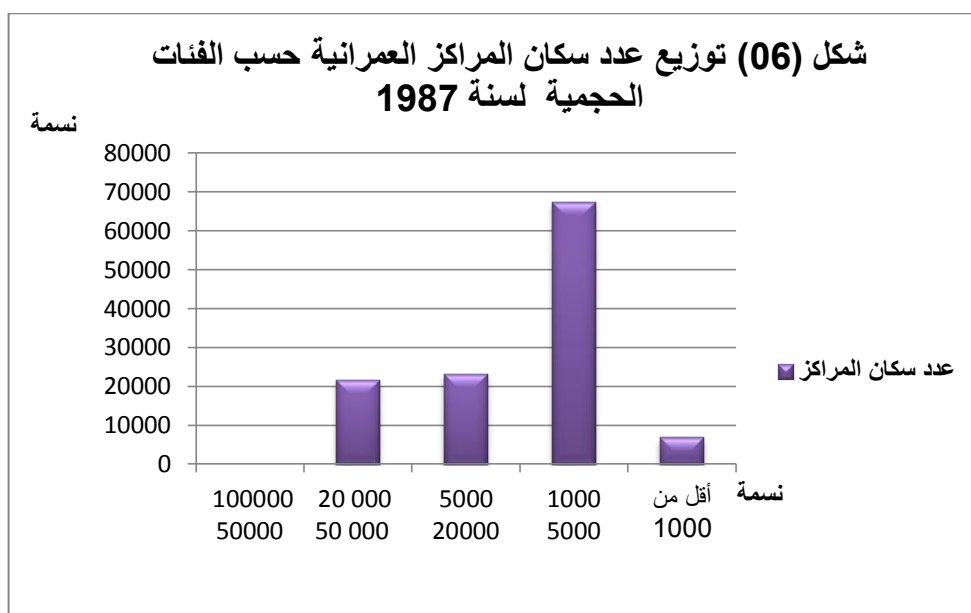
كانت المراكز العمرانية لإقليم السهول العليا لسطيف في تعداد سنة 1987 تتشكل من 44 مركزا وبحجم سكاني يقدر

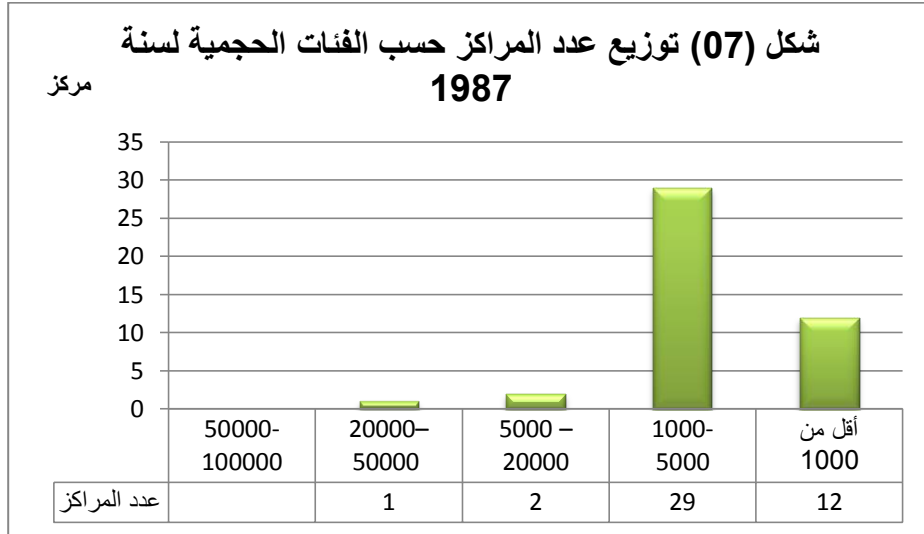
119369 نسمة (الجدول رقم 05) موزعين على خمس فئات كما هي موضحة في الشكلين رقم (06 و07) وهي :

جدول (05) توزيع عدد سكان المراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية سنة 1987

الفئات الحجمية	عدد المراكز	نسبة المركز إلى المجموع	عدد سكان المراكز	نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع
50 000 - 100 000 نسمة	01	2,2 %	21676	18,1 %
20 000 - 50 000	02	4,5 %	23264	19,4 %
5000 - 10000	29	65,9 %	67496	56,5 %
أقل من 1000	12	27,2 %	6933	5,8 %
المجموع	44	100 %	119369	100 %

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1987 و انجاز الباحث





- **الفئة الأولى :** (50 000 - 100 000 نسمة) يتبين أن إقليم السهول العليا لسطيف لم تكن له تقاليد عمرانية بحيث إلى غاية سنة 1987 لم يصل أي مركز من مراكز الشبكة العمرانية إلى حجم مدينة متوسطة.
 - **الفئة الثانية** (20 000 - 50 000 نسمة) سجل بهذا المستوى مركزا واحدا تمثل في مركز عين ولمان بعدد سكاني قدر 21676 نسمة ، ما مثل 18 % من مجموع سكان الإقليم.
 - **الفئة الثالثة** (5 000 - 20 000 نسمة) سجل بهذا المستوى مركزين اثنين وهما مركز عين آزال ومركز صالح باي بحجم سكاني قدر 23264 نسمة ما يمثل 19,4 % من مجموع سكان الإقليم .
 - **الفئة الرابعة** (1 000 - 5 000 نسمة) سيطرت هذه الفئة من المراكز على الشبكة العمرانية بالإقليم حيث بلغ عددها 29 مركزا بثقل سكاني يقارب 67496 نسمة وهو ما يمثل 56,5 % من مجموع السكان تضم كل من مركز بئر العرش، رأس الماء، بئر لبيض، عين لحجر، ذراع الميعاد، مزلق، معفور، قصر الأبطال، عين أرناث ومركز مهدية، هي مراكز متنوعة تضم قرى اشتراكية : رأس الماء و بئر لبيض، إلى دواوير مثل ذراع الميعاد، معفور التي عرفت تكثيفا لحركة البناء في نسيجها العمراني.
 - **الفئة الخامسة** (أقل من 1 000 نسمة) إذا كان عدد مراكز هذه الفئة كبيرا (12 مركزا) من الشبكة العمرانية إلا أن حجمها السكاني كان ضعيفا حيث قدر 6933 نسمة وهو ما مثل 5,8 % من مجموع سكان الإقليم.
- أبرز ما ميز الشبكة العمرانية في سنة 1987 هو غياب الظاهرة الحضرية وامتداد الظاهرة الريفية في إقليم السهول العليا لسطيف ، كون أغلب المراكز كانت دون مستوى 5000 نسمة من ناحية العدد حيث كان عددها 41 مركزا من مجموع 44 مركزا بإقليم السهول العليا لسطيف.

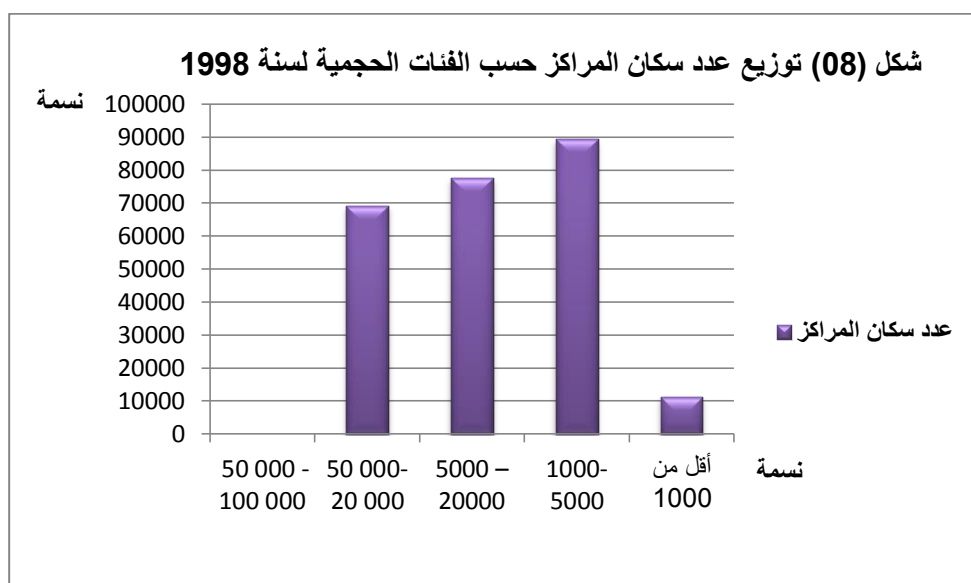
ب - هيراركية المراكز في سنة 1998: استمرار بروز المراكز صغيرة الحجم

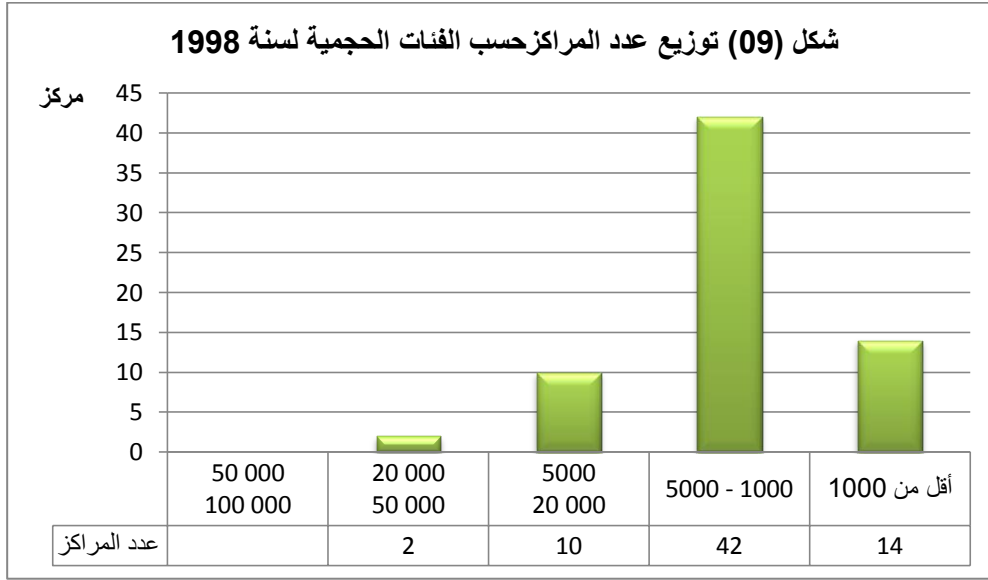
حدث تطور هام في عدد المراكز العمرانية عامة أين ارتفع إلى 68 مركزا في سنة 1998 بعدما كان 44 مركزا في سنة 1987 حيث زاد العدد بنسبة 54,5% وبزيادة سكانية قدرت 247720 نسمة كما يوضحه الجدول رقم (06) و من خلال الشكلين رقم (08 و 09) نلاحظ على الشبكة العمرانية لسنة 1998 ما يلي:

جدول (06) توزيع عدد سكان المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 1998

الفئات الحجمية	عدد المراكز	نسبة المركز إلى المجموع	عدد سكان المراكز	نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع
50 000 - 100 000 نسمة				
50 000 - 20 000	02	2,9	69271	27,9
20 000 - 5000	10	14,7	77649	31,3
5000 - 1000	42	61,8	89422	36
أقل من 1000	14	20,5	11378	04,5
المجموع	68	100	247720	100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1998 و إنجاز الباحث





- استمرار بروز المراكز الريفية من فئة (1 000 - 5 000 نسمة) على الشبكة العمرانية بإقليم السهول العليا لسطيف أين ارتفع العدد من 29 مركزا في سنة 1987 إلى 42 مركزا في سنة 1998 بارتقاء 13 تجمعا عمرانيا من فئة ما دون 1000 نسمة إلى الفئة الأعلى (1000 - 50000 نسمة) وبحجم سكاني بلغ 89422 نسمة .

- ارتقاء عدد المراكز الحضرية من فئة (5 000 - 20 000 نسمة) بشكل ملحوظ بظهور 09 مراكز جديدة بعدما كان عددها اثنين (صالح باي ومركز عين آزال) في سنة 1987 لتنتقل إلى 10 مراكز في سنة 1998 وبحجم سكاني يقارب 77649 نسمة ما يمثل 31,3 % من مجموع سكان إقليم السهول العليا لسطيف وهي (المراكز الجديدة) كل من مركز بئر العرش 7745 نسمة ، مركز عين الحجر 7527 نسمة ، مركز عين أرناات 13694 نسمة، مركز بيضاء برج 5134 نسمة ، قصر الأبطال 6489 نسمة ، رأس الماء 5629 نسمة ، ذراع الميعاد 6596 نسمة ، بازر 5064 نسمة ، مهدية 5389 نسمة .

- انتقال مركز عين آزال إلى مستوى مدينة صغيرة (20 000 - 50 000 نسمة) نظرا لدورها الجهوي كقطب ارتكاز في الناحية الجنوبية للإقليم .

ما يلاحظ في هذه المرحلة (1987-1998) هو زيادة مطردة في عدد سكان المراكز بلغت 128351 نسمة، يمكن تصنيفه بزحف بشري ونزوح ريفي محلي جديد باتجاه المراكز العمرانية لفئة (5 000 - 20 000 نسمة) و فئة (5 000-10 000 نسمة) تطور فرضته ظروف غياب الأمن خلال هذه العشرية بالمناطق الريفية وحتمية انتقال سكان المناطق المبعثرة (zones éparses) إلى المراكز الأكبر منها و الأكثر أمنا و استقرارا.

1.3 تبين التوزيع المجالي للكثافة السكانية في إقليم السهول العليا لسنة 1987

تمكن دراسة الكثافة السكانية من توضيح القدرات الكمية (الرقمية) والمادية لمدى توازن السكان مع المجال الجغرافي ويمكن

حصر أبعاده في التساؤلات التالية:

- ما هي المناطق الأكثر كثافة والمناطق الأقل كثافة؟

- كيف يمكن تفسير توزيع السكان بالإقليم وما هي خصوصياته؟

- ما هي التحولات الجديدة في التوزيع على مدى 21 سنة خلال فترة (1987 - 2008) ؟

- هل هناك أقاليم معرضة للتفريغ السكاني بالمفهوم الكمي؟ و الذي قد يدفع إلى تهميش مجالات معينة، بمقابل نقاط جذب من مراكز و مدن أخرى.

من خلال الجدول رقم (07) و الخريطة رقم (04) يظهر التباين في توزيع الكثافات السكانية بين بلديات منطقة الدراسة لسنة 1987 ، هذا ما يؤكد المتوسط الخام للكثافة السكانية بين بلدية عين ولما 234/ن/كلم2 وبلدية التلة بمتوسط كثافة سكانية في حدود 44 ن/كلم2 .

جدول (07) توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات لسنة 1987

البلدية	المساحة كلم2	عدد سكان 1987	متوسط الكثافة 1987	البلدية	المساحة كلم2	عدد سكان 1987	متوسط الكثافة 1987
عين ولما	171.08	39962	234	عين أرناط	202.55	17992	89
بيضاء برج	145.97	23015	158	فجال	231.43	19394	84
قصر الأبطال	118.40	15834	134	أولاد س أحمد	102.85	8216	80
عين أزال	235.95	28714	122	الرصفة	186.00	14272	77
بازر صخرة	157.18	18936	120	مزلق	135.55	9072	67
بئر حدادة	114.04	13115	115	أولاد صابر	119.70	7011	59
بئر العرش	139.81	15778	113	الطاية	143.70	7003	49
صالح باي	142.00	15739	111	حمام السخنة	180.19	8692	48
قلال	125.60	13489	107	الولجة	149.52	6851	46
عين لحجر	224.64	23475	105	التلة	115.82	5145	44
مجموع المنطقة	3141	311705	99				
الولاية	6504	1022001	157				

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987

يمكن تصنيف الكثافة فيما بين البلديات إلى المستويات التالية:

أ - كثافة سكانية جد مرتفعة :

يضم هذا المستوى من الكثافة بلدية عين ولمان بمتوسط كثافة سكانية قدر 234 ن/كلم² متجاوزا بذلك متوسط الكثافة السكانية للمنطقة وللولاية والمقدين على التوالي 99 ن/كلم² و157 ن/كلم²، كونها بلدية قديمة النشأة إداريا كما سبق الإشارة إليه .

ب - كثافة سكانية مرتفعة:

تبرز في هذا المستوى بلدية بيضاء برج بمتوسط 158 ن/كلم²، التي تتقارب فيها الكثافة مع متوسط الكثافة في الولاية المقدر 157 ن/كلم².

ج - كثافة سكانية متوسطة:

تضم هذه الفئة 08 بلديات أين يتراوح متوسط الكثافة بها بين 134 ن/كلم² في بلدية قصر الأبطال إلى متوسط كثافة بلدية عين لحجر المقدر 105 ن/كلم² إضافة إلى كل من بلدية بازر سخرة 120 ن/كلم² ، بلدية بئر حدادة 115 ن/كلم² ، بلدية بئر العرش 113 ن/كلم² ، بلدية صالح باي 111 ن/كلم² وبلدية قلال 107 ن/كلم². الملاحظ على الخريطة رقم 04 أن البلديات تمتد على شكل دائرة مركزها بلدية عين ولمان.

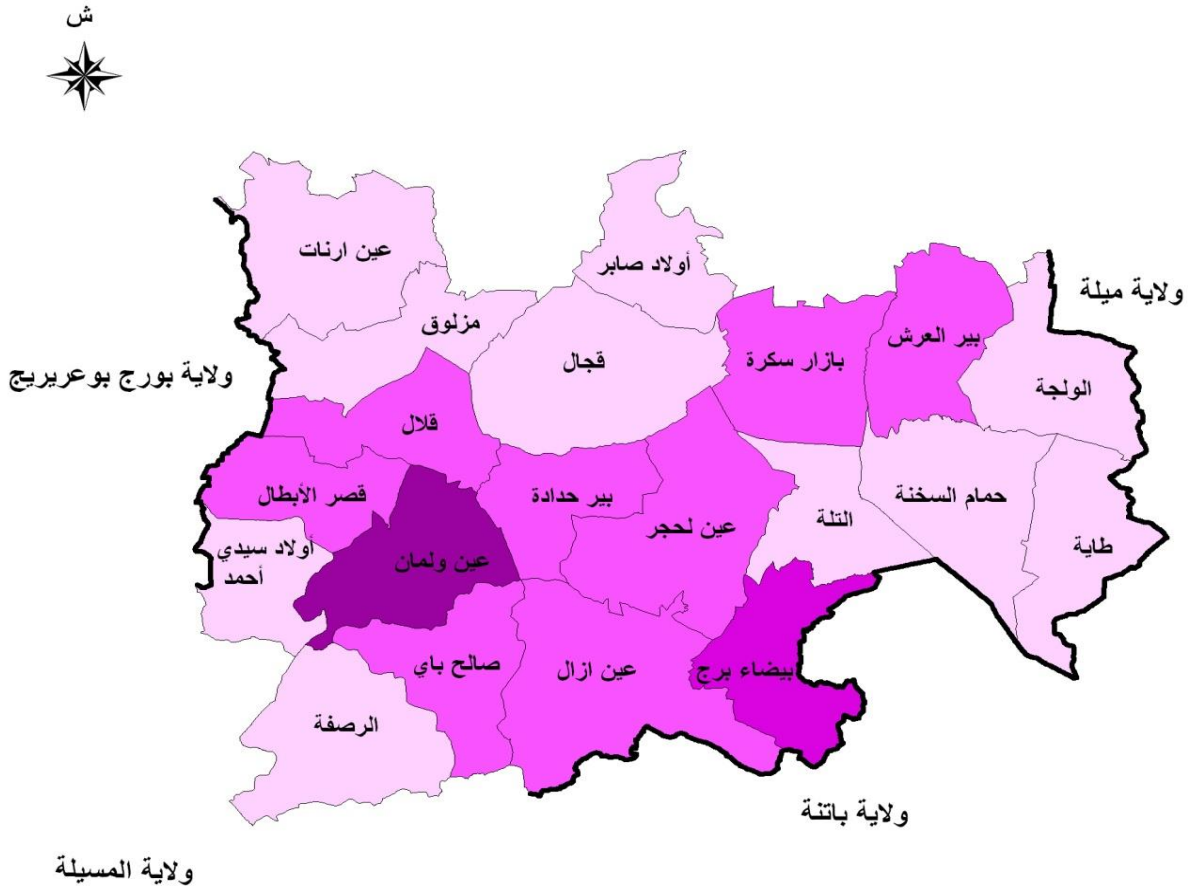
د - كثافة سكانية ضعيفة :

تتكون فئة البلديات ذات الكثافة السكانية الضعيفة من 1/2 مجموع البلديات وعددها 10 بلديات، الكثافة السكانية بها أدنى من متوسط كثافة المنطقة، أين يتراوح متوسط الكثافة لهذه المجموعة بين 89 ن/كلم² في بلدية عين أرناث إلى أضعف متوسط في بلدية 44 ن/كلم² ، إضافة إلى كل من بلدية قجال 84 ن/كلم² ، بلدية أولاد سي احمد 80 ن/كلم² ، بلدية الرصفة 77 ن/كلم² ، بلدية مزلق 67 ن/كلم² ، بلدية أولاد صابر 59 ن/كلم² ، بلدية الطاية 49 ن/كلم² ، بلدية حمام السخنة 48 ن/كلم² ، بلدية الوجلة 46 ن/كلم² ، بلدية التلة 44 ن/كلم²، باستثناء بلدية حمام السخنة فان باقي البلديات حديثة النشأة إداريا انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 .

النتيجة أن هناك عدم تجانس في توزيع الكثافات السكانية عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف وهو ما قد يعكس تباين مستويات التنمية بالإقليم المحلي.

بلديات السهول العليا لسطيف

توزيع الكثافة السكانية لسنة 1987

أكثر من 200 ن/كلم²

200 - 151

150 - 100

99 - 40

0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 04

4.1 توزيع السكان حسب نوع التجمع في إقليم السهول العليا لسطيف لسنة 1987

من خلال الجدول (08) يظهر أن أكثر من 1/2 سكان إقليم السهول العليا لسطيف يسكنون في المنطقة المبعثرة بعدد 178078 نسمة، أين وصلت نسبتهم إلى 60 % من مجموع السكان المقدر 296463 نسمة وهو ما يؤكد ميزة التشتت وسيطرة الظاهرة الريفية بالمنطقة .

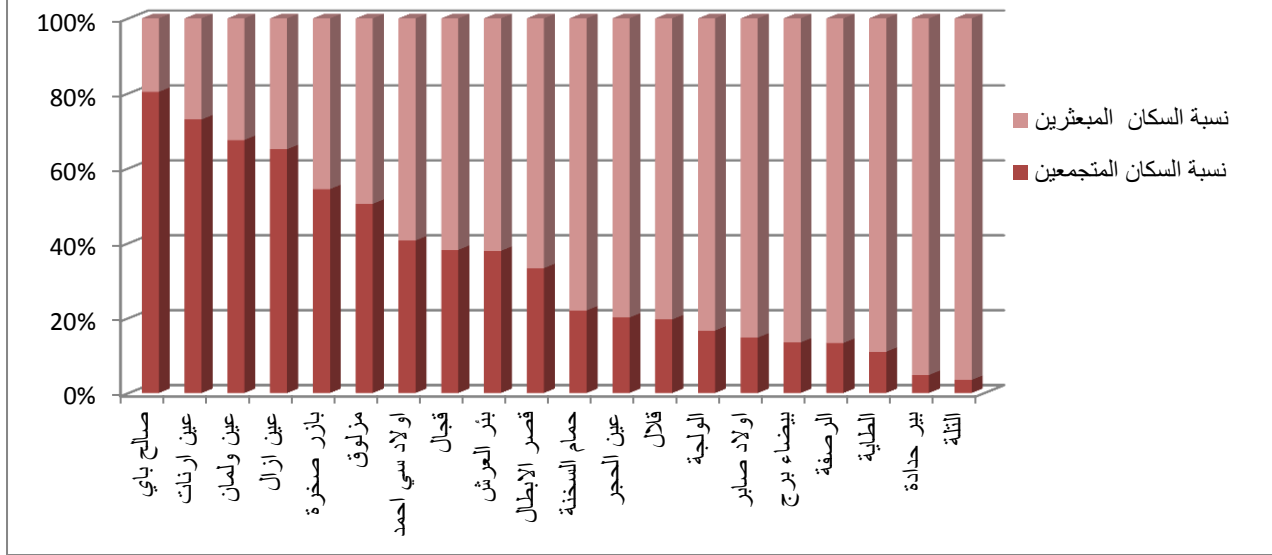
أما فيما بين البلديات ومن خلال الشكل رقم (10) والخريطة رقم (05) يتضح تباين حالات ثلاث وهي:

جدول رقم (08) علاقة السكان المتجمعين وسكان المنطقة المبعثرة حسب البلديات لسنة 1987

نسبة السكان المبعثرين	نسبة السكان المتجمعين	المجموع	سكان م / مبعثرة	سكان رئيسي + ثانوي	البلدية	نسبة السكان المبعثرين	نسبة السكان المتجمعين	المجموع	سكان مبعثرة	سكان ت رئيسي + ثانوي	البلدية
77,9	22	8401	6549	1852	حمام السخنة	19,6	80,3	15030	2950	12080	صالح باي
79,8	20,1	22720	18144	4576	عين الحجر	27	73	17721	4785	12936	عين أرزات
80,3	19,6	13487	10841	2646	قلال	32,4	67,5	38113	12379	25734	عين ولمان
83,3	16,6	6834	5696	1138	الولجة	34,9	65	28714	10032	18682	عين أزال
85,2	14,7	7019	5981	1038	أولاد صابر	45,5	54,4	8830	4025	4805	بازر صحرة
86,5	13,4	22460	19430	3030	بيضاء برج	49,5	50,4	9075	4494	4581	مزلق
86,6	13,3	14266	12362	1904	الرصفة	59,3	40,6	8192	4859	3333	أولاد سي احمد
88,9	11	6912	6151	761	الطاية	61,7	38,2	19354	11959	7395	قجال
95,2	4,8	13055	12428	627	بير حدادة	62	37,9	15321	9505	5816	بئر العرش
96,5	3,4	5132	4953	179	الثلة	66,6	33,3	15827	10555	5272	قصر الأبطال
						60	39,9	296463	178078	118385	المجموع

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 1987 وإنجاز الباحث

شكل (10) علاقة السكان المتجمعين بسكان المنطقة المبعثرة حسب البلديات سنة 1987



- الحالة الأولى :

تفوق سكان التجمعات الرئيسية والثانوية على سكان المنطقة المبعثرة، ينطبق هذا الوضع على 04 بلديات وهي : بلدية صالح باي بنسبة 80,3%، بلدية عين أرناط بنسبة 73%، بلدية عين ولمان بنسبة 67,5% وبلدية عين آزال بنسبة 65%، يربط بين هذه البلديات عامل مشترك وهو الرتبة الإدارية كمراكز دوائر.

- الحالة الثانية :

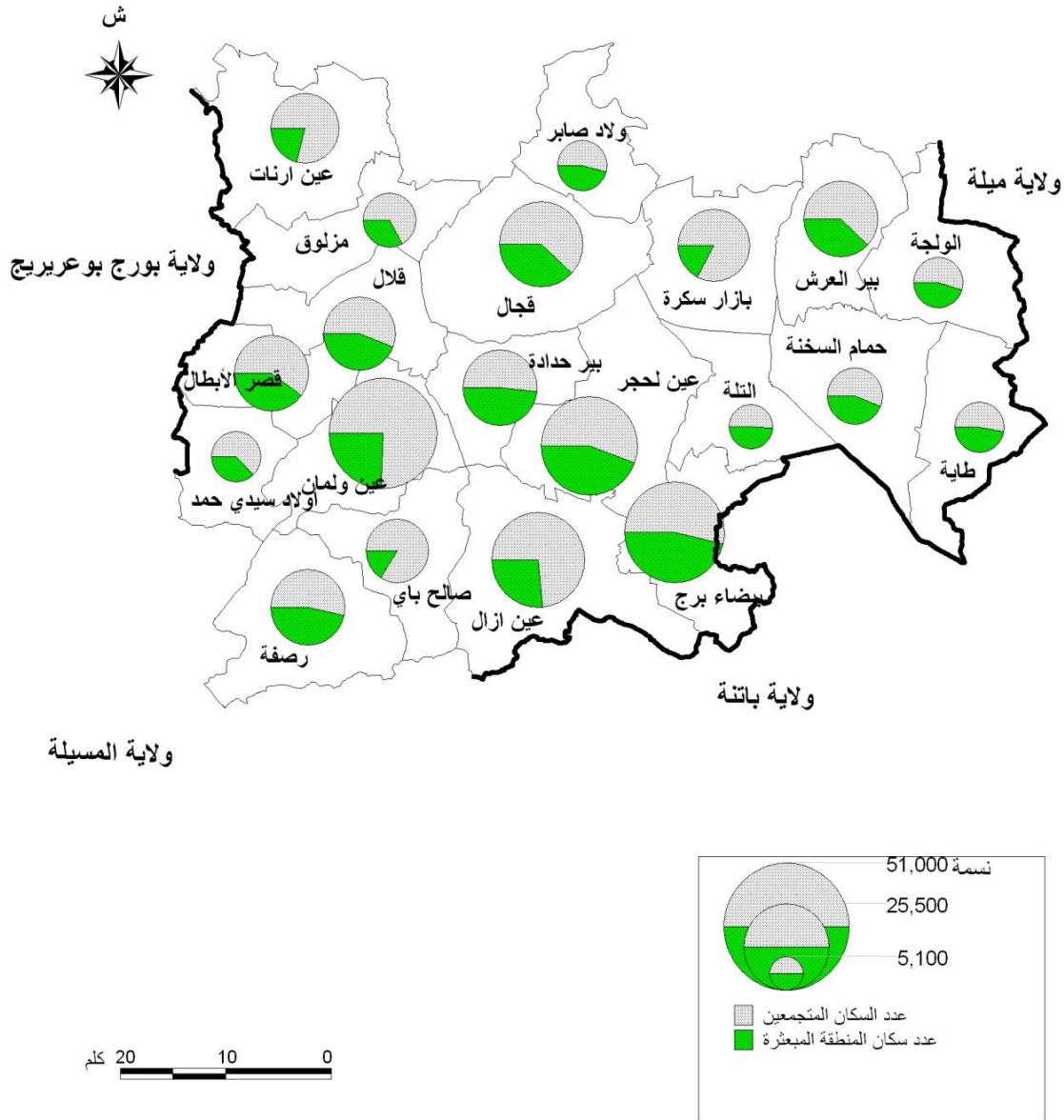
توازن السكان بين التجمعات و المنطقة المبعثرة، تقترب إلى هذه الوضعية كل من بلدية بازر سخرة بنسبة سكان متجمعين في حدود 54,4% وسكان بلدية مزلق بنسبة 50,4%.

- الحالة الثالثة :

تفوق سكان المنطقة المبعثرة على سكان التجمعات، وتسجل هذه الحالة في أغلب البلديات وعددها 14 بلدية وهي: بلدية التلة 96,5%، بلدية بئر حدادة 95,5%، بلدية الطاية 88,9%، بلدية الرصفة 86,6%، بلدية بيضاء برج 86,5%، بلدية أولاد صابر 85,2%، بلدية الوجبة 83,3%، بلدية قلال 80,3%، بلدية عين لبحر 79,8%، بلدية حمام السخنة 77,9%، بلدية قصر الأبطال 66,6%، بلدية بئر العرش 62%، بلدية قجال 61,7% و بلدية أولاد سي أحمد 59,3%.

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 1987



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 05

2. الوضعية السكانية للبلديات إقليم السهول العليا لسطيف لسنة 2008

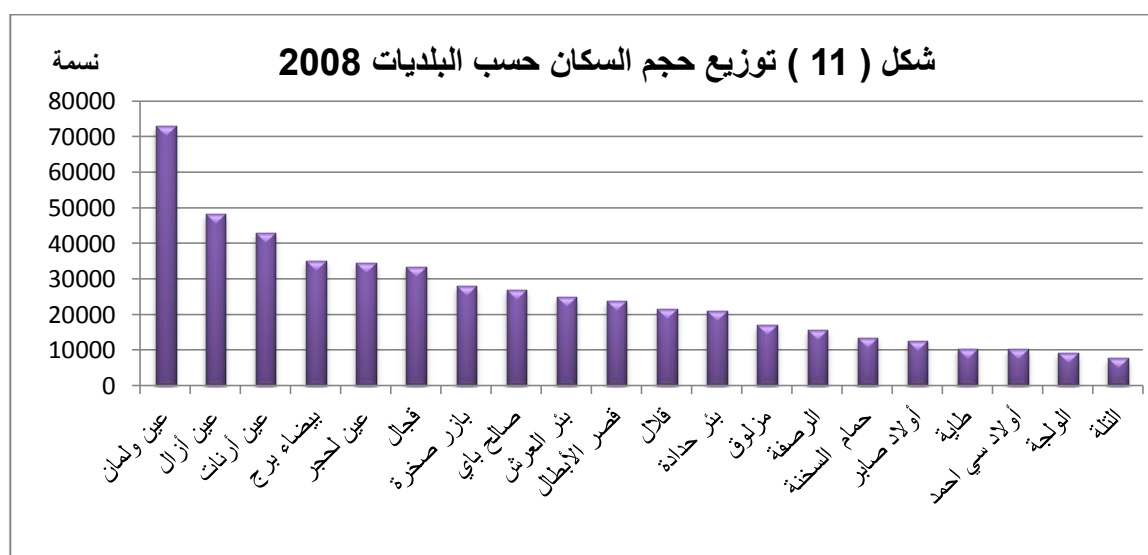
1.2 توزيع الحجم السكاني حسب البلديات سنة 2008 : تباين الحجم السكاني بين البلديات

من خلال الجدول رقم (09) يظهر أن سكان إقليم السهول العليا لسطيف قد وصل إلى 1/2 مليون و بالتحديد 509671 نسمة وهو ما يمثل 34,3 % من مجموع سكان الولاية، لكن هذا الحجم السكاني لا يتوزع بكيفية منتظمة داخل الإقليم كما يوضحه الشكل رقم (11) ، بحيث يظهر تمايزا بين البلديات على النحو الآتي :

جدول (09) توزيع حجم السكان حسب البلديات سنة 2008

البلديات	سكان 2008	البلديات	سكان 2008
عين ولمان	73062	قلال	21421
عين أزال	48201	بئر حدادة	21001
عين أرناات	42942	مزلق	17147
بيضاء برج	35077	الرصفة	15627
عين لاجر	34445	حمام السخنة	13474
قجال	33503	أولاد صابر	12489
بازر صخرة	27937	طاية	10344
صالح باي	27037	أولاد سي احمد	10190
بئر العرش	25008	الولجة	9281
قصر الأبطال	23815	التلة	7670
المجموع	509671		
الولاية	1482336		34.3 %

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى 2008



- حجم سكاني جد مرتفع :

انفراد بلدية عين ولمان عن مجموع البلديات بحجم سكاني جد مرتفع قدر 73062 نسمة على اعتبار أنها قطب جهوي في الجنوب الغربي للولاية.

- حجم سكاني مرتفع :

يضم هذا المستوى 05 بلديات أين تراوح حجم السكان بها بين 48201 نسمة في بلدية عين آزال، بلدية عين أرناط 42942 نسمة، بلدية بيبضاء برج 35077 نسمة بلدية عين لاجر 34445 و بلدية قجال 33503 نسمة، ما يلاحظ أن هذا الثقل السكاني يمتد حول مركز عين آزال الجهوي في القسم الجنوبي للولاية.

- حجم سكاني متوسط :

يمثل هذا المستوى 06 بلديات أين تراوح عدد سكانها بين 27937 نسمة في بلدية بازر سخرة، بلدية صالح باي 27037 نسمة ، بلدية بئر العرش 25008 ، بلدية قصر الأبطال 23815 نسمة ، بلدية قلال 21421 نسمة وبلدية بئر حدادة 21001 نسمة .

- حجم سكاني قليل :

يضم هذا المستوى 08 بلديات، حيث يتراوح عدد السكان به بين 17147 نسمة في بلدية مزلق ، الرصفة 15627 نسمة حمام السخنة 13474 نسمة ، أولاد صابر 12489 نسمة ، الطاية 10344 نسمة ، أولاد سي أحمد 10190 نسمة ، بلدية الوجلة 9281 نسمة وبلدية التلة 7670 نسمة .
وإذا ما تم استثناء بلدية حمام السخنة ، فان باقي البلديات تلتقي كلها في كونها حديثة النشأة ادريا ، ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.

2.2 هيراركية المراكز في إقليم السهول العليا لسطيف لسنة 2008 : استعادة الاستقرار

تكمن الملاحظة البارزة في استرجاع الإقليم لنوع من الاستقرار السكاني و الذي كان نتيجة لخيار السلطة المركزية في اتجاه المصالحة الوطنية التي قلصت إلى حد كبير من خطر الإرهاب، يظهر ذلك من خلال استقرار عدد المراكز السكانية في سنة 2008 مقارنة بسنة 1998 حيث لم تظهر سوى 03 مراكز عمرانية جديدة (الجدول رقم 10) .

كما تتأكد ظاهرة الاستقرار في عدد المراكز العمرانية حسب الفئات نوضحها كما يلي :

- انتقال مركز عين ولمان من مستوى مدينة صغيرة في سنة 1998 إلى مستوى المدينة المتوسطة في سنة 2008 بحجم سكاني بلغ 50698 نسمة ما يمثل 16,9 % من مجموع سكان إقليم السهول العليا لسطيف هذا التطور لم يكن نتاج ديناميكية نمو اقتصادي بقدر ما كان بفعل الهجرة الداخلية الوافدة من البلديات المجاورة (بلدية قصر الأبطال ، بلدية

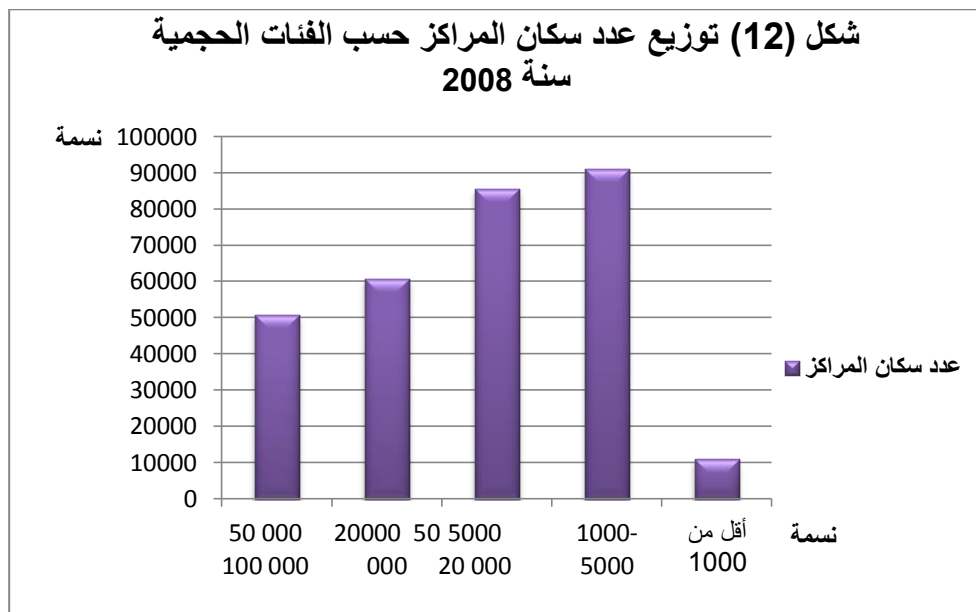
أولاد سي أحمد ، بلدية الرصفة ، بلدية بئر حدادة وبلدية عين لاجر) والتي كانت من أكثر المناطق التي عانت من الإرهاب كما توضحه خريطة الهجرة لفترة (98-2008) .

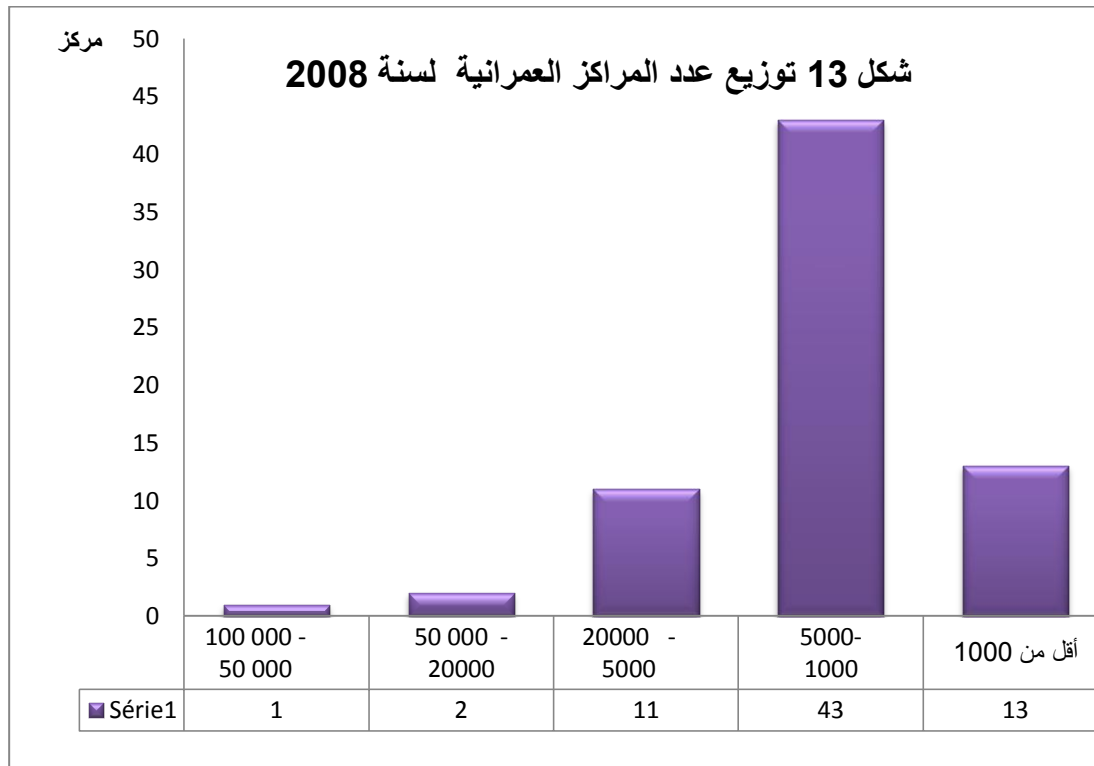
- انتقال مركز عين أرناث إلى مستوى مدينة صغيرة بحجم سكاني بلغ 24846 نسمة ، وأصبح بمثابة قطب ارتكاز لمدينة سطيف ، كما انتقل مركز حمام السخنة إلى فئة (5000 - 20 000 نسمة) في الناحية الجنوبية الشرقية للإقليم.

جدول (10) توزيع عدد سكان المراكز حسب الفئات الحجمية سنة 2008

الفئات الحجمية	عدد المراكز	نسبة المركز إلى المجموع	عدد سكان المراكز	نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع
100 000 - 50 000 نسمة	01	1,4	50698	16,9
50 000 - 20 000	02	2,8	60747	20,3
20 000 - 5000	11	15,6	85441	28,6
5000 - 1000	43	60,5	90975	30,4
أقل من 1000	14	19,7	10829	3,6
المجموع	71	100	298690	100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 و إنجاز الباحث





3.2 التوزيع المجالي للكثافة السكانية في إقليم السهول العليا لسطيف لسنة 2008 : بداية التحول

من خلال المعاينة الرقمية للبيانات الواردة في الجدول رقم (11) للإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008 يتبين أن متوسط الكثافة الخام للإقليم المقدر 149 ن/كلم² قد خرج عن طبيعة كثافة الإقليم العام الذي ينتمي إليه أي السهول العليا الشرقية أين قدر المتوسط لنفس السنة 94 ن/كلم² وهو ما يعني بداية التحول في الأقاليم المحلية أمام الأقاليم الجهوية الكبرى.

أما طبيعة توزيع السكان فيما بين البلديات ، فتظهر اختلافات كبيرة ، بحيث تتراوح بين 61 ن/كلم² في بلدية الوجلة إلى 240 ن/كلم² ببلدية بيضاء برج ويمكن تصنيف أربعة أقاليم .

جدول (11) توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات لسنة 2008

البلدية	المساحة كلم2	عدد سكان 2008	متوسط الكثافة 2008	البلدية	المساحة كلم2	عدد سكان 2008	متوسط الكثافة 2008
عين ولمان	171	73062	427	فجال	231,4	33503	145
بيضاء برج	145,9	35077	204	عين لاجر	224,6	34445	144
عين أرناث	202,5	42942	201	مزلق	135,5	17147	126
عين أزال	235,9	48201	190	أولاد صابر	119,7	12489	104
قصر الأبطال	118,4	23815	184	أولاد سي أحمد	102,8	10190	99
صالح باي	142	27037	178	الرصفة	186	15627	84
بئر حدادة	114	21001	177	حمام السخنة	180,1	13474	75
بئر العرش	139,8	25008	170	الطاية	143,7	10344	71
بازر سخرة	157,1	27937	153	الثلة	115,8	7670	66
قلال	125,6	21421	149	الولجة	149,5	9281	62
مجموع المنطقة	3141,9	509671	150				
السهول العليا الشرقية	94 ن/كلم2	SRAT 2008					

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2008 و إنجاز الباحث

أ - نطاق الكثافة السكانية الجرد مرتفعة

تضم هذه المجموعة 03 بلديات أين يتراوح متوسط الكثافة فيها بين 427 ن/كلم2 في بلدية عين ولمان التي تنفرد بأكبر متوسط كثافة لكون السكان توطنوا بها منذ القديم (بلدية مختلطة في سنة 1868)، إضافة إلى كونها بوابة للإقليم الصحراوي باتجاه ولاية مسيلة وولاية بسكرة. بمرور الطريق الوطني رقم 28 ن/كلم2. ثم يليها متوسط الكثافة في بلدية بيضاء برج 204 ن/كلم2 و بلدية عين أرناث بمتوسط كثافة 201 ن/كلم2، هذه البلدية التي أصبحت مركز ارتكاز (relais) للتنمية لمدينة سطيف نظرا للقرب الجغرافي بين المدينتين .

ب - نطاق الكثافة السكانية المرتفعة

يتشكل هذا النطاق من 06 بلديات أين يتراوح متوسط الكثافة السكانية بين 190 ن/كلم2 في بلدية عين أزال إلى 153 ن/كلم2 في بلدية بازر سخرة يتجاوز بذلك متوسط الكثافة بإقليم الهضاب العليا الشرقية ، إضافة إلى بلديات : بلدية قصر الأبطال 184 ن/كلم2 ، بلدية صالح باي 178 ن/كلم2 ، بلدية بئر حدادة 177 ن/كلم2 ، بلدية بئر العرش 170 ن/كلم2 وأخيرا. يضم هذا النطاق بلديات بوزن مركز دائرة مثل صالح باي ، عين أزال و بئر العرش و ما يوازي ذلك من خدمات تساعد على جلب السكان والاستقرار .

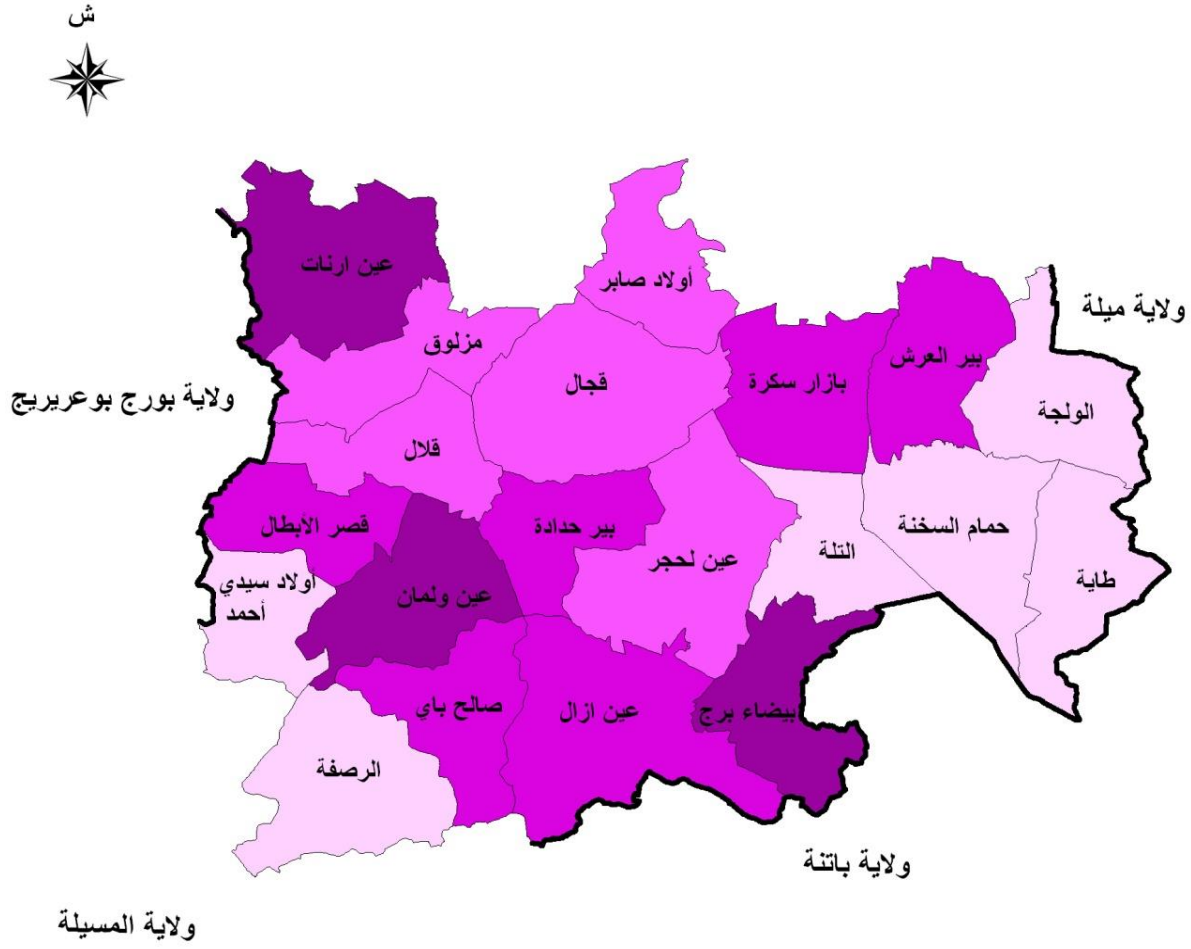
ج - نطاق الكثافة السكانية المتوسطة

يتشكل هذا النطاق من 04 بلديات أين يتراوح متوسط الكثافة بها بين 149 ن/كل2 في بلدية قلال إلى 104 ن/كلم2 في بلدية أولاد صابر ، تضم إضافة إليهما كل من بلدية قجال 145ن/كلم2 ، بلدية عين حجر 144ن/كلم2 و بلدية مزلق 126ن/كلم2 . أغلبها بلديات حديثة النشأة إداريا ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، كما تعتبر من البلديات ذات مؤهلات الفلاحية بالإقليم وخاصة بلدية قجال ، بلدية مزلق و بلدية قلال

د - نطاق الكثافة السكانية المنخفضة

تشكل هذه المجموعة من 06 بلديات ، يتراوح فيها متوسط الكثافة بين 99 ن/كلم2 في بلدية أولاد سي أحمد إلى 62 ن/كلم2 في بلدية الوجلة بأضعف متوسط كثافة بالإقليم، بالإضافة إلى كل من بلدية الرصفة بمتوسط كثافة 84 ن/كلم2 ، بلدية حمام السخنة 75 ن/كلم2 ، بلدية الطاية 71 ن/كلم2 ، بلدية التلة 66 ن/كلم2 ، ما يفسر هذه الكثافة الضعيفة كون البلديات تقع على أطراف الولاية في الجزء الجنوبي الغربي والجنوب الشرقي، حيث تمتد الشطوط و السبخ ، مما يعني فقر الأراضي ونقص المياه و هي عوامل طرد للسكان .

بلديات السهول العليا لسطيف :
توزيع الكثافة السكانية لسنة 2008



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 06

4.2 توزيع السكان حسب نوع التجمع بإقليم السهول العليا لسطيف لسنة 2008

عند القراءة الأولية للمعطيات، يتبين أن توزيع السكان حسب نوع التجمع يميل إلى التقارب، حيث بلغت نسبة السكان المتجمعين (رئيسي ثانوي) 55,8 % و بمقابل ذلك قدرت نسبة سكان المناطق المبعثرة 44,1 %. إلا أن هناك تفاوت عميق بين البلديات، بحيث تتجاوز في البعض منها 90 % مثل مركز صالح باي 96,3 % و عين أرناط 94,5 % في حين تسجل أضعف نسبة للسكان المتجمعين بكل من بلدية بئر حدادة 26,7 % و بلدية التلة 35,1 % و هي بلديات ذات طابع فلاحى ، كما أنها بلديات حديثة النشأة ظهرت بعد التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984.

1.4.2 وزن سكان التجمعات الرئيسية بالإقليم لسنة 2008

يمثل سكان المراكز الرئيسية حوالي 45,8 % من مجموع السكان، وبالنظر إلى الجدول رقم (12) فإن سكان التجمعات الرئيسية لا يتفوق فيها هذا المتوسط إلا في 06 مراكز بلديات من بين 20 مركز بلدي، وهي مركز عين أزال 78 %، مركز صالح باي 71 %، مركز عين ولمان 69 %، مركز عين أرناط 57 %، مركز حمام السخنة 48 % ومركز بئر العرش 46 % أضعف نسبة لسكان التجمع الرئيسي تسجل في مركز الرصيفة الذي يقع في أقصى الجنوب الغربي عند أقدام جبال الحامة

جدول رقم (12) توزيع حجم سكان التجمعات الرئيسية عبر البلديات 2008

البلدية	سكان تجمع رئيسي	النسبة	البلدية	سكان تجمع رئيسي	النسبة
عين أزال	37752	78,3	بيضاء برج	9042	25,7
صالح باي	19373	71,6	الولجة	2382	25,6
عين ولمان	50573	69,2	أولاد سي احمد	2520	24,8
عين أرناط	24846	57,8	قجال	8232	24,5
حمام السخنة	6471	48	بازر صحرة	6506	23,2
بئر العرش	11711	46,6	بئر حدادة	4478	21,3
قصر الأبطال	8945	37,5	الطاية	1927	18,6
مزلق	6281	36,6	أولاد صابر	2307	18,4
عين الحجر	9899	28,7	قلال	2699	12,6
التلة	2004	26,1	الرصيفة	1316	8,2
مجموع المنطقة	225096	45,8			
مجموع الولاية	850098	57,3			

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و إنجاز الباحث

2.4.2 توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية بالإقليم لسنة 2008

يمثل سكان التجمعات الثانوية نسبة 15 % كما يبينه الجدول رقم (13) من مجموع سكان الإقليم وبافتراض وجود حركة السكان داخل الإقليم فهي تتم من المناطق المبعثرة إلى التجمعات الرئيسية مباشرة لأن دوافع الحركة أساسا هي الخدمات والتي لا تتوفر في التجمعات الثانوية إلا نادرا.

أما بين البلديات، فهناك 07 بلديات يتجاوز عدد سكان التجمعات الثانوية الثلث (1/3) من مجموع سكان البلديات وهي بلدية أولاد صابر 43,3 %، بلدية الرصفة 39,4 %، بلدية أولاد سي أحمد 38,4 %، بلدية عين أرانات 36,6 %، بلدية الطاية 35,7 % . بالمقابل لذلك تظهر مجموعة من 06 بلديات أخرى ، حجم سكان التجمعات الثانوية فيها هو أدنى من 1/10 من المجموع وهي بلدية التلة 09 %، بلدية بيضاء برج 8,3 %، بلدية عين لاجر 7,3 %، بلدية حدادة 5,4 %، بلدية عين أزال 4,6 %، و بلدية حمام السخنة 4,9 % . الملاحظ على هذه المجموعة أنها تقع في القسم الجنوبي الشرقي للإقليم، أين تمتد السباخ و الشطوط .

جدول (13) توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية عبر البلديات لسنة 2008

البلدية	سكان التجمعات الثانوية	المجموع الكلي	%	البلدية	سكان التجمعات الثانوية	المجموع الكلي	%
أولاد صابر	5416	12489	43,3	عين ولمان	10539	73062	14,4
الرصفة	6335	15627	39,4	بغر العرش	3476	25008	13,8
أولاد سي احمد	3959	10190	38,9	الولجة	1066	9281	11,4
عين أرانات	15734	42942	36,6	قصر الأبطال	2534	23815	10,6
الطاية	3699	10344	35,7	التلة	693	7670	09
قلال	7322	21421	34,1	بيضاء برج	2929	35077	8,3
مزلق	5242	17147	30,5	عين الحجر	2524	34445	7,3
قجال	9677	33503	28,8	بير حدادة	1141	21001	5,4
صالح باي	6679	27037	24,7	عين أزال	2235	48201	4,6
بازر صخرة	5621	27937	20,1	حمام السخنة	577	13474	4,2
مجموع المنطقة	75314	509671	14,7				
مجموع الولاية	258701	1482336	17,4				

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و انجاز الباحث

3.4.2 توزيع حجم سكان المنطقة المبعثرة في الإقليم لسنة 2008

تكمن الملاحظة الأساسية في تواجد سكان المناطق المبعثرة بأقل من نصف إجمالي سكان الإقليم لا يمثلون سوى 40,2 % من المجموع، هذا الإقليم الذي كان لوقت بعيد ذو طبيعة ريفية، فمن مجموع 20 بلدية، تبقى 10 بلديات يفوق فيها سكان المناطق المبعثرة عن النصف، تتقدمهم بلدية بئر حدادة 73,2 % كما يوضحه الجدول رقم (14). فهل يعني ذلك تقلص الظاهرة الريفية في إقليم السهول العليا لسطيف ؟

جدول رقم (14) توزيع سكان المنطقة المبعثرة عبر البلديات لسنة 2008

البلدية	سكان مبعثرين	المجموع الكلي	%	البلدية	سكان مبعثرين	المجموع الكلي	%
بئر حدادة	15382	21001	73,2	قجال	15594	33503	46,5
بيضاء برج	23106	35077	65,8	الطاية	4718	10344	45,6
التلة	4973	7670	64,8	بئر العرش	9907	25008	39,4
عين الحجر	22022	34445	63,9	أولاد صابر	4766	12489	38,1
الولجة	5833	9281	62,8	أولاد سي احمد	3681	10190	36,2
بازر صخرة	15810	27937	56,5	مزلق	5624	17147	32,8
قلال	11400	21421	53,2	عين أزال	8214	48201	17
الرصفة	8390	15627	52,3	عين ولمان	11905	73062	16,3
قصر الأبطال	12336	23815	51,8	عين أرزات	2362	42942	5,5
حمام السخنة	6426	13474	47,69	صالح باي	985	27037	3,6
مجموع المنطقة	201381	509671	39,4%				
الولاية	373536	1482336	25,2%				

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و إنجاز الباحث

5.2 التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية (تجميع رئيسي و ثانوي)

لم يعد إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف ، إقليم الفراغ العمراني و السكاني ، كون أن الشبكة العمرانية هي نتاج لمراحل تاريخية ميزها التواجد الاستعماري من خلال المراكز الاستعمارية و مراكز أخرى حديثة تمثلت في البناء الريفي و القرى الاشتراكية مثل الولجة ، رأس الماء ، بئر لبيض . ما يلاحظ على التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية الرئيسية والثانوية هو تركيزها على امتداد المحاور الكبرى للطرق مثل محور الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين مدينة سطيف ومدينة بسكرة ، حيث يمر على مراكز مزلق ، قلال ، عين ولمان ، صالح باي ، ثم الرصفة في الجهة الجنوبية الغربية . إضافة إلى محور الطريق الوطني رقم 78 الذي يربط بين سطيف و عين أزال مروراً بمزلق ، قلال ، بئر حدادة ، عين لحجر و مركز عين أزال كما توضحه الخريطة رقم (07) .

6.2 المقارنة بين سكان التجمعات وسكان المنطقة المبعثرة لسنة 2008

من خلال دراسة العلاقة بين توزيع السكان المتجمعين وسكان المنطقة المبعثرة لسنة 2008 يمكن استخراج الحالات

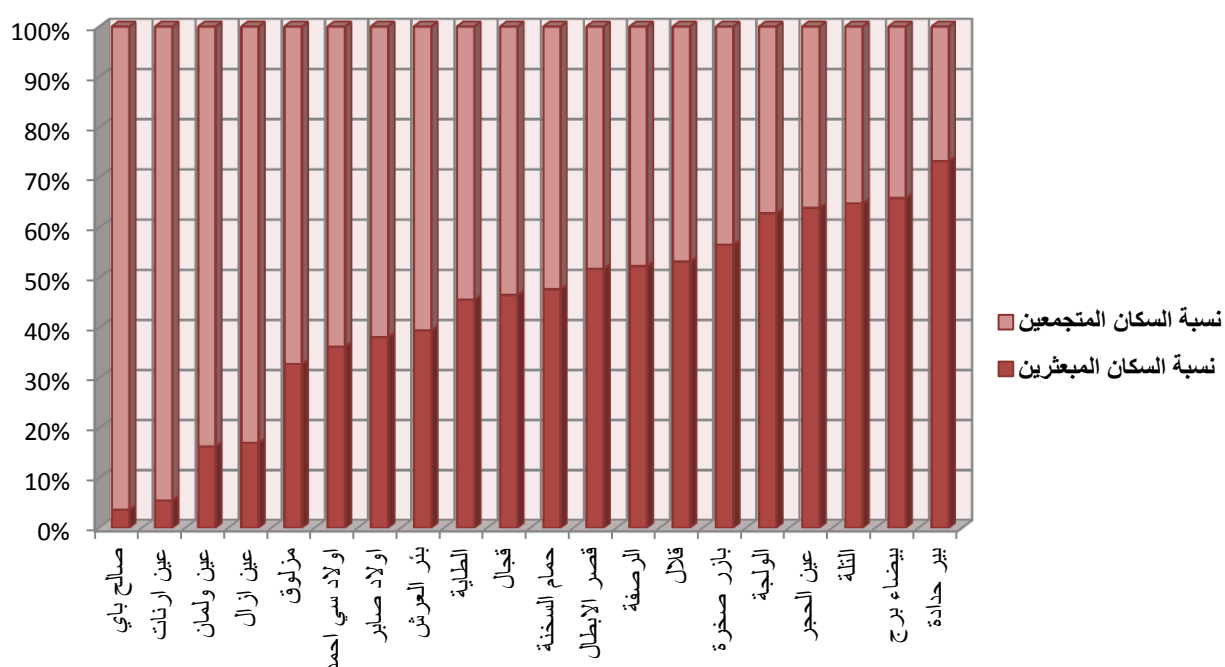
الثلاث الآتية حسب الجدول رقم (15) والشكل رقم (14) :

جدول (15) علاقة سكان التجمعات بسكان المنطقة المبعثرة لسنة 2008

البلدية	نسبة السكان المتجمعين	نسبة السكان المبعثرين	البلدية	نسبة السكان المتجمعين	نسبة السكان المبعثرين
صالح باي	96,3	3,6	حمام السخنة	52,3	47,6
عين أرناط	94,5	5,5	قصر الأبطال	48,2	51,8
عين ولمان	83,7	16,3	الرصفة	47,7	52,3
عين آزال	82,9	17	قلال	46,7	53,2
مزلق	67,2	32,8	بازر صخرة	43,4	56,5
أولاد سي احمد	63,7	36,2	الولجة	37,1	62,8
أولاد صابر	61,8	38,1	عين الحجر	36	63,9
بئر العرش	60,5	39,4	التلة	35,1	64,8
الطاية	54,3	45,6	بيضاء برج	34,1	65,8
قجال	53,4	46,5	بئر حدادة	26,7	73,2
مجموع المنطقة	62%	37,9%			
مجموع الولاية	74,8%	25,2%			

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و انجاز الباحث

شكل (14) علاقة سكان التجمعات مع سكان المنطقة المبعثرة سنة 2008



1.6.2 سيطرة السكان المتجمعين (التجمعات الرئيسية و التجمعات الثانوية) :

تتكون هذه المجموعة من 08 بلديات أين تراوحت نسبة السكان المتجمعين بين 96,3 % في بلدية بئر العرش، عين أرزات 94,5 %، عين ولمان 83,7 %، بلدية عين آزال 82,9 %، مزلق 67,2 %، بلدية أولاد سي أحمد 63,7 %، بلدية أولاد صابر 61,8 % وبئر العرش 60,5 %، وهي مجموعة مكونة من بلديات برتبة مراكز دائرة ، باستثناء بلدية مزلق ، بلدية أولاد سي أحمد وبلدية أولاد صابر كما تبينه الخريطة رقم (08) .

2.6.2 توازن سكان التجمعات مع سكان المنطقة المبعثرة :

تسجل هذه الوضعية بلديات وهي على التوالي : بلدية الطاية (54 % لسكان التجمع ، 45 % لسكان المنطقة المبعثرة) ، بلدية بلدية قجال (53,4 % و 46,5 %) ، بلدية حمام السخنة (52,3 % و 47,6 %)، بلدية قصر الأبطال (48,2 % و 51,8 %) ، بلدية الرصفة (47,7 % و 52,3 %) ، بلدية قلال (46,7 % و 53,2 %) وأخيرا بلدية بازر سخرة (43,4 % مقابل 56,5 %) .

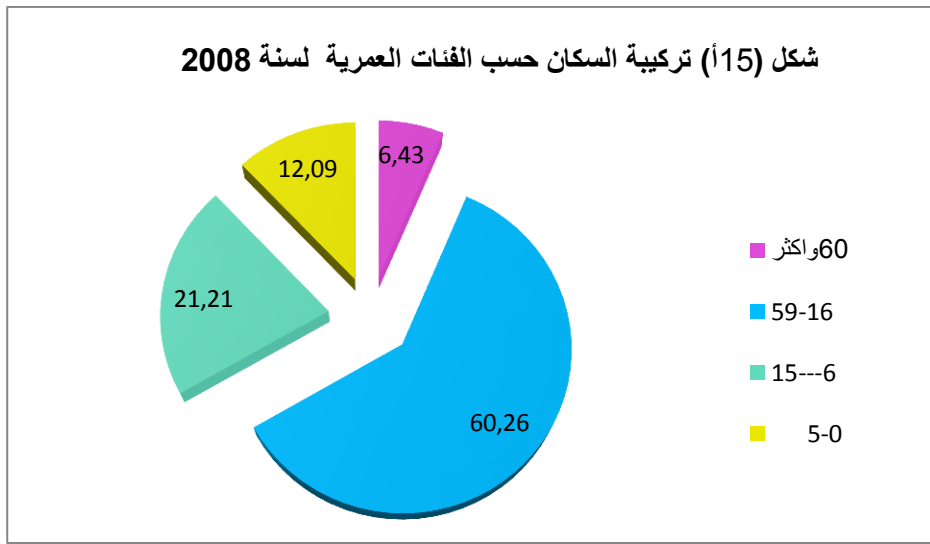
3.6.2 سيطرة سكان المنطقة المبعثرة :

تضم هذه المجموعة 05 بلديات أين تتراوح نسبة سكان المنطقة المبعثرة بين 73,2 % في بلدية بئر حدادة ، بلدية بيضاء برج 65,8 %، بلدية التلة 64,8 %، بلدية عين لاجر 63,9 % وبلدية الوجلة 62,8 % .

7.2 تركيبة السكان حسب العمر و الجنس تغلب عليها الفئة النشطة لسنة 2008 :

من المفيد استشراف الاحتياجات السكانية مجاليا من خلال دراسة الفئات العمرية لما لذلك من علاقة بالإنتاج الاقتصادي. كما يعكس هذا الجانب مستوى معيشة الأسرة، كون أن هذا الأخير مرتبط بمصادر الدخل الأسري أحادي أو ثنائي¹.

يظهر تركيبة السكان حسب الفئات العمرية الكبرى سيطرة الفئة العمرية (16-59 سنة) بنسبة 60,2 % كما يوضحه الشكل أسفله رقم (15 أ) وحتى على مستوى البلديات كذلك من خلال الشكل رقم (15ب) وهي نظريا القوة القادرة عن العمل. كما أن الفئة العمرية (6-15 سنة) تعتبر هامة حيث تقدر نسبتها 21 % من مجموع الفئات العمرية .



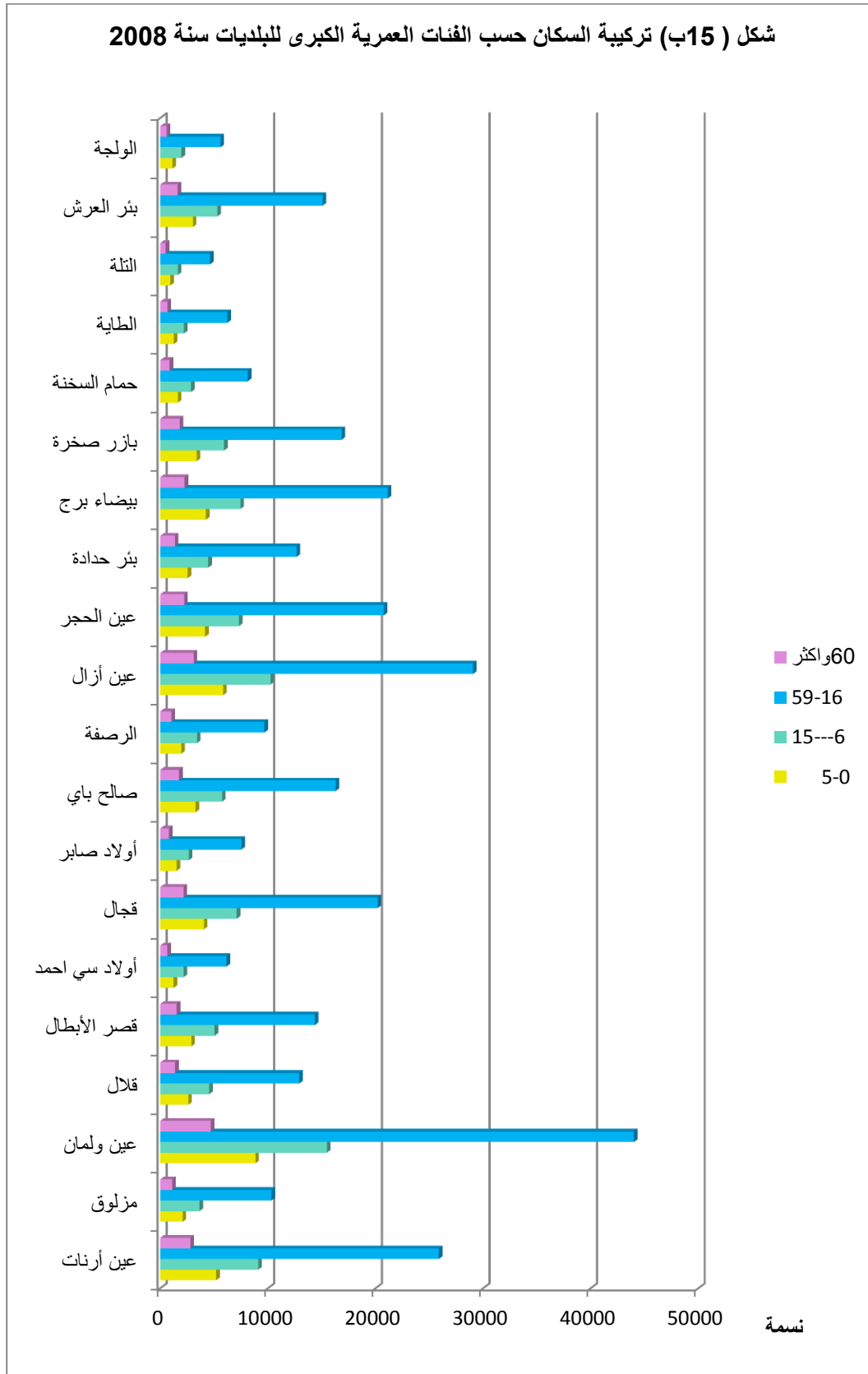
أما توزيع السكان حسب النوع (ذكور و إناث) لسنة 2008 فيبدو متوازنا، بحيث تمثل نسبة الذكور 50,6 % تقابلها نسبة الإناث بنسبة 49,3 % كما يوضحه الجدول رقم (16) وهي نفس التركيبة التي كانت في سنة 1987، إذن فالتركيب العمري و النوعي يبقى مستقرا في الإقليم المحلي للسهول العليا لمنطقة سطيف .

¹ - Rafael salas , guide de démographie , p 01

جدول (16) تركيبة السكان حسب الفئات العمرية الكبرى لسنة 2008

المجموع	الفئات العمرية				البلدية
	60 وأكثر	59-16	15---6	5-0	
42942	2792	25881	9108	5192	عين أرنات
17147	1103	10334	3637	2073	مزلق
73062	4695	44007	15487	8828	عين ولمان
21421	1377	12910	4543	2590	قلال
23815	1531	14353	5051	2879	قصر الأبطال
10190	655	6142	2161	1232	أولاد سي احمد
33503	2154	20192	7106	4051	قجال
12489	803	7527	2649	1510	أولاد صابر
27037	1738	16295	5735	3269	صالح باي
15627	1031	8668	3402	1939	الرصفة
48201	3099	29051	10223	5828	عين أزال
34445	2215	20760	7306	4164	عين الحجر
21001	1350	12657	4454	2539	بئر حدادة
35077	2255	21141	7440	4241	بيضاء برج
27937	1796	16838	5925	3378	بازر صخرة
13474	866	8121	2858	1629	حمام السخنة
10344	665	6234	2194	1251	الطاية
7670	493	4623	1627	927	التلة
25008	1608	15000	5304	3013	بئر العرش
9281	597	5594	1969	1122	الولجة
509671	32823	307400	108179	61665	مجموع المنطقة
100	6,43	60,26	21,21	12,09	%

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و انجاز الباحث



3. تطور السكان وديناميكية النمو في إقليم السهول العليا لسطيف لفترة (1987 - 2008)

مثلما تركز التنمية على المعرفة الدقيقة للمؤهلات الطبيعية و باقي العوامل الأخرى المتاحة، فان البرمجة الناجحة للتنمية تعتمد هي الأخرى على معرفتنا لبنية و نمو و حركة السكان، فيمكن للأحداث الديمغرافية أن تكون لها تأثيرات هامة على السكان، فحجم سكان بلدية أو إقليم معين و مدى تطوره على امتداد متغيرة الزمن يمثل معلومة مرجعية لجميع من له علاقة بالبرمجة و اتخاذ القرار و تهدف دراسة هذا العنصر إلى معرفة حجم الزيادة السكانية وتشخيص الفوارق بين البلديات.

1.3 التطور العددي لسكان الإقليم لفترة (1987 - 2008)

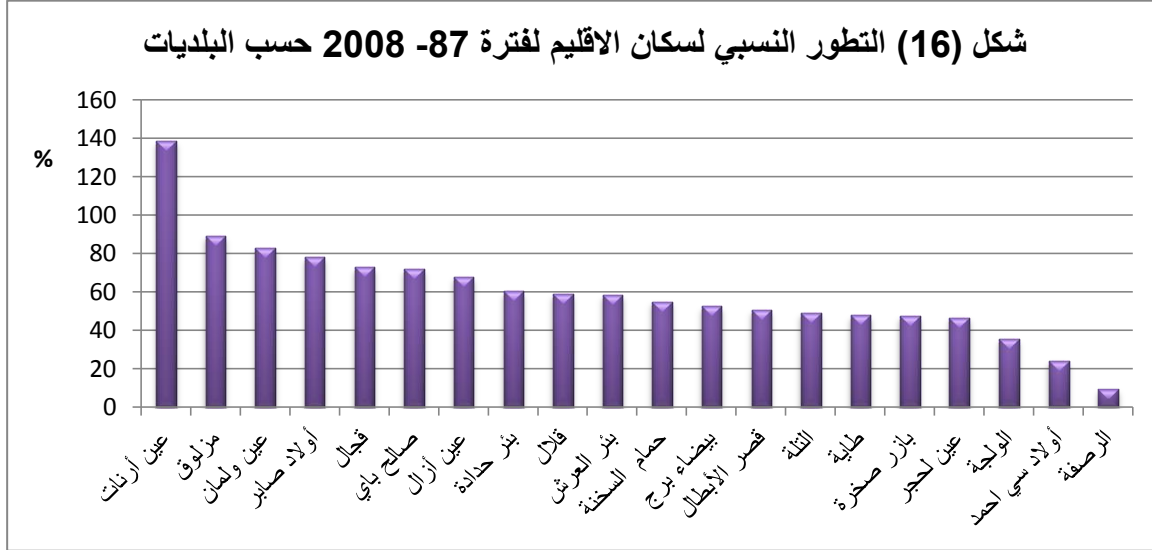
من خلال معطيات الجدول أسفله رقم (17) والخريطة رقم (09) يتبين أن حجم سكان الإقليم تزايد في الفترة ما بين 1987 و 2008 بنسبة 63,5% على اعتبار سنة 1987 سنة الأساس .

جدول (17) تطور نسب السكان حسب البلديات لفترة 1987-2008

البلديات	1987	2008	% الزيادة 2008-87	متوسط الزيادة السنوي	البلديات	1987	2008	% الزيادة 2008-87	متوسط الزيادة السنوي
عين أرنات	17992	42942	138,6	6,6	حمام السخنة	8692	13474	55	2,6
مزلوق	9072	17147	89	4,2	بيضاء برج	23015	35077	52	2,5
عين ولمان	39962	73062	83	3,9	قصر الأبطال	15834	23815	50	2,4
أولاد صابر	7011	12489	78	3,7	الثلة	5145	7670	49	2,3
قجال	19394	33503	73	3,4	طاية	7003	10344	48	2,2
صالح باي	15739	27037	72	3,4	بازر صخرة	18936	27937	48	2,2
عين أزال	28714	48201	68	3,2	عين لاجر	23475	34445	47	2,2
بئر حدادة	13115	21001	60	2,8	الولجة	6851	9281	35	1,6
قلال	13489	21421	59	2,8	أولاد سي احمد	8216	10190	24	1,1
بئر العرش	15778	25008	59	2,7	الرصفة	14272	15627	9	0,4
المجموع	311705	509671	64	3					

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 و 2008 و إنجاز الباحث

فخلال 21 سنة زاد حجم السكان بأكثر من النصف، حيث انتقل من 311705 نسمة في سنة 1987 إلى 509 611 نسمة في سنة 2008، و فيما بين البلديات ، تظهر فروقا كبيرة في الزيادة السكانية يمكن تلخيصها حسب الشكل رقم (16) فيما يلي :



- تضاعف حجم سكان بلدية عين أرنات بأكثر من مرة حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 138,6 % نتيجة القرب الجغرافي من قطب سطيف بحيث تعتبر امتدادا للتوسع العمراني لمدينة سطيف ، لكونها أقرب مركز لها ووقوعها على محور الطريق الوطني رقم 05 الحيوي .

- تزايد عدد السكان بأكثر من النصف في 12 بلدية، أغلبها مراكز دوائر مثل صالح باي وبلدية بئر العرش وبلدية عين آزال و بلدية عين ولمان أو بالقرب من أقطاب جهوية مثل بلدية بئر حدادة وبلدية قلال وبلدية أولاد صابر .

- زيادة سكانية أقل من 50 % في باقي البلديات، منها الطاية 47 %، عين حجر 46 % ، الوجلة 35 % أولاد سي أحمد 24 % و أدناها بلدية الرصفة 9,4 % وهي بلديات أغلبها بعيدة عن المراكز الجهوية الهامة و معزولة عن محاور الطرق الهامة.

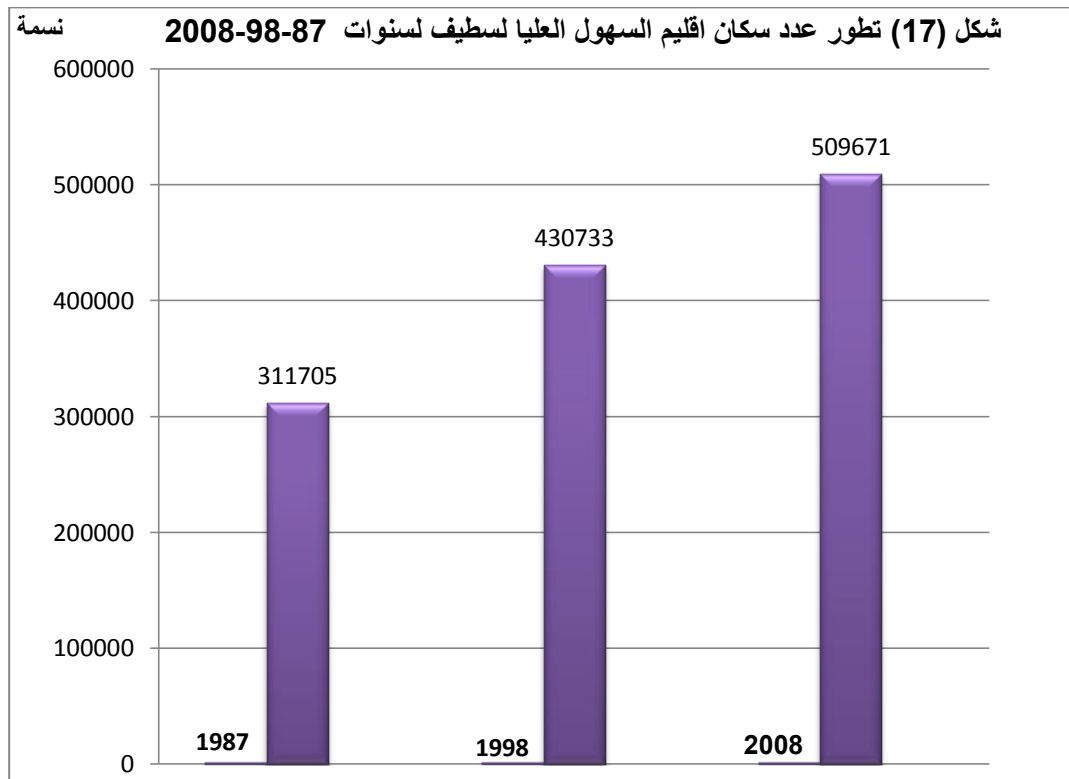
2.3 وتيرة نمو السكان في الإقليم لفترة (1987 و 2008): وتيرة مرتفعة لكنها آيلة إلى الانخفاض

تميزت وتيرة نمو السكان لإقليم الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 2008 بالسرعة عموما، حيث قدر معدل النمو السنوي 1,9 % خلال مدة 21 سنة، كما عرفت هذه المدة مرحلتين متميزتين في وتيرة النمو مثل ما يوضحه الجدول رقم (18) والشكل رقم (17) أسفله.

جدول (18) تطور نمو السكان بين سنة 1987 و 2008 لبلديات الإقليم

السنوات	عدد السكان	الزيادة السكانية	معدل النمو السنوي للإقليم	معدل نمو الهضاب الشرقية
1987	311705			
1998	430733	119028	2,9	2,3
2008	509671	78938	1,6	1,5

المصدر : إنجاز الباحث



1.2.3 وتيرة النمو بين البلديات لفترة (1987-1998)

تميز نمو سكان الإقليم في هذه الفترة بالسرعة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي 2,9 % و هو بذلك يتجاوز كل من معدل إقليم السهول العليا و المعدل الوطني لنفس الفترة و المقدرين على التوالي 2,3 % و 2 %.

2.2.3 وتيرة النمو بين البلديات تميل إلى الانخفاض في فترة (1998-2008) :

تميزت العشرية الثانية بانخفاض في معدل النمو أين نزل إلى نحو 1,6 % لكنه يبقى مطابقا للمعدل الوطني المقدر 1,6 % و هي وتيرة تعكس مرحلة التحول الديمغرافي لسكان الجزائر بصفة عامة ، لكن الأهم من هذا هو أن اتجاه النمو نحو الانخفاض لا يتطابق مع أهداف التنمية الوطنية الشاملة في محاولة إعادة التوازن بين الأقاليم الكبرى للتراب الوطني .

3.2.3 تباين وتيرة نمو السكان بين البلديات لفترة 1987 و2008

من خلال البيانات يتضح التباين الكبير في وتيرة نمو السكان بين بلديات إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف، حيث يتراوح المعدل بين 0,4% في بلدية الرصفة إلى 4,2% في بلدية عين أرناط و يمكن ملاحظة الفروق التالية حسب الجدول أسفله:

جدول (19) تطور معدل نمو السكان حسب البلديات (87 - 2008)

معدل النمو السنوي 2008 - 87	البلدية	معدل النمو السنوي 2008 - 87	البلدية
2,7	أولاد صابر	4,2	عين أرناط
2	بيضاء برج	3,7	مزلق
1,9	قصر الأبطال	2,9	عين ولمان
1,9	التلة	2,6	قجال
1,8	طاية	2,6	صالح باي
1,8	بازر صخرة	2,5	عين أزال
1,8	عين لاجر	2,2	بئر حدادة
1,4	الولجة	2,2	قلال
1	أولاد سي احمد	2,2	بئر العرش
0,4	الرصفة	2,1	حمام السخنة
		2,3	المجموع

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 و الإنجاز الباحث

أ - المجموعة الأولى: نمو سكاني مرتفع جدا

تتكون هذه المجموعة من بلديتان اثنتان، أين بلغ معدل النمو فيهما للفترة ما بين 1987 و 2008 بين 4,2% في بلدية عين أرناط و 3,7% في بلدية مزلق، وتمثل أكبر وتيرة نمو سكاني بالمنطقة وإن أقوى الأسباب في ذلك تعود إلى كونهما مركزين عمرانيين يقعان في المجال الخلفي لمدينة سطيف قربان منها بحيث لا تزيد المسافة عن 10 كلم لمركز عين أرناط خاصة بعد التوسع العمراني في منطقة الباز بأكملها الجامعية و الصحية و السكنية و 15 كلم عن مركز مزلق .

ب - المجموعة الثانية : نمو سكاني مرتفع

تتكون من 10 بلديات حيث تمتاز بوتيرة نمو سريعة ، تتراوح بين 2,9 % في بلدية عين ولمان ، بلدية قجال ، بلدية صالح باي 2,6 % ، بلدية عين آزال 2,5 %، بلدية بئر حدادة 2,2 %، بلدية قلال 2,2 %، بلدية بئر العرش 2,2 %، بلدية حمام السخنة 2,1 %، بلدية أولاد صابر 2,7 %، وبلدية بيضاء برج 2 % . تضم هذه المجموعة بلديات أغلبها قديمة النشأة إداريا برتبة مركز دائرة مما يوفر بعض الخدمات للسكان.

ج - المجموعة الثالثة: نمو سكاني معتدل

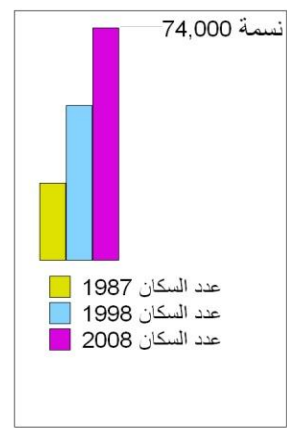
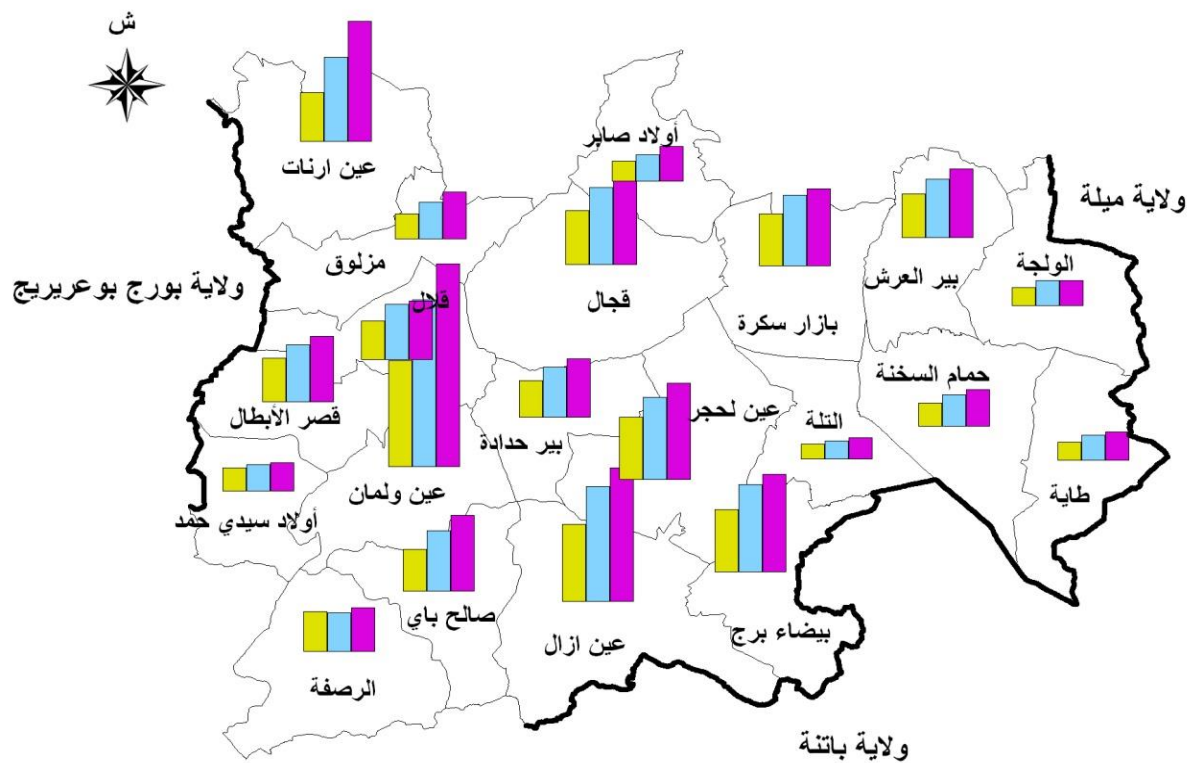
تتكون من 06 بلديات، النمو السكاني بها معتدلا بحيث يتراوح معدل النمو السكاني بين 1,9 % في بلدية قصر الأبطال، التلة 1,9 %، بلدية الطاية وبلدية بازر سخرة و بلدية عين لحجر 1,8 %، الوجة 1,4 %.

د - المجموعة الرابعة: حالة النمو الضعيف

تسجل حالة النمو السكاني الضعيف في كل من بلدية أولاد سي أحمد بمعدل نمو 01 % و بلدية الرصفة 0,4 % و هو أضعف معدل بالمنطقة، بلديتان معزولتان، كلاهما تقعان على أطراف الولاية في الناحية الجنوبية الغربية و على أقدم الجبال.

بلديات السهول العليا لسطيف :

تطور عدد السكان بين 87-98-2008 حسب البلديات



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 09

4.2.3 تطور الزيادة الطبيعية للسكان في إقليم السهول العليا لسطيف بين 1987 و 2008:

عند دراسة الزيادة الطبيعية للسكان (العلاقة بين المواليد و الوفيات) خلال 21 سنة، نحاول الوقوف على الوتيرة المحلية لنمو السكان دون تأثير عامل الهجرة الداخلية لإظهار الديناميكية الديمغرافية المحلية للبلديات. تبين البيانات الإحصائية على انخفاض طفيف في الزيادة الطبيعية يؤكدتها معدل الزيادة الطبيعية في سنة 1987 الذي كان يقدر 2,3 % لينزل إلى 1,9 % في سنة 2008. أما على مستوى إقليم السهول العليا لسطيف فتظهر فروقا هامة كما يوضحه الجدول رقم (20).

1.4.2.3 - الزيادة الطبيعية لسنة 1987

عرفت الزيادة الطبيعية تباينا فيما بين بلديات إقليم السهول العليا لسطيف سنة 1987 كما توضحه الخريطة رقم (10) يمكن تصنيفه كما يأتي :

- مجموعة الزيادة الطبيعية المرتفعة :

تتكون هذه المجموعة من 07 بلديات أين تراوحت الزيادة الطبيعية بها ما بين 6,4 % في كل من بلدية صالح باي و بلدية عين ولمان ، بلدية الرصفة إلى 5,1 % في بلدية بئر العرش ، 4,8 % في بلدية عين لحجر ، 4,3 % في كل من بلدية عين آزال وبلدية حمام السخنة ثم بلدية بيضاء برج بمعدل زيادة 3,4 % ، أغلب هذه البلديات تمتد جغرافيا في جنوب إقليم السهول العليا لسطيف .

- مجموعة الزيادة الطبيعية المعتدلة

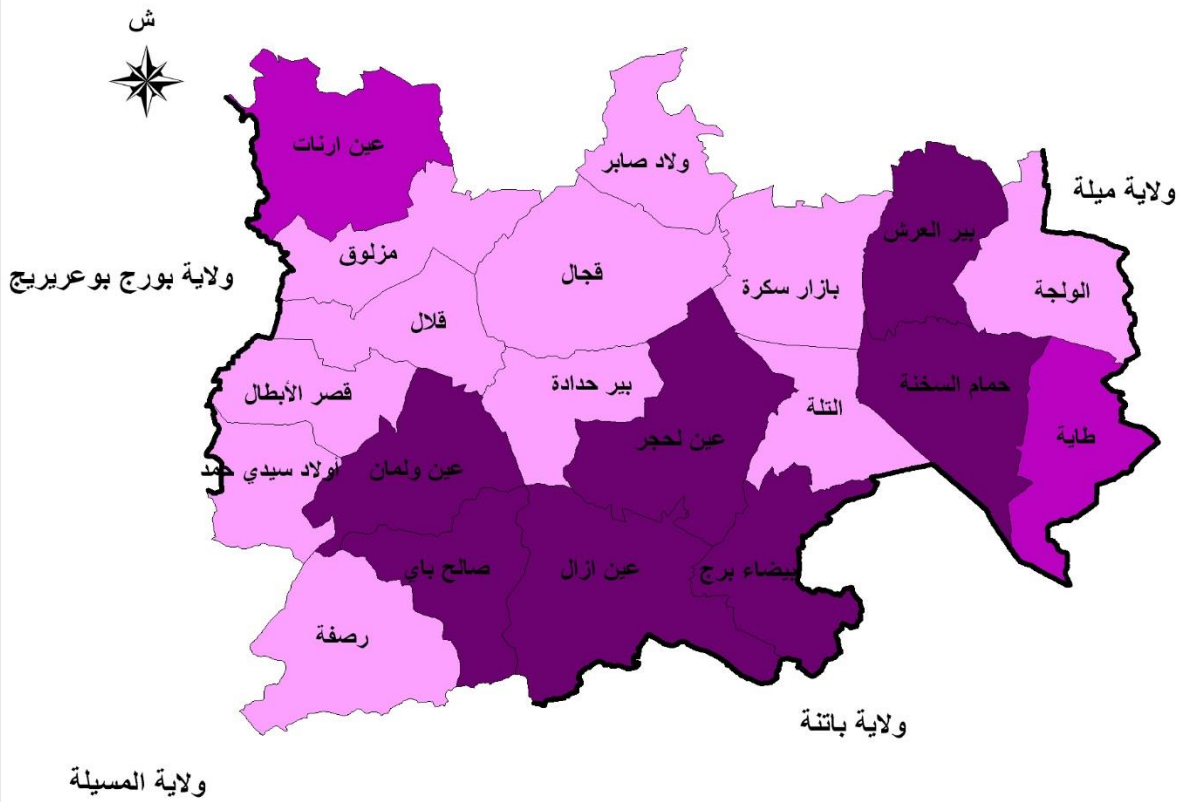
تشكل هذه المجموعة من بلديتين وهما بلدية عين أنات بمعدل زيادة بلغ 2,9 % و بلدية الطاية بمعدل زيادة 1,7 %

- مجموعة الزيادة الضعيفة :

أغلب بلديات السهول العليا ميزتها زيادة طبيعية بطيئة ، حيث كانت 11 بلدية من الإقليم تتراوح الزيادة الطبيعية للسكان فيها بين 0.1 % و 0.8 % سجل ذلك في كل من بلدية قصر الأبطال ، بلدية الوجلة ، بلدية قلال ، بلدية التلة ، بلدية أولاد صابر ، بلدية الرصفة بنسبة زيادة طبيعية 0.1 % ، بلدية مزلق 0,2 % ، بلدية قجال 0,3 ، بلدية أولاد سي أحمد 0,4 % ، بلدية بئر حدادة 0,6 ، بلدية بازر سكرة 0,8 % .

بلديات السهول العليا لسطيف:

توزيع الزيادة الطبيعية لسنة 1987



أكثر من 3 %	زيادة طبيعية مرتفعة
2.9 - 1.1 %	معتدلة
1 - 0 %	ضعيفة

0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 10

2.4.2.3 - توزيع الزيادة الطبيعية سنة 2008

تميزت الزيادة الطبيعية للسكان 2008 باستمرار التباين في الوتيرة بين البلديات كما توضحه الخريطة رقم (11) و يمكن تصنيفها فيما يلي:

- مجموعة الزيادة الطبيعية المرتفعة :

تتكون هذه المجموعة من 07 بلديات أين تراوحت الزيادة الطبيعية فيها بين 6,7 % في بلدية مزلق بحكم قربها الجغرافي الكبير من مدينة سطيف والتي استقبلت الأسر النازحة من المناطق الجنوبية التي ميزها غياب الأمن لسنوات عديدة، إضافة إلى كل من بلديات بلدية عين ولمان 3,8 % ، حمام السخنة 3,5 %، بلدية عين لاجر 2,3 % ، بلدية قصر الأبطال وبلدية أولاد صابر 2,1 % وأخيرا بلدية عين آزال 2 % .

- مجموعة الزيادة الطبيعية المعتدلة :

تضم هذه المجموعة 10 بلديات تتميز الزيادة الطبيعية فيها بالاعتدال أين تراوحت بين 1,8 % في بلدية بازر صخرة إلى 1 % في بلدية قلال يتوسطهما كل من بلدية بيضاء برج 1,7 % ، بلدية قجال 1,6 % ، بلدية أولاد سي أحمد و قصر الأبطال 1,4 %، بلدية بئر العرش 1,3 %، بلدية صالح باي 1,2 % .

- مجموعة الزيادة الطبيعية الضعيفة :

تشكل هذه المجموعة من 03 بلديات وكانت الزيادة الطبيعية فيها ضعيفة، حيث تراوحت بين 0,6 % في كل من بلدية بئر حدادة و بلدية الطاية ثم 0,5 % في بلدية التلة.

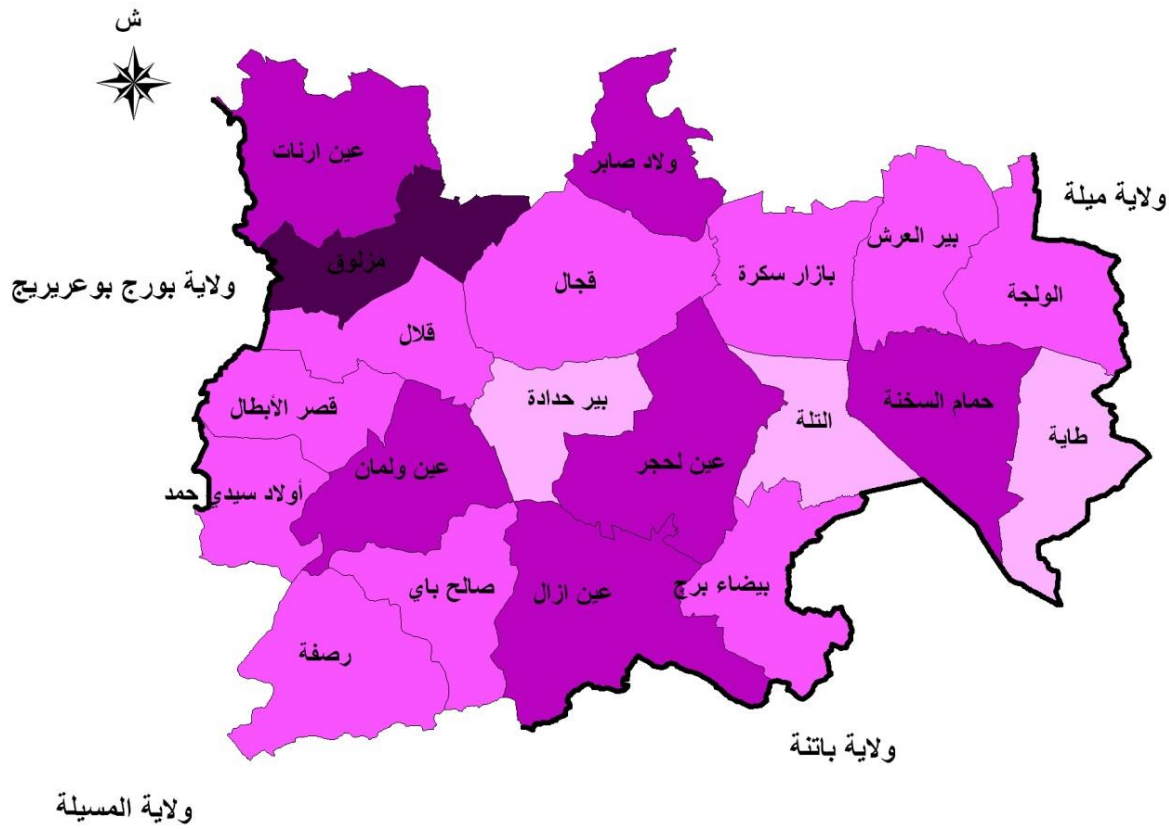
جدول (20) تطور الزيادة الطبيعية لسنتي (1987 و 2008) حسب البلديات

مقارنة الزيادة 2008/87	الزيادة الطبيعية 2008	معدل الوفيات	معدل المواليد	الزيادة الطبيعية 1987	معدل الوفيات	معدل المواليد	البلديات
انخفاض	1,2	0,2	1,5	6,4	0,2	6,7	صالح باي
"	02	0,3	2,4	4,3	0,3	4,6	عين أزال
"	2,3	0,2	2,5	4,8	0,5	5,3	عين لحجر
"	3,5	0,3	3,8	4,3	0,5	4,8	حمام السخنة
"	0,6	0,2	0,8	1,7	0,3	2,1	الطاية
"	1,3	0,2	1,6	5,1	0,2	5,4	بئر العرش
"	3,8	0,6	4,4	6,4	0,7	7,2	عين ولمان
"	1,7	0,2	1,9	3,4	0,4	3,9	بيضاء برج
"	2,1	0,2	2,3	2,9	0,5	2,8	عين أرناط
استقرار	0,5	0,2	0,8	0,4	0,5	0,9	الثلة
استقرار	0,6	0,5	1,1	0,6	0,6	1,2	بئر حدادة
ارتفاع	1,4	0,2	1,7	0,4	0,5	0,9	أولاد سي احمد
"	1,6	0,2	1,9	0,3	0,3	0,6	قجال
"	6,7	0,2	07	0,2	0,2	0,4	مزلق
"	01	0,2	1,3	0,1	0,3	0,3	قلال
"	2,1	0,1	2,3	0,1	0,4	0,5	أولاد صابر
"	1,4	0,1	1,6	0,1	0,3	0,4	قصر الأبطال
"	1,8	0,3	2,1	0,8	0,3	1,1	بازر صخرة
"	1,3	0,2	1,5	0,1	0,3	0,3	الولجة
"	1,4	0,2	1,6	0,1	0,2	0,3	الرصفة
انخفاض	1,9	0,2	2,2	2,3	0,4	2,8	مجموع المنطقة
انخفاض	1,7			3,2		2005	السهول العليا الشرقية

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية اعتمادا على سجلات الحالة المدنية

بلديات السهول العليا لسطيف:

توزيع الزيادة الطبيعية لسنة 2008



06 فأكثر	%	زيادة طبيعية مرتفعة جدا	
1.2-3.8	%	مرتفعة	
1.1-2	%	معتدلة	
1-0	%	ضعيفة	

0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 11

النتيجة :

عند مقارنة الزيادة الطبيعية لسكان البلديات بين سنة 1987 و 2008 يمكن استنتاج التطورات التالية حسب ما يوضحه الجدول رقم (20) :

- مجموعة أولى : سجلت انخفاضا في الزيادة الطبيعية للسكان وتتكون من 09 بلديات وهي : بلدية صالح باي ، بلدية عين آزال ، بلدية عين لحجر ، بلدية حمام السخنة ، بلدية الطاية ، بلدية بئر العرش ، بلدية عين ولمان ، بلدية بيضاء برج و بلدية عين أرناط .

- مجموعة ثانية : سجلت نوعا من الاستقرار في الزيادة الطبيعية و تتكون من بلديتان وهما بلدية التلة و بلدية بئر حدادة .

- مجموعة ثالثة: متكونة من 09 بلديات عرفت ارتفاعا في معدل الزيادة الطبيعية في كل من بلدية أولاد سي احمد ، بلدية قجال ، بلدية مزلق ، بلدية قلال ، بلدية أولاد صابر ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية بازر سكرة ، بلدية الوجحة وبلدية الرصفة.

من خلال المقارنة بين طبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية الصافية و معدل النمو العام للسكان لفترة ما بين 1987 و 2008 أمكن استنتاج 06 حالات حول ديناميكية نمو السكان في إقليم السهول العليا لسطيف نوضحها في الجدول الموالي رقم (21):

النتيجة العامة هو الانخفاض الذي ميز وتيرة النمو على مدى 21 سنة الماضية، فإذا كان إقليم السهول العليا لسطيف يقترب إلى التجانس في العناصر الطبيعية فهو غير متجانس ديمغرافيا ، نتيجة الفروق الكبيرة في مؤشرات النمو السكاني بين مختلف البلديات والتي تعكس نظريا فوارق بين بلديات الإقليم في التنمية وتفاوت في عوامل الجذب و الطرد على حد سواء للسكان واستقرارهم بالإقليم .

جدول (21) تطور العلاقة بين معدل الزيادة الطبيعية و النمو السكاني العام (1987 و 2008)

الملاحظة	البلديات	طبيعة التحول	الحالات
عامل الهجرة الوافدة	عين أرزات - مزلوق - عين أزال - أولاد صابر - حمام السخنة	ارتفاع كل من معدل النمو السكاني والزيادة الطبيعية	أ
هجرة وافدة	صالح باي - بئر العرش - قجال - عين ولمان	ارتفاع في معدل نمو السكان وانخفاض الزيادة الطبيعية	ب
هجرة مغادرة	- بازر سخرة - قلال - قصر الأبطال	ارتفاع في الزيادة الطبيعية مقابل انخفاض في معدل النمو	ج
هجرة مغادرة	الرصفة - أولاد سي أحمد - الوجلة	ضعف كل من معدل نمو السكان والزيادة الطبيعية	د
هجرة مغادرة	بيضاء برج - الطاية - عين لاجر	انخفاض الزيادة الطبيعية مقابل نمو سكاني معتدل	هـ
هجرة مغادرة	بئر حدادة - التلة -	استقرار في الزيادة الطبيعية مع انخفاض في معدل النمو	و

المصدر : انجاز الباحث

5.2.3 وتيرة نمو سكان الريف بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة 1987 - 2008

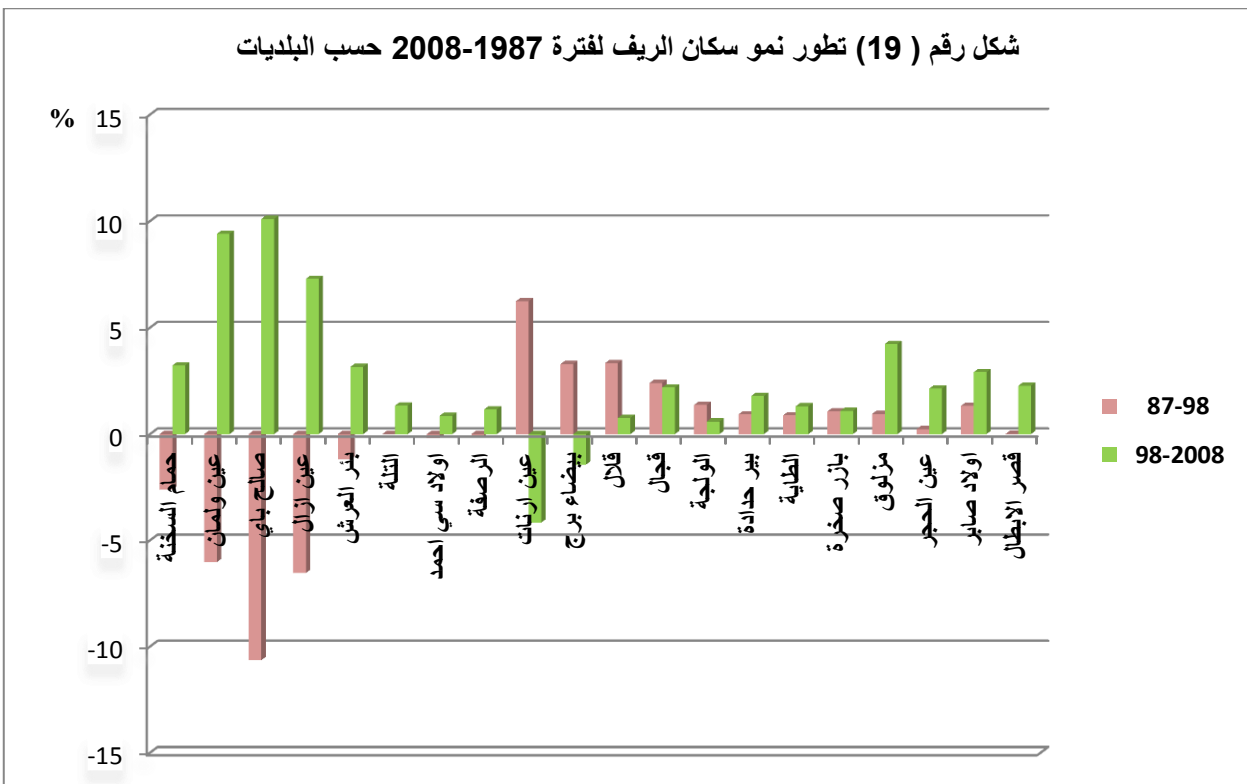
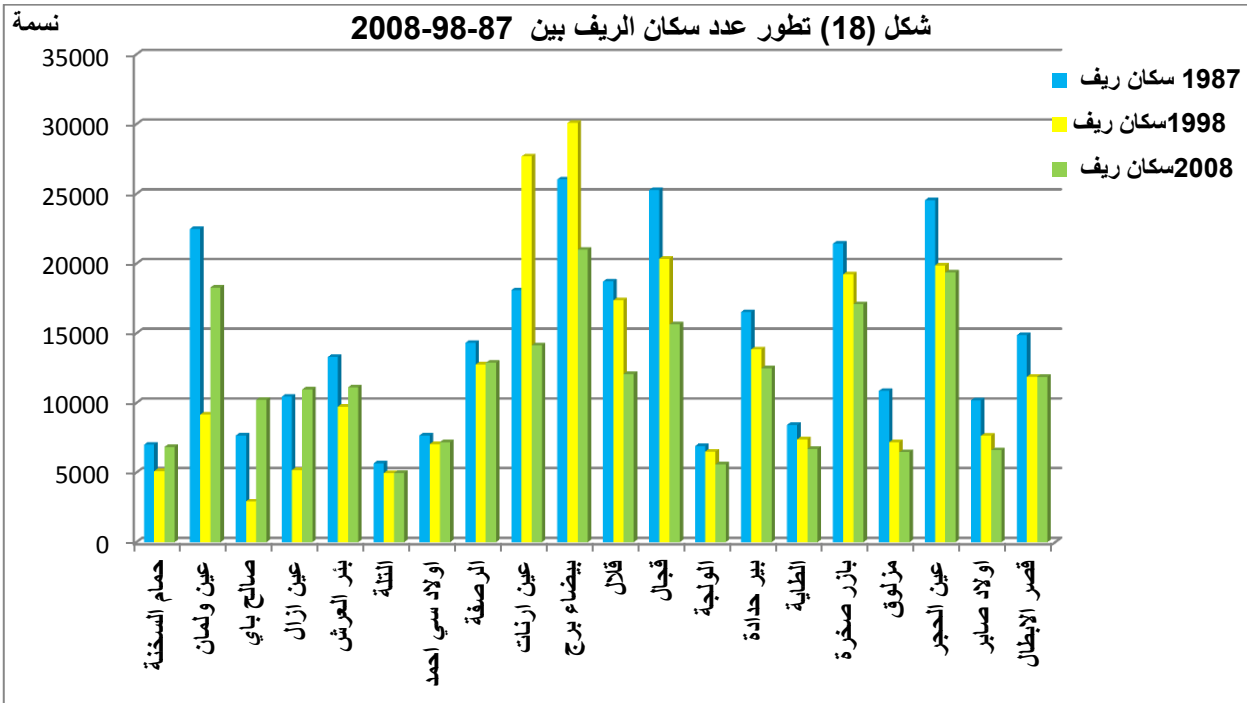
تم تحديد عدد سكان الريف بجمع عدد سكان المنطقة المبعثرة وعدد سكان التجمعات الثانوية، ثم حساب معدلات النمو لكل بلدية اعتمادا على البيانات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1987 و 2008 ووفقا للجدول رقم (22) ، يتضح أن وتيرة نمو سكان القطر الريفي بطيئة حيث قدرت 1,1 % سنويا على امتداد فترة (1987 - 2008) ، في خلال هذه الفترة عرفت منطقة الدراسة حالات متباينة في وتيرة نمو سكان الريف ، يعكسها تباين معدل النمو لهم لفترة (1987-1998) بمعدل 0,5 % إلى 1,6 %.

يمكن تصنيف وتيرة نمو سكان الريف بناء على الجدول الموالي رقم (22) و الشكلين البانيين رقم (18 و 19) على النحو التالي :

جدول (22) تطور نمو سكان الريف بين 1987 و 2008 حسب البلديات

معدل النمو السنوي 1987-98	معدل النمو السنوي 2008	1987	1998	2008	البلدية
6,2	- 4,1	14130	27682	18096	عين أرنات
0,9	4,2	6461	7180	10866	مزلق
- 6	9,4	18286	9157	22489	عين ولمان
2,4	2,1	15639	20353	25271	قجال
- 10,6	10,1	10224	2929	7664	صالح باي
- 6,5	7,2	10965	5172	10449	عين أزال
0,9	1,7	12491	13842	16523	بير حدادة
3,3	0,7	12071	17365	18722	قلال
- 1,1	3,1	11121	9738	13297	بئر العرش
- 2,6	3,2	6840	5100	7003	حمام السخنة
1,3	2,9	6601	7642	10182	أولاد صابر
3,2	- 1,4	20998	30089	26035	بيضاء بيج
0	2,2	11872	11883	14870	قصر الأبطال
- 0,01	1,3	4966	4959	5666	التلة
0,8	1,3	6704	7390	8417	الطاية
1	1	17085	19226	21431	بازر صخرة
0,2	2,1	19364	19868	24546	عين الحجر
1,3	0,5	5590	6505	6899	الولجة
- 0,1	0,8	7185	7042	7670	أولاد سي احمد
0	1,1	12881	12755	14311	الرصفة
0,5	1,6	231464	245877	290407	المجموع

المصدر : الإحصاء العام للسكن و السكان 1987 و 2008 و إعداد الباحث



أ - حالة نمو سلبي في الفترة (87-1998) ثم ايجابي في الفترة (1998-2008)

تمثل هذه الحالة مجموعة من 08 البلديات ، أين عرفت تناقصا متفاوتا فيما بينها في عدد السكان الريفيين في الفترة الأولى وهم : سكان ريف بلدية عين ولمان التي عرفت نزوحا قدر 9129 نسمة ، أين كان معدل النمو سلبيا - 06% ، سكان الريف لبلدية صالح باي تناقصوا 7295 نسمة وبمعدل نمو سلبي - 10,6% ، سكان ريف بلدية عين آزال تناقصوا

5793 نسمة بمعدل نمو - 6,5%، سكان الريف لبلدية بئر العرش 1383 نسمة وبمعدل نمو - 1,1%، سكان الريف لبلدية حمام السخنة 1740 نسمة وبمعدل نمو - 2,6%، إضافة إلى كل من سكان ريف بلدية الرصيفة، التلة و أولاد سي أحمد لكن بحجم أقل وهي بلديات كانت تعاني من غياب الأمن وكثرة العمليات الإرهابية لقرىها من جبال الحامة و بوطالب التي كانت منطقة عبور .

ب - حالة نمو مرتفع في الفترة الأولى (87-98) ثم سلمي في الفترة الثانية (98-2008)

هي حالة عكسية عن الأولى، يمثلها كل من سكان ريف بلديات عين أرزات، بيضاء برج وبلدية قلال، بحيث سجل سكان الريف في البلدية الأولى معدل نمو قدر 6,2% و بزيادة سكانية 13552 نسمة لتتناقص في الفترة الثانية (98-2008) بحجم 9586 نسمة وبمعدل نمو سلمي - 4,1% أما سكان ريف بلدية بيضاء برج فقد زادوا بحجم 9091 نسمة في فترة (87-98) وبمعدل نمو 3,2% ثم تناقصوا بحجم 4054 نسمة في الفترة الثانية (98-2008) وبمعدل نمو -1,4%. أما سكان الريف ببلدية قلال، فكانت وتيرة النمو سريعة للفترة الأولى بمعدل نمو 3,3% لينخفض إلى 0,7% في الفترة الثانية، فهي بلديات استقبلت حجما سكانيا من مناطق ريفية في الفترة الأولى (87-98)، ثم انتقل السكان إلى بلديات أخرى في الفترة الثانية (98-2008).

يمكن اعتبارها بمثابة مناطق عبور إلى مراكز أخرى مثل مدينة سطيف لسكان ريف بلدية عين أرزات و قلال، و مدينة عين آزال بالنسبة لسكان ريف بلدية بيضاء برج .

ج - حالة النمو الضعيف

عرفت هذه الحالة من نمو سكان الريف مجموعة مكونة من 05 بلديات وهي: بلدية قجال أين سجلت معدل نمو 2,4% في فترة (87-98) و 2,1% للفترة (98-2008)، بلدية بازر سخرة 1% لكلا الفترتين، بلدية الوجلة 1,3% و 0%، بلدية بئر حدادة 0,9% و 1,7% وأخيرا سكان الريف لبلدية الطاية 0,8% لفترة (87-98) و 1,3% لفترة (98-2008).

د - حالة نمو ضعيف في فترة (87-98) إلى مرتفع في الفترة الثانية (98-2008)

ميزت حالة النمو البطيء في مرحلته الأولى لينتقل إلى وتيرة سريعة، سكان الريف في 04 بلديات وهي: بلدية مزلق بمعدل نمو 0,9% في الفترة الأولى إثم 4,2% في الفترة الثانية، بلدية قصر الأبطال 0% و 2,2% على التوالي، بلدية أولاد صابر 1,3% للفترة الأولى و 2,9% في الفترة الثانية وأخيرا سكان الريف لبلدية عين لحجر بمعدل نمو 0,2% لفترة (87-98) انتقل إلى 2,1% في الفترة الثانية (98-2008)، أغلب هذه البلديات قريبة من المدن مثل قرب كل من بلدية أولاد صابر وبلدية مزلق من مدينة سطيف وقرب بلدية عين لحجر من مدينة عين آزال .

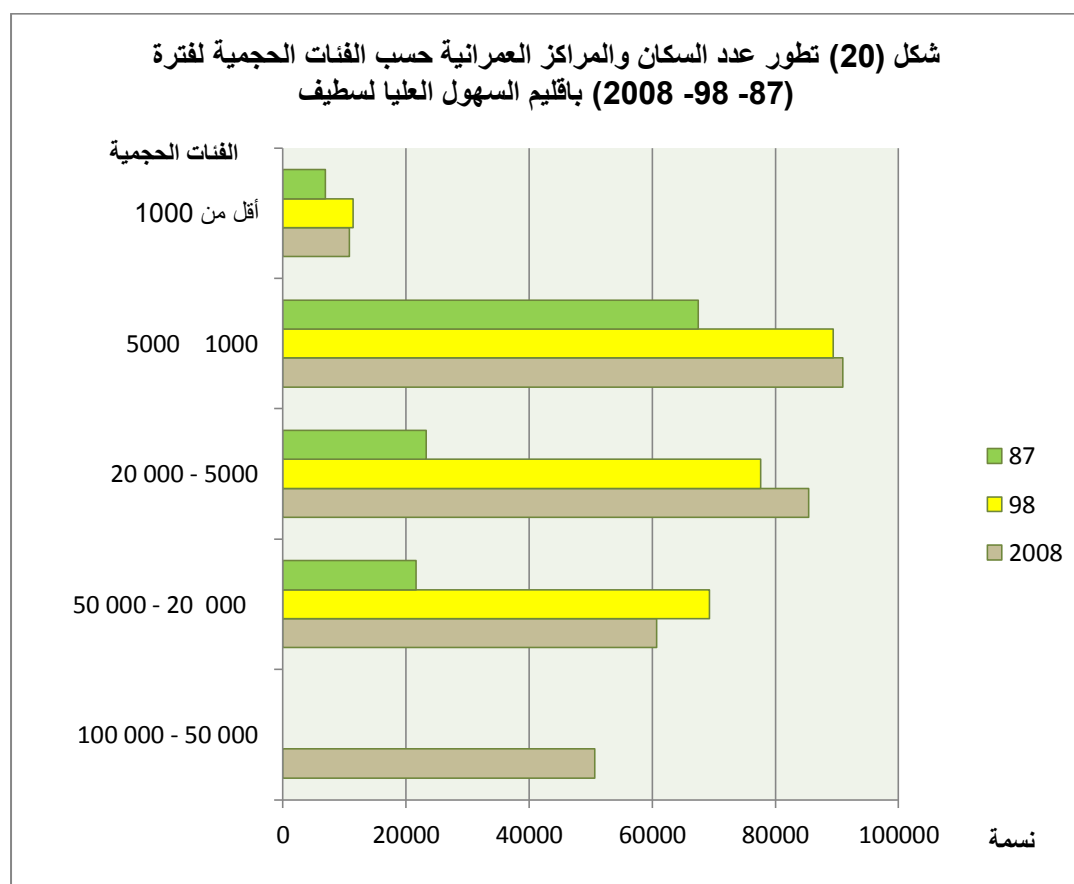
6.2.3 تطور المراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة 1987-2008

تمت دراسة تطور مراكز التجمعات السكانية في إقليم الدراسة على امتداد 21 سنة من خلال التعدادات السكانية 1987 و 1998 و 2008، بهدف الوصول إلى تحديد التحولات التي حدثت من ناحية الفئات الحجمية و العدد وقد تم تصنيف حجم هذه المراكز إلى خمس فئات كما يوضحه الجدول رقم (10) والشكل رقم (20) الموليين .

جدول (23) تطور عدد السكان والمراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية لفترة (1987-2008)

2008		1998		1987		الفئات الحجمية 2008
عدد السكان	عدد المراكز	عدد السكان	عدد المراكز	عدد السكان	عدد المراكز	
50698	01					100 000 - 50 000 نسمة
60747	02	69271	02	21676	01	50 000 - 20 000
85441	11	77649	10	23264	02	20 000 - 5000
90975	43	89422	42	67496	29	5000 - 1000
10829	14	11378	14	6933	12	أقل من 1000
298690	71	247720	68	119369	44	المجموع

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات 1987-98-2008 وإعداد الباحث



- أبرز ما ميز التحولات في هذه الفترة للهيكل الحضري هو ارتقاء مدينة عين ولمان من فئة (20 000-50 000 ن) في سنة 1987 إلى مستوى مدينة متوسطة بفعل عامل الهجرة الداخلية أساسا.
- بروز كل من مركزي عين أرناث ومركز عين آزال كأقطاب ارتكاز بإقليم السهول العليا لسطيف بارتقائهما إلى مستوى المدينة الصغيرة .
- اتساع الظاهرة الحضرية في إقليم السهول العليا لسطيف وهو ما لم تعهده المنطقة منذ وقت بعيد ، حيث انتقل عدد المراكز الحضرية من فئة (5000 - 20 000 نسمة) من 02 في سنة 1987 إلى 11 مركزا في سنة 2008 وكذا الشأن للمراكز من فئة (1000 - 5000 نسمة) أين انتقل العدد من 29 مركزا في سنة 1987 ليصل إلى 43 مركزا في سنة 2008 وهذا ما يعطي صورة عن ديناميكية النمو للمراكز الصغيرة في الوسط الريفي وكان نتاج الهجرة القصرية التي حدثت في عشرية التسعينات وما ميز ذلك من ظروف غياب الأمن.

3.3 تطور السكان حسب نوع التجمع لفترة 1987 - 2008

من خلال المعطيات الرقمية المرصودة من الإحصاء العام للسكان و السكان لسنة 1987 و 2008 على امتداد 21 سنة، فقد انقلبت حالة توزيع السكان بين السكان المتجمعين و سكان المناطق المبعثرة ، يتضح أن سكان المناطق المبعثرة كان يتفوق على سكان التجمعات في سنة 1987، بحيث قدرت نسبتهم 60,5 % من المجموع مقابل 39,9 % للسكان المتجمعين ، إلا أن هذا التوزيع تحول إلى وضع معكوس تماما في سنة 2008، حيث تقلصت نسبة سكان المناطق المبعثرة إلى 37 % بمقابل ارتفاع نسبة سكان التجمعات إلى 62 % من مجموع سكان الإقليم. يفسر ذلك بحركة الهجرة داخل الإقليم كما سوف يأتي، إضافة إلى ارتقاء عدد من التجمعات السكنية إلى تجمعات ثانوية، و فيما بين البلديات وفي الفترة ما بين 1987 و 2008 يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

- انخفاض نسبة سكان المناطق المبعثرة في جميع البلديات دون استثناء.
- استمرار تفوق نسبة السكان المتجمعين في 04 بلديات وهي بلدية عين أرناث، بلدية عين ولمان ، بلدية صالح باي و بلدية عين آزال.
- انتقال نسبة السكان المتجمعين من مستوى ضعيف ، إلى مستوى هام بين سنة 1987 و 2008 في 11 بلدية ومنها بلدية التلة من 3,4 % إلى 35,1 %، بلدية الوجلة من 16,6 % إلى 37,1 %، بلدية الطاية من 11 % إلى 54,3 %، بلدية بئر حدادة من 4,8 % إلى 26,7 % و غيرها من البلديات .
- تراجع سكان التجمعات أمام سكان المنطقة المبعثرة في بلدية واحدة فقط وهي بلدية بازر سخرة بحيث انخفضت نسبة السكان المتجمعين من 54,4 % في سنة 1987 إلى 43,4 % في سنة 2008.

3. 4 مدى توازن حجم سكان المراكز العمرانية بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة 1987-2008

من أجل الوصول إلى تحديد الأحجام الحقيقية والمثالية للمراكز السكانية ، كثيرا ما يعتمد الجغرافيون في دراساتهم على طرق قياس الظاهرة ومن بينها دراسة العلاقة بين المرتبة والحجم للمراكز الحضرية لصاحبها (جورج زيف) والتي تتلخص في النقاط التالية :

- أ - ترتيب المراكز العمرانية حسب حجم السكان ترتيبا تنازليا مع إرفاق كل مركز أو مدينة رتبته.
 - ب - إيجاد مقلوب رتبة كل مدينة أو مركز.
 - ج - القيام بجمع مقلوب أرقام الرتب لكل تعداد .
 - د - حساب مجموع سكان المراكز والمدن لكل تعداد .
 - هـ - قسمة مجموع سكان المراكز والمدن على مجموع مقلوب الرتب لكل تعداد، والنتائج يمثل الحجم المتوقع لأول و أكبر مركز حسب كل تعداد.
 - و- قسمة الحجم السكاني المتوقع لأول مركز في كل تعداد على 02 لنحصل على الحجم المتوقع للمركز الثاني، ثم نقسم على 03 لنحصل على حجم سكان المركز الثالث وهكذا تباعا.
- بعد ذلك نمر إلى تمثيل الأرقام على ورق لوغاريتمي بنظام (Auto-CAD version 2009) نحصل على خط مستقيم للعلاقة بين مراتب المدن و أحجامها و منه نستطيع التعرف على المدن أو المراكز التي تسجل عجزا وأخرى تسجل فائضا سكانيا عند مقارنة منحنى الأحجام السكانية الحقيقية مع الخط المستقيم الذي يحدد الأحجام المثالية و كلما كان التوزيع بعيدا عن الخط المستقيم دل ذلك على اختلال في النظام الحضري، و إذا كان قريبا منه فهو يدل على انسجام النظام الحضري ، و في حالة الميل الشديد دل ذلك على سيطرة مدينة رئيسية على الإقليم، فمراتب المدن عند (جورج زيف) متسلسلة و لكل مدينة رتبة خاصة بها، و أن العلاقة بينهما عكسية، فكلما زاد الحجم كلما نقصت الرتبة، و ذلك ضمن نظام حضري متزن أين الميل = -1.

بناء على نتائج جداول الملحق رقم (01 و 02) والتي تم تجسيدها بيانيا في الشكل رقم (21) وعند مقارنة منحنيا التوزيع للمراكز العمرانية لكل من سنة 1987 و 2008 مع خط الانحدار النظري الذي يمثل حجم السكان المثالي تبين أن توزيع المراكز حدثت فيه تحولات نستخلصها فيما يلي :

- اتساع الظاهرة العمرانية في المجال المحلي، حيث تزايد عدد المراكز العمرانية بظهور 27 مركزا جديدا بين سنة 1987 وسنة 2008.
- توزيع غير منتظم للمراكز العمرانية في سنة 1987، حيث أن أغلب المراكز تجاوز عدد سكانها الحقيقي الحجم المثالي باستثناء مركز صالح باي الذي سجل نقصا سكانيا قدر 1775 نسمة عن حجمه المثالي ، إضافة إلى 06 مراكز الأخيرة في الترتيب .
- تقارب كبير لعدد السكان الحقيقي مع المثالي لكل من مركز عين ولمان ومركز ذراع الميعاد .
- ميل منحنى توزيع السكان إلى الانتظام في سنة 2008 مقارنة بسنة 1987.
- تقدم مراكز لتجمعات ثانوية في الترتيب أمام مراكز رئيسية مثل مركز ذراع الميعاد أمام مراكز بلديات عديدة و حتى على مركز دائرة (مركز حمام السخنة) .
- سيادة كل من مركز عين ولمان ومركز عين أزال على المرتبة الأولى والثانية على التوالي على امتداد 21 سنة .
- بروز مركز عين أرناث وانتقاله إلى الرتبة الثالثة على حساب رتبة مركز صالح باي .
- إن المراكز العمرانية التي ظهرت حديثا قد توفر فرصا للإسكان، لكنها لا توفر باقي مستلزمات الحياة مثل فرص العمل وتبقى تابعة إلى مراكز أخرى أكثر قوة وتنمية .

5.3 درجة تشتت سكان إقليم السهول العليا لسطيف سنة 2008

لما كان من غير الممكن تحليل انتشار المراكز العمرانية عن طريق عملية التقصي (inspection) ، أصبح من الضروري الاعتماد على بعض وسائل التحليل الكمي لأنماط التوزيع ونعني بذلك التجمع و التشتت ، وفي هذا المجال هناك عدة متغيرات يجب أن تأخذ في الاعتبار مثل عدد المراكز العمرانية ، والحجم السكاني في كل مركز- سبق دراستها- ولعل أنسب طريقة هي المعادلة التي صاغها (Demangeon) لحساب معامل التشتت (العمران يتجمع بالكامل عندما يساوي الصفر)¹ ، فإذا كان مرتفعا دل ذلك على انتشار المراكز العمرانية و يعطي صورة حول العلاقة القائمة بين السكان والمجال الجغرافي الذي يعيشون فيه ويعطى بالعلاقة الآتية :²

$$C = \frac{E * N}{J}$$

حيث :

$$C = \text{معامل التشتت}$$

$$E = \text{العدد الكلي لسكان البلدية - سكان المركز الرئيس}$$

$$N = \text{عدد المراكز العمرانية - المركز الرئيس}$$

$$J = \text{إجمالي سكان البلدية}$$

عند تطبيق هذا النموذج على إقليم الدراسة، يظهر أن معامل الانتشار مرتفعا إذ قدر 1,5 كما يبينه الجدول رقم (24)، فمن مجموع 20 بلدية هناك 14 بلدية تجاوز فيها المعامل قيمة 1 صحيح تمثل ما نسبته 70 % من مجموع البلديات وهي بلديات: صالح باي، عين ولمان، قصر الأبطال، عين لحجر، أولاد سي احمد، بازر صخرة، بئر العرش، طاية، مزلق، عين أرناط، قجال، قللال، الرصفة وبلدية أولاد صابر.

كما أن باقي البلديات يقترب فيها المعامل من الواحد صحيح ما يعني أنها بلديات بعيدة عن نمط العمران المتجمع، ما يؤكد على بقاء معالم الطابع الريفي للإقليم.

¹ Monk house f j and Wilkinson H.p , maps and diagrams , London 1964 p 360 et 364

² زنده أحمد اللبايدي، الجغرافية الريفية، دمشق، 1994 ، ص 35

جدول (24) درجة تشتت المراكز العمرانية حسب البلديات سنة 2008

البلديات	سكان 2008	التجمع الرئيسي	عدد المراكز 1 -	درجة التشتت	البلديات	سكان 2008	التجمع الرئيسي	عدد المراكز 1 -	درجة التشتت
عين أزال	48201	37752	2	0,4	أولاد سي احمد	10190	2520	2	1,5
حمام السخنة	13474	6471	1	0,5	بازر صخرة	27937	6506	2	1,5
بيضاء برج	35077	9042	1	0,7	بئر العرش	25008	11711	3	1,6
التلة	7670	2004	1	0,7	طاية	10344	1927	2	1,6
الولجة	9281	2382	1	0,7	مزلق	17147	6281	3	1,9
بئر حدادة	21001	4478	1	0,7	عين أرزات	42942	24846	5	2,1
صالح باي	27037	19373	4	1,1	قجال	33503	8232	3	2,2
عين ولمان	73062	50573	4	1,2	قلال	21421	2699	3	2,6
قصر الأبطال	23815	8945	2	1,2	الرصفة	15627	1316	3	2,7
عين لحجر	34445	9899	2	1,4	أولاد صابر	12489	2307	4	3,2
المجموع	509671	219264	49	1,5					

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن و إعداد الباحث

يعد الماضي التاريخي للإقليم من أقوى العوامل في تشتت المراكز العمرانية، فمنذ القرن 19 كان الحضور البشري قليلا جدا ، بحيث تراوحت الكثافة السكانية بين 10 و20 نسمة / كلم² وهي بذلك أقل من كثافة الأقاليم الأخرى المجاورة (منطقة القبائل) ، و يرجع الجغرافي (مارك كوت) سبب هذه الوضعية إلى نمط الاستغلال الزراعي بالمنطقة المتمثل في الرعي الذي يعكس بنية المجتمع الرعوي ، الذي مهما كانت إمكاناته ، فلا يسمح سوى بتواجد كثافات ضعيفة و إلا حدث اختلال في توازن عناصر هذا المجال¹.

¹ Marc. Cote , Mutation rurales en Algérie, le cas des hautes plaines de l'est ,OPU,1978, p 63.

6.3 حركة الهجرة الداخلية ببلديات إقليم السهول العليا لسطيف : تفاعل عنصر غياب الأمن مع عناصر الطبيعة في التأثير على حركة السكان .

إن نظام الحركة داخل الإقليم لا يبقى ثابتا ومستقرا لمدة طويلة، بل على العكس فهو في تحول مستمر عبر متغيرة الزمن، خصوصا مع الاكتشافات العلمية في ميدان النقل و الاتصال، التي تحول قيمة المجال الجغرافي و نظرة الإنسان إليه ¹. تعرف الهجرة على أنها الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل البحث على ظروف حياة أفضل ، لهذا كانت عنصرا من العناصر الأساسية للدراسة الديمغرافية المرتبطة بتغيير حجم السكان وتغيير خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية ². إن حركة الإنسان في المجال الجغرافي ليست عشوائية، فعند متابعة العنصر البشري خلال فترة معينة، سوف تكشف عدة أماكن يتواجد فيها باستمرار و بكيفية مضبوطة في الزمان و المكان، وإذا غير الإنسان مقر سكنه فسوف تتغير هذه الحركة في الاتجاه وفي الوقت كذلك.

إن الهجرة و النزوح ظواهر ارتبطت بحركة السكان، فقد عرف الإنسان التنقل و الحركة منذ القدم من مكان إلى آخر، وتعتبر الهجرة من أهم محاور التنمية البشرية (السكان، القوة العاملة، الهجرة) و هي أنواع، الهجرة الخارجية و الهجرة الداخلية و النزوح، من خلال هذا وجب تحديد الفرق بين الهجرة الداخلية والنزوح ، فالهجرة الداخلية هي انتقال الأفراد و المجموعات يتم داخل حدود الدولة من مسكن إلى آخر ومن حيز جغرافي إلى آخر سواء هجرة من الريف إلى المدينة أو العكس، تحمل هذه الحركة انعكاسات اقتصادية و الاجتماعية.

أما النزوح ، فهو حركة الأفراد و الجماعات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة بسبب مؤثر يهدد حياة الفرد كالجاعة و الجفاف أو الحروب أو الكوارث الطبيعية ، فالنزوح هجرة داخلية غير اختيارية ، تكون مفاجئة دون تحضير أو تخطيط من قبل الفرد ، كما يتميز النزوح بطابع الشمولية و النطاق الواسع و يصعب على الدولة استيعاب النازحين، مما يؤدي إلى تواجدهم على الأقاليم المستقبلية ³.

فهل تعتبر إقليم السهول العليا لسطيف من الأقاليم القارة أم المتحركة؟ و ما هي طبيعة حركة السكان بإقليم الدراسة وما هي أهم خصائصها؟

¹ Daniel Courgeau , Méthode de mesure de la mobilité spatiale, édition de l'institut national d'études démographiques 1988. p 03.

² - أ د محمد الهادي لعروق ، مدينة قسنطينة ، دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية 1984 ص 162 .

³ - هيام أبو القاسم ، عالم التطوع العربي ، الأندية المجتمعية و السكانية : www.arabvoluntering.org

- طريقة المعالجة وحساب صافي الهجرة.

نأخذ مثال بلدية مزلق ، نحسب عدد السكان النظري لسنة 1998 ونرمز له p'_{98}

لدينا القانون التالي: $P' = p_0 (1+r)^n$ حيث :

r : معدل النمو الوطني = 2,28

n : عدد السنوات بين التعدادين وهو 11 سنة

P_0 : عدد سكان البلدية في سنة 1987 = 9072 نسمة

p' : عدد السكان النظري للبلدية في سنة 1998

SM : صافي الهجرة

عليه نحسب $p'_{98} = 9072(1+0,0228)^{11} = 11625$

نحسب الزيادة الطبيعية $EN = p'_{98} - p_{87} = 11625 - 9072 = 2553$

نحسب صافي الهجرة $p_{98} - p'_{98} = SM = 13373 - 11625 = 1748$

ومن خلال المعالجة الرقمية للمعطيات الواردة في الجدولين التاليين رقم (25 و 26) تم انجاز الخريطتين رقم (12 و 13)

جدول (25) نمو السكان وصافي الهجرة لفترة (1987 - 1998) حسب البلديات

البلديات	عدد السكان النظري 1998	عدد السكان الحقيقي 1998	صافي الهجرة 98/87	البلديات	عدد السكان النظري 1998	عدد السكان الحقيقي 1998	صافي الهجرة 98/87
عين أرناط	23056	30129	7073	بيضاء برج	29492	31250	1758
مزلق	11625	13373	1748	قصر الأبطال	20290	20667	377
أولاد صابر	8984	10005	1021	التلة	6593	6826	233
فجال	24852	27891	3039	طاية	8974	9346	372
صالح باي	20169	21855	1686	بازر صخرة	24265	25586	1321
عين أزال	36795	41073	4278	عين الحجر	30082	29871	-211
بئر حدادة	16806	18233	1427	الويجة	8779	8921	142
قلال	17285	19886	2601	عين ولمان	51208	59855	8647
بئر العرش	20219	21004	785	أولاد سي احمد	10528	9456	-1072
حمام السخنة	11138	11481	343	الرصفة	18289	14025	-4264
المجموع	399430	430733	31303				

المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكن 87 / 1998 و إعداد الباحث

جدول (26) نمو السكان وصافي الهجرة بين سنة 1998 و 2008 حسب البلديات

البلديات	عدد السكان النظري 1998	عدد السكان الحقيقي 2008	صافي الهجرة 2008/98	البلديات	عدد السكان النظري 1998	عدد السكان الحقيقي 2008	صافي الهجرة 2008/98
بازر صخرة	30017	27937	-2080	التلة	8008	7670	-338
قلال	23330	21421	-1909	حمام السخنة	13469	13474	5
بيضاء برج	36662	35077	-1585	عين أزال	48186	48201	15
الولجة	10466	9281	-1185	بئر العرش	24641	25008	367
أولاد سي احمد	11094	10190	-904	أولاد صابر	11738	12489	751
الرصفة	16454	15627	-827	قجال	32721	33503	782
طاية	10965	10344	-621	صالح باي	25640	27037	1397
عين لحجر	35044	34445	-599	مزلق	15689	17147	1458
قصر الأبطال	24246	23815	-431	عين ولمان	70775	73062	2287
بئر حدادة	21391	21001	-390	عين أرانات	35347	42942	7595
المجموع	505882	509671	3789				

المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكن 98 / 2008 و إعداد الباحث

عندما يهتم الديمغرافي بالهجرة ، فهو ينظر إلى الظاهرة من زاوية توفيقية أين تكون القرارات الفردية خاضعة لتحليل الأعباء و الأرباح وهذه المعادلة في بعض الأحيان تترجم بواسطة مؤشرات عديدة مثل العمل ، المناخ والأمن الاجتماعي و بهذا الطرح يصبح الكائن البشري عنصرا براغماتي فهو يختار ما يراه مفيدا و يحقق مصلحته¹.

يمتاز إقليم السهول العليا لسطيف بحركية سكانية متباينة وغير متجانسة بتواجد بلديات طاردة و أخرى جاذبة للسكان، فبلديات جنوب الإقليم طاردة للسكان نظرا لغياب الأمن في فترة معينة في حين أن البلديات التي تقع في المجال الخلفي للمدن الهامة مثل مدينة سطيف و مدينة العلمة و مدينة عين ولمان فهي جاذبة للسكان بحثا عن ظروف معيشة أفضل و الاقتراب من الخدمات الأساسية لحياة الفرد و يمكن إظهار الحالات الأربع الآتية :

الحالة الأولى: بلديات المجالات الخلفية للمدن دائمة الاستقبال للسكان

هجرة باتجاه المراكز الخلفية للمدن الهامة بالإقليم (سطيف-العلمة- عين ولمان)

بلديات كانت تستقبل السكان الوافدين خلال 21 سنة التي مضت بين سنة 1987 و 2008 و عددها 07 بلديات و هي : بلدية عين أرانات ، بلدية أولاد صابر بلدية مزلق ، بلدية قجال ، بالنظر إلى الموقع الجغرافي لهذه البلديات فإنها تشكل مجتمعة دائرة مركزها مدينة سطيف بنصف قطر ثابت لا يتجاوز 10 كلم ، هي واقعة في المجال الخلفي لقطب

¹ GUY L .Coté sociologie et Société, vol 19, ANNEE 1987, P 175

سطيف في إقليم السهول العليا الشرقية ، ونفس الوضع تقدمه كل من بلدية بئر العرش القريبة من مدينة العلما وبلدية صالح باي القريبة من مدينة عين ولمان و هما مركزين جهويين هامين ، أبرز الأسباب في توجيه هجرة السكان تكمن في الاقتراب من الخدمات التي توفرها تلك المدن السالفة الذكر إضافة إلى توفر عنصر الأمن بها.

الحالة الثانية: بلديات طاردة للسكان.

بلديات كانت طاردة للسكان بصفة دائمة ومستمرة على مدى 21 سنة تتكون من 03 بلديات، وهي بلدية عين لحجر و بلدية أولاد سي أحمد وبلدية الرصفاة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي للمحافظة الجبلية للحامة و بوطالب و هي المناطق التي عرفت ظروفًا استثنائية بغياب الأمن خلال عشرية التسعينات بالتحديد، كما تفتقر إلى الحد المنطقي من الخدمات التي تسمح باستقرار السكان كما سوف تبينه الفصول اللاحقة.

الحالة الثالثة: بلديات عرفت مرحلة انتقالية في حركة الهجرة

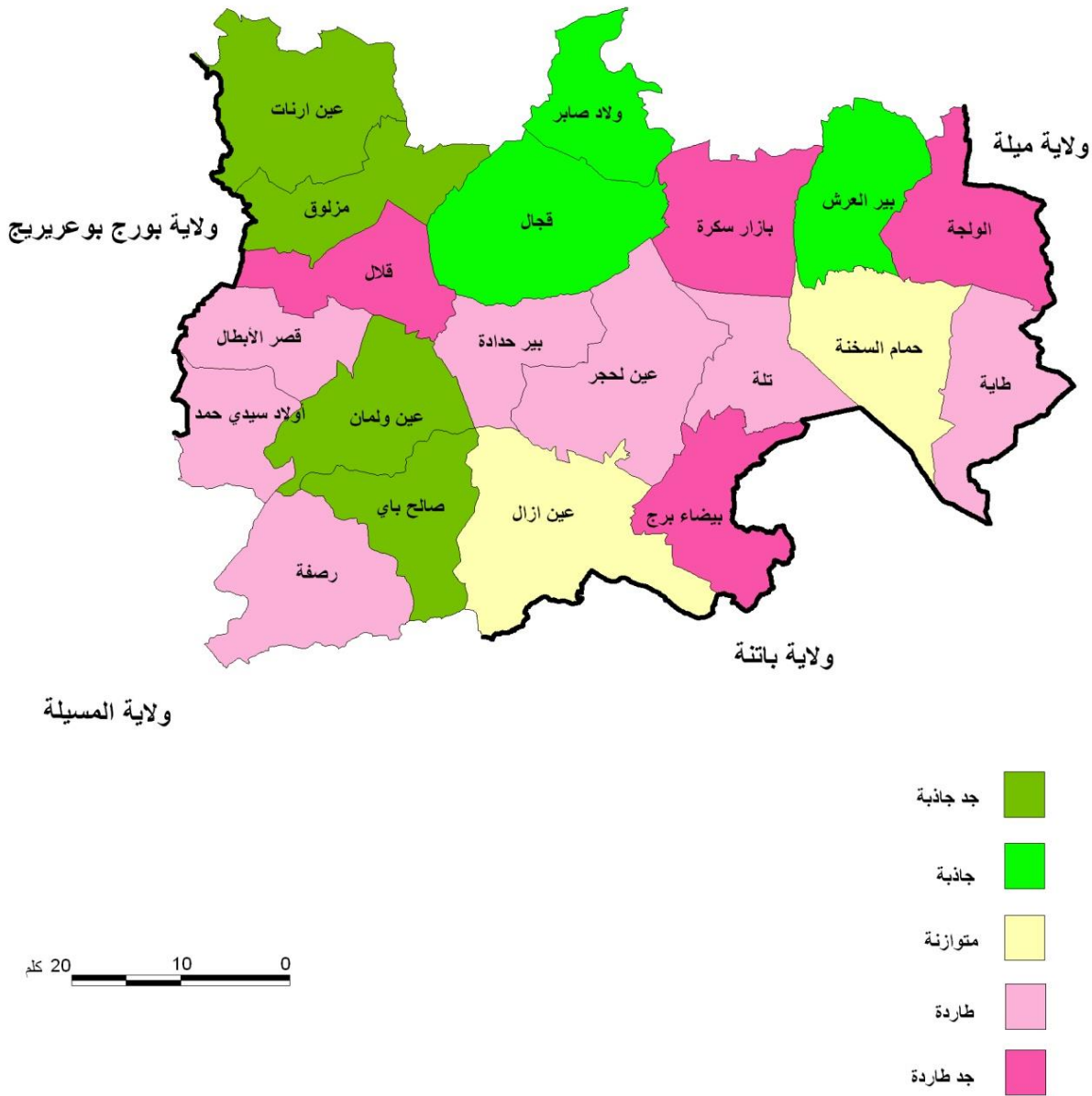
أغلب بلديات إقليم السهول العليا كانت بمثابة محطة انتقالية لهجرة السكان خلال فترة 2008/87 كون 08 بلديات منها سجلت في الفترة الأولى (1987-1998) صافي هجرة موجب أي أنها استقبلت السكان ، لكن تحولت إلى بلديات طاردة للسكان في العشرية الثانية (1998-2008) أغلب هذه البلديات تمتد في مناطق السبخ وهي كل من بلدية بيضاء برج ، بلدية التلة ، بلدية بازر سخرة ، بلدية الوجلة ، بلدية الطاية ، بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال ، وبلدية قصر الأبطال، ذات الإمكانيات الاقتصادية المتواضعة.

رابعاً: حالة استثناء سجلتها كل من بلدية عين آزال و بلدية حمام السخنة ، حيث انتقلتا من وضعية جذب للسكان في العشرية الأولى بين سنة 1998/87 بحكم مركزهما الإداري (مركز دائرة) إلى الاستقرار في العشرية الموالية .

النتيجة العامة أن إقليم السهول العليا لسطيف شهد حركة سكانية غير مستقرة خلال فترة (87-2008) جمعت بين الهجرة والنزوح ساهمت في إحداثها الظروف الاقتصادية والأمنية التي عرفها الإقليم والوطن بصفة عامة ، أين ظهرت البلديات الفقيرة طاردة لسكانها وانتقال السكان إلى مراكز بها أكثر فرص من الناحية الاقتصادية والخدمات والأمن، كما اعتبرت المراكز الخلفية للمدن الهامة بالإقليم (سطيف ، العلما) محطات جذب للسكان.

بلديات السهول العليا لسطيف :

حالة الهجرة لفترة 1998-2008

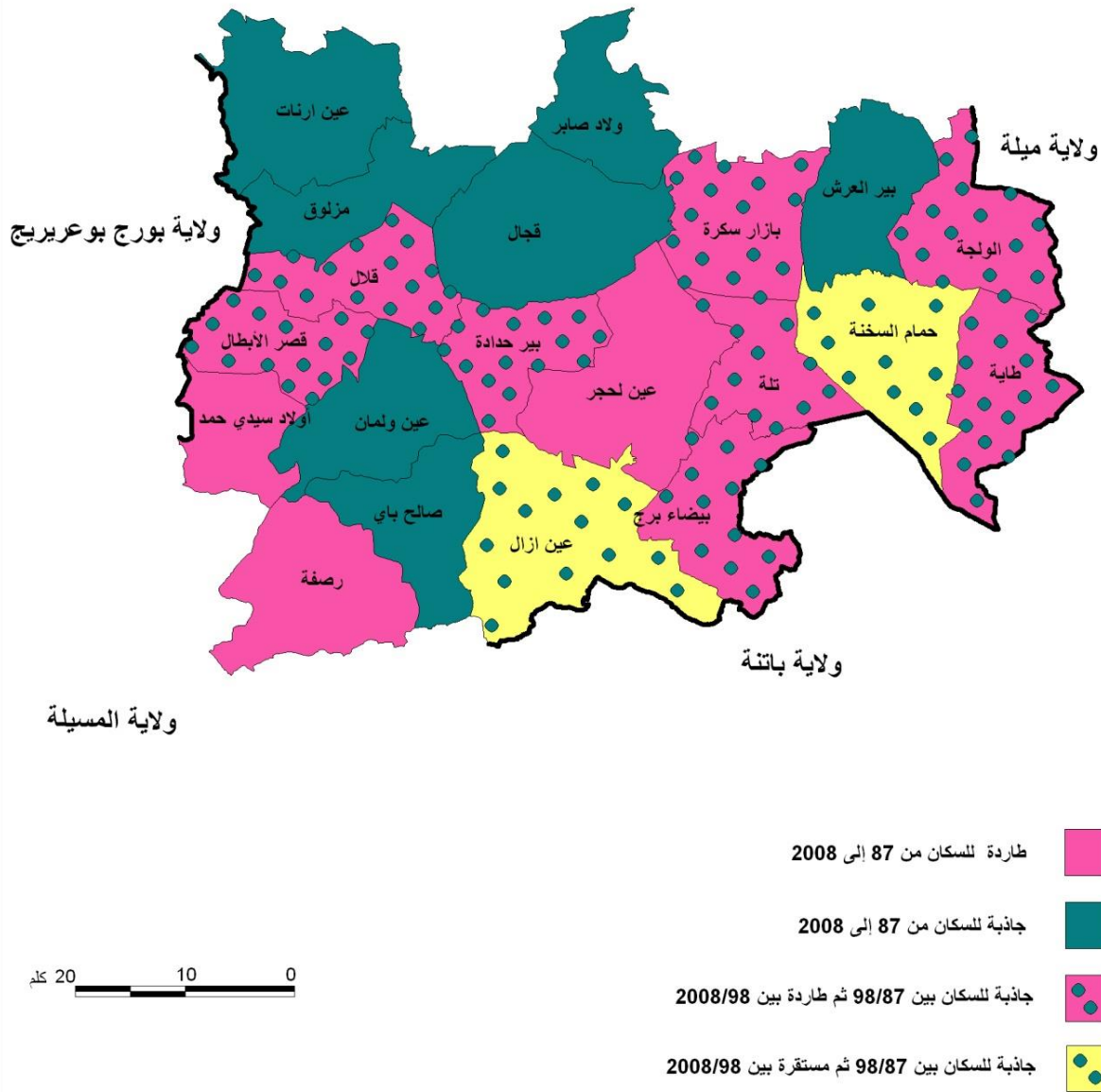


المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 12

بلديات السهول العليا لسطيف:

حركة الهجرة للسكان لفترة 1987 - 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 13

خلاصة الفصل الثاني

تتجه وتيرة النمو السكاني في إقليم السهول العليا لسطيف إلى الانخفاض بصفة شاملة ، حيث نزل معدل النمو السنوي من 2,9% للفترة ما بين 87-1998 إلى 1,6% في عشرية 98-2008، رغم التباين في النمو بين بلديات الإقليم (معدل النمو في بلدية الرصفة 1% مقابل 3,5% في بلدية عين أرناات) .

إن وتيرة النمو المنخفض في المناطق الريفية أكثر عمقا و تحولا حيث نزل المعدل من 3,5% في عشرية 87-1998 إلى 1,3% في العشرية الأخيرة 2008/98 . كما أن الفئة العمرية (16-59 سنة) تبقى مسيطرة بنسبة 60,7% من مجموع سكان الإقليم ، ما يعكس العرض المتوفر في القوة النشطة من ناحية وكذلك الطلب على سوق العمل و النشاطات من ناحية أخرى .

إن تطور الشبكة العمرانية هو حديث العهد بالإقليم أين انتقل عدد المراكز من 44 مركزا في سنة 1987 ثم 68 مركزا في سنة 1998 إلى 71 مركزا في سنة 2008، هذا التطور قد ارتبط بمراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالإقليم مرتكزا على بعض الأنوية القديمة التي أحدثتها السلطة الفرنسية مثل عين ولمان ، عين أزال ، صالح باي ، بئر العرش وحتى قرى فلاحية التي أصبحت الآن مراكز لبلديات مثل مركز عين أرناات ، مركز مزلوق و مركز رأس الماء . كل ذلك في إطار سياسة الاستيطان حيث وضعت شبكة من المراكز لاستغلال الأراضي الفلاحية بالمنطقة وخاصة زراعة الحبوب . وفقا للقانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 الذي تضمن التصنيف الجديد و المكمل للتجمعات الحضرية، تبرز مدينة متوسطة واحدة وهي مدينة عين ولمان بحجم سكاني بلغ 50573 نسمة في سنة 2008، ثم مدينتان من مستوى المدن الصغيرة وهما : مدينة عين أزال بحجم سكاني 37752 نسمة ، ومدينة عين أرناات بعدد سكان 24846 نسمة .

أما حركة السكان فهناك مراكز تعتبر بمثابة محطات استقبال للسكان على مدار العشرين سنة الماضية مثل مركز عين أرناات ، مركز أولاد صابر ، مركز مزلوق ، مركز قجال ، مركز بئر العرش و هي مراكز تتواجد في المجالات الخلفية لمدن هامة مثل سطيف و العلمة ، حركة ساهمت في إنتاجها عوامل متداخلة منها غياب الأمن في الفترة السابقة وقلة الموارد الطبيعية واختلال التوازن بين الخدمات والسكان من ناحية أخرى .

لقد انقلبت حالة التوزيع بين سكان التجمعات و سكان المنطقة المبعثرة في الفترة ما بين 1987 و 2008، أين انتقلت نسبة سكان التجمعات من 39,9% إلى 62% يقابل ذلك تراجع نسبة سكان المناطق المبعثرة من 60% إلى 37,9% .

إن التوزيع الجغرافي للسكان متباين عبر إقليم السهول العليا لسطيف ، تتحكم فيه عوامل طبيعية بين كثافات منخفضة في القسم الجنوبي الشرقي الذي تمتد فيه السباخ و الشطوط (بلدية الطاية ، حمام السخنة ، التلة) و أقدام الجبال مثل

بلديتا الرصفة و أولاد سي أحمد و تبقى الكثافات المرتفعة مستقطبة في المراكز العمرانية الجهوية الهامة مثل مركز عين ولان الجهوي في القسم الجنوبي الغربي ومركز عين أرزات ، بحكم القرب الجغرافي من قطب سطيف.

يبقى العنصر البشري مع اختلاف الحقب و المراحل، يبحث دائما عن عناصر الاستقرار و الأمن الاجتماعي، مرافقة مع عنصر السكن الذي يعد هو الآخر من العناصر الأساسية و الضرورية للحياة وعنصرا فاعلا في تنظيم العلاقة بين العامل البشري والموارد المادية المتوفرة بالإقليم من خلال حالات التوازن أو الاختلال و يعتبر غاية اجتماعية تحقق الاستقرار و تساعد على النشاط ، هذا ما يتطرق له البحث بالدراسة والتحليل من خلال الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث

الفوارق السكنية والتحويلات بإقليم السمول العليا لولاية سطيف

لا يقتصر دور المسكن على كونه حيزاً يلجأ إليه الإنسان، بل يتوجب أن يتوفر على مجموعة من الشروط التي تحدد نوعيته مثل توزيع و تنظيم الغرف بداخله، الارتفاع و المساحة و الارتباط بمختلف الشبكات. كما تمتد علاقات المسكن إلى الإقليم فيشكلان نظاماً مكانياً (système de lieux) يكون فيه عنصر السكن قطباً مركزياً له وزن أساسي في جانبه العملي و الرمزي، يتأثر بالتطور الذي يحصل في الحياة المتميز بتعدد العلاقات مع الإطار الاجتماعي و المجال الحضري بصفة عامة. إن هذه التأثيرات وانطلاقاً من المسكن تنتج ترابط علاقات وديناميكية في المناطق الريفية والحضرية، تتداخل فيما بينها لتشكيل إقليمياً يدفع ويمدد حدوده.¹

يترجم المسكن بمظهره ومساحته وبنوعيته مواد بنائه الرتبة الاجتماعية والاقتصادية لسكانه، فهو بمثابة الثوب ووسيلة للتواجد على السلم الاجتماعي، انه يمثل بطاقة الهوية الاجتماعية التي نعرضها وهذا ما يدفع بمالكه إلى تغيير الواجهة إن أمكنه ذلك.²

إضافة إلى المؤشرات التي يعطيها المسكن حول ظروف حياة الإنسان ومستوى معيشته، فهو يملك وظيفة أوسع، إذ يعد الهيكل القاعدي وفي هذا الجانب يمكن اعتبار السكن العنصر الذي يكشف عن حيوية أو ضعف العالم الريفي.³

من خلال ما سبق يتضح أن المسكن غاية يريد الإنسان تحقيقه كإطار للحياة و هو دليل على مستوى معيشة الفرد، كما يعد أداة للاستقرار وعنصراً للنشاط وهيكله المجال نتيجة الثقل البشري الذي يحتويه ومدى التوازن بين العنصرين، السكان من جهة والسكن من جهة أخرى .

يتعرض البحث بالدراسة إلى تشخيص الفوارق الحاصلة في العلاقة بين السكان والسكن من خلال بعض المؤشرات، مثل معدل إشغال المسكن، كما يقف البحث على تطور العلاقة بين متغيرتي السكن والسكان على امتداد 21 سنة للفترة الممتدة ما بين سنة 1987 و 2008 و يتطرق بالدراسة إلى التوزيع الجغرافي للمساكن عبر بلديات الإقليم و نوعية المساكن المسيطرة في الإقليم، بعد التعرف على مواصفات كل نوع من المساكن المحددة من طرف اللجنة الوطنية للإحصاء.

كما يهدف البحث من جهة أخرى إلى تحديد حجم أزمة السكن بالإقليم عن طريق دراسة العجز في عدد المساكن على اعتبار أن عملية انجاس المساكن لا يمكن تقييمها دون مقارنتها بالسكان، كل ذلك من أجل الوقوف على حجم الفوارق

¹ Cherrad Salah Eddine et Messaoudi . Dynamiques des territoires ruraux : l'habitat au cœur de l'altérité – la vallée du safsaf à skikda séminaire international : ville et territoires -Sétif novembre 2005-P 135.

² Christian Bromborger, habitat et espace dans le monde rural, édition de la maison des sciences de l'homme paris, mai 1986, p 09.

³ Cherrad Salah Eddine, problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, p 219, doctorat d'état tome 2, Montpellier 1987.

بين البلديات وبحث مسيبتها، كما يتناول البحث بالدراسة وحدة السكن من حيث درجة التجهيز بالمرافق لما لهذا الجانب من علاقة بمستوى و إطار الحياة للسكان وتأثير ذلك على استقرارهم. من خلال المعطيات المرصودة من مصدر الإحصاء العام للسكان و السكن لسنتي 1987 و 2008 فقد بلغ عدد مساكن بالإقليم 39933 مسكنا في سنة 1987 لينتقل إلى 87262 مسكنا في سنة 2008 بطاقة إنجاز سنوية قدرت 225 مسكنا جديدا، يقابل ذلك زيادة سكانية سنوية في حدود 4487 نسمة ما يعطي فكرة أولية مفادها أن وتيرة الانحياز لم توازي الوتيرة الديمغرافية بالإقليم كون المسكن الجديد يقابل 19 فردا، وبمنظور اقتصادي هناك خلل في معادلة العرض و الطلب على السكن.

يجاول الباحث في هذا الفصل تحليل الفوارق الحاصلة عبر بلديات منطقة الدراسة على امتداد زمني محدد بين سنة 1987 و 2008 في متغيرة السكن باعتباره أحد العناصر الفاعلة في توازن الإنسان داخل بيئته الإقليمية.

1. التوزيع الجغرافي للمساكن عبر إقليم السهول العليا لسطيف سنة 1987

كانت مساكن المنطقة المبعثرة تستحوذ على أكثر من 1/2 حظيرة السكن بنسبة تقدر 57,3% من المجموع العام لعدد المساكن بالإقليم ، أما توزيع المساكن حسب نوع التجمع فيمكن ملاحظة ما يلي:

1.1. توزيع مساكن التجمعات الرئيسية لسنة 1987

من خلال معطيات الجدول رقم (27) يتبين أن عدد مساكن التجمعات الرئيسية عبر البلديات لم يكن هاما أين قدر 11580 مسكن وبنسبة 28,9% من مجموع عدد المساكن ، حيث أن درجة التركيز لا تلاحظ إلا في بلديتين اثنتين من مجموع 20 بلدية وهما بلدية عين آزال بعدد 2522 مسكنا من مجموع 3843 مسكنا بالبلدية وبنسبة 65,6% تليها من حيث الأهمية مساكن التجمع الرئيسي لبلدية عين ولمان أين يصل عدد المساكن بالتجمع الرئيسي 3326 مسكنا من مجموع 5298 مسكنا بالبلدية أي بنسبة 62,7% لكونها تعتبر مراكز جهوية هامة ، الأول في القسم الجنوبي للإقليم الولاية والثاني في القسم الجنوبي الغربي ، كلاهما مرتبط بمركز الولاية سطيف بطريق وطني مما يعكس قوة الارتباط و حيوية النشاط ، إضافة إلى كونهما من أقدم البلديات (بلديات مختلطة) منذ العهد الاستعماري.

- 06 بلديات لا تتعدى نسبة مساكن المركز فيها عن 10% من المجموع وهي على الترتيب: مركز قلال 9,56% ، مركز بازر سخرة 8,8% ، مركز الطاية 7,2% ، مركز أولاد صابر 6,4% ، مركز التلة 5,3% ، وأخيرا مركز بئر حدادة 5,2% . ما يميز هذه المراكز أن أغلبها حديثة النشأة إداريا وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1984.

2.1 توزيع مساكن التجمعات الثانوية لسنة 1987

بلغ عدد مساكن التجمعات الثانوية 5510 مسكنا وهي الأضعف تواجدا بالبلديات، حيث لا تمثل سوى نسبة 13,7 % من مجموع عدد المساكن بالبلديات . أهم حجم من التواجد تقدمه التجمعات الثانوية لبلدية عين أنات بعدد 1101 مسكنا ونسبة 50,2 %، ثم مساكن التجمعات الثانوية لبلدية صالح باي بعدد 1014 مسكنا ونسبة 45,7 %، أبرز الملاحظة تتمثل في غياب مساكن التجمعات الثانوية في 06 بلديات وهي : بلدية الرصفة ، بلدية عين أزال ، بلدية بئر حدادة ، بلدية حمام السخنة ، بلدية الولجة وبلدية التلة .

جدول (27) توزيع عدد المساكن حسب نوع التجمع عبر البلديات سنة 1987

البلديات	التجمع الرئيسي	%	تجمع ثانوي	%	منطقة ميعثرة	%	المجموع
عين أنات	469	21,4	1101	50,2	620	28,3	2190
مزلق	315	24,9	324	25,6	625	49,4	1264
عين ولمان	3326	62,7	559	10,5	1413	26,6	5298
قلال	160	9,5	169	10,1	1345	80,3	1674
قصر الأبطال	495	28	159	09	1112	62,9	1766
أولاد سي احمد	176	13,5	361	27,8	760	58,6	1297
قجال	576	25,1	499	21,7	1219	53,1	2294
صالح باي	761	34,2	1014	45,7	444	20	2219
الرصفة	189	11,3	0	0	1471	88,6	1660
عين أزال	2522	65,6	0	0	1321	34,3	3843
عين الحجر	724	24,1	104	3,4	2170	72,3	2998
بئر حدادة	77	5,2	0	0	1379	94,7	1456
بيضاء برج	370	11,7	162	5,1	2631	83,1	3163
بازر سخرة	242	8,8	696	25,3	1803	65,7	2741
حمام السخنة	287	27	0	0	775	72,9	1062
بئر العرش	592	31,5	149	7,9	1136	60,5	1877
الولجة	146	17,6	0	0	680	82,3	826
التلة	39	5,3	0	0	697	94,7	736
الطاية	59	7,2	103	12,6	655	80,1	817
أولاد صابر	55	6,4	110	12,8	691	80,7	856
المجموع	11580	28,9	5510	13,7	22947	57,3	40037

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 1987

1.3 توزيع مساكن المنطقة المبعثرة لسنة 1987

أبرز ما يلاحظ هو سيطرة مساكن المناطق المبعثرة في بلديات منطقة الدراسة أين بلغت النسبة العامة 57,3 % من مجموع عدد المساكن ، فهناك 15 بلدية يتجاوز فيها توزيع المساكن في المنطقة المبعثرة عن 50 %، ثمانية (08) بلديات منها تتعدى نسبة المساكن 80 % من مجموع عدد مساكنها الإجمالي ، وهي بلدية التلة وبئر حدادة كلاهما بنسبة 94,7 %، بلدية الرصفة 88,6 %، بلدية بيضاء برج 83,1 %، بلدية الوجبة 82,3 %، بلدية أولاد صابر 80,7 % ، بلدية قلال 80,3 % ، بلدية الطاية 80,1 %، فالغالبية الكبرى من المساكن تواجدت خارج التجمع الرئيسي للبلديات في سائر البلديات أين كانت نسبتهم تقدر 71,9 % من مجموع مساكن منطقة الدراسة ما يؤكد الخاصية الريفية لإقليم السهول العليا لسطيف .

2. التوزيع الجغرافي للمساكن عبر إقليم السهول العليا لسطيف سنة 2008: نمو مراكز التجمعات على حساب المناطق المبعثرة .

ما يميز التوزيع الجغرافي للمساكن لسنة 2008 هو تراجع نسبة المساكن بالمنطقة المبعثرة أمام ارتفاع في نسبة مساكن المراكز الرئيسية، وفيما بين البلديات وحسب الجدول رقم (28) يمكن إبراز التحويلات حسب نوع التجمع كما يلي .

2.1 توزيع مساكن التجمعات الرئيسية حسب البلديات لسنة 2008

تؤكد بيانات الجدول رقم (29) عن الزيادة الكبيرة في عدد مساكن التجمعات الرئيسية حيث تضاعف بأكثر من ثلاث مرات ، أين انتقل العدد من 11580 مسكنا في سنة 1987 إلى 42006 مسكنا في سنة 2008 بزيادة قدرها 30426 مسكنا . كما انتقلت نسبة مساكن التجمعات الرئيسية في سنة 2008 إلى 45,3 %.

أما على مستوى البلديات، فإن أكبر حجم من المساكن يتواجد في التجمعات الرئيسية التي هي مراكز دوائر كما تبينه الخريطة رقم (14) ، حيث تضم أكثر من 1/2 عدد المساكن بها وهي على الترتيب: مركز عين آزال بنسبة 79,1 %، مركز عين ولمان بنسبة 71,4 %، مركز صالح باي 66,1 %، مركز عين أرناات 64,1 %، مركز حمام السخنة بنسبة 53,9 % و مركز بئر العرش بنسبة 51,2 % . أما باقي البلديات فإن عدد مساكن التجمعات الرئيسية بها أقل أهمية.

2.2 توزيع مساكن التجمعات الثانوية حسب البلديات لسنة 2008

لقد تضاعف عدد المساكن في التجمعات الثانوية بأكثر من 03 مرات عن سنة 1987، حيث قدرت الزيادة 11925 مسكن جديد بين سنة 1987 و 2008. إلا أن الأهمية النسبية من مجموع عدد المساكن تبقى في الدرجة الثالثة 18,8 %، مقابل 45,3 % للتجمعات الرئيسية و 35,8 % في المناطق المبعثرة .

أما على مستوى البلديات، نسجل أهمية في مساكن التجمعات الثانوية في 07 بلديات، حيث يقارب عدد المساكن بها ثلث مجموع المساكن في كل بلدية وهي على الترتيب: مساكن التجمعات الثانوية لبلدية أولاد صابر بنسبة 38,4%، بلدية أولاد سي أحمد 37,9%، بلدية قلال 37,4%، بلدية الرصفة 37,2%، بلدية الطاية 37,1%، بلدية مزلق 33,6% وفي بلدية قجال 32%.

3. 2 توزيع مساكن المنطقة المبعثرة حسب البلديات لسنة 2008

الملاحظة البارزة هي الزيادة الضعيفة لعدد المساكن في المناطق المبعثرة مقارنة بمساكن التجمعات الرئيسية والثانوية، حيث قدرت الزيادة 10312 مسكنا جديدا، لكنها تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية النسبية 35,8% بعد مساكن التجمعات الرئيسية 45,3%. وفيما بين بلديات نلاحظ 08 بلديات يتجاوز فيها عدد مساكن المنطقة المبعثرة النصف وهي على الترتيب: بلدية الوجلة 69,2%، بلدية بئر حدادة 68%، بلدية بيضاء برج 64,6%، بلدية التلة 62,8%، بلدية عين لاجر 60,7%، بلدية بازر سخرة 56,6%، بلدية الرصفة 56,7%، بلدية قلال 51,5%.

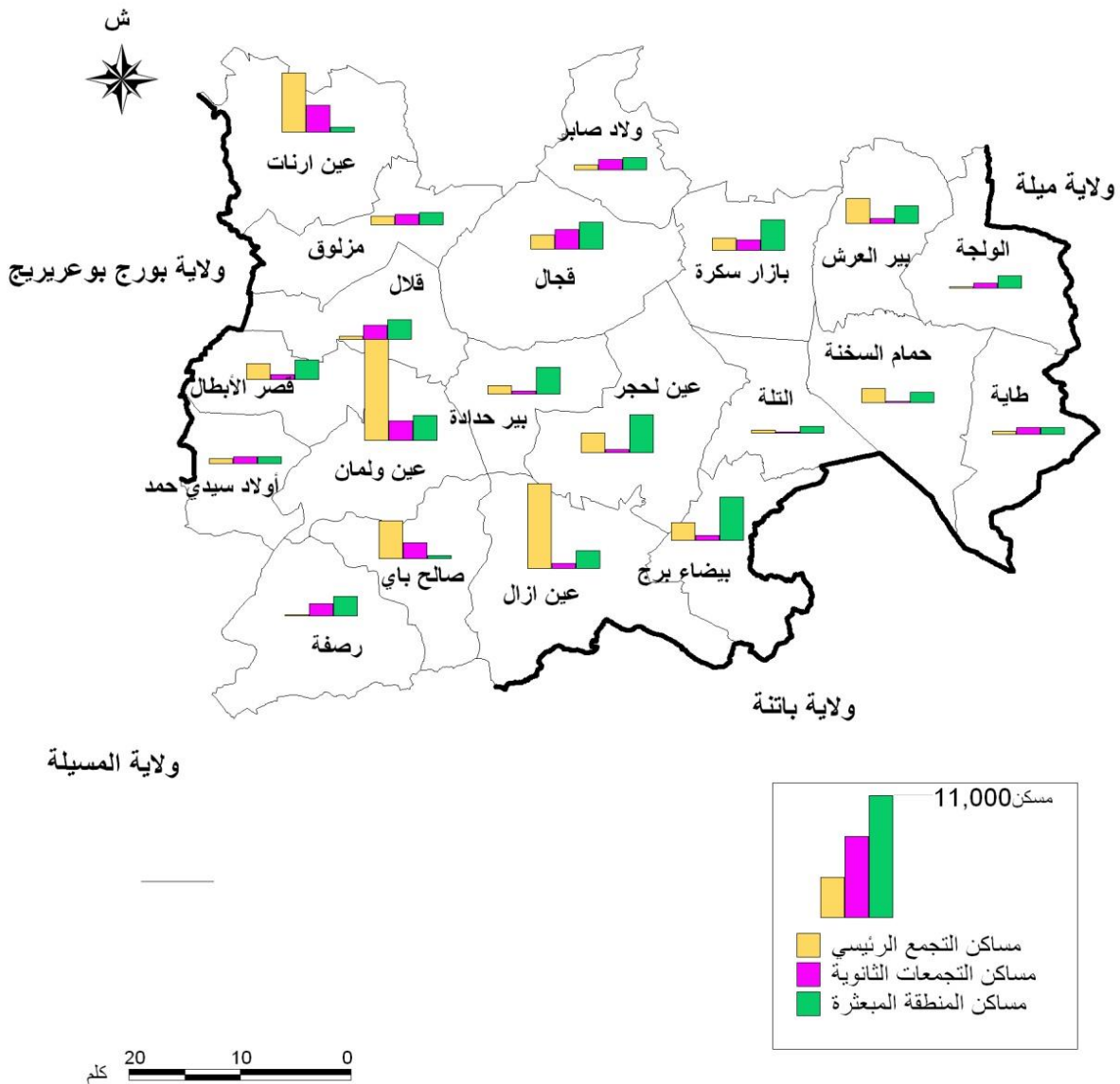
جدول (28) التوزيع الجغرافي للمساكن حسب البلديات لسنة 2008

المجموع	المنطقة المبعثرة		التجمع الثانوي		التجمع الرئيسي		البلديات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1798	35,8	644	37,9	682	26,2	472	أولاد سي أحمد
4486	36,6	1645	12	541	51,2	2300	بئر العرش
5584	43,1	2407	32	1788	24,8	1389	قجال
5765	60,7	3500	10,2	588	29,0	1677	عين الحجر
3146	56,7	1784	37,2	1172	06	190	الرصفة
8341	6,2	522	29,6	2470	64,1	5349	عين أرانات
14387	15,9	2290	12,6	1818	71,4	10279	عين ولمان
6118	64,6	3957	8,3	508	27	1653	بيضاء برج
4926	56,6	2791	20,9	1030	22,4	1105	بازر الصخرة
2314	41,9	971	04	94	53,9	1249	حمام السخنة
3060	35,2	1077	33,6	1030	31,1	953	مزلق
3641	68	2479	6,7	244	25,2	918	بئر حدادة
5171	6,7	347	27,1	1406	66,1	3418	صالح باي
9834	16,2	1599	4,5	448	79,1	7787	عين أزال
2465	43,9	1084	38,4	947	17,6	434	أولاد صابر
3635	51,5	1875	37,4	1362	10,9	398	قلال
3687	49,1	1813	11,5	427	39,2	1447	قصر الأبطال
1614	40,7	658	37,1	600	22	356	الطاية
1580	69,2	1094	11,5	183	19,1	303	الولجة
1148	62,8	722	8,4	97	28,6	329	التلة
92700	35,8	33259	18,8	17435	45,3	42006	المجموع

المصدر الإحصاء العام للسكان والسكنى 2008 و إعداد الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف:

توزيع عدد المساكن حسب نوع التجمع 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 14

3 . تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 1987-2008

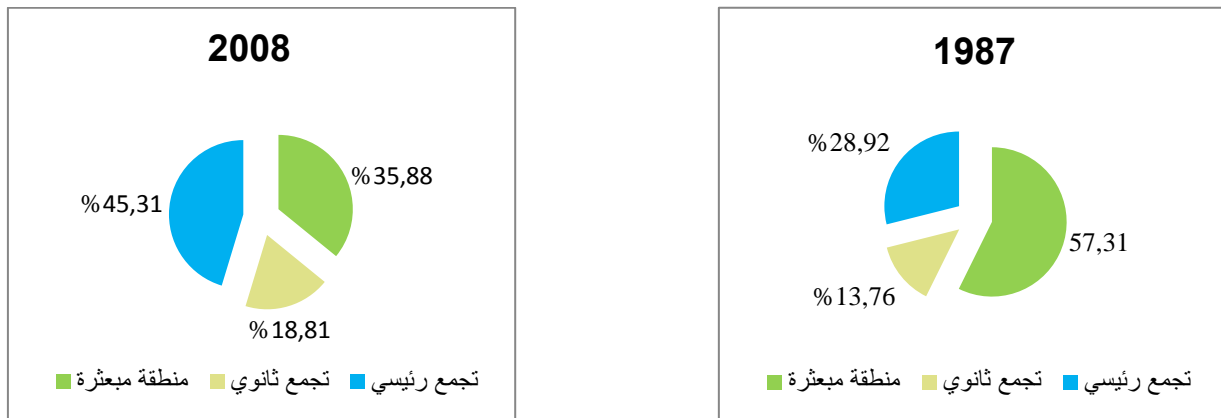
من خلال ما سبق وحسب الجدول الموالي رقم (29) والشكل رقم (22) يمكن استخلاص النتائج الآتية:

جدول (29) تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 1987 / 2008

السنة	مساكن التجمع الرئيسي		مساكن التجمع الثانوي		مساكن المنطقة المبعثرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1987	11580	28,9	5510	13,7	22947	57,3
2008	42006	45,3	17435	18,8	33259	35,8
حجم الزيادة	30426		11925		10312	
المجموع						

المصدر / الإحصاء العام للسكان والسكنى 1987-2008 و إعداد الباحث

شكل (22) تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 1987-2008



- نمو التجمعات الرئيسية في إقليم السهول العليا لسطيف على حساب المناطق المبعثرة، فظاهرة التعمير في المناطق المبعثرة قد تقلصت أهميتها وانكسرت بشكل كبير بين سنة 1987 و 2008 ، حيث كان عدد المساكن في سنة 1987 يمثل أكثر من نصف حظيرة السكن (22947 مسكنا) منتشرا في المنطقة المبعثرة بنسبة 57,3 % من المجموع لتنزل النسبة إلى 35,8 %.

- تطور وتيرة العمران في التجمعات الرئيسية، حيث تضاعف العدد بمرتين وقدرت الزيادة 30426 مسكنا بين سنة 1987 و 2008، كما انتقلت نسبة المساكن في المراكز الرئيسية بالإقليم من نسبة 28,4 % إلى نسبة 45,3 % لنفس الفترة.

07 - بلديات لازالت تحافظ على تفوق مساكن المنطقة المبعثرة وهي على الترتيب : كل من بلدية الوجلة 69,2% ، بلدية بئر حدادة 68% ، بلدية بيضاء برج 64,6% ، بلدية عين لاجر 60,7% ، بلدية الرصفة 56,7% ، بلدية بأزر سخرة 56,6% ، و بلدية قلال 51,5% .

- سيطرة مساكن المراكز الرئيسية في مركزين جديدين وهما مركز صالح باي 66% و مركز عين أرناط بنسبة 64,1% من مجموع المساكن وبذلك التحقا بالمركزين السابقين لسنة 1987 (عين ولمان -عين أزال) مستغلان القرب الجغرافي من كل من مدينة عين ولمان بالنسبة لمركز صالح باي و مدينة سطيف بالنسبة لمركز عين أرناط ، حيث أن التوسع العمراني للمدينتين تم توجيهه إلى المركزين، مما شجع حركة التعمير بهما. أما باقي البلديات فأغلبها عرفت توازنا في التوزيع.

4. توزيع نمط السكن بإقليم السهول العليا لسطيف سنة 2008

تهدف دراسة هذا الجانب إلى معرفة الصورة النمطية للسكن و مميزاته العامة بإقليم السهول العليا لسطيف، استنادا على تصنيف اللجنة الوطنية للإحصاء وهي محددة على النحو التالي :

أ - المساكن الفردية

هي مساكن مبنية بالمادة الصلبة ذات طابع هندسي حديث ،قد تكون بطابق علوي و حديقة صغيرة ذات مدخل واحد تفتح على فناء تختلف مساحته من مسكن لآخر ، عادة ما يضم هذا النوع من المساكن غرفتين ، إحداهما تخصص للاستقبال وقد تتحول إلى غرفة للنوم عند الضرورة ، ذات مطبخ غالبا ما يتواجد في أحد زوايا الفناء ، أما السقف فهو من القرميد الأحمر يكون اتجاهه معاكسا لاتجاه الرياح و مادة البناء تكون حديثة الصنع في غالب الأحيان (الآجر الأحمر و الاسمنت).

ب - العمارات: هي مباني مخصصة للوظائف الإدارية و الشركات الوطنية ويمكن أن تحتوي على سكنات للعمال .

ج - المساكن التقليدية: تتكون مادة البناء بها في غالب الأحيان من الطوب والسقف من القرميد الأحمر و تحتوي على غرف و فناء، تضم في أحد زواياها شبه مطبخ.

د - البيوت القصدية: عبارة عن وحدات شبه سكنية لا تتوفر على الشروط الأولية و الضرورية لحياة الإنسان، تستخدم لغاية الإيواء الاضطراري و قد تكون انتقالية لفترة قصيرة أو دائمة لفترة طويلة.

اعتمادا على الإحصاءات الرسمية للديوان الوطني للسكان والسكن لسنة 2008 وبعد حذف فئة (مسكن آخر) وعدد السكنات غير المصرح بها، كون أن نمط المسكن غير محدد، إضافة إلى أن عددها قليل جدا لا يؤثر في المقارنة بالمجموع العام لعدد المساكن ومن خلال معطيات الجدول رقم (30) و الخريطة رقم (15) تبرز الملاحظات التالية :

- استحوذ نمط المساكن الفردية على أغلبية الحظيرة السكنية بالإقليم، حيث تقدر نسبتها 72,7% من مجموع المساكن، ويفسر ذلك بالطابع الريفي و الفلاحي الذي كان يسيطر لوقت طويل على الإقليم، فكان الفرد يميل إلى بناء مسكنه بطريقة منفردة لتوفير الاستقلالية في السكن ، وهي حالة تفرضها مميزات المجتمع الريفي المحافظ في غالب الأحيان .
- ضعف نمط العمارات، فان حصته في حدود 8,8% من مجموع مساكن الإقليم و يظهر في مراكز الدوائر الهامة مثل عين ولمان ، عين آزال و عين أرناات .
- شبه انعدام لنمط البيوت القصدية، يكاد الإقليم يخلو من هذا النوع، حيث أن نسبته أقل من 1% ، وهي ظاهرة ايجابية ، كون أن البيوت القصدية ارتبط وجودها و انتشارها في حواضر المدن الكبرى الصناعية مثل الجزائر و عنابة و قسنطينة و وهران أكثر من الأقاليم والمدن الداخلية .

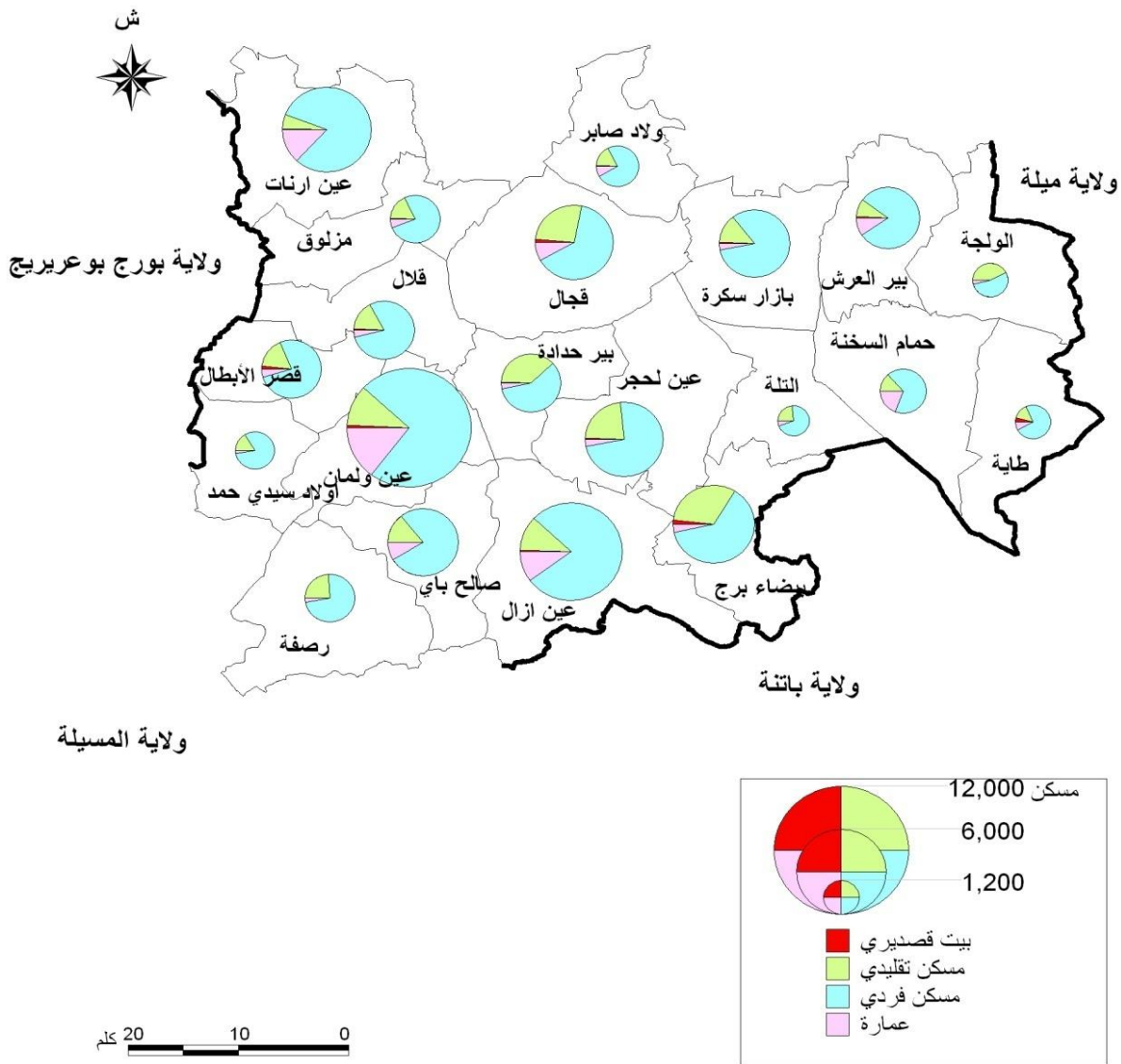
جدول رقم (30) توزيع المساكن حسب النمط عبر البلديات 2008

البلديات	نمط المسكن						
	بنائية قصدية	%	مسكن تقليدي	%	مسكن فردى	%	عمارة
أولاد سي أحمد	0	00	237	16,1	1187	80,6	43
بئر العرش	16	0,4	354	9,5	2926	79,3	352
قجال	59	1,2	1288	26,6	3040	62,8	394
عين الحجر	23	0,4	1112	22,7	3536	72,2	158
الرصفة	3	0,1	547	23,7	1661	72,1	74
عين أرانات	15	0,2	340	5,3	5121	79,8	845
عين ولمان	66	0,5	1259	11,1	8215	72,8	1651
بيضاء برج	87	1,6	1649	31,7	3223	62,1	187
بازر الصخرة	18	0,4	561	13,9	3294	81,8	133
حمام السخنة	0	00	250	13,1	1280	67	372
مزلوق	11	0,4	414	17,4	1779	75	143
بئر حدادة	8	0,2	1198	37,9	1816	57,4	112
صالح باي	4	0,1	580	14,1	3120	76,2	363
عين أزال	31	0,3	915	11,5	6087	76,9	806
أولاد صابر	5	0,2	307	17,3	1290	72,7	156
قلال	18	0,6	501	16,5	2352	77,8	118
قصر الأبطال	43	1,3	534	17,2	2331	75,4	148
الطاية	47	3,4	199	14,7	966	71,7	115
الولجة	3	0,2	574	42,3	713	52,6	61
التلة	0	00	252	23,9	737	70,1	62
المجموع	457	0,6	13071	17,3	54674	72,7	6293
المجموع الولاية	2489	1,1	21846	9,8	157257	71,1	36465

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن 2008

بلديات السهول العليا لسطيف:

توزيع نمط المساكن سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 15

5. الفوارق و التحويلات في علاقة السكان بالسكن بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة (1987-2008)

يعرف إقليم السهول العليا لسطيف وضعية في درجة التعقيد في علاقة إشغال المسكن خلال فترة (87-2008) يمكن تحليلها من خلال العناصر الآتية :

1.5 معدل إشغال المسكن عبر البلديات لسنة 1987

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (31) يتبين أن بلديات الإقليم كانت تضم 39933 مسكنا، يسكنها 311705 نسمة بمعدل 08 أفراد في المسكن متقاربا بذلك مع المتوسط الوطني المقدر 7,6 فرد / مسكن، لكن في حالة حساب معدل شغل المسكن الفعلي تزيد درجة التعقيد، حيث يصل المعدل إلى 9,1 فرد في المسكن مما يعكس حجم أزمة السكن من جهة والظروف الصعبة لحياة الأسر من ناحية أخرى، وفيما بين البلديات تظهر الفوارق التالية :

- نصف عدد بلديات الإقليم يقدم وضعية أكثر تعقيدا في شغل المسكن عن الحالة بالوطن، كون معدلاتها تتجاوز المتوسط الوطني المحدد 7,6 فرد/مسكن وهي: بلدية قصر الأبطال، الرصفة، بئر حدادة بمعدل 9 فرد/مسكن، بلدية الطاية 8,6 فرد/مسكن بلدية قجال 8,5 فرد/مسكن، بلدية بئر العرش 8,4 فرد/مسكن، بلدية الوجلة 8,3 فرد/مسكن، بلدية عين أرزات، أولاد صابر و حمام السخنة 8,2 فرد/مسكن وبلدية قلال 8,1 فرد/مسكن .

ومن هذه المجموعة تبرز 04 بلديات تقدم معدل شغل المسكن فعليا 10 أفراد في المسكن الواحد وهي كل من بلدية قجال و بلدية بئر حدادة و بلدية قصر الأبطال وبلدية الطاية.

- باقي البلديات معدل شغل المسكن بها يتقارب مع المعدل الوطني في كل من بلدية عين لحجر 7,8، بلدية عين آزال و بلدية عين ولمان 7,5، بلدية مزلق 7,2، بلدية صالح باي 7,1، بلدية بيضاء برج 7,3، التلة 7 فرد/مسكن، بلدية بازر سخرة 6,9، وبلدية أولاد سي أحمد 6,3 فرد/مسكن.

جدول (31) معدل إشغال المسكن حسب البلديات 1987

معدل شغل المسكن الفعلي	معدل شغل المسكن النظري	عدد المساكن المشغولة	عدد المساكن	سكان 1987	البلديات	معدل شغل المسكن الفعلي	معدل شغل المسكن النظري	عدد المساكن المشغولة	عدد المساكن	سكان 1987	البلديات
9,5	8,2	916	1062	8692	حمام السخنة	9,9	8,2	1812	2191	17992	عين أرنات
7,8	7,3	2941	3163	23015	بيضاء برج	9,4	7,2	967	1264	9072	مزلوق
10,1	9	1574	1761	15834	قصر الأبطال	9,3	7,5	4296	5298	39962	عين ولمان
7,8	7	656	736	5145	التلة	8,8	8,2	796	856	7011	أولاد صابر
10,1	8,6	690	817	7003	طاية	10,2	8,5	1904	2294	19394	قجال
8,9	6,9	2129	2741	18936	بازر صخرة	8,1	7,1	1938	2219	15739	صالح باي
9,4	7,8	2488	2998	23475	عين الحجر	8,2	7,5	3516	3843	28714	عين أزال
8,9	8,3	774	826	6851	الولجة	10	9	1309	1456	13115	بئر حدادة
8	6,3	1031	1297	8216	أولاد سي احمد	8,7	8,1	1542	1674	13489	قلال
9,7	9,1	1465	1560	14272	الرصفة	9,2	8,4	1712	1877	15778	بئر العرش
						9.1	7,9	34456	39933	311705	المجموع

المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكن 1987 و إعداد الباحث

ما يلاحظ أن البلديات كانت تعاني من أزمة سكن كبيرة، فالمشكلة ليست جديدة بإقليم السهول العليا لسطيف.

5 . 2 معدل شغل المسكن عبر البلديات في سنة 2008

اعتمادا على معطيات الجدول رقم (32) يظهر أن حظيرة السكن ارتفعت إلى 87268 مسكنا في سنة 2008، يقابلها عدد سكان 507372 نسمة، وبالنظر إلى معدل شغل المسكن النظري و المقدر 5,8 فرد/مسكن، فهو أفضل من الوضعية على مستوى القطر 6,5 فرد/مسكن. إلا أن الواقع الفعلي لإشغال المسكن يتجاوز 07 أفراد في المسكن مما يكشف عن ظاهرة السكنات الشاغرة، بحيث أن المعدل النظري لا يتجاوز 07 أفراد سوى في بلدية واحدة وهي بلدية قجال، أما باقي البلديات فان معدلاتها النظرية تتراوح بين 05 و 06 أفراد في المسكن.

جدول (32) معدل إشغال المسكن حسب البلديات 2008

البلديات	عدد المساكن	عدد المساكن المشغولة	عدد السكان	معدل شغل المسكن الفعلي	معدل شغل المسكن النظري*	البلديات	عدد المساكن	عدد المساكن المشغولة	عدد السكان	معدل شغل المسكن الفعلي**	معدل شغل المسكن النظري*
أولاد سي أحمد	1717	1354	17147	7,4	5,9	مزلق	10190	7306	73062	7,5	5,9
بئر العرش	3650	3122	21001	08	6,9	بئر حدادة	25008	17265	42942	08	6,8
قجال	4276	4221	27037	6,9	5,5	صالح باي	33503	24221	33503	7,9	7,8
عين الحجر	5439	4706	48201	6,6	5,2	عين أزال	34445	24706	34445	7,3	6,3
الرصفة	2661	2086	10190	5,8	4,2	أولاد صابر	15627	2086	15627	7,4	5,8
عين أرزات	9042	7265	21421	8,2	6,5	قلال	42942	7265	42942	5,9	4,7
عين ولمان	13763	11241	23815	7,3	6,2	قصر الأبطال	73062	11241	73062	6,5	5,3
بيضاء برج	5738	5047	10344	7,8	6,3	الطاية	35077	5047	35077	6,9	6,1
بازر الصخرة	4760	3998	9281	6,3	5,6	الولجة	27937	3998	27937	6,9	5,8
حمام السخنة	2339	1874	7670	7,5	6,8	الثلة	13474	1874	13474	7,1	5,7
المجموع	87268	72344					507372	72344		07	5,8

المصدر الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 وإعداد الباحث

من خلال دراسة تطور وضعية إشغال المسكن كما هو مجسد في الخريطة رقم 16 ، يتضح أن وضعية شغل المسكن الفعلية قد عرفت تحسنا من الناحية الكمية بين سنة 1987 و 2008 ، بحيث نزل معدل شغل المسكن الفعلي لمجموع البلديات من 9,1 فرد/ مسكن في سنة 1987 إلى 7,5 فرد/ مسكن في سنة 2008 لكنه يبقى أكبر من المتوسط الوطني المحدد 6,5 فرد/ مسكن .

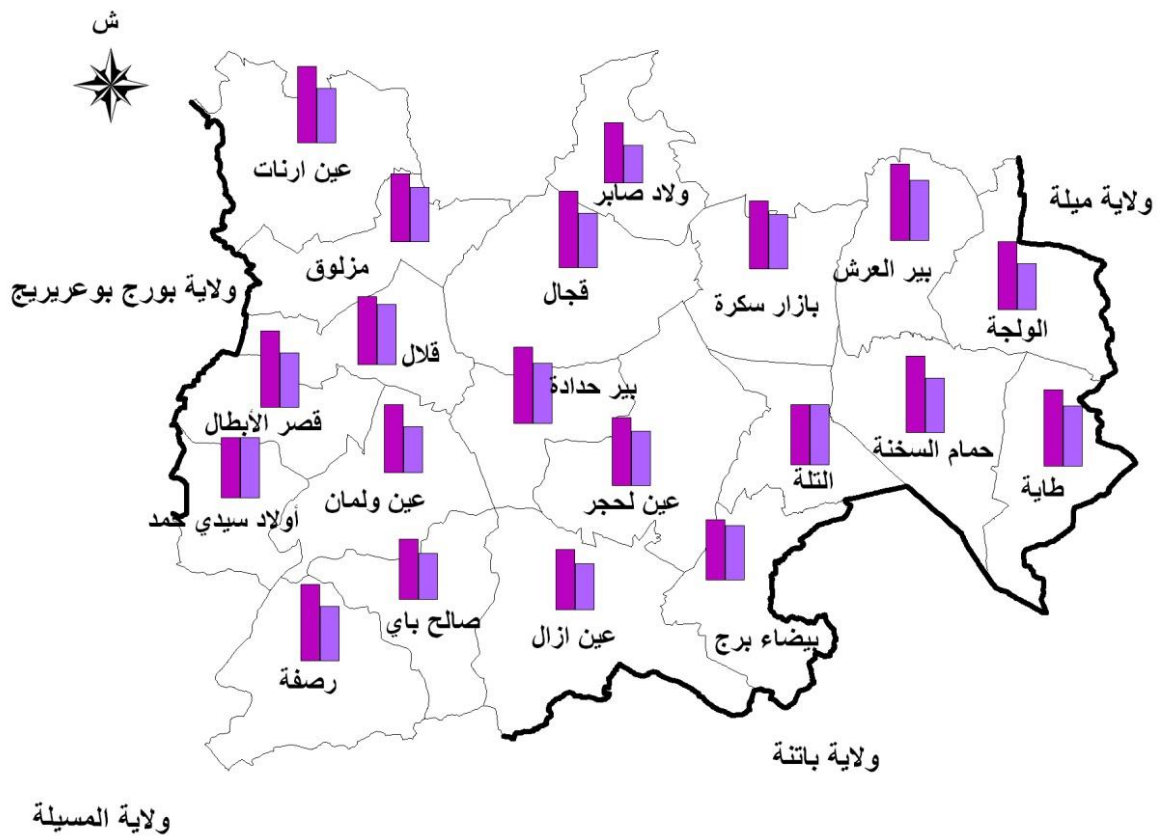
ورغم هذا التحسن النسبي خلال 21 سنة، تبقى البيانات تؤشر على اختلال العلاقة بين السكان والسكن ما يدفع إلى دراسة ومعرفة حقيقة العجز في السكن بين البلديات.

* بحسب معدل شغل المسكن النظري بقسمة عدد السكان الكلي للبلدية/ عدد المساكن الكلي في البلدية

** بحسب معدل شغل المسكن الفعلي بقسمة عدد سكان البلدية/ عدد المساكن المشغولة فعليا في البلدية

بلديات السهول العليا لسطيف:

تطور معدل إشغال المسكن لفترة 1987-2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 16

5 . 3 درجة العجز في السكن عبر البلديات لسنة 1987

يتم تحديد العجز في السكن في بعض الدراسات بالجزائر على أساس معدل إشغال المسكن في حدود 05 أفراد في المسكن كمتوسط لعدد أفراد الأسرة ، لكن هذا المعيار في حد ذاته قد يعتبر معدلا كبيرا كون أن الأسرة الجزائرية تعرف تحولا في الحجم باتجاه الأسرة النوواة ، لذلك عمد الباحث في قياس و تشخيص العجز على أساس العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن في إقليم معين و في تاريخ محدد كون أن لكل أسرة (un ménage) الحق الطبيعي في مسكن لائق، إنها طريقة تمكن من الرصد الكمي للعلاقة بين السكان و السكن دون إغفال جانب أهمية المسكن التي تظهر من خلال عدد غرفه و مساحته الداخلية و مرافقه وهي مميزات غير ثابتة.

بالنظر إلى أرقام الجدول رقم (33) يظهر تجاوز عدد المساكن لعدد الأسر في سنة 1987، حيث قدر عدد المساكن 39933 مسكنا تقابلها 37691 أسرة، ما يكشف عن مشكلة توزيع المشاريع السكنية فيما بين البلديات التي لا تعرف التوازن، فهناك تباين فيما بينها ويتضح فيما يلي :

- 04 بلديات سجلت عجزا في عدد المساكن مقارنة بعدد الأسر ، أين تراوح العجز بين - 194 مسكنا في بلدية الرصفة ، - 78 مسكنا في بلدية بئر العرش ، - 63 مسكنا ببلدية قصر الأبطال إلى - 59 مسكنا في بلدية الوجلة .
- توازن العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن في بلدية التلة.
- غالبية البلديات وعددها 15 بلدية سجلت علاقة ايجابية بين عدد الأسر وعدد المساكن ، وكانت على النحو التالي : بلدية بازر سخرة 480 مسكنا ، بلدية عين ولمان 430 مسكنا ، بلدية عين لحجر 391 مسكنا ، بلدية أولاد سي أحمد 266 مسكنا ، بلدية قجال 208 مسكنا ، بلدية بيضاء برج 161 مسكنا ، بلدية مزلق 119 مسكنا ، بلدية صالح باي 113 مسكنا ، بلدية عين أزال 112 مسكنا ، بلدية قلال 95 مسكنا ، بلدية بئر حدادة 94 مسكنا ، بلدية التلة 79 مسكنا ، بلدية حمام السخنة 36 مسكنا ، بلدية عين أرزات 35 مسكنا ، و بلدية أولاد صابر 20 مسكنا .

جدول (33) علاقة الأسر بالمسكن سنة 1987

علاقة الأسر بالمسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	البلدية	علاقة الأسر بالسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	البلدية
95	1579	1674	قلال	196 -	1756	1560	الرصيفة
112	3731	3843	عين أزال	78 -	1955	1877	بئر العرش
113	2106	2219	صالح باي	63 -	1824	1761	قصر الأبطال
119	1145	1264	مزلق	59 -	885	826	الولجة
161	3002	3163	بيضاء برج	1 -	818	817	طاية
208	2086	2294	قجال	20	836	856	أولاد صابر
266	1031	1297	أولاد سي احمد	35	2156	2191	عين أرزات
391	2607	2998	عين لحجر	36	1026	1062	حمام السخنة
430	4868	5298	عين ولمان	79	657	736	التلة
480	2261	2741	بازر سخرة	94	1362	1456	بئر حدادة
				2242	37691	39933	المجموع

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكن 1987 و 2008 و إعداد الباحث

5 . 4 درجة العجز في السكن عبر بلديات لسنة 2008

من خلال المعطيات الإحصائية للجدول رقم (34) تبين أن العجز السكني تم تحديده على أساس العلاقة بين عدد الأسر والمساكن حسب البلديات وقد بلغ العجز 2729 مسكنا بمجموع بلديات الإقليم كما تظهر الفوارق فيما بين البلديات على النحو الآتي:

- أغلبية البلديات وعددها 16 بلدية عرفت عجزا في عدد المساكن مقارنة بعدد الأسر لكنه يتفاوت من حيث الحجم ، حيث قدر في بلدية قجال بعجز 1382 مسكنا ، بلدية بئر العرش بعجز 907 مسكنا ، بلدية عين لحجر بعجز بلغ 526 مسكنا ، بلدية بئر حدادة بعجز بلغ 499 مسكنا ، بلدية قلال بعجز بلغ 487 مسكنا ، بلدية صالح باي بعجز بلغ 254 مسكنا ، بلدية قصر البطل بعجز بلغ 230 مسكنا ، بلدية الرصيفة بعجز 150 مسكنا ، بلدية التلة بعجز 128 ، بلدية بيضاء برج بعجز 120 مسكنا ، بلدية الطاية بعجز 102 مسكنا ، بلدية مزلق - 96 مسكنا ، بلدية أولاد سي أحمد بعجز 48 مسكنا ، بلدية الولجة بعجز 42 مسكنا ، بلدية حمام السخنة - 36 مسكنا وأخيرا بلدية بازر سخرة بأضعف عجز بلغ 06 مساكن

- باقي البلديات وعددها 04 بلديات سجلت علاقة ايجابية بين المتغيرتين (عدد الأسر وعدد المساكن) وهي كل من بلدية عين أرزات 1285 مسكنا ، بلدية عين ولمان 671 مسكنا ، بلدية 244 مسكنا وأخيرا بلدية عين أزال 84 مسكنا .

جدول (34) صافي الاحتياجات السكنية حسب البلديات 2008

علاقة الأسر بالمسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	البلديات	علاقة الأسر بالسكن	عدد الأسر	عدد المساكن	البلديات
102 -	1731	1629	الطاية	1382 -	5658	4276	قجال
96 -	2966	2870	مزلق	907 -	4557	3650	بئر العرش
48 -	1765	1717	أولاد سي أحمد	526 -	5965	5439	عين الحجر
42 -	1694	1652	الولجة	499 -	3534	3035	بئر حدادة
36 -	2375	2339	حمام السخنة	487 -	3737	3250	قالل
6 -	4766	4760	بازر الصخرة	254 -	5097	4843	صالح باي
84	9159	9243	عين ازال	230 -	4074	3844	قصر الأبطال
244	2151	2395	أولاد صابر	150 -	2811	2661	الرصفة
671	13092	13763	عين ولمان	128 -	1250	1122	التلة
1285	7757	9042	عين أرزات	120 -	5858	5738	بيضاء برج
				2729 -	89997	87268	المجموع

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 و إنجاز الباحث

5.5 تطور العلاقة بين عدد الأسر و المسكن عبر البلديات لفترة 1987-2008

من خلال الخريطة رقم (17) التي تبين المقارنة بين متغيرتي المسكن والأسر و دراسة التطور الذي حصل منذ سنة 1987 إلى سنة 2008 وحسب الجدول رقم (35) و الشكل رقم (23) يمكن تصنيف التحويلات التي حدثت في إقليم السهول العليا في ثلاث حالات :

❖ الحالة الأولى: استمرار حالة العجز في السكن مقارنة بعدد الأسر بين سنة 1987 و سنة 2008

يمثل هذه الحالة مجموعة من البلديات تتكون من 05 بلديات أين عرفت تفاقما في العلاقة بين عدد المساكن و عدد الأسر بين سنة 1987 و 2008 منها بلدية بئر العرش بعجز بلغ 78 مسكنا في 1987 و بعجز بلغ 907 مسكنا في 2008، بلدية قصر الأبطال بعجز بلغ 63 مسكنا و بعجز بلغ 230 مسكنا على التوالي، بلدية الرصفة بعجز بلغ 196 مسكنا و بعجز بلغ 150 مسكنا على التوالي، إضافة إلى بلدية الولجة بعجز بلغ 59 مسكنا في سنة 1987 و بعجز بلغ 42 مسكنا في سنة 2008.

❖ الحالة الثانية : اختفاء أزمة السكن بالتفوق الايجابي لعدد المساكن على عدد الأسر خلال فترة

1987 و2008 .

سجلت هذه الوضعية في 04 بلديات، حيث عرفت تفوقا في عدد المساكن مقارنة بعدد الأسر على امتداد فترة 21 سنة ممثلة في بلديات أولاد صابر من 20 مسكنا في سنة 1987 إلى 244 مسكنا في سنة 2008، بلدية عين ولمان من 430 مسكنا في سنة 1987 إلى 671 مسكنا في سنة 2008، بلدية عين أرزات من 35 مسكنا إلى 1285 مسكنا فائضا، بلدية عين آزال من 112 مسكنا في سنة 1987 و 84 مسكنا فائضا في سنة 2008. تلك البلديات عبارة عن مراكز دوائر استفادت من برامج السكن أكثر من غيرها. أما بلدية أولاد صابر فهي تعد من نقاط التوسع العمراني الجديد لمدينة سطيف بحكم القرب الجغرافي بينهما (15 كلم).

❖ الحالة الثالثة: الانتقال من العلاقة الايجابية إلى العلاقة السلبية خلال فترة 1987 و2008

يمثل هذه الوضعية أغلبية البلديات بمنطقة الدراسة بمجموعة تتكون من 11 بلدية حيث سجلت تفوقا في عدد المساكن على عدد الأسر في سنة 1987 لتتقلب العلاقة عكسيا في سنة 2008.

سجلت هذه الحالة في كل من بلدية التلة من 79 مسكنا إلى عجز بلغ 128 مسكنا ، بلدية بئر حدادة من 94 مسكنا إلى عجز بلغ 499 مسكنا ، بلدية قلال من 95 مسكنا إلى عجز بلغ 487 مسكنا ، بلدية صالح باي من 113 مسكنا إلى عجز بلغ 254 مسكنا ، بلدية مزلق من 119 مسكنا إلى 96 مسكنا ، بلدية بيضاء برج من + 161 مسكنا إلى عجز بلغ 120 مسكنا ، بلدية قجال من 208 مسكنا إلى عجز بلغ 1382 مسكنا ، بلدية أولاد سي أحمد من 266 مسكنا إلى عجز بلغ 48 مسكنا ، بلدية عين لحجر من 391 مسكنا إلى عجز بلغ 526 مسكنا و أخيرا بلدية بازر سخرة من 480 مسكنا إلى عجز بلغ 06 مساكنا .

الاستثناء الوحيد يلاحظ في بلدية حمام السخنة في حصول نوع من التوازن بين عدد الأسر وعدد المساكن في التعدادين أين سجلت 36 مسكنا في سنة 1987 ثم عجزا بلغ 36 مسكنا في سنة 2008.

جدول (35) تطور العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن لفترة 1987-2008 حسب البلديات

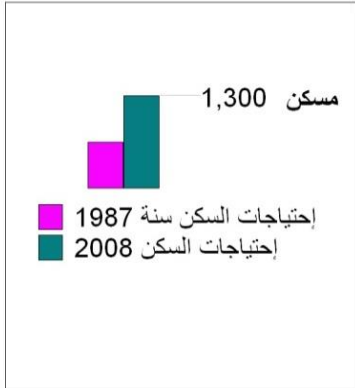
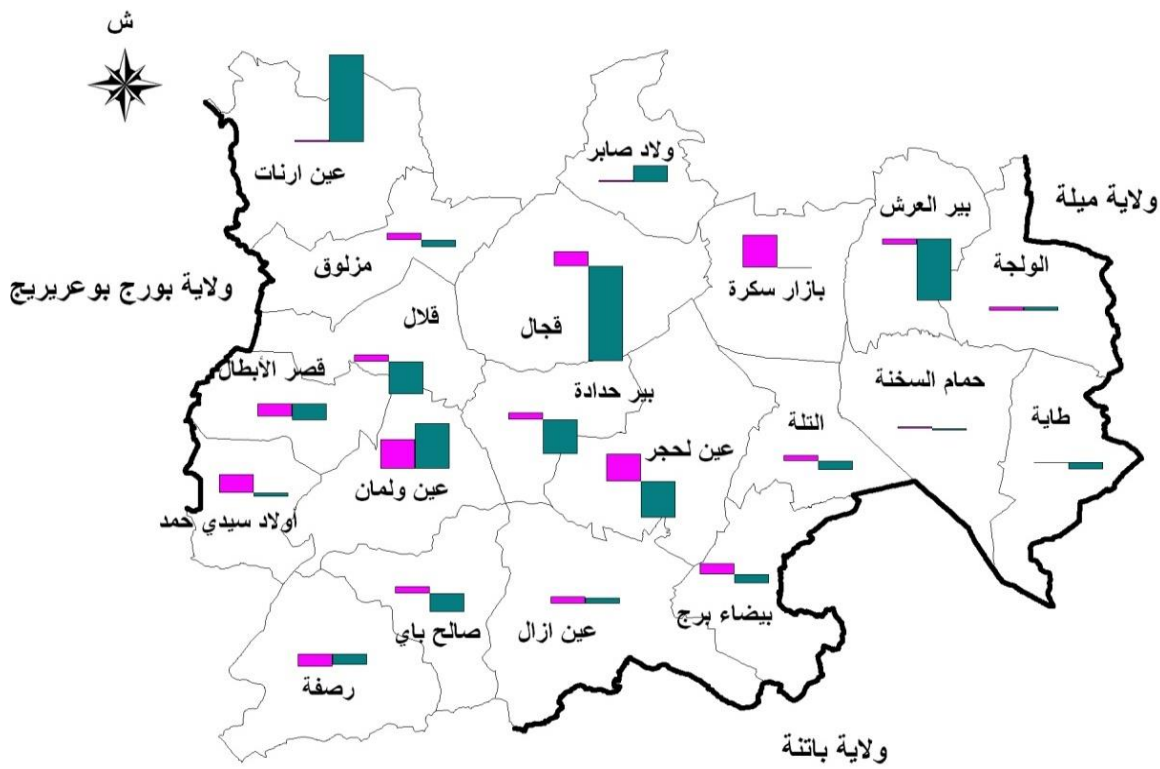
البلدية	الأسر/المساكن سنة 1987	الأسر/المساكن سنة 2008	البلدية	الأسر/المساكن سنة 1987	الأسر/المساكن سنة 2008
الرصيفة	196 -	128 -	التلة	150 -	79
بئر العرش	78 -	499 -	بئر حدادة	907 -	94
قصر الأبطال	63 -	487 -	قلال	230 -	95
الولجة	59 -	254 -	صالح باي	42 -	113
طاية	1 -	96 -	مزلق	102 -	119
أولاد صابر	20	120 -	بيضاء برج	244	161
عين ولمان	430	1382 -	قجال	671	208
عين أزال	112	48 -	أولاد سي احمد	84	266
عين أرناط	35	526 -	عين لحجر	1285	391
حمام السخنة	36	6 -	بازر صخرة	36 -	480
المجموع	2242			2729 -	

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 و 2008 و إنجاز الباحث

النتيجة أن هناك حركة مستمرة في الطلب على السكن مرهونة بعامل النمو الديمغرافي وإقدام الشباب على تكوين أسر إلا أن الإشكال يبقى مرهونا برؤية الدولة في الاهتمام بالطلب الاجتماعي أو الطلب الاقتصادي للسكن.

بلديات السهول العليا لسطيف:

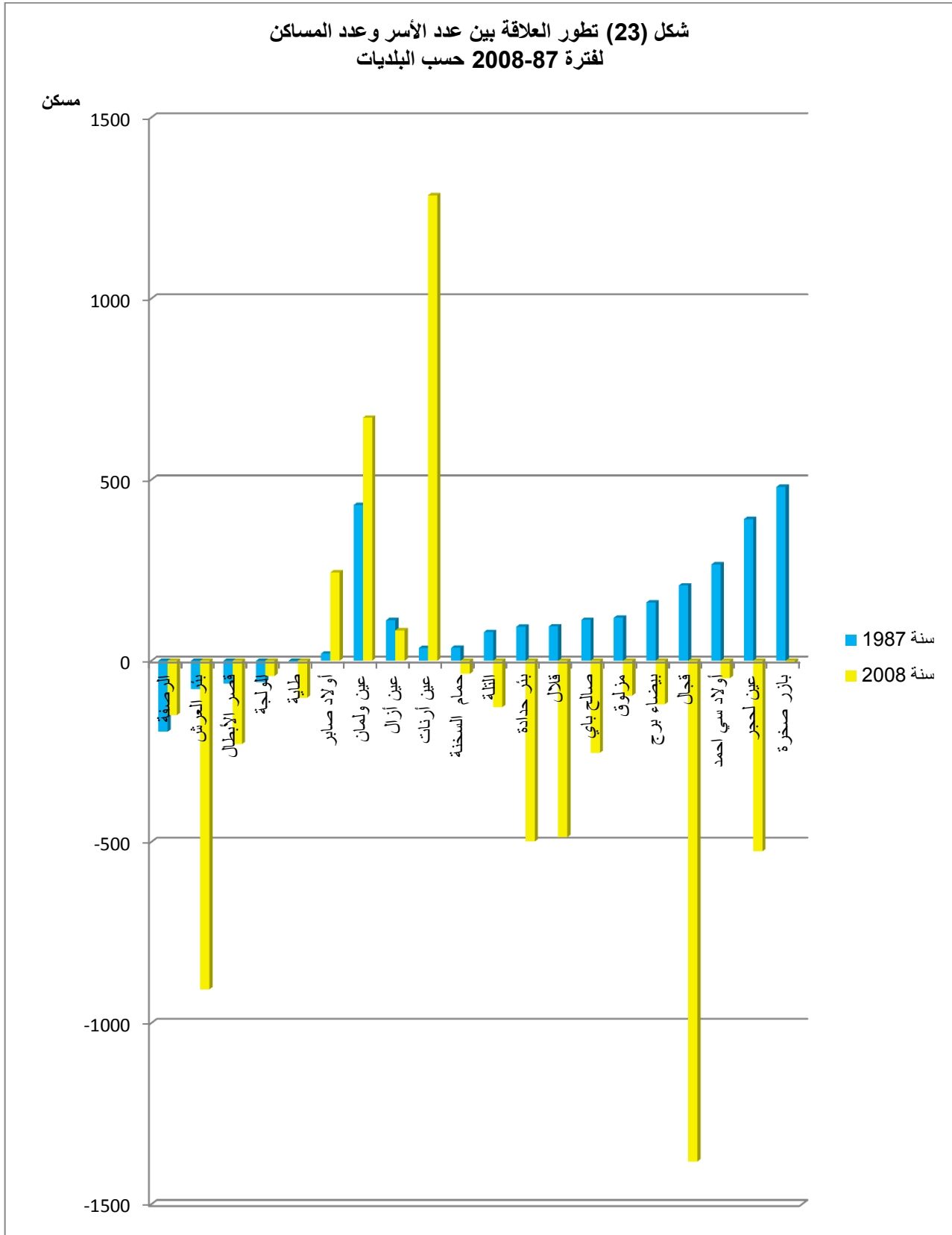
تطور الإحتياجات السكنية لفترة 1987-2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 17

شكل (23) تطور العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن لفترة 2008-87 حسب البلديات



6 . وضعية ربط المساكن بالشبكات العمومية لسنة 2008

أن الاندماج الاجتماعي والإقليمي للسكان يترجم بارتباط المساكن و المباني بمختلف الشبكات العمومية المنجزة من طرف الدولة، هذه الشبكة التي تمثل البعد المادي لعلاقة السلطة مع السكان في المجال الجغرافي والسكني بالخصوص و بالمقابل للطابع التقني الذي تمثله هذه الشبكات مثل طاقة الاستيعاب و الصيانة فهي تمتد إلى نمط التوظيف الإقليمي لهذه العناصر.

كما يرتبط مستوى المعيشة والحياة بحالة المسكن وطبيعة المرافق التي يضمها وغالبا ما يتحدد التوسع العمراني بحدود امتداد شبكات الصرف الصحي و مياه الشرب والكهرباء، إلا أنفي منطقة الدراسة والجزائر بصفة عامة، فقد تطور وتوسع العمران وخاصة العمران العشوائي دون وجود لتلك الشبكات، أمر زاد من تعقيد الحياة وتوازن السكان داخل الإقليم.

6.1 مستوى الربط بشبكة مياه الشرب

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين المساكن المرتبطة بشبكة مياه الشرب مقارنة بمجموع المساكن، فالماء عنصر حيوي و أساسي لاستمرار حياة الإنسان ويرتبط بجوانب الصحة و النظافة للفرد و المسكن. كما أن ماء الشرب يعتبر حقا تضمنه الدولة من خلال القوانين الرسمية في قانون المياه و قانون البلدية و قانون البيئة.

لقد بلغ المتوسط النسبي للربط بشبكة مياه الشرب لبلديات الإقليم 71,2% و هو أدنى بكثير من المتوسط الوطني المقدر بنسبة 93% وأدنى كذلك من متوسط الولاية المقدر 78,8% رغم انبساط السطح الذي يسهل عملية مد القنوات التي لا تتطلب تقنية عالية لإنجازها و يجعلها غير مكلفة من الجانب المالي.

تظهر فروق كبيرة فيما بين البلديات يبلغ مدى الفارق 52 نقطة، يتأكد ذلك بين نسبة ربط المساكن بمياه الشرب في بلدية الوجلة 43,5% إلى 95% في بلدية صالح باي.

6.2 نصيب الفرد من مياه الشرب سنة 2008

بالنظر إلى الوضعية الجغرافية لإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف الواقعة على خط تقسيم المياه بين حوضين مائيين يتميزان بتصريف خارجي للمياه باتجاه الشمال و الساحل ثم التصريف الداخلي باتجاه الجنوب ، إضافة إلى عامل ضعف التساقط و تذبذبه تتحدد إستراتيجية عنصر المياه و حساسيته نتيجة ضعف مصادرها محليا .

من خلال دراسة مؤشر نصيب الفرد اليومي من الماء قدر المتوسط في الإقليم 133ل/يوم/الفرد كما يوضحه الجدول رقم (36) وهو أدنى من المتوسط الوطني المحدد 150ل/يوم/الفرد، علما أن التزود بالماء يبقى في أوقات محدودة في اليوم فقط.

تظهر فوارق كبيرة فيما بين البلديات أين يتراوح الفارق بين 81 ل/يوم/فرد إلى 160 ل/يوم/فرد، ويمكن استخلاص

الملاحظات التالية :

- متوسط التزود بمياه الشرب أدنى من المتوسط الوطني في 07 بلديات وهي : بلدية حمام السخنة 81 ل/يوم/فرد بلدية الطاية 82 ل/يوم/فرد ، بلدية التلة 89 ل/يوم/فرد ، بلدية بئر حدادة 90 ل/يوم/فرد ، بلدية بيضاء برج 108 ل/يوم/فرد وبلدية عين أزال 143 ل/يوم/فرد وهي بلديات تنتمي جغرافيا إلى القسم الجنوبي الشرقي للإقليم و للولاية عامة ، أين يمتد نطاق السباح وتمتاز باحتياطي مائي باطني قليل .

- توازن نصيب الفرد من مياه الشرب مع المتوسط الوطني في 09 بلديات بحيث يصل إلى 150 ل/يوم/فرد
- تجاوز نصيب الفرد من مياه الشرب المعدل الوطني في 04 بلديات في كل من بلدية قلال، بلدية قصر الأبطال، بلدية أولاد سي أحمد و بلدية عين ولمان، حيث يقدر 160 ل/يوم/فرد .

إن القراءة الرقمية للمعطيات رغم ما يشوبها من احتمال غياب الموضوعية في تعديل الأرقام إداريا فهي لا تظهر حقيقة وفرة عنصر الماء لمجموع السكان ، كون هذه المتوسطات هي على مستوى البلدية ولا تكشف عن الفوارق الممكنة بداخل البلدية الواحدة بين المنطقة المبعثرة و مركز البلدية الذي يكون أفضل حال من غيره.

جدول (36) نصيب الفرد يوميا من مياه الشرب حسب البلديات 2008

البلدية	حصة الفرد ل/يوم	نسبة الربط %	البلدية	حصة الفرد ل/يوم	نسبة الربط %
عين أرزات	150	95	عين أزال	143.4	95.6
مزلق	150	65	عين الحجر	100	67
عين ولمان	160	99	بئر حدادة	90	60
قلال	160	96	بيضاء برج	108	72
قصر الأبطال	160	92	بازر صخرة	150	75
أولاد سي احمد	160	90	حمام السخنة	81	85.5
قجال	150	85	الطاية	82	88.75
أولاد صابر	150	95	التلة	89	77.33
صالح باي	150	75	بئر العرش	150	100
الرصفة	150	70	الولجة	150	100
المجموع	133	83,5			
مجموع الولاية	122.25	87,3			

المصدر : مخطط التهيئة لولاية سطيف لسنة 2008 (PAW)

6 . 3 مستوى ربط المساكن بقنوات الصرف الصحي سنة 2008

إن إدراج هذا المؤشر في الدراسة يعكس المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أكثر من السكن في حد ذاته، فهو يرتبط بجوانب الصحة والنظافة وتلوث محيط المسكن من جانب آخر.

يظهر هذا المؤشر الضعف الكبير في مستوى شبكة صرف المياه القذرة، بحيث تبلغ النسبة العامة 47,9 % من مجموع المساكن المرتبطة بقنوات الصرف الصحي، أي أن نصف المساكن في كل بلدية غير مرتبط.

كما أن التباين و الفرق بين بلديات الإقليم كبير جدا يزيد عن 76 نقطة كفارق، وما يؤكد ذلك نسبة الربط في بلدية عين أرناط 92,8 % ونسبة الربط في بلدية بئر حدادة 16,3 % ويمكن قراءة الفروق التالية :

- أسوء وضعية تظهر في 07 بلديات بأقل من 1/3 عدد المساكن المرتبطة بشبكة الصرف الصحي ممثلة في كل من بلدية عين لحجر بنسبة ربط 31,9 %، بلدية قلال 31,9 %، بلدية الوجلة 30,7 %، بلدية بيضاء برج 28,5 %، بلدية التلة 27,9 %، بلدية لتصل الوضعية إلى أعقدها في كل من بلدية أولاد سي أحمد بنسبة 16,6 % وبلدية بئر حدادة 16,3 %.

- تتجاوز نسبة ربط المساكن بقنوات الصرف الصحي عن 50 % في 08 بلديات تتقدمهم بلدية عين أرناط 92,8 % تليها بلديتا صالح باي و عين آزال بنسبة 78 %، بلدية عين ولان 76,7 %، بلدية مزلق 70,7 %، بلدية أولاد صابر 59,6 %، بلدية حمام السخنة 52,4 % وبلدية قجال بنسبة 51,6 % . ما يلاحظ أن أعلى مستويات الربط بقنوات الصرف الصحي تسجلها مراكز الدوائر.

6 . 4 مستوى الربط بشبكة الكهرباء سنة 2008

قامت الدولة بمجهود كبير في عملية إيصال الكهرباء إلى التجمعات السكانية عبر المجال الجغرافي الجزائري بصفة عامة، كما قلصت الدولة من الفارق في التغطية بين المناطق الحضرية و الريفية، حيث سطرت الشرطة الوطنية للكهرباء و الغاز برنامجا وطنيا يقضي بمد الشبكة إلى 400 مركز ريفي سنويا ¹.

بلغت نسبة المساكن الموصولة بالكهرباء في إقليم السهول العليا لسطيف 95,9 %، وهي مطابقة للوضعية على مستوى التراب الوطني حيث قدرت وزارة الطاقة و المناجم نسبة التغطية 96 % وحتى الفارق بين البلديات فهو ضئيل جدا وهو ما تؤكدده جميع النسب المحصورة بين 93 % و 98 %.

عند دراسة كل مؤشر على حدا يتضح أن العجز الكبير في مستوى الربط بالشبكات العمومية، يتمثل في عنصر الربط بشبكة الصرف الصحي، حيث يصل عدد البلديات التي نسبتها دون المتوسط العام لمنطقة الدراسة المقدر 47,9 % إلى 11 بلدية وهي : بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية عين الحجر، بلدية الرصفة ، بلدية بيضاء برج ، بلدية بازر الصخرة،

¹ <http://www.men-algeria.org/fr>

بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال ، بلدية قصر الأبطال، بلدية الطاية ، بلدية الوجلة وبلدية التلة، ثم عنصر مياه لشرب أين نسجل 10 بلديات من مجموع 20 بلدية ، نسبها أقل من المتوسط العام للإقليم المقدر 71,2 % كذلك وهي كل من بلديات : بئر العرش ، بلدية قجال ، بلدية عين الحجر ، بلدية الرصفة ، بلدية بيضاء برج ، بلدية بازر الصخرة ، بلدية مزلق ، بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال و بلدية الوجلة .

كما أن أقل عجز يسجل في نسبة التغطية بالكهرباء في 04 بلديات أين تبقى نسبها أدنى من المتوسط العام للإقليم المقدر 95,9 % وهي : بلدية عين لاجر ، بلدية مزلق ، بلدية بيضاء برج و بلدية الطاية .

5.6 تصنيف البلديات حسب مؤشرات الربط بالشبكات العمومية سنة 2008

عند دراسة المؤشرات الثلاث مع بعضها بكيفية شاملة عبر بلديات الإقليم و من خلال التصنيفات التي وردت في الجدولين رقم (37 و38) والتي تم تجسيدها على الخريطة رقم (18) تتضح النتائج التالية :

- 06 بلديات تقدم فارقا ايجابيا للمتغيرات الثلاث، نسبة الربط بشبكة التزود بمياه الشرب ونسبة الربط بشبكة الصرف الصحي ونسبة الربط بشبكة الكهرباء، مقارنة مع المتوسط العام للبلديات وهي بلديات عين أرزات، عين ولمان، صالح باي، حمام السخنة، أولاد صابر وكلها تمثل مراكز دوائر باستثناء بلدية أولاد صابر.

- 04 بلديات تقدم فارقا سلبيا في الصرف الصحي مع فارق ايجابي في المتغيرين الباقين وهي بلديات أولاد سي أحمد ،قجال ،التلة ،وقصر الأبطال .

- 07 بلديات تقدم فارقا سلبيا في مياه الشرب و الصرف الصحي بمقابل فارق ايجابي في المتغير الثالث الذي غالبا ما كان عنصر الكهرباء .

- 03 بلديات تقدم وضعية سلبية في المتغيرات الثلاث وهي بلدية عين لاجر، بلدية بيضاء برج وبلدية قلال.

صورة رقم 01 : فيضانات مياه الأمطار بمركز عين لاجر



المصدر : (www.setifinfo.com) أطلع عليه يوم 2011/10/23

جدول (37) تصنيف وضعية البلديات حسب مؤشرات ربط المساكن بالشبكات العمومية لسنة 2008

حالة الربط	العدد	البلديات	علاقة المؤشرات بالمتوسط العام	المجموعة
حسنة	06	عين أرزات - عين ولمان - صالح باي - عين آزال - حمام السخنة - أولاد صابر	فارق ايجابي في المتغيرات الثلاث مقارنة بالمتوسط	المجموعة الأولى
متوسطة	04	أولاد سي أحمد - قجال - التلة - قصر الأبطال	فارق ايجابي في متغيري مياه الشرب والكهرباء وسلي في الصرف الصحي	المجموعة الثانية
سيئة	07	بازر سكرة - بئر العرش - الرصفة - مزلق - بئر حدادة - الطاية - الوجة .	فارق سلبي في متغيرين وايجابي في المتغير الثالث (الكهرباء غالباً)	المجموعة الثالثة
سيئة جدا	03	عين لحجر - بيضاء برج - قلال	فارق سلبي في المتغيرات الثلاث	المجموعة الرابعة

إعداد و إنجاز الباحث

01- مؤشر الربط بشبكة مياه الشرب

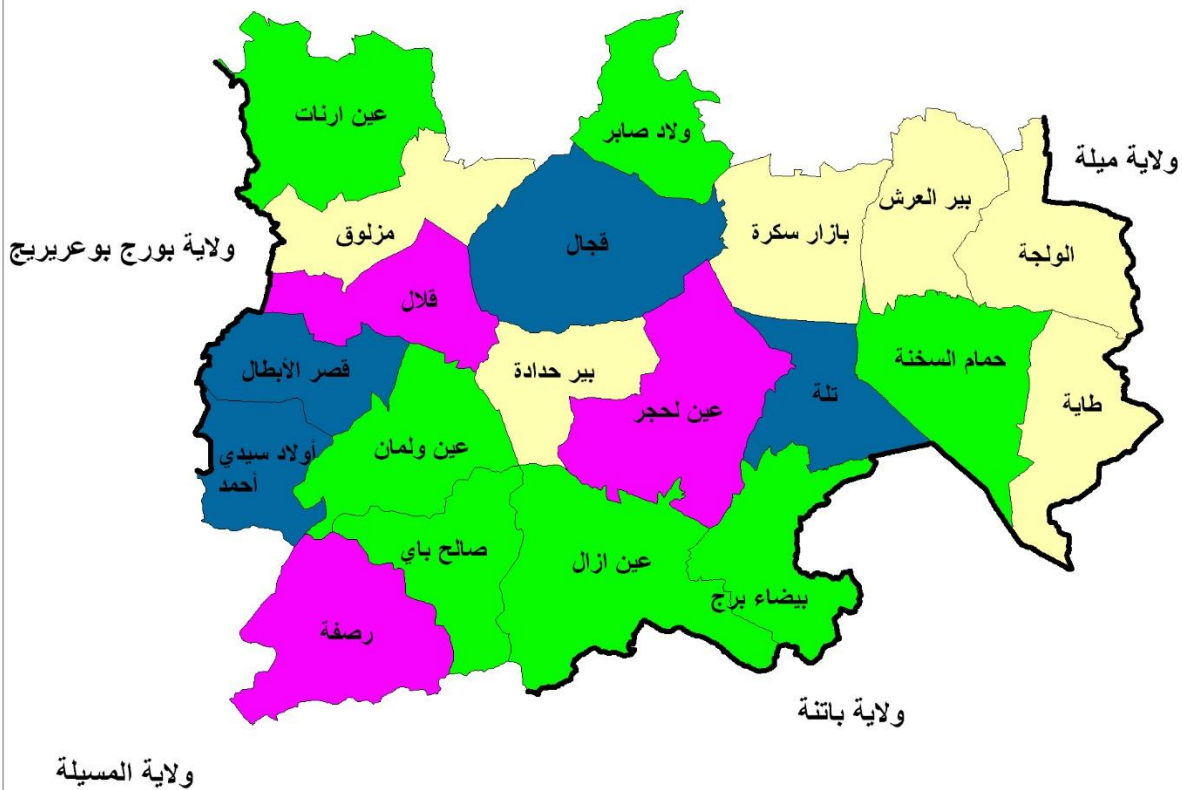
02- مؤشر الربط بقنوات الصرف الصحي

03- مؤشر الربط بشبكة الكهرباء

بلديات السهول العليا لسطيف :

وضعية ربط المساكن بالشبكات العمومية لسنة 2008

الكهرباء- مياه الشرب- الصرف الصحي



فارق ايجابي في المتغيرات الثلاث مقارنة بالمتوسط



فارق ايجابي في متغيري مياه الشرب والكهرباء وسلبى في الصرف الصحي



فارق سلبي في متغيرينو ايجابي في المتغير الثالث (الكهرباء غالبا)



فارق سلبي في المتغيرات الثلاث



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 18

جدول (38) توزيع المرافق في المساكن حسب البلديات لسنة 2008

البلدية	شبكة التزويد بمياه الشرب	شبكة صرف المياه	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	المرحاض	الحمام	المطبخ
أولاد سي أحمد	87,6	16,6	1,5	96,8	90,3	17,9	75,7
بئر العرش	66,2	49,4	41,8	95,8	92,5	38,5	84,6
قجال	56,8	51,6	51,6	96,4	95	45	82,8
عين الحجر	58,6	31,9	2,8	94,5	91,7	35	80,1
الرصفة	56,7	34	2,4	97	88,8	31,8	74,5
عين أرزات	92,7	92,8	78,2	97,5	92	66,4	89,1
عين ولمان	83,4	76,7	65,2	96,8	94,9	57,6	85,3
بيضاء برج	54,8	28,5	3,6	93,5	74,3	32,2	67,6
بازر الصخرة	66,6	42,6	44,2	98,7	96,6	42,3	89,2
حمام السخنة	88,6	52,4	3	97,8	96,2	48,6	90,1
مزلق	69,6	70,7	55,8	91,5	96,6	53,9	90,9
بئر حدادة	50,7	16,3	3,4	95,3	89,6	27,5	79,1
صالح باي	95	78,6	67,2	99,1	93,6	58,3	82,8
عين أزال	86	78,4	70,2	96,3	93,2	60,7	88
أولاد صابر	81,5	59,6	2,2	95,8	91,1	45	76,1
قلال	50	31,9	13,3	95,2	89,5	42,3	79
قصر الأبطال	73,7	45,6	15,4	95	93,4	43,2	75,4
الطاية	84,1	43,2	1,1	93,4	90	29,7	79
الولجة	43,5	30,7	4,4	96,4	85,5	34,5	78,1
الثلة	78,9	27,9	1,3	97	94,8	27,8	81,4
المجموع %	71,25	47,97	26,43	95,99	91,48	41,91	81,44
مجموع الولاية %	78,8	71	50,1	96,8	92,8	58,1	84,3

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

خلاصة الفصل الثالث

السكن هو العامل الذي سمح بتجمع سكان الريف في المناطق المبعثرة والمعزولة، بهدف دعمهم بالتجهيزات الأساسية فكان بمثابة العنصر المحرك في عملية إعادة تكوين وبناء المشاتي والدواوير وإعادة بعث الحياة فيهم من جديد، فالسكن عبارة عن عنصر محفز للأقاليم.¹

بناء على دور المسكن في خلق التوازن الإقليمي للإنسان مع باقي العناصر الأخرى، فان ضخامة المعدلات والمؤشرات (معدلات شغل المسكن، حجم العجز في السكن) وعدم تحسنها يفتح المجال إلى حدوث اختلالات بين عناصر المجال المحلي واستقرار الإنسان.

- إن تجمعات المراكز الرئيسية تنمو على حساب المنطقة المبعثرة، يبرز ذلك من خلال العلاقة النسبية بين مساكن التجمعات الرئيسية ومساكن المنطقة المبعثرة التي انقلبت عكسيا، حيث تراجعت نسبة مساكن المنطقة المبعثرة في الإقليم من 57,3% في سنة 1987 إلى 35,8% في سنة 2008 .

- استمرار سيطرة نمط المساكن الفردية على أكثر من 72% من حظيرة السكن ، نتيجة لاستمرار الطابع الفلاحي وميل الإنسان إلى بناء مسكنه الخاص ليحافظ بذلك على خصوصياته .

- علاقة السكان بالسكن تبقى في مستويات معقدة بين 7 و 8 أفراد في المسكن للفترة ما بين 1987 و 2008، ما تؤكد وتيرة بناء المساكن التي لا توازي وتيرة النمو السكاني بالإقليم و بعيدة عن تقليص الفوارق بين طرفي المعادلة بالنظر إلى المؤشرات الدالة على ذلك، فمتوسط وتيرة الانجاز يسير في مستوى 225 مسكن سنويا، يقابل ذلك زيادة سكانية في حدود 4487 نسمة سنويا، بمعدل شغل المسكن نظريا في حدود 19 فرد/ المسكن.

- إن الربط بالشبكات العمومية يدل على مستوى الاندماج والارتباط بالحدثة كما يعني في الحالة العكسية درجة التهميش الإقليمي في حال غيابها، وعليه يؤدي إلى انعكاسات على الوسط البيئي وظروف معيشة السكان، كما تتحول إلى مصدر للتذمر الاجتماعي وتعميق الفوارق بين البلديات.

- هناك مساكن تم شغلها بدون إنهاء عملية الربط بمختلف الشبكات، كما تسود ظاهرة انجاز الحفر الكبرى لتصريف المياه القدرة التي لا تخلو من أخطار تلوث مياه الشرب و المحيط السكني بصفة عامة زيادة على الصرف السطحي لبعض المساكن في المناطق المبعثرة بشكل خاص.

¹ Cherrad Salah Eddine et Messaoudi . dynamiques des territoires ruraux : l'habitat au cœur de l'altérité –la vallée du safsaf à Skikda séminaire international: ville et territoires -Sétif novembre 2005-P 135 .

تكشف هذه المؤشرات عن إشكالية أزمة السكن بالإقليم والناجمة عن تراكمات ذات أبعاد متنوعة ومختلفة يمكن حصرها في البعد التاريخي المتمثل في الحرب التي خلفت دمارا في بنية السكن في المجال الريفي، أدى ذلك إلى نزوح سكان الريف المتضررين باتجاه المدن مما أحدث اختلالات كبرى في توازن العلاقة بين الريف و المدينة في متغيرتي السكان والسكن. إضافة إلى البعد التنموي فبعد الاستقلال لم يكن قطاع السكن من الاهتمامات الأساسية للدولة، تبين ذلك من خلال حجم الاستثمارات القليلة التي رصدت له في المخططات التنموية، ففي المخطط الثلاثي الأول و الرباعي الأول كانت نسبة ميزانية السكن 3,7% و 5,4% من مجموع ميزانية الدولة، تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة لقطاع البناء والسكن نتيجة الاتجاه الاشتراكي لسياسة التنمية التي عملت على تضيق المجال على القطاع الخاص وتقزيمه وتكريس دور الدولة. لكن في منتصف السبعينيات ضاعفت الدولة من حجم الاستثمارات في البناء و التعمير حيث ارتفعت نسبة ميزانية قطاع السكن إلى 7,5% في المخطط الرباعي الثاني، كما سمحت الدولة للبلديات بتخصيص احتياطات عقارية من أجل البناء ومتابعة عملية بناء المرافق الأساسية .

مع نهاية فترة السبعينيات، وجدت الدولة نفسها عاجزة على الإيفاء بالطلب المتزايد بمفهومه الاجتماعي على السكن نتيجة وتيرة النمو الديمغرافي السريعة التي عرفها المجتمع، مع سيطرة فئة الشباب على الهرم السكاني و المقبلين نظريا على بناء أسر للاستقرار الاجتماعي.

حاولت الدولة تغيير سياسة السكن عن طريق إشراك المواطن للمساهمة في تحقيق ذلك بواسطة حق التملك بصيغة الادخار، كما فتحت المجال أمام القطاع الخاص عن طريق تخصيص تجزيعات في مختلف البلديات، بهدف تقليص العجز في السكن .

لم تتمكن الدولة من تأطير الإستراتيجية الجديدة لإيجاد مكنز مات إضافية في الانجاز وتحرير القطاع الخاص، نتج عنها تجاوزات قانونية وفوضى عمرانية أدخلت المجال الحضري و الريفي في تعقيدات جديدة أبرزها التوسع العمراني على حساب الأرض الفلاحية و التجاوزات والمزيدات في العقار وظاهرة التحايل على السلطة المحلية بلجوء بعض السكان إلى البنايات الفوضوية كمرحلة أولى للاستفادة من سكن اجتماعي بعد ذلك، إضافة إلى الارتفاع الغير طبيعي لأسعار المساكن والعقار بصفة عامة.

في بداية الألفية الثالثة جعلت القيادة السياسية للبلاد من محاربة الرشوة أحد المحاور الأساسية لبرنامجها (2002-2006) حيث تم إبعاد نصف عدد الولاية نتيجة انتشار ظاهرة الرشوة في الحياة الاقتصادية وخاصة في مجال السكن.¹

¹ Algérie document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national p 07

أمام الفوضى العمرانية لجأ بعض المسؤولين المحليين إلى تجميد عملية بيع الأراضي المخصصة للبناء وهو ما تم تطبيقه في ولاية سطيف لمدة سنوات، قرار وضع حدا للمزايدات والتلاعب بالعقار لكن بالمقابل لذلك أفرز انعكاسات سلبية على قطاع السكن كالارتفاع الكبير لسعر المساكن والعقار بصفة عامة، جعل الأسر حديثة التكوين ذات الدخل المتوسط غير قادرة على شراء مسكن عادي حتى خارج المدن الكبرى.

(يكشف تحليل وتقييم أداء البلديات الجزائرية في ميدان التهيئة العمرانية عن الأسباب والدوافع الحقيقية لحالة الوضع المتردي للعمارة الحضري في الجزائر المتميز بالإكراهات وقصور كبيرين تعكس في الواقع فشل السياسات العمرانية المتبعة منذ الاستقلال، يمكن تلخيص أهم عناصر هذا الفشل في ضعف الأداء المحلي في إدارة العمران الحضري بسبب التدخل المفرط للوصاية التي تمارس الرقابة والتأطير لعمل البلديات مما يجعل مساحة صناعة القرار المحلي مغلقة تقريبا ، يعود فيها الأمر النافذ للوصاية إضافة إلى عدم التوازن بين حجم المهام والمسؤوليات المسندة قانونا للبلديات وبين كفاية الموارد المالية والبشرية وبالنسبة للتأطير الفني والتقني الكفاء الذي يشكل معيقا ومحددا لأداء البلديات التي لا تملك سوى اللجوء إلى الوصاية لممارسة صلاحياتها بالوكالة والإذعان للإملاءات الفوقية)¹.

رغم البرامج السكنية والصيغ الجديدة لسياسة الإسكان المدعومة من طرف الدولة، يبقى الإقليم المحلي يعاني من إشكالية عدم توازن العلاقة بين السكان والسكن.

استكمالا للعناصر الفاعلة في تنمية الإقليم (السكان والسكن) يقتضي البحث دراسة الحلقة الثالثة المهيكلة للإقليم بمعرفة البنية الاقتصادية له من خلال القوة العاملة المحلية وخصوصيات الأنشطة الاقتصادية في البلديات، للكشف عن الفوارق وتفسيرها إن وجدت بين البلديات أو تحولات في نمط الاستغلال، هذا ما نتعرض له بالبحث من خلال الفصل الرابع الموالي.

¹ محمد الهادي لعروق، تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية: هندسة السلطة ورهانات الحكم الراشد، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، العدد 7، 2008، جامعة قسنطينة.

الفصل الرابع

فوارق وخصائص التركيبة الاقتصادية لسكان

إقليم السموم العليا لولاية سطيف

تمكن دراسة عناصر التركيبة الاقتصادية للسكان من الكشف عن مدى تفاعل العامل البشري مع الامكانيات المادية لاقليم السهول العليا لسطيف، كما تتدخل العوامل الاقتصادية بدورها في توزيع الكثافات من خلال قوى الجذب أوالطرد للسكان التي تحدد اتجاهات الهجرة الداخلية. هذا ما يدفع بالبحث الى تحليل تركيبة القوة العاملة والقوة المهمشة عن الحركة الاقتصادية داخل الاقليم والمتمثلة في حجم البطالة، اضافة الى ابراز قدرات الاقليم في الانتاج الفلاحي وكشف الفوارق المادية بين البلديات ومحاولة تفسير مسببات ذلك.

لا يمكن فهم حالة سوق العمل بمعزل عن المناخ العام للاقتصاد الوطني الذي يتميز بمعالم معينة لها من التأثير في سوق العمل المحلي و يمكن ادراج أهمها في العناصر الآتية:

- التحول الى اقتصاد السوق يتطلب سيولة مالية بنكية لدفع حركة الاستثمارات الخاصة في إطار منظم يفرض شفافية في التعاملات، لكن الواقع لا زال يحافظ على درجة من الغموض ويشجع على المضاربة.

- عدم مسايرة التحولات الاقتصادية العالمية خلال عشرية التسعينات، أنتجت تأخرا مقارنة باقتصاديات الدول المغاربية الأخرى.

- اتساع ظاهرة النشاط غير المصرح به (l'informel) كاسلوب تقليدي في التعامل بين الأفراد والذي يؤثر سلبيا على مصادر الحماية كما يؤثر على قواعد المنافسة التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين .

- اعتماد مبدأ الاحتياط من طرف المؤسسات البنكية أفرز بيروقراطية ادارية ثقيلة، رهننت في كثير من الحالات المبادرات المحلية للاستثمار.

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر أحادي في الدخل وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية غير متوقعة في حال تقلب سعر البترول، الا أنه ومع الارتفاع المحسوس في الأسعار مع بداية الألفية الثالثة شجع الدولة في الانطلاق في ديناميكية تنمية جديدة عبر لمختلف أقاليم بالتراب الوطني.

1 . التركيبة الاقتصادية لسكان اقليم السهول العليا لسطيف

ترتبط البنية الاقتصادية بالظروف الاقتصادية الوطنية والعالمية، أين يلتقي مفهوم العالمية او العولمة مع البعد الجغرافي للاقليم، بمعنى ان المجال العالمي يصبح هو المجال المحلي دون حدود معينة وعليه فان المجال العالمي هو امتداد للمجال المحلي. لا يمكن دراسة سوق العمل في اقليم السهول العليا لسطيف خارج إطار السياسة الوطنية للشغل.

1 . 1 سوق العمل

يعتبر سوق العمل من المشكلات الاستراتيجية و طبقا لتعريف المختصين فهو دائرة للتبادلات الاقتصادية يبحث فيها الافراد عن فرص للعمل، كما يبحث فيها أصحاب الاعمال بدورهم عن اليد المؤهلة التي تناسب الوظائف الشاغرة والتي غالبا ما تعرف حالتين اثنتين، حالة سوق العمل المحكم اين يتجاوز عدد الوظائف المعروضة عدد طالبي العمل وحالة سوق العمل الراكد اين يزيد فيه عدد طالبي العمل عن عدد فرص الشغل اي العرض، فسوق العمل تحكمه قاعدة العرض والطلب.

2 . 1 القوة العاملة :

حسب تعريف دائرة السكان للأمم المتحدة فان قوة العمل ينبغي أن تعادلها عبارة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في المصطلحات الغنية بالمعايير الموصى بها دوليا، وفقا لتلك المعايير فان القوة العاملة تتضمن كل الأشخاص من كلا الجنسين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل في السوق من أجل إنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية¹ و يمكن تحليل القوة العاملة بدراسة العناصر التالية :

1 . 2 . 1 القوة النشطة :

هي مجموعة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة من هم في سن العمل و الموجودين في سوق العمل سواء المشتغلين أو العاطلين عن العمل، باستثناء من لا يبحث عنه، وهو التعريف المعتمد من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT) منذ 1982 . " إن الفئة النشطة من السكان إذا كان لديها تكويننا و مؤهلات، فإنها تمثل عامل امتياز وتمحي جانبا من الصعوبات² " .

عند استقرار المعطيات الإحصائية المرصودة من مديرية التخطيط و التهيئة لولاية سطيف والاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008، تبين أن عدد السكان النشطين قدر 360307 ناشطا في سنة 2008 بمعدل نشاط صافي

¹ Rapport de l'institut de méditerrané profil pays du femise Algérie - France janvier 2006

² Ray.d.bollman –le capitale humain et le développement rural, quel sont les liens ? avril 1999,p 06.

37 % من مجموع السكان النشطين وهو أقل من المعدل الوطني المقدر 41,7 % كما هو موضح في الجدول رقم (39)، أما بين البلديات فيمكن قراءة الفروق التالية:

- قوة نشطة أعلى من المعدل الوطني في 07 بلديات في كل من بلدية أولاد صابر 66,7 % و بلدية قلال 60,4 %، بلدية عين أرناط 52,8 % بلدية التلة 51,6 %، بلدية أولاد سي أحمد 45,19 % بلدية قجال 46,9 %، بلدية الطاية 46,4 %.

- تقارب القوة النشطة مع المعدل الوطني في بلديتان وهما: بلدية مزلق 41,6 % وبلدية وبلدية، حمام السخنة 40,2 %.

- أغلب بلديات منطقة الدراسة، القوة النشطة بها أدنى من المتوسط الوطني في 11 بلدية من مجموع 20 بلدية وهي كل من بلدية بئر حدادة 37,3 %، بلدية بازر صخرة 36,3 %، بلدية عين لحجر 34,3 %، بلدية بيضاء برج 29,1 %، بلدية الرصفة 28,3 %، بلدية عين ولمان 28,3 %، بلدية الوجلة 28 %، عين آزال 30,7 %، وصالح باي 25,7 % وأخيرا بلدية بئر العرش 23 %.

1.2.2 القوة المشتغلة

ان الاعتماد على معدل البطالة في تفسير فعالية الشغل قد يكون مظللا للواقع ومن الأولى الاهتمام بمعدل الشغل للدلالة على فعالية سوق العمل وسياسات التشغيل وتعتبر القوة المشتغلة المؤشر الذي يوضح مدى قدرة اقتصاد ما على استخدام موارده البشرية والذي يحسب بالعلاقة بين عدد السكان المشتغلين مع عدد السكان في سن العمل . من خلال البيانات الإحصائية للجدول رقم (39) يتبين أن وضعية التشغيل أحسن من الوضعية على مستوى الوطن، حيث بلغت نسبة التشغيل بالإقليم 33,8 % من القوة النشطة في حين أن النسبة الوطنية هي أقل ولا تمثل سوى 26,6 %.

عند مقارنة السكان المشتغلين بالسكان النشطين، يظهر الفرق العددي في حدود 238319 فردا من الفئة النشطة بدون عمل، مما يعكس الاختلال بين العرض و الطلب ونقص فرص التشغيل و يعطي فكرة عن عجز التنمية المحلية وحجم الاستثمارات الجديدة في توفير المناصب الضرورية، كما تظهر فروقا أكثر عمقا وتعقيدا فيما بين البلديات، بحيث يمكن ملاحظة الحالات الآتية حسب الخريطة رقم (19).

جدول (39) توزيع القوة العاملة حسب البلديات لسنة 2008

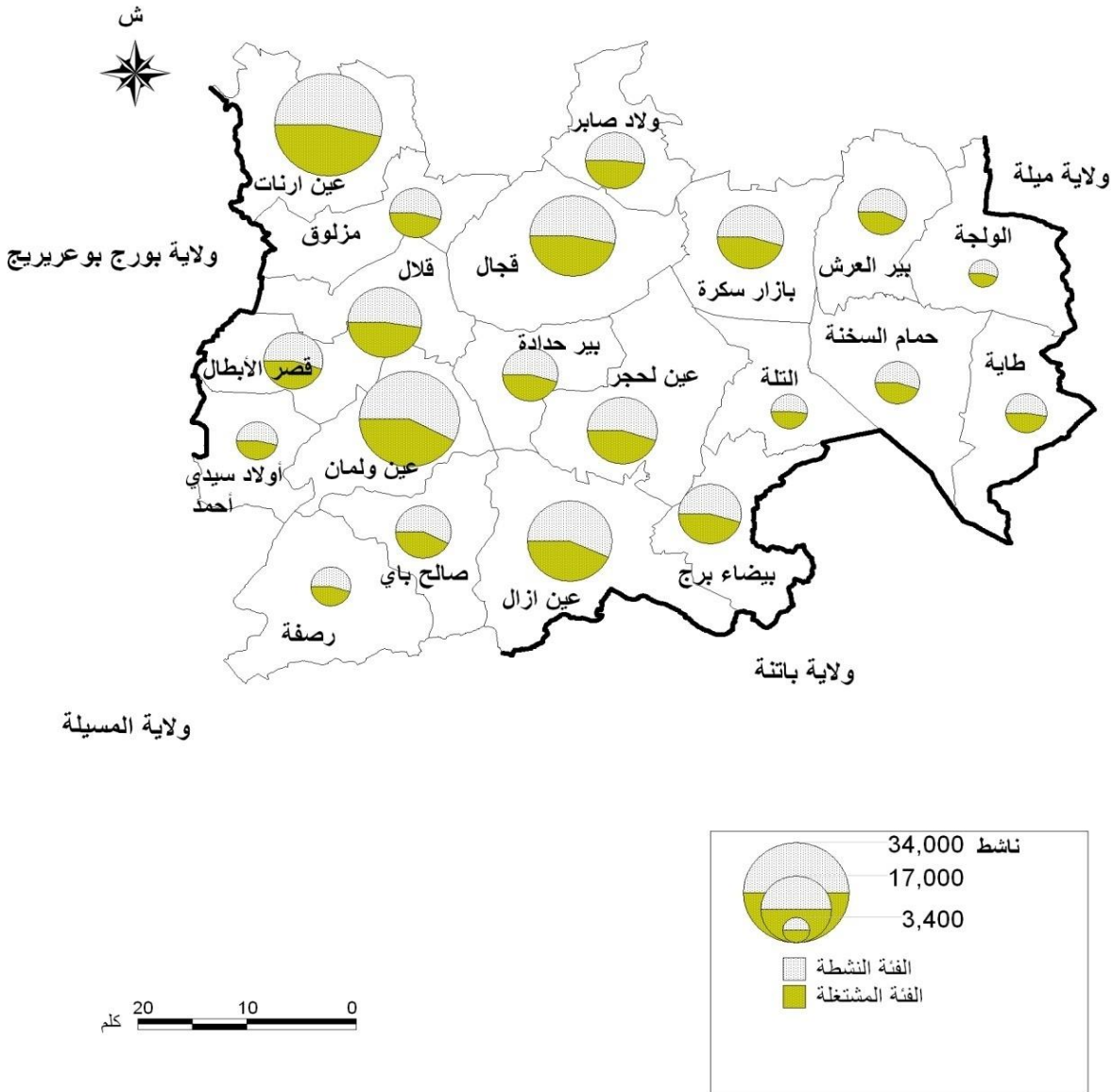
البلديات	عدد سكان 2008	سكان 15-65 سنة	عدد المشغولين	عدد البطالين	معدل النشاط الصافي	معدل التشغيل %	معدل البطالة
عين أرنات	42942	30757	15284	972	52,8	49,6	6,3
مزلق	17147	11987	4609	385	41,6	38,4	8,3
عين ولمان	73062	51801	13038	1658	28,3	25,1	12,7
قلال	21421	15028	8592	485	60,4	57,1	5,6
قصر الأبطال	23815	16766	5193	537	34,1	30,9	10,3
أولاد سي احمد	10190	7138	2997	229	45,1	41,9	7,6
قجال	33503	23759	10405	755	46,9	43,7	7,2
أولاد صابر	12489	8709	5531	282	66,7	63,5	5,1
صالح باي	27037	19644	4453	609	25,7	22,6	13,6
الرصفة	15627	11645	2937	361	28,3	25,2	12,2
عين أزال	48201	34845	9601	1096	30,7	27,5	11,4
عين الحجر	34445	24019	7458	782	34,3	31	10,4
بير حدادة	21001	14533	4957	473	37,3	34,1	9,5
بيضاء برج	35077	24515	6355	787	29,1	25,9	12,3
بازر صخرة	27937	19779	6505	688	36,3	32,8	10,5
حمام السخنة	13474	9320	3444	306	40,2	36,9	8,8
الطاية	10344	7092	3061	230	46,4	43,1	7,5
الثلة	7670	5317	2575	171	51,6	48,4	6,6
بئر العرش	25008	17548	3488	564	23	19,8	16,1
الولجة	9281	6105	1505	208	28	24,6	13,8
المجموع	509671	360307	121988	11578	37	33,8	9,8
الجزائر					41,7	26,6	11,3

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الاقليمية و إعداد الباحث

- **الحالة الأولى:** تفوق عدد السكان المشتغلين عن نصف السكان النشطين في بلديتان وهما بلدية أولاد صابر 63,5 % وبلدية قلال 57,1 %.
- **الحالة الثانية:** اقتراب القوة المشتغلة من نصف القوة النشطة في بلديتان اثنتان وهما بلدية عين أرناط بمعدل 49,6 % و بلدية التلة 48,4 %.
- **الحالة الثالثة:** باقي البلديات وعددها 16 بلدية ، كانت نسبة التشغيل بها أدنى من نصف عدد سكان الفئة النشطة في كل من بلدية الطاية 43,1 %، بلدية قجال 43,7 %، بلدية أولاد سي أحمد 41,9 %، بلدية مزلق 38,4 %، بلدية حمام السخنة 36,9 %، بلدية بئر حدادة 34,1 %، بلدية بازر سخرة 32,8 % بلدية عين لحجر 31 %، بلدية قصر الأبطال 30,9 %، بلدية عين آزال 27,5 %، بلدية عين ولمان 25,1 %، بلدية الرصفة 25,2 %، بلدية بيضاء برج 25,9 %، بلدية الولجة 24,6 %، بلدية صالح باي 22,6 % وكان أضعفها في بلدية بئر العرش بنسبة 19,8 % رغم وزنها الإداري كمركز دائرة وطابعها السهلي إضافة إلى مرور الطريق الوطني رقم 05 عبر ترابها، وضعية تفرض طرح عدة تساؤلات عن ضعف التشغيل حتى على المستوى المحلي لاقليم السهول العليا لسطيف.

بلديات السهول العليا لسطيف :

علاقة السكان النشطين بالمشتغلين سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 19

1. 2. 3 العاطلون عن العمل : ظاهرة تختفي شدتها وراء نقص الدقة في البيانات الرسمية

ان القراءة في المعطيات تسمح بطرح مشكلات سوق العمل في الإقليم المحلي والذي بدوره يمنح الخطوات العملية الواجب اتخاذها من طرف السلطة العمومية¹. اذا كان معدل البطالة صغيرا فهذا يدل نظريا على أن سوق العمل يقترب من مستوى التشغيل الكامل واذا كان المعدل كبيرا يعني أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار. فيما يتعلق بحجم البطالة، فالفوارق في الوضعيات جد واضحة على كل مستويات المقارنة من البلدية إلى اقليم السهول العليا لسطيف ومن السهل ملاحظة البلديات التي تكون فيها فرص الشغل قليلة جدا بمقابل ذلك هناك بلديات تقدم فرص تشغيل أفضل.

يقدر عدد الأفراد البطالين في إقليم السهول العليا لسطيف 11578 بطل حسب إحصاء سنة 2008 بمعدل عام يمثل 9,8%، وضع أفضل من الوضعية على مستوى الوطن، بحيث يقدر المعدل الوطني 11,3%، أما فيما بين البلديات وكما تؤكد الخريطة رقم (20) فتظهر الفروق التالية:

- تجاوز معدل البطالة المعدل الوطني في 06 بلديات، وضعها أعقد من الوضعية الوطنية، في كل من بلدية بئر العرش بأعلى معدل 16,1%، بلدية الوجلة 13,8%، بلدية صالح باي 13,6%، بلدية الرصفة 12,2%، بلدية بيضاء برج 12,3%، و بلدية عين ولمان 12,7% وهي أغلبها تقع في جنوب الإقليم أين تمتد السبخات وتتقلص نوعية الأراضي الفلاحية.

- تقارب حجم البطالة مع المتوسط الوطني في 03 بلديات وهي كل من بلدية قصر الأبطال 10,3%، بلدية عين أزال 11,4%، وبلدية بارز سخرة 10,5%.

- وضعية أفضل من مثيلتها على مستوى الوطن في باقي البلديات و عددها 11 بلدية من مجموع 20 بلدية، حيث يصل أدنى معدل بطالة في بلدية أولاد صابر 5,1% لقرىها الجغرافي من قطب سطيف، بحيث أن التوسع المستقبلي لهذا القطب بدأ يمتد إلى مجال البلدية و خاصة مشاريع السكن و منطقة النشاطات.

لا يمكن القضاء على ظاهرة البطالة نهائيا وإنما التخفيف من حدتها عن طريق رصد المعلومات الخاصة بالمناصب الشاغرة التي تسمح بتقريب الطالب للعمل من العارض لفرص العمل.

¹ Duguet, Goujard et L'Horty, document de recherche, centre d'étude des politiques économiques de l'université d'Evry, 2008 , p 03

يجب الاشارة الى محدودية البيانات الإحصائية في دراسة سوق العمل، فلا بد أن تأخذ المعطيات الإحصائية بحذر كبير، عند تحليل سوق العمل عامة والبطالة خاصة فهناك تضخيم في عدد المشتغلين يقابله تقزيم لحجم البطالة ويتضح ذلك في الجوانب السلبية التالية:

- (ان معدل البطالة لا يعكس بالضرورة حالة التشغيل في البلد ويمكن أن يزيد وينقص بدون أن يتغير عدد المشتغلين ولا نعتمد عليه بل نعتمد على معدل الشغل وهو أكثر دلالة على حالة الاقتصاد ان كان قريبا من التشغيل الكامل أم لا)¹

- زيادة أشكال بعض الوظائف غير العادية كالعامل لبعض الوقت و العمل المؤقت والعمل غير المضمون ويدخل في هذا الصنف كذلك العاطلون الذين عملوا على الاقل ساعة خلال الاسبوع المرجعي ، فان ادماجهم في فئة المشتغلين رغم انهم عاطلون في الوقت الذي تمت فيه المقابلة يرفع عدد المشتغلين ويقلص من عدد العاطلين.

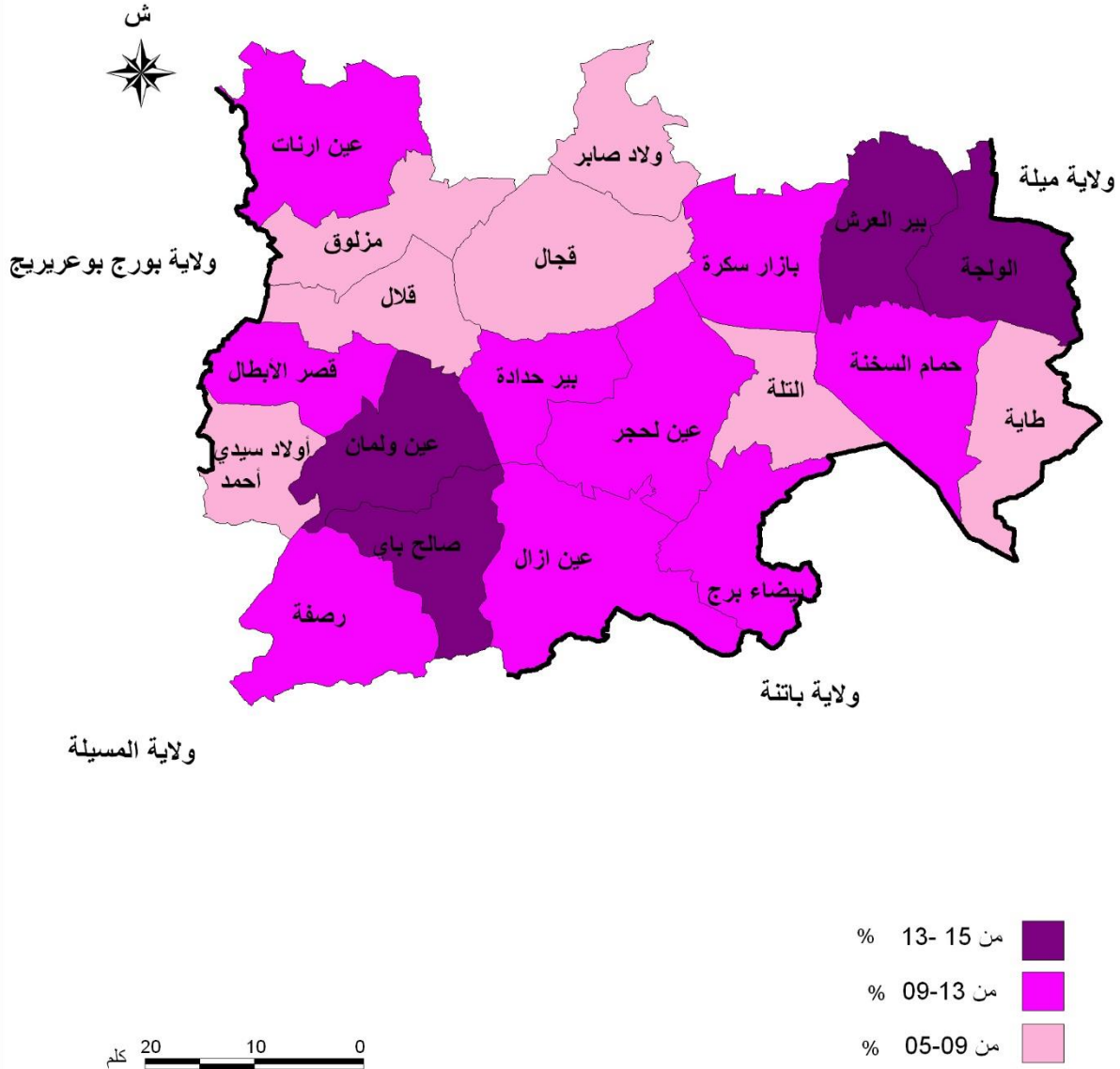
- ان اشتراط البحث الفعلي عن العمل في احصاء عدد البطالين في بلد يتميز ببطالة عالية وعجز على توفير مناصب الشغل غير مقبول من الناحية المنطقية لان هذا الشرط بالنسبة للعاطلين غير مجد .

جزء من العمالة غير المصرح بها التي تعمل في اقتصاد الظل تصرح اثناء المقابلة انها عاطلة وتبحث عن العمل بجدية حتى تحافظ على منحة البطالة من جهة والاجر من جهة اخرى كل ذلك يفقد دلالات معدل البطالة الحقيقية في تفسير واقع سوق العمل .

كل هذه العوامل و الظروف تقلص من واقعية ومصداقية المؤشرات و البيانات وفرضت اللجوء الى البحث الميداني.

¹ د / البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، ص 191.

بلديات السهول العليا لسطيف :
توزيع حجم البطالة سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 20

2 . ظاهرة التنقل للعمل خارج بلدية الإقامة

لا يقدم الاقليم وعلى امتداد أغلب البلديات، فرصا للشغل للقوة القادرة عن العمل على المستوى المحلي، مما يدفع بالسكان الى الانتقال الى خارج المجال المحلي وخاصة الى كل من مدينة سطيف و العلمة، من خلال نفوذ هما على مجال الدراسة، يتأكد هذا من خلال ملاحظة الباحث لظاهرة اصطفاة مجموعات من الأفراد على الطرق عند مغارج كل من مدينة سطيف ومدينة العلمة في نهاية أيام الأسبوع.

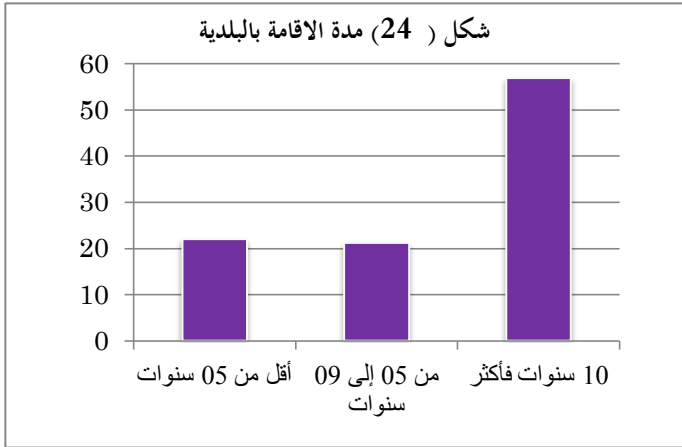
نظرا لنقص المعطيات لجأ الباحث إلى طريقة التحقيق الميداني مع هذه الفئة حيث تمت دراستها من خلال نتائج الدراسة الميدانية - حددت طريقة عملها في الفصل الثامن - كما سوف يأتي. وجهت الاستمارات إلا لأرباب الأسر الذين يعملون خارج بلدية إقامتهم و تم استرجاع 118 استمارة صالحة للاستغلال .

تضمنت الدراسة الميدانية مجموعة من الأسئلة التي تعكس ظروف العمل خارج مكان الإقامة باقليم السهول العليا لسطيف وجاءت نتائج الدراسة الميدانية في الجوانب الآتية :

- مدة الإقامة بالبلدية

بينت الدراسة الميدانية أن 56,8% من المبحوثين تزيد مدة إقامتهم بالبلدية عن 10 سنوات فأكثر كما يوضحه الجدول (40 أ) والشكل (24) أسفله ، مما يوحي بميل السكان الى الاستقرار بالمنطقة .

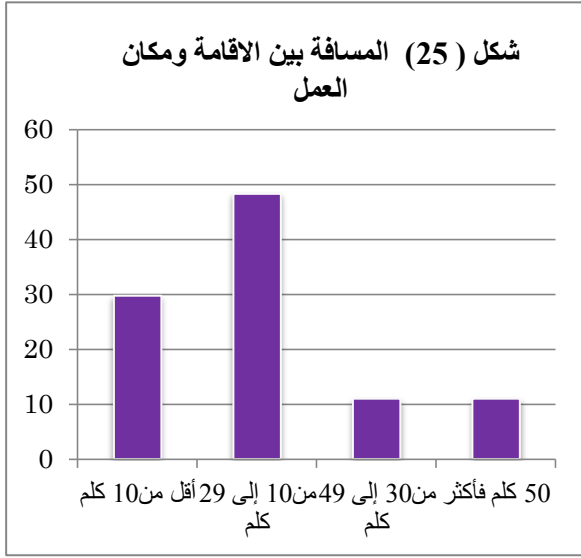
جدول رقم (40 أ) : مدة الإقامة بالبلدية



مدة الإقامة بالبلدية	عدد الاجابات	(%)
أقل من 05 سنوات	26	22
من 05 إلى 09 سنوات	25	21,2
10 سنوات فأكثر	67	56,8
المجموع	118	100

- المسافة بين الإقامة و مكان العمل

أغلب الباحثين و المقدره نسبتهم 60,3% يقطعون يوميا مسافة تتراوح بين 1 و 49 كلم ذهابا و إيابا للوصول إلى أماكن العمل كما يبينه الجدول (40 ب) والشكل (25) ، أغلبهم مرتبط بمدن سطيف و العلمة ، وهي حركة يومية يستعملون فيها النقل بالحافلة بنسبة 48,3% مقابل 1/3 عدد الباحثين يستعمل السيارة الخاصة .
جدول (40 ب) بعد مكان العمل عن السكن

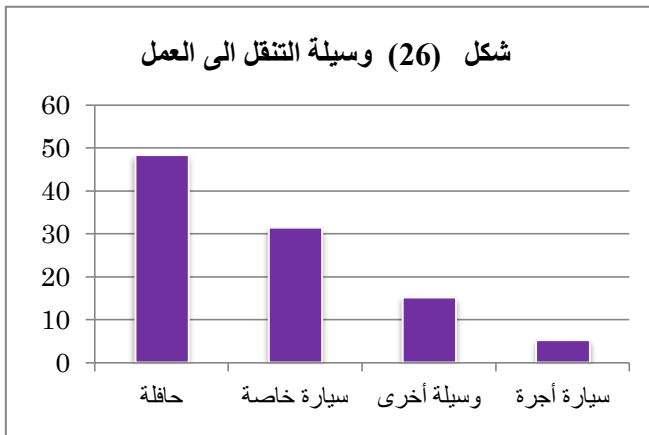


المسافة بين الإقامة و مكان العمل	عدد الاجابات	(%)
أقل من 10 كلم	35	29,7
من 10 إلى 29 كلم	57	48,3
من 30 إلى 49 كلم	13	11
50 كلم فأكثر	13	11
المجموع	118	100

- الوسيلة المستعملة في التنقل الى العمل

كشفت نتائج الدراسة حسب الجدول (41 أ) والشكل (26) أسفله على أن نصف عدد الباحثين يستعملون الحافلة كوسيلة للتنقل الى أماكن عملهم ، هم من الفئة الاجتماعية المتوسطة ، لكن بروز استعمال السيارة الخاصة بنسبة 31% يطرح تساؤلا حول طبيعة الشغل ومستوى الأجور المحصل عليها ، بمعنى أنها فئة ميسورة الحال ماديا وتمارس أنشطة ذات عائدا هامة .

جدول رقم (41 أ) وسيلة التنقل الى العمل

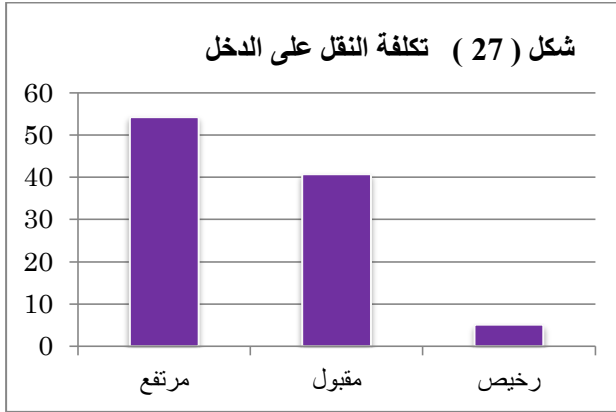


وسيلة النقل	عدد الاجابات	(%)
حافلة	57	48,3
سيارة خاصة	37	31,4
وسيلة أخرى	18	15,2
سيارة أجرة	6	5,2
المجموع	118	100

- مدى تأثير ثمن النقل على دخل الأسرة

رغم أن سعر النقل في الجزائر يبقى معقولا، إلا أن 54% من أفراد العينة اعتبروا ثمن النقل مرتفعا حسب الجدول (41 ب) والشكل (27).

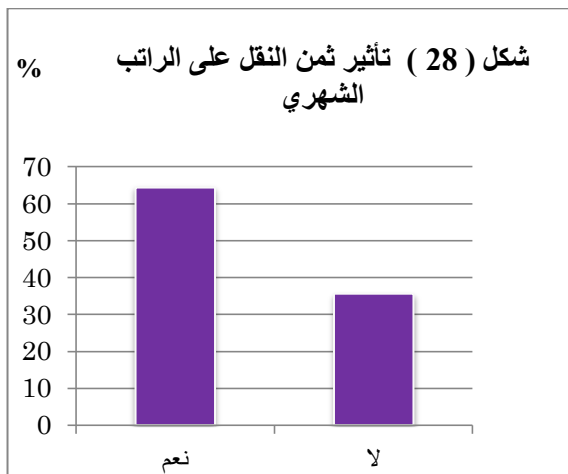
جدول رقم (41 ب) تكلفة النقل



تصنيف	عدد الاجابات	النسبة (%)
مرتفع	64	54,2
مقبول	48	40,7
رخيص	6	5,1
المجموع	118	100

الملاحظ ان 64% من عناصر العينة ، صرحوا أن ثمن النقل يؤثر بشكل مباشر و محسوس على الدخل الشهري وهو ما يقلص من القدرة الشرائية للسكان و حتى على مستوى المعيشة كما يوضحه جدول رقم (41 ج) والشكل (28).

جدول رقم (41 ج) مدى تأثير ثمن النقل على الراتب

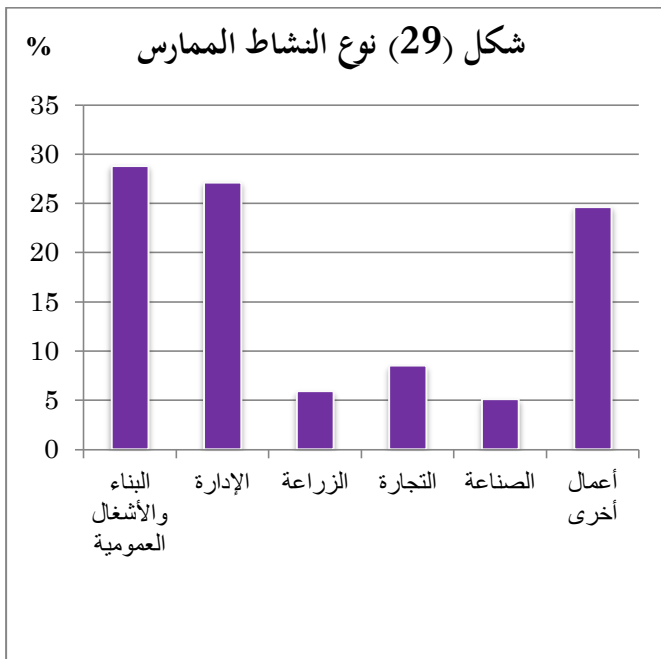


تصنيف	عدد الاجابات	النسبة (%)
نعم	76	64,4
لا	42	35,6
المجموع	118	100

- نوعية النشاط الممارس

بينت الدراسة الميدانية أن القطاع الثالث أخذ الحيز الكبير في نوعية النشاط الممارس من طرف السكان (التجارة والإدارة) بنسبة 36% من مجموع اليد العاملة، كما يمثل خزاناً لليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تقارب نسبتها 29% من مجموع المشتغلين. يقابل ذلك تواجد رمزي لكل من العمالة الفلاحية والصناعية بنسب ضعيفة ومتطابقة 5,9% في الزراعة و5,1% في الصناعة، يسجل هذا في إقليم ريفي فلاحى لوقت طويل كما يوضحه الجدول والشكل أسفله.

جدول رقم (42 أ) نوعية النشاط الممارس

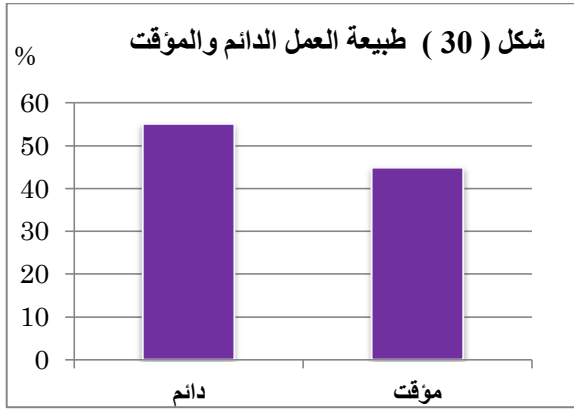


نوع النشاط	(%)	عدد الاجابات
البناء والأشغال العمومية	28,8	34
الإدارة	27,1	32
الزراعة	5,9	7
التجارة	8,5	10
الصناعة	5,1	6
أعمال أخرى	24,6	29
المجموع	100	118

- بين العمل الدائم والمؤقت

تكاد حالة العمل المؤقت توازي حجم العمل الدائم بمنطقة الدراسة مما يعطي فكرة عن عدم استقرار سوق العمل. من حيث مدة العمل الدائم فانه يشمل 55,1% من مجموع عدد المشتغلين (الجدول والشكل أسفله)، أما حالة العمل المؤقت فتمثل ما نسبته 44,9% من مجموع المبحوثين مما يبرز حالة عدم استقرار اليد العاملة، وهو ما تؤكد حجم الأنشطة الغير المصرح بها التي تصل نسبتها إلى 22% من مجموع أفراد العينة.

جدول (42) طبيعة العمل الدائم والمؤقت

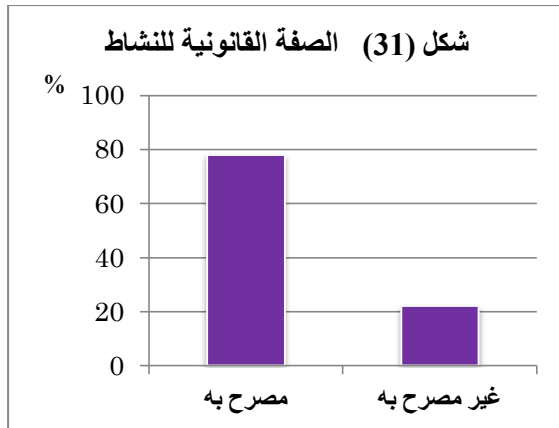


النسبة (%)	عدد الاجابات	مدة العمل
55,1	65	دائم
44,9	53	مؤقت
100	118	المجموع

- الصفة القانونية للنشاط

أغلبية المشتغلين يمارسون نشاطهم بصفة عادية ومسجلين في مصلحة الضمان الاجتماعي، حيث قدرت نسبتهم 78%، لكن ذلك لا يخفي ظاهرة العمل غير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي أين تصل نسبتهم إلى 22%.

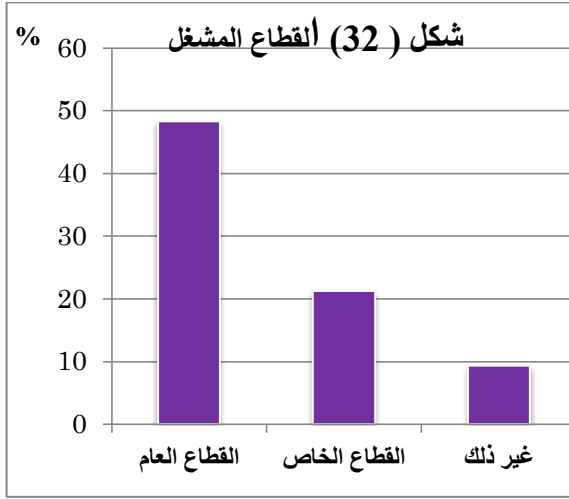
جدول رقم (43) الصفة القانونية للنشاط



النسبة (%)	عدد الاجابات	صفة العمل
78	92	مصرح به
22	26	غير مصرح به
100	118	المجموع

كما يبقى قطاع الدولة هو الأكثر توفيراً لمناصب الشغل ، حيث بلغت نسبة المشتغلين فيه 48 % من مجموع المبحوثين ، في حين تتساوى الأنشطة الحرة (الذي يشتغل لحسابه الخاص) مع من يشتغل عند الخواص بنفس النسبة 21 % كما يوضحه الجدول والشكل اسفله .

جدول رقم (43) ب) القطاع المشغل

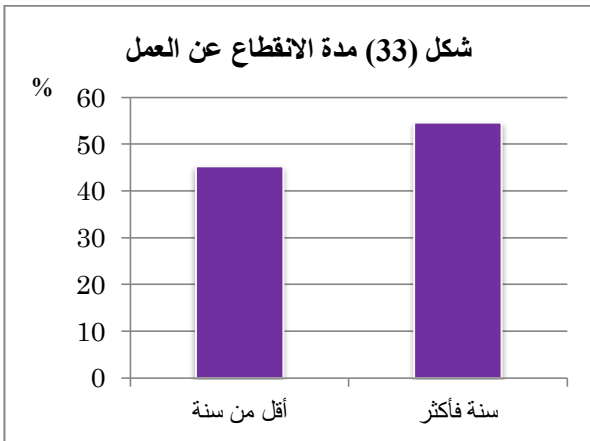


طبيعة العمل	عدد الاجابات	(%)
القطاع العام	57	48,3
القطاع الخاص	50	21,2
غير ذلك	11	9,3
المجموع	118	100

- مدة التوقف عن العمل

بهدف التدقيق في المدة التي يقضيها البطال بدون نشاط ، أعطت نتائج الدراسة الميدانية أن 45,3 % من عدد المبحوثين الذين توقفوا عن العمل قد بلغت مدة التوقف السنة فأكثر حسب الجدول والشكل أسفله ، مما يبين ضيق و محدودية فرص العمل في المجال المحلي .

جدول رقم (44) أ) : مدة الانقطاع عن العمل



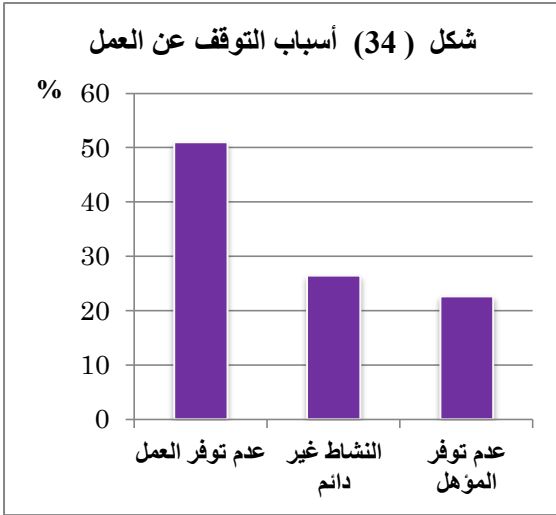
مدة التوقف	عدد الاجابات	(%)
أقل من سنة	24	45,3
سنة فأكثر	29	54,7
المجموع	53	100

- أسباب التوقف عن العمل

ان ظاهرة التوقف عن العمل متكررة ومنتشرة بحيث أن 44,9% من مجموع عدد المبحوثين أكدوا على أنهم توقفوا عن العمل في السابق. كما أبانت الدراسة الميدانية على أن 42,9% منهم أرجعوا السبب الى الركود الاقتصادي وقلة الاستثمارات بالاقليم المحلي وعدم استيعاب اليد العاملة الفائضة ويعتبر هذا التوقف عن العمل عطلا اجباريا بمفهوم البطالة الدورية أو الظرفية.

كما يوجد نوع ثان من البطالة وهي البطالة الاحتكاكية ويقصد بها انتقال الأفراد بين الوظائف بحثا عن الوظيفة الملائمة ويستغرق ذلك وقتا يكون فيه الفرد في حالة بطالة الى غاية إيجاد الوظيفة المناسبة. أما النوع الثالث فهو البطالة الهيكلية التي تظهر في عدم التوافق بين مؤهلات الأشخاص الباحثين عن العمل ومتطلبات المناصب المعروضة أين قدرت نسبتهم 22,6% كما يبينه الجدول والشكل المواليين، ما يعني أن الاستقرار النهائي بها يتطلب وقتا حتى يكتسب الفرد الخبرة اللازمة.

جدول (44 ب) أسباب التوقف عن العمل



أسباب التوقف عن العمل	عدد الاجابات	النسبة المئوية (%)
عدم توفر العمل	27	50.94
النشاط غير دائم	14	26.42
عدم توفر المؤهل	12	22.64
المجموع	53	100

- ممارسة أكثر من نشاط

أظهرت الدراسة الميدانية من خلال الجدولين (45 أ و 45 ب) أن 14,4% من أفراد العينة يمارسون أكثر من نشاط واحد، ما يكشف درجة الإجهاد الذي يعرض رب الأسرة نفسه للايفاء بمتطلبات الحياة. كما تمتد الفاقة الاجتماعية الى مشاركة الأولاد في العمل دون بلوغهم السن القانونية لذلك، حيث أن ما نسبته 23,7% من المستجوبين أكدوا على عمل أحد أبنائهم دون بلوغ السن القانوني.

جدول (45 أ) ممارسة أكثر من نشاط

ممارسة عمل آخر	عدد الاجابات	(%)
نعم	16	14,4
لا	95	85,6
المجموع	111	100

جدول (45 ب) مساهمة الأولاد في دخل الأسرة

عمل أحد الأولاد الأحداث	عدد الاجابات	(%)
نعم	28	23,7
لا	90	76,3
المجموع	118	100

- بين ارتياح السكان والرغبة في الانتقال إلى المدينة

أبانت الدراسة أن 54,2% من عدد المبحوثين عبروا عن رغبتهم في البقاء و ارتياحهم لوضعهم الاجتماعي، لكن ذلك لا يخفي حقيقة مفادها أن 45,8% غير مرتاحين لظروف العمل و المعيشة بصفة عامة (الجدول 46أ)، مما يدفع السكان إلى التفكير و الرغبة في الانتقال إلى المدينة جسدها نسبتهم التي بلغت 40% من خلال الجدول (46 ب) رغم أن المدينة حاليا لا توفر بسهولة فرص الاستقرار بها.

جدول (46 أ) مدى الارتياح لظروف العمل

مدى الارتياح	عدد الاجابات	النسبة (%)
نعم	64	54,2
لا	54	45,8
المجموع	118	100

جدول (46 ب) الرغبة في الانتقال إلى المدينة

التفكير في الانتقال إلى المدينة	عدد الاجابات	النسبة (%)
نعم	48	40,7
لا	70	59,3
المجموع	118	100

3 . تدخل الدولة في سوق العمل

في إطار تنويع برامج التشغيل لمعالجة مشكلة ارتفاع حجم البطالة والتقليل من انتشارها ، صدر المرسوم التنفيذي رقم 08-126 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2008 الذي نص على إحداث وتنصيب جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب المبتدئين و تشجيع الأنشطة التي تشغل الشباب في إطار برامج التكوين و التوظيف، وتبرم عقود الإدماج بين مديرية التشغيل والهيئة المستخدمة ومؤسسة التكوين والمستفيدين و يستفيد الشباب المدمج من أجره شهرية حسب مدة العقد مع التأمين اجتماعي، تستفيد من هذه البرامج والعقود ثلاث فئات هي :

أ- الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خرجي الجامعات والمؤسسات الوطنية للتكوين المهني ويسمى عقد إدماج حاملي الشهادات.

ب- الشباب خرجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تريبا مهنيا يسمى عقد الإدماج المهني

ج- شباب بدون تكوين ولا تأهيل ويسمى عقد تكوين وإدماج.

3 . 1 وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بسطيف (cnac)

هي إحدى الهياكل الأساسية التي فرضتها التحولات الاقتصادية الناجمة عن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر واختلاف أنماط التسيير والملكية والمنظومة القانونية، مما استوجب إحداث هذا الهيكل بهدف التقليل من الآثار السلبية لمرحلة التحولات التي أفرزت تسريح قوة عاملة كبيرة، والعمل على إيجاد بدائل عن مناصب الشغل التي فقدت.

استنادا على معطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الواردة في الملحق رقم (09) يتضح أن حصة الملفات الممولة لبلديات إقليم السهول العليا لسطيف كانت ضعيفة من الصندوق حيث بلغت 183 ملفا ممولا ونسبة 22 % من مجموع عدد ملفات الولاية التي بلغت 823 ملفا تم تمويله .

كما تظهر فوارق كبيرة من حيث الاستفادة بين البلديات، أين تبرز مراكز الدوائر في المقدمة مثل بلدية عين أرناث 27 ملفا ممولا ، بلدية عين ولمان 23 ملفا ممولا وبلدية عين آزال 20 ملفا ممولا . يتناقص عدد الملفات الممولة في باقي البلديات إلى أن يكاد ينعدم في البلديات الفقيرة مثل بلدية الرصيفة وبلدية التلة.

النتيجة أن سياسة الدولة في هذا النمط من الدعم للتشغيل كان شكليا بإقليم الدراسة إلى حد الغياب التام.

3. 2 الوكالة الولائية للتشغيل واليد العاملة (ANEM)

في إطار تحديث الآليات القانونية لعملية التشغيل، فقد تم بموجب القانون 19-04 بتكليف الوكالة الوطنية للتشغيل بعملية التسجيل والإحصاء لطلبات العمل وعروض مناصب الشغل المتوفرة والإشراف التام على عملية الإدماج التي تتم بمختلف الوحدات الاقتصادية والإدارية بالتنسيق مع مختلف الهيئات العامة والخاصة.

تتوفر ولاية سطيف على 06 وكالات كل وكالة تتكفل بمواطني مجموعة من البلديات التابعة لإقليمها الإداري وهي:

- وكالة سطيف التي تشرف على كل من بلديات: عين أرنات، مزلق، قجال وبلدية أولادصابر.

- وكالة العلمة التي تشرف على كل من بلدية بازر سخرة، بئر العرش، الوجلة، حمام السخنة، طاية، التلة وبلدية بيضاء برج، إضافة إلى بلديات أخرى خارج منقطة الدراسة.

- وكالة عين ولمان: تشرف على بلدية عين ولمان، أولادسي أحمد، الرصفة، صالح باي، قلالو بلدية قصر الأبطال. وبلديات أخرى خارج منطقة الدراسة.

- وكالة عين أزال: تشرف على كل من بلديات عين أزال، بئر حدادة وبلدية عين الحجر إضافة إلى بلديات أخرى من الولاية.

3.3 تباين فرص التشغيل باقليم السهول العليا لسطيف

حاول الباحث جمع بيانات لكل ما له علاقة بفرص التشغيل عبر بلديات منطقة الدراسة، إلا أن الرغبة اصطدمت بأمر تقني في كون بعض المصالح مثل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) لا تتوفر لديهم بيانات خاصة بكل بلدية، حتى يتمكن الباحث من المقارنة بين ذلك. كما لا يستبعد عدم الرغبة في تعاون مسؤولي المصالح المذكورة مع الباحث لأسباب مجهلة.

وعليه اعتمد الباحث في الدراسة على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

4. 3. 1 مناصب الشغل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

قدر عدد مناصب الشغل المحتملة عبر بلديات منطقة الدراسة 14396 منصب شغل من مجموع 36841 منصب

شغل للولاية لووكالة دعم تشغيل الشباب، للفترة ما بين سنة 2004 و2010 أي ما نسبته 39% من مجموع

مناصب الشغل المحتملة في الولاية كما يوضحه الجدول (47)، أما فيما بين البلديات يمكن استقراء الملاحظات الآتية:

- فرص شغل هامة تنفرد بلدية عين ولمان بأكثر عدد من مناصب الشغل و المقدر 1879 منصب شغل خلال

الفترة الممتدة من سنة 2004 و 2010، ما يمثل نسبة 13% من مجموع عدد فرص الشغل بالاقليم.

- فرص شغل متوسطة : تظهر هذه الوضعية في 07 بلديات خلال نفس المدة أين تتراوح العدد بين 1159 منصب شغل في بلدية بئر العرش ، 1153 م / ش في بلدية عين أرانات ، 1141 م / ش في بلدية بيضاء برج ، 1107 م / ش في بلدية عين لحجر ، 1073 م / ش في بلدية عين آزال ، و 1055 م / ش في بلدية قجال و 878 م / ش في بلدية بازر سخرة . كما تتراوح النسبة بين 08 % في بلدية بئر العرش الى 6,1 % في بلدية بازر سخرة .
جدول (47) مناصب الشغل لوكالة دعم تشغيل الشباب لفترة (2004 - 2010) حسب البلديات

البلديات	زراعة	صناعة تقليدية	بناء+أشغال	ري	صناعة	صيانة	أعمال حرة	خدمات	نقل البضائع	مناصب العمل	النسبة من المجموع
عين ولمان	474	540	66	6	185	45	60	465	38	1879	135
بئر العرش	654	260	6		75	12	6	144	2	1159	08
عين أرانات	255	304	90	6	240	12	6	204	36	1153	08
بيضاء برج	624	252	84	6	70		15	75	15	1141	7,9
عين لحجر	687	120	54	6	75	3	6	126	30	1107	7,6
عين آزال	309	232	72	12	165	15	9	234	25	1073	7,4
قجال	654	184	36		55	3	3	99	21	1055	7,3
بازر سخرة	555	116	12		80	3	3	99	10	878	6,1
قلال	351	104	18	0	45	6	3	78	14	619	4,3
قصر الأبطال	246	108	30		35	6	15	114	4	558	3,8
صالح باي	123	176	0	6	65		6	171	10	557	3,8
حمام السخنة	315	112	12		40	9	6	54	4	552	3,8
مزلوق	216	96	30		95	9	9	60	12	527	3,6
بئر حدادة	354	68	12		5	6	9	45	12	511	3,5
طاية	252	72	12					93		429	2,9
الولجة	315	4	6		5	3	3	9	2	347	2,4
التلة	192	52			15	6	3	21	6	295	02
أولاد صابر	81	92	18			6	6	48	5	256	1,7
الرصفة	147	36	6		0			18	6	213	1,4
أولاد سي احمد	87									87	0,6
المجموع	6891	2928	564	42	1250	144	168	2157	252	14396	100
الولاية										36841	

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سطيف و اعداد الباحث

- **فرص شغل قليلة** : تسجل هذه الوضعية في 08 بلديات وهي على الترتيب كل من بلدية قلال 619 م/ش* ، بلدية قصر الأبطال 558 م/ش ، بلدية صالح باي 557 م/ش ، بلدية حمام السخنة 552 م/ش ، بلدية مزلق 527 م/ش ، بلدية بئر حدادة 511 م/ش ، بلدية الطاية 429 م/ش ، بلدية الوجلة 347 م/ش .
- **فرص شغل قليلة جدا**: تتجسد هذه الوضعية في 04 بلديات أين تراوحت فرص التشغيل بين 295 م/ش في بلدية التلة ، 256 م/ش في بلدية أولاد صابر ، 213 م/ش في بلدية الرصفة وأضعف حصة سجلت ببلدية أولاد سي احمد 87 منصب شغل وهذا على امتداد 07 سنوات .

2.3.3 فرص التشغيل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (CNAC)

من خلال بيانات الجدول (48) والتي أمكن الحصول عليها على امتداد 03 سنوات (2008-2009-2010) تظهر فروقا كبيرة بين البلديات ، حيث سجلت بلدية عين آزال 525 منصب شغل و بلدية عين أرزات 502 منصب شغل ، في حين أن بلديات لم يسجل بها أدنى منصب شغل مثال ذلك بلديات أولاد سي احمد ، قصر الأبطال ، وبلدية الوجلة .

جدول (48) مناصب الشغل لسنوات 2008-2009-2010 عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

البلدية	المجموع	النسبة	البلدية	المجموع	النسبة
عين أرزات	502	19	بئر العرش	36	1.3
عين آزال	525	19.9	بئر حدادة	25	0.9
أولاد صابر	323	12.2	بازر صخرة	23	0.8
عين ولمان	246	9.3	الطاية	18	0.6
مزلق	242	9.1	الرصفة	4	0.1
قجال	177	6.7	بيضاء برج	2	0.08
عين الحجر	176	6.6	التلة	2	0.08
حمام السخنة	158	06	قصر الأبطال	0	00
صالح باي	126	4.7	أولاد سي احمد	0	00
قلال	49	1.8	الوجلة	0	00
منطقة الدراسة	2634	100			
الولاية	12134				

المصدر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - سطيف -

* م / ش : منصب شغل

عند الجمع بين المصدرين السابقين أي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يوضحه الشكل (35) والجدول (49)، تبرز فروق في المبادرات المحلية والتي بدورها أنتجت فوارق في فرص التشغيل المحلية بين البلديات، حيث تظهر الفوارق الآتية:

– مجموعة ذات فرص تشغيل هامة

تتكون هذه المجموعة من ثلاث بلديات، أين توفرت بها منصب شغل تراوحت بين 2125 م/ش في بلدية عين ولمان، 1655 م/ش في بلدية عين أرناط و 1598 م/ش في بلدية عين آزال. ما يجمع هذه البلديات كونها مراكز دوائر من ناحية ، إضافة الى كونها أقطاب جهوية خاصة عين ولمان و عين آزال . أما بلدية عين أرناط، فان قربها من مدينة سطيف أهلها لتكون مركزا حيويا في التنمية المحلية .

– مجموعة ذات فرص تشغيل متوسطة

تشمل هذه المجموعة 05 بلديات، حيث تراوحت فرص التشغيل بها بين 1283 م/ش في بلدية عين الحجر، 1232 م/ش في بلدية قجال ، 1195 م/ش في بلدية بئر العرش ، 1143 م/ش في بلدية بيضاء برج و 901 م/ش في بلدية بازر سخرة .

جدول (49) فرص الشغل لووكالة تطوير الاستثمار و وكالة دعم تشغيل الشباب حسب البلديات

المجموع	وكالة Ansej	وكالة Andi	البلدية	المجموع	وكالة Ansej	وكالة Andi	البلدية
683	557	126	صالح باي	2125	1879	246	عين ولمان
668	619	49	قلال	1655	1153	502	عين ارناط
579	256	323	اولاد صابر	1598	1073	525	عين ازال
558	558	0	قصر الابطال	1283	1107	176	عين الحجر
536	511	25	بئر حدادة	1232	1055	177	قجال
447	429	18	الطاية	1195	1159	36	بئر العرش
347	347	0	الولجة	1143	1141	2	بيضاء برج
297	295	2	التلة	901	878	23	بازر سخرة
217	213	4	الرصفة	769	527	242	مزلق
87	87	0	اولاد سي احمد	710	552	158	حمام السخنة
				17030	14396	2634	المجموع

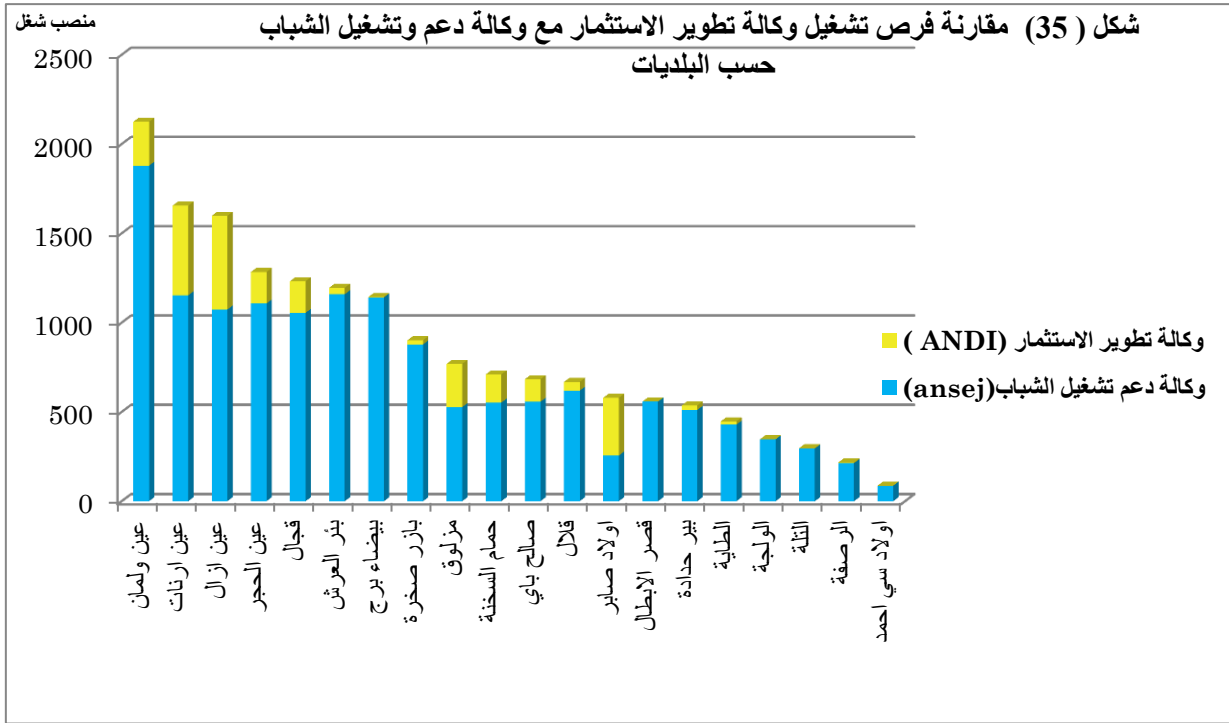
المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سطيف

- مجموعة ذات فرص تشغيل قليلة

تضم هذه المجموعة 07 بلديات من مجموع 20 بلدية بمنطقة الدراسة، تتوزع فيها فرص الشغل على النحو الآتي : بلدية مزلق 769 م/ش ، بلدية حمام السخنة 710 م/ش ، بلدية صالح باي 683 م/ش ، بلدية قلال 668 م/ش ، بلدية أولاد صابر 579 م/ش ، بلدية قصر الأبطال 558 م/ش و بلدية بئر حدادة 536 م/ش .

- مجموعة ذات فرص تشغيل قليلة جدا

تضم هذه المجموعة 05 بلديات أين سجلت مناصب شغل تراوحت بين 447 م/ش في بلدية الطاية، 347 م/ش في بلدية الوجلة، 297 م/ش في بلدية التلة، 217 م/ش في بلدية الرصفة وأضعف حصة سجلت ببلدية أولاد سي أحمد حيث لم تسجل سوى 87 م/ش .



تعتبر فرص التشغيل في القطاع الخاص هامة لكن أصحابها يفضلون أسلوب العمالة غير المصرح بها للتقليل من الأعباء المالية و النفقات، وعليه فمن الصعب حصر هذا العنصر بدقة.

يبقى تحديد الاختيارات في سوق العمل يقوم على مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتي بدورها تركز على المحاور الآتية:

- تفعيل القطاع الخاص و توجيه استثماراته على المدى المتوسط و البعيد.

- تحكم الدولة في منظومة الأجور

- تحسين الإنتاجية باعتماد اقتصاد المعرفة في اتجاه التكوين الأساسي والتكوين المستمر. ترقية الشروط الاقتصادية و المجتمع المدني مع أكثر لامركزية في التسيير، وهو مليمكن تجسيده في القانون الجديد للبلدية.¹

3.3.3 وضعية مؤشر الإعالة بين البلديات

يعكس هذا مؤشر مدى العبء الذي تتحمله الفئة المشغلة من حجم السكان، كما يمكن من تصور حالة مستوى معيشة الأفراد داخل الأسرة، ومن خلال بيانات الجدول رقم (50) يتبين أن الإقليم يقدم مؤشرا كبيرا إذ أنه يقدر 4.18 أي كل 100 شخص مشغل يقابل 418 نسمة . أما فيما بين البلديات تتضح فروق و وضعيات معقدة، ومن الخريطة رقم (21) يمكن استخراج الملاحظات الآتية :

- 06 بلديات وضعها معقد بحيث يتجاوز بها المؤشر 05 أفراد في كل من بلدية صالح باي ،بلدية بيضاء برج ، بلدية عين ولمان ، بلدية الرصيفة ، بلدية الولجة وأكبر مؤشر تسجله بلدية بئر العرش بأكثر من 07 أفراد .

- 05 بلديات تتقارب وضعياتها مع المتوسط العام للإقليم ويتراوح المؤشر بين 4 و 5 أفراد .

- 09 بلديات، وضعها أحسن من المتوسط العام للإقليم، حيث يتراوح المؤشر بها بين 2,2 بلدية قلال إلى 3,9 بلدية حمام السخنة.

لكن هذه الوضعية سوف تزداد تعقيدا بتزايد حجم الفئة المسنة (أكثر من 65 سنة) بحكم الخصائص الديمغرافية التي تميز سكان الجزائر بانخفاض الخصوبة وامتداد أمل الحياة الذي تؤكدته الدراسات ، فخلال الفترة ما بين (1950- 2000) أي على امتداد 50 سنة تحسن أمل الحياة في الجزائر حيث سجلت زيادة قدرها 27,9 سنة خلال نفس المدة و حسب استشراف الأمم المتحدة ، فان الاختلال الكبير يحدث مع بداية سنة 2020 عند وصول الفئات العمرية إلى سن التقاعد مقارنة بالفئات القادرة عن العمل و التي تصبح أقل عددا مع استمرار ارتفاع مؤشر أمل الحياة واستقرار الخصوبة.²

¹ Rapport de l'institut de la Mediterranee profile pays du fe mise Algeria France janvier 2006

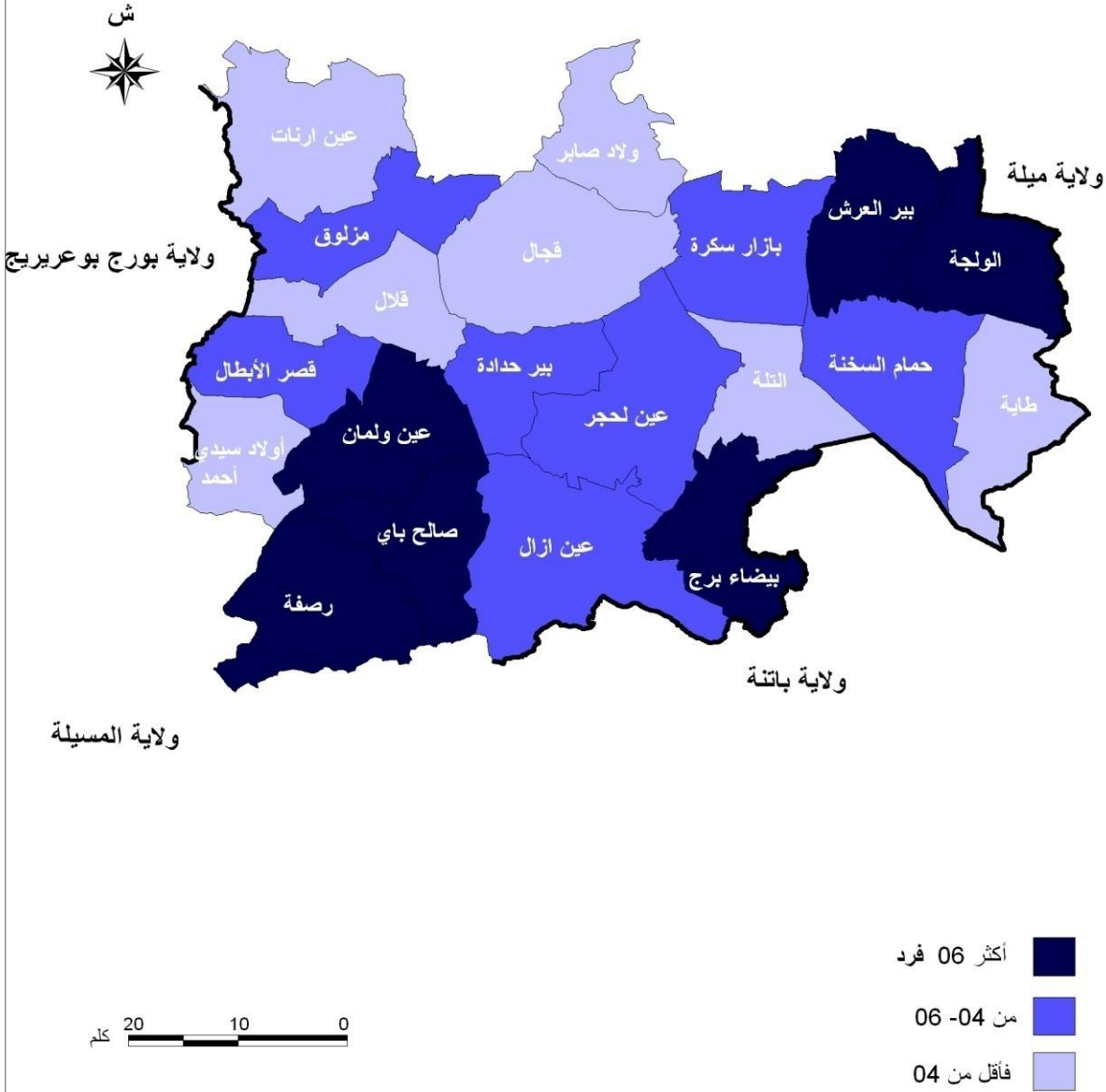
² - jean marc Dupuis, claire el moudden, Anne pétron , démographie et retraites au Maghreb , numéro.65 CEE, mai 2009 p 03 .

جدول (50) مؤشر الإعالة حسب بلديات الإقليم لسنة 2008

معدل الإعالة %	المشتغلون	عدد سكان 2008	البلديات	معدل الإعالة %	المشتغلون	عدد سكان 2008	البلديات
2,2	5531	12489	بازر صخرة	2,2	5531	12489	أولاد صابر
4,5	5193	23815	قصر الأبطال	2,4	8592	21421	قلال
4,6	7458	34445	عين الحجر	2,8	15284	42942	عين أرنات
05	9601	48201	عين أزال	2,9	2575	7670	التلة
5,4	2937	15627	الرصفة	3,2	10405	33503	فجال
5,5	6355	35077	بيضاء برج	3,3	3061	10344	الطاية
5,6	13038	73017	عين ولمان	3,3	2997	10190	أولاد سي احمد
06	4453	27037	صالح باي	3,7	4609	17147	مزلق
6,1	1505	9281	الولجة	3,9	3444	13474	حمام السخنة
7,1	3488	25008	بئر العرش	4,2	4957	21001	بئر حدادة
				4,1%	121988	509671	مجموع الإقليم

المصدر: الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 وانجاز الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :
توزيع مؤشر الإعاقة سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 21

4 . توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالاقليم سنة 2008 : تفوق اليد العاملة الزراعية

قدر مجموع اليد العاملة بالبلديات 121988 عاملا وفقا لمعطيات الجدول (51) ، موزعين حسب قطاعات الأنشطة ويمكن استخلاص الملاحظات الآتية :

جدول (51) توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالاقليم سنة 2008

نوع النشاط	العدد	%
الزراعة	57176	46,8
الصناعة	17601	14,4
أشغال عمومية	2946	2,4
القطاع الثالث	44245	36,2
المجموع	121988	100

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

- أغلبية القوة العاملة تشتغل في القطاع الزراعي، حيث قدر عددهم 57176 عاملا من المجموع في سنة 2008 و يمثلون نسبة 46,8 % متجاوزا بذلك النسبة الوطنية المحددة بنسبة 13,7 %، هذا ما يعكس استمرار الخصوصية الفلاحية لإقليم السهول العليا لسطيف.

- بروز القطاع الثالث في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعدد قدر 44245 عاملا وبنسبة 36,2 % ليتجاوز بذلك كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة.

- تراجع عمالة القطاع الصناعي الى المرتبة الثالثة بعدد 17601 عاملا، ما يمثل نسبة 12,7 % وهي مطابقة للنسبة الوطنية المحددة 12,5 %.

- انحصار اليد العاملة لقطاع البناء و الأشغال العمومية في عدد قليل قدر 2946 عاملا لا يمثلون سوى نسبة 2,4 % من المجموع وهي أقل من المستوى الوطني المحددة 17,2 % . فيما بين البلديات وحسب الجدول (52) والشكل (36) تظهر حالات من التميز بين البلديات على النحو التالي:

- سيطرة اليد العاملة الفلاحية في أغلب بلديات الاقليم في مجموعة مكونة من 12 بلدية من مجموع 20 بلدية أين تزيد نسبة المشتغلين في الفلاحة عن 50 % في كل من بلدية التلة بنسبة 82,8 %، بلدية الطاية 75,8 %، بلدية أولاد صابر 74,2 %، بلدية قلال 70,3 % بلدية أولاد سي أحمد 70 %، بلدية بيضاء برج 68,9 %، بلدية الوجحة 63,7 %، بلدية الرصفة 63,1 %، بلدية قصر الأبطال 59,3 %، بلدية قجال 58,1 %، بلدية بئر حدادة 56,9 % و بلدية بازر سخرة بنسبة 53,4 %، هذا ما يؤكد استمرارية سيطرة الطابع الفلاحي على الاقليم.

- سيطرة القطاع الثالث على اليد العاملة :

تسجل سيطرة القطاع الثالث على اليد العاملة في ثلاث بلديات من الاقليم ، في كل من بلدية عين أرناات أين تصل النسبة الى 67,4 %، بلدية صالح باي بنسبة 54,1 % و بلدية عين ولمان بنسبة 51,1 % من مجموع اليد العاملة ، أين تتراجع نسبة العمالة الزراعية لكونها مراكز دوائر بها هياكل خدمية أكثر من باقي البلديات الأخرى.

- تقارب قطاعين في النشاط (القطاع الثالث وقطاع الزراعة):

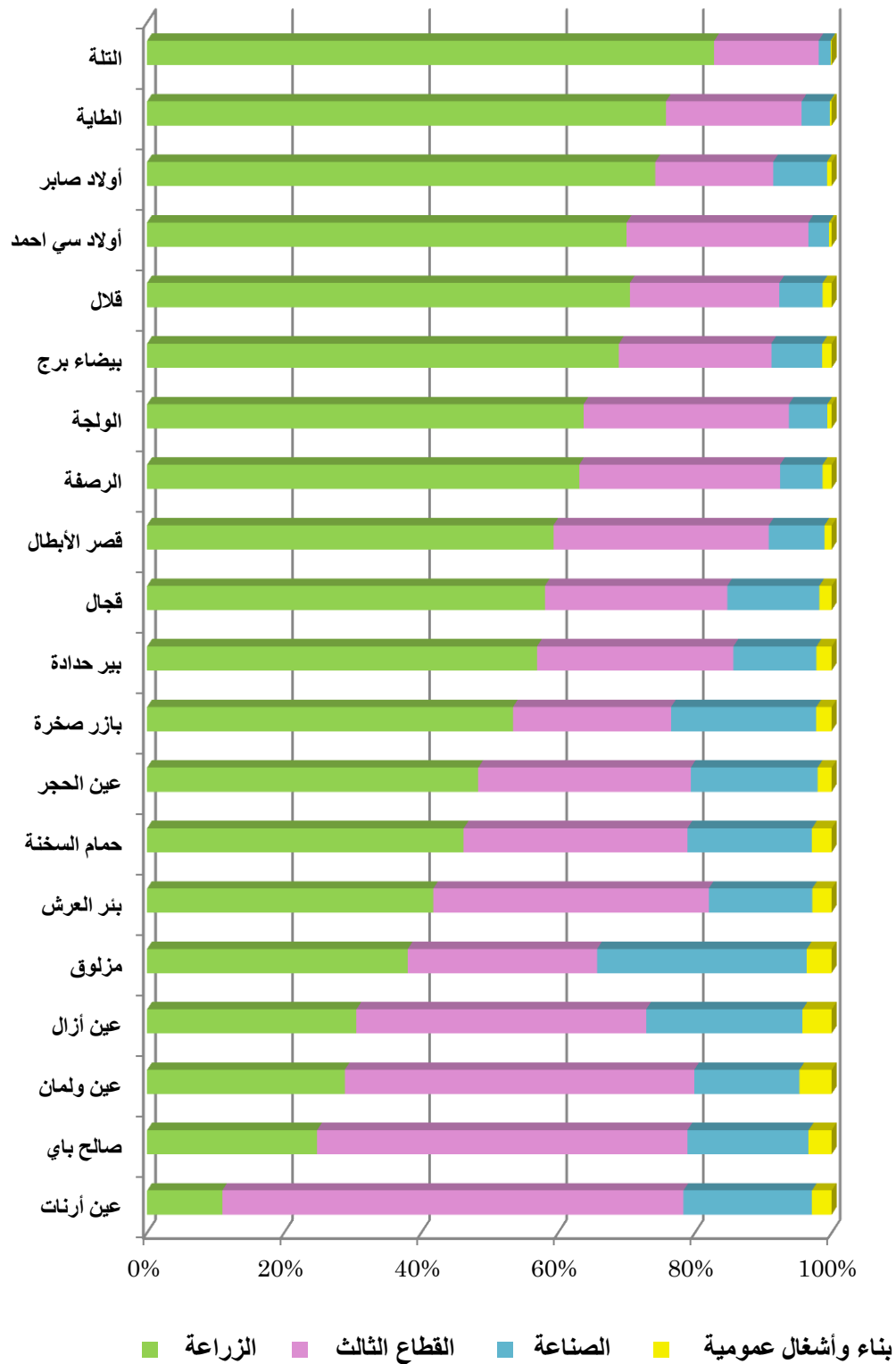
تعرف هذه الحالة 05 بلديات من منطقة الدراسة في كل من بلدية عين آزال بنسب (القطاع الثالث 40,3 % و قطاع الزراعة 30,5 %) ثم بلدية مزلق بنسبة 27,7 % و 38 % على التوالي ، بلدية بئر العرش بنسبة 40,2 % و 41,7 %، بلدية حمام السخنة بنسبة 32,7 % و 46,2 % وأخيرا بلدية عين لحجر بنسب 31,1 % في القطاع الثالث و 48,3 % لقطاع الزراعة .

جدول (52) توزيع اليد العاملة حسب القطاعات عبر البلديات لسنة 2008

المجموع	قطاع ثالث		أشغال عمومية		الصناعة		الزراعة		البلدية
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15284	67,4	10294	2,9	440	18,8	2874	11	1676	عين ارناات
4609	27,7	1275	3,6	168	30,7	1413	38	1753	مزلق
13038	51,1	6658	4,7	615	15,4	2004	28,8	3761	عين ولمان
8592	21,8	1875	1,3	113	6,3	543	70,3	6041	قلال
5193	31,5	1635	1,1	55	8,1	423	59,3	3080	قصر الابطال
2997	26,6	797	0,4	12	3	90	70	2098	اولاد سي احمد
10405	26,7	2777	1,8	189	13,4	1398	58,1	6041	فجال
5531	17,2	954	0,7	38	7,9	435	74,2	4104	اولاد صابر
4453	54,1	2409	3,4	150	17,7	789	24,8	1105	صالح باي
2937	29,4	863	1,3	39	6,2	183	63,1	1852	الرصفة
9601	42,3	4064	4,3	410	22,9	2196	30,5	2931	عين آزال
7458	31,1	2317	2,1	154	18,5	1383	48,3	3604	عين الحجر
4957	28,7	1423	2,2	110	12,2	603	56,9	2821	بئر حدادة
6355	22,3	1416	1,4	87	7,5	474	68,9	4378	بيضاء برج
6505	23,1	1503	2,2	146	21,3	1383	53,4	3473	بازر صحرة
3444	32,7	1127	2,9	99	18,2	627	46,2	1591	حمام السخنة
3061	19,9	608	0,3	8	4,1	126	75,8	2319	الطاية
2575	15,3	393	0,2	4	1,7	45	82,8	2133	الثلة
3488	40,3	1405	2,8	99	15,1	528	41,7	1456	بئر العرش
1505	30	452	0,7	10	5,6	84	63,7	959	الولجة
121988	36,2	44245	2,4	2946	14,4	17601	46,8	57176	المجموع

المصدر السابق وإعداد الباحث

شكل (36) توزيع اليد العاملة حسب القطاعات للبلديات لسنة 2008



1.4 . تطور اليد العاملة حسب القطاعات بالاقليم لفترة (1987 – 2008)

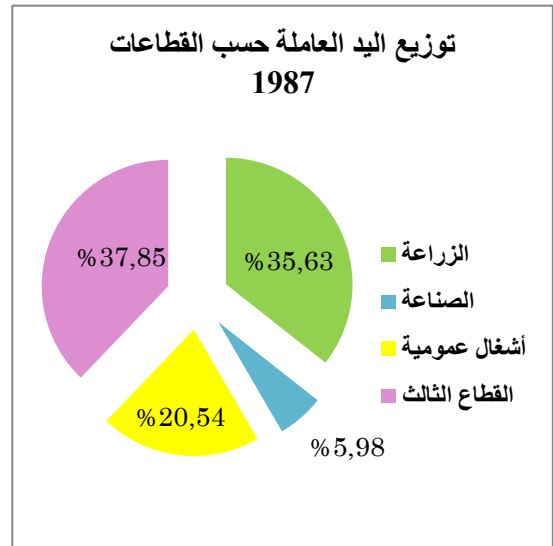
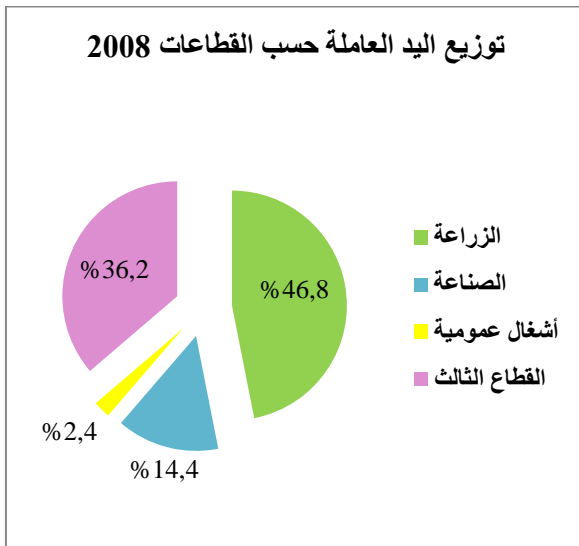
من خلال معطيات الجدول رقم (53) تبين زيادة القوة العاملة بإجمالي يقدر 75166 عاملا، بزيادة سنوية تقدر 3579 عاملا، وعند دراسة تطور كل قطاع تبين الملاحظات التالية مثل ما تبينه الخريطتان رقم (22 و 23):

جدول (53) تطور اليد العاملة حسب القطاعات لفترة (1987 – 2008)

القطاعات	القوة العاملة 1987	%	القوة العاملة 2008	%	نسبة النمو على أساس سنة 1987
الزراعة	16684	35,6	57176	46,8	242,7
الصناعة	2798	5,9	17601	14,4	529
أشغال عمومية	9618	20,5	2946	2,4	69,3 -
القطاع الثالث	17722	37,8	44245	36,2	149,6
المجموع	46822	100	121988	100	160,5

المصدر : الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 و 2008

شكل رقم (37) تطور اليد العاملة حسب القطاعات لفترة (1987 – 2008)



لقد ارتفع عدد المشتغلين في قطاع الزراعة من 16684 عاملا زراعي سنة 1987 إلى 57176 عاملا زراعي في سنة 2008

1.1.4 تطور اليد العاملة الزراعية بين البلديات من 1987 الى 2008

ما يلاحظ على اليد العاملة الزراعية في اقليم السهول العليا لسطيف هو تضاعف العدد بأكثر من مرتين حيث انتقل من 16684 عاملا الى 57176 عاملا أي بزيادة 40492 عاملا وبلغت نسبة الزيادة خلال 21 سنة 72,4 % وهي زيادة معتبرة، ويفسر ذلك بالطابع الزراعي للإقليم إضافة إلى سياسة الدعم الفلاحي المنتهج من طرف الدولة، جلب الى القطاع يد عاملة كبيرة، الا أن هذه الزيادة لم تكن بنفس السرعة والحجم في جميع البلديات وعرفت تطورا من ناحية المعطيات المطلقة ومن ناحية العلاقة النسبية للقطاعات.

أ - التطور الكمي لليد العاملة الزراعية حسب البلديات :

من خلال الجدول (54) عرفت اليد العاملة في قطاع الزراعة بين سنة 1987 و 2008 بين البلديات التحولات التالية:
- زيادة هامة في مجموعة مكونة من 04 بلديات تراوحت الزيادة بين 4796 عاملا زراعيا في بلدية قلال، بلدية قجال 4196 عاملا زاعيا، بلدية أولاد صابر 3734 عاملا زراعيا وبلدية بيضاء برج 3179 عاملا زراعيا وهي بلديات تزخر بإمكانات فلاحية كبيرة وخاصة منها المساحة الزراعية.

- زيادة متوسطة في مجموعة مكونة من 11 بلدية تراوحت زيادة العمالة الزراعية بها بين 2594 عاملا في بلدية عين ولمان الى 1059 عاملا في بلدية عين أرناات .

- زيادة ضعيفة في مجموعة مكونة من 05 بلديات، أين انحصرت الزيادة في اليد العاملة الزراعية بين 991 عاملا في بلدية خمم السخنة الى 244 عاملا في بلدية بئر العرش.

ب- التطور النسبي لليد العاملة الزراعية لفترة 2008/87 حسب البلديات :

عرفت اليد الزراعية خلال فترة 2008 /87 تطورا بنسبة 11,2 % الا أن سزعة الزيادة لم تكن متجانسة فيما بين البلديات بحيث نلاحظ الاختلافات الآتية:

- انخفاض في نسبة اليد الزراعية في 04 بلديات في الفترة ما بين 1987 و2008 وهي بلدية عين أرناات - 10,8% بلدية مزلق - 5,4 %، بلدية حمام السخنة - 4,5 % و بلدية بئر العرش - 3,9 %.

- استقرار نسبة اليد الزراعية في نصف عدد بلديات الإقليم، بحيث تدور نسبة الزيادة حول 01 % وهي بلديات: عين ولمان، قلال، قجال، صاح باي، الرصفة، عين أزال، عين لحجر، بارز سخرة الطاية، الوجلة. - زيادة في نسبة اليد الزراعية لمجموعة من 05 بلديات، حيث تراوحت الزيادة بين 43,3 % في بلدية التلة إلى 24 % في بلدية قصر الأبطال.

جدول (54) تطور اليد العاملة الزراعية بين البلديات من 1987 الى 2008

الفرق /87 2008	2008 %	1987 %	الفرق -87 2008	الزراعة 2008	الزراعة 1987	البلدية	الفرق /87 2008	2008%	1987%	الفرق -87 2008	الزراعة 2008	الزراعة 1987	البلدية
15,4	30,5	15	2316	2931	615	عين ازال	-10,8	10,9	21,8	1059	1676	617	عين اورنات
15,4	48,3	32,9	2531	3604	1073	عين الحجر	-5,4	38	43,4	1079	1753	674	مزلق
24,4	56,9	32,4	2214	2821	607	بير حدادة	9	28,8	19,8	2594	3761	1167	عين ولمان
33,3	68,8	35,5	3179	4378	1199	بيضاء برج	11,9	70,3	58,4	4796	6041	1245	قلال
4,1	53,3	49,2	1942	3473	1531	بازر صخرة	24	59,3	35,3	2183	3080	897	قصر الابطال
- 4,5	46,2	50,7	991	1591	600	حمام السحنة	33,7	70	36,2	1648	2098	450	اولاد سي احمد
12,1	75,7	63,6	1679	2319	640	الطاية	3,6	58	54,4	4196	6041	1845	فجال
43,3	82,8	39,4	1861	2133	272	الثلة	36,4	74,2	37,5	3734	4104	370	اولاد صابر
- 3,9	41,7	45,6	244	1456	1212	بئر العرش	11,8	24,8	12,9	859	1105	246	صالح باي
3,6	63,7	60,1	403	959	556	الولجة	23,5	63	39,4	984	1852	868	الرصفة
							11,2	46,8	35,6	40492	57176	16684	المجموع

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 و2008 واعداد الباحث

2.1.4 تطور اليد العاملة الصناعية حسب البلديات لفترة 1987 - 2008

ما يلاحظ على تطور العمالة الصناعية خلال الفترة ما بين 1987 و2008 أنها عرفت نوعا من الاستقرار وحافظت على نفس العلاقة النسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى لكن وبلغة الأرقام سجلت زيادة عددية بثلاث مرات عما كانت عليه في سنة 1987 حيث قدرت 14803 عاملا، كون معظم البلديات قريبة إلى قطب صناعي جهوي مثل

سطيف الذي عرف استثمارات في مجال الصناعة من طرف القطاع الخاص مثل شركة سومسونغ (SAMSUNG) والمنطقة الصناعية بالعلمة مع تواجد منطقة صناعية في بلدية عين ولمان. من خلال الجدول رقم (55) يمكن استقراء التحولات التي حصلت في اليد العاملة الصناعية بين البلديات في الفترة ما بين 1987 و2008 ندرجها كما يلي:

أ - التطور الكمي لليد العاملة الصناعية لفترة 2008/87:

عرفت اليد العاملة الصناعية زيادة ملحوظة بين البلديات يمكن ابرازها في النقاط الآتية:

- زيادة كبيرة حدثت في بلدية عين أرناث أين بلغت 2560 عاملا اضافيا مقارنة بسنة 1987، كون مركز البلدية أصبح يستفيد من استثمارات رجال الأعمال من مدينة سطيف نظرا للقرب الجغرافي بين المدينتين.
- زيادة متوسطة حصلت في 06 بلديات تراوحت بين 1000 عامل و 2000 عامل في كل من بلدية عين ولمان 1710 عاملا، بلدية عين آزال 1541 عاملا، بلدية فجال 1296 عاملا، بلدية مزلق 1275، بلدية عين لاجر 1212 عاملا، وبلدية بازر سخرة 1186 عاملا، أغلبها مراكز دوائر أخذت بعض الأنشطة الصناعية في الظهور بها.
- باقي البلديات وعددها 13 بلدية، عرفت زيادة قليلة في اليد العاملة الصناعية وهو ما يعكس التواجد الشكلي لهذا القطاع بها.

ب - تطور نسبة عمال قطاع الصناعة لفترة 2008/87

- بلديتان عرفتا زيادة محسوسة في العمالة الصناعية وهما بلدية حمام السخنة بنسبة 17%، وبلدية مزلق بنسبة 21% وذلك نظرا لقرها من قطب مدينة سطيف.
- بلديتان عرفتا تناقصا في العمالة الصناعية وهما بلدية التلة بنسبة 2% وبلدية قلال بنسبة 0,4% .
- أغلب البلديات المتبقية ما يقارب 3/4 من مجموع عدد البلديات عرفت استقرارا في نسبة اليد العاملة الصناعية.

جدول (55) تطور اليد العاملة الصناعية حسب البلديات بين سنة 1987 و 2008

البلدية	الصناعة 87	الصناعة 2008	الفرق	البلدية	الصناعة 87	الصناعة 2008	الفرق	87 %	2008 %	الفرق	البلدية	الصناعة 87	الصناعة 2008	الفرق
عين ارنات	314	2874	2560	عين ازال	655	2196	1541	11,1	18,8	7,7	عين ارنات	314	2874	2560
مزلق	138	1413	1275	عين الحجر	171	1383	1212	8,9	30,6	21,7	مزلق	138	1413	1275
عين ولمان	294	2004	1710	بير حدادة	55	603	548	4,9	15,3	10,3	عين ولمان	294	2004	1710
قلال	145	543	398	بيضاء برج	91	474	383	6,8	6,3	- 0,4	قلال	145	543	398
قصر الابطال	179	423	244	بازر صخرة	197	1383	1186	7	8,1	1,1	قصر الابطال	179	423	244
اولاد احمد	33	90	57	حمام السخنة	14	627	613	2,6	3	0,3	اولاد احمد	33	90	57
فجال	102	1398	1296	الطاية	9	126	117	3	13,4	10,4	فجال	102	1398	1296
اولاد صابر	62	435	373	التلة	26	45	19	6,2	7,8	1,5	اولاد صابر	62	435	373
صالح باي	86	789	703	بئر العرش	131	528	397	4,5	17,7	13,19	صالح باي	86	789	703
الرصفة	79	183	104	الولجة	17	84	67	3,5	6,2	2,6	الرصفة	79	183	104
المجموع	2798	17601	14803					5,9	12,7	6,7	المجموع	2798	17601	14803

المصدر الاحصاء العام للسكان والسكن 1987 و 2008 و اعداد الباحث

3.1.4 تطور اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية بين البلديات لفترة 87-2008

من خلال بيانات الجدول (53) والشكل (37) يتضح أن عدد المشتغلين في قطاع الأشغال العمومية قد تناقص بأكثر من النصف (- 69 %) حيث كان عددهم يقدر 9618 عاملا في سنة 1987 نزل إلى 2946 عاملا ويفسر ذلك بانتقال المشتغلين في هذا القطاع إلى منطقة العاصمة نتيجة ارتفاع أسعار اليد العاملة بها و من ناحية أخرى يفضل عمال القطاع الانتقال إلى أنشطة أخرى أكثر ربحا وأقل جهدا كلما توفرت فرصا جديدة للعمل .

الراجح من الأسباب في هذا التناقص، كون طبيعة المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية لا يجوزون على تكوين حقيقي ويمارسون هذا النشاط مؤقتا ملئ الفراغ، خاصة وأنه نشاط يمارس في ظروف صعبة وشاقة ثم ينتقلون إلى

أنشطة أخرى كلما توفرت فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى، كما لا يستبعد النظرة الاجتماعية والثقافية المحدودة لدى الشباب في النفور من تصور المستقبل في قطاع الأشغال العمومية، فالعديد من المقاولين لا يجدون يدا عاملة مؤهلة في قطاع الأشغال العمومية، إضافة إلى عدم استقرارها في الزمن.

أ - التطور الكمي لقطاع البناء و الأشغال العمومية لفترة (87-2008)

أبرز ما يلفت الانتباه كون كل البلديات عرفت تناقصا في اليد العاملة لقطاع الأشغال العمومية، أكبر نزيف حدث في بلدية بيضاء برج بلغ 1215 عامل، تأتي بعدها باقي البلديات أين تراوح التناقص في اليد العاملة للقطاع بين 570 عاملا في بلدية الرصفة الى بلدية مزلق بأقل تناقص 31 عاملا.

ب - تطور نسب اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية بين البلديات لفترة (87-2008)

ان كل البلديات عرفت تناقصا في نسبة عمال هذا القطاع بين -37% في بلدية بيضاء برج، بلدية أولاد صابر والتلة - 30 %، بلدية الرصفة - 26 %، بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية بئر حدادة - 24 % و عين الحجر - 20 %، بلدية حمام السخنة - 19 % بلدية صالح باي والوجة -18 % ، بلدية قصر الأبطال و عين أرزات - 17 %، بلدية عين آزال - 15 %، بلدية بئر العرش - 14 %، بلدية الطاية و بازر سخرة وقجال- 13 %، بلدية عين ولمان - 10 %، بلدية مزلق و قلال- 9 %.

جدول (56) تطور اليد العاملة في قطاع الأشغال العمومية بين 2008 / 87

البلدية	1987	2008	الفرق 87/08	1987	2008	البلدية	الفرق 87/2008	1987	2008	الفرق 87/08	1987	2008	البلدية
عين أرزات	568	440	- 128	824	410	عين آزال	- 17,2	20	2,8	- 15,8	2008	4,2	الفرق 2008
مزلق	199	168	- 31	721	154	عين الحجر	- 9,1	12,8	3,6	- 20	22,1	2	
عين ولمان	913	615	- 298	496	110	بئر حدادة	- 10,7	15,4	4,7	- 24,3	26,5	2,2	
قلال	223	113	- 110	1302	87	بيضاء برج	- 9,1	10,4	1,3	- 37,1	38,5	1,3	
قصر الابطال	482	55	- 427	486	146	بازر سخرة	- 17,9	18,9	1	- 13,3	15,6	2,2	
اولاد سي احمد	315	12	- 303	259	99	حمام السخنة	- 24,9	25,3	0,4	- 19	21,8	2,8	
قجال	512	189	- 323	138	8	الطاية	- 13,2	15,1	1,8	- 13,4	13,7	0,2	
اولاد صابر	308	38	- 270	210	4	التلة	- 30,5	31,2	0,6	- 30,3	30,4	0,1	
صالح باي	418	150	- 268	460	99	بئر العرش	- 18,6	22	3,3	- 14,4	17,3	2,8	
الرصفة	609	39	- 570	175	10	الوجة	- 26,3	27,6	1,3	- 18,2	18,9	0,6	
المجموع	9618	2946	- 6672				-18,5	20,5	2				

المصدر الاحصاء العام للسكان و السكن 1987 و 2008 واعداد الباحث

4.1.4 تطور اليد العاملة في القطاع الثالث بين البلديات لفترة 2008-87

حدثت زيادة معتبرة في اليد العاملة في القطاع الثالث ، حيث كان يمثل 17722 عاملا في سنة 1987 انتقل العدد الى 44245 عاملا بزيادة قدرت 26523 عاملا رغم الانخفاض النسبي المقدر 5,9% إلا أنه يبقى يمثل 1/3 القوة المشتغلة.

أ - التطور الكمي لليد العاملة في القطاع الثالث بين البلديات لفترة 2008-87

عرفت اليد العاملة في القطاع الثالث زيادة في كل البلديات أ الا أن هذه الزيادة سجلت تفاوتاً بين البلديات يمكن حصره فيما يلي:

- انفراد بلدية عين أرنات بأكثر زيادة حيث بلغت 8965 عاملا جديداً بالقطاع.
- مجموعة مكونة من 06 بلديات تراوحت الزيادة بها بين 3138 عاملا في بلدية عين ولمان الى 1021 عاملا في بلدية عين لحجر.
- باقي البلديات عرفت زيادة كانت بأقل من 1000 عاملا في أغلبها بلديات حديثة النشأة اداريا ذات حجم سكاني قليل.

ب - التطور النسبي لليد العاملة في القطاع الثالث بين البلديات لفترة 2008-87

يختلف الوضع فيما بين البلديات حيث يمكن تمييز ما يلي حسب معطيات الجدول رقم (57):

- زيادة نسبة عمال القطاع الثالث في 04 بلديات تراوحت نسبة الزيادة فيها بين 20,3% في بلدية عين أرنات التي استفادت كثيرا من قربها الجغرافي من مدينة سطيف و 6,5% في بلدية حمام السخنة التي تعد هي الأخرى أهم مركز محلي في الجهة الجنوبية الشرقية للإقليم.
- استقرار نسبة عمال القطاع الثالث في 03 بلديات وهي بلدية بيضاء برج، قجال وبلدية الرصفة.
- انخفاض نسبة عمال قطاع الثالث في باقي البلديات وعددها 13 بلدية، بحيث تتراوح نسبة الانخفاض بين - 1,9% في بلدية الطاية إلى - 11% في بلدية التلة .

جدول (57) تطور العمالة في القطاع الثالث حسب البلديات 2008/ 87

الفرق النسبي /87 2008	2008 %	87 %	الفرق	2008	87	البلدية	الفرق النسبي 87 2008	2008 %	1987 %	الفرق	2008	87	البلدية
-6,4	42,3	48,7	2069	4064	1995	عين ازال	20,3	67,3	46,9	8965	10294	1329	عين ارنات
-8,6	31	39,7	1021	2317	1296	عين الحجر	-7,1	27,6	34,7	736	1275	539	مزلق
-9,3	28,7	38	712	1423	711	بير حدادة	-8,6	51	59,7	3138	6658	3520	عين ولمان
-0,9	22,2	23,2	631	1416	785	بيضاء برج	-2,5	21,8	24,3	1356	1875	519	قلال
-5,7	23,1	28,8	605	1503	898	بازر صخرة	-7,1	31,4	38,6	653	1635	982	قصر الابطال
6,5	32,7	26,2	817	1127	310	حمام السخنة	-9,1	26,5	35,7	353	797	444	اولاد سي احمد
-1,9	19,8	21,7	389	608	219	الطاية	-0,7	26,6	27,4	1847	2777	930	فجال
-11	15,2	26,2	212	393	181	الثلة	-7,6	17,2	24,8	709	954	245	اولاد صابر
8,2	40,2	32	554	1405	851	بئر العرش	-6,3	54,1	60,4	1261	2409	1148	صالح باي
10,8	30	19,1	275	452	177	الولجة	0,1	29,3	29,2	220	863	643	الرصفة
							-1,6	36,2	37,8	26523	44245	17722	المجموع

المصدر الاحصاء العام للسكان و السكن 1987 - 2008 و اعداد الباحث

النتيجة ان اقليم السهول العليا لسطيف تتوزع فيه القوة الشغيلة في حالتين غالبتين، اما تفوق اليد العاملة في القطاع الزراعي، أو تفوق اليد العاملة في القطاع الثالث .

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع اليد العاملة حسب القطاعات سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 23

5. علاقة التخصص الاقتصادي باقليم السهول العليا لسطيف بالفوارق

هناك طرح فكري يرمي إلى الاعتقاد بأن عدم التجانس الإقليمي هو ناتج عن النشاط الاقتصادي وهي إشكالية ظهرت في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، يحدث ذلك بناء على مبدئين اثنين وهما:

- مبدأ التخصص (la spécialisation)

فالتخصص يسمح للفرد باختيار نفس النشاط الممارس في الإقليم الذي يسمح بتطوير درجة التقنية في النشاط و استعمال دقيق للوسائل التكنولوجية من آلات و أسمدة و غيرها، وبالتالي تنشأ صورة عامة عن مجال جغرافي مقسم اقتصاديا مكون من أقاليم متخصصة ومختلفة غير متوازنة من حيث القيمة الاقتصادية.

- مبدأ التكثيف (l'intensification)

هي حالة يكون فيها الفاعلون الاقتصاديون يميلون إلى التقرب من بعضهم البعض في المحلات أو الوحدات الإنتاجية قصد التجمع في مجال معين لجلب الطلب على السلع والمنافسة الاقتصادية بين الفاعلين.

ان هذا التكثيف و التركيز للأنشطة في إقليم معين سوف ينتج عنه عدم التوازن وتتضاعف التناقضات و الفوارق بين الأقاليم وعليه يصبح للمستثمر الاختيار بين التخصص أو التنوع، فالأقاليم غير المتجانسة تنتج من منطق التخصص، أما أسلوب التنوع فيحافظ على تجانسه¹.

فكيف هي امكانات الانتاج الفلاحي وتخصصه ببلديات السهول العليا لسطيف؟ و هل تميل طبيعة النشاط إلى مضاعفة عدم التوازن والتجانس بالاقليم؟

1.5 فوارق في الأرض الزراعية والمسقية بين البلديات

ان المعرفة العلمية لخصائص ومميزات الأقاليم الجزائرية المختلفة وإدراك العلاقات الارتباطية القائمة بين مختلف العناصر الأساسية المشكلة لهذه الأقاليم، هي وحدها الكفيلة بحصر الامكانات الكامنة وتحديد العوائق

المختلفة لكل اقليم، وبالتالي إيجاد الطريقة المثلى في استثماره دون أن يتعرض الى التخريب ويبقى في حالة التوازن².
الزراعة هي النشاط المسيطر في إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف وهذا منذ التاريخ القديم، نظرا للعوامل الطبيعية الملائمة لذلك من انبساط السطح وتنوع الترب، حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة لمجموع الإقليم 201386 هكتار تمثل ما نسبته 64,1% من المساحة الإجمالية للاقليم.

¹ Isabelle Geneau de Lamarlière - François STAZAK, principes de géographie économique, collection grand amphi géographie p 129 .

² علاوة بولحواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة اقليم جيجل، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة ماي 2000، ص 121 .

1.1.5 فوارق في المساحة الزراعية بين البلديات

عند المقارنة بين الأرض الصالحة للزراعية وعدد الفلاحين، يتضح أن المتوسط العام للاقليم هو في حدود 3,5 هكتار/فلاح وهو أعلى من مثيله على مستوى الوطن المقدر 1,1 هكتار / فلاح، كما تقدم كل البلديات متوسطاً أعلى من المعدل الوطني ما يؤكد التميز الفلاحي للاقليم، إلا أن الفروق تظهر بين البلديات ويمكن ابرازها فيما يلي:

- أراضي فلاحية واسعة بمجموعة مكونة من 03 بلديات في كل من بلدية قجال أين بلغت المساحة الزراعية بها 19000 هكتار بمتوسط 3 هكتار/ فلاح، ثم بلدية عين أرنات 16830 هكتار وبأكبر مؤشر 10 هكتار/ فلاح و بلدية عين آزال بمساحة 14532 هكتار ومؤشر 05 هكتار/فلاح.

- مجموعة مكونة من 14 بلدية مساحة الأرض الزراعية بها تتراوح بين 12748 هكتار في بلدية مزلق بمؤشر 7,3 هكتار/فلاح إلى 7778 هكتار في بلدية بيضاء برج ومؤشر 1,8 هكتار/ فلاح ، تتوسطها البلديات التالية : بازر سخرة 12080 هكتار بمؤشر 3,5 هكتار/ فلاح ، عين لاجر 11603 هكتار بمؤشر 3,2 هكتار/ فلاح ، حمام السخنة بمساحة 10598 هكتار ومؤشر 6,7 هكتار/ فلاح ، بئر العرش 10473 هكتار ومؤشر 7,2 هكتار/ فلاح ، الوجلة بمساحة 10152 هكتار ومؤشر 10,6 هكتار/ فلاح ، الطاية بمساحة زراعية 9088 هكتار ومؤشر 3,9 هكتار/ فلاح ، قلال بمساحة زراعية 9084 هكتار ومؤشر 1,5 هكتار/ فلاح ، قصر الأبطال بمساحة زراعية 8940 هكتار ومؤشر 2,9 هكتار/ فلاح ، صالح باي بمساحة زراعية 8520 هكتار ومؤشر 7,7 هكتار/ فلاح ، عين ولان بمساحة زراعية 8000 هكتار ومؤشر 2,1 هكتار/ فلاح ، أولاد صابر 8000 هكتار ومؤشر 1,9 هكتار/ فلاح ، التلة 7941 هكتار ومؤشر 3,7 هكتار/ فلاح ، بيضاء برج بمساحة زراعية 7778 هكتار ومؤشر 1,8 هكتار/ فلاح.

جدول (58) نصيب الفلاح من الأرض الزراعية حسب البلديات سنة 2008

البلدية	أراض زراعية 2008 هكتار	عدد الفلاحين 2008	هكتار/ فلاح	البلدية	أراض زراعية 2008 هكتار	عدد الفلاحين 2008	هكتار/ فلاح
الولجة	10152	959	10,6	عين الحجر	11603	3604	3,2
عين أرنات	16830	1676	10	قجال	19000	6041	3,1
صالح باي	8520	1105	7,7	الرصفة	5515	1852	03
مزلق	12748	1753	7,3	قصر الأبطال	8940	3080	2,9
بئر العرش	10473	1456	7,2	بئر حدادة	6303	2821	2,2
حمام السخنة	10598	1591	6,7	عين ولمان	8000	3761	2,1
عين أزال	14532	2931	05	أولاد سي احمد	4200	2098	02
الطاية	9088	2319	3,9	أولاد صابر	8000	4104	1,9
التلة	7941	2133	3,7	بيضاء برج	7778	4378	1,8
بازر صخرة	12080	3473	3,5	قلال	9084	6041	1,5
مجموع الإقليم	201386	57176	3,5				
الجزائر	8227000	7375000*	1.1				

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف و اعداد الباحث

- قلة الأراضي الزراعية في مجموعة مكونة من 03 بلديات وهي بلدية بئر حدادة بمساحة زراعية 6303 هكتار ومؤشر 2,2 هكتار/ فلاح وبلدية الرصفة بمساحة زراعية 5515 هكتار ومؤشر 03 هكتار/ فلاح وبلدية أولاد سي أحمد بمساحة زراعية 4200 هكتار ومؤشر 02 هكتار/ فلاح.

ما يميز بلديات المؤخرة في المساحة الزراعية وقوعهما على أقدم جبال بوطالب في القسم الجنوبي الغربي لمنطقة الدراسة.

* www.fao.org/algerie/htm

2.1.5 فوارق في المساحة المسقية بين البلديات

- المساحة المسقية قليلة جدا بحيث لا تمثل سوى 11,5% من المساحة الصالحة للزراعة، هذا ما يعكس قلة المياه المتحكم فيها بالاقليم، وتوجه نمط الزراعة إلى الحبوب ومحصول القمح بالدرجة الأولى كونه لا يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. تظهر الفوارق بين البلديات حسب الشكل رقم (38) و الجدول رقم (59) أسفله على النحو التالي:
- انفراد بلدية قجال بأكبر مساحة مسقية بمنطقة الدراسة أين تقدر 2913 هكتار.
 - مجموعة من البلديات مكونة من 09 بلديات، ذات أراضي مسقية متوسطة المساحة، حيث تتراوح بين 2017 هكتار في بلدية حمام السخنة و 1137 هكتار في بلدية مزلق ، تتوسطها كل من بلدية قلال 1883 هكتار، بلدية بيضاء برج 1702 هكتار ، بلدية الطاية 1681 هكتار ، بلدية عين لحجر 1552 هكتار ، بلدية عين ولمان 1322 هكتار و بلدية عين أزال 1197 هكتار .
 - أراضي مسقية قليلة في مجموعة تتكون من 10 بلديات أين تتراوح مساحة الأرض المسقية فيها بين 924 هكتار في بلدية بازر سخرة ، بلدية بئر حدادة 867 هكتار ، بلدية بئر العرش 744 هكتار ، بلدية قصر الأبطال 719 هكتار ، بلدية الرصفة 648 هكتار ، بلدية أولاد صابر 557 هكتار ، بلدية عين أرناث هكتار 503 هكتار، بلدية صالح باي 463 هكتار، بلدية الوجلة 448 هكتار ، وأخيرا بلدية أولاد سي أحمد 265 هكتار.

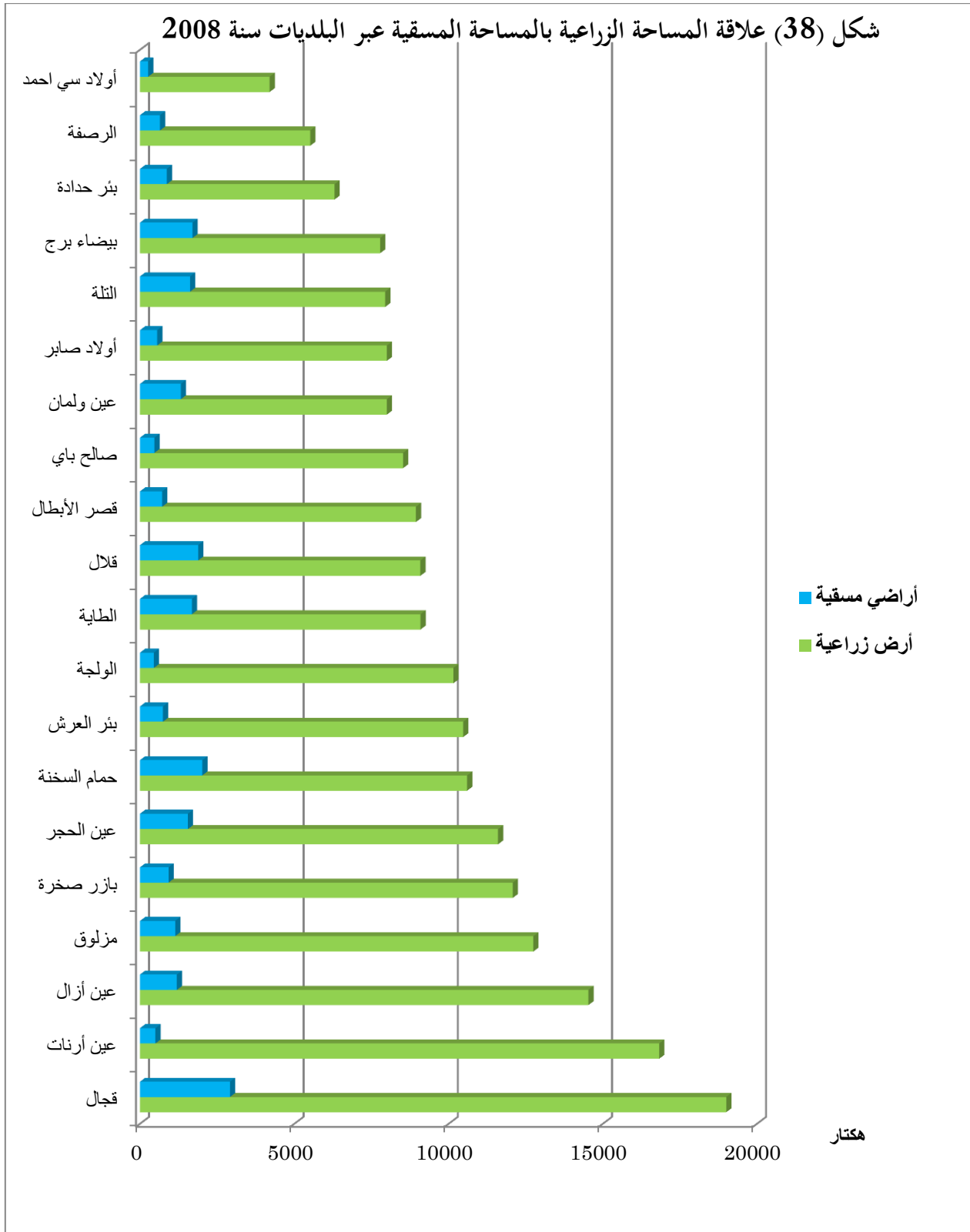
جدول (59) توزيع الأراضي الزراعية والمسقية حسب البلديات 2008 الوحدة هكتار

البلدية	المساحة الإجمالية	أراضي صالحة للزراعة	%	أراضي مسقية	%	البلدية	المساحة الإجمالية	أراضي صالحة للزراعة	%	أراضي مسقية	%
قجال	23100	19000	82,2	2913	15,3	قصر الأبطال	11800	8940	75,7	719	80
عين أرناط	20200	16830	83,3	503	2,9	صالح باي	14200	8520	60	463	5,4
عين أزال	23500	14532	61,8	1197	8,2	عين ولمان	17100	8000	46,7	1322	16,5
مزلق	13500	12748	94,4	1137	8,9	أولاد صابر	11900	8000	67,2	557	6
بازر صخرة	15700	12080	76,9	924	7,6	الثلة	11500	7941	69	1622	20,4
عين الحجر	22400	11603	51,8	1552	13,3	بيضاء برج	14500	7778	53,6	1702	21,8
حمام السخنة	18000	10598	58,8	2017	19	بئر حدادة	11400	6303	55,2	867	13,7
بئر العرش	13900	10473	75,3	744	7,1	الرصفة	18600	5515	29,6	648	11,7
الولجة	14900	10152	68,1	448	4,4	أولاد سي احمد	10200	4200	41,1	265	6,3
قلال	12500	9084	72,6	1883	20,7	الطاية	14300	9088	63,5	1681	18,5
مجموع الإقليم	314100	201386	64,1	23168	11,5						
مجموع الولاية		361140		29 489	8,1						

نفس المصدر السابق

الملاحظة العامة أن أغلب البلديات تحوز على إمكانيات هامة من حيث الأرض الصالحة للزراعة وبمقابل ذلك فالمساحات المسقية جد ضئيلة نتيجة المعطيات المناخية و خاصة قلة التساقط وتذبذبه.

ولا تبرز الأراضي المسقية إلا في بلديات الناحية الجنوبية ، التي تمتاز بشح كبير في كميات التساقط السنوي ، مما يجتم على السكان اللجوء إلى المياه الباطنية للسقي .



2.5 زراعة البيوت البلاستيكية متباينة بالاقليم

تتميز زراعة البيوت البلاستيكية بالمردودية العالية، وهي دليل على تحكم الانسان في عوامل انتاج و انتاجية الأرض والتحول الى نمط الزراعات الكثيفة. من خلال بيانات الجدول أسفله رقم (60) يتبين أن منطقة الدراسة تستحوذ على 79,8 % من مجموع أراضي البيوت البلاستيكية بمساحة قدرت 65 هكتار من مجموع 81,3 هكتار بالولاية ، بانتاج قدر 37573 قنطار من الخضروات ما يصل الى 94,6 % من انتاج البيوت البلاستيكية بالولاية .

- على مستوى البلديات يلاحظ بروز قويا لبعض البلديات مقابل حالة الانعدام في البعض الآخر ويمكن قراءة الفروق الآتية :
 - استحواذ بلديتي بئر حدادة و بلدية عين لاجر على أغلب مساحات البيوت البلاستيكية بالاقليم وبالولاية كذلك أين تصل المساحة في البلدية الأولى الى 35 هكتار، وفي البلدية الثانية 25 هكتار.
 - مجموعة بلديات وعددها 09 تسجل انتشارا رمزيا للبيوت البلاستيكية أين تتراوح بها المساحة بين 01 و 05 هكتار مثال ذلك بلدية عين ولمان 05 هكتار، بلدية قلال 4,6 هكتار، بلدية قصر الأبطال 3,2، بلدية بازر سخرة 3,1 هكتار، بلدية فجال 2,3 هكتار، بلدية عين أزال 01 هكتار، بلدية أولاد صابر 0,5 هكتار، بلدية بيضاء برج 0,4 هكتار ، بلدية حمام السخنة 0,3 هكتار.
 - انعدام البيوت البلاستيكية في 09 بلديات الباقية ، منها أولاد سي أحمد ، صالح باي ، الرصفة ، التلة ، الطاية ، بئر العرش ، الوجلة ، عين أرناط و بلدية مزلق .

جدول(60) توزيع زراعة البيوت البلاستيكية بالاقليم (الحملة الفلاحية 2006 – 2007)

البلدية	المساحة هكتار	الانتاج قنطار	البلدية	المساحة هكتار	الانتاج قنطار
بئر حدادة	35	17780	حمام السخنة	0,32	445
عين الحجر	25	12645	أولاد سي احمد	0	0
عين ولمان	5	752,5	صالح باي	0	0
قلال	4,64	1300	الرصفة	0	0
قصر الأبطال	3,25	500,5	الطاية	0	0
بازر سخرة	3,12	2316	التلة	0	0
فجال	2,36	625	بئر العرش	0	0
عين أزال	1,04	1590	الوجلة	0	0
أولاد صابر	0,52	167	عين أرناط	0	0
بيضاء برج	0,44	705	مزلق	0	0
المجموع	65	37573			
مجموع الولاية	81,37	39712			

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف

6 الإنتاج الزراعي: فوارق في الكم و النوع بين البلديات

1.6 إنتاج الحبوب

تعتبر الحبوب من المواد الواسعة الاستهلاك وقاعدة لنمط الغذاء لدى السكان فالطلب عليها كبير مقابل عدم بلوغ الانتاج الوطني مستوى تغطية السوق، لذلك عمدت الدولة الى تشجيع الفلاح لتكثيف إنتاج هذه المادة الإستراتيجية عن طريق ضمان شراء المنتج وتخفيض سعر الأسمدة بنسبة 20%¹.

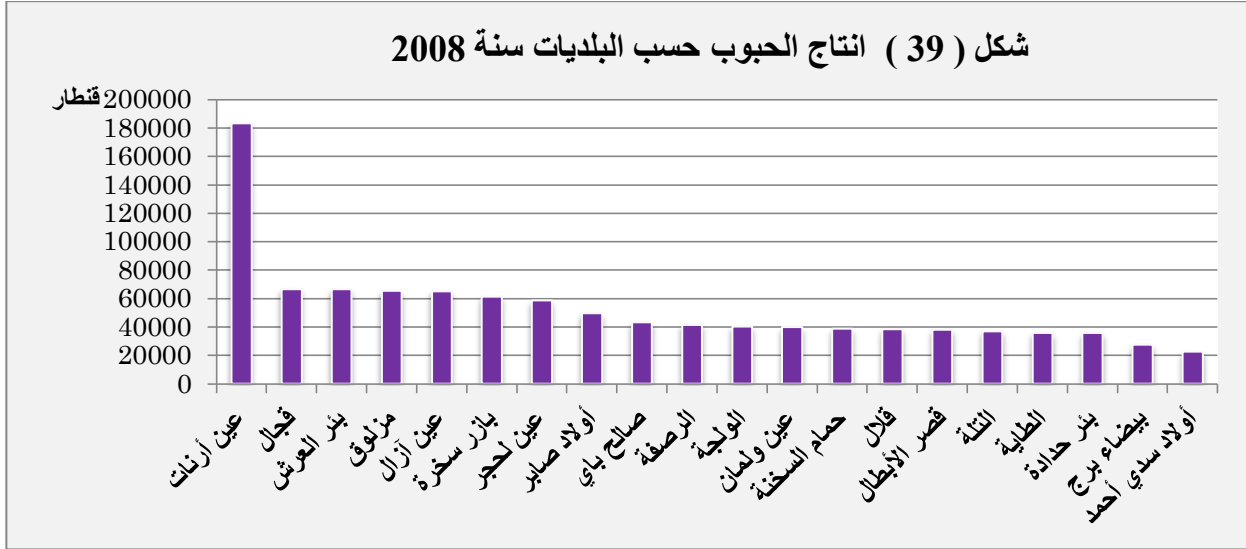
ومن خلال تحليل بيانات الجدول (61) والشكل (39) تتضح الفوارق في كميات إنتاج الحبوب فيما بين البلديات فإن إنتاج الحبوب في بلدية عين أرناط يقدر 183027 قنطار يفوق بأكثر من 06 مرات إنتاج بلدية أولاد سي أحمد المقدر 22413 قنطار.

جدول رقم (61) كمية إنتاج الحبوب حسب البلديات لسنة 2008

البلدية	المساحة هكتار	الإنتاج/ ق	نسبة الإنتاج / الاقليم	المردود ق/هكتار	البلدية	المساحة هكتار	الإنتاج/ ق	نسبة الإنتاج / الاقليم	المردود ق/هكتار
عين أرناط	9455	183027	17,3	19,3	الولجة	3260	40130	3,8	12,3
قجال	7300	66560	6,3	9,1	عين ولمان	6000	39672	3,7	6,6
بئر العرش	5180	66368	6,3	12,8	حمام السخنة	4150	38550	3,6	9,2
مزلق	4410	65331	6,2	14,8	قلال	4700	38440	3,6	8,1
عين آزال	7900	65160	6,1	8,2	قصر الأبطال	4979	38101	3,6	7,6
بازر سخرة	6700	61228	5,8	9,1	الثلة	4000	37000	3,5	9,2
عين لحجر	5500	58500	5,5	10,6	الطاية	3850	35782	3,4	9,2
أولاد صابر	5200	49600	4,7	9,5	بئر حدادة	3500	35750	3,3	10,2
صالح باي	3595	43180	4,1	12	بيضاء برج	4100	27470	2,6	6,7
الرصفة	3445	41460	3,9	12	أولاد سدي أحمد	2760	22413	2,1	8,1
منطقة الدراسة	99984	1053722	100	10,2					
الولاية	170969	1893400		11					

المصدر نفسه

¹ Ziad Abdelhadi , la tribune , quotidien national d'information 29 juin 2009 .



وفيما بين البلديات تظهر الفروق الآتية:

- انفراد بلدية عين أرناات بأكبر كمية إنتاج 183027 قنطار بفارق يفوق 116 000 قنطار عن البلدية التي تليها في المرتبة الثانية (بلدية قجال) ، نتيجة لامتلاكها أكبر مساحة في زراعة الحبوب وجودة الترب مع وفرة كميات التساقط السنوي ، مما جعل مردودها في مستوى 19,3ق/هكتار . كما أن بلدية عين أرناات تحتل المرتبة الأولى على مستوى الدعم الفلاحي بالولاية ، كلها عوامل جعلتها رائدة الحبوب في الإقليم المحلي و الولا ئي .
- مجموعة من البلديات يتقارب فيها مردود الحبوب مع متوسط الإقليم والولاية وهي بلديات مزلق 14ق/هكتار ، بلدية صالح باي ، بلدية الرصفة ،بلدية بئر العرش و بلدية الولجة 12ق/ هكتار . أين يتراوح الإنتاج بين 66560 قنطار في بلدية قجال إلى 40130 قنطار في بلدية الولجة
- كميات إنتاج قليلة في باقي البلديات ، أين يتراوح إنتاجها بين 39672 قنطار في بلدية عين ولمان و بمردود ضعيف 6,6 ق/هكتار إلى بلدية أولاد سي أحمد بكمية 22413 قنطار .
- النتيجة أن إنتاج الحبوب تتحكم فيه عوامل التساقط ونوع التربة بحيث أن كميات الحبوب والمردودية تتناقص من شمال الإقليم إلى جنوبه ، حيث يقل التساقط و ترتفع نسبة الملوحة إلا في بعض النطاقات الضيقة (أراضي بلدية صالح باي)، فإن إنتاج بلديات الشمال يتجاوز بكثير إنتاج الحبوب في بلديات الجنوب .
- كما يجب الإشارة الى أن نصف الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب تبقى للراحة اعتمادا على نمط المناوبة في استغلال اراضي الحبوب.

2.6 إنتاج الخضروات في الدرجة الثانية من الاهمية

يمثل إنتاج الخضروات ثاني محصول من حيث الأهمية حيث قدر الإنتاج العام 776515 قنطار، إذ يمثل ما نسبته 33% من الانتاج الزراعي العام بالاقليم كما أن أهميته تبدو أكبر على مستوى ولاية سطيف إذ يمثل انتاج الخضروات 72,7% من الانتاج العام للولاية، أما بين البلديات تظهر الفروق التالية حسب الجدول (62) والشكل (40) :

- البروز القوي لبلدية قجال كأكبر بلدية في انتاج الخضروات أين سجلت 124474 قنطار سنة 2008 ما يمثل 16% نتيجة للتربة الجيدة و قرب المياه الجوفية من السطح ، وتشغل الخضروات أكبر مساحة بالاقليم 1020 هكتار.

- انتاج هام في بلديتين وهما قلال وبئر حدادة بكميات تقدر 80530 قنطار و 74610 قنطار على التوالي، وهي ما تمثل بين 9% و 10% من الانتاج العام بالاقليم. أبرز العوامل المساعدة على ذلك هي خصوبة التربة وتوفر مياه الري. علما أن بلدية بئر حدادة هي أولى البلديات في مساحة البيوت البلاستيكية في الاقليم والولاية معا بحوالي 35هكتار وبمردودية جد عالية 218 ق/هكتار.

- مجموعة بلديات ذات انتاج متوسط تتكون من 12 بلدية، يتراوح فيها انتاج الخضروات بين 49070 قنطار في بلدية بيضاء برج الى 20120 قنطار في بلدية الطاية، تتوسطهما كل من بلدية التلة 46120 قنطار، بلدية بازر سخرة 45205 قنطار ، بلدية حمام السخنة 44244 قنطار ، بلدية الرصفة 36970 قنطار، بلدية عين ولمان 36570 قنطار ، بلدية مزلق 35840 قنطار ، بلدية عين لاجر 35840 قنطار، بلدية عين أرناث 35480 قنطار ، بلدية أولاد صابر 27460 قنطار ، بلدية قصر الأبطال 26875 قنطار ، وبلدية التلة 20120 قنطار . وهي مجموعة تتباين فيها كميات الانتاج مع تباين المساحة الزراعية المخصصة لذلك ، اضافة الى مدى توفر الجيوب المائية و اقترابها من سطح الأرض .

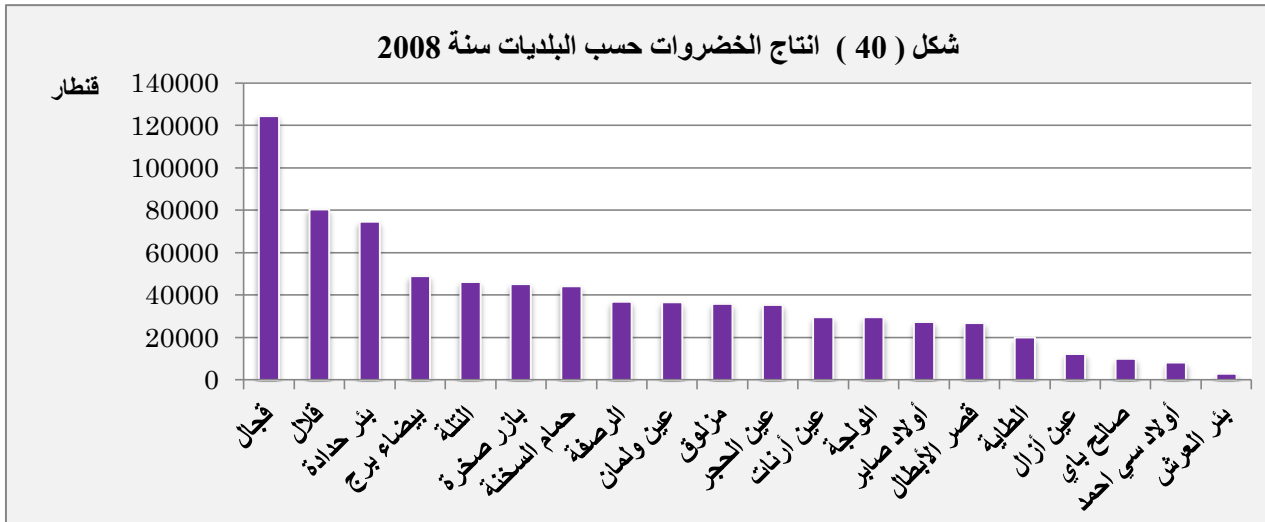
- مجموعة ذات انتاج قليل تتمثل في 04 بلديات، اين تراوح انتاجها بين 12380 قنطار في بلدية عين آزال، 10022 قنطار في بلدية صالح باي، 8240 قنطار في بلدية أولاد سي أحمد وأقل كمية انتاج سجلت في بلدية بئر العرش 3020 قنطار.

جدول (62) انتاج الخضروات حسب البلديات سنة 2008

البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / ق	نسبة الانتاج / الاقليم	البلدية	المردود ق/ هكتار	المساحة هكتار	الانتاج / ق	نسبة الانتاج / الاقليم	المردود ق/ هكتار
قجال	1020	124474	16	عين الحجر	122	228	35480	4,5	156
قلال	541	80530	10,3	عين أرناث	149	148	29645	3,8	200
بئر حدادة	343	74610	9,6	الولجة	218	276	29640	3,8	107
بيضاء برج	173,5	49070	6,3	أولاد صابر	283	179	27460	3,5	153
التلة	205	46120	5,9	قصر الأبطال	225	325	26875	3,4	83
بازر صخرة	350	45205	5,8	الطاية	129	99	20120	2,5	203
حمام السخنة	430	44244	5,7	عين أزال	103	109	12380	1,5	114
الرصفة	205	36970	4,7	صالح باي	180	89	10022	1,2	113
عين ولمان	390	36570	4,7	أولاد سي احمد	94	84	8240	1	98
مزلق	272	35840	4,6	بئر العرش	132	18	3020	0,3	168
منطقة الدراسة	5484,5	776515	100		151				
الولاية	7838	1067635			136				

المصدر نفسه

شكل (40) انتاج الخضروات حسب البلديات سنة 2008



3.6 إنتاج الأعلاف الخضراء: الاقليم الممون الأول للولاية

قدر الإنتاج العام 519150 قنطار في سنة 2008 ، يمثل ما نسبته 21,8 % من الإنتاج الزراعي العام للاقليم لكنه يمثل 86 % من الانتاج الاجمالي للولاية ، و فيما بين البلديات وحسب الجدول (63) و الشكل (41) تظهر الفروق التالية :

- **كمية انتاج هامة جدا** : تنفرد به بلدية قجال بأكبر كمية من الأعلاف الخضراء ، أين بلغت 1,18 مليون قنطار ما يمثل نسبة 22,7 % من مجموع انتاج منطقة الدراسة . يعود ذلك بالدرجة الأولى الى اتساع المساحة المخصصة لذلك والمقدرة 3400 هكتار .

- **كمية انتاج هامة**: تعرفها كل من بلدية حمام السخنة بكمية 47000 قنطار وبلدية بازر سخرة بكمية انتاج 42500 قنطار ، كما تمتد المساحة المخصصة لذلك الى 1250 هكتار و 1110 هكتار على التوالي .

- **كمية انتاج متوسطة** : تعرف هذا المستوى من الانتاج مجموعة مكونة من 08 بلديات ، أين تتراوح كميات الانتاج بين 28900 قنطار في بلدية مزلق و 18750 قنطار في بلدية عين آزال ، تتوسطهما كل من بلدية الوجلة بكمية 27200 قنطار ، بلدية عين لاجر 27000 قنطار ، بلدية الرصفة 26000 قنطار ، بلدية بئر حدادة 24725 قنطار ، بلدية عين ولمان 23750 قنطار و بلدية الطاية 23600 قنطار.

أما المساحة المخصصة للأعلاف فهي تتراوح بين 910 هكتار في بلدية مزلق و 430 هكتار في بلدية الرصفة.

- **كمية انتاج قليلة**: يسجل الانتاج القليل من الأعلاف في باقي البلديات وعددها 09 بلديات ، أين تتراوح الانتاج بين 18750 قنطار في بلدية عين آزال ، الى 6 000 قنطار في بلدية أولاد صابر بأضعف كمية ، نتيجة لفقر التربة و ظهور القشرة الكلسية على مساحات واسعة من البلدية . يتوسطهما كل من بلدية قصر البطل بكمية انتاج 16450 قنطار ، بلدية بئر العرش 147 000 قنطار، بلدية التلة 13300 قنطار ، بلدية بيضاء برج 12650 قنطار ، بلدية عين أرناط 12650 قنطار ، بلدية صالح باي 12250 قنطار ، بلدية قلال 12 000 قنطار ، وبلدية أولاد سي أحمد 11700 قنطار .

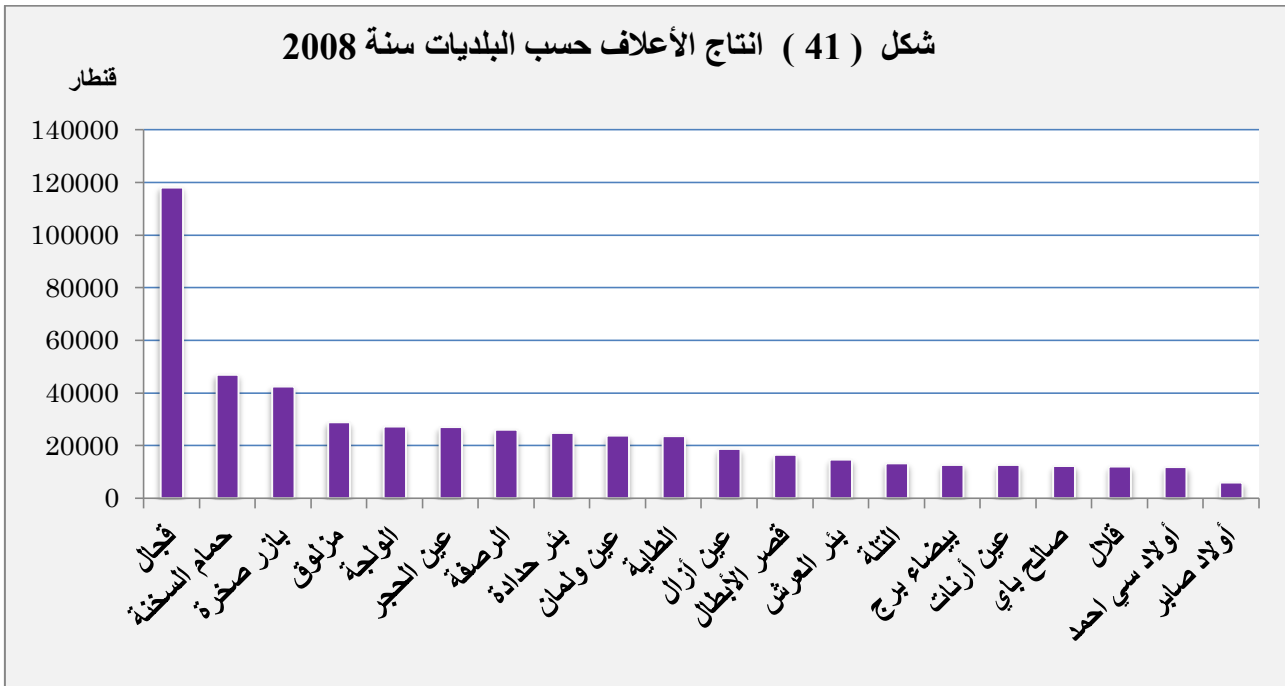
الملاحظة البارزة تكمن في كون البلديات التي تتصدر الإنتاج وهي بلدية قجال، و بلدية حمام السخنة و بلدية بازر سكرة هي التي تمتلك ثروة هامة من الأغنام بين 22 000 و 23 000 رأس غنم .

جدول (63) انتاج الأعلاف حسب البلديات 2008

البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / قنطار	النسبة الانتاج / الاقليم	المردود ق/ هكتار	البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / قنطار	النسبة الانتاج / الاقليم	المردود ق/ هكتار
فجال	3400	118000	22,7	34,7	عين أزال	750	18750	3,6	25
حمام السخنة	1250	47000	7,7	37,6	قصر الأبطال	490	16450	3,1	33,5
بازر صخرة	1110	42500	8,1	38,2	بئر العرش	600	14700	2,8	24,5
مزلق	910	28900	5,5	31,7	التلة	500	13300	2,5	26,6
الولجة	400	27200	5,2	68	بيضاء برج	550	12650	2,4	23
عين الحجر	700	27000	5,2	38,5	عين أرزات	333	12625	2,4	37,9
الرصفة	430	26000	5	60	صالح باي	490	12250	2,3	25
بئر حدادة	1075	24725	4,7	23	قلال	280	12000	2,3	42,8
عين ولمان	720	23750	4,5	32,9	أولاد سي احمد	350	11750	2,2	33,5
الطاية	850	23600	4,5	27,7	أولاد صابر	230	6000	1,1	26
منطقة الدراسة	15418	519150	100	33,6					
الولاية	18118	603130		33,2					

المصدر نفسه

شكل (41) انتاج الأعلاف حسب البلديات سنة 2008



4.6 إنتاج المحاصيل الصناعية (التبغ) قليلة في الكم والنوع

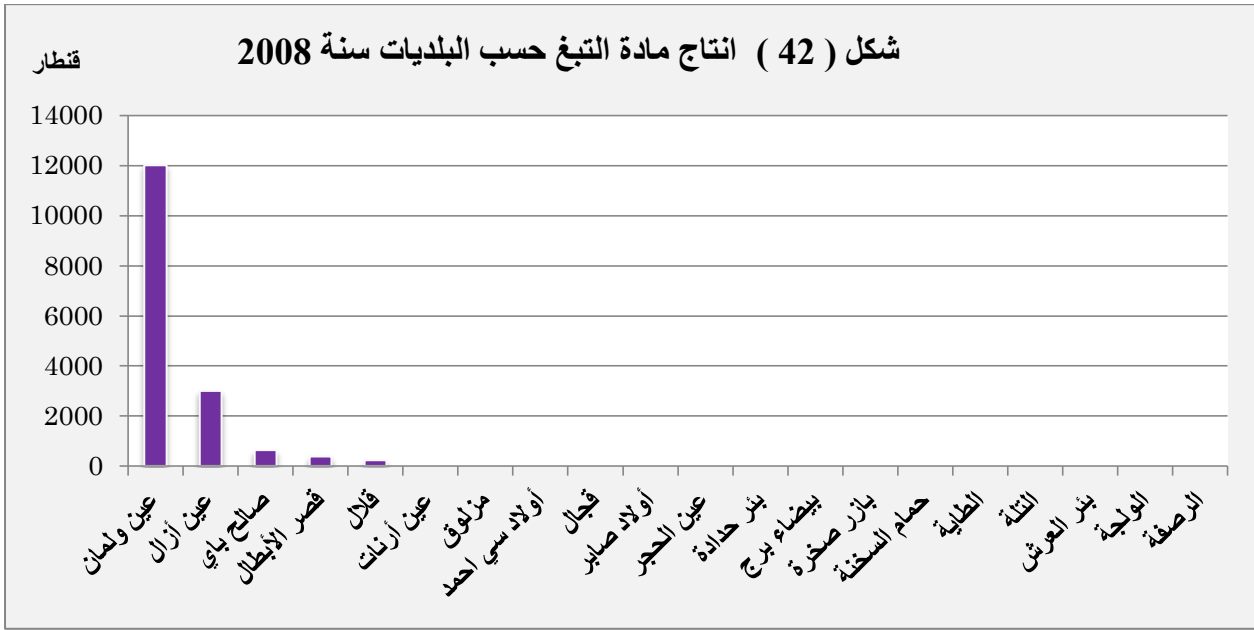
تقتصر المحاصيل الصناعية على زراعة التبغ الذي تنحصر زراعته في الجنوب الغربي للإقليم و تقدر مساحته الاجمالية 752 هكتار و بكمية انتاج 16230 قنطارا كما يوضحه الجدول (64) ، فاذا كانت نسبته ضعيفة مقارنة بالانتاج الزراعي الا أن أهميته تبرز على مستوى الولاية في كونه يمثل نسبة 98,6% من الانتاج الكلي للولاية لمادة التبغ .

جدول (64) انتاج التبغ حسب البلديات سنة 2008

البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / ق	نسبة / الانتاج / الاقليم	المردود / ق/هـ	البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / ق	نسبة / الانتاج / الاقليم	المردود / ق/هـ
عين ولمان	480	12000	73,9	25	عين الحجر	480	12000	73,9	25
عين أزال	200	3000	18,4	150	بئر حدادة	200	3000	18,4	150
صالح باي	42	630	3,8	150	بيضاء بيج	42	630	3,8	150
قصر الأبطال	15	375	2,3	25	بازر صخرة	15	375	2,3	25
قلال	15	225	1,3	15	حمام السخنة	15	225	1,3	15
عين أرناط					الطاية				
مزلق					التلة				
أولاد سي احمد					بئر العرش				
قجال					الولجة				
أولاد صابر					الرصيفة				
منطقة الدراسة	752	16230	100	21,5					
الولاية	768	16450		21,4					

المصدر نفسه

أكبر البلديات إنتاجا له هي بلدية عين ولمان 12 000 قنطارا وبنسبة 73,9% وبلدية عين أزال بكمية 3000 قنطارا كما تنتج مادة التبغ لكن بكميات أقل في كل من بلدية صالح باي 630 قنطار بلدية قصر الأبطال 375 وبلدية قلال 225 قنطارا. أما باقي البلديات وعددها 15 بلدية فتتعدم بها زراعة التبغ كما يبينه الشكل رقم (42) كثيرا ما عرفت المنطقة الجنوبية الغربية نشاط التجارة والمضاربة في مادة التبغ المصنع وتعتبر منطقة عبور وتهديب لهذه المادة، أدى في بعض المرات إلى صدمات بين سكان الإقليم وقوات الأمن.



5.6 زراعة الأشجار المثمرة نطاقها ضيق

إنتاج الأشجار المثمرة قليل جدا، حيث قدر 5845 قنطارا في سنة 2008 لا يمثل سوى 0,2% من مجموع الإنتاج الزراعي لمنطقة الدراسة ولا يمثل سوى 5% من انتاج الولاية (الجدول 65).

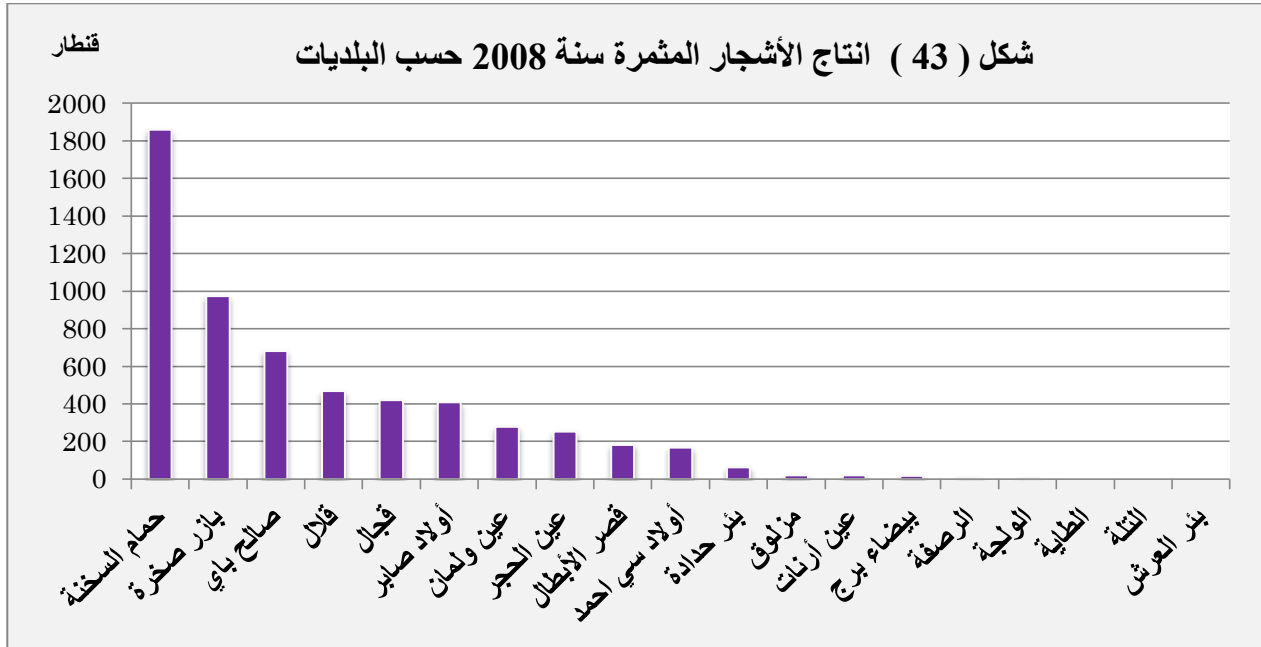
الغالب أن الأشجار المثمرة تتركز جغرافيا في شمال الولاية ولاية سطيف ذات تالطابع الجبلي ، لكن ومع سياسة الدعم الفلاحي من طرف الدولة ، بدأ يبرز هذا النوع من الزراعة في بعض بلديات القسم الجنوبي الشرقي ، حيث تتقدم بلدية حمام السخنة مجموع البلديات بكمية 1860 قنطارا وبنسبة 31,8% من مجموع انتاج الاقليم ، تليها بلدية عين آزال 1310 قنطارا ما يمثل نسبة 22,4% أما باقي البلديات فإننتاجها قليل جدا إلى أن يندم في بلدية بئر العرش و بلدية التلة كما يبينه الشكل (43) نتيجة لسيطرة أنواع أخرى من الزراعات و رغم قلة الإنتاج إلا أنه يعتبر مصدرا هاما لبعض الفلاحين في الدخل السنوي .

النوع السائد من الأشجار المثمرة يتمثل في المشمش، ومن العوامل التي ساعدت على انتشاره حيث توجد (القسم الجنوبي الشرقي) هو القرب الجغرافي لمركب مدينة مقاوس لصناعة المصبرات ، مما يضمن و يسهل عملية البيع وتصريف الانتاج.

جدول (65) انتاج الأشجار المثمرة حسب البلديات سنة 2008

البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / قنطار	نسبة الانتاج / الاقليم	المردود ق/هـ	البلدية	المساحة هكتار	الانتاج / قنطار	نسبة الانتاج / الاقليم	المردود ق/هـ
عين أزال	55,9	1310,5	22,4	23,4	أولاد سي احمد	42,6	170	2,9	3,9
حمام السخنة	87,8	1860	31,8	21,1	بئر حدادة	44,7	64	1	1,4
بازر صحرة	78	975	16,6	12,5	مزلق	39,1	21	0,3	0,5
صالح باي	29,4	684	11,7	23,2	عين أرناات	23,8	20	0,3	0,8
قلال	145,3	470	8	3,2	بيضاء برج	22,9	19	0,3	0,8
فجال	111,4	420	7,1	3,7	الرصفة	61,6	9	0,1	0,1
أولاد صابر	38,7	410	7	10,6	الولجة	52,2	4	0,07	0,08
عين ولمان	58	280	4,7	4,8	الطاية	24,6	0	0	0
عين الحجر	54,7	255	4,3	4,6	التلة	2,1	0	0	0
قصر الأبطال	30,1	184	3,1	6,1	بئر العرش	6	0	0	0
منطقة الدراسة	1008,6	5845	100	6					
الولاية	11694,3	112570		9,6					

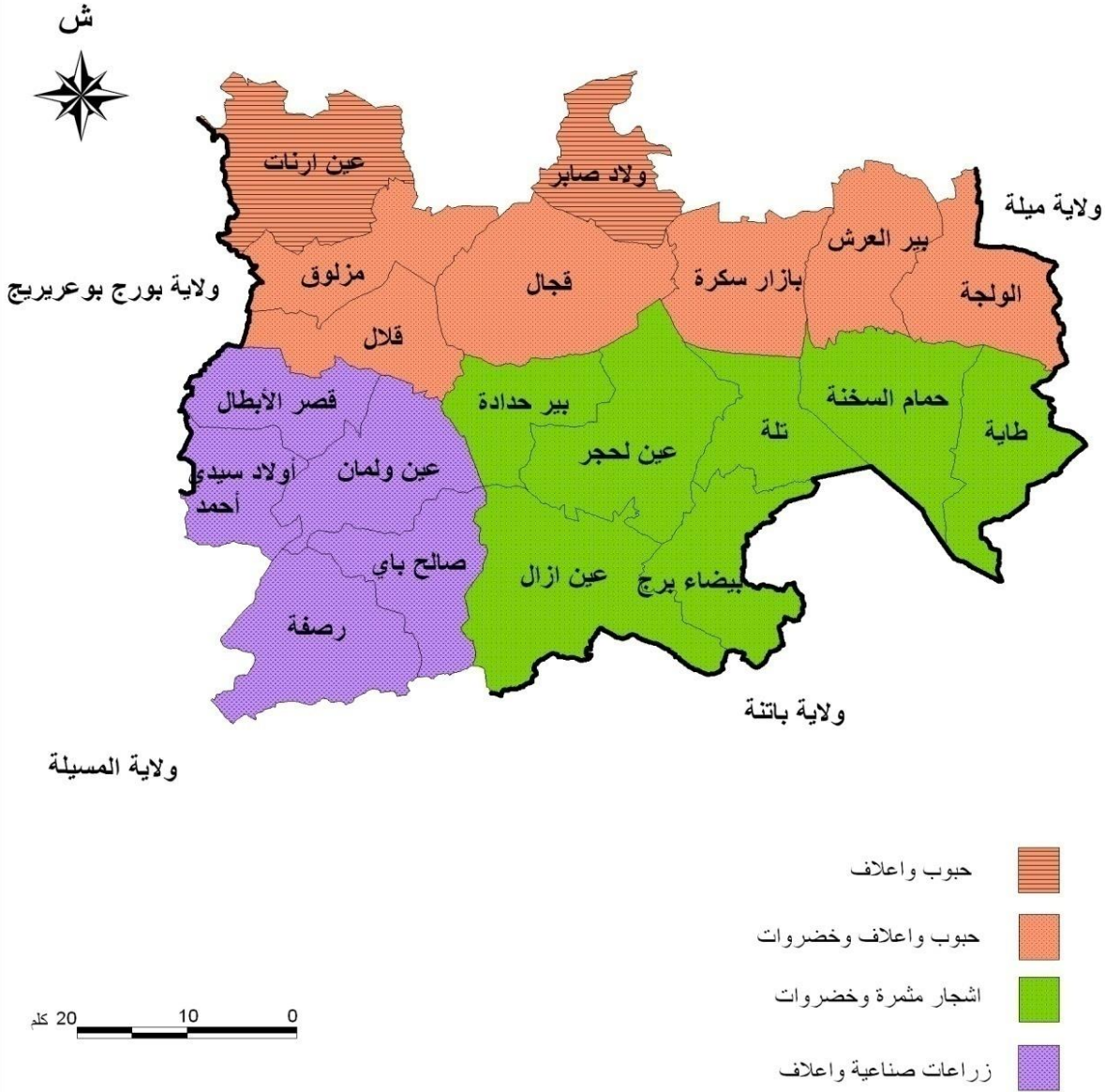
المصدر نفسه



بناءً على الجدول رقم (68) الذي شمل ترتيب البلديات حسب نوع الانتاج الزراعي السائد أمكن انجاز الخريطة رقم (24) التي تعطي الخصوصية الزراعية للبلدية والتي أبرزت نطاقات زراعية محلية تظهر من خلال نطاق الحبوب والأعلاف الذي يمتد في كل من بلدية أولاد صابر وبلدية عين أنات التي تنتشر بها أجود الترب الزراعية ، ثم نطاق الحبوب والأعلاف و الخضروات الذي يمتد جنوب الاقليم الأول من شرق الاقليم الى غربه في كل من بلدية الوجلة ، بلدية بئر العرش، بلدية بازر سخرة ، بلدية قجال ، بلدية قلال وبلدية مزلق كلها تتمتع بأراضي زراعية خصبة . كما يمتد نطاق الأشجار المثمرة (أشجارالتفاح والمشمش) والخضروات في الوسط والقسم الجنوبي الشرقي أين يقل التساقط وتعتمد زراعة الخضروات على مياه الآبار. أما في القسم الجنوبي الغربي فيمتد نطاق التبغ بالدرجة الأولى والأعلاف.

بلديات السهول العليا لسطيف :

المحاصيل الزراعية السائدة سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 24

7. تربية الماشية في اقليم السهول العليا لسطيف بين النمط الحديث والتقليدي

تعتبر الماشية ثروة حيوانية هامة بإقليم الدراسة توازي في نشاطها زراعة الحبوب، وهي تساهم في اقتصاد الإقليم المحلي اذ يقدر مجموعها (أغنام ، أبقار ، معاز) 333257 رأس ماشية ، بمتوسط كثافة يقدر 1,6 رأس / هكتار. من العوامل المدعمة للنشاط تواجد السوق الأسبوعي للماشية بمدينة العلة الذي تقدر مساحته 04 هكتار ويعد أكبر سوق على مستوى الشرق و رابع أكبر سوق للماشية على مستوى القطر، يستقطب تجارا من مختلف ولايات القطر مثل ولاية بجاية، ولاية برج بوعرييج، ولاية قسنطينة، ولاية جيجل، ولاية باتنة و ولاية المسيلة.

1.7 توزيع تربية الأغنام

تمارس تربية الأغنام بالموازاة مع زراعة الحبوب حيث يقدر مجموعها 253680 رأس بمتوسط كثافة 1,3 رأس/ هكتار زراعي، وهي النوع المسيطر في الإقليم بنسبة 76% من الماشية، ومن السلالات المسيطرة، سلالة الحمري ثم سلالة أولاد جلال، و فيما بين البلديات وحسب الجدول (66) و الخريطة رقم (25) نستخلص الملاحظات الآتية :

- بروز مجموعة من بلديات الجهة الجنوبية الشرقية في المقدمة من حيث العدد، تتقدمهم بلدية التلة بعدد 25500 رأس و بأكبر كثافة 3,2 رأس/ هكتار، تليها بلدية حمام السخنة بمجموع 23200 رأس غنم وبكثافة 2,2 رأس/ هكتار، ثم بازر سخرة 19 000 رأس وبلدية عين لاجر وبئر العرش 16500 رأس و 15500 رأس على التوالي .
- الملاحظ أن هذه البلديات إنتاجها من الحبوب جد متواضع تحتل المراتب الأخيرة (باستثناء بلدية بئر العرش)، مما يدفع بالفلاحين إىالتعويض بتركيز نشاطهم على نشاط تربية الماشية.

- أضعف ثروة تمثلها كل من بلدية الرصفة 5880 رأس و بلدية أولاد سي أحمد 3900 رأس بكثافة ضعيفة أقل من 1 رأس / هكتار و هي أدنى من متوسط الكثافة العام للاقليم المقدر 1,3 رأس / هكتار.

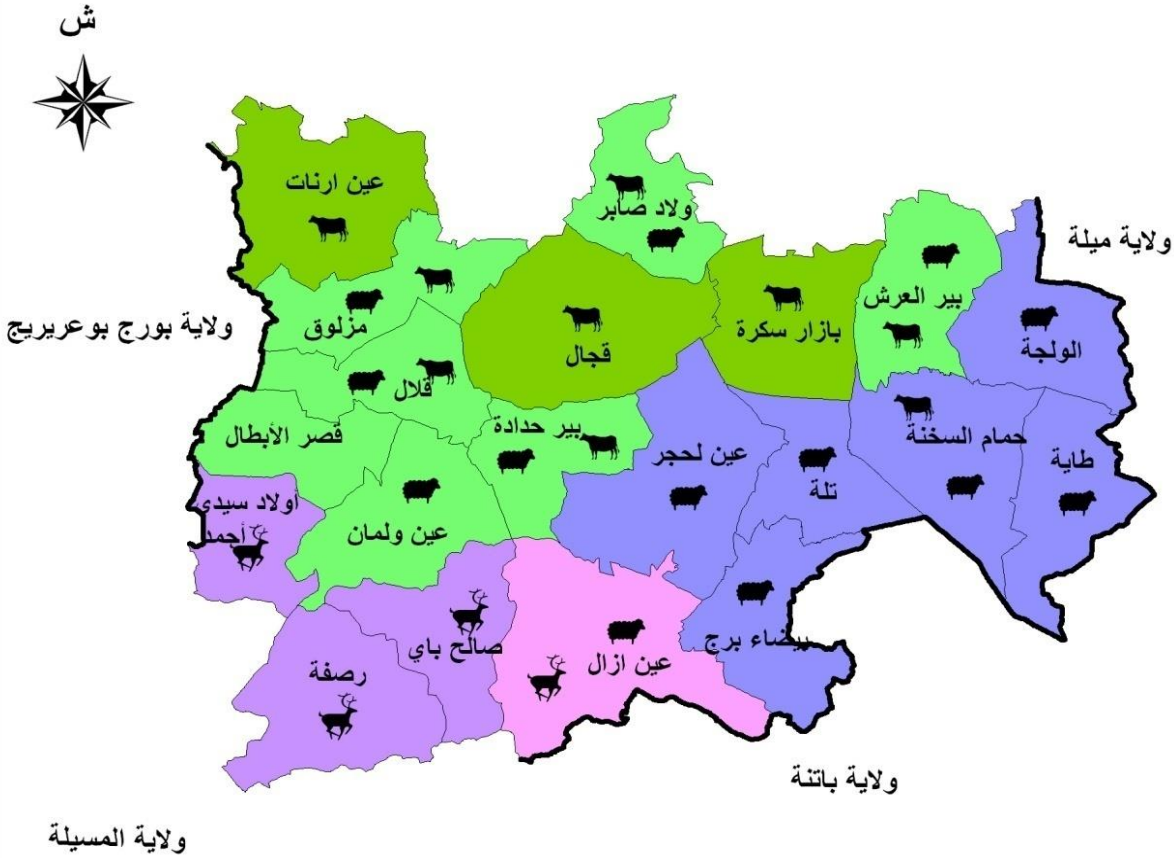
2.7 توزيع تربية الأبقار في الإقليم

يعتبر اقليم السهول العليا حديث العهد بتربية الأبقار الا أن سياسة الدعم التي تقدمها الدولة لهذا النشاط وخاصة في انتاج الحليب كمادة استراتيجية، شجع الفلاحين على الاستثمار في تربية الأبقار، حيث قدر مجموع عدد الأبقار بالإقليم 60207 رأس في سنة 2008 ما يمثل 52% من مجموع أبقار الولاية ، منها سلالات محلية مثل سلالة شرفة ، سلالة قالمية وأجنبية مثل الرمادية ، السوداء ، الحمراء (tarentaise , montbeliarde) وفيما بين البلديات تظهر الفروق الآتية :

- بروز بلدية بازر سخرة في المرتبة الأولى بأكبر عدد 8990 رأس، حيث تضم مساحة زراعية هامة (12080 هكتار)، حيث تنتج أكبر كمية من الحليب 144530 هكل ما يمثل نسبة 16 % من حليب الإقليم.
- تقارب الأعداد في أغلب البلديات بين 2000 رأس و 5000 رأس بقر نتيجة تقارب المساحات الزراعية بين 7000 هكتار و 1000 هكتار .
- أضعف عدد من الأبقار يسجل في كل من بلدية الرصفة 935 رأس وبلدية عين آزال 875 رأس رغم وفرة المساحة الزراعية بما والمقدرة 14532 هكتار .
- لقد تناقص عدد الأبقار ببلديات الإقليم بعد تطبيق قانون 87 / 19 الذي أعاد تنظيم المزارع التابعة للدولة، حيث تنازلت الدولة للمستثمرات الفلاحية وفتح المجال إلى بيع وتحويل الإسطبلات إلى أنشطة غير فلاحية، رغم ذلك فهي توفر مادة الحليب حيث حققت الولاية اكتفاءها نتيجة استثمار بعض الخواص في إنتاج مادة الحليب مستفيدة من الدعم الذي قدمه الدولة لهذه المادة الإستراتيجية وتربية الأبقار.

بلديات السهول العليا لسطيف :

الثروة الحيوانية السائدة سنة 2008



- سيطرة الأبقار
- سيطرة الأغنام
- سيطرة الماعز
- اغنام وماعز
- ابقار و اغنام

0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 25

جدول (66) توزيع الثروة الحيوانية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2007/ 2008

البلدية	رأس غنم	رأس بقر	رأس ماعز	البلدية	رأس غنم	رأس بقر	رأس ماعز
عين أرنات	9200	4400	110	عين أزال	13900	875	1300
مزلق	11000	2200	120	عين الحجر	16500	3330	400
عين ولان	6100	2960	400	بئر حدادة	7000	1460	180
قلال	9600	3800	1100	بيضاء برج	13800	2265	2400
قصر الأبطال	6200	2770	450	بازر صخرة	19000	8990	1020
أولاد سي احمد	3900	1934	5001	حمام السخنة	23200	3785	1500
قجال	22200	5030	1800	الطاية	14000	2555	1450
أولاد صابر	9500	2135	600	التلة	25500	4748	1600
صالح باي	6700	1035	2000	بئر العرش	15500	3300	300
الرصفة	5880	935	1840	الولجة	15000	1700	300
منطقة الدراسة	253680	60207	20370				
الولاية	467795	114225	64315				

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سطيف

3 . 7 تربية الماعز

من المعروف أن تربية الماعز تنتشر في الأقاليم الفقيرة (العنزة بقرة الفقير)، بلغ العدد 19370 رأس ولا يمثل سوى 6% من مجموع الثروة الحيوانية. يتركز خاصة في البلديات الواقعة على الأطراف الجغرافية المحاذية لجبال الحامة. من أبرز البلديات في تربية الماعز بلدية صالح باي 2000 رأس، و بلدية الرصفة 1840 وبلدية أولاد سي أحمد 15000 رأس، بلدية عين أزال 1300 رأس من الماعز أما باقي البلديات فأعدادها قليلة.

4 . 7 تربية الدواجن : التميز لبلديات وسط الاقليم

تتركز تربية الدواجن بالدرجة الأولى في بلديات وسط الإقليم في بلدية قجال $10^3 \times 695$ دجاجة بازر سخرة $10^3 \times 280$ دجاجة وبلدية بيضاء برج $10^3 \times 200$ دجاجة كما يوضحه الجدول رقم (67) نتيجة للحرارة المعتدلة و الاقتراب من مدينتي سطيف و العلمة لتصريف الإنتاج وتوفر المذابح .

أما أساليب التربية فهي تجمع بين الأسلوب الحديث مثال في بلدية مزلق والأسلوب التقليدي البسيط المنتشر الذي كثيرا ما يتعرض إلى الخسائر و التوقف عن النشاط بسبب انتشار الأمراض لنقص المتابعة البيطرية و التلقيح الدوري

مما يؤثر مباشرة على استقرار الأسعار في السوق. يبقى نشاط تربية الدواجن بالاقليم يتميز بهامش المغامرة عند كثير من المستثمرين نتيجة لقلّة التحكم التقني والمتابعة البيطرية التي ترهن الانتاج.

جدول رقم (67) تربية الدواجن حسب البلديات سنة 2008

البلدية	دجاج استهلاك ³¹⁰	دجاج بيض ³¹⁰	الديك الرومي ³¹⁰	البلدية	دجاج استهلاك ³¹⁰	دجاج بيض ³¹⁰	الديك الرومي ³¹⁰
عين أرنات	58	90,6	0	عين أزال	64	13,7	0
مزلق	33	39,6	0	عين الحجر	55	21,5	1
عين ولمان	75	58,1	4	بئر حدادة	92	10,8	11
قلال	148	76,8	4	بيضاء بيج	200	125,6	16
قصر الأبطال	75	65,05	0	بازر صخرة	280	45,3	4
أولاد سي احمد	115	36,1	0	حمام السخنة	14	3,3	0,2
قجال	695	69,6	2	الطاية	22	15,4	0,3
أولاد صابر	165	50,4	2,8	التلة	11	2,4	0
صالح باي	68	0	0	بئر العرش	66	9	13
الرصفة	52	26,4	0	الولجة	67	10,8	13
المجموع	2355	770	71				

المصدر نفسه

إن الهدف من دراسة عنصر الإنتاج الزراعي، يرمي إلى معرفة الفوارق القائمة بين البلديات في كميات الإنتاج وتصور العائد الفلاحي للسكان ولتحديد ذلك تم انجاز مصفوفة ارتباط الرتب (matrice de corrélation par rang) حسب الجدول رقم (68) باتباع الخطوات الآتية:

- اختيار 05 أنواع من المنتوجات وهي: انتاج الحبوب، انتاج الأعلاف، انتاج الخضروات، انتاج المحاصيل الصناعية وانتاج الأشجار المثمرة.
- ترتيب البلديات من الرتبة الأولى إلى الرتبة العشرين في كل نوع من الإنتاج حسب الكمية.
- نضع جدولاً بعدد الرتب (من 1 الى 20) ونحسب عدد المرات التي أخذت فيها بلدية ما المرتبة الأولى ثم المرتبة الثانية الى غاية المرتبة 20.
- نقوم بعملية ضرب عدد المراتب في كل رتبة لكل بلدية.

- نجمع مجموع الرتب لكل بلدية.

البلديات التي تحصل على مجموع رتب أقل تكون في مقدمة الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع ، خلص العمل إلى إنجاز الخريطة رقم (26) .

تبرز في المستويات الأولى من الانتاج الزراعي بلديات ذات امكانيات فلاحية هامة مثل بلدية قجال التي تنصدر الترتيب لكونها تضم مساحة زراعية هامة 19 000 هكتار وتحتل المرتبة الأولى في انتاج الخضروات والأعلاف اضافة الى بلدية عين آزال 14532 هكتار وبلدية بازر سكرة 12080 هكتار و تأتي في المراتب الأخيرة كل من بلدية التلة وبلدية الطاية وبلدية أولاد سي أحمد لكونها لا تملك مساحات زراعية واسعة .

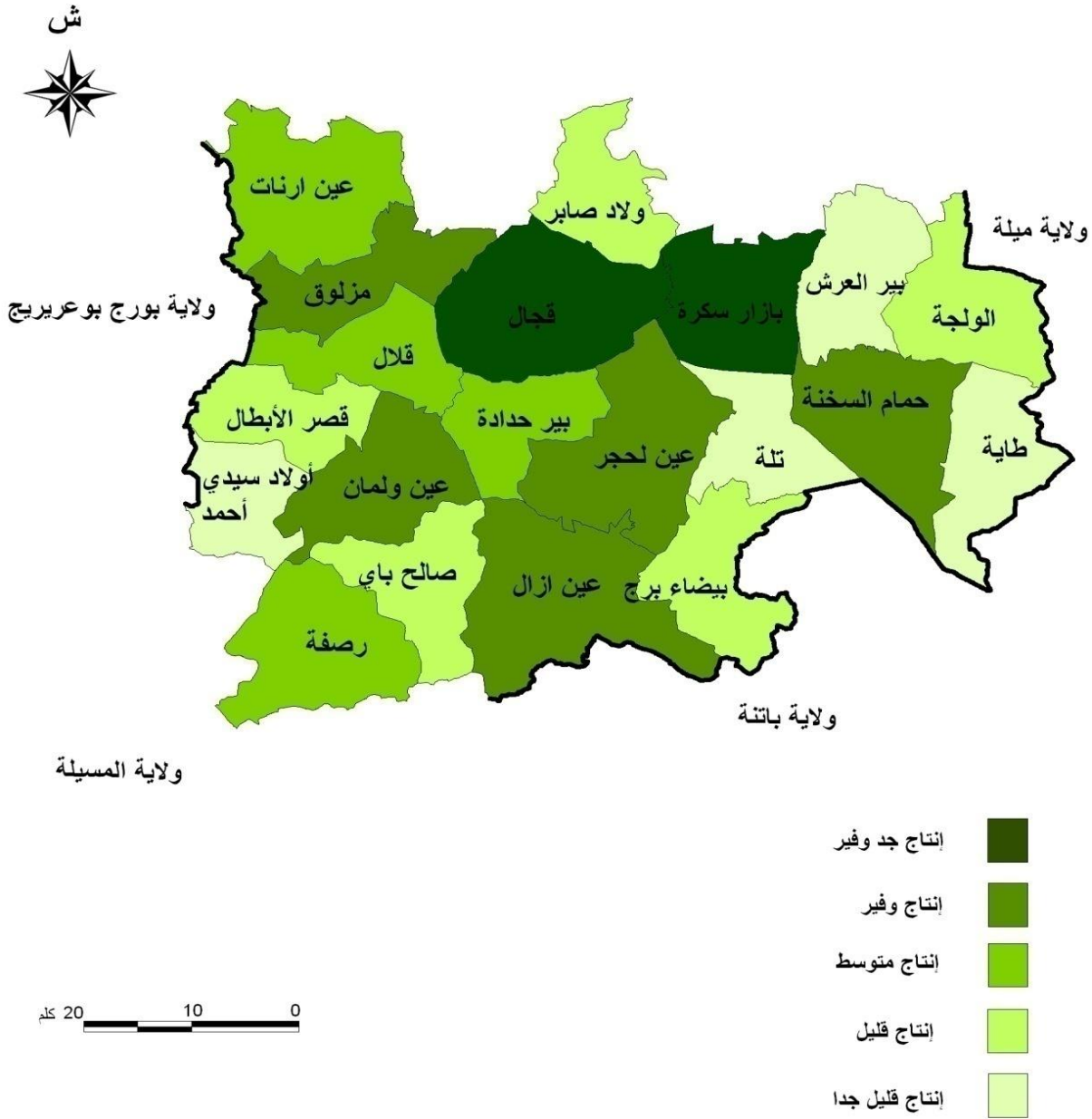
جدول (68) ترتيب البلديات حسب إنتاج المحاصيل الزراعية سنة 2008

الملاحظة	مجموع الرتب	أشجار	محاصيل	خضروات	الأعلاف	إنتاج	البلديات
		مثمرة	صناعية			الحبوب	
		الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	
إنتاج جد وفير	16	6	6	1	1	2	قجال
"	24	3	6	6	3	6	بازر سخرة
إنتاج وفير	29	1	6	7	2	13	حمام السخنة
"	37	13	6	10	4	4	مزلوق
"	37	2	2	17	11	5	عين آزال
"	39	8	1	9	9	12	عين ولان
"	39	9	6	11	6	7	عين لحجر
إنتاج متوسط	44	5	5	2	18	14	قالل
"	47	12	6	3	8	18	بئر حدادة
"	47	16	6	8	7	10	الرصفة
"	49	14	6	12	16	1	عين أرانات
إنتاج قليل	51	4	3	18	17	9	صالح باي
"	52	17	6	13	5	11	الولجة
"	55	7	6	14	20	8	أولاد صابر
"	56	10	4	15	12	15	قصر الأبطال
"	59	15	6	4	15	19	بيضاء برج
إنتاج قليل جدا	60	19	6	5	14	16	التلة
"	62	20	6	20	13	3	بئر العرش
"	67	18	6	16	10	17	الطاية
"	75	11	6	19	19	20	أولاد سي أحمد

المصدر : من إنجاز الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :

مستويات الإنتاج الزراعي سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 26

خلاصة الفصل الرابع

لا يزال اقليم السهول العليا لسطيف يحافظ على خصوصياته الفلاحية، حيث أن نسبة اليد العاملة الزراعية تمثل 53 % من مجموع اليد العاملة، مع بروز اليد العاملة في القطاع الثالث في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، بنسبة 31 % وخاصة في البلديات بحجم مدن صغيرة ومتوسطة بالإقليم.

ان القوة المشتغلة هي التي تترجم قدرة اقتصاد الاقليم على توظيف موارده البشرية في ديناميكية النمو العام ومن خلال البيانات الإحصائية، قدر معدل الشغل 39,1 % من القوة القادرة على العمل، وهو أفضل من المعدل الوطني. أما القوة النشطة والتي تمثل ثلث مجموع السكان، فهي أدنى من المتوسط الوطني ال مقدر 41,7 %، كما أن أغلب البلديات (17 بلدية) معدلها أدنى من المتوسط الوطني.

إن الفارق العددي بين المتغيرين (القوة النشطة، القوة المشتغلة) وصل الى 25505 فرد قادرين عن العمل و لا يجدون فرص لذلك بمقابل ذلك مستوى البطالة في 8,6 % ، الذي لا يعكس حقيقة الميدان الذي يبقى من الصعب تحديد حجم البطالة فيه لغياب قواعد العمل القانونية لكثير من الأنشطة الموازية ، إضافة إلى تدخل الإدارة في تحديد معدل البطالة لأهداف غير معلنة ، فالعجز وقلة الموارد يميزان بلديات اقليم السهول العليا لمنطقة سطيف التي لا تعرف عوائق طبيعية كبيرة ، مما يدفع إلى التفكير و البحث في المعوقات البشرية .

لقد أبانت المقابلات الميدانية على تفضيل أصحاب رؤوس الأموال في بعض البلديات على الانتقال إلى مدينة العلمة (مركز دبي التجاري) ومدينة سطيف للاستثمار بها وحتى الانتقال إلى الجزائر العاصمة من أجل التقرب إلى مراكز الحركة التجارية والاقتصادية عامة ، هذا ما يؤكد تأثير عاملي التخصص و التركيز في جلب الاستثمارات الجديدة ، كما أن التخصص المحلي والجهوي يساهم في إعادة التوازن للتنمية المحلية ، بحيث أن توجيه الانتاج وفقا للخصوصيات المحلية للتربة والمناخ يسمح بالتحكم الجيد في تقنيات الانتاج و تنظيم عملية تصريفه و الذي من شأنه أن يخلق بنية انتاجية محلية تكون عامل بعث لتنمية محلية شاملة، وضع يفتح المجال الى التفكير في صيغ جديدة وحوافز للاستثمار محليا.

يبقى الإقليم يركز بالأساس على المحاصيل الإستراتيجية لغذاء الإنسان وخاصة مادة القمح، فمنذ العهد الاستعماري كانت المنطقة تمثل خزان أوروبا في مادة القمح. أما الإنتاج فتتحكم فيه عوامل التساقط ونوعية الترب، بحيث أن كمية الإنتاج تتناقص من الشمال إلى الجنوب أين يقل منسوب الأمطار وتقل جودة الترب وتمتد ظاهرة القارية، مما ألزم

التفكير في تحويل لمياه من الشمال الى اقليم السهول العليا لسطيف قصد بعث التنمية الاقتصادية كما سوف نتعرض له بالبحث في الفصل الحادي عشر.

تبقى الدولة الفاعل الأساسي في تأطير وبرمجة نماذج جديدة في سياسات التشغيل وما يعاب على هذه البرامج هو عدم الانتظام والعقلانية ونقص في المتابعة التقنية للمشاريع يقابلها نقص في التكوين العلمي ومعرفة الخبرات لدى الشباب.

خلاصة الباب الأول

ما تم توظيفه من مؤشرات بشرية وسكانية واقتصادية قد كشف عن واقع الفوارق الموجودة بين بلديات إقليم السهول العليا لسطيف، ما سمح بفتح مجال التحليل في الوضعيات المعقدة داخل الإقليم.

لقد عرف نمو السكان بإقليم السهول العليا لسطيف انخفاضا محسوسا في السنوات الأخيرة و هذا ما يؤكد تراجع معدل النمو العام للسكان لمجموع بلديات منطقة الدراسة من 2,9 % في فترة (87/98) إلى 1,69 % خلال عشرية 2008/98 ، إلا أن وتيرة النمو ليست ثابتة بل هناك تفاوت كبير بين البلديات ، مثال ذلك تفاوت معدل النمو بين بلدية عين أرناط 3,5 % وبلدية الرصفة بمعدل 1 % ولعل الوزن الاقتصادي والتنموي للبلدية له ما يبرر ذلك ، إضافة إلى أن المناطق الريفية أكثر تحولا وعمقا أين نزل معدل نمو السكان من 3,5 % في عشرية 1998/87 إلى 1,36 % في العشرية الأخيرة 2008/98 .

كما تبرز بإقليم السهول العليا لسطيف القوة النشطة (16 - 59 سنة) التي تمثل ما يقارب 60,7 % من مجموع السكان ، مؤشر يحمل في طياته عنصر القوة في العرض المتوفر في سوق العمل بمقابل مشكلة في الطلب الكبير على فرص التشغيل التي تبقى مرهونة بحركة الاقتصاد الشاملة وبمجم الاستثمارات على الخصوص .

إن تطور الشبكة الحضرية، هو حديث العهد بالإقليم فلم يصل عدد المراكز إلى 71 مركزا إلا في سنة 2008 بعدما كان يبلغ 44 مركزا في سنة 1987، هذا التطور كان مرتكزا على بعض الأنوية القديمة التي أحدثتها السلطة الفرنسية مثل عين ولمان، عين أزال، صالح باي، بئر العرش وحتى قرى فلاحية التي أصبحت الآن مراكز لبلديات مثل مركز عين أرناط ، مركز مزلق و مركز رأس الماء ، كل ذلك ضمن سياسة الاستيطان حيث وضعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية شبكة من المراكز لاستغلال الأراضي الفلاحية بالمنطقة وخاصة في زراعة الحبوب .

اعتمادا على التصنيف الجديد الذي ورد في القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 مؤرخ في 20 فبراير لسنة 2006 فلا تبرز سوى مدينة متوسطة واحدة وهي مدينة عين ولمان بحجم سكاني بلغ 50573 نسمة في سنة 2008 ، إضافة إلى مدينتان من مستوى المدن الصغيرة وهما : مدينة عين أزال بحجم سكاني يقدر 37752 نسمة ، ومدينة عين أرناط بعدد سكان 24846 نسمة تعتبر الشبكة العمرانية أداة من أدوات تحقيق التنمية والتطور داخل المجال ووسيلة من وسائل تنظيمه لذلك ينبغي التركيز على خلق التوازنات المحلية الممكنة وتقليص الفوارق . من خلال المقارنة يتضح أن الديناميكية السكانية المسجلة في عدد التجمعات العمرانية أين زاد العدد 27 مركزا عمرايا خلال فترة (1987-2008) لم يكن نتاجا للانتعاش الاقتصادي المحلي للبلديات كون أن الاستثمارات الممكنة بقيت مركزة في التجمعات الكبرى ، وهو ناتج عن الفراغ الكبير وغياب هياكل الخدمات وفرص العمل ، وأكبر عامل ساهم كذلك في تنامي

عدد المراكز الحضرية هو غياب العنصر الأمني خلال عشرية التسعينات ، كما أن الزيادة السكانية للتجمعات نتجت بفعل القرب الجغرافي من المجال الريفي ، فأصبحت المراكز بمثابة أول محطة في تنقل السكان .

إن التوزيع الجغرافي للسكان متباين عبر الإقليم بين كثافات منخفضة (65 ن/كلم 2 بلدية الرصفة ، إلى 402 ن/كلم 2 بلدية عين ولمان) تتحكم فيه عوامل طبيعية، ففي القسم الجنوبي الشرقي الذي تمتد فيه مناطق السباح و الشطوط (بلدية الطاية 84 ن/كلم 2، حمام السخنة 75 ن/كلم 2 ، التلة 74 ن/كلم 2) و على أقدام الجبال مثل بلدتي الرصفة و أولاد سي أحمد 99 ن/كلم 2. تبقى الكثافات المرتفعة مستقطبة في المراكز العمرانية الجهوية الهامة مثل بلدية عين ولمان 402 ن/كلم 2 كمركز جهوي في القسم الجنوبي الغربي وبلدية عين أرناات 201 ن/كلم 2، بحكم القرب الجغرافي من قطب سطيف .

هذا ما يتأكد من تحول سكان المناطق الريفية والمبعثرة إلى المراكز العمرانية الهامة بالإقليم، حيث تراجعت نسبة سكان المناطق المبعثرة من 60 % إلى 37,9 % في الفترة ما بين 1987 و 2008، بمقابل تزايد نسبة سكان التجمعات من 39,9% إلى 62 % لنفس الفترة. تلك المراكز الهامة تحولت إلى محطات لاستقبال السكان الوافدين على مدار العشرين سنة الماضية مثل بلدية عين أرناات، أولاد صابر، مزلق، قجال، بئر العرش وهي مراكز تمتد في المجالات الخلفية لمدن هامة مثل سطيف والعلمة، لقوة استقطابها. حركة ساهمت في إنتاجها عوامل متداخلة منها غياب الأمن في الفترة السابقة وقلة الموارد الطبيعية ويبقى العنصر البشري مع اختلاف الحقب والمراحل، يبحث دائما على العناصر الأساسية والضرورية للحياة، عناصر الاستقرار والأمن الاجتماعي.

بناء على دور السكن في خلق التوازن للإنسان داخل إقليمه الجغرافي فان ضخامة المعدلات والمؤشرات (معدلات شغل المسكن - حجم العجز في السكن) وعدم تحسينها يرفع حظوظ عدم التوازن بين عناصر إقليم السهول العليا لسطيف و استقرار الإنسان به.

- ينمو السكن في تجمعات المراكز الرئيسية على حساب المنطقة المبعثرة، حيث تراجعت نسبة مساكن المنطقة المبعثرة من 57,3 % في سنة 1987 إلى 8,35 % في سنة 2008. كما تبقى سيطرة نمط المساكن الفردية على أكثر من 72 % من حظيرة السكن، نتيجة لاستمرار الطابع الفلاحي وميل الإنسان إلى المحافظة على الخصوصيات العائلية.

- تبقى علاقة السكان بالسكن في مستويات معقدة بين 7 و 8 أفراد في المسكن للفترة ما بين 1987 و 2008. ما يكشف عن التفاوت في وتيرة بناء المساكن مع وتيرة النمو السكاني بالإقليم واستمرار الفوارق بين طرفي المعادلة، كون أن متوسط وتيرة الانجاز يسير في مستوى 225 مسكنا سنويا، يقابل ذلك زيادة سكانية في حدود 4487 نسمة سنويا، بمعدل شغل المسكن نظريا في حدود 19 فرد/ المسكن.

- إن مستوى الربط بالشبكات العمومية يدل على مستوى الاندماج و الارتباط بالحدثة في الحالة أو درجة التهميش الإقليمي في حال غيابها مما يؤدي إلى انعكاسات على الوسط البيئي ومستوى معيشة السكان، وينتج عنه التذمر الاجتماعي و تعميق للفوارق في مستوى المعيشة بين السكان. إن مؤشرات المرافق في السكن كلها أدن من متوسط الولاية في نسبة مياه الشرب (71 متوسط البلديات مقابل 78,8 متوسط الولاية)، وشبكة الصرف الصحي (47,9 % مقابل 71 % على التوالي) والربط بشبكة الغاز الطبيعي (26,4 % مقابل 50 %) وغيرها ، فهناك مساكن تم شغلها بدون إنهاء عملية الربط بمختلف الشبكات ، كما تسود ظاهرة انجاز الحفر الكبرى لتصريف المياه القدرة التي لا تخلو من أخطار تلوث مياه الشرب و المحيط السكني بصفة عامة زيادة على الصرف السطحي لبعض المساكن في المناطق المبعثرة بشكل خاص .

تكشف هذه المؤشرات عن إشكالية أزمة السكن بالإقليم الناتجة عن تراكمات ذات أبعاد متنوعة و مختلفة. حاولت الدولة تغيير سياسة السكن عن طريق إشراك المواطن للمساهمة في تحقيق ذلك بواسطة حق التملك بصيغة الادخار و فتحت المجال أمام القطاع الخاص عن طريق تخصيص تجزيئات في مختلف البلديات بهدف تقليص العجز في السكن، و رغم الإمكانيات المالية والمادية الضخمة التي وضعتها الدولة لقطاع السكن إلا أن سوء التسيير و ضعف طاقة الانجاز لم توأكب زيادة الطلب مما أضر كثيرا فرص تقليص الأزمة وأنتج إشكالات جديدة منها التجاوزات القانونية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والارتفاع الجنوبي لأسعار العقار. رغم البرامج السكنية والصيغ الجديدة لسياسة الإسكان المدعومة من طرف الدولة، يبقى الإقليم المحلي دون توازن بين متغيرة السكان والسكن.

أما البنية الاقتصادية للإقليم و رغم البروز الملفت للقطاع الثالث أين بلغت نسبة اليد العاملة به 31 % حسب إحصاء سنة 2008، إلا أن إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف لا يزال يحافظ على طابعه الفلاحي بنسبة 53 % من مجموع اليد العاملة، مركزا في نمط الاستغلال على المحاصيل الاستراتيجية وخاصة محصول القمح، كما تتدخل العوامل الطبيعية في تحديد كمية الإنتاج، حيث أنها تتناقص من الشمال إلى الجنوب أين يقل منسوب الأمطار وتقل جودة الترب.

إن القوة المشغلة التي تترجم قدرة اقتصاد الإقليم على توظيف موارده البشرية في ديناميكية النمو العام و من خلال البيانات الإحصائية فان الفارق العددي بين المتغيرين (القوة النشطة ، القوة المشغلة) وصل إلى 25505 فرد قادرين

على العمل و لا يجدون فرص لذلك ، يقابل ذلك مستوى بطالة في حدود 8,6 % - لا يعكس حقيقة الميدان

- يبقى من الصعب تحديد حجم البطالة لغياب قواعد العمل القانونية للكثير من الأنشطة الموازية ، إضافة إلى تدخل الإدارة في تحديد معدلات البطالة لأهداف غير معلنة .

ما يعاب على برامج التشغيل هو عدم الانتظام والعقلانية ونقص المتابعة التقنية للمشاريع يقابلها نقص في التكوين العلمي و الخبرات لدى الشباب. رغم هذه الإشكالات تبقى الدولة هي الفاعل الأساسي في تأطير و برمجة نماذج جديدة في سياسات التشغيل .

عند الربط بين المتغيرات الثلاث (السكان والسكن والاقتصاد) تبرز حقيقة مجالية تكمن في أن الإنسان يسهل عليه انجاز مسكنه في مناطق شبه حضرية وريفية مقارنة بالمدينة، لكن هذا الإقليم لا يوفر فرص الشغل بالحجم الكافي، مما يلجأ إلى البحث عن العمل خارج نطاقه السكاني وإقليم البلدية، فيلجأ إلى مراكز حضرية أخرى ذات الوزن الاقتصادي والدور الجهوي، وبخاصة مدينتي سطيف والعلمة، فهل هناك عوامل أخرى ساعدت على ظاهرة السكن في الريف و العمل في المدينة؟ هل أصبح الإنسان أكثر راحة في المجال الريفي مع توفر الخدمات؟ ما مدى التوازن بين الخدمات والسكان؟ كيف هي ظروف معيشة الأسر في الإقليم عامة والمنطقة الريفية خاصة، هذا ما سوف يحاول البحث الإجابة عليه من خلال فصول الباب الثاني.

الباب الثاني

فوارق الخدمات وظروف معيشة سكان

إقليم السهول العليا لولاية سطيف

- ❖ الفصل الخامس: الفوارق في الطاقات والهيكل التعليمية بإقليم السهول العليا لسطيف
- ❖ الفصل السادس : فوارق خدمات البنية التحتية بإقليم السهول العليا لسطيف
- ❖ الفصل السابع : فوارق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بإقليم السهول العليا لسطيف
- ❖ الفصل الثامن : الفوارق في ظروف المعيشة بين سكان إقليم السهول العليا لسطيف
- ❖ خلاصة الباب الثاني

تعد جغرافية الخدمات من الفروع الحديثة للجغرافية البشرية، ولا يتعدى الاهتمام بها في الدراسات الجغرافية السنوات الأخيرة، فقد بدأت تظهر في مجال الدراسات الجغرافية بشكل واضح في عقدي السبعينات والثمانينات في الدول المتقدمة فقط، ومع ذلك شهدت فترة الخمسينات بعض الكتابات المحدودة في جغرافية الخدمات، ولم يحظ هذا الفرع باهتمام في الدول العربية يتناسب مع أهميته، رغم أنه أحد الاتجاهات الحديثة التي دفعت الجغرافية دفعة قوية نحو الميدان التطبيقي. وإذا كانت جغرافية الخدمات من الاتجاهات الحديثة، فلا يعني هذا أن الأنشطة الخدمية حديثة الظهور هي الأخرى، وإنما هي أنشطة قديمة ولكنها لم تأخذ مكانتها على خريطة الأنشطة الاقتصادية¹. بعض الجغرافيين يحددون مفهوم الخدمات بأنها إشباع لحاجات الأفراد، ولا تدخل ضمن التداول في الأسواق ولا التعامل النقدي، كما يعرفها البعض الآخر على أنها كل ما يطلبه الإنسان لتيسير حياته، وعلى أنها كل ما ينتج سلعاً غير مادية وتصنف الخدمات إلى ما يلي²:

أ- الخدمات السيادية

تأتي سيادتها من إمكانية إشرافها على قطاعات الخدمات كافة، حيث تضم الخدمات الأمنية والإدارية، إضافة إلى الخدمات التعليمية، ويُعَلَّل سيادتها بأنها مسؤولة عن بناء عقول الأفراد وتأهيلهم لتأدية ما عليهم من واجبات، فضلاً عن محاولة الدول في نشر التعليم على أنه حق مكفول للجميع.

ب- خدمات البنية التحتية

هي من الخدمات التي تهتم بتوفيرها الدولة والإشراف عليها، وذلك لأن وفرتها أمر ضروري لا رفاهية فيه. وتتمثل في مجموعة شبكات هي: شبكات مياه الشرب ومياه الري والصرف الصحي والكهرباء والطرق، والاتصالات الهاتفية والبريدية.

ج- الخدمات الاقتصادية والاجتماعية:

وتتمثل في الأسواق وتجارة التجزئة، والخدمات الصحية والاجتماعية، وهي تشكل في مجملها العناية برفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته. توظف الخدمات في دراسة التباين المكاني ومحاولة الكشف عن العلاقات المحلية لأنشطة السكان، بين التوازن و الاختلال، فهي ذات هدف مزدوج يتمثل في إعادة التوازن إلى الأقاليم المختلفة من جهة وتحسين ظروف معيشة السكان من جهة أخرى، عن طريق البرمجة الجديدة.

¹ أ د فتحي عبد الحميد بلال ، محاضرات في جغرافية الخدمات ، geomatics.opgoo.net أطلع عليه يوم 10/12/2012

² نفس المرجع السابق .

اختار الباحث مجموعة من الخدمات الاستراتيجية والحساسة، لقياس الفوارق بين بلديات منطقة الدراسة منها التعليم، النقل، البريد وخدمة الانترنت والصحة وتجارة التجزئة لما لهذه العناصر من ارتباط مباشر باستقرار الإنسان وتوفير ظروف معيشة لضمان تنمية متوازنة بين البلديات.

الفصل الخامس

الفوارق في الطاقات و المياكل التعليمية

في بلديات إقليم السمور العليا لولاية سطيف

يعد التعليم أحد أسس التنمية البشرية، على اعتبار أن الإنسان يبقى دائما محور الفعل الإقليمي الذي تبنى من خلاله سياسات التنمية الشاملة بصفة عامة. تواجه الجزائر تحد كبير كون أن عدد الأطفال في سن الدراسة والذين لهم الحق في التعليم يقدر 09 مليون طفل حسب إحصاء سنة 2008، كما مثل مجموع المتدربين 1/3 من مجموع عدد السكان، فالجزائر تقدم أعلى معدلات التمدرس من بين بلدان الجنوب وعليه تبقى تتحمل مسؤولية كبيرة في قطاع التعليم رغم فسح المجال قانونا أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة هي في مرحلتها الجينية.

إذا كانت الأمية قد مست 90 % من سكان البلد لسنوات عديدة منذ 1962 وبمعدل تدرس في مستوى 50 %، فالوضع حاليًا تعرف قفزة كبيرة بحيث وصل معدل التمدرس إلى حوالي 94 % و انخفضت نسبة الأمية إلى 26,5 % في سنة 2008.

كل هذه المؤشرات تقرأ على أساس كمي، ليبقى مستوى ونوعية التعليم متوقف على مدى نجاح الإصلاحات الكبيرة في الميدان والتي تواجه ردود فعل سلبية، بالرفض أو عدم الاستجابة الايجابية، إضافة إلى الحركات النقابية الاحتجاجية رغم اعتبارها من الإفرازات الطبيعية لعملية الإصلاح.

تم الاعتماد على بعض المؤشرات الأساسية في القياس، لدراسة الفوارق في مجال التعليم عبر إقليم السهول العليا لسطيف، مثل نسبة التمدرس التي تعبر عن العلاقة بين عدد التلاميذ المتدربين إلى عدد الأطفال في سن الدراسة، ثم مؤشر شغل القسم الذي يوضح حالة العلاقة بين التلاميذ والهياكل التعليمية أي الأقسام بالدرجة الأولى. أما المؤشر الثالث فيهدف إلى مقارنة فرص التعليم بين الجنسين الإناث والذكور، هل هي متكافئة؟ هل مازالت فرص تعليم الفتاة في القطر الريفي تتوقف عند البلوغ البيولوجي؟ أم أن هناك عوامل أخرى قد تقلص من مواصلة التعليم.

كما يتطرق البحث بالدراسة والمقارنة إلى نسب نجاح التلاميذ في المستويات والمراحل الانتقالية الحساسة، مثل نسبة النجاح من مرحلة التعليم المتوسط إلى مرحلة التعليم الثانوي، إضافة إلى نسب النجاح في شهادة البكالوريا التي تعد المعيار النهائي والحقيقي لتقييم مرحلة التعليم العام عن طريق كشف الفوارق بين مختلف بلديات الإقليم وتفسيرها.

أخيرا نتطرق بالدراسة إلى مؤشر نسبة الأمية الذي يعكس هو الآخر حالة و مستوى التعليم لدى سكان الإقليم، فبعد أكثر من 50 سنة استقلال وعمل، كيف هي معدلات الأمية بالإقليم مقارنة بالوضع على مستوى الوطن؟ كما يلخص المؤشر مدى مساهمة العنصر البشري للتطورات الحديثة.

1. التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بإقليم السهول العليا لسطيف لسنة 2008 *

تضم بلديات إقليم السهول العليا لسطيف 368 مؤسسة تربوية ، تمثل 1/3 الهياكل التعليمية تقريبا بالولاية . تستقبل عدد 90344 تلميذا من مجموع 270222 تلميذا في الولاية وهو ما يعادل نسبة 33,1 % من التلاميذ المتدرسين بالولاية، وهي نظريا علاقة متوازنة إلى حد كبير كما توضحه بيانات الجدول رقم (69) ، لكن هل يمتد هذا التوازن بين مختلف الأطوار التعليمية بين البلديات ؟ هذا ما سوف يحاول هذا الفصل الكشف عنه.

1.1 التوزيع المجالي للمؤسسات الابتدائية حسب السنة الدراسية 2008-07

تضم بلديات إقليم الدراسة 293 مؤسسة ابتدائية من مجموع 867 مؤسسة ابتدائية بالولاية ما يمثل 33,7 % من مجموع المؤسسات الابتدائية بالولاية ، أما فيما بين البلديات وحسب الشكل رقم (44) فنلاحظ الآتي :

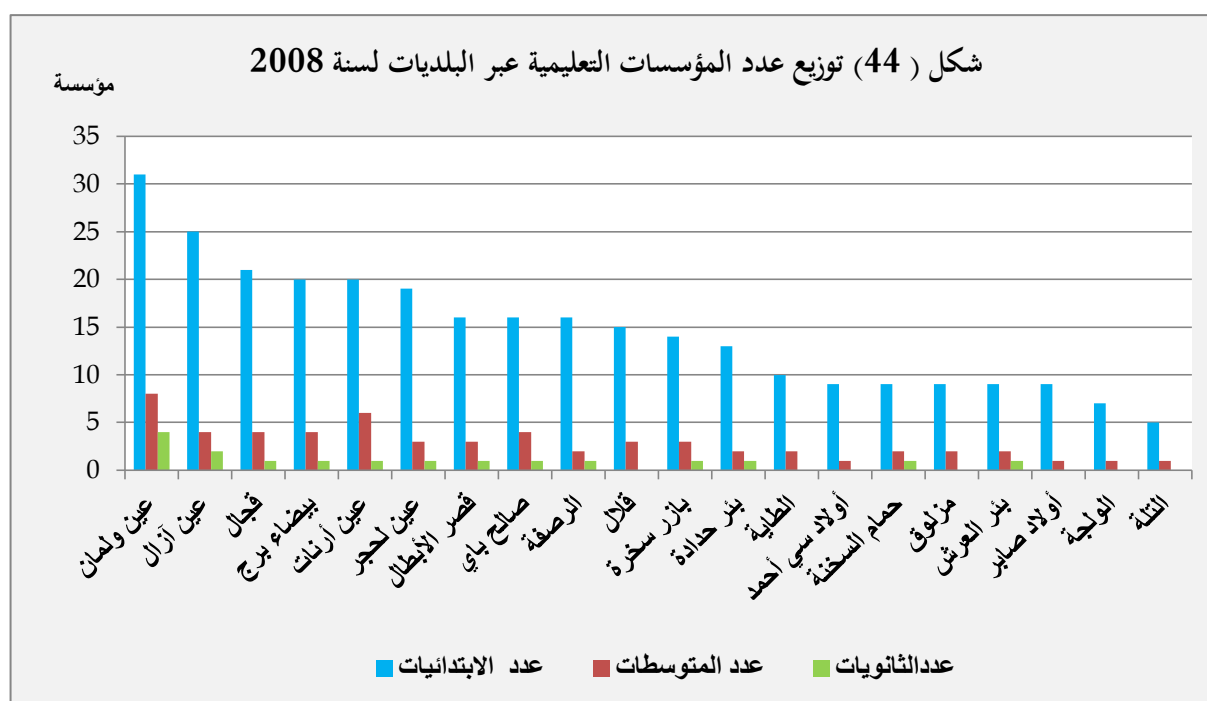
- تتصدر البلديات ذات الحجم السكاني الكبير، وهي مراكز دوائر بأكبر عدد من المؤسسات أين تراوح بين 31 مؤسسة ابتدائية في بلدية عين ولمان ، 25 مؤسسة ابتدائية في بلدية عين آزال ، و 21 مؤسسة في بلدية قجال و 20 مؤسسة في كل من بلدية بيضاء برج و بلدية عين أرناث ، ثم بلدية عين لحجر 19 مؤسسة .
- مجموعة بلديات تضم بين 16 ابتدائية في بلدية صالح باي و بلدية الرصفة وقصر الأبطال إلى 13 ابتدائية ببلدية بئر حدادة تتوسطها كل من بلدية قلال 15 ابتدائية، بلدية بازر سخرة 14 ابتدائية .
- مجموعة بلديات تضم 10 مؤسسات ابتدائية فأقل و تضم كل من بلدية التلة 10 مؤسسات، 09 مؤسسات في كل من بلدية بئر العرش، بلدية حمام السخنة ، بلدية مزلوق ، بلدية أولاد سي أحمد وبلدية أولاد صابر ثم بلدية الوجلة 07 مؤسسات وآخرها بلدية التلة 05 مؤسسات ابتدائية .

* اعتمادا على معطيات السنة الدراسية (07 - 2008) .

جدول (69) توزيع المؤسسات التعليمية عبر البلديات السنة الدراسية 2008-07

البلديات	عدد المدارس الابتدائية	عدد المتوسطات	عدد الثانويات	المجموع	البلديات	عدد المدارس الابتدائية	عدد المتوسطات	عدد الثانويات	المجموع
عين ولمان	31	8	4	43	قلال	15	3	0	18
عين آزال	25	4	2	31	بئر حدادة	13	2	1	16
عين أرناث	20	6	1	27	بئر العرش	9	2	1	12
قجال	21	4	1	26	حمام السخنة	9	2	1	12
بيضاء برج	20	4	1	25	الطاية	10	2	0	12
عين لاجر	19	3	1	23	مزلق	9	2	0	11
صالح باي	16	4	1	21	أولاد سي أحمد	9	1	0	10
قصر الأبطال	16	3	1	20	أولاد صابر	9	1	0	10
الرصفة	16	2	1	19	الولجة	7	1	0	8
بازر سخرة	14	3	1	18	الثلة	5	1	0	7
إقليم الدراسة	293	58	17	368					
النسبة %	33,7	32	27,8	33,1					
الولاية	867	181	61	1109					

المصدر : مديرية التربية لولاية سطيف 2008



2.1 التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم المتوسط للسنة الدراسية 2008-07

بلغ عدد مؤسسات التعليم المتوسط بالإقليم 58 مؤسسة في سنة 2008 من مجموع 181 مؤسسة بالولاية وهو ما يمثل نسبة 32% من مجموع مؤسسات التعليم المتوسط بالولاية.

يبقى تميز البلديات ذات الحجم السكاني الكبير هي التي تضم أكبر عدد من المؤسسات في كل من بلدية عين ولمان 08 مؤسسات، عين أرناط 06 مؤسسات، باقي البلديات تضم بين 04 مؤسسات مثل بلدية قجال، بلدية بيضاء برج، بلدية عين آزال، بلدية صالح باي، إلى مؤسسة واحدة في كل من بلدية أولاد سي احمد، بلدية أولاد صابر، بلدية الوجحة وبلدية التلة، وهي بلديات حديثة النشأة إداريا بأحجام سكانية قليلة.

3.1 التوزيع المجالي للمؤسسات الثانوية للسنة الدراسية 2008-07

بلغ عدد المؤسسات الثانوية بالإقليم 17 ثانوية لسنة 2008 من مجموع 61 مؤسسة على مستوى الولاية. أما على مستوى البلديات، فأكثر عدد سجل في بلدية عين ولمان 04 ثانويات، عين آزال 02 ثانويتان.

- مجموعة مكونة من 11 بلدية تحتوي على ثانوية واحدة.
- غياب مؤسسة ثانوية في 07 بلديات وهي: بلدية قلال، بلدية الطاية، بلدية مزلق، بلدية أولاد سي أحمد، بلدية أولاد صابر، بلدية الوجحة وبلدية التلة، يضطر على إثره تلاميذ هذا المستوى إلى الانتقال إلى البلديات المجاورة لمتابعة دراستهم الثانوية.

2. فوارق التمدرس حسب البلديات للسنة الدراسية 2007 / 2008

حسب البيانات المستقاة من مديرية التربية لولاية سطيف فقد بلغت نسبة التمدرس لجميع الأطوار 59,8% وهي نسبة تتقارب مع المتوسط الولائي المقدر 58,2% كما يبينه الجدول رقم (70).

أما فيما بين البلديات فتظهر فروق كبيرة في ذلك، حيث يصل الفرق بين أحسن نسبة وأدناها إلى 35 نقطة بين بلدية مزلق 77% وبلدية التلة 42% ويمكن حصر فوارق التمدرس في ما يلي:

- أضعف معدلات التمدرس تسجل في كل من بلدية التلة 42% وبلدية أولاد سي أحمد 43% وبلدية الوجحة 44,8%، بلدية أولاد صابر 48,7% وبلدية قجال 49%، كون أن أكثر من نصف الأطفال في سن التعلم هم خارج المدارس، إلا أن ذلك قد يخفي بعض التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة من سنة إلى أخرى وخاصة بعد السنة الرابعة متوسط، حيث ينتقلون إلى مراكز التكوين المهني.

جدول (70) نسب التمدرس بين البلديات للسنة الدراسية 2008/07

البلدية	نسبة التمدرس + الابتدائي + المتوسط	نسبة التمدرس في الثانوي	النسبة العامة	البلدية	نسبة التمدرس في الثانوي	نسبة التمدرس + الابتدائي + المتوسط	النسبة العامة
أولاد سي احمد	79,4	8,3	43,8	صالح باي	31,7	92,9	62,3
الولجة	80,1	9,6	44,8	حمام السخنة	47,2	78,4	62,8
أولاد صابر	74,6	22,7	48,7	الطاية	13,6	114,2	63,9
قجال	66,2	31,8	49	بيضاء برج	30,9	98,2	64,5
عين أزال	84,2	25	54,6	عين ولمان	33,3	96,9	65,1
قلال	86,7	23	54,8	بئر حدادة	37,7	95,9	66,8
بئر العرش	86,2	27,2	56,7	قصر الأبطال	49,9	92	71
عين الحجر	91	22,8	56,9	عين أرزات	51,1	95,2	73,2
الرصفة	84,3	33,1	58,7	مزلق	74,7	80,2	77,4
بازر سخرة	95,3	23,8	59,6	الثلة	2,2	83,4	42,8
مجموع الإقليم	87,8	31,3	59,8				
مجموع الولاية	86,6	29,7	58,2				

المصدر: مديرية التربية لولاية سطيف 2008

وللوقوف على حالة التمدرس بأكثر دقة، وجب دراسة هذا المؤشر بدمج معطيات المستوى الابتدائي مع المستوى المتوسط، ثم المستوى الثانوي كون أن نسب النجاح و الانتقال إلى السنة الأولى متوسط كبيرة جدا تقارب 100%، إلا أن الفرق يتضح عند الانتقال من المستوى المتوسط إلى الثانوي .

2.1 فوارق التمدرس في المستوى الابتدائي والمتوسط للسنة الدراسية 2008-07

اعتبارا من أن سياسة التعليم في الجزائر تضمن للطفل مدة 09 سنوات تعليم حسب التنظيم السابق، أما حاليا فمدة التعليم للمستوى الابتدائي والمتوسط هي 10 سنوات، ومن خلال بيانات الجدول رقم (70) فقد بلغت نسبة التمدرس للمستويين معا لمجموع بلديات الإقليم 87,8%، وهي قريبة جدا من المتوسط الولائي و المقدر 86,6%، باستثناء بلدية قجال التي تقدم أضعف نسبة بالإقليم 66,2% فان باقي البلديات تقدم نسبا هامة، ما يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع التعليم و خاصة في مراحل الأولى .

2.2 فوارق التمدرس في المستوى الثانوي للسنة الدراسية 2008-07

يتبين أن نسبة التمدرس بلغت 31% و هي دون المستوى الوطني بكثير المقدر بنسبة 66%، وضعية تطرح تساؤلات كبيرة عن حجم التسرب المدرسي الكبير بين المستويات، هل يعود إلى ضعف نسب النجاح والانتقال من المستوى

المتوسط إلى الثانوي أم لعدم توفير هياكل التعليم و صعوبة انتقال التلاميذ إلى ثانويات البلديات الأخرى؟ الواقع بين البلديات يظهر فروقا كبيرة تصل إلى 72 نقطة.

- أحسن وضعية تسجل في بلدية مزلقو بنسبة تلميذ تلميذة وصلت إلى 74,7% متجاوزة النسبة الوطنية، تليها كل من بلدية حمام السخنة 59,1% وبلدية عين أرناط بنسبة 51,1% وبلدية قصر الأبطال 49,9%. ما يلاحظ أن أضعف نسب التلميذ في المستوى الثانوي، تظهر في بلديات تقع جغرافيا على أطراف الولاية مثل بلدية التلة 29%، بلدية الوجلة 09% وبلدية أولاد سي أحمد 08%.

3.2 توزيع نسب التلميذ حسب الجنس للسنة الدراسية 2008-07

من خلال بيانات الجدول رقم (71) والذي يمثل توزيع نسب التلميذ حسب الجنس في البلديات، يتضح تفوق طفيف لنسبة الذكور أمام نسبة الإناث 52,4% للذكور مقابل 47,6% للإناث، وهي نفس الوضعية على مستوى الولاية، أما على مستوى بلديات الإقليم، فيأخذ الفارق في الاتساع بين الجنسين وخاصة في البلديات التي تقع في أقصى حدود الولاية، مثل بلدية الوجلة 43% للإناث و بلدية أولاد سي أحمد 44%، بلدية الطاية 45%، بلدية بازر سخنة وبلدية عين لجر 46% للإناث كما يوضحه الجدول أسفله.

جدول (71) نسبة التلميذ حسب الجنس عبر البلديات للسنة الدراسية 2008/ 07

البلدية	عدد المتعلمين			البلدية	عدد المتعلمين		
	الذكور	إناث	المجموع		الذكور	إناث	المجموع
عين أرناط	4413	4176	8589	عين أرناط	51,3	48,6	52
مزلقو	1409	1345	2754	عين الحجر	51,1	48,8	53,7
عين ولان	6847	6526	13373	بئر حدادة	51,2	48,8	53,1
قلال	1910	1677	3587	بيضاء برج	53,2	46,7	52,1
قصر الأبطال	2154	1878	4032	بازر سخنة	53,4	46,5	53,3
أولاد سي أحمد	961	764	1725	حمام السخنة	55,7	44,2	53,5
قجال	2682	2443	5125	الطاية	52,3	47,6	54,7
أولاد صابر	1065	1001	2066	التلة	51,5	48,4	51,8
صالح باي	2438	2280	4718	بئر العرش	51,6	48,3	52,8
الرصفة	1335	1299	2634	الوجلة	50,6	49,3	56
الإقليم	47340	43004	90344		52,4	47,6	
الولاية	139345	130877	270222		51,5	48,4	

المصدر نفسه

3. علاقة حجم التمدرس بنوع التجمعات السكانية

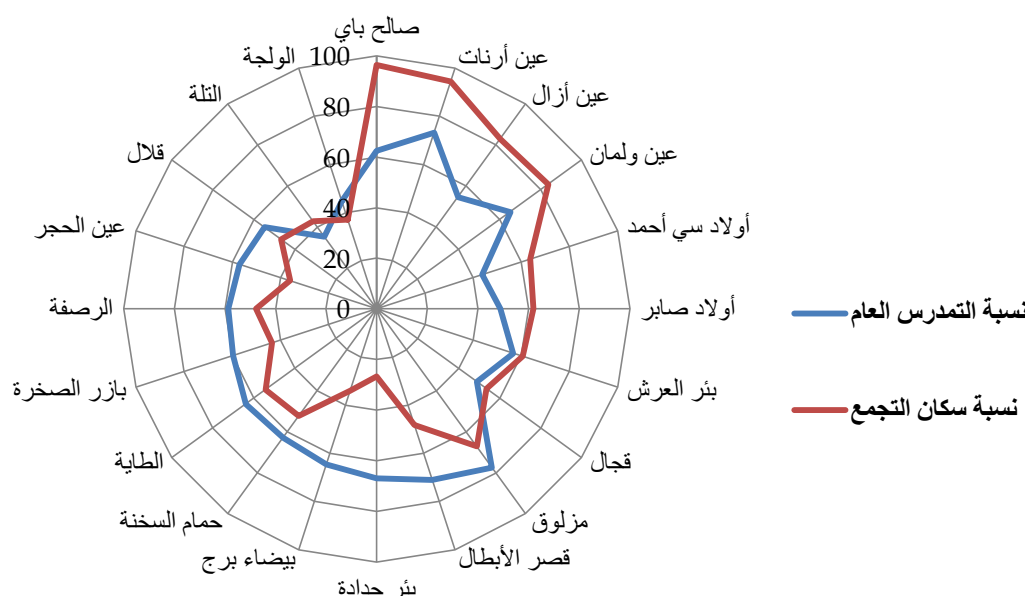
تظهر طبيعة العلاقة بين نسبة التمدرس ونسبة السكان المتجمعين من خلال قيمة معامل الارتباط (Pearson) بين نسبة سكان التجمع ونسبة التمدرس العام (الابتدائي ، المتوسط ، الثانوي) والتي قدرت + 0,2 ، ما يؤكد وجود علاقة ارتباطية طردية رغم أنها متوسطة القوة بين المتغيرتين ، وعليه تتدخل حالة توزيع السكان في التأثير على نسبة التمدرس العامة ، فكلما كانت نسبة السكان المتجمعين كبيرة ، كانت نسبة التمدرس كبيرة كذلك كما هي موضحة في الجدول أسفله والشكل رقم (45).

جدول (72) علاقة التمدرس بتجمع السكان للبلديات سنة 2008

نسبة التمدرس العام	نسبة سكان التجمع	البلديات	نسبة التمدرس العام	نسبة سكان التجمع	البلديات
66,8	26,7	بئر حدادة	62,3	96,3	صالح باي
64,5	34,1	بيضاء برج	73,2	94,5	عين أرناط
62,8	52,3	حمام السخنة	54,6	82,9	عين أزال
63,9	54,3	الطاية	65,1	83,7	عين ولمان
59,6	43,4	بازر الصخرة	43,8	63,7	أولاد سي أحمد
58,7	47,7	الرصفة	48,7	61,8	أولاد صابر
56,9	36	عين الحجر	56,7	60,5	بئر العرش
54,8	46,7	قلال	49	53,4	قجال
35,1	42,8	الثلة	77,4	67,2	مزلق
44,8	37,1	الولجة	71	48,2	قصر الأبطال
			59,8	62	المجموع
			58,2	74,8	مجموع الولاية

المصدر: من إعداد الباحث

شكل (45) علاقة حجم التمدرس مع نسبة سكان التجمعات عبر البلديات سنة 2008



أما إذا قلت نسبة السكان المتجمعين، فتقل نسبة التمدرس و يتأكد ذلك في كل من بلدية الوجبة 37,1 % نسبة سكان التجمع مقابل 44,8 % كنسبة للتمدرس، بلدية التلة بنسبة سكان متجمعين 42,8 % مقابل 35,1 % كنسبة للتمدرس، بلدية قلال بنسبة 46,7 % السكان المتجمعين ونسبة التمدرس 54,8 %، بلدية عين الحجر (36 % مقابل 56,9 %) على التوالي ، بلدية بازر سخرة 43,4 % مقابل 59,6 % وهي كلها أضعف النسب في الإقليم . هذا ما يتأكد في مجموعة من البلديات مثل بلدية عين أرناث أين تبلغ نسبة السكان المتجمعين 94,1 % يقابلها نسبة تمدرس مرتفعة في حدود 73,2 %، وبلدية صالح باي 96 % تقابلها 62,3 %، وبلدية عين ولمان 83,7 % مقابل 67,1 %، وكذلك في بلدية مزلق 67 % مقابل 77,4 % على الترتيب.

4. الفوارق في حجم إشغال القسم حسب المستوى التعليمي للسنة الدراسية 2008-07

كشفت بعض الدراسات (Ehrenberg et al.2001,Piketty, 2006) إمكانية تأثير حجم شغل الأقسام بالتلاميذ على درجة الاهتمام والمتابعة لديهم وحتى على أداء المؤطر كذلك¹ . يحسب هذا المؤشر بقسمة عدد التلاميذ على مجموع عدد الأقسام المشغولة في البلدية ، ولكي تعطى الدقة الكافية لهذا الجانب ، تم حساب المعدل حسب كل مستوى من التعليم .

1.4 معدل شغل القسم في المستوى الابتدائي السنة الدراسية 2008-07

من خلال البيانات الواردة في الجدول (73) يتبين أن معدل شغل القسم في الابتدائي لمجموع البلديات قد بلغ 33 تلميذ/قسم للسنة الدراسية 2008/ 07 ، وهو معدل أعلى من المعيار العالمي المطبق من طرف المنظمة العالمية للتربية والثقافة (UNESCO) لسنة 2008² مقابل 21 تلميذ / القسم ببلدان الاتحاد الأوربي و 29 تلميذ / القسم في بلد الصين ، أما فيما بين البلديات تسجل الفروق الآتية :

¹ Rapport sur l'éducation OCDE. 2011, p 422 www.oecd.org

² www.oecd.org consulter le : 20 /05/2011

جدول (73) فوارق معدل شغل القسم في المستوى الابتدائي حسب البلديات للسنة الدراسية 2008-07

البلدية	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل شغل القسم	البلدية	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل شغل القسم
عين أرزات	4252	96	44	قلال	2114	74	29
بازر سخرة	2773	68	41	قصر الأبطال	2220	76	29
عين ولمان	7279	183	40	حمام السخنة	1247	44	28
عين أزال	4446	113	39	الطاية	1177	42	28
مزلق	1722	47	37	عين الحجر	3262	117	27
بيضاء برج	3636	99	37	الثلة	730	27	27
قجال	3514	101	35	الوجلة	856	34	26
بئر حدادة	2131	63	34	أولاد سي احمد	1045	41	25
صالح باي	2340	73	32	أولاد صابر	1202	48	25
بئر العرش	2230	72	31	الرصفة	1365	63	22
المجموع	49541	1481	33				

المصدر: مديرية التربية لولاية سطيف 2008

- أضخم معدل شغل قسم، سجل في كل من بلدية عين أرزات 44 تلميذ/قسم وفي بلدية عين ولمان 40

تلميذ/قسم، لكونها مراكز دوائر على المستوى الإداري .

- أحسن وضعية في معدل شغل القسم تسجل في 09 بلديات بأقل من 30 تلميذ/قسم على اعتبار أن هذا المعدل

هو معدل واقعي في دولة سائرة في طريق التنمية، وبخصوصيات ديمغرافية، تتمثل في اتساع الفئات الدنيا من هرم

الأعمار.

2.4 معدل شغل القسم في المستوى المتوسط السنة الدراسية 2008-07

يرتفع معدل شغل القسم في هذا المستوى من التعليم المتوسط إلى 51 تلميذ في القسم، وهو ما يعكس درجة

الاكتظاظ الشديد الذي تعرفه أقسام المتوسطات في جميع البلديات كما يوضحه الجدول رقم (74).

كما أن درجة الاكتظاظ تختلف بين بلدية و أخرى فهناك 11 بلدية يتجاوز فيها معدل شغل القسم عن 50 تلميذ

في القسم.

جدول (74) علاقة نسبة النجاح بمعدل شغل القسم في المتوسط حسب البلديات 2008 /07

البلدية	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل شغل القسم	% النجاح إلى الأولى ثانوي	البلدية	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل شغل القسم	% النجاح إلى الأولى ثانوي
عين أرنات	4653	103	45	74,5	عين أزال	4672	80	58	72,2
عين ولمان	6590	119	55	98,9	أولاد صابر	864	15	58	72,1
بئر العرش	2233	46	49	87,9	التلة	640	13	49	71,6
الولجة	630	13	48	85,7	بيضاء برج	3685	56	66	68,5
مزلق	1139	23	49	82,4	الطاية	1064	18	59	66,4
قجال	2757	51	54	82,3	بازر سخرة	2442	47	52	64,1
أولاد سي احمد	723	12	60	77,7	عين الحجر	3319	70	47	60,8
الرصفة	1433	26	55	77,6	حمام السخنة	1275	22	58	58,4
صالح باي	2680	65	41	77	قجال	1712	42	41	57,2
قصر الأبطال	1971	48	41	73,6	بئر حدادة	1648	34	48	56,3
المجموع	46130	903	51	73,3					

المصدر نفسه

4. 3 معدل شغل القسم في المستوى الثانوي للسنة الدراسية 2008-07

بلغ معدل شغل القسم العام لهذا المستوى 30 تلميذ/قسم للسنة الدراسية 2008 /07 كما يبينه الجدول رقم (75) ، أبرز الملاحظات هو غياب المؤسسات الثانوية في 05 بلديات وهي بلدية التلة ، بلدية الطاية ، بلدية الولجة ، بلدية أولاد صابر(في طور الانجاز) و بلدية أولاد سي أحمد، مما يجعل أعدادا كبيرة من تلاميذ المستوى الثانوي مجبرين على التنقل إلى ثانويات البلديات المجاورة .

جدول (75) علاقة نسبة النجاح في البكالوريا بمعدل شغل القسم في الثانوي حسب البلديات 07/ 2008

نسبة النجاح في البكالوريا BAC	معدل شغل القسم	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	البلدية	نسبة النجاح في البكالوريا BAC	معدل شغل القسم	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	البلدية
59,8	34	39	1333	عين أزال	53,7	33	35	1144	عين أرناط
37,2	37	20	738	عين الحجر	-	32	6	194	مزلق
44,4	24	18	431	بئر حدادة	33,1	31	91	2841	عين ولمان
37,8	60	12	719	بيضاء بريح	-	19	10	187	قلال
41,6	26	12	308	بازر سخرة	40	32	17	545	قصر الأبطال
40,6	27	28	744	حمام السخنة	-	-	-	-	أولاد سي احمد
-	-	-	-	الطاية	59,8	20	30	612	فجال
-	-	-	-	الثلة	-	-	-	-	أولاد صابر
37,4	29	19	544	بئر العرش	37,5	37	27	1009	صالح باي
-	-	-	-	الولجة	-	17	18	297	الرصفة
					40	30	382	11646	المجموع

المصدر نفسه وإعداد الباحث

5. العلاقة بين عدد التلاميذ والأقسام البيداغوجية للسنة الدراسية 07-2008

من خلال بيانات الجدول رقم (76) تبين أن أكبر عجز في الأقسام سجل في مستوى التعليم المتوسط حيث قدر بحوالي 414 قسم تربوي، يقابله فائض في عدد أقسام مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي يقدر 68 قسم و 49 قسم على التوالي. إن حقيقة هذه الأرقام لا تكشف سوء توزيع المؤسسات التعليمية بقدر ما تكشف الاختلال في تحديد الحجم المناسب للأقسام داخل المؤسسات نفسها عبر الإقليم.

5.1 العلاقة بين عدد التلاميذ و عدد الأقسام البيداغوجية في المستوى الابتدائي (2008-07)

إذا كانت البيانات تؤكد فائضا عاما في عدد الأقسام لكن الوضع بين البلديات يظهر اختلالات كبيرة، حيث أن 06 بلديات تسجل عجزا في عدد الأقسام يتراوح بين 25 قسم في بلديتي عين أرناط وبلدية عين ولمان، إلى قسمين في بلدية مزلق. كما أن البلديات التي تسجل فائضا على اعتبار معدل شغل قسم 35 تلميذ /قسم توجد بها أقسام شاغرة ومغلقة بسبب هجرة وتنقل الأفراد إلى بلديات أخرى مثل ما هو الحال في بلدية الرصفة وبلدية عين لاجر (24 قسم) و بلدية الوجلة (10 أقسام) .

5.2 العلاقة بين عدد التلاميذ و الأقسام البيداغوجية في المستوى المتوسط (2008-07)

الملاحظة البارزة في هذا المستوى، كون أن جميع البلديات تقدم عجزا في عدد الأقسام ويختلف حجمه من بلدية إلى أخرى، حيث يبلغ أقصاه في بلدية عين ولمان (- 69 قسم) لكونها تمثل أكبر ثقل سكاني بالإقليم إلى أدنى نقص (- 05 أقسام) في كل من بلدية التلة وبلدية بئر العرش.

5.3 العلاقة بين عدد التلاميذ و الأقسام البيداغوجية في المستوى الثانوي (2008-07)

يتضح أن منطقة الدراسة تعرف ثلاث حالات :

- حالة الفائض في 11 بلدية يتراوح بين قسم واحد أو قسمين في بلديات عين أرناط ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية عين أزال ، إلى 13 قسم في بلدية قجال لكونها أنجزت بها ثانوية جديدة.
- حالة العجز في الأقسام التربوية التي تظهر في 03 بلديات وهي بلدية عين لاجر التي ينقصها قسم واحد وبلدية صالح باي التي ينقصها قسمان إلى أكبر عجز ببلدية بيضاء برج والذي ينقصها 09 أقسام .
- حالة الغياب التام للمؤسسة الثانوية في 06 بلديات وهي بلدية مزلق (في طور الإنجاز) ، بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية أولاد صابر ، بلدية الطاية ، بلدية التلة وبلدية الوجلة، ما يفرض على تلاميذ هذه البلديات التنقل إلى ثانويات البلديات المجاورة.

النتيجة : عموما وعلى جميع المستويات فإن أكبر عجز يسجل في بلديات ذات رتبة إدارية بمركز دائرة وأكبر نقص في بلدية عين ولمان (- 84 قسم) ثم بلدية عين أزال (- 66 قسم) وبلدية عين أرناط (- 53 قسم) . إذا كان مجموع العجز في عدد الأقسام قد بلغ 297 قسم في السنة الدراسية 2008-07 ، إلا أن هذا النقص يختلف باختلاف المستوى التعليمي وهو متفاوت فيما بين بلديات الإقليم .

جدول (76) العلاقة بين عدد التلاميذ و الأقسام البيداغوجية حسب البلديات للسنة الدراسية 2007-2008

المجموع	المستوى الثانوي	المستوى المتوسط	المستوى الابتدائي	البلدية	المجموع	المستوى الثانوي	المستوى المتوسط	المستوى الابتدائي	البلدية
- 4	3	- 17	10	الولجة	- 53	2	- 30	- 25	عين أرزات
- 2	-1	- 25	24	عين الحجر	- 84	10	- 69	- 25	عين ولمان
1	7	- 14	8	حمام السخنة	- 66	1	- 53	- 14	عين أزال
1	0	- 5	6	الثلة	- 62	- 9	- 49	- 4	بيضاء برج
2	0	-9	11	أولاد سي احمد	- 31	3	- 23	- 11	بازر سخرة
3	0	- 5	8	بفر العرش	- 14	13	- 28	1	قجال
4	0	- 10	14	أولاد صابر	- 12	0	- 10	- 2	مزلق
6	1	- 8	13	قصر الأبطال	- 8	-2	- 12	6	صالح باي
12	5	- 7	14	قلال	- 5	6	- 13	2	بفر حدادة
19	10	- 15	24	الرصفة	- 4	0	- 12	8	الطاية
					- 297	49	- 414	68	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

6 . توزيع نسب النجاح حسب المستوى التعليمي للسنة الدراسية 2007-2008 بين البلديات

من خلال البيانات الإحصائية للجدول السابق رقم (70) يتبين أن نسبة التمدرس تتناقص مع انتقال المستوى التعليمي ، بحيث انتقلت نسبة التلاميذ في المستوى الابتدائي و المتوسط من 30,2 % إلى 27,1 % لتتنزل إلى 11 % في المستوى الثانوي ، لتبلغ أدناها في المستوى الجامعي مما يدفع إلى دراسة حجم النجاح و الرسوب في المؤسسات التربوية عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف .

6.1 توزيع نسب الانتقال من المستوى المتوسط إلى الثانوي للسنة الدراسية 2007/2008 بين البلديات

بلغت نسبة الانتقال من السنة الرابعة متوسط إلى السنة الأولى ثانوي 74,5 % للسنة الدراسية 2007-2008 لمجموع بلديات الإقليم وهي نسبة هامة لكونها أحسن من نسبة القبول على مستوى الوطن والمقدرة 64,4 %¹ لنفس السنة

1 - وزارة التعليم والتربية الوطنية ، <https://groups.google.com>

الدراسية ، مع العلم أن هذه المؤشرات أصبحت تخضع لقرارات سياسية أكثر ما تخضع لمعايير بيداغوجية مما يفقدها عنصر الموضوعية في التقسيم ، رغم ذلك تظهر الفروق بين البلديات حيث بلغت نسبة النجاح في بلدية عين ولمان 98 % (مركز إجراء تصحيح الامتحانات) لتنزل إلى 56,3 % في بلدية بئر حدادة.

2.6 توزيع نسبة النجاح في البكالوريا للسنة الدراسية 2008/07 بين البلديات

بلغت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2008/2007 على مستوى منطقة الدراسة 40 % ، وهي أدنى من النسبة الوطنية المقدرة لنفس السنة الدراسية 55 % فهناك 09 بلديات جاءت نسبها أدنى من النسبة الوطنية ، زيادة على انعدام مؤسسة ثانوية في 05 بلديات بمنطقة الدراسة.

هناك علاقة ارتباطية بين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا مع معدل شغل القسم وما يؤكد ذلك هي قيمة معامل الارتباط Pearson بين معدل شغل القسم وبين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا لمنطقة الدراسة المقدرة - 0,32 وهو ما يعني وجود علاقة ارتباطية عكسية متوسطة القوة بين المتغيرين ، مثال ذلك ما يتجلى في كون أن أعلى نسبة نجاح في شهادة البكالوريا 59,8 % للسنة الدراسية 2008/07 قد سجلت في البلدية التي بها أدنى معدل شغل للقسم 20 تلميذ /قسم في بلدية قجال ، وأضعف نسبة نجاح في شهادة البكالوريا المقدرة 37 % سجلت في البلدية التي لها أضخم معدل شغل للقسم 60 تلميذ/قسم في بلدية بيضاء برج .

7. توزيع مؤشر الأمية حسب البلديات سنة 2008

قدرت نسبة الأمية لمجموع سكان الإقليم 17,9 % وهي أكبر من مثيلتها على مستوى ولاية سطيف المقدرة 14,7 % لكنها أفضل من الوضعية على مستوى القطر 26,5 %.

إن أضخم النسب في الأمية تسجلها مجموعة من البلديات تتصدرهم بلدية بيضاء برج 29,8 %، بلدية الوجلة 23,6 % بلدية الطاية 23,2 % ، بلدية التلة 23,1 %، كلها تقع جغرافيا في الجهة الجنوبية الشرقية ، كما تبرز بلدية أولاد سي أحمد في المنطقة الجنوبية الغربية بنفس النسبة . أما أدنى نسبة للأمية، فتظهر في بلدية عين أرناط بنسبة 11,5 % ، الحقيقة الثانية أن ظاهرة الأمية عند الذكور هي أكبر منها عند الإناث بحيث تقارب 30 %.

خلاصة الفصل الخامس

كشفت الدراسة عن فوارق كبيرة في مستويات التمدرس بإقليم السهول العليا لسطيف وصلت إلى 33 نقطة كفارق بين نسبة التمدرس في بلدية مزلق 77% و42% في بلدية قجال. كما أن نسبة التمدرس في المستوى الثانوي بلغت 31% و هي أدنى من المتوسط الوطني 66%، وضعية تبرز حجم التسرب المدرسي بين مختلف مستويات التعليم. يتأثر حجم التسرب المدرسي بعامل العزلة، كون أن أضعف معدلات التمدرس في المستوى الثانوي تسجلها بلدية الوجلة بنسبة 09% وبلدية أولاد سي احمد بنسبة 08% وهي بلديات تقع على أطراف إقليم الولاية، بعيدة عن محاور الطرق الهامة كما تقدم أدنى متوسط عرض في مقاعد الحافلة يوميا (12 مقعد/1000 / يوم و 17 مقعد/1000 / يوم على التوالي كما سوف يأتي في الفصل الموالي).

ارتبطت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا ارتباطا عكسيا مع معدلات شغل القسم، فعند المقارنة نجد أن البلدية التي حققت أعلى وأفضل نسبة نجاح في شهادة البكالوريا 59,8% حققتها بلدية قجال التي تقدم أفضل معدل شغل للقسم 20 تلميذ / قسم، يقابل ذلك أضعف نسبة نجاح في شهادة البكالوريا ببلدية بيضاء برج 37% التي تقدم بدورها أضعف معدل شغل للقسم 60 تلميذ في القسم الواحد.

إن مجموع العجز في عدد الأقسام قد بلغ 297 قسم للسنة الدراسية 2008/07 و أكبر العجز سجل في مراكز الدوائر مثل بلدية عين ولمان - 84 قسم وعين آزال - 66 قسم وعين أرناط - 53 قسم. و يختلف العجز في عدد الأقسام باختلاف المستوى الدراسي بين مستوى المتوسط - 414 قسم و المستوى الثانوي - 297 قسم.

تبقى ظاهرة الأمية حاضرة بمنطقة الدراسة، أين بلغت أقصى حد لها في بلديات الجهة الجنوبية الشرقية لإقليم السهول العليا لسطيف في كل من بلدية بيضاء برج 29,8%، بلدية الوجلة 23,6%، بلدية الطاية و بلدية التلة 23%، وهي نفس البلديات التي تعاني نقصا في جوانب كثيرة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

بعد دراسة الفوارق في الطاقات والهياكل التعليمية بين البلديات، تستوجب الدراسة الشاملة لمكونات الإقليم التطرق إلى مدى وفرة خدمات البنية التحتية التي قد تشجع أو تحد من فرص التنمية، اختار من خلالها الباحث عنصرين هامين في حركة التنقل والاتصال، هما شبكة الطرق وإمكانيات النقل الجماعي بين البلديات إضافة إلى الخدمات البريدية ودرجة الربط بشبكة الانترنت هذا ما نركز عليه في الفصل السادس الموالي.

الفصل السادس

فوارق خدمات البنية التحتية بإقليم السمول العليا

لولاية سطيف

إن تحرك الإنسان في المجال الجغرافي لا يعد حركة عشوائية، فمتابعة العنصر البشري لمدة طويلة في تحركاته تكشف بالضرورة عن عدة أماكن يتوافد عليها باستمرار وبكيفية مضبوطة في الزمان و المكان، تدور هذه الحركة في الخروج كل صباح من مقر السكن تتبعها عودة في المساء عادة ما يكون في نفس الاتجاه (مكان العمل) إضافة إلى التنقل إلى نقاط البيع و الشراء والخدمات، ونادرا ما يتغير هذا النظام في الحركة إلا في حالة تغيير مقر السكن فتتغير بذلك باقي الاتجاهات الأخرى¹.

يعتبر قطاع النقل أحد العناصر الأساسية في منظومة التنمية الإقليمية بأبعادها المختلفة وأن حركة الإنسان ونشاطه داخل الإقليم وخارجه يتأثر إيجابا أو سلبا بطبيعة شبكة الطرق، فهي تساهم في تسهيل نقل السلع والبضائع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق وتساهم في سرعة تنقل الأفراد من مكان إلى آخر.

كما تعتبر الطرق إحدى العوامل المحفزة على استثمار الثروات الطبيعية وتوطين المشاريع الجديدة فالطرق تساعد على تنمية الأرياف والقرى وخاصة المجالات المهمشة، يمكن للطريق أن يفتح ديناميكية نمو محلية شاملة ومتواصلة فيتغير وضع سكانها الاقتصادي و الاجتماعي نحو الأفضل .

(إن التهيئة الإقليمية لا يمكن تصميمها دون الأخذ في الحسابات حركة القوة النشطة عبر المجال الجغرافي، فالنمو الاقتصادي يتطلب الحركة)².

أولا : الفوارق الكمية والنوعية لشبكة الطرق والنقل

نتناول بدراسة شبكة الطرق والنقل من خلال ثلاث زوايا وهي :

- مستوى التغطية للمجال بمتغيرة الطرق والوقوف على مدى كفايتها .
- محاولة الكشف عن الفوارق داخل الإقليم بين البلديات .
- الفوارق في وسائل النقل الجماعي بين بلديات الإقليم .

1. علاقة الطرق بإقليم السهول العليا لسطيف

يركز هذا الجانب على دراسة مدى تغطية شبكة الطرق للمجال، ومعرفة طبيعة اتصال و انتقال السكان بواسطة تطبيق مجموعة من المؤشرات.

¹ Daniel courgeau méthode de mesure de la mobilité spatiale p 03.

² Jacques Jung. L'aménagement de l'espace rural une illusion économique p 58.

1.1 معدل المسافة (D) في الإقليم

$$D = \frac{S}{L}$$

تحتسب المسافة بين الخطوط المتجاورة للشبكة وفقا للعلاقة التالية

بحيث أن :

D = معدل المسافة (كم)

S = مساحة المجال المدروس (كلم2)

L = طول الشبكة (كلم)

وكلما كان معدل المسافة ذو قيمة صغيرة ، كلما قدمت الشبكة خدمة جيدة للمجال .

بالتعويض في إقليم الدراسة نحصل على متوسط مسافة لمجموع الإقليم يساوي 3 وهو أضعف من مثيله في

ولايات أخرى مثل ولاية الطارف 1,9¹ كما يوضحه الجدول رقم (77) أسفله .

جدول (77) علاقة شبكة الطرق بالمساحة عبر بلديات الإقليم لسنة 2008

معدل المسافة D	شبكة الطرق كلم	المساحة كلم2	البلدية	معدل المسافة D	شبكة الطرق كلم	المساحة كلم2	البلدية
03	66	202,55	عين أرناط	6,4	29	186	الرصيفة
2,9	48	143,7	الطاية	6,2	29	180,19	حمام السخنة
2,4	47	114,04	بئر حدادة	4,2	27	115,82	الثلة
2,4	93	224,64	عين الحجر	4,2	55	231,43	فجال
2,3	50	119,7	أولاد صابر	3,5	40	142	صالح باي
2,2	56	125,6	قلال	3,4	68	235,95	عين أزال
2,1	54	118,4	قصر الأبطال	3,3	47	157,18	بازر صخرة
2,1	68	145,97	بيضاء برج	3,3	42	139,81	بئر العرش
2,1	49	102,85	أولاد سي أحمد	3,1	47	149,52	الولجة
02	65	135,55	مزلق	3,1	54	171,08	عين ولمان
				03	1034	3141.98	مجموع المنطقة

إعداد الباحث

¹ عبد الكريم عيون، المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف، رسالة دكتوراه دولة، 2003 ، ص 214

تظهر فوارق كبيرة بين البلديات في مدى تغطية شبكة الطرق لمجال البلديات التي يمكن إبرازها في الحالات الآتية:

- **تغطية حسنة** : تظهر في 08 بلديات من الإقليم بمؤشر في حدود 2 ، في كل من بلدية مزلق ، بلدية بيضاء برج ، بلدية قصر الأبطال، بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال ، بلدية عين لحجر، بلدية أولاد صابر و بلدية أولاد سي أحمد .
- **تغطية متواضعة** : تظهر في 08 بلديات حيث يتراوح المؤشر في حدود 3 ، في بلدية الوجلة ، بلدية الطاية ، بلدية بازر سكرة، بلدية بئر العرش، بلدية صالح باي ، بلدية عين آزال ، بلدية عين أرناث و بلدية عين ولان .
- **تغطية ضعيفة** : تسجل هذه الحالة المعقدة في 4 بلديات ، أين يتراوح المؤشر بين 4 و 6 في كل من بلديتا التلة و قجال (4) وبلديتا حمام السخنة وبلدية الرصفة (6) كلاهما تقعان على الأطراف الجنوبية للإقليم .

2.1 كثافة شبكة الطرق بالنسبة للسكان

يحسب المؤشر بالعلاقة الرياضية الآتية : $Dp = (L \times 1000) / P$ حيث $P =$ عدد السكان

بالتعويض في بلديات إقليم السهول العليا لسطيف نحصل على الجدول الموالي :

جدول (78) علاقة الطرق بحجم السكان في الإقليم لسنة 2008

البلدية	شبكة الطرق كلم	عدد سكان 2008	الطرق / السكان كم / 1000 نسمة	البلدية	شبكة الطرق كلم	عدد سكان 2008	الطرق / السكان كم / 1000 نسمة
الرصفة	29	15627	1,8	بئر حدادة	47	21001	2,2
عين ولان	54	73062	0,7	قصر الأبطال	54	23815	2,2
عين آزال	68	48201	1,4	قلال	56	21421	2,6
صالح باي	40	27037	1,4	عين لحجر	93	34445	2,7
عين أرناث	66	42942	1,5	التلة	27	7670	3,5
قجال	55	33503	1,6	مزلق	65	17147	3,7
بئر العرش	42	25008	1,6	أولاد صابر	50	12489	4
بازر صخرة	47	27937	1,6	الطاية	48	10344	4,6
بيضاء برج	68	35077	1,9	أولاد سي أحمد	49	10190	4,8
حمام السخنة	29	13474	2,1	الوجلة	47	9281	5
مجموع الإقليم	1034	509671	2				
دائرة عين مليلة في سنة 2002			1,3				

إعداد الباحث

- تأسيسا على بيانات الجدول رقم (78) تتبين الفوارق في المجال المحلي التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :
- مجموعة بلديات تقدم أفضل المؤشرات بين 4 كلم طريق / 1000 نسمة و 5 كلم / 1000 نسمة ، يظهر ذلك في كل من بلدية أولاد صابر 4 كلم / 1000 نسمة ، بلدية الطاية 4,6 كلم/1000 نسمة ، أولاد سي أحمد 4,8 كلم/ 1000 نسمة و أكبر مؤشر في بلدية الوجلة 5 كلم / 1000 نسمة .
 - مجموعة مكونة من 08 بلديات يتميز فيها المؤشر بالمتوسط يتراوح فيها بين 2 كلم / 1000 نسمة و 3 كلم / 1000 نسمة.
 - باقي البلديات تقدم مؤشرا ضعيفا ويخص 08 بلديات أين يتراوح المؤشر بين 1,9 كلم / 1000 نسمة في بلدية بيضاء برج إلى 0,7 كلم / 1000 نسمة في بلدية عين ولمان .

الملاحظ على هذا المؤشر أنه قد يجيد في بعض الحالات ويظهر ذلك في تباين طرقي العلاقة بين السكان و المساحة، فقد تكون البلدية ذات مساحة شاسعة ويسكنها عدد قليل من السكان وأخرى ضيقة المساحة و يسكنها عدد كبير.

2. إمكانية الوصول عبر شبكة الطرق داخل إقليم السهول العليا لسطيف

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى معرفة مدى سهولة وصول وانتقال السكان بين مختلف المراكز الرئيسية للبلديات، اعتمادا على طبيعة الارتباط المباشر بين العقد و الوصلات، بحيث يأخذ قيمة الواحد صحيح (1) في حالة وجود وصلة مباشرة بين عقدتين و في حالة عدم وجود وصلة مباشرة بين مركزين تأخذ القيمة (0). وعليه فان طبيعة الانتقال تبرز من خلال مجموع عدد الوصلات، فكلما كان العدد كبيرا، كان الاتصال جيدا و سهلا وفقا لمصفوفة الارتباط المباشر الموضحة في الجدول رقم (79) و يمكن استخلاص الفوارق في درجة الاتصال بين المراكز كما يلي:

- **المرتبة الأولى:** يبرز فيها مركز عين ولمان ، باعتباره مركزا جهويا هاما وهو مركز دائرة ، بحيث بلغ عدد الوصلات بالمراكز الأخرى 07 وصلات .
- **المرتبة الثانية:** يأتي فيها كل من مركزي قلال وبئر حدادة لكونهما يتوسطان الإقليم من الناحية الجغرافية مما يسهل عملية الانتقال في مختلف الاتجاهات أين بلغ عدد الوصلات 05 .
- **المرتبة الثالثة:** يحتلها كل من مركز التلة ، مركز عين آزال ومركز عين لحجر بمجموع 04 وصلات ، يجمعها نفس الموقع الجغرافي في الجهة الجنوبية .
- **المرتبة الرابعة:** تضم أربع مراكز وهي مركز قصر الأبطال ، مركز بيضاء برج ، مركز صالح باي ، ومركز الرصفة بمجموع 03 وصلات مباشرة إذ أنها تعاني من عزلة نسبية .

جدول (79) مصفوفة الارتباط المباشر بين مراكز البلديات

مركز البلدية	عين أرناث	مزلق	عين ولمان	قلال	قصر الأبطال	أولاد سي احمد	قجال	أولاد صابر	صالح باي	الرصفة	عين أزال	عين الحجر	بئر حدادة	بيضاء برج	بازر سخرة	حمام السخنة	الطاية	الثلة	بئر العرش	الولجة
عين أرناث		1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مزلق	1		1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عين ولمان	0	0		1	1	0	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
قلال	0	1	1		1	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
قصر الأبطال	0	0	1	1		1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أولاد سي احمد	0	0	1	0	0		0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قجال	0	0	0	1	0	0		1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	0	0
أولاد صابر	0	0	0	0	0	0	1		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صالح باي	0	0	1	0	0	0	0	0		1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الرصفة	0	0	0	0	0	0	0	0	1		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عين أزال	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0		1	1	1	0	0	0	0	0	0
عين الحجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1		1	1	0	0	0	0	0	0
بئر حدادة	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1		0	0	0	0	0	0	0
بيضاء برج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0		0	0	0	0	0	0
بازر سخرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0	0	1	1	0
حمام السخنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		1	1	0	0
الطاية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1		1	0	1
الثلة	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0		0	0
بئر العرش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0		1
الولجة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	
المجموع	1	2	7	5	3	1	3	1	3	3	4	4	5	3	2	2	2	4	2	2
الرتبة	6	5	1	2	4	6	4	6	4	4	3	3	2	4	5	5	5	3	5	5

المصدر : من إعداد الباحث

- **المرتبة الخامسة :** تضم فيها 06 مراكز وهي مركز الولجة ، مركز بئر العرش ، مركز الطاية ، مركز حمام السخنة ، مركز بازر سخرة ومركز مزلق ، بوصلتين فقط مما يوحي بصعوبة الاتصال بالمراكز الأخرى بالإقليم .
- **المرتبة السادسة والأخيرة :** تضم مركز أولاد صابر ، مركز أولاد سي احمد ومركز عين أرناث بوصلة واحدة ، فإذا كان مركز أولاد سي أحمد يعاني فعلا العزلة ، فان وضع المركزين الآخرين غير ذلك وهي حالة استثنائية ، كونهما متصلان مباشرة بالطريق الوطني رقم 05 مما يسهل عملية التنقل في كل الاتجاهات ، إضافة إلى القرب من مركز سطيف

كمحطة عبور ومفترق طرق وتحويل إلى مختلف الجهات المحلية و الجهوية و الوطنية بمرور الطريق السيار شرق - غرب بإنجاز محول الطريق السيار للدخول أو الخروج منه في بلدية أولاد صابر نفسها .

3 . حالة الطرق بإقليم السهول العليا لسطيف

عند الجمع بين طول الطرق ذات الحالة الحسنة مع الطرق ذات حالة متوسطة، يتبين أن حوالي 77 % من الطرق في الإقليم صالحة للسير والحركة كما يوضحه الجدول رقم (80) ويمكن استخلاص الحالات الآتية بين البلديات :

1.3 طرق في حالة حسنة :

بلغ طول الطرق في حالة حسنة 551 كلم في مجموع الإقليم وهي تمثل ما نسبته 44,9 % من مجموع شبكة الطرق. هناك 08 بلديات تزيد فيها النسبة عن 50 %، في كل من بلدية حمام السخنة 70,5 %، عين أنات 61,4 %، عين ولان 58,3 %، الرصفة 57,6 %، الطاية 56,8 %، قجال 55 %، إضافة إلى كل من بلدية قلال وبلدية مزلق 51 % . ما يميز هذه البلديات أنها تمتد على الطرق الوطنية التي تمر بالإقليم.

2.3 طرق في حالة سيئة:

بلغ طول الطرق ذات حالة سيئة 280 كلم، و تقارب نسبتها 22,8 % من مجموع الشبكة، وفيما بين البلديات تبرز 05 بلديات أين تقارب الطرق في حالة سيئة الثلث ($\frac{1}{3}$) أو يزيد عن ذلك . يسجل ذلك في بلدية بيضاء برج 40 %، بلدية عين آزال 34,6 %، بلدية صالح باي 32 %، بلدية التلة 28 % . الملاحظ أن هذه البلديات تشكل مجتمعة حزاما جنوبي، فكلما تم الابتعاد عن قطب سطيف تظهر الوضعيات الصعبة والسيئة للطرق عبر البلديات .

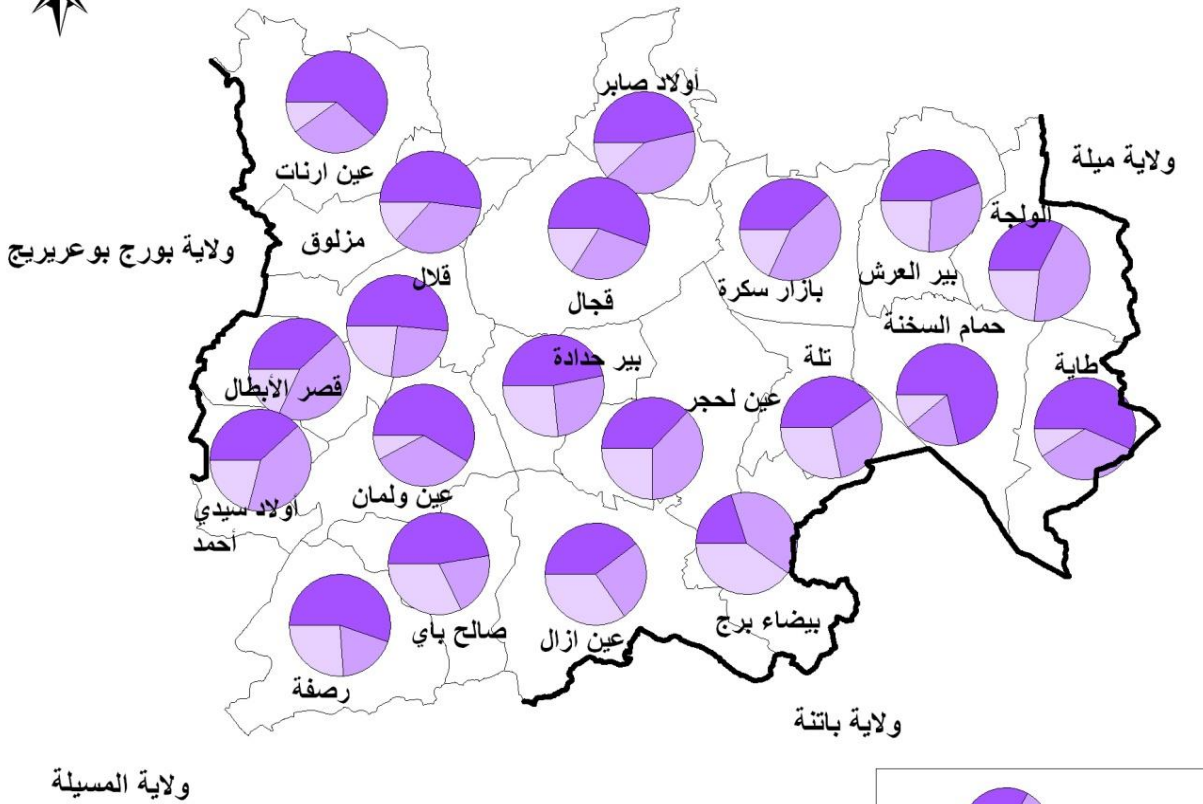
جدول (80) حالة الطرق عبر البلديات لسنة 2008

المجموع كلم	سيئة		متوسطة		حسنة		البلديات
	%	كلم	%	كلم	%	كلم	
70	10	7	28,5	20	61,4	43	عين أرزات
58	13,7	8	34,4	20	51,7	30	مزلق
48	8,3	4	33,3	16	58,3	28	عين ولمان
72	23,6	17	25	18	51,3	37	قلال
44	18,1	8	43,1	19	38,6	17	قصر الأبطال
42	21,4	9	40,4	17	38,1	16	أولاد سي احمد
60	16,6	10	28,3	17	55	33	قجال
41	12,2	5	41,4	17	46,3	19	أولاد صابر
53	32	17	20,7	11	47,1	25	صالح باي
52	23	12	19,2	10	57,6	30	الرصفة
98	34,6	34	25,5	25	39,8	39	عين أزال
96	25	24	37,5	36	37,5	36	عين الحجر
56	26,7	15	26,7	15	46,4	26	بئر حدادة
70	40	28	40	28	20	14	بيضاء برج
65	18,4	12	43	28	38,4	25	بازر صخرة
51	11,7	6	17,6	9	70,5	36	حمام السخنة
44	09	4	34	15	56,8	25	الطابية
57	28	16	31,5	18	40,3	23	التلة
54	24	13	31,4	17	44,4	24	بئر العرش
46	23,9	11	43,4	20	32,6	15	الولجة
1227	22,8	280	32,2	396	44,9	551	المجموع

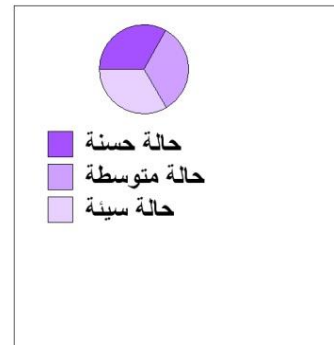
المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية سطيف

بلديات السهول العليا لسطيف

حالة الطرق سنة 2008



20 10 0 كلم



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 27

4. توزيع الطاقة النظرية للنقل الجماعي بالحافلات عبر الإقليم سنة 2008

تأسيسا على معطيات مديريةية النقل بولاية سطيف لسنة 2008 ، وبناء على الجدول أسفله يتضح أن هناك فوارق كبيرة في النقل الجماعي بالحافلات عبر بلديات الإقليم ، توضحها الخريطة رقم (28) و يمكن إبرازها في الملاحظات الآتية :

جدول (81) نصيب الفرد من مقاعد الحافلات في اليوم حسب البلديات لسنة 2008

نصيب الفرد من المقاعد / اليوم/1000 نسمة	عدد المقاعد	عدد سكان 2008	البلديات	نصيب الفرد من المقاعد / اليوم/1000 نسمة	عدد المقاعد	عدد سكان 2008	البلديات
23,9	599	25008	بئر العرش	29.5	2162	73062	عين ولمان
21,5	513	23815	قصر الأبطال	38.3	1848	48201	عين أزال
32,2	435	13474	حمام السخنة	63.4	1716	27037	صالح باي
18,9	397	21001	بئر حدادة	37	1591	42942	عين أرانات
24,7	309	12489	أولاد صابر	27,9	981	35077	بيضاء برج
13,6	293	21421	قلال	23,2	650	27937	بازر صخرة
20,6	214	10344	الطاية	18,3	631	34445	عين لحجر
17.9	138	7670	التلة	36,3	624	17147	مزلوق
17	174	10190	أولاد سي احمد	38,4	601	15627	الرصفة
12	112	9281	الولجة	17,9	600	33503	قجال
				28,6	14588	509671	المجموع

المصدر :مديرية النقل لولاية سطيف و إعداد الباحث

1.4 مجموعة ذات عرض كبير

تتكون من 04 بلديات أين يتجاوز فيها العرض عن 1500 مقعد يومي في بلدية عين أرانات ، تتقدمهم بلدية عين ولمان 2162 مقعد/يوم ، بلدية عين أزال 1848 مقعد/يوم ، بلدية صالح باي 1716 مقعد/يوم . كما يتراوح مؤشر التغطية مقارنة بالسكان في هذه المجموعة بين 37 مقعد/يوم/1000 نسمة في بلدية عين أرانات إلى 63 مقعد/يوم/1000 نسمة وهو أعلى من المتوسط الولائي المقدر 18 مقعد/يوم/1000 نسمة ، تشترك هذه البلديات في كونها مراكز دوائر و تقع على محاور الطرق الوطنية .

2.4 مجموعة بلديات ذات عرض متواضع

تتكون هذه المجموعة من 09 بلديات، أين تراوح العرض بين 981 مقعد/يوم في بلدية بيضاء برج إلى 435 مقعد/يوم في بلدية حمام السخنة. بعض بلديات هذه المجموعة تقع على محاور طرق وطنية مثل بلدية قجال وحمام السخنة على الطريق الوطني رقم 75 ، بئر العرش على الطريق الوطني رقم 05 ، بلدية مزلوق و الرصفة على الطريق الوطني رقم 28 . أما باقي البلديات ، قصر الأبطال ، عين لاجر فهي بعيدة عن محاور الطرق الوطنية .

3.4 مجموعة بلديات ذات عرض قليل

تتألف هذه المجموعة من 07 بلديات حيث تراوح العرض فيها بين 397 مقعد/يوم في بلدية بئر حدادة إلى 112 مقعد/يوم في بلدية الوجلة تتبعها كل من بلدية أولاد صابر 309 مقعد/يوم، بلدية قالال 293 مقعد/يوم، بلدية الطاية 214 مقعد/يوم، بلدية أولاد سي أحمد 174 مقعد/يوم و بلدية التلة 138 مقعد/يوم. كما تقدم أدنى مؤشرات في عدد المقاعد مع حجم السكان. ما يميز هذه المجموعة كون مراكزها بعيدة عن محاور الطرق الوطنية ذات الحيوية في حركة النقل. كما لا يمكن دراسة وفهم الفوارق في فرص النقل المتاحة عبر بلديات الإقليم دون إعطاء أهمية لحركة النقل الشاملة داخل وخارج إقليم الولاية ومدى ارتباط البلديات بالمحاور الكبرى للنقل، ومنه يمكن تحديد المحاور الكبرى المميزة لحركة النقل دون الحدود الإدارية .

5 . إمكانية النقل بواسطة سيارة الأجرة

يعتبر النقل بواسطة سيارة الأجرة مكتملا للنقل الجماعي بالحافلات، رغم الاختلاف في نوعية الخدمة وسعر النقل. تحتوي حظيرة سيارات الأجرة بالإقليم على 586 سيارة أجرة (الجدول رقم 82) وعليه ، قدر متوسط مؤشر النقل بسيارات الأجرة للإقليم 800 سيارة / فرد متجاوزا بكثير المتوسط الولائي المقدر 657 سيارة / فرد .

جدول (82) نصيب الفرد من سيارة الأجرة حسب البلديات 2008

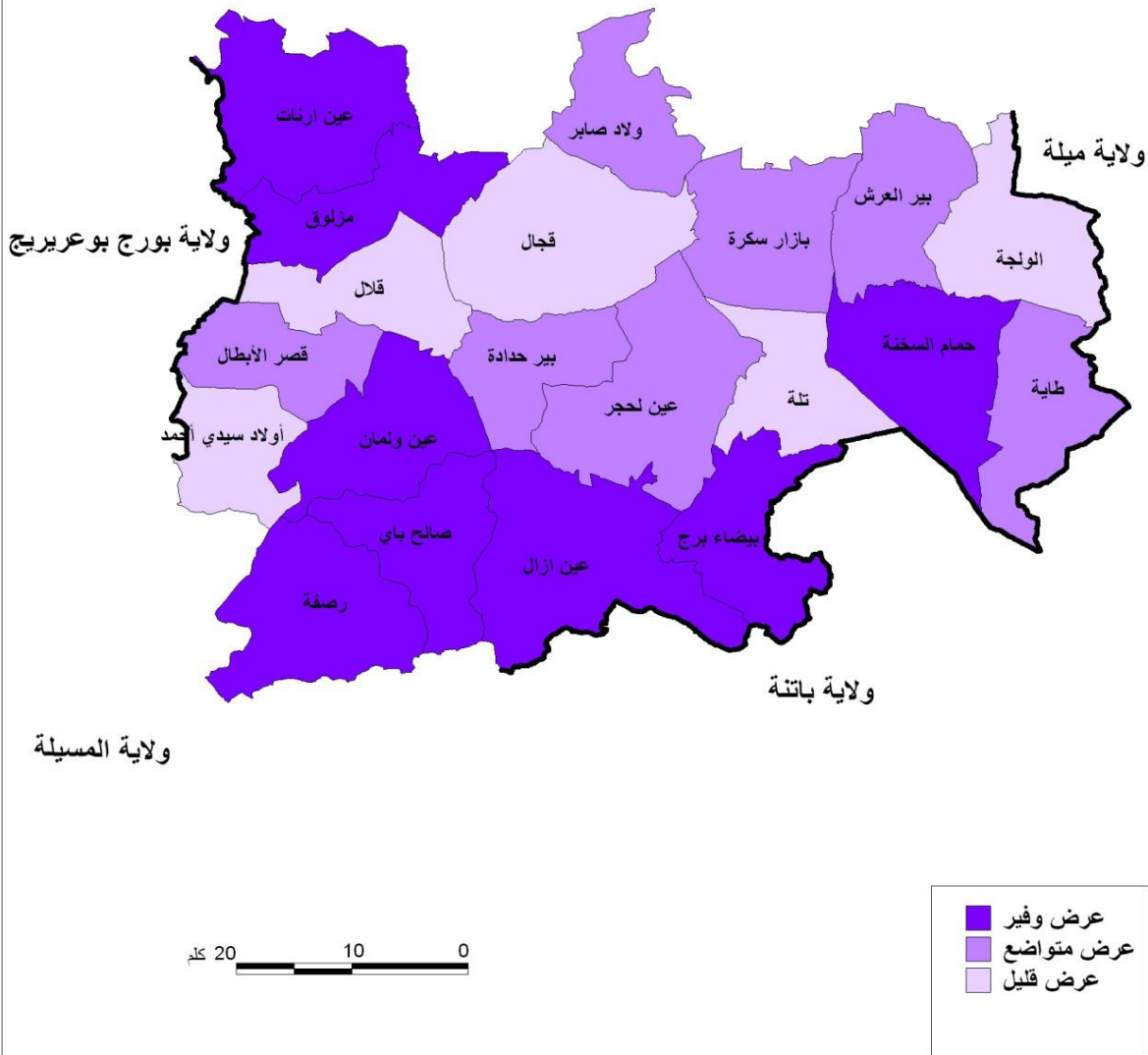
نصيب الفرد/سيارة أجرة	سيارة أجرة	سكان 2008	البلديات	نصيب الفرد/سيارة أجرة	سيارة أجرة	سكان 2008	البلديات
966	28	27037	صالح باي	252	68	17147	مزلق
1035	23	23815	قصر الأبطال	561	24	13474	حمام السخنة
1044	33	34445	عين لاجر	694	18	12489	أولاد صابر
1340	25	33503	قجال	731	48	35077	بيضاء برج
1478	7	10344	طاية	784	13	10190	أولاد سي احمد
1547	6	9281	الولجة	817	59	48201	عين أزال
1552	18	27937	بازر صخرة	822	19	15627	الرصفة
1750	12	21001	بئر حدادة	893	28	25008	بئر العرش
2557	3	7670	التلة	902	81	73062	عين ولمان
3570	6	21421	قلال	954	45	42942	عين أرناط
				870	586	509671	المجموع

مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية وإعداد الباحث

وفيما بين البلديات تظهر المستويات الآتية :

- **المستوى الأول :** أفضل مؤشر تقدمه بلدية مزلق سيارة/ 252 فرد نتيجة القرب الجغرافي الكبير مع مدينة سطيف
- **المستوى الثاني :** مجموعة بمؤشر متوسط حيث يتقارب فيها المؤشر مع المتوسط الإقليمي و الولائي ، يقدر عددها بعشر بلديات أين تراوح المؤشر بين سيارة أجرة / 561 فرد إلى بلدية صالح باي سيارة أجرة / 966 فرد .
- **المستوى الثالث :** يتكون من 07 بلديات وتتميز بمؤشر ضعيف حيث يتراوح بين سيارة/ 1035 فرد في بلدية قصر الأبطال إلى سيارة/ 1750 فرد في بلدية بئر حدادة .
- **المستوى الرابع :** يتميز بمؤشر ضعيف جدا تضم بلديتين وهما بلدية التلة بمؤشر سيارة/ 2557 فرد إلى 3570 سيارة/ 1035 فرد في بلدية قلال .

بلديات السهول العليا لسطيف :
نصيب الفرد من مقاعد الحافلات سنة 2008



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 28

6 . المحاور الكبرى للنقل عبر إقليم السهول العليا لسطيف:

يمر عبر إقليم السهول العليا لسطيف عدة محاور نقل من أهمها:

- محور : سطيف - عين أرانات

يمتد هذا الخط على الطريق الوطني رقم 05 الذي يعد من أهم خطوط النقل نشاطا لكونه عبارة عن طريق مزدوج، إضافة إلى قرب المسافة بين المدينتين التي لا تتعدى 10 كلم وحديثا مع انجاز القطب الجامعي بمنطقة الباز (نقل الطلبة) فهو يشغل أكبر الترددات الزمنية التي لا تتعدى 10 دقائق .

- محور : سطيف - عين ولمان - صالح باي

ينتمي هذا الخط إلى الطريق الوطني رقم 28 الذي يربط الولاية بكل من ولاية المسيلة وبسكرة مما جعله من أكبر محاور النقل بالحافلات حيث يوفر طاقة نظرية من المقاعد تقارب 3878 مقعد في اليوم و تأتي مدينة عين ولمان في المرتبة الثانية بعد مدينة العلمة من حيث درجة التأثير المتبادل في الولاية .

كما أن الخط تم تحويله إلى طريق مزدوج بمواصفات تقنية حديثة من مركز سطيف إلى غاية مركز صالح باي نتج عن هذا التحسين تقليص في وحدة الزمن .

- محور : سطيف - العلمة - بئر العرش

بالرغم من العرض المتواضع لعدد المقاعد اليومي 599 مقعد/يومي، إلا أن هذا الخط يستفيد من طاقة العرض التي يوفرها كل من خط سطيف - شلغوم العيد و خط سطيف - قسنطينة، وحتى الخط المحلي بين سطيف و العلمة لكونه محورا ذو إستراتيجية وطنية.

- محور : سطيف - عين آزال

ينتمي هذا الخط إلى الطريق الوطني رقم 78 الذي يربط بين مراكز بلديات كل من قلال، بئر حدادة، عين آزال، والذي يربط الإقليم المحلي بولاية باتنة .

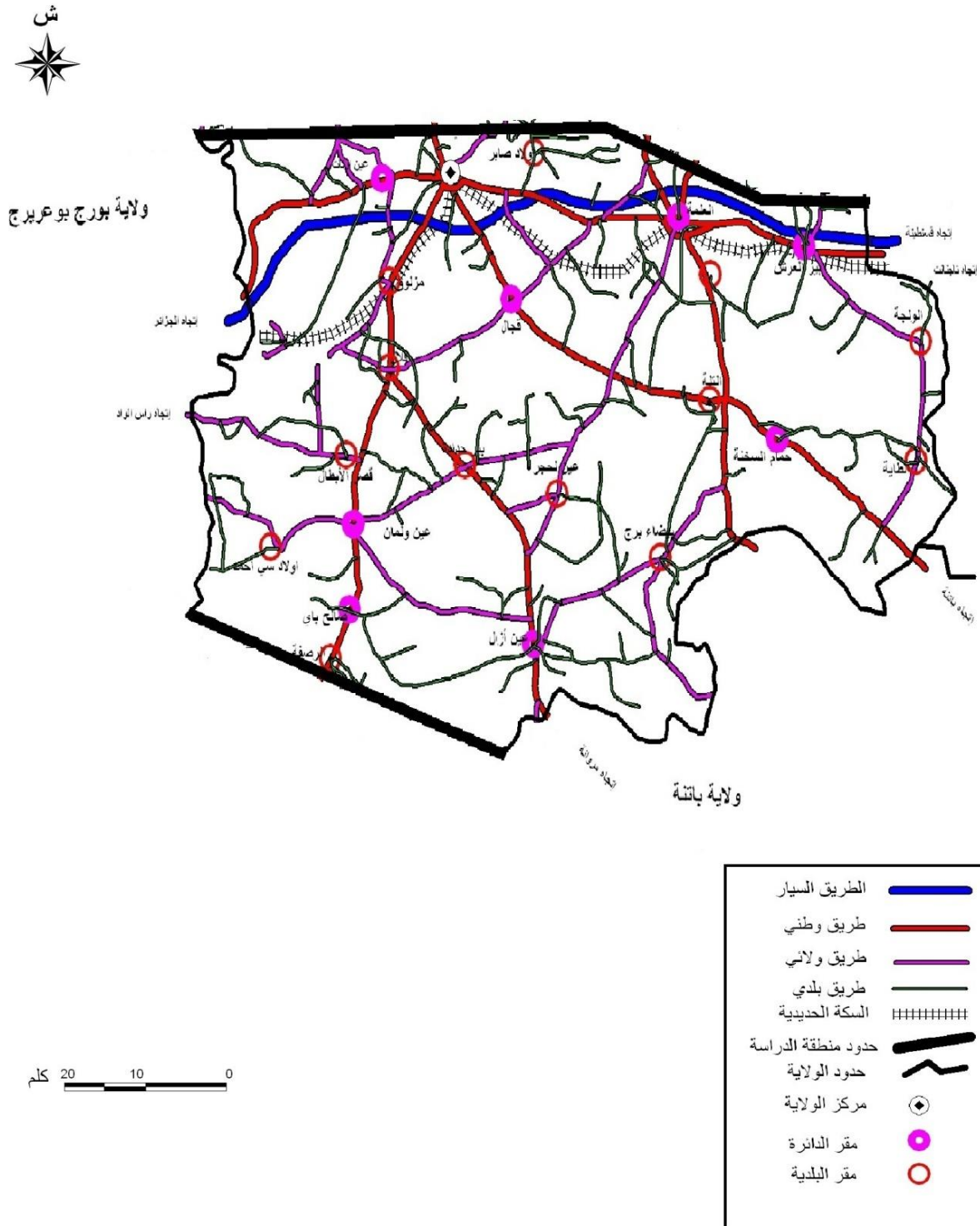
- محور : سطيف - قجال - حمام السخنة

يمتد هذا الخط على الطريق الوطني رقم 75 في الجهة الجنوبية الشرقية باتجاه ولاية باتنة، إضافة إلى هذه الخطوط تمتد خطوط داخلية محلية بين مراكز البلديات وفيها تظهر مشكلة النقل كما سبق الإشارة إليه مثل بلدية الطاية، أولاد سي أحمد، التلة، الوجلة وغيرها.

النتيجة : أن إقليم السهول العليا لسطيف مهيكّل بشبكة هامة من الطرق الوطنية (أربعة طرق) لكن كلما ابتعدنا عن هذه المحاور الوطنية تقل مؤشرات خدمة النقل و الحركة وتتناقص معها العائدات المالية للناقلين .

بلديات السهول العليا لسطيف :

شبكة الطرق البرية في سنة 2008



خريطة رقم: 29

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على خريطة شبكة الطرق للولاية لمديرية الأشغال العمومية لسنة 2008

جدول (83) نوع و حالة الطرق حسب البلديات سنة 2008

نسبة الطرق المعبدة	المجموع الكلي كلم	مجموع الطرق المعبدة كلم	الطرق البلدية		طريق ولائي كلم	طريق وطني كلم	البلدية
			غير معبدة كلم	معبدة كلم			
92,6	72,2	66,9	5,3	18,9	24	21,8	عين أرانات
89,1	73,4	65,4	8	19,4	23	8,1	مزلق
95,6	56,8	54,3	2,5	16,7	18,8	11	عين ولمان
77	73	56,2	16,7	24,2	16	16	قلال
86,1	63,4	54,6	8,7	14,2	20,2	3,5	قصر الأبطال
84,4	58	49	9	20	14,5	-	أولاد سي احمد
84,3	65,7	55,4	10,3	15,4	20	15,5	قجال
92,6	54,1	50,1	4	24,7	12,7	12,7	أولاد صابر
70,3	57,9	40,7	17,1	23,7	8,5	5,1	صالح باي
74,5	40	29,8	10,2	17,8	6	18,6	الرصفة
67	101,6	68,1	33,5	34,1	17	15	عين أزال
79,6	117,5	93,6	23,9	32,4	30,6	10,7	عين الحجر
76,8	61,4	47,2	14,2	20,6	13,3	9,5	بئر حدادة
71,6	95,9	68,7	27,2	17,5	25,6	25,6	بيضاء برج
79,9	59,7	47,7	12	25,7	11	14	بازر صخرة
82,3	35,2	29	6,2	29	-	16,5	حمام السخنة
92,4	51,9	48	3,9	20,6	13,7	8,1	الطاية
62	44,3	27,5	16,8	16,1	5,7	23,7	التلة
75,1	55,9	42	13,9	26,8	7,6	8,5	بئر العرش
81,8	58,1	47,5	10,5	12,3	17,6	5,5	الولجة
80,8	1296,1	1041,9	254,15	430,3	305,8	212,2	المجموع
78,2	3508,9	2744	764,8	1397,3	673,3	634,4	الولاية

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية سطيف 2008

ثانيا : فوارق الخدمات البريدية وتكنولوجيا المعلوماتية بإقليم السهول العليا لسطيف

كانت الاتصالات سابقا محصورة في خدمات بسيطة من حيث القيمة المادية رغم الضرورة الأساسية التي يتطلبها السكان والمجال الجغرافي بالكامل، فتطور تكنولوجيا الاتصال بدخول الهاتف النقال و الإنترنت أحدث الكثير من التحولات في الدراسات وأدوات البحث.

إن العلاقة البديهية بين تكنولوجيا المعلوماتية وهيئة الأقاليم، تتمثل في توفير شبكة من الهياكل القاعدية في مجال الاتصالات وبالدرجة الأولى خدمة الإنترنت التي تتطابق مهام إنجازها مع شبكة طرق المواصلات، فكرة تهدف إلى التنمية التكنولوجية والخدماتية لمجتمع معلوماتي في المستقبل، إنها فكرة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية (الطرق السريعة للمعلومات) (autoroutes de l'information)¹.

هل يمكن تصور واقعا جديدا للخدمات في الاتصالات داخل المجالات المحلية؟ فالشبكات الجديدة تصبح نقاط سوق الكترونية على مستوى محلي و جهوي ثم دولي، من شأن ذلك أن يبعث الأقاليم من جديد وتحتزل معوقات الإقليم إضافة إلى عامل الوقت والتكلفة، من الآثار الايجابية الممكن تحقيقها عند نشر وتطوير وسيلة الاتصال بالإنترنت على الإقليم المحلي ما يلي :

- تسمح بربط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعضها ببعض .
- التحسين التقني للأداء في مختلف الأنشطة و الوظائف.
- تسهيل تنظيم معادلة العرض و الطلب على الإنتاج المحلي .
- الانفتاح على مجالات جهوية ووطنية في تحويل الإنتاج و مختلف الخدمات .
- الارتباط بعلاقات جديدة خارج الإقليم المحلي و الوطني.
- عرض الاتجاهات العامة لسياسة التنمية المحلية و السياسات القطاعية .
- إدماج الكفاءات الجديدة المتخرجة من مراكز التكوين و الجامعات في شبكة الاتصالات بفرض عمل ممكنة و إثراء المادة الإعلامية الالكترونية محليا .

1 . مستوى خدمة الإنترنت بإقليم السهول العليا لسطيف سنة 2008

إذا كان الخطاب الرسمي للدولة يضع في تصوره الاهتمام بالمجال الريفي في الخدمات الحديثة حيث أكد وزير البريد وتكنولوجيا الاتصال و الإعلام السيد بن حمادي في المعرض الدولي لتكنولوجيا الاتصال أن البلد الجزائر بها العديد من التجمعات الريفية و التي تمثل انشغالا كبيرا للسلطات العمومية التي تركز على ضرورة الاستغلال

¹ TIC, aménagement et développement territorial p 25

الكامل لإمكانيات التكنولوجيا الإعلامية الجديدة (TIC) ضمن برنامج " e Algérie " لفائدة سكان الريف ، حيث أكد أن الانتشار الواسع للتدفق العالي وتوسيع الاستخدام و الربط بشبكة الانترنت و خدمات إضافية تهدف كلها إلى ترقية نوعية حياة المواطن وتحسين أداء الإدارة العمومية وتقييم عمل المستخدم¹.

إلا أن واقع الميدان يبقى بعيدا عن تلك الطموحات و الأهداف، فمن خلال بيانات الجدول الموالي رقم (84) تبين نسب ضعيفة جدا في مستوى الربط بشبكة الانترنت عبر البلديات لكونها في حدود 1 % لمجموع المساكن، أعلى النسب تسجل بين 2 % و 2,5 % في مراكز الدوائر .

أما نسبة المساكن التي بها جهاز كمبيوتر فان أفضل الوضعيات تقدمها بلديات عين آزال 12,5 % وبلدية عين أرزات 12,4 % وهي مراكز دوائر، أما باقي البلديات فالنسب بها ضعيفة جدا لتصل إلى 0,3 % في بلدية التلة كما يبينه الجدول أسفله.

جدول (84) نسبة المساكن المتصلة بشبكة الانترنت عبر البلديات 2008

البلدية	% المساكن المتصلة بشبكة الانترنت	% المساكن بها جهاز الكمبيوتر	البلدية	% المساكن المتصلة بشبكة الانترنت	% المساكن بها جهاز الكمبيوتر
عين ولمان	2,5	9,6	الطاية	0,8	4
صالح باي	2,4	10,5	مزلق	0,8	7,4
عين أرزات	2,1	12,4	بئر حدادة	0,7	2,9
عين آزال	2,1	12,5	حمام السخنة	0,7	7,2
بئر العرش	1,2	6,9	بيضاء بيج	0,6	3,4
قصر الأبطال	1,1	4,9	عين الحجر	0,6	5,5
قجال	1	6	الولجة	0,5	1,7
بازر الصخرة	1	5,2	أولاد سي أحمد	0,4	1,8
الرصفة	0,9	3,2	أولاد صابر	0,4	4,1
قلال	0,9	3,4	التلة	0,3	3,9
متوسط الإقليم	1,05	5,82			
متوسط الولاية	2,7	11,9			

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان 2008

¹ Benhamadi ministre des télécommunications, pour l'introduction des TIC dans les zones rurales, journal la tribune du mercredi 18 mai 2011, p : 03

رغم الانتقادات التي تدور حول خدمة الانترنت فالكثير يعتقد أنها عبارة عن شبكة لامركزية وبدون نظام هيراركي وأسعار معقولة أين تتبادل وتتقاسم المحتوى كل الإنسانية و يصبح الفرد فيه منتجا.

إن حلم الانترنت الغير ممرکز عالميا قد ترك مجالا لحقائق مغايرة تماما، لأن النفوذ إلى هذه التقنية ليس عالميا، فهناك مناطق جد متصلة ومناطق على الهامش، فخدمة الانترنت ليس بثروة مشتركة لأنها تبقى تحت رقابة أمريكية وبعض الشركات الكبرى، إن الطابع المجاني ما هو إلا شكلي لأنه ينتج قيمة وهو محل منافسة شديدة بين الفاعلين الاقتصاديين المالكين للهياكل القاعدية والممولين للخدمات والدوائر الحكومية والسياسية، لذلك فإن مجانية خدمة الانترنت لا تمس سوى أقاليم ومناطق معينة. إذن فتقاسم خدمة الانترنت تبقى قضية أساسية من أجل فهم التفاعل بين التنمية والشبكة من ناحية و الأقاليم وأماكن الاتصالات من ناحية أخرى و التي تبقى مراكز جذب وتوزيع للإبداع.¹

2 . التوزيع المجالي للخدمات البريدية عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف

من خلال بيانات الجدول (85) و الشكل (46) يتبين أن هناك نقص في الخدمات البريدية، حيث أن متوسط التغطية في الخدمات البريدية لمجموع الإقليم المقدر 01 مكتب بريدي لكل 13008 نسمة، يتجاوز متوسط الولاية الذي يقدر 01 مكتب بريدي لكل 11395 نسمة.

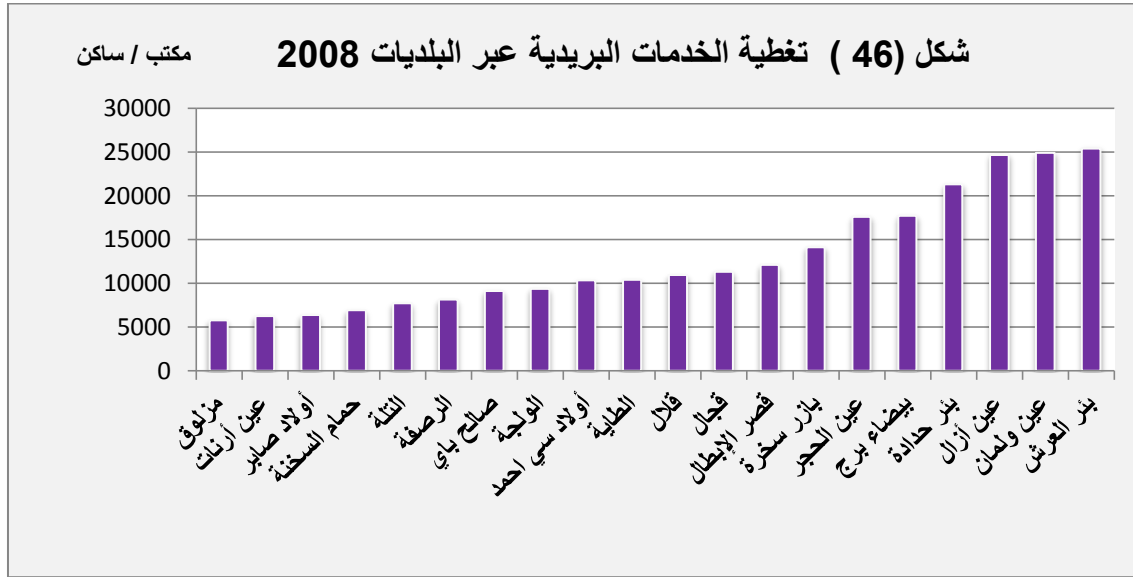
رغم أن إقليم الدراسة يتميز بالانبساط مما يمنح سهولة في الاتصال و الانتقال ، عكس ما يتميز به القسم الشمالي للولاية من تضاريس معقدة .

¹ Gilles Puel et Charlotte Ullmann, Espace géographique, Les nœuds et les liens du réseau Internet : approche géographique, économique et technique, p 01 25/11/2005

جدول (85) توزيع الخدمات البريدية حسب البلديات 2008

التغطية	المجموع		قباضة توزيع		شبابيك ملحقة		مكاتب تامة		البلدية
	مكتب/ساكن	م.ا.آلي	العدد	م.ا.آلي	العدد	م.ا.آلي	العدد	م.ا.آلي	
5777	3	3	2	2			1	1	مزلق
6250	7	7	4	4	1	1	2	2	عين أرزات
6354	2	2	1	1	1	1			أولاد صابر
6895	2	2					2	2	حمام السخنة
7705	1	1	1	1					التلة
8112	2	2					2	2	الرصفة
9128	3	3	2	2			1	1	صالح باي
9350	1	1					1	1	الولجة
10304	1	1	1	1					أولاد سي احمد
10372	1	1					1	1	الطاية
10917	2	2	1	1			1	1	قالال
11332	3	3	1	1			2	2	قجال
12080	1	2		1			1	1	قصر الإبطال
14123	2	2					2	2	بازر سخرة
17586	2	2	1	1			1	1	عين الحجر
17698	2	2	1	1			1	1	بيضاء برج
21263	1	1					1	1	بئر حدادة
24667	1	2				1	1	1	عين أزال
24868	3	3	1	1	1	1	1	1	عين ولمان
25398	1	1					1	1	بئر العرش
13008	41	43	16	17	3	4	22	22	مجموع الإقليم
11395	122	132	48	56	7	8	67	68	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لولاية سطيف و إعداد الباحث



أما فيما بين البلديات، فتظهر الفوارق الآتية في الخدمات البريدية:

- مجموعة ذات تغطية حسنة: تتكون من 04 بلديات، تتقدمهم بلدية مزلق بمعدل تغطية 01 مكتب / 5777 نسمة، وبلدية عين أرناك بمعدل 01 مكتب / 6354 نسمة، وبلدية أولاد صابر 01 مكتب / 6895 نسمة. الملاحظ أن مراكز البلديات الثلاث الأولى في هذه المجموعة هي توابع لمدينة سطيف نظرا للقرب الجغرافي الكبير منها، حيث لا تزيد المسافة عن المدينة المركز - سطيف - عن 10 كلم.
- مجموعة ذات تغطية متوسطة: تتكون من 11 بلدية أين تراوح معدل التغطية فيها بين 01 مكتب / 7705 نسمة في بلدية التلة إلى 01 مكتب / 14123 نسمة في بلدية بازر سخرة .
- ما يميز هذه البلديات كونها غير متجانسة من حيث النشأة الإدارية، أين تتواجد بلديات حديثة النشأة مع آخر تقسيم إداري مثل بلدية التلة و بلدية الرصفة مع بلديات قديمة مثل بلدية بازر سخرة وبلدية قلال والتي يفترض أن تكون أكثر تجهيزا من الأولى. كما تتواجد في نفس مستوى التغطية البريدية بلديات برتبة مركز بلدية مثل الطاية الولجة مع بلديات برتبة مركز دائرة مثل صالح باي وقجال .
- مجموعة ذات تغطية ناقصة: تتكون من 06 بلديات حيث تراوح معدل التغطية بها بين 01 مكتب بريدي / 17586 نسمة في بلدية عين الحجر إلى 01 مكتب بريدي / 25398 نسمة في بلدية بئر العرش الملاحظ على هذه المجموعة ذات التغطية الناقصة، هو تواجد ثلاث بلديات برتبة مركز دائرة. الملاحظة الإيجابية التي تسجل هو دخول نظام أجهزة الإعلام الآلي في تسيير الخدمات، فمن مجموع 43 مكتب بريدي منها 41 مكتب مزود بجهاز آلي رغم مشكلة الانقطاع المؤقت.

خلاصة الفصل السادس

تتأثر حركة الإنسان إيجاباً أو سلباً بطبيعة وحالة شبكة الطرق ووسائل النقل. يمكن للطريق أن يبعث الحياة في الأقاليم أو يقلص من فرصها، لأن النمو الاقتصادي يتطلب الحركة التي تبقى مرهونة بشبكة الطرق التي يمكنها أن تحول مجالات مهمشة إلى مجالات واعدة. النتيجة تكمن في كون إقليم السهول العليا لسطيف مهيكلاً بشبكة من الطرق القديمة والموروثة من الحقبة الاستعمارية و التي تم توسيعها وتحسينها و طرقاً جديدة أنجزت بعد الاستقلال، أبرزها الطريق السيار شرق – غرب الذي يمتد في الإقليم على مسافة 75 كلم بأربع (04) محولات طرق (03 مع مدينة سطيف و 01 مع مدينة العلما) .

رغم انبساط طبوغرافية السطح الذي لا يعيق مد الطرق بأقل تكلفة مقارنة بالأماكن معقدة التضاريس، فإن قراءة البيانات الرقمية حول شبكة الطرق تبين أن بعض البلديات تزيد فيها حالة الطرق السيئة عن الثلث مثل بلدية بيضاء برج 40 %، بلدية عين آزال 34,6 % وبلدية صالح باي 32 %، بالمقابل لذلك تظهر المعطيات أن ما نسبته 44,9 % من شبكة الطرق بالإقليم هي في حالة حسنة . أما حركة السكان فان الطاقة النظرية للنقل بالحافلات مرتبطة بعلاقة طردية مع امتداد الطرق الوطنية الهامة، لأن مراكز البلديات البعيدة عن محاور الطرق الوطنية الهامة هي التي تقدم أدنى مؤشر في عدد المقاعد مقارنة بالسكان، مثل ما هو الحال في بلديات : الطاية 214 مقعد/يوم ، أولاد سي أحمد 174 مقعد/يوم ، التلة 138 مقعد/يوم . الملاحظ أنه كلما زاد البعد عن مدينة سطيف تسوء حالة الطرق بالإقليم، وكلما زاد بعد المسافة عن محاور الطرق الهامة تقل معها خدمات النقل الجماعي .

تعرف الخدمات البريدية البسيطة بالإقليم فوارق بين البلديات بوجه عام وبلغة المؤشرات، فان متوسط التغطية في الخدمات البريدية المقدر 01 مكتب خدمة / 13008 نسمة هو أضخم من مثيله على مستوى الولاية المقدر 01 مكتب خدمة / 11395 نسمة، رغم انبساط السطح للإقليم وسهولة الحركة والتنقل على عكس المنطقة الشمالية لتراب الولاية تعرف أقاليم العالم تطورات متسارعة ومستمرة في وسائل الاتصال التي أصبحت تؤثر في الحياة العامة للسكان بشكل فعلي. كل ذلك يبين أن تكنولوجيا الاتصال وسيلة عملية وحساسة في نفس الوقت، يمكن توظيفها في الأقاليم المحلية من أجل تفعيل عناصر التنمية مع الإنسان، فالارتباط بالشبكة المعلوماتية الالكترونية عبر بلديات الإقليم تبقى رمزية أكثر منها حقيقة ميدانية إلا أنها وسيلة مستقبلية سوف تمكن من تغيير مفاهيم العزلة وتقلص المسافات.

حتى نتمكن من الكشف عن واقع الخدمات الأساسية لما لهذا العنصر من تأثير مباشر على مستوى التنمية وظروف معيشة سكان إقليم السهول العليا لسطيف، يمتد البحث إلى تحليل واقع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بالبلديات، معتمدا على عنصري الخدمات التجارية كما ونوعا ثم الخدمات الصحية بين وفرتها أو ندرتها بالبلديات وهذا ما يتضمنه الفصل السابع لاحقا.

الفصل السابع

فوارق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية

بإقليم السمور العليا لولاية سطيف

يثبت الواقع المحلي حقيقة مفادها أن الوظائف التجارية والأنشطة ليست متكافئة في التوزيع، منها ما يظهر بكثافة وبشكل متكرر ومنها ما يرتبط وجوده بعوامل معينة وقد تكون مشتتة، وهناك أنشطة ووظائف ترتبط بالخصائص الجهوية والطابع الاقتصادي للإقليم، كما أن النشاط التجاري يخضع مباشرة إلى حاجة السكان من السلع ومدى وفرتها وفقا لقانون العرض والطلب، يرتبط ذلك في بعض الحالات بأهمية موقع المراكز داخل الإقليم على أساس قاعدة القرب أو البعد عن المركز حتى يتمكن الفرد من اقتناء حاجاته.

احتلت ولاية سطيف في سنة 2008 المرتبة الثالثة على مستوى الوطن في النشاط التجاري فهي تضم أحد أكبر أسواق السيارات الأسبوعي في الوطن، وأحد أكبر أسواق الماشية بمدينة العلمة ومن أكبر التجمعات التجارية (سوق دبي) ، ساعدها في ذلك الموقع الجغرافي المتميز، كونها حلقة وصل بين الشرق و الغرب وبين الشمال والجنوب ، ومنطقة التقاء المحاور الكبرى للطرق الوطنية و مرور الطريق السيار(شرق – غرب) الذي يقطع إقليم الدراسة من الشرق إلى الغرب ، وانجاز مطار 08 ماي 1945 ببلدية عين أرناط بخطوط وطنية ودولية ، كلها عوامل نشطت الحركة التجارية بالمنطقة .

1 . الفوارق الكمية و النوعية في المحلات التجارية

يتناول البحث بالدراسة في هذا الجانب، قياس حجم الأنشطة وتوزيعها وطبيعتها من حيث نوعية الأنشطة السائدة، بهدف الكشف عن الدور الحقيقي لها في الإقليم، باعتبارها الحلقة الهامة في الحركة التجارية حيث تتركز الخدمات والبضائع والمنتجات القابلة للاستهلاك. نعتمد في الدراسة التحليلية على طريقة إحصائية كمية باستخدام وتوظيف مجموعة من المؤشرات.

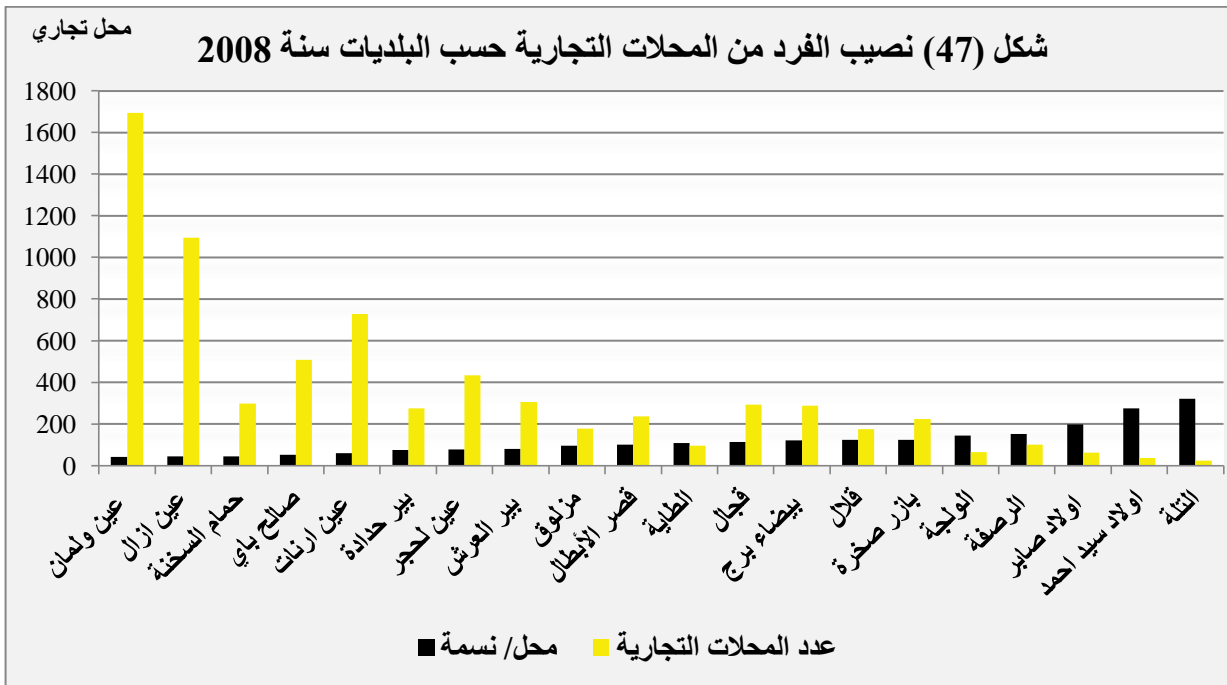
1.1 نصيب الفرد من المحلات التجارية : فوارق كبيرة و متباينة

يمتد البحث بالدراسة إلى معرفة نصيب الفرد من المحلات التجارية والذي هو نتاج حاصل قسمة إجمالي عدد السكان للبلدية على عدد المحلات لنفس البلدية، وبتطبيق ذلك تظهر فوارق كبيرة في مستوى التغطية والخدمة بين البلديات، حيث تتدخل الرتبة الإدارية والموقع الجغرافي في تحديد مستويات الخدمة و يمكن تصنيفها إلى المستويات التالية حسب ما يبينه الجدول رقم (86) و يوضحه الشكل رقم (47) :

جدول (86) نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب البلديات سنة 2008

بلديات	سكان 2008	عدد المحلات التجارية 2008	محل تجاري / نسمة	بلديات	سكان 2008	عدد المحلات التجارية 2008	محل تجاري / نسمة
عين ولمان	73062	1655	44	الطاية	10344	95	109
عين أزال	48201	1078	45	قجال	33503	290	116
حمام السخنة	13474	295	46	بيضاء برج	35077	280	125
صالح باي	27037	501	54	قلال	21421	171	125
عين أرناط	42942	721	60	بازر صخرة	27937	221	126
بئر حدادة	21001	270	78	الولجة	9281	64	145
عين لاجر	34445	430	80	الرصفة	15627	102	153
بئر العرش	25008	301	83	أولاد صابر	12489	63	198
مزلق	17147	178	96	أولاد سي احمد	10190	37	275
قصر الأبطال	23815	228	104	الثلة	7670	23	333
المجموع	509671	7003	73				

Source / Banque de données commerciales, CNRC (BDCOM v2), novembre 2008.



- **نصيب مرتفع** : يتراوح فيه المؤشر بين 01 محل/44 نسمة في بلدية عين ولمان إلى 01 محل/60 نسمة في بلدية عين أرانات تتوسطهما كل من بلدية ، عين آزال 01 محل/45، حمام السخنة 01 محل/46 ، صالح باي 01 محل/54، وهي مراكز دوائر.

- **نصيب متوسط** : يرتفع المؤشر في هذه الفئة إلى ما بين 01 محل/78 نسمة في بلدية بئر حدادة إلى 01 محل/96 نسمة في بلدية مزلق ، بلدية عين لحجر 01 محل/80 نسمة و بلدية بئر العرش 01 محل/83 نسمة.

- **نصيب ضعيف** : يتراوح نصيب الفرد من المحلات التجارية لهذه الفئة ما بين 01 محل/104 نسمة في بلدية قصر الأبطال إلى 01 محل / 153 نسمة لبلدية الرصفة ، تتوسطها كل من بلدية الطاية 1 محل/109 نسمة ، قجال 01 محل/116 نسمة، بيضاء برج 01 محل/125 نسمة ، قلال 01 محل/125 نسمة، بازر صخرة 01 محل/126 نسمة ، وبلدية الولجة 01 محل/145 نسمة وبلدية الرصفة 01 محل/153 نسمة

- **نصيب ضعيف جدا** : يمثل أدنى مستوى من الخدمة التجارية ثلاث بلديات وهي بلدية أولاد صابر 01 محل/198 نسمة ، و بلدية أولاد سي أحمد 01 محل/275 نسمة ، وبلدية التلة 01 محل/330 نسمة ، ما يميزها أنها بلديات حديثة النشأة إداريا اثر التقسيم الإداري لسنة 1984 وتقع على أطراف منطقة الدراسة ، تقترب أكثر إلى حالة البلديات المعزولة .

1.2 مؤشر ديفيس indice de Davies (التجمع التجاري)

يهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن الوزن الحقيقي للأنشطة التجارية عبر بلديات الإقليم، لأن أغلب الأنشطة التجارية قد ينتابها التوزيع غير المتجانس، وذلك اعتمادا على ندرة المحلات وليس على مجموع المحلات لأي نشاط تجاري ويعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

مؤشر ديفيس (Indice de Davies) = ندرة المحلات × عدد المحلات لكل نشاط تجاري

أما ندرة المحلات لنشاط ما فهي تساوي 1 / مجموع المحلات لنشاط تجاري معين في البلدية من خلال بيانات المصفوفتين بالملحق رقم (03 و 04) والملخصة في الجدول رقم (87) المتعلق بقيم مؤشر ديفيس لمجموع البلديات تظهر الملاحظة العامة في اختلال توازن الأنشطة التجارية فيما بين البلديات ، فهناك فروق كبيرة جدا تجسدها حالة بلدية عين ولمان بأعلى قيمة 41,1888 ومركز التلة بأدنى قيمة 0,0839، وبعد المعالجة الرقمية و البيانية للمعطيات أظهرت أن أغلب البلديات ذات تجمع تجاري ضعيف (17 بلدية) ، كما أن الفئة الوسطية قليلة و يمكن قراءة تفاصيل المستويات كما يلي :

- مستوى التركيز التجاري القوي

تفرد في هذا المستوى بلدية عين ولما 41,1888 وبمجموع عدد محلات كبير 1655 محلا ينشط أصحابها في 98 نشاطا تجاريا وتعتبر بمثابة قطب جهوي في القسم الجنوبي الغربي للإقليم، فضلا عن رتبته الإدارية كمركز دائرة حاليا ومركز بلدية مختلطة في عهد التواجد الفرنسي .

- مستوى التركيز التجاري المتوسط

يضم هذا المستوى بلديتين اثنتين أين تتراوح قيم مؤشر ديفيس فيهما بين 22,1507 ببلدية عين آزال و 15,4095 ببلدية عين أرناث كلاهما إداريا بمستوى مراكز دوائر.

- مستوى التركيز التجاري الضعيف

يتشكل هذا المستوى من 13 بلدية ، أين تتراوح قيم مؤشر ديفيس بين 6,3927 ببلدية عين لاجر إلى 1,4870 ببلدية الرصفة ، حيث يتراوح عدد المحلات التجارية بين 100 و 500 محل تجاري على التوالي وتمارس فيها أنشطة تجارية تتراوح بين 30 إلى 50 نشاطا كلها بلديات مراكز بلديات من ناحية الرتبة الإدارية .

- مستوى التجمع التجاري الضعيف جدا

يتشكل هذا المستوى من 04 بلديات ، أين تتراوح قيم مؤشر ديفيس بين 0,7301 ببلدية أولاد صابر إلى 0,0839 ببلدية التلة ، كلاهما بلديات حديثة النشأة ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 ، يتراوح بها عدد المحلات التجارية بين 23 محلا ببلدية الطاية إلى 64 محلا تجاريا في بلدية الوجلة وهو أضعف وزن حيث يسجل بها بين 07 و 19 نشاطا تجاري فقط.

1 . 3 مؤشر بينيسون (indice de bénisson)

هو مؤشر يكمل مؤشر ديفيس على اعتبار أن هذا الأخير يتم حسابه دون إدخال عنصر السكان، أما مؤشر بينيسون فيأخذ في الاعتبار هذا العنصر الهام الذي يكشف عن العلاقة بين العرض المقدم من طرف المركز و الطلب ويعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

عدد محلات نشاط تجاري معين بالبلدية

مجموع المحلات للنشاط التجاري بالبلدية

مؤشر بينسون = مؤشر ديفيز X

سكان البلدية

مجموع سكان البلديات

بعد المعالجة الرقمية للبيانات التي وردت في الملاحق رقم 05 و06 و07، أنتجت لنا الجدول رقم (87) لتتمكن من قراءة الفوارق بين البلديات حسب المستويات التالية:

جدول (87) العلاقة بين مؤشر ديفيس و بينسون

البلديات	مؤشر ديفيس	مؤشر بينسون	البلديات	مؤشر ديفيس	مؤشر بينسون
عين ولمان	41,1888	40,9926	الطاية	3,2471	4,56
عين أزال	22,1507	22,8008	قصر الأبطال	2,1257	1,9264
عين أرزات	15,4095	13,7627	مزلق	2,0507	2,3074
عين لحجر	6,3927	2,8519	بير حدادة	1,9135	5,1014
بازر صخرة	5,9770	5,4885	قلال	1,5898	1,5116
حمام السخنة	5,9616	8,657	الرصفة	1,4870	1,2862
صالح باي	5,6659	5,7484	أولاد صابر	0,7301	1,3786
بير العرش	4,5058	4,3214	الولجة	0,4464	0,5928
فجال	4,2246	3,4875	اولاد سيد احمد	0,1196	0,0876
بيضاء برج	3,5234	3,0554	الثلة	0,0839	0,0809
المتوسط	6,4397	6,4999			

المصدر: انجاز الباحث

- مستوى تركيز قوي

تنفرد به بلدية عين ولمان بعدد سكاني 73062 نسمة وبعدهد محلات يقارب 1655 محل تجاري ، حيث قدر مؤشر بينسون 40,9926 وهو أكبر مؤشر مقارنة بباقي المراكز أين تظهر بعض الأنشطة ذات الندرة الجغرافية مثل وكالة سفر ، أجهزة صحية ، طبيب مختص ، إعلام آلي وغيرها وهي وظائف لا تظهر إلا في المراكز الحضرية الكبرى ، ذات الوزن الجهوي.

- مستوى تركيز متوسط

يضم هذا المستوى ثلاث بلديات وهي بلدية عين آزال بمؤشر 22,8008، و بلدية عين أرناث بمؤشر 13,7627 ثم بلدية حمام السخنة بمؤشر 8,657 يقابله حجم سكاني يتراوح بين 48201 نسمة في البلدية الأولى و 42942 نسمة في البلدية الثانية و 13474 نسمة في البلدية الثالثة .

- مستوى تركيز ضعيف

يضم هذا المستوى تقريبا نصف عدد بلديات منطقة الدراسة (09) وهي بترتيب تنازلي ، بلدية صالح باي بلدية بازر سخرة ، بلدية بئر حدادة، بلدية الطاية ، بلدية بئر العرش ، بلدية قجال ، بلدية بيضاء برج، بلدية عين لحجر وبلدية مزلق أبن تراوح مؤشر بينيسون بين 5,7484 في الأولى إلى 2,3074 بالبلدية الأخيرة ، يقابله حجم سكاني يتراوح بين 27037 نسمة في البلدية الأولى و 17147 نسمة في المركز التالي ، كما يقدر عدد المحلات التجارية بهذا المستوى بين 501 محل في بلدية صالح باي إلى 178 محل في بلدية مزلق، وهي بلديات لا تحقق اكتفاءها الوظيفي لغياب العديد من الوظائف .

- مستوى تركيز ضعيف جدا

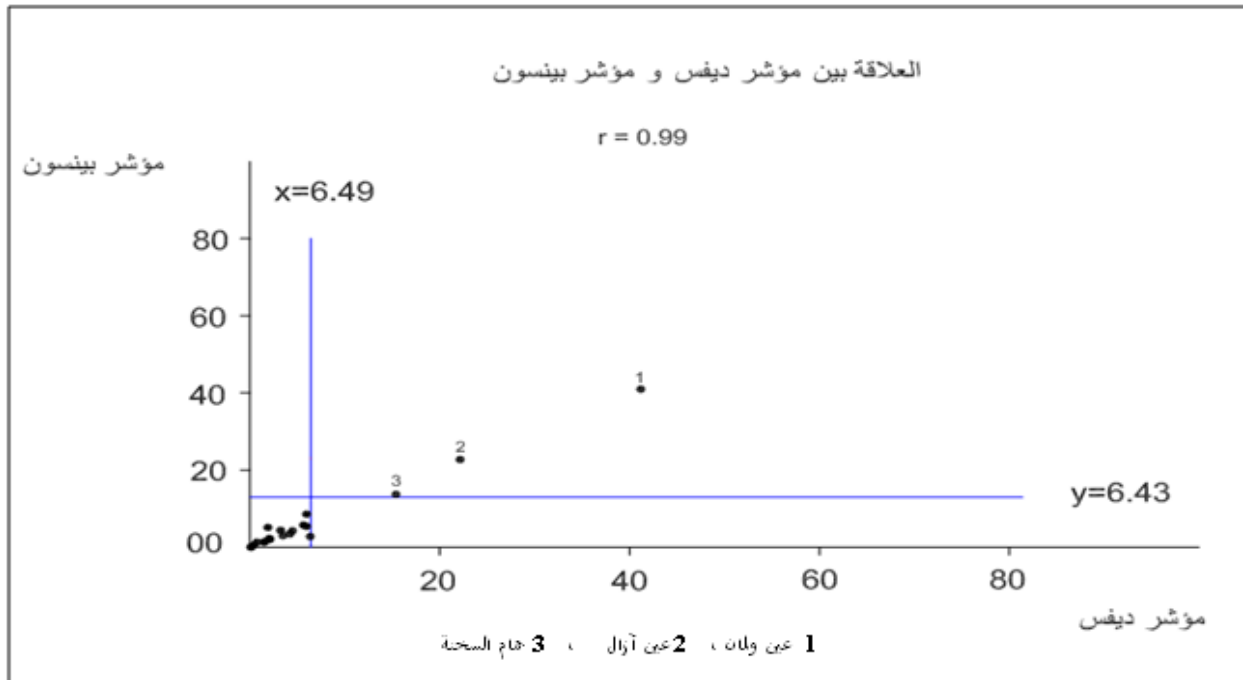
يضم هذا المستوى 07 بلديات وهي كل بلدية قصر الأبطال، بلدية قلال ، بلدية أولاد صابر ، بلدية الرصفة ، بلدية الوجلة ، بلدية أولاد سي احمد وبلدية التلة ، حيث يتراوح المؤشر بين 1,9264 في البلدية الأولى إلى 0,0809 البلدية الأخيرة، يقابله حجم سكاني ينحصر بين 23815 نسمة في البلدية الأولى و 7670 نسمة في البلدية الأخيرة . أما عدد المحلات التجارية فيتراوح بين 228 محل في بلدية قصر الأبطال إلى 23 محل في بلدية التلة و البلديات التي تقدم أكبر عجز في عدد المحلات والأنشطة كذلك مما يضعها في حالة تبعية إلى بلديات أخرى.

4.1 العلاقة بين مؤشر ديفيس و مؤشر بينيسون

من خلال المعالجة الإحصائية والبيانية و من خلال الشكل رقم (48) للمؤشرين تبين أن معامل الارتباط بين قيم مؤشر ديفيس وبينيسون قد بلغ 0,990 مما يؤكد العلاقة القوية بينهما، كما أن أعلى قيمة للمؤشرين سجلها مركز عين ولمان بقيم شبه متطابقة (ديفس 41,188 و بينيسون 40,992) مما يدل على حالة التوازن بين العرض و الطلب وهي نفس الحالة في مركز عين آزال رغم انخفاض قيمة المؤشرين إلى 22 . أما مركز حمام السخنة فسجل فائضا في العرض كون أن قيمة مؤشر بينيسون 8,65 تفوق قيمة مؤشر ديفس المقدر 5,961 .

أما باقي المراكز فقد عرفت عجزا تجاريا لأن قيمة مؤشر بنيسون أقل من قيمة مؤشر ديفس، كون أن عدد المحلات التجارية لا يفي احتياجات السكان .

شكل (48)



2 . الفوارق النوعية في الخدمات التجارية بين البلديات

نعتمد في تصنيف المستويات والفوارق النوعية التجارية بين المراكز على انجاز مصفوفة الأنشطة التجارية رقم (49) التي بلغ مجموعها 130 نشاطا بمنطقة الدراسة وفيما بين البلديات تبرز المستويات الآتية:

- مستوى جيد في نوعية الخدمات التجارية

تنفرد في هذا المستوى بلدية عين ولان و95 نشاطا تجاريا أي ما نسبته 75 % من مجموع الأنشطة التجارية بمنطقة الدراسة، كونها تعد من أقدم المراكز العمرانية، حيث كانت في عهد الاحتلال بلدية مختلطة (Colbert) وهي بمثابة قطب ارتكاز في الجهة الجنوبية الغربية لمنطقة الدراسة وامتداده الطريق الوطني رقم 28 بها وتعد منطقة عبور إلى الإقليم الصحراوي.

- مستوى حسن في نوعية الخدمات التجارية

تمثله كل من بلدية عين آزال وعين أرناط 77 و70 نشاطا تجاريا على التوالي، فالبلدية الأولى تتمتع بإرث تاريخي كونها كانت مركزا لبلدية مختلطة (Ampère) والثانية تستفيد من حركة الطريق الوطني رقم 78 العابر لولاية باتنة.

أما بلدية عين أرزات و بعدما كانت عبارة عن نواة فلاحية منذ العهد الاستعماري و رغم حداثة انتقالها إداريا إلى مركز بلدية ودائرة على اثر التقسيم الإداري لسنة 1984، فقد بلغت هذا المستوى نتيجة استفادتها من القرب الجغرافي لمدينة سطيف وأصبحت امتدادا لحركة التجارة في القطب الرئيس سطيف ومرور الطريق الوطني الحيوي رقم 05 .

- مستوى متوسط في نوعية الخدمات التجارية

يضم هذا المستوى $\frac{1}{2}$ عدد البلديات بإقليم السهول العليا لسطيف ، أين يتراوح عدد الأنشطة التجارية بها بين 55 نشاطا في بلدية عين لاجر و 38 نشاطا في بلدية مزلق وهي مجموعة غير متجانسة من حيث الرتبة الإدارية بتواجد مراكز دوائر (صالح باي ، بئر العرش ، حمام السخنة) مع مراكز بلديات ، إضافة إلى البعد التاريخي بين بلدية قديمة مثل بئر العرش ، قجال ، عين لاجر و أخرى حديثة النشأة إداريا مثل بلدية مزلق .

- مستوى ضعيف في نوعية الخدمات التجارية

يمثل هذا المستوى ثلاث بلديات وهي كل من بلدية قلال 34 نشاطا ، بلدية الطاية 29 نشاطا و بلدية الرصفة 27 نشاطا .

- مستوى ضعيف جدا في نوعية الخدمات التجارية

عدد الأنشطة لهذا المستوى ضعيف جدا فهو أقل من 20 نشاطا في البلدية ويمثل هذا المستوى كل من بلدية أولاد صابر 19 نشاطا، ا بلدية الوجلة 16 نشاطا، بلدية الطاية 07 أنشطة، و بلدية أولاد سي أحمد 09 أنشطة. كلها بلديات حديثة الترقية في رتبتها الإدارية (كمركز بلدية) بهدف خلق توازن في وسائل التنمية والتجهيز و التغيير السريع لظروف معيشة السكان، إلا أن المعطيات تبين أنه بعد 24 سنة لا يزال الجهد التنموي لم يصل إلى اختزال تلك الفوارق التجارية.

شكل (49) مصفوفة الأنشطة التجارية للبلديات لسنة 2008

نوع النشاط	عين ولجان	عين ازال	عين ارات	عين لبحر	صاج باي	بئر المرش	فجوال	حمام السخنة	بضياء برج	بئر حدادة	قصر الأطفال	بازر صخرة	مولوق	قال	الرصفة	الطاية	اولاد صابر	الولاية	البلدة	اولاد سيد احمد	المجموع
مواد غذائية	333	230	164	101	124	76	68	29	93	63	59	72	58	46	43	21	25	15	12	22	1654
مواد مكتبية	38	41	22	24	14	20	19	11	14	18	4	12	3	6	6	2	2	6	1	1	264
غاز البيان	10	5	12	13	5	14	9	4	12	7	8	9	5	8	6	3	2	7	2	5	146
مقهى	60	74	52	33	23	18	19	12	25	13	12	5	6	8	3	7	3	4	1		378
الملابس و الأحذية	210	102	72	21	87	16	18	43	19	13	21	2	6	12	8	5	1	13	2		671
صيدلية	18	12	13	6	6	4	7	2	7	2	5	5	3	5	3	1	2	2		1	104
ماكولات سريعة	35	24	18	4	5	9	17	5	2	8	6	12	11	9	2	3	5	2		1	178
قطع الغيار	119	48	32	37	20	12	20	35	13	19	9	2	12	9	1	16	3				398
الخضر الجافة	52	49	36	33	22	15	22	14	17	22	12	16	11	7	4	6	2		3	4	347
جزارة	40	35	18	9	19	4	9	5	9	5	8	1	5	6	4	1	2				173
دكان تبغ	61	18	16	9	5	9	16	7	3	4	6	3	2	2	3	3		2			154
مواد البناء	40	31	15	16	3	15	16	10	2	11	10	18	4	5	3	3					201
خردوات	18	23	13	9	10	3	10	7	5	3	2	7	4	5	1	2					122
مواد الطلاء	44	26	18	13	12	9	12	6	9	7	5	4	3	3	1	2		1			171
مطعم كامل	24	16	20	6	12	4	6	10	3	11	4	2	3	3	2		1	3			132
أواني منزلية	20	14	11	3	7	1	5	5	5	1	7	1	1	2	1	0				1	82
حليب و مشتقاته	50	18	13	5	5	5	5	4	2	5	5	4	4	7		1					134
اللحوم واللحوم البيضاء	21	11	13	4	7	4	1	2	1	2	1	1	1	1	1	1		2			70
الزهور و أنواع النبات	50	25	14	4	16	2	16	3	1	1	2	1	2	1	1	1		1		1	126
حلويات	10	10	6	1	6	4	1	1	5	1	1	1									47
حلويات تقليدية	8	12	4	3	4	3	4	2	5	4	1		1		3				2		56
أثاث داخلي	26	8	2	4	7	1	3	2	4	1	1	1									59
أجهزة الهاتف	24	7	10	2	8	2	10	4	1	2	1			1	1	1					62
مرآة وزجاج	7	6	6	1	1	2	1	2	1	3	1	1		4		1					36
أثاث قديم	4	1	1	9	1	2	1	1	1		4	1	2		1		8				36
لوازم الأطفال	16	8	8	3	5	3	8	1	3		1										48
مواد الحلويات	13	2	4	1	5	1	4	1		1			1								32
خضر وفواكه	21	33	2	2	5	2	2	1	2	4	2										72
أدوات كهربائية	11	9	4	3	3	3	4	3		1		4	1			2					41
خردوات العمارات	10	10	2	3	2	2	10	1	1	1	3	3		1	1	1					35
خردوات	6	1	5	2	6	2	6	2	2	3	1	1	3		0	1	1				33
أسطوانات	4	6	8	1	3	1	8	2	2		1										27
مقهى ومطعم	3	2	6	2	1	2	6	3	1	1			1	1	1	1					23
بقايا صناعية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	3	2	2		2						13
عجلات مطاطية	7	11	9	5	4	2	9	1	2	2	3	1	2	2	3						51
تغذية الأنعام	2	2	4	1	9	1	9	3	1	2	2	9	4	1							40
آلات حديدية قديمة	2	2	2	3	1	1	2	6	1		6	3	2			3					29
معدات ولوازم	10	4	8	3	3	2	8	2	3	1			5		1						40
زيت و تشحيم	4	3	3	2	3	1	3	1			1		2					1			21
مخزن خبز	1	11	2	1	3		11			1	1							1			21

12												1		1		1	1	6	2	سمك
18									2					3	1		2	7	3	مخزن مواد حلويات
98					1	1	1		9	3		20		1	8		8	16	30	موادكهربومنزلية
17				1						1					3		2	3	7	الأحذية
19							1	3				1	2		1		2	3	6	أجهزة وعناد صحي
13												1			1		2	1	8	أفرشة
7															1		2	1	3	ألبسة و مواد مستعملة
40									1			1	2		5		3	11	17	كنان الخياطة
10											1		1		1		1	2	4	مشواة
16				1				1							1		1	3	9	الخشب و النجارة
7									1			1	1				1	1	2	ألات الري
25				2		2	1	1				3	3	2			1	3	6	الطلاء و البرنيق
9																	1	2	6	مواد التغليف
17								1									2	5	9	إعلام آلي
4																	1	1	2	لوازم مختلفة
19				1						1	1		1	1			1	5	8	مواد قديمة
33				1	1		1	2		3	3	3	1	3	3		2		4	مقشدرات و ثلج
47	1						2		1	2	6	3		3	2	2	3	5	17	جزارة
7																		3	4	العطور و الأصباغ
15								1				1	5				2	1	5	مشروبات
5														3				1	1	مشروبات كحولية
15							1			1	1	1					3	2	6	ملابس
7								1								1		2	3	لوازم الرضيع
6																	1	1	4	صيدلية
6																		3	3	آلات و صنايع
6																		3	3	مواد المخابز
4												1		1				1	1	كشك
9																3		3	3	سوبريت
2																		1	1	عناد علمي
4																		1	3	ألعاب الأطفال
1																			1	حرج ولوازم الخياطة
2																1			1	كنان و أقفال
2																		1	1	البن
10							1	1				1			1	1		3	2	لحوم طازجة ومجمدة
2																		1	1	الدواجن
2																			2	أواني منزلية
8				1					1								1	1	4	مواد معدنية
3																	1		2	الصوف و الخيوط
4									1		1				1				1	آلات التصوير

2																				1				1	اللوحات الفنية
6																				1				1	مطعم
2																								1	أفرشة
1																								1	مواد العطور
1																								1	تجهيزات
2																								2	مواد الاسكافي
1																								1	أدوات مهن مختصة
5																								1	قطع الغيار
3																								2	مطعم و مقهى على طريق
1																								1	آلات الخياطة
6																								2	الزراعي
4																								1	بيع السيارات الجديدة
2																								1	الخضمر و الفواكه
1																								1	توابل
2																								1	مواد التغليف
15																								2	كشك للتبغ
27																								1	بذور و نباتات
1																								1	البطاريات
1																								1	لوازم الحرج و الخياطة
2																								1	والدرجات النارية
1																								1	النظارات
1																								1	تجهيزات تربية الدواجن
2																								1	السمك
2																								2	مطعم و حانة
1																								1	ملابس وأحذية
2																								1	أثاث
2																								1	صباغة و ساعات
1																								1	التجميل
1																								1	سيارات مستعملة
1																								1	المصايح
1																								1	استرجاع الورق
45																								2	أنشطة أخرى
	9	7	16	19	29	27	34	38	41	39	45	42	47	50	45	51	55	70	77	95					عدد الأنشطة
7003	37	23	64	63	95	102	171	178	221	228	270	280	295	290	301	501	430	721	1078	1655					عدد المحلات
	ضعيف جدا			ضعيف			متوسط										حسن		جيد		المستوى				

المصدر : إنجاز الباحث

3 . تحديد مجالات النفوذ لمراكز البلديات

لدراسة مجالات نفوذ المراكز في الإقليم و تحديد المجالات المختلفة تجاريا نلجأ إلى تطبيق قانون ريلبي رغم ما يشوبه من نقاط ضعف كون أن مدن صغيرة متخصصة قد يكون نفوذها أقوى¹ وهو مستمد من قانون الجاذبية لنيوتن و يساعد على تحديد مجالات النفوذ و فهم حركية السكان داخل الإقليم. فكما كان وزن المركز تجاريا أكبر كلما كان مجال نفوذه أوسع، فالوزن التجاري أو الاقتصادي عامة يتماشى طرديا مع النفوذ. يتحدد وزن المراكز بعدد المحلات التجارية و المسافة بين المركزين كما يمثل الحد التجاري (الخط المستقيم العمودي على محور الربط بين المركزين) أي نقطة القطع، التي عندها يرغب المتسوقون في الذهاب إلى إحدى المدينتين المتنافستين بدلا من الأخرى، والذي هو بلا شك يعد نوعا من التفاعل الحضري و الإقليمي وهو تعديل لقانون ريلبي عن الجاذبية الذي يعود إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين.² ويعطى بالعلاقة التالية:

$$C = \frac{D(a-b)}{1 + \sqrt{Ta/Tb}}$$

بحيث أن :

$D(a-b)$: المسافة بين المركزين A و B

A : عدد المحلات التجارية بالمركز Ta

Tb : عدد المحلات التجارية بالمركز B

لتمثيل هذه النتائج على الخريطة قمنا بتحويل القيم المتحصل عليها في الجدول رقم (88) إلى مقاييس على الخريطة بالطريقة الثلاثية . نأخذ مثال على ذلك في تحديد الحد التجاري بين مركزي عين أرزات و مركز مزلق (الشكل رقم 51) . حسب المسافة بين المركزين على الخريطة والمقدرة 1.38 سم ومنه:

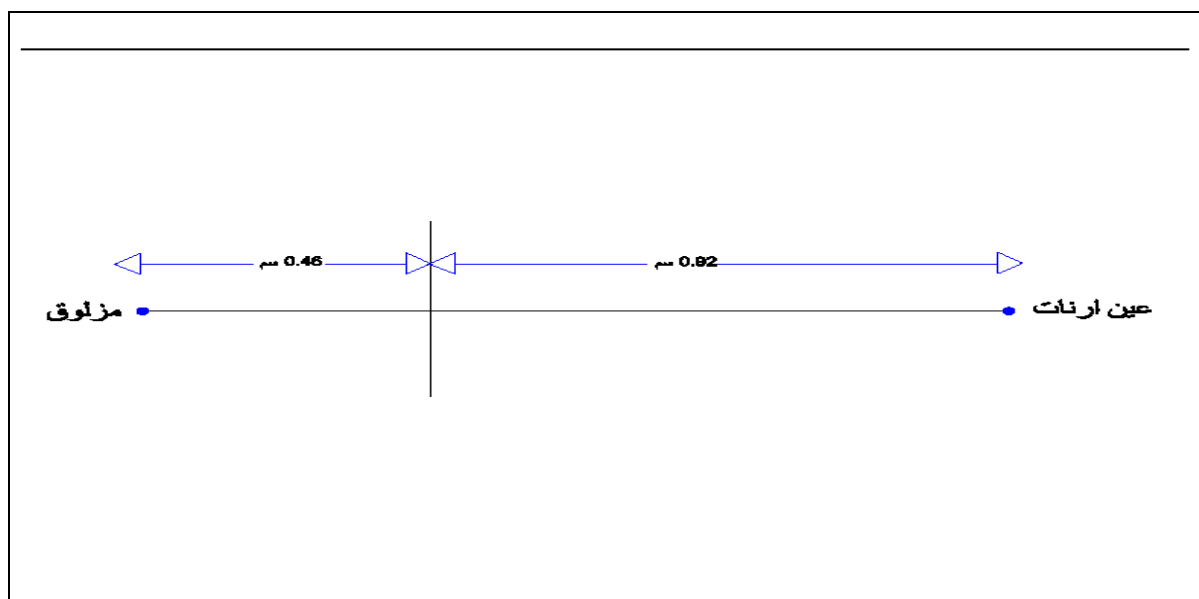
¹ Peter Ambrase , concepts in geography , analytical human geography, part 2, p 163

² محمد مدحت جابر ، جغرافية العمران الريفي و الحضري ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2006 ، صفحة 287 .

$$\begin{array}{r}
 9.15 \text{ كلم} \\
 6.1 \text{ كلم} \\
 \hline
 1.38 \times 6.1 \\
 \hline
 0.92 = \text{س} \\
 9.15
 \end{array}$$

إذن 0,92 هي قيمة نقطة القطع الفاصلة بين المركزين، فالحد التجاري يقع على بعد 6,1 كلم انطلاقاً من مركز عين أرناط كما يوضحه الشكل أسفله.

شكل (50) الحد التجاري بين مركز عين أرناط ومركز مزلق



عند المطابقة بين الحدود الإدارية والحدود الوظيفية من خلال الخريطين رقم (30) و(31)، نستنتج الملاحظات الآتية :

- أ - مجالات الأطراف في بلديات تعاني اختلالاً في الخدمة التجارية مثال ذلك :
- اختلال مجال النفوذ بين مركز بلدية مزلق ومركز بلدية عين أرناط يظهر في تبعية تجمع الحشيشية إلى مجال نفوذ مركز عين أرناط .
- اختلال مجال النفوذ بين مركز بلدية حمام السخنة ومركز بلدية التلة يظهر في تبعية تجمع أولاد عباس إلى مركز حمام السخنة.
- اختلال مجال النفوذ بين مركز بلدية الوجبة ومركز بلدية بئر العرش يظهر في تبعية تجمع لهوى عبد الرحمان إلى مجال نفوذ مركز بئر العرش.

- اختلال مجال النفوذ بين بلدية أولاد صابر مع بلدية قجال، يظهر في تبعية تجمع تينار إلى مركز قجال هذا الاختلال لا يفسره العامل الطبيعي، لكون أن الطابع السهلي هو الذي يميز سطح الإقليم عامة، إنما يعود إلى اعتماد حدود الدواوير و القبائل، في التقسيم الإداري، فهي حدود موروثه من العهد الاستعماري وعلى سبيل المثال فالحدود الإدارية لدائرة قجال هي نفسها حدود الدواوير المكونة لها (دوار قجال- دوار بن ذياب - دوار أولاد صابر) إضافة إلى حدود بلدية بازر سخرة التي تضم كل من دوار بازر و دوار سخرة ، فهي التي تحدد طبيعة حركة السكان ومختلف التعاملات منذ تاريخ قديم .

ب - تسجل حالات تقارب وتطابق الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية في إقليم الدراسة، نتيجة سهولة الاتصال، مثال ذلك ما سجل بين :

- مجال نفوذ مركز قلال و مركز مزلق .
 - مجال نفوذ بين بلدية صالح باي و مركز عين ولمان .
 - مجال نفوذ بين بلدية صالح باي و بلدية عين آزال .
 - مجال نفوذ بين مركز الطاية و مركز حمام السخنة .
 - مجال نفوذ بين مركز بئر حدادة و مركز عين ولمان .
- ج - اقتراب معظم الحدود النظرية لمراكز الدوائر مع البلديات التي تنتمي لها ، ويعود ذلك إلى كون هذه المراكز لها وزن تجاري محلي ، وعليه فمجالاتها النظرية تمتد إلى نطاقات أوسع و أدى بالمقابل إلى تقلص مجالات بعض البلديات الأخرى مثل :

- تقلص مجال نفوذ مركز بلدية مزلق نتيجة امتداد مجال نفوذ مركز عين أرناث .
- تقلص مجال نفوذ مركز بلدية التلة و مركز بلدية الطاية أمام امتداد مجال نفوذ مركز حمام السخنة .
- تقلص مجال نفوذ مركز بلدية بيضاء برج أمام امتداد مجال نفوذ مركز عين آزال .
- تقلص مجال نفوذ مركز بلدية قجال أمام نفوذ كل من مركز سطيف ومركز العلمة .

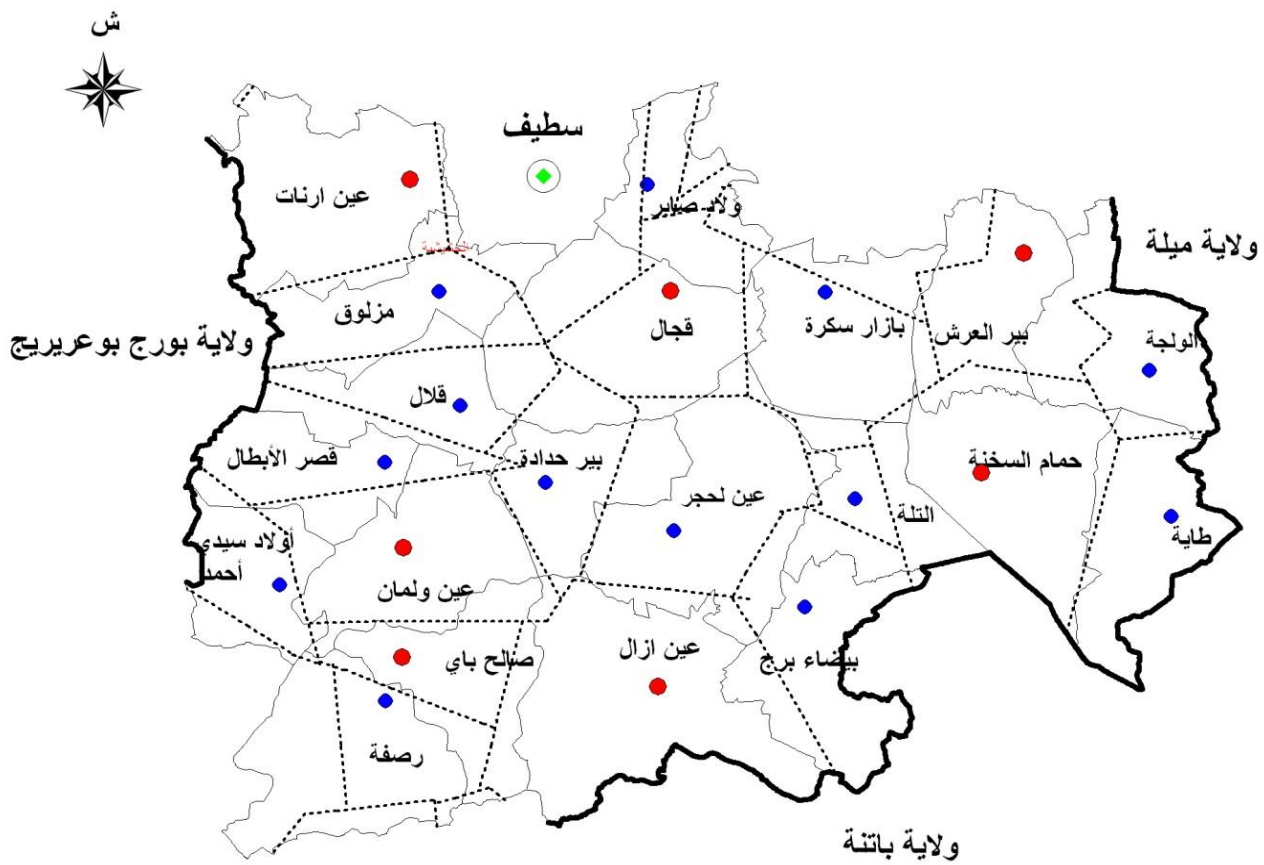
جدول (88) تطبيق مؤشر ريلي على مراكز البلديات







المركز A	المركز B	D A-B	T _A	T _B	C	المسافة بين A و B على الخريطة (سم)	تحويل قيم C إلى مقياس الخريطة
حمام السخنة	الطاية	15,13	239	77	9,64	2,32	1,46
حمام السخنة	التلة	10,06	239	19	7,83	1,52	1,19
حمام السخنة	الولجة	15,35	239	51	10,29	2,32	1,56
حمام السخنة	بازر سكرة	18,72	239	178	7,83	2,83	1,19
عين لحجر	بئر حدادة	10,66	347	221	5,92	1,61	0,90
عين لحجر	عين آزال	12,39	347	875	4,74	1,88	0,72
عين لحجر	قجال	18,94	347	234	10,52	2,87	1,59
عين لحجر	بازر سكرة	22,23	347	178	12,17	3,37	1,84
عين لحجر	بيضاء برج	11,84	347	230	6,55	1,79	0,99
الرصفة	صالح باي	3,68	82	407	1,12	0,56	0,17
قصر الأبطال	عين ولمان	6,89	190	1354	1,86	1,04	0,28
قصر الأبطال	أولاد سيد احمد	12,69	190	30	9,09	1,92	1,38
عين ولمان	أولاد سيد احمد	10,07	1354	30	8,77	1,52	1,33
عين ولمان	بئر حدادة	12,19	1354	221	8,67	1,85	1,31
عين ولمان	قلال	12,02	1354	139	9,09	1,82	1,38
عين أرزات	مزلق	9,12	582	142	6,1	1,38	0,92
أولاد صابر	قجال	8,6	50	234	2,7	1,30	0,41
بئر العرش	الولجة	13,45	246	51	9,23	2,04	1,41
بئر العرش	بازر سكرة	15,69	246	178	8,45	2,38	1,28
عين آزال	بيضاء برج	13,02	875	230	8,65	1,97	1,31
التلة	بيضاء برج	9,39	19	230	2,05	1,42	0,31
التلة	عين لحجر	14,31	19	347	2,67	2,17	0,40
التلة	بازر سكرة	16,5	19	178	4	2,50	0,61
قجال	بازر سكرة	12,02	234	178	6,4	1,82	0,97
قجال	مزلق	17,97	234	178	10,8	2,72	1,64
قلال	قجال	18,7	139	234	8,13	2,83	1,23
بئر حدادة	عين ولمان	12,19	221	1354	3,48	1,85	0,53
بئر حدادة	قجال	17,99	221	234	8,85	2,72	1,34
بئر حدادة	قلال	9	221	171	5	1,36	0,76
بازر سكرة	أولاد صابر	16,21	178	63	10,58	2,45	1,60
مزلق	قلال	9,18	142	171	9,5	1,39	1,44

المصدر : من إعداد وانجاز الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :

مجالات النفوذ النظرية لمراكز البلديات



- حدود الولاية 
- حدود البلدية 
- حدود نظرية 
- مقر الولاية 
- مقر دائرة 
- مقر بلدية 

0 10 20 كلم

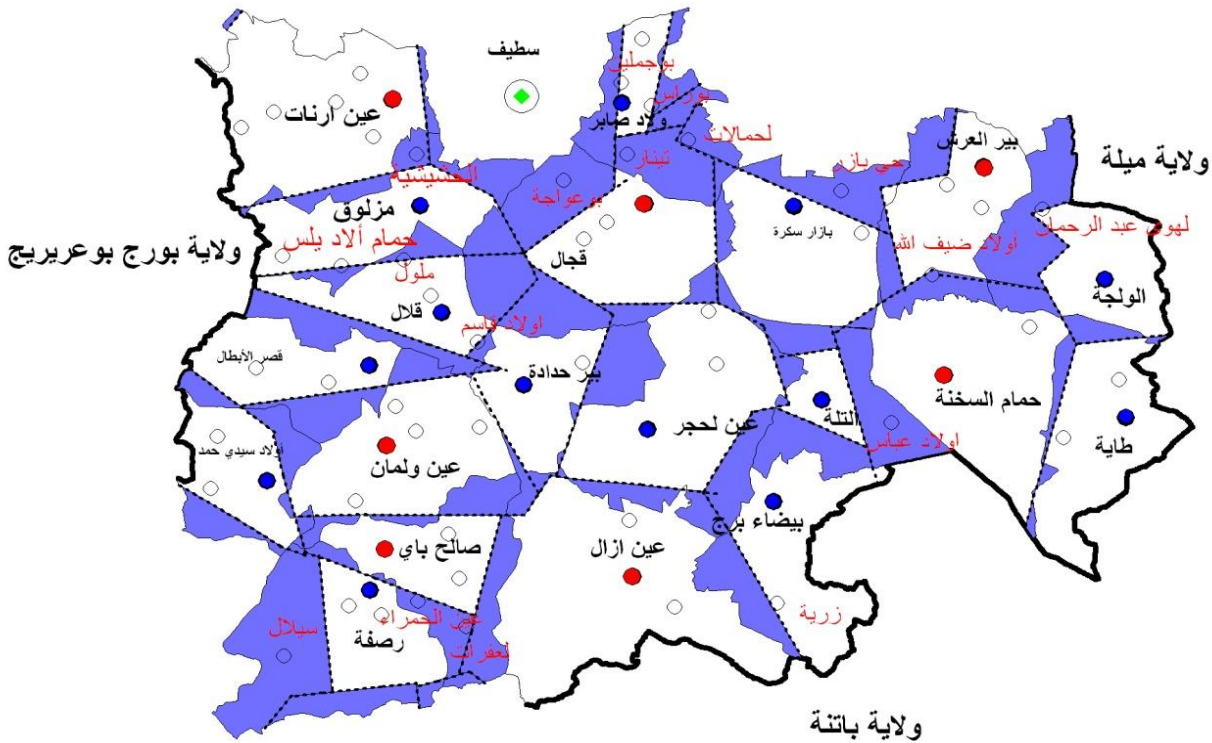
المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 30

بلديات السهول العليا لسطيف :

المجالات المختلفة في الخدمات التجارية سنة 2008

ش



0 10 20 كم

- حدود الولاية
- حدود البلدية
- حدود نظرية
- مقر الولاية
- مقر دائرة
- مقر بلدية
- تجمع عمراي
- مجال مختل

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 31

ثانيا : الفوارق الصحية عبر إقليم السهول العليا لسطيف

إن دراسة الفوارق الصحية يستوجب إعطاء أهمية للخصائص الجغرافية للإقليم، إضافة إلى وسائل النقل والاتصال كون أن عامل المسافة أساسي في الخدمات الصحية ويعطي صورة عن سهولة أو صعوبة الوصول إلى خدمة صحية معينة ومن البديهي أن الإنسان المريض يلجأ إلى المركز الصحي الأقرب من مقر سكنه خاصة الحالات الاستعجالية منها.

لقد عرف القطاع الصحي بالجزائر فترة تحول منذ 20 سنة حسب ما أكده تحقيق وطني، ففي بضعة سنوات تجسد التحول في الصحة عندما تمكن المجتمع الجزائري من تجاوز الأمراض الخطيرة والمعدية ، بواسطة سنوات الإصرار الطوعي لسنوات السبعينيات الذي نتج عنه إدماج مخططات التنمية البلدية في النظام الوطني للصحة من أجل الاستغلال التام للوحدات الصحية الجوارية . بعد التحول إلى اقتصاد السوق بمختلف اتجاهاته وانعكاساته مع التحولات التكنولوجية الكبرى ، أدى ذلك إلى ظهور صحة بسرعتين . أصبح القطاع الصحي يقترب أكثر إلى العجز و التذمر، فهل يستطيع نظام الصحة الوطني الاستمرار في تشريف مبدأ مجانية العلاج بوضوح دون أفتعة ؟¹

(الإشكالية المطروحة هي التناقض الموجود بين نوعية العلاج و القرب الجغرافي من مراكز العلاج نفسه. كما أن التهيئة الإقليمية تقوم بالأساس على سيناريو يتكون من حلقات متعددة المراكز يهدف إلى تنظيم الإقليم عن طريق هيكلية عفوية للحلقات المختلفة على مستوى الأقاليم الصغرى إلى جانب مستوى أقطاب الأقاليم الكبرى ، هذا النظام يرمي إلى خلق تناسق عام ومرونة كبيرة ، تسمح بتقليص الفوارق وتضمن لمجموع السكان الاستفادة من الخدمات العمومية وخاصة الصحية منها)² .

لقد تضمنت الخارطة الصحية الجديدة إنشاء 1495 عيادة متعددة الخدمات و 5117 قاعة علاج بهدف تقريب مراكز العلاج من المريض وتخفيف الضغط عن المستشفيات . كما تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات من خلال استحداث برنامج يضمن إنجاز 88 مستشفى عام و 94 مستشفى متخصصا و 04 معاهد محلية مختصة ن فضلا عن 311 عيادة متعددة الخدمات و 211 مركزا صحيا خاصا أخر بالإضافة إلى وضع جميع الميكانيزمات للتكفل ومراقبة انتقال الأوبئة من خلال 26 برنامجا خاصا بالوقاية و 08 برامج علاج و 04 برامج دعم بتكلفة إجمالية مقدرة 92 مليار دج، كما

¹ Djilali sari , la transition de santé en Algérie , p 13, éditeur : union international pour l'étude scientifique de la population ,29/12/2009.

² Emmanuel vigneron , professeur de géographie et d'aménagement, directeur scientifique du groupe prospective santé de la DATAR adsp ,n 29 décembre 1999 page 19

رصدت الدولة ما قيمته 1,5 مليار € من أجل تجديد 320 مستشفى. بناء على ما سبق ، فان دراسة مدى تغطية و توزيع الهياكل الصحية يخضع إلى التقسيم القطاعي ولا يمكن حسره بمجال البلدية فقط ، وهي موزعة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-140 الصادر بتاريخ 19 ماي 2007 المتعلق بإنشاء وتنظيم المؤسسات الاستشفائية والعمومية للصحة الجوارية الذي قسم المجال الجغرافي لولاية سطيف إلى 09 قطاعات، وتنتمي فيه بلديات منطقة الدراسة إلى القطاعات الصحية الآتية حسب الجدول (89) .

جدول(89) الخريطة الصحية لإقليم السهول العليا لسطيف سنة 2008

السكان	البلديات	القطاع الصحي
333566	سطيف - أولاد صابر - قجال	سطيف
92535	مزلوق - عين أرناط - الأوريسيا - عين عباس	عين عباس
181953	عين ولمان - قلال - قصر الأبطال - أولاد سي أحمد - صالح باي - الرصفة - أولاد تبان	عين ولمان
125978	عين آزال - بشر حدادة - عين الحجر	عين آزال
75846	حمام السخنة - الوجلة - التلة - الطاية	حمام السخنة
283873	العلمة - بازر سخرة - بشر العرش	العلمة

المصدر : مديرية الصحة وإصلاح المستشفيات لولاية سطيف

1 . توزيع الهياكل الصحية بإقليم السهول العليا لسطيف

من بين الأبعاد الحساسة لتواجد الهيكل والخدمة الصحية في إقليم معين، هو توفير الخدمات الاستعجالية للسكان عند الحاجة، وعند غياب هذه الخدمة الحيوية والأساسية، تصبح صحة الإنسان في خطر وخاصة في البلديات البعيدة، تتميز هذه الهياكل بنوع من الفوارق حسب الخريطة رقم (32) يمكن إبرازها فيما يلي:

1. 1 توزيع المستشفيات

تتواجد في إقليم الدراسة 03 مستشفيات وهي موزعة على النحو التالي :

- مستشفى عين ولمان تقدر طاقة استيعابه 252 سرير بمؤشر 1,4 سرير/1000 نسمة وهو أدنى من المستوى الوطني المقدر 1,6 سرير/1000 نسمة .
- مستشفى قجال يقع في رأس الماء، متخصص في طب العظام وإعادة التأهيل الوظيفي للأعضاء كما يمتد مجال خدماته إلى خارج إقليم الولاية.
- مستشفى عين آزال تقدر طاقة استقباله 120 سرير بمؤشر ضعيف 0,9 سرير/1000 نسمة وهو بعيد عن المستوى الوطني وحتى مستوى الهضاب الشرقية (1,5 في سنة 2005).

2. 1 توزيع العيادات متعددة الاختصاصات

بلغ عدد العيادات المتخصصة بالإقليم 21 عيادة بمعدل عيادة لكل 24270 نسمة، وضعية أحسن من المستوى الوطني الذي يقدم عيادة لكل 48000 نسمة. أما فيما بين البلديات فهناك غياب هذا النوع من الخدمات الصحية في 05 بلديات وهي بلدية قلال ، بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية أولاد صابر، بلدية الطاية و بلدية التلة . إن ما مجموع 52248 نسمة من السكان، مجبرون على التنقل خارج حدود بلدياتهم لتلقي العلاج، أي ما نسبته 11 % من سكان الإقليم .

3. 1 توزيع المراكز الصحية

من خلال بيانات الجدول (90) يتضح أن العدد الإجمالي للمراكز الصحية قد بلغ 18 مركزا لخدمة 509671 نسمة، بمتوسط محلي 01 مركز صحي لكل 28315 نسمة فهو أضخم من المتوسط الوطني (01 مركز صحي لكل 12500 نسمة) بأكثر من مرتين، وفيما بين البلديات تظهر الفروق التالية:

- انعدام وجود مركز صحي في 07 بلديات وهي بئر العرش، حمام السخنة، التلة، الطاية، أولاد سي أحمد، والرصفة.
- أحسن وضعية تتقدم بها بلدية الوجلة بمتوسط قطاع صحي لكل 9281 نسمة، إضافة إلى تتقارب بلدية أولاد صابر مع المتوسط الوطني.
- باقي البلديات وعددها 11 بلدية مؤشرات بعيدة عن المتوسط الوطني، مما يعكس النقص الكبير في المراكز الصحية وما يتبعها من خدمات.

جدول (90) علاقة السكان بهياكل الصحة حسب البلديات لسنة 2008

البلديات	سكان 2008	مركز صحي العدد	المؤشر	قاعة علاج العدد	المؤشر	البلديات	سكان 2008	مركز صحي العدد	المؤشر	قاعة علاج العدد	المؤشر
عين أرناط	42942	2	21471	9	4 771	حمام السخنة	13474	-	3	4 491	
مزلق	17147	1	17147	2	8 574	بيضاء برج	35077	1	4	8 769	
عين ولمان	73062	2	36531	8	9 133	قصر الأبطال	23815	1	4	5 954	
أولاد صابر	12489	1	12489	6	2 082	التلة	7670	-	3	2 557	
قجال	33503	2	16752	8	4 188	طاية	10344	-	3	3 448	
صالح باي	27037	1	27037	5	5 407	بازر سخرة	27937	2	5	5 587	
عين آزال	48201	2	24101	7	6 886	عين لحجر	34445	1	5	6 889	
بئر حدادة	21001	-		1	21 001	الولجة	9281	1	1	9 281	
قلال	21421	1	21421	6	3 570	أولاد سي احمد	10190	-	4	2 548	
بئر العرش	25008	-		2	12 504	الرصفة	15627	-	3	5 209	
المجموع	509671	18	28315	89	5 727						
المتوسط الوطني	12500 نسمة	قطاع صحي/	قاعة علاج/3000 نسمة								

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية سطيف و إعداد الباحث

4.1 توزيع قاعات العلاج

يقدر عدد قاعات العلاج بمنطقة الدراسة 89 قاعة علاج بمستوى خدمة 01 قاعة لكل 5727 نسمة، وضعية أضعف بكثير من المستوى الوطني 01 قاعة علاج لكل 3000 نسمة .

- **وضعية جد معقدة :** تمثلها 06 بلديات بحيث يتراوح مؤشر الخدمة بين قاعة علاج لكل 21 000 نسمة في بلدية بئر حدادة إلى قاعة علاج لكل 8574 نسمة في بلدية مزلق ، وبين الحدين تظهر كل من بلدية الولجة ، بلدية بئر العرش ، بلدية بيضاء برج وبلدية عين ولمان .

- **وضعية معقدة:** تمثلها مجموعة مكونة من 09 بلديات يتراوح فيها مؤشر الخدمة بين قاعة علاج لكل 6889 نسمة في بلدية قجال إلى قاعة علاج لكل 4188 نسمة في بلدية عين لحجر باقي البلديات هي بلدية عين أرناط، بلدية صالح باي ، بلدية عين آزال ، بلدية حمام السخنة ، بلدية قصرا لأبطال ، بلدية بازر سخرة وبلدية الرصفة .

- وضعية عادية:

يظهر هذا المستوى في 05 بلديات أين يتراوح المؤشر بين قاعة علاج /3448 نسمة في بلدية الطاية إلى قاعة علاج /2082 نسمة في بلدية أولاد صابر، بالإضافة إلى بلدية قلال، بلدية التلة وبلدية أولاد سي أحمد.

1. 5 دور الأمومة :

يغيب هذا النوع من الخدمة في 08 بلديات بالإقليم في كل من بلديات مزلق، قلال، قصر الأبطال، أولاد سي أحمد، أولاد صابر ، الطاية، التلة و الوجلة ، حيث تبقى 19368 امرأة متزوجة مجبرة على التنقل خارج مجال بلدياتهن في حالة الولادة كما هو مبين في الجدول أسفله :

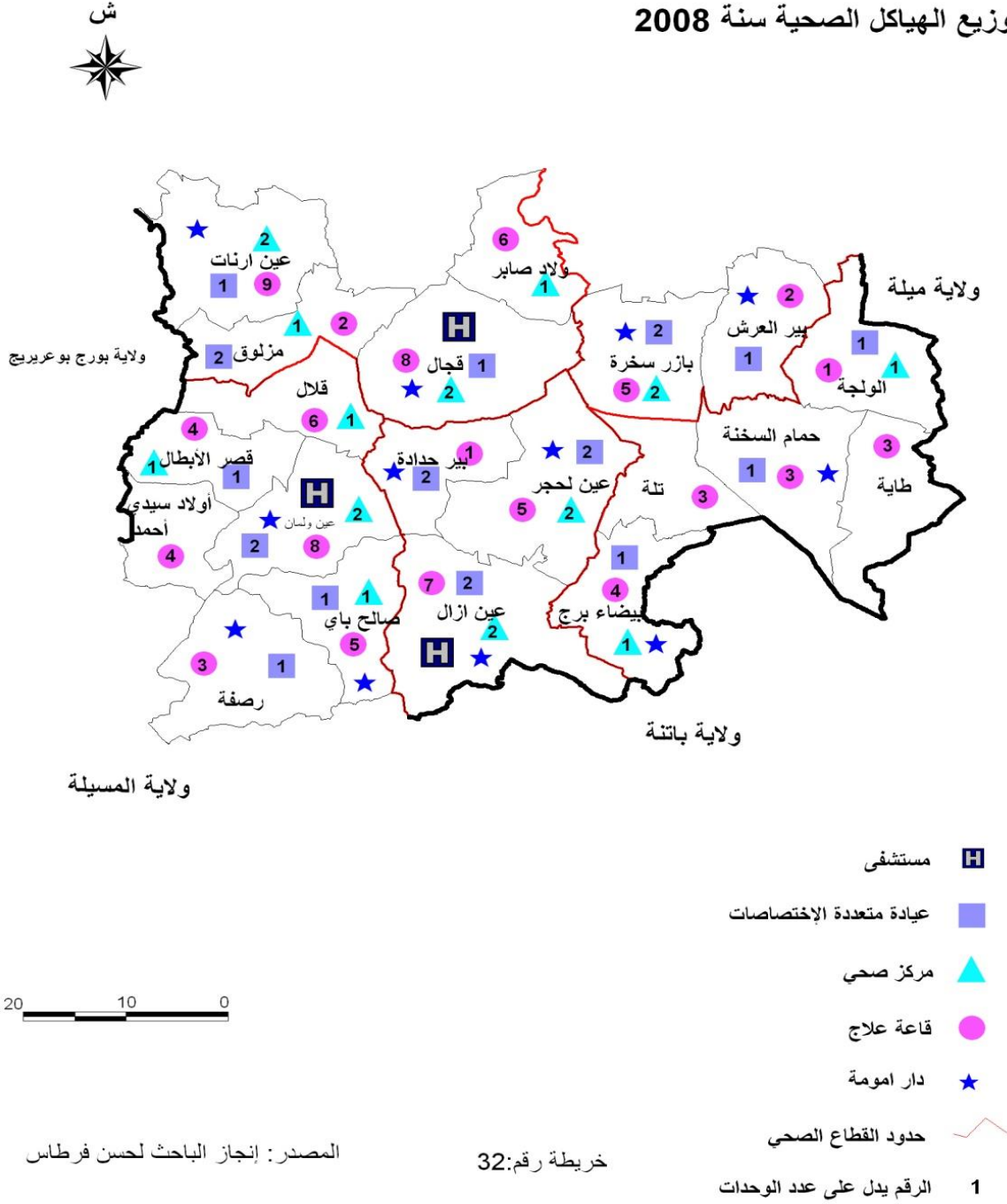
جدول (91) عدد النساء المتزوجات سنة 2008

المجموع	مزلق	قلال	قصر الأبطال	أولاد سي احمد	أولاد صابر	الطاية	التلة	الوجلة	البلدية
19368	2966	3737	4074	1765	2151	1731	1250	1694	عدد النساء المتزوجات

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 و إعداد الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع الهياكل الصحية سنة 2008



2. مستوى التغطية في الإطار الطبي لسكان إقليم السهول العليا لسطيف

2.1 مستوى التغطية في الطب العام

منة خلال معطيات الجدول رقم (92) فقد بلغ عدد الأطباء العاملين في سنة 2008 في مجموع بلديات الإقليم 276 طبيب ممارس بمتوسط 01 طبيب لكل 1866 نسمة وهو مؤشر أقل أهمية من مثيله على مستوى الوطن 01 طبيب لكل 1729 نسمة وحتى مؤشر التغطية في إقليم الهضاب الشرقية المقدر في سنة 2005¹ ، طبيب لكل 1770 نسمة .

جدول (92) توزيع الإطار الطبي حسب البلديات لسنة 2008

إطار شبه طبي	جراح أسنان	صيدلي	طبيب خاص	طبيب عام	البلدية	إطار شبه طبي	جراح أسنان	صيدلي	طبيب خاص	طبيب عام	البلدية
137	14	15	31	36	عين أزال	58	9	13	2	26	عين أرزات
26	4	7		16	عين الحجر	13	5	5		9	مزلق
16	6	7		15	بئر حدادة	268	21	21	44	55	عين ولمان
18	6	3		11	بيضاء برج	10	3	5		4	قلال
14	2	5		5	بازر سخرة	12	4	5		5	قصر الأبطال
24	4	3		15	حمام السخنة	8	1	1		2	أولاد سي احمد
3		1		24	الطاية	41	6	7	10	17	قجال
2				2	التلة	11	1	2		4	أولاد صابر
28	3	4		11	بئر العرش	38	4	6	1	11	صالح باي
5	2	2		4	الولجة	10	3	1		4	الرصفة
						742	98	113	88	276	المجموع
						3326	396	354	591	806	الولاية

المصدر مديرية الصحة وإصلاح المستشفيات لولاية سطيف

أما على مستوى البلديات فتظهر فروق كبيرة في مستوى التغطية الصحية حسب الجدول رقم (93) الموالي والتي نستخلصها على النحو التالي:

¹ Le S R A T 2005.

جدول(93) توزيع مؤشرات التأطير الطبي بالإقليم لسنة 2008

البلدية	طبيب عام / نسمة	طبيب مختص / نسمة	صيدلي / نسمة	جراح أسنان / نسمة	البلدية	طبيب عام / نسمة	طبيب مختص / نسمة	صيدلي / نسمة	جراح أسنان / نسمة
عين أرنات	1 652	21 471	3303	4771	عين أزال	1 339	1 555	3213	3443
مزلق	1 905		3429	3429	عين لاجر	2 153	-	4921	8611
عين ولمان	1 328	1 661	3479	3479	بئر حدادة	1 400	-	3000	3500
قلال	5 355	-	4284	7140	بيضاء برج	3 189	-	11692	5846
قصر الأبطال	4 763	-	4763	5954	بازر سخرة	5 587	-	5587	13969
أولاد سي احمد	5 095	-	10190	10190	حمام السخنة	898	-	4491	3369
قحال	1 971	3 350	4786	5584	الطاية	2 586	-	10344	-
أولاد صابر	3 122	-	6245	12489	الثلة	3 835	-	-	-
صالح باي	2 458	27 037	4506	6759	بئر العرش	2 273	-	6252	8336
الرصفة	3 907	-	15627	5209	الولجة	2 320	-	4641	4641
المجموع	1 991	5 792	4510	5201					
الولاية	1866	2545	4386	4478					
السهول العليا الشرقية 2005	1770	4904							
الجزائر	1729	3284							

المصدر: مديرية الصحة وإصلاح المستشفيات لولاية سطيف و إعداد الباحث

- أعقد وضعية تتقدم بها 04 بلديات وهي بازر سخرة 01 طبيب/5587 نسمة وبلدية قلال 01 طبيب /5355 نسمة ثم بلدية أولاد سي أحمد 01 طبيب لكل 5095 نسمة وبلدية قصر الأبطال 01 طبيب لكل 4763 نسمة ، البلديات الثلاث الأولى يقارب معدل التغطية بها 03 أضعاف المعدل الوطني .
- 11 بلدية يفوق فيها معدل التغطية المعدل الوطني، من ضمنها بلدية صالح باي 01 طبيب لكل 2458 نسمة وبلدية بئر العرش 01 طبيب لكل 2273 نسمة .
- 05 بلديات معدل التغطية بها أحسن من المستوى الوطني، أغلبها مراكز دوائر باستثناء بلدية بئر حدادة. إن هذا العجز في التغطية لا يحدده البعد الجغرافي، لكونه مسجل في أغلب البلديات بحيث عند الجمع بين عدد بلديات الفئة الأولى والثانية، فيلاحظ أن 3/4 من البلديات تعاني نقصا في التغطية من الأطباء العامون.

2.2 مستوى التغطية في الطب المتخصص

قدر عدد الأطباء المتخصصين بمياكل الصحة لمنطقة الدراسة 88 طبيب مختص في سنة 2008 ، بمعدل تغطية في الطب المتخصص لمجموع سكان الإقليم بطبيب متخصص لكل 5792 نسمة وهو أضخم من مثيله على مستوى الوطن الذي بلغ 01 طبيب لكل 3284 نسمة وهو دون المعدل الجهوي لإقليم الهضاب الشرقية بطبيب لكل 4904 نسمة وفيما بين البلديات تسجل الملاحظات الآتية :

- أحسن وضعية تمثلها بلدية عين آزال بطبيب مختص/1555 نسمة وفي بلدية عين ولمان بطبيب مختص/1661 نسمة، يعتبران بمثابة أقطاب جهوية محلية بالإقليم.

- غياب الطب المتخصص في 3/4 من مجموع بلديات الإقليم، فالطب المتخصص يتركز بالأساس في مدينة سطيف والعلمة بحيث يمثلان 74,9% من مجموع عدد الأطباء المتخصصين بالولاية.

2.3 مستوى تغطية الصيدليات

بلغ عدد الصيدليات لمجموع بلديات إقليم الدراسة 113 صيدلية في سنة 2008، من خصوصية هذه الخدمة أن تواجد صيدلية واحدة يمكن أن تغطي الاحتياج و الطلب من ناحية الكم، كون أن طبيعة الخدمة تنحصر في الجانب التجاري. لكن بالبعد الجغرافي فان الغياب التام لصيدلية واحدة على الأقل في مجال جغرافي كبير يصبح مشكلة أمام السكان وهذا ما سجل في بلدية التلة. رغم تواجد فرع الصيدلة بجامعة فرحات عباس منذ سنوات والطلبات المودعة من طرف الطلبة الصيدلة الجدد على مستوى مديرية الصحة منذ سنوات.

2.4 مستوى التغطية في طب الأسنان

قدر عدد أطباء الأسنان 98 طبيب في سنة 2008 ، و أغلب البلديات تعاني من النقص في ذلك باستثناء 05 بلديات وهي بلدية بئر حدادة ، بلدية مزلق، بلدية عين ولمان، بلدية عين آزال و بلدية حمام السخنة التي تقدم معدل تغطية أفضل من المتوسط الولائي المقدر بطبيب أسنان لكل 4478 نسمة. كما يلاحظ غياب تام لطبيب أسنان في كل من بلدية التلة والطاية رغم توفر قسم لجراحة الأسنان بجامعة فرحات عباس منذ سنوات، الذي يضمن التكوين في هذا التخصص.

3. مستويات التأطير الطبي عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف

اعتمد الباحث في الترتيب و التصنيف على أربع مؤشرات كما هي مرتبة في الملحق رقم (08) وهي:

01 طبيب / عدد السكان

01 طبيب مختص / عدد السكان

01 صيدلي / عدد السكان

01 جراح أسنان / عدد السكان

بعد ترتيب مجموع البلديات في كل مؤشر حسب الملحق رقم (09)، يتم جمع مجموع المراتب لكل بلدية لنحصل على التصنيف الوارد في الجدول رقم (95) و المجسد في الخريطة رقم (33) .

جدول (94) مستوى التأطير الطبي حسب البلديات سنة 2008

البلدية	مجموع الرتب	مستوى التأطير الطبي	البلدية	مجموع الرتب	مستوى التأطير الطبي
عين أزال	10	حسن	عين لحجر	41	ضعيف
عين ولمان	14		بئر العرش	44	
حمام السخنة	15		قصر الأبطال	44	
بئر حدادة	18		قلال	44	
مزلق	18		الرصفة	49	
عين أرزات	19		أولاد صابر	50	ضعيف جدا
قجال	28	متوسط	الطاية	54	
الولجة	31		أولاد سي احمد	56	
صالح باي	36		بازر سخرة	57	
بيضاء برج	38		التلة	60	

المصدر: من إعداد الباحث

النتيجة :

يظهر أضعف مستوى في التأطير الطبي بين بلديات السهول العليا لسطيف على شكل خط يمتد من شمال المنطقة إلى جنوبها شاملا كل من بلدية أولاد صابر، بلدية بازر سخرة و بلدية التلة، هذا الخط يتطابق مع حدود القطاع الصحي لكل من سطيف و العلمة عند مقارنة الخريطين رقم 32 و 33.

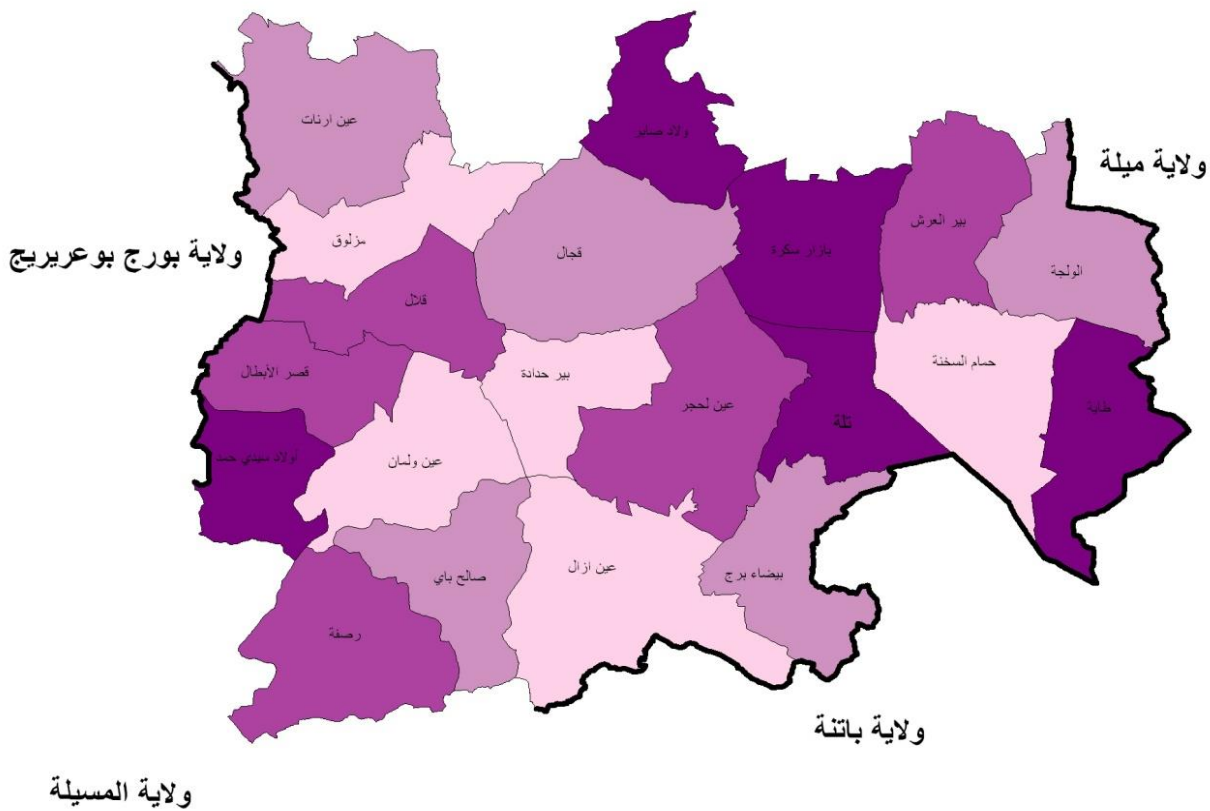
كما يزداد مستوى التأطير الطبي سوءا في البلديات التي تقع على أطراف حدود الولاية مثلما هو حال بلدية الطاية، أولاد سي أحمد وبلدية الرصفة في أقصى الجنوب الغربي لمنطقة الدراسة والولاية، فكلما زاد البعد عن المدن الهامة ذات الهياكل الصحية يزداد معه نقص الخدمات الصحية.

ش



بلديات السهول العليا لسطيف:

مستوى التأطير الطبي سنة 2008



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 33

الخلاصة الفصل السابع

يخضع النشاط التجاري بصورة مباشرة إلى حاجة السكان للسلع وعلاقتها بالوفرة أو الندرة وفقا لقانون العرض و الطلب، كما يرتبط في بعض الحالات مع أهمية موقع المراكز داخل الإقليم بقاعدة القرب أو البعد عن المركز. إن توظيف و استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل مؤشر (ديفيس) أظهر اختلالا في أوزان الأنشطة التجارية بين مختلف بلديات الإقليم بتواجد فوارق كبيرة بينها ، تؤكدها معطيات بلدية عين ولمان بأكثر مؤشر 41,1888 مقابل مؤشر بلدية التلة 0,0839، كما تمتد الفوارق في الخدمات التجارية إلى أربع مستويات و تتواجد 3/4 من عدد البلديات في المستوى الثالث و الرابع.

يوضح مؤشر (بنيسون) الذي يأخذ في الاعتبار متغيرة حجم السكان بالبلدية على أن الطلب يفوق العرض في الخدمات التجارية كون إن 3/4 من عدد بلديات الإقليم لا تحقق اكتفاءها الوظيفي في الخدمات التجارية، نتيجة لغياب العديد من الوظائف بما مما يجعلها في تبعية إلى مراكز بلديات أخرى ، يظهر ذلك في تداخل مجالات النفوذ لمراكز بلديات إقليم السهول العليا لسطيف التي حددت وفقا لقانون (رايلي) الذي يكشف بدوره عن الاختلالات الحاصلة بين مجالات نفوذ المراكز .

لا تفسر تلك الاختلالات بالعائق الطبيعي كون منطقة الدراسة تمتاز بسطح منبسط، إنما يعود إلى اعتماد حدود الدواوير و القبائل في التعامل التجاري، فهي حدود موروثه من العهد الاستعماري فعلى سبيل المثال فالحدود الإدارية لدائرة قجال هي نفسها حدود الدواوير المكونة لها (دوار قجال- دوار بن ذياب- دوار أولاد صابر) إضافة إلى حدود بلدية بازر سخرة التي تضم كل من دوار بازر و دوار سخرة ، فهي التي تحدد طبيعة حركة السكان ومختلف التعاملات .

تسجل غالبية البلديات حالة من الفوارق والاختلال في تلبية حاجيات السكان، وأظهرت عدم توازن في توزيع الأنشطة التجارية، فغياب الخدمة الصحية يجعل حياة الإنسان في خطر، كما ترتبط الخدمات الصحية بمدى توفر عناصر متعددة منها الإطار الطبي و المراكز الصحية. إلا أن عامل البعد المكاني (المسافات) والذي يعكس سرعة وسهولة الوصول أو صعوبته، يكون له وزن في نوعية ومستوى الخدمة الصحية المقدمة.

على مستوى الإقليم المحلي هناك 11 % من سكان الإقليم يضطرون إلى التنقل خارج حدود البلديات لتلقي العلاج نتيجة غياب قاعات علاج .

استنادا إلى لغة الأرقام، يلاحظ أن 11 بلدية مؤشرات التغطية الصحية بها بعيدة عن المتوسط الوطني. حيث يقى معدل التأطير الطبي المقدر 01 طبيب / 1866 نسمة أضخم من المعدل الوطني والجهوي (السهول العليا الشرقية) المقدرين 01 طبيب / 1729 نسمة و 01 طبيب / 1770 نسمة على التوالي .

هناك فوارق كبيرة بين البلديات في التأطير الطبي يحددها البعد الجغرافي عن المدن الكبرى لكون أن 3/4 من عدد البلديات تعاني نقصا في الإطار الطبي العام، منها 10 بلديات تسجل مستوى تغطية بين ضعيف وضعيف جدا، أغلبها بلديات بعيدة عن المدن الكبرى و الطرق الوطنية الهامة باستثناء بلديتا بئر العرش و أولاد صابر.

إن حالة سوء الخدمات الصحية ونقصها محليا، هي صورة مصغرة تعكس اختلال الخارطة الصحية الوطنية، فقد كشف تحقيق لوزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في سنة 2007 الذي شمل لأطباء وأعاون مصلحة الطب الخارجي على أن المؤسسات الجوية لم تقم بدورها العادي، ما يفسر نفور المريض منها طلبا للراحة. كما كشف التحقيق عن خلل كبير في التكفل بالمرضى بسبب تحول المستشفى عن وظيفته التقليدية. حيث أصبحت المؤسسات الاستشفائية ترفض التكفل بالمعانة الصحية والاجتماعية لمرضاها و أكثر من ذلك فان سوء الخدمة اتجاه المريض يقف وراء سلوك العنف الذي أصبح يميزه، بدليل الاعتمادات المسجلة على مستوى مصلحة الاستعمالات.

رغم حساسية الخدمة الصحية لحياة الإنسان فان المؤسسات الجوية التي انبثقت عن الخارطة الصحية تعاني من أزمة في التسيير، هي في حالة انسداد كبير باعتبار أن أكثر من 55% من مديرياتها يزاولون مهامهم ولا يملكون أية صلاحيات تنظيمية بسبب رفض مديرية التوظيف العمومي الاعتراف بهم وتسوية وضعيتهم. كما كشف التحقيق عن ثغرات كبيرة في تطبيق الخارطة الصحية التي وضعتها الوزارة وهو برنامج كانت تهدف من ورائه الدولة تخفيف الضغط على المستشفيات وتحسين العلاج، حيث رصدت له ميزانية تعادل 10 مليار دج .

الوجه الخفي لواقع الخدمات الصحية يظهر في استمرار الوصاية الإدارية في الاستثمار و انجاز هياكل جديدة موجهة لأطراف معينة - بعض أسرة المستشفى تبقى شاغرة لفترة - أكثر مما يستثمرون في نوعية العلاج بتوفير الأدوية و الإطار الطبي ذو الكفاءة واقتناء أجهزة حديثة لتحقيق ذلك، كون هناك حلقة مغلقة يشكلها أطراف بمصالح متبادلة .

إذا اجتمعت مختلف الخدمات الأساسية والضرورية، فإنها تمكن من بناء صورة عن ظروف ومستوى معيشة السكان وحتى نتمكن من ملامسة الميدان، وتحليل الفوارق على مستويات أفقية و عمودية امتد البحث إلى تحليل ظروف معيشة الأسر وقياس الفوارق بين أسر مراكز البلديات و أسر باقي القطر الريفي و هو ما يتضمنه الفصل الثامن الموالي.

الفصل الثامن

الفوارق في ظروف المعيشة بين سكان

إقليم السمول العليا لولاية سطيف

- دراسة ميدانية -

تركز الدراسة الميدانية على الكشف عن ظروف معيشة السكان و المقارنة بين الأسر على مستويين، فكانت المقارنة في المستوى الأول بين أسر مراكز البلديات مع باقي أسر القطر الريفي (أسر التجمعات الثانوية و أسر المناطق المبعثرة) وفي المستوى الثاني تمت المقارنة بين الأسر حسب نوع التجمع، من أسر التجمعات رئيسية و أسر التجمعات الثانوية إلى أسر المنطقة المبعثرة، جانب من الدراسة يقتضي منا تحديد بعض المصطلحات و المفاهيم .

1 . تحديد مفاهيم

تم الإشارة في وثيقة للمنظمة العالمية للتربية والثقافة على تكييف وإعادة النظر في المصطلحات طبقا للواقع المادي المتجدد للمجتمعات، فالمصطلحات تعطي فكرة عن مجموعة من العناصر مثل الموقع الجغرافي والانتماء الثقافي ونمط الحياة وحتى منظومة القيم للمجتمع، ومستوى المعيشة وأنماط الإنتاج، إنها مفاهيم لها عمق تاريخي من ناحية، وهي في حركية تغير مستمرة ودائمة من ناحية أخرى¹.

هناك تداخل وغموض في تحديد مدلول بعض المصطلحات وخاصة منها ظروف المعيشة ومستوى المعيشة، نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي، ينتج ذلك لكثرة عدد الباحثين وتعدد المناهج والتخصصات في ذلك مما يستوجب توضيحها.

- ظروف المعيشة:

تضم ظروف المعيشة (les conditions de vie) كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وغذاء و مشرب ويتحدد ذلك بمستوى دخله والبيئة التي يعيش فيها . اعتمادا على أبحاث (catline bèguels)² الخبيرة الاقتصادية في برنامج المسوح الاستقصائية الأسرية المعروف باسم قياس مستويات المعيشة التابع لمجموعة أبحاث التنمية بالبنك الدولي . يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعبير عن ظروف المعيشة على مؤشرات الحاجات الإنسانية التي تشمل الحاجات الأساسية المادية مثل الغذاء والمسكن والملبس ومياه الشرب ووسائل التعليم والصحة وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية. كما تختلف الحاجات من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، وهي نفسها تختلف بين الحاجات الضرورية للحياة مثل توافر الغذاء و الصحة والمسكن أي الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ بقاء الإنسان حيا وحاجات أخرى كمالية ترفيهية.

¹ - Formder.iamm.fr/ressources/cours/Economie_dvpmt rural. Page 09

² www.moqatel.com , visité le 12/03/2011

يرتبط مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية بديناميكية النمو الاقتصادي فقد يرتقي كلما حقق المجتمع تقدما وقد يتراجع في حالات الانكماش والأزمات الاقتصادية، وهناك فرق بين الحاجات الفردية مثل الغذاء والسكن والملبس والحاجات الجماعية كميّاه الشرب والصرف الصحي والتعليم والصحة.

- تلتقي ظروف المعيشة عند تقاطع كل ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي في مجال جغرافي معين يضيق مدلولها في مدى وفرة الحاجيات المادية للفرد والأسرة و يتسع إلى أن يشمل الحريات الفردية والأمن. يمكن التوصل إلى تعريف ظروف المعيشة بالإطار المركب و المتكامل الذي يتضمن توفير الاحتياجات و الإمكانيات المادية للفرد و الأسرة كالأغذاء و ماء الشرب و اللباس و المسكن إضافة إلى الحاجيات الاجتماعية مثل التعليم والخدماتية مثل العلاج والنقل والمشاركة السياسية، كل هذه العناصر تشملها دائرة واحدة هي حياة الفرد والأسرة لكنها غير ثابتة المعالم لكونها تتغير حسب الزمان و المكان.

- مستوى المعيشة (le niveau de vie)

حسب المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الإحصائية والاقتصادية (INSEE) ، فان مستوى المعيشة يساوي الدخل المتوفر للأسرة مقسوم على عدد الوحدات الاستهلاكية (unité de consommation) لجميع أفراد الأسرة و تحسب وفق مقياس الموازنة للاتحاد الأوربي الذي يمنح 01 وحدة استهلاكية لرب الأسرة و 0,5 وحدة استهلاكية لأفراد في سن 14 سنة فأكثر و 0,3 وحدة استهلاكية للأطفال الأقل من سن 14 سنة .¹ إن الفرق بين ظروف المعيشة و مستوى المعيشة، كون الأولى تعني مجموعة العناصر التي تضمن شروط حياة الإنسان أما الثانية (مستوى المعيشة) فيحدد أساسا على الدخل الفردي ويعني تصنيف تلك الظروف و ترتيب السكان إلى مجموعات في زمن ومكان محددين.

- نوعية الحياة (la qualité de vie)

يعتبر اهتمام العالم بنوعية الحياة حديث نسبيا ، فهو تعبير ذاتي عن رفاه الفرد وشعوره بذلك. قد يعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته، لذلك فان مفهوم نوعية الحياة لا يختلف من فرد لآخر فقط بل من مكان لآخر ومن زمان لآخر. كما يمتد المفهوم إلى الأمن والسلم وتكافؤ الفرص و المشاركة والرضا الذاتي، ومن الصعب قياس نوعية الحياة قياسا أكاديميا وتحليل العناصر المهمة في ذلك لما يتطلب من إسهامات علماء التغذية والصحة والاقتصاد والتعليم وعلماء الاجتماع وغيرهم .²

¹ www.insee.fr

² محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها صفحة 08، الموقع الإلكتروني www.arab-api.org

- وفقا للمنظمة العالمية للصحة (OMS) حدد المفهوم في سنة 1995 بادراك الفرد لرتبته في الحياة ، بمضمونها الثقافي والنظام القيمي الذي يعيش فيه وعلاقة ذلك بأهداف وتطلعات وانشغالات الفرد ، هو حقل واسع يجمع في صورة معقدة بين الصحة الجسدية للفرد والحالة النفسية وعلاقاته الاجتماعية والمعتقدات كل ذلك في إطار خصوصيات المحيط الذي يحيا فيه الفرد¹.
- إطار الحياة (cadre de vie): هو مجموعة العناصر التي تحيط بحياة الفرد.
- مؤشر الرفاه: يرتبط بالعلاقة بين الدخل والإنفاق، وكثيرا ما يفوق الإنفاق مستوى الدخل، توظف فيه عدة مؤشرات من دخل الأسرة للفرد وإنفاقها على الفرد، الاتفاق على الغذاء وعدد السعرات الحرارية وغيرها .
هناك طريقتان في دراسة ظروف معيشة السكان، الأولى وصفية (Descriptive) والثانية منوالية (Modélisée) تعتمد على قياسات اقتصادية رياضية² والتي لم أنجزها وفي كثير من الدراسات يحتاج الباحث إلى الطريقتين، كما أدخل الباحث جملة من العناصر ذات البعد الجغرافي مثل قياس الأبعاد والمسافات بين المسكن والخدمات الضرورية.

2 . الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1.2 معايير اختيار العينة:

- شملت الدراسة الميدانية أربع (04) بلديات من إقليم السهول العليا لسطيف راعى فيها الباحث جملة من العوامل و المعايير في اختيار العينة معتمدا على العناصر الموضحة في الجدول رقم (95):

¹ www.insee.fr

² Mata, J.E. 1999. Conditions et niveaux de vie dans une région en mutation.

Une analyse économétrique de la consommation des ménages dans le Nord-Pas-de-Calais.
Lille : thèse pour le doctorat Sciences Économiques, Université Lille I, page 492,493.

جدول رقم (95) العوامل المعتمدة في اختيار العينة

البلدية	الولجة	عين لحجر	عين أرانات	عين ولمان
عدد سكان التجمع الرئيسي	2382	9899	24846	50573
عدد سكان التجمع الثانوي	1066	2524	15734	10539
عدد سكان المنطقة المبعثرة	5833	22022	2362	11905
مجموع سكان البلدية	9281	34445	42942	73062
متوسط الكثافة ن/كلم 2	71	144	201	427
نسبة اليد العاملة الزراعية	63,7%	48,3%	10,9%	28,8%
نسبة اليد العاملة في القطاع الثالث	30%	31%	67,3%	51%
تاريخ النشأة والترتبة الإدارية	1984 مركز بلدية	1963 مركز بلدية	1984 مركز دائرة	1868 مركز دائرة
بعد المركز عن أكبر مدينة (سطيف)	56 كلم	35 كلم	07 كلم	33 كلم
تصنيف التجمع	ريفني عميق	ريفني عميق	حضري (مدينة صغيرة)	حضري (مدينة متوسطة)
الربط بطرق هامة	طريق ولائي	طريق ولائي	الطريق السيار + طرق وطني + ولائي	طريق وطني + ولائي

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن و انجاز الباحث

1.1.2 الموقع الجغرافي:

اعتمد الباحث في اختياره للبلديات محل الدراسة الميدانية على تنوع الموقع الجغرافي وكان ذلك على النحو الآتي:

- اختيار بلدية عين أرانات في الناحية الشمالية الغربية لمنطقة الدراسة.
- اختيار بلدية عين ولمان في الناحية الجنوبية الغربية لمنطقة الدراسة.
- اختيار بلدية عين لحجر بوسط المنطقة.
- اختيار بلدية الولجة في أقصى الناحية الشرقية لمنطقة الدراسة.

2 . 1 . 2 عامل حجم السكان

تم اختيار البلديات من إقليم السهول العليا لسطيف على أساس أحجام سكانية متباينة في الرتبة.

- سكان بلدية عين ولمان 73062 نسمة في المرتبة الأولى من مجموع 20 بلدية .
- سكان بلدية عين أرناط 42942 نسمة في المرتبة الثالثة.
- سكان بلدية عين لحجر 34445 نسمة في المرتبة الخامسة.
- سكان بلدية الوجلة 9281 نسمة في المرتبة 19 أي ما قبل الأخيرة .

3 . 1 . 2 عامل الكثافة السكانية

أخذ الباحث عامل الكثافة السكانية في الاعتبار، من متوسط الكثافة المرتفع إلى متوسط الكثافة الضعيفة.

4 . 1 . 2 عامل اختيار بلديات حضرية وأخرى ريفية، تم هذا التصنيف وفقا لتصنيف الديوان الوطني

للإحصائيات ، الذي يركز بالأساس على نسبة السكان المتجمعين ونسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة .

5 . 1 . 2 عامل تاريخ النشأة والرتبة الإدارية الحالية

كان الاختيار بين بلديتين برتبة مركز دائرة وهما كل من بلدية عين أرناط وبلدية عين ولمان وبلديتان برتبة مركز بلدية وهما بلديتا عين لحجر والوجلة .

أما تصنيف البلديات من حيث النشأة الإدارية ، فكان الاختيار بين بلدية ذات نشأة إدارية قبل الاستقلال بلدية عين ولمان سنة 1868 و بلدية عين لحجر سنة 1963 وبلديتان ظهرتا بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 (كل من بلدية عين أرناط وبلدية الوجلة) .

6 . 1 . 2 عامل القرب أو البعد عن أكبر مدينة بالإقليم وهي مدينة سطيف

اختيار أبعاد ومسافات مختلفة لمراكز البلديات عن أكبر مدينة بالإقليم وهي مركز الولاية مدينة سطيف للأخذ في الاعتبار عامل و درجة النفوذ وكان كما يلي:

- بعد مركز بلدية عين أرناط عن مدينة سطيف 07 كلم
- بعد مركز بلدية عين ولمان عن مدينة سطيف 33 كلم
- بعد مركز بلدية عين لحجر عن مدينة سطيف 35 كلم
- بعد مركز بلدية الوجلة عن مدينة سطيف 56 كلم

2. 1. 7 عامل الربط بالطرق الوطنية

يساهم هذا العامل في معرفة درجة الربط بالمحاور الكبرى للنقل مثل الطريق السيار شرق- غرب ، مرور طرق وطنية ، طرق ولائية ، إضافة إلى سهولة أو صعوبة الاتصال داخل الإقليم وخارجه .

2. 1. 8 القاعدة الاقتصادية للبلديات

يكشف هذا العنصر على طبيعة القاعدة الاقتصادية للبلديات، بحيث يبرز القطاع الزراعي في كل من بلدية الوجلة وعين لحجر بنسب 63,7% و 48.3% على التوالي في المقابل لذلك يبرز القطاع الثالث في كل من بلدية عين أرناط بنسبة 67,3% و 51% في بلدية عين ولمان .

بناء على المعايير السالفة الذكر تم اختيار البلديات الأربع الآتية:

أ - بلدية عين ولمان:

تقع في الجنوب الغربي لمنطق الدراسة والولاية تعد أكبر بلدية من حيث عدد السكان بحيث تحتل المرتبة الأولى بمنطقة الدراسة 73062 نسمة حسب إحصاء سنة 2008، كما تتقدم بأعلى متوسط للكثافة الذي بلغ 427 ن/كلم 2، وهي مصنفة كبلدية حضرية أين بلغت نسبة السكان المتجمعين بها 69,2% و نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي 28,8%. تعتبر بلدية قديمة النشأة إداريا تعود إلى العهد الاستعماري (بلدية مختلطة منذ 1868) وهي مركز دائرة حاليا. تبعد عن مدينة سطيف بمسافة 33 كلم ، يمر بها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين مدينة سطيف وبسكرة على مسافة 11 كلم وبطرق ولائية يقدر طولها 18,8 كلم.

ب - بلدية عين أرناط:

تقع البلدية غرب منطقة الدراسة، بلغ عدد سكان البلدية 42942 نسمة حسب إحصاء سنة 2008 احتلت بذلك المرتبة 03 على مستوى منطقة الدراسة، بمتوسط كثافة قدر 201 ن/كلم 2. هي مصنفة كبلدية حضرية كون نسبة السكان المتجمعين قد بلغت 57,8% و نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي بلغت 10,9%، حسب إحصاء سنة 2008 حديثة النشأة إداريا ظهرت على اثر التقسيم الإداري لسنة 1984، وهي برتبة مركز دائرة. تمتاز بالقرب إلى مدينة سطيف التي لا تبعد عنها سوى 07 كلم ، يمر بها الطريق السيار شرق/غرب على امتداد 19,3 كلم بها محول لهذا الطريق ويمتد الوطني رقم 05 على امتداد 21,8 كلم ، والطرق الولائية على امتداد 18,8 كلم .

ج - بلدية عين لحجر:

تقع البلدية في الجهة الجنوبية لمنطقة الدراسة، قدر عدد سكانها 34445 نسمة في سنة 2008 محتلة المرتبة الخامسة من مجموع بلديات الإقليم، وبكثافة سكانية قدرها 144 ن/كلم 2 . وهي بلدية ريفية كون أن نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي بلغت 48,3% ونسبة السكان المتجمعين 28,7%.
ظهرت بعد التعديل الإداري لسنة 1963 و هي بوزن مركز بلدية الذي يبعد عن مدينة سطيف بحوالي 35 كلم .
يمتد في ترابها الطريق الوطني رقم 28 بطول 10,7 كلم والطريق الولائي على امتداد 30,6 كلم .

د - بلدية الولجة:

تقع البلدية في الجهة الشرقية لمنطقة الدراسة، بلغ عدد سكانها 9281 نسمة حسب إحصاء سنة 2008 محتلة بذلك المرتبة 19 في الترتيب العام لمنطقة الدراسة، بها أضعف كثافة سكانية حيث قدرت 71ن/كلم مصنفة كبلدية ريفية ، فلا يمثل منهم السكان المتجمعون إلا نسبة 8,2%، كما قدرت نسبة المشتغلين بالزراعة 63,7%. بلدية حديثة النشأة، ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984. هي مركز بلدية عبارة عن قرية اشتراكية في الأصل والذي يبعد عن مدينة سطيف بمسافة 56 كلم وعن مدينة العلمة بمسافة 28 كلم، يمتد على ترابها الطريق الوطني بمسافة 6,6 كلم وطول الطرق الولائية 17,6 كلم.

2.2 المجال البشري : المقصود في هذا الجانب هم أرباب الأسر القاطنين بالبلديات و الذين تستهدفهم الدراسة الميدانية للإجابة على الأسئلة .

2.3 المجال الزمني : أجريت الدراسة الميدانية بداية من شهر أفريل 2011 وامتدت إلى شهر ماي من نفس السنة وقد تطلبت عملية جمع الاستثمارات، المرور الدوري والمتكرر للباحث على نقاط توزيع الاستثمارات قصد إعادة جمعها، للإشارة فأن عملية جمع الاستثمارات كانت أصعب من عملية توزيعها.

2.4 محاور العينة وكيفية اختيارها

بعد تصميم الاستثمارة في شكلها المبدئي تم عرضها على المشرف أولا ثم على بعض الأساتذة من أجل الإدلاء بملاحظاتهم حول مدى صدق هذه الأداة في قياس ظروف معيشة الأسر ومن خلال الملاحظات تم تعديل الاستثمارة التي تضمنت مجموعة من الأسئلة موزعة على المحاور التالية:

➤ محور إطار السكن

➤ محور ظروف المعيشة

➤ محور ظروف التعليم

➤ محور ظروف الصحة

➤ محور التمثيل الديمقراطي

➤ محور العمل خارج بلدية الإقامة (الأسئلة الواردة في هذا المحور أجاب عنها أرباب الأسر الذين يعملون خارج

بلدية إقامتهم وكان عددهم 118 رب أسرة، سبقت دراستها في الفصل الرابع).

بعد إعداد الاستمارة في شكلها النهائي تم توزيعها على 600 أسرة ، حسب الطريقة الأكثر استعمالا وهي طريقة الحصص (la méthode des quotas) والتي تعطي نتائج جيدة خاصة في ميدان الدراسات الجغرافية وكانت موجهة إلى أرباب الأسر القاطنين بالبلديات المستهدفة وفقا لنوع التجمع ، بحيث تم توزيع 150 استمارة في كل بلدية ، 50 استمارة لأسر التجمع الرئيسي و 50 استمارة لأسر تقيم في تجمع ثانوي و 50 استمارة لأسر تقيم في المنطقة المبعثرة وهذا عن طريق تعيين المؤسسات التعليمية (ثانوية ، متوسطة ، ابتدائية) بواسطة التلاميذ المتدرسين وفقا للجدول الموالي :

جدول رقم (96) توزيع حصص العينة على نوع التجمع عبر البلديات

المجموع	منطقة مبعثرة	تجمع ثانوي	تجمع رئيسي	المنطقة البلدية
150	50	50	50	عين ولمان
150	50	50	50	عين أرانات
150	50	50	50	عين لحجر
150	50	50	50	الولجة
600	200	200	200	المجموع

بعد جمع الاستمارات الموزعة، ثبت عدم صلاحية 76 استمارة ونظرا للعدد الهام من الاستمارات الملغاة، اضطر الباحث إلى إعادة توزيع نفس العدد مرة أخرى حسب المؤسسات التعليمية التي وردت منها تلك النقائص، من أجل الوصول إلى العدد المطلوب حسب نوع التجمع و البلدية.

استلزمت عملية الجمع المرور المتكرر على المؤسسات التربوية والتي كانت جد متعبة للباحث ، مع الإشارة إلى التعامل الايجابي لمستخدمي مختلف إدارات المؤسسات التربوية التي استهدفتها الدراسة الميدانية مع العملية ككل .

بعدها تمت عملية إفراغ و معالجة المعطيات بواسطة نظام (spss -version17) .

3. عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

3.1 إطار السكن: لقد اعتمد الباحث على مجموعة من العناصر التي حاول من خلالها تحديد إطار السكن الذي تعيش فيه الأسرة منها نوعية ملكية السكن، مادة البناء المستعملة، عدد الطوابق في المسكن، حجم الأسر وعلاقتها بالسكن هل هو كاف أم لا ؟

3.1.1 نوع ملكية السكن :

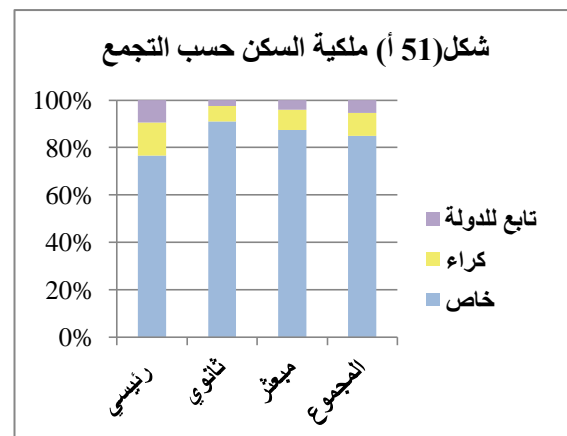
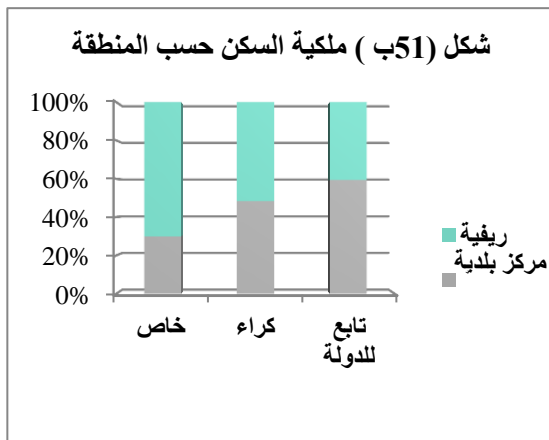
أظهرت نتائج الدراسة الميدانية سيطرة الملكية الخاصة للمساكن، حيث قدرت نسبتها 85% من مجموع عدد مساكن العينة و المحددة 600 مسكن حسب ما يوضحه الجدولان (97 أ، 97 ب) والشكلان (51 أ، 51 ب)، تنطبق هذه الخاصية على كافة التجمعات الرئيسية والثانوية وحتى في المناطق المبعثرة. أما عند المقارنة بين المنطقة الريفية (التجمعات الثانوية + المنطقة المبعثرة) بمراكز البلديات، فيلاحظ تفوق الملكية الخاصة في الأولى بنسبة 59,3% على الثانية ذات نسبة 25,7%، بينما انعكست العلاقة بين المنطقتين في مساكن من نوع ملكية الدولة . كما يلاحظ تقارب في نسبة مساكن الكراء بين مركز البلدية وباقي القطر الريفي 4,7% و 5% على التوالي.

جدول رقم (97 أ) ملكية السكن حسب المنطقة

المنطقة	تابع للدولة		كراء		خاص		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	19	3	28	4,7	153	25,7	200	33,4
المنطقة الريفية	13	2,3	30	5	357	59,3	400	66,6
المجموع	32	5,3	58	9,7	510	85	600	100

جدول رقم (97 ب) ملكية السكن حسب التجمع

التجمع	تابع للدولة		كراء		خاص		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	19	3	28	4,7	153	25,7	200	33,4
ثانوي	5	1	13	2,3	182	30	200	33,3
مبعثر	8	1,3	17	2,7	175	29,3	200	33,3
المجموع	32	5,3	58	9,7	510	85	600	100



3. 2.1 مادة البناء المستعملة :

كشفت الدراسة عن واقع ريفي جديد تتماثل فيه مواد البناء في المراكز البلدية و باقي القطر الريفي، حيث أظهرت الدراسة حسب الجدولين (98 أ ، ب) والشكلين (52 أ ، ب) الانتشار الواسع لاستخدام اللبنات والآجر كمادة بناء أساسية في بناء المساكن أين وصلت نسبة استعمال هذا النوع إلى 84,7%. أما حسب التجمعات فتظهر سيطرة اللبنات و الآجر في عملية البناء في كل من التجمعات الرئيسية والثانوية والمناطق المبعثرة و بشكل متدرج، أما مادتي الطين والحجر ورغم قلة استعمالهما (7%، 8,3% على التوالي) ، إلا أن انتشارها يقتصر في المنطقة الريفية أكثر .

جدول رقم (98 أ) مادة البناء حسب المنطقة.

المنطقة	طين + حجر		حجر		لبنات و آجر		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	4	0,7	4	0,7	192	32	200	33,4
المنطقة الريفية	38	6,3	45	7,7	317	52,7	400	66,6
المجموع	42	7	49	8,3	509	84,7	600	100

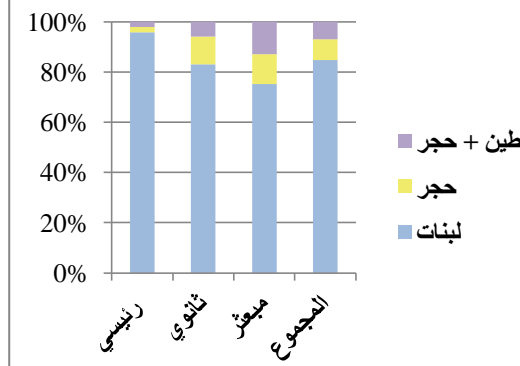
جدول رقم (98 ب) مادة البناء حسب التجمع.

نوع التجمع	طين + حجر		حجر		لبنات و آجر		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	4	0.7	4	0,7	192	32	200	33.4
ثانوي	13	2	21	3.7	166	27,7	200	33.3
مبعثر	25	4.3	24	4	151	25	200	33.3
المجموع	42	7	49	8.3	509	84,7	600	100

شكل (52ب) مادة البناء حسب المنطقة



شكل (52أ) مادة البناء حسب التجمع



3.1.3 عدد الطوابق : يتناقص عدد المساكن مع مستوى التوسع العمودي في السكن ، حيث تستحوذ المساكن الأرضية على ثلثي عدد المساكن وبنسبة 59,7% من مجموع عدد المساكن ، تأتي في المرتبة الثانية المساكن ذات الطابق الواحد بنسبة 22,7% ، ثم المساكن بطابقين 11% و أخيرا المساكن بثلاث طوابق بنسبة 6,7% كما هو موضح في الجدولين (99 أ و ب) والشكلين (53 أ و ب) ، فعند مقارنة التوسع العمودي للمساكن بين القطر الريفي ومراكز البلديات ، فالعلاقة بينهما طردية حيث نلاحظ تفوق مساكن المستوى الأرضي في القطر الريفي بنسبة 47% مقابل انكماشها في مراكز البلديات إلى نسبة 12,7% ، و تفوق مساكن ذات الثلاث طوابق في مراكز البلديات أين بلغ عددهم 34 مسكن مقابل 05 مساكن في القطر الريفي ، مقابل تقارب في مساكن ذات الطابق وطابقين بين المنطقتين .

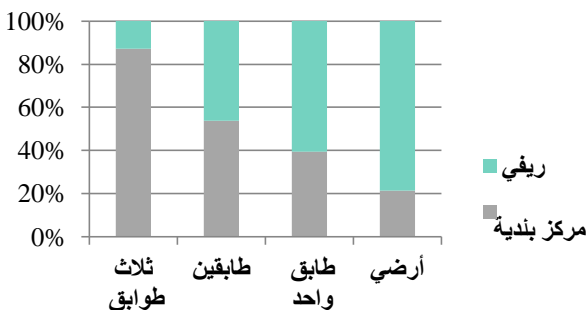
جدول رقم (99 أ) عدد الطوابق في المسكن حسب المنطقة

المنطقة	أرضي		طابق واحد		طابقين		ثلاث طوابق فأكثر		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
مركز البلدية	76	12,7	54	9	36	6	34	5,7	200
المنطقة الريفية	281	47	83	13,7	31	5	5	1	400
المجموع	357	59,7	137	22,7	67	11	39	6,7	600

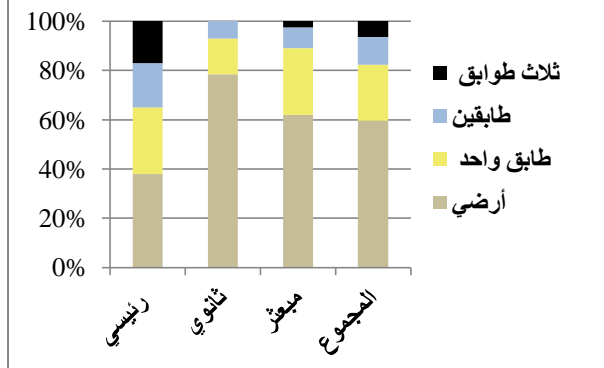
جدول رقم (99 ب) عدد الطوابق في المسكن حسب التجمع.

نوع التجمع	أرضي		طابق واحد		طابقين		ثلاث طوابق فأكثر		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
رئيسي	76	12,7	54	9	36	6	34	5,7	200
ثانوي	157	26,3	29	4,7	14	2,3	0	0	200
مبعثر	124	20,7	54	9	17	2,7	5	1	200
المجموع	357	59,7	137	22,7	67	11	39	6,7	600

شكل(53ب) عدد الطوابق في المسكن حسب التجمع



شكل(53أ) عدد الطوابق في المسكن حسب المنطقة



3. 4.1 حجم الأسر

من خلال الجدولين (100 أ و 100 ب) تبرز سيطرة الأسر ذات الحجم الكبير، أين بلغت نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 05 أفراد 82%. لكن الحال يختلف عند المقارنة بين مراكز البلديات و القطر الريفي في تركيبة الأسر من حيث الحجم أين تبرز الأسر الأكثر من 05 أفراد في المنطقة الريفية بنسبة 56% على مثلتها في مراكز البلديات 26% من مجموع عدد المساكن كما يبينه الشكلين أسفله (54 أ، ب).

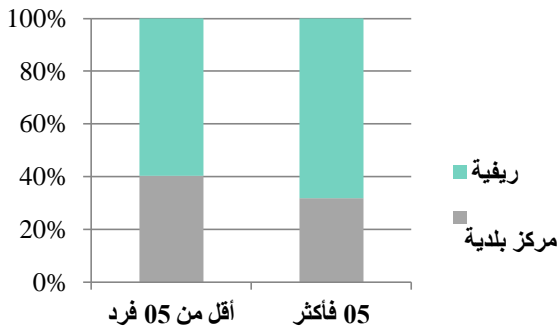
جدول رقم (100 أ) عدد الأفراد في المسكن حسب المنطقة

المجموع	05 فأكثر		أقل من 05 أفراد		المنطقة
	العدد	%	عدد الإجابات	%	
33,4	200	26	156	7,3	مركز البلدية
66,6	400	56	335	10,7	المنطقة الريفية
100	600	82	491	18	المجموع

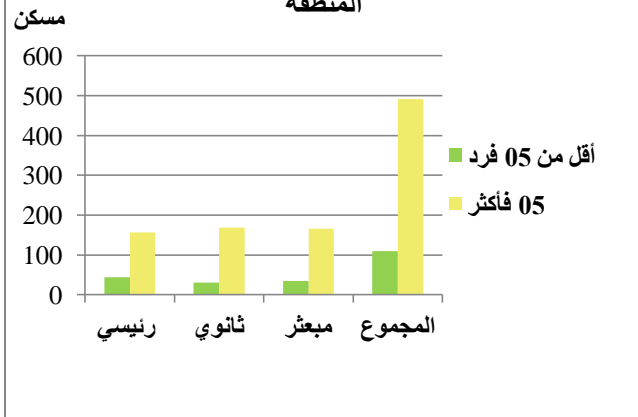
جدول رقم (100 ب) عدد الأفراد في المسكن حسب التجمع

المجموع	05 فأكثر		أقل من 05 أفراد		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	
33,4	200	26	156	7,3	رئيسي
33,3	200	28,3	169	5	ثانوي
33,3	200	27,7	166	5,7	مبعثر
100	600	82	491	18	المجموع

شكل (54 أ) عدد الأفراد في المسكن حسب التجمع



شكل (54 ب) عدد الأفراد في المسكن حسب المنطقة



5.1.3 درجة شغل المسكن

أكثر من 1/2 من الإجابات صبت في كون المسكن كاف مقارنة بعدد الأفراد حيث بلغت نسبتهم 62,7% لكن ذلك لا يخفي أن العديد من الأسر أعربت عن عدم كفاية المسكن مقارنة بعدد أفراد الأسرة و تعاني ضغطا في شغل المسكن ، حيث جاءت نسبتهم في حدود 37,3% . كما بينت الدراسة أن أسر المنطقة الريفية تعاني من اكتظاظ المسكن بنسبة 29,3% أكثر منها في مراكز البلديات التي قدرت نسبتها 8% كما يبينه الجدولين (101 أ ، ب) والشكلين (54 أ ، ب) وهي وضعية مرتبطة بالمؤشر السابق و المتمثل في حجم أسر المنطقة الريفية الكبير مقارنة بمراكز البلديات .

جدول رقم (101 أ) مدى كفاية المسكن للعائلة حسب المنطقة

المجموع	غير كاف		كاف		المنطقة
	العدد	%	عدد	%	
200	200	8	49	25,3	مركز البلدية
400	400	29,3	176	37,3	المنطقة الريفية
600	600	37,3	225	62,6	المجموع

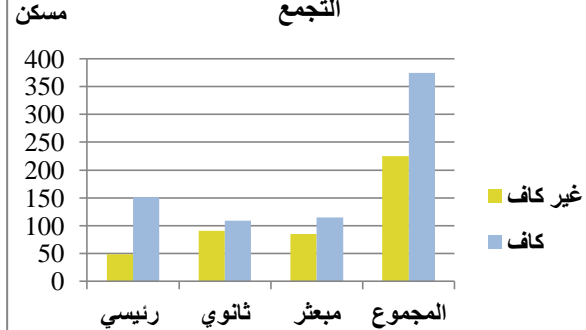
جدول رقم (101 ب) مدى كفاية السكن للعائلة حسب التجمع

المجموع	غير كاف		كاف		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	
200	200	8	49	25,3	رئيسي
200	200	15,3	91	18	ثانوي
200	200	14	85	19,3	مبعثر
600	600	37,3	225	62,7	المجموع

شكل (55ب) مدى كفاية المسكن حسب المنطقة



شكل (55أ) مدى كفاية المسكن للأسرة حسب التجمع



3.2 ظروف معيشة الأسر

سبق الإشارة أنه من الصعب الإمام بالعناصر التي تعكس حقيقة ظروف معيشة السكان، رغم ذلك حاول الباحث إدراج مجموعة من الأسئلة التي تفي بطبيعة الدراسة و البحث.

3.2.1 متوسط الدخل الشهري للأسرة

أبرز ملاحظة في هذا الجانب من الدراسة ، تمثلت في تحفظ أرباب الأسر على الإجابة و التصريح بالدخل الشهري ، أين بلغت نسبة المتحفظين عن ذلك 47%، وهي ميزة المجتمع الذي يبقى يحافظ على بعض الخصوصيات الذاتية، التي أعاقت البحث .

حسب المعهد الوطني للعمل فان متوسط الدخل الفردي قد قدر 33000 دج في سنة 2012¹ . كما بينت دراسة اقتصادية أن متوسط الدخل الذي يضمن الحاجات الأساسية لأسرة جزائرية مكونة من 4 أفراد فقط، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينزل عن 40 ألف دينار جزائري، بمعدل 10 آلاف دينار للفرد الواحد لضمان متطلباته الأساسية خلال الشهر².

أمام هذه المؤشرات ومن خلال الجدولين (102 أ و 102 ب) والشكلين (56 أ و 56 ب) تتضح النتائج التالية :

- يتفاوت الدخل الشهري حسب نوع التجمع، بحيث أن أكبر فئة في الدخل لأكثر من 33 000 دج / شهر سجلت لدى أسر مراكز البلديات بنسبة 7,7% من مجموع الأسر وأضعف نسبة سجلت عند أسر المنطقة المبعثرة بنسبة 1,7% .

- تقارب فئة الدخل المتوسط بين 18000 دج/شهر إلى 33 000 دج/شهر بين أسر التجمع الرئيسي وأسر التجمع الثانوي 7,7% و 8 % على التوالي .

- يسجل الحد الأدنى من الأجور (أقل 18 000 دج/شهر) لدى أسر المنطقة الريفية أين بلغت النسبة 16,7% من مجموع الأسر مقابل 2% عند أسر مراكز البلديات .

¹ - <http://www.algerie-monde.com/forums/economie> , visiter le 03/01/2012 à 11.57

² - ليلي شرفاوي -34 مليون جزائري لا يستغنون عن الخبز والحليب -عن مجموعة بحث -وحدة الدراسات الاقتصادية - جريدة الشروق في 29-07-2009

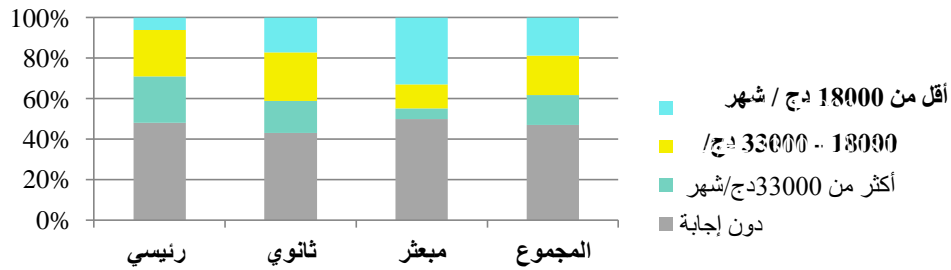
جدول رقم (102 أ) الدخل الشهري لرب الأسرة حسب المنطقة

المجموع	دون إجابة		أكثر من 33000 دج		من 18000 إلى 33000 دج		أقل من 18000 دج		المنطقة	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,4	200	16	96	7,7	47	7,7	46	2	11	مركز البلدية
66,6	400	31	186	7	42	12	71	16,7	101	المنطقة الريفية
100	600	47	282	14,7	89	19,7	117	18,7	112	المجموع

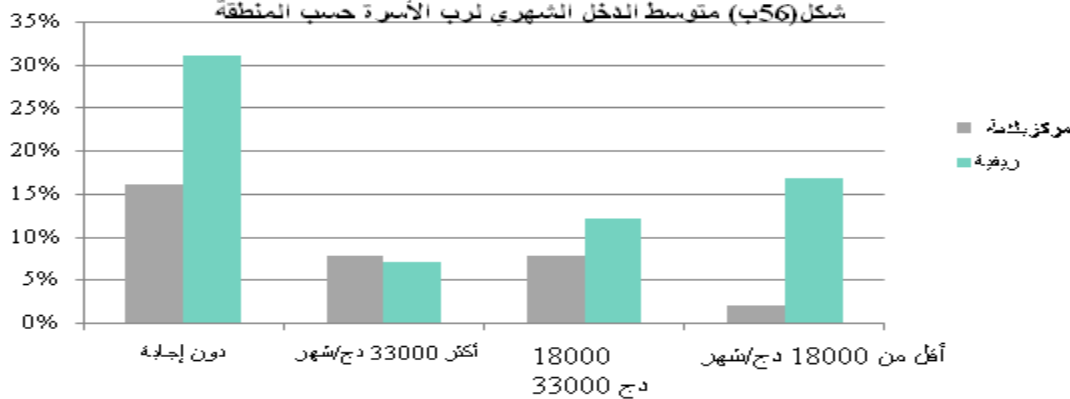
جدول رقم (102 ب) الدخل الشهري لرب الأسرة حسب نوع التجمع

المجموع	دون إجابة		أكثر من 33000 دج		من 18000 إلى 33000 دج		أقل من 18000 دج		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,4	200	16	96	7,7	47	7,7	46	2	11	رئيسي
33,3	200	14,3	85	5,3	31	8	48	5,7	36	ثانوي
33,3	200	16,7	101	1,7	11	4	23	11	65	مبعثر
100	600	47	282	14,7	89	19,7	117	18,7	112	المجموع

شكل (56) متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة حسب التجمع



شكل (56) ب) متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة حسب المنطقة



3. 2. 2 مدى مرور الأسرة بفترات صعبة ماليا لتوفير الضروريات

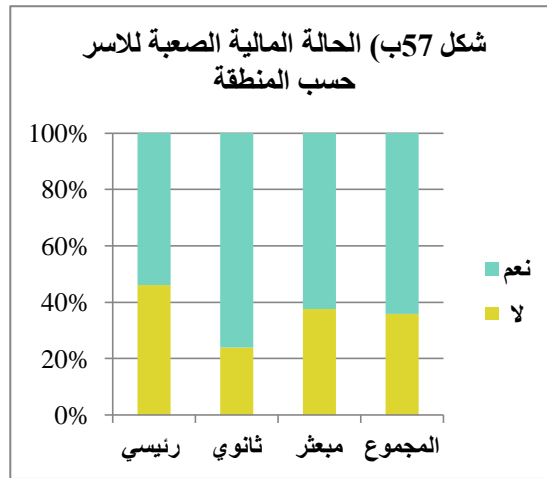
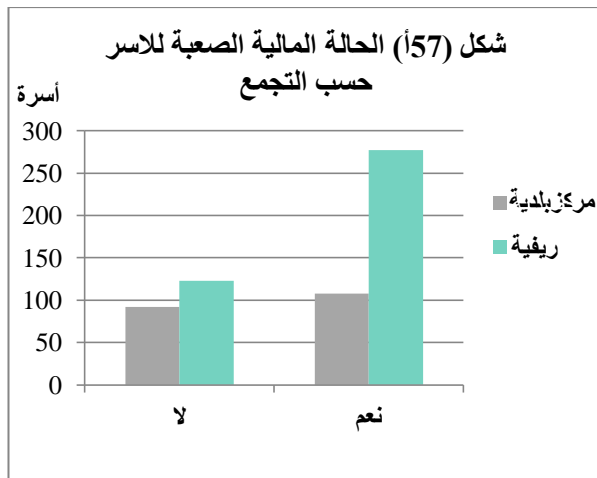
أبانت الدراسة الميدانية من خلال الجدولين (103 أ و 103 ب) على أن 64 % من الأسر المبحوثة أكدت مرورها بفترات صعبة في الحياة اليومية من الجانب المالي و كانت درجة الصعوبة أكثر لدى أسر المنطقة الريفية بنسبة 26 % من أسر مراكز البلديات التي عانت ماليا نسبة 18%. أما حسب التجمعات فان أكثر الأسر التي عانت صعوبات مالية قد سجلت في التجمعات الثانوية بنسبة 25,3 % كما يبينه الشكلين (57 أ ، ب).

جدول رقم (103 أ) مرور الأسر بفترات صعبة ماليا حسب المنطقة

المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	108	18	92	15,3	200	33,4
المنطقة الريفية	277	26	123	20,7	400	66,6
المجموع	385	64	215	36	600	100

جدول رقم (103 ب) مرور الأسر بفترات صعبة ماليا حسب التجمع.

نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	108	18	92	15,3	200	33,4
ثانوي	152	25,3	48	8	200	33,3
مبعثر	125	20,7	75	12,7	200	33,3
المجموع	385	64	215	36	600	100



3.2.3 مدى طلب الأسرة لمساعدة مالية

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما يقارب 90,7 % من الأسر المبحوثة أكدت لجوؤها إلى الدين للإيفاء بحاجياتها الضرورية ولو مرة واحدة، مع اختلاف شدة وتكرار اللجوء إلى الدين حسب نوع المنطقة كما هو مبين في الجدولين (104 أ و 104 ب) والشكلين (58 أ و 58 ب) أين عبرت 38,7 % من أسر العينة لجوؤها إلى التدين أحيانا و 26,3 % منها تتدين في أغلب الأوقات . أما تكرار ظاهرة التدين حسب نوع التجمعات فكانت متقاربة من حيث الشدة بين التجمع الرئيسي والثانوي والمنطقة المبعثرة، لكن الفرق يتضح في المقارنة بين أسر المنطقة الريفية وأسر مراكز البلديات بلجوء 26,3 % من الأسر الريفية إلى الاستدانة أحيانا منها 18 % من الأسر تتدين في غالب الأحيان، مقابل 12,3 % و 8,3 % من أسر مراكز البلديات على الترتيب.

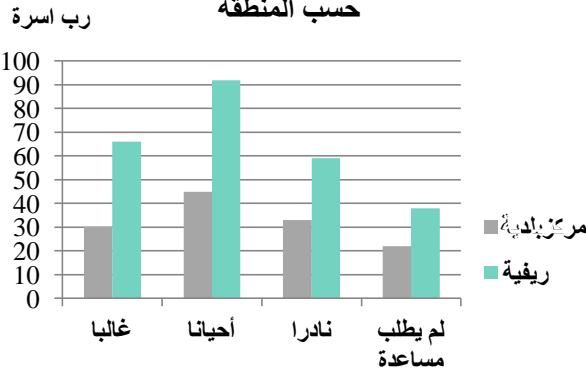
جدول رقم (104 أ) طلب المساعدات المالية حسب المنطقة

المجموع	غالبا		أحيانا		نادرا		لم يطلب المساعدة		المنطقة
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
130	130	8,3	30	12,3	45	9,3	33	3,3	مركز البلدية
255	255	18	66	26,3	92	16,4	59	6	المنطقة الريفية
385	385	26,3	96	38,7	137	25,7	92	9,3	المجموع

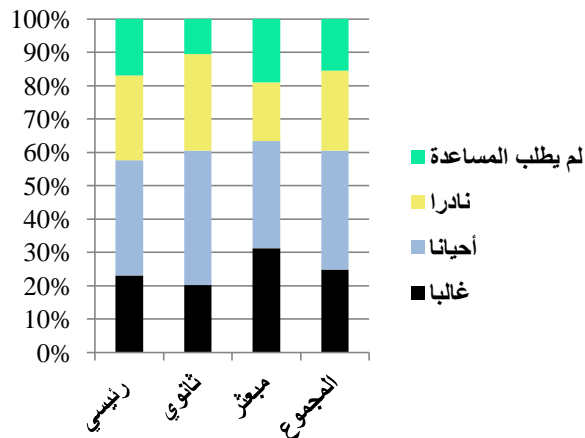
جدول رقم (104 ب) طلب المساعدات المالية حسب التجمع

المجموع	غالبا		أحيانا		نادرا		لم يطلب المساعدة		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
130	130	8,3	30	12,3	45	9,3	33	3,3	رئيسي
124	124	6,7	25	14	50	10,7	36	2	ثانوي
131	131	11,3	41	12,3	42	5,7	23	4	مبعثر
385	385	26,3	96	38,7	137	25,7	92	9,3	المجموع

شكل (58 ب) طلب مساعدات مالية حسب المنطقة



شكل (58 أ) طلب مساعدات مالية حسب التجمع



3. 2. 4 جوانب صرف الدين من طرف الأسرة

اختار الباحث بعض الجوانب الضرورية للحياة فيما يتعلق بمواطن صرف الدين كما هو موضح في الجدولين (105 أ و 105 ب) التغذية، العلاج و فواتير استهلاك الطاقة و مياه الشرب و أخيرا كراء المسكن .

أغلب الأسر كانت تنفق الدين في توفير الغذاء لأفرادها بنسبة 41,1 % ، ففي تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أظهر تحقيق ميداني أن ما نسبته 58,2% من ميزانية الأسر الجزائرية تذهب إلى التغذية و تأتي فواتير الكهرباء والغاز والماء الدورية في المرتبة الثانية من حيث التسديد بنسبة 34,4% . كما تنفق الأسر ما نسبته 17,7 % في العلاج وهي معطيات تؤكد درجة العوز الذي تعانيه الأسر¹.

يزيد مستوى العجز بين أسر المنطقة الريفية عن أسر مراكز البلديات منها وهو ما تؤكد النسب التالية: التغذية 28 % لدى الأسر الريفية مقابل 12,5 % لدى أسر مراكز البلديات، العلاج 14,6% مقابل 3,1%، ثم الفواتير 23,4% مقابل 10,9% على التوالي كما هو موضح في الشكلين (59 أ و 59 ب).

أما حسب نوع التجمع فيسجل تقدم أسر التجمعات الثانوية بأعلى نسبة 19,3% في جانب التغذية وتسديد الفواتير بنسبة 13,5% عن التجمعات الرئيسية والمنطقة المبعثرة.

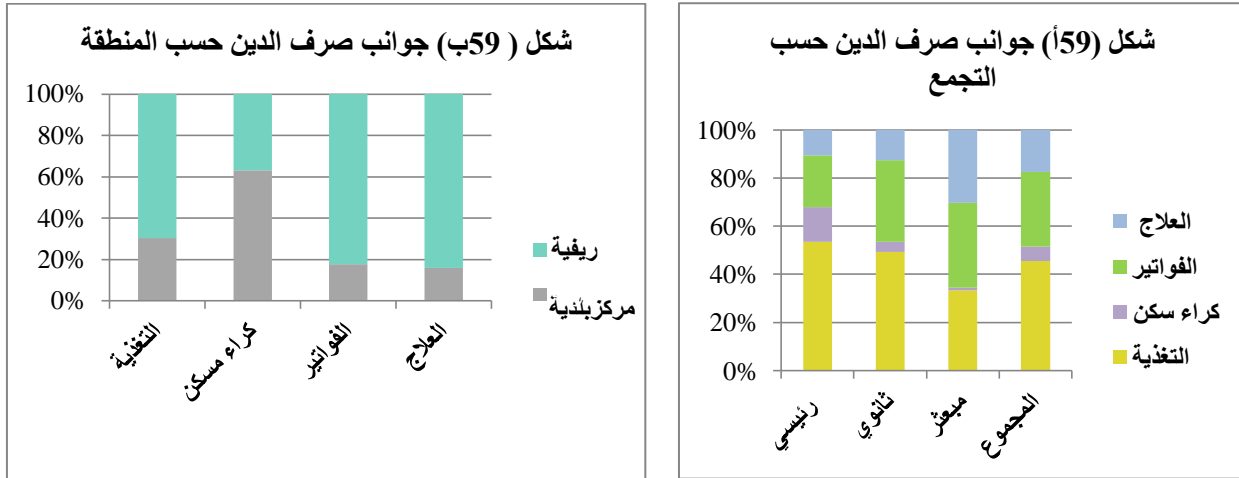
جدول رقم (105أ) جوانب صرف الدين حسب المنطقة.

المجموع	التغذية		كراء المسكن		الفواتير		العلاج		المنطقة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
84	25,8	12,5	45	4,29	12	10,9	18	3,1	9	مركز البلدية
241	74,2	28,7	103	2,49	7	23,4	83	14,6	48	المنطقة الريفية
325	100	41,1	148	6,78	19	34,4	101	17,7	57	المجموع

جدول رقم (105 ب) جوانب صرف الدين حسب التجمع.

المجموع	التغذية		كراء المسكن		الفواتير		العلاج		نوع التجمع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
84	25,8	12,5	45	4,2	12	10,9	18	2,7	9	رئيسي
142	43,6	19,3	70	2,1	6	13,6	48	5,5	18	ثانوي
99	30,4	9,4	33	0,3	1	9,9	35	9,3	30	مبعثر
325	100	41,1	148	6,8	19	34,4	101	17,7	57	المجموع

1 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2008



3. 2. 5. الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية: *

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى إظهار بأكثر واقع الوضعية الاقتصادية للأسر حتى نتجنب تأثير عنصر الحالة الاستثنائية التي قد تحدث فكان السؤال حول الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية.

أظهرت إجابات الأسر المبحوثة من خلال الجدولين (106 أ و ب) على أن 18,3 % منهم كانت وضعيتهم المعيشية بين سيئة وسيئة جدا في السنة التي سبقت الدراسة. كما أن أكثر من 1/2 المستجوبين أكدوا على أن وضعيتهم الاقتصادية لم تتحسن، مقابل 23,7 % من الأسر كانت وضعيتهم حسنة إلى جد حسنة ، كما أن الوضعيات الاقتصادية للأسر الريفية تبدو أكثر سوءا من مثيلتها في مراكز البلديات كما يبينه الشكلين (60 أ و 60 ب) الموالين .

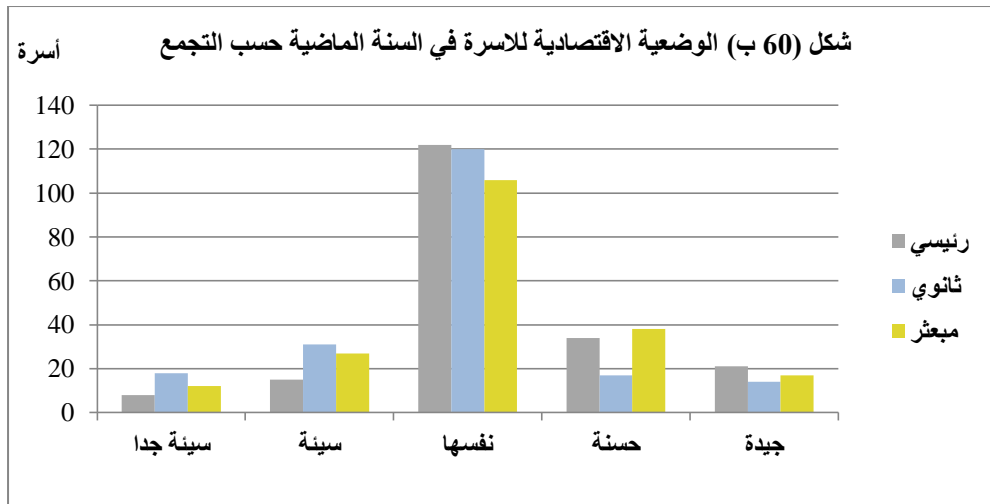
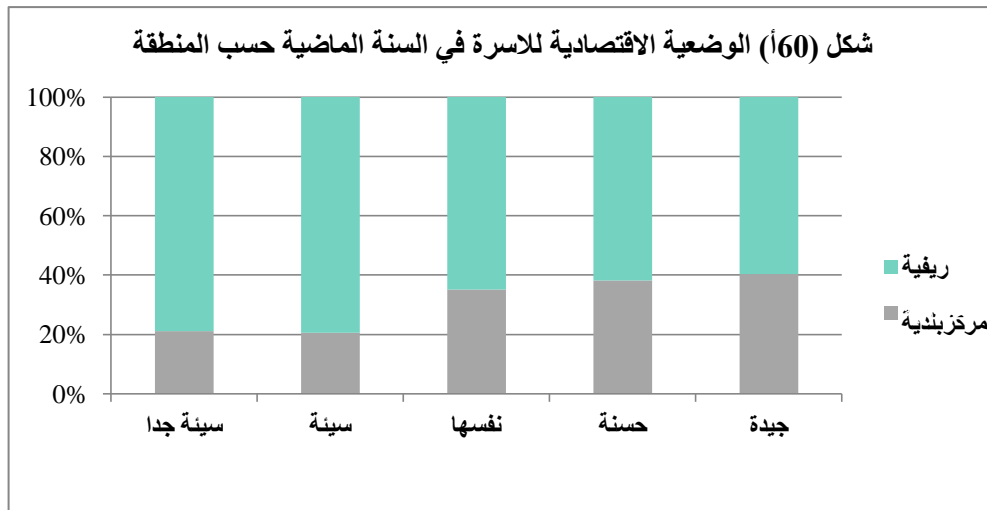
جدول رقم (106 أ) الوضعية الاقتصادية للأسرة للسنة الماضية حسب المنطقة

المنطقة	جيدة		حسنة		نفسها		سيئة		سيئة جدا		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
مركز البلدية	21	3,3	34	5,7	122	20,3	15	2,7	8	1,3	200
المنطقة الريفية	31	5,3	55	9,3	226	37,7	58	9,3	30	5	400
المجموع	52	8,7	89	15	348	58	73	12	38	6,3	600

* السنة التي سبقت إجراء الدراسة الميدانية

جدول رقم (106ب) الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية حسب التجمع

المجموع	سيئة جدا		سيئة		نفسها		حسنة		جيدة		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,4	200	1,3	8	2,7	15	20,3	122	5,7	34	3,3	21	رئيسي
33,3	200	3	18	5	31	20	120	3	17	2,3	14	ثانوي
33,3	200	2	12	4,3	27	17,7	106	6,3	38	3	17	مبعثر
100	600	6,3	38	12	73	58	348	15	89	8,7	52	المجموع



3. 2. 6 درجة الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة :

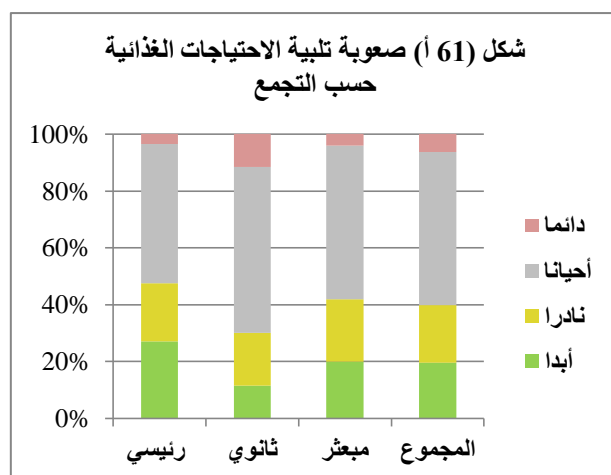
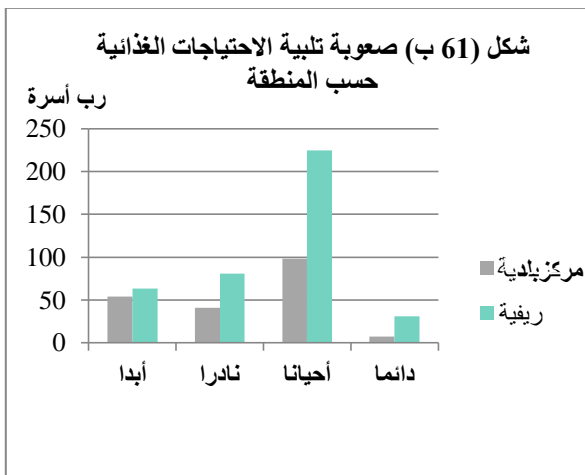
أظهرت نتائج الاستبيان المدونة في الجدولين (107 أ و 107 ب) أن ما نسبته 60 % من أرباب الأسر يجدون صعوبة في بعض الأحيان في توفير الغذاء لأفرادها و 3,6 % منهم في عجز دائم . كما أن درجة الصعوبة تظهر أكثر لدى الأسر الريفية كما يبينه الشكلين (61 أ و 61 ب) أسفله.

جدول رقم (107 أ) درجة الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة حسب المنطقة

المجموع	أبدا		نادرا		أحيانا		دائما		المنطقة	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,4	200	9	54	7	41	16,3	98	1	7	مركز البلدية
66,6	400	10,4	63	13,6	81	37,3	225	5,3	31	المنطقة الريفية
100	600	19,3	117	20,7	122	53,7	323	6,3	38	المجموع

جدول رقم (107 ب) درجة الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة حسب التجمع.

المجموع	أبدا		نادرا		أحيانا		دائما		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,4	200	9	54	7	41	16,3	98	1	7	رئيسي
33,3	200	3,7	23	6,3	37	19,3	117	4	23	ثانوي
33,3	200	6,7	40	7,3	44	18	108	1,3	8	مبعثر
100	600	19,3	117	20,7	122	53,7	323	6,3	38	المجموع



3.2.7 الانخراط في الضمان الاجتماعي

كثيرا ما ارتبط العمل في قطاع الدولة لدى الأسر الجزائرية بقيمة التأمين الاجتماعي، فإدراج عنصر الضمان الاجتماعي في الدراسة يعطي فكرة عن الحماية المادية التي يتلقاها الفرد في حالات المرض، لأن الاستفادة أو عدمها سوف ينعكس على القدرة المالية للأسرة عامة سواء بالإيجاب في حالة الاستفادة أو بالسلب في الحالة العكسية ويجعل ظروف المعيشة أكثر صعوبة.

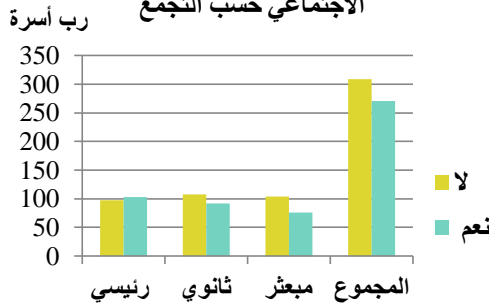
أظهرت الدراسة الميدانية من خلال الجدولين (108 أ و 108 ب) أن 55% من أرباب الأسر أكدوا عدم انخراطهم و بالتالي عدم استفادتهم من تعويضات الضمان الاجتماعي، أغلبهم من أسر المنطقة الريفية حيث قدرت نسبتهم 38,7%، في حين تتقارب نسبة الانخراط من عدمه لدى أسر مراكز البلديات 17% من أرباب الأسر منخرط و 16,3% منهم غير منخرط في الضمان الاجتماعي .

أما على مستوى نوع التجمع، يسجل تدرج تنازلي لنسب الأسر المنخرطة والتي تستفيد من الضمان الاجتماعي بين المراكز (رئيسي 17%، ثانوي 15,3%، مبعثر 12,7%)، والعكس في حالات الأسر التي لا تستفيد حيث تتزايد النسب على النحو الآتي (رئيسي 16,3%، ثانوي 18%، مبعثر 20,7%) كما هو مبين في الشكلين (62 أ و ب) أسفله.

جدول (108 أ) الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب المنطقة

المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مركز البلدية	103	17	97	16.3	200	33,4
المنطقة	168	28	212	38.7	400	66,6
المجموع	271	45	309	55	600	100

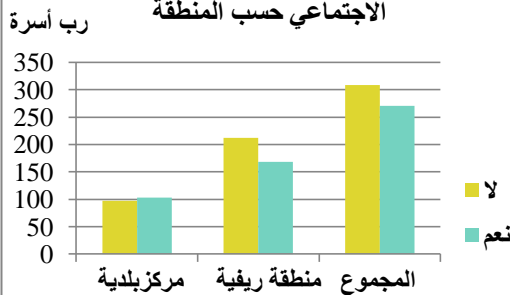
شكل (62 أ) الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب التجمع



جدول (108 ب) الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب التجمع

نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	103	17	97	16,30	200	33,4
ثانوي	92	15,3	108	18	200	33,3
مبعثر	76	12,7	104	20,7	200	33,3
المجموع	271	45	309	55	600	100

شكل (62 ب) الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب المنطقة



3.2.8 قضاء الأسرة لعطلة خارج مكان الإقامة

يعد هذا العنصر أحد أهم المؤشرات التي تكشف عن مدى قدرة الأسرة على الادخار من ناحية والتفكير في الراحة والرفاه من ناحية أخرى، هذا ما يعطي فكرة عن مستوى معيشة الأسرة. جاءت النتيجة من خلال الجدولين (109 أ وب) أن الأغلبية العظمى من الأسر المستجوبة ونسبتهم 80,7% لم تقضي عطلة خارج إقامتها العادية وهو دليل على سعي الأسر لتوفير ما هو ضروري.

إن أكبر عدد من الذين ليست لهم القدرة المالية لقضاء عطلة هم من أسر المنطقة الريفية أين بلغ عددهم 339 أسرة مقابل 144 أسرة في مراكز البلديات. أما فيما بين التجمعات فان أعلى النسب التي لم تقضي عطلة قد سجلت لدى أسر التجمع الثانوي وأسر المنطقة المبعثرة 28,3%، كما هو موضح في الشكلين (63 أ و 63 ب) .

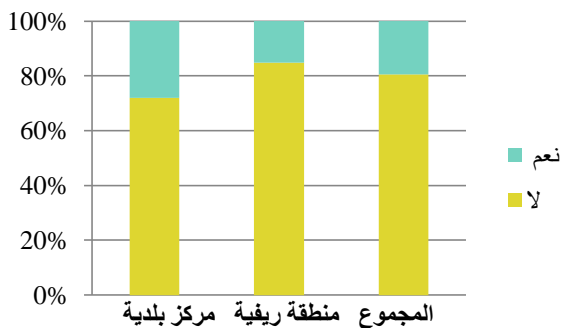
جدول رقم (109أ) قضاء الأسرة لعطلة خارج مكان الإقامة حسب المنطقة

المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	56	9.3	144	24	200	33,4
المنطقة الريفية	61	10	339	56.6	400	66,6
المجموع	117	19.3	483	80.7	600	100

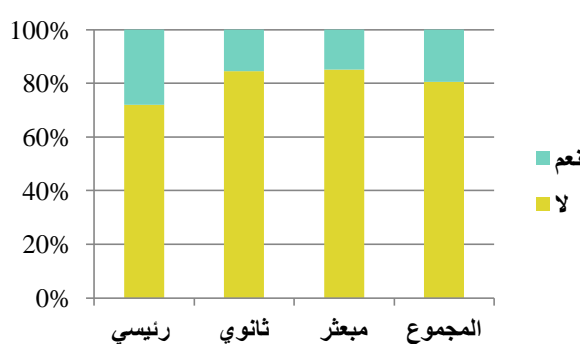
جدول رقم (109 ب) قضاء عطلة خارج مكان الإقامة حسب التجمع

نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	56	9,3	144	24	200	33,4
ثانوي	31	5	169	28,3	200	33,3
مبعثر	30	5	170	28,3	200	33,3
المجموع	117	19,3	483	80,7	600	100

شكل (63 ب) قضاء عطلة خارج الإقامة حسب المنطقة



شكل (63 أ) قضاء عطلة خارج الإقامة حسب التجمع



3.2.9 التفكير في الانتقال للعيش في المدينة

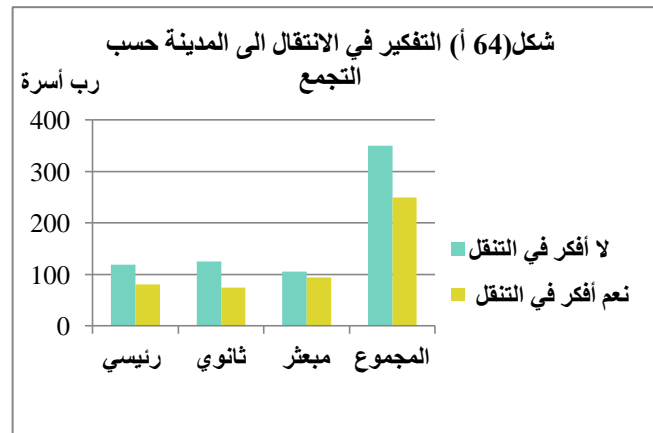
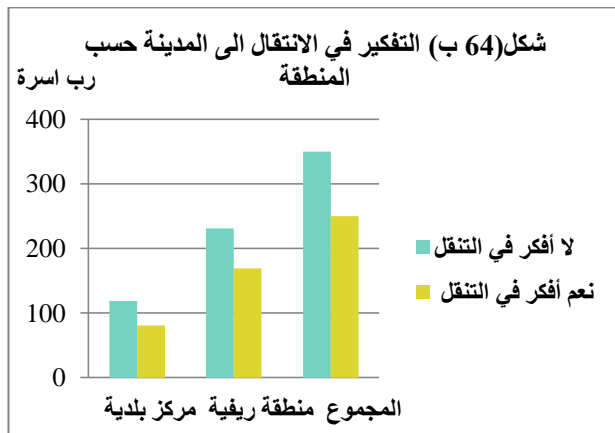
جاء هذا السؤال لكي يكشف عن مدى تأثير ظروف معيشة للأسر على استقرار فالوضعية الاقتصادية قد تكون عامل دفع لتغيير السكن وإطار الحياة أملا في ظروف حياة أفضل في مناطق أخرى. لقد أبانت نتائج الدراسة من خلال الجدولين (110 أ و 110 ب) على أن ما نسبته 41,7 % من الأسر تفكر في الانتقال و تغيير الإقامة، سواء الأسر المقيمة في مراكز البلديات أو في المنطقة الريفية . أما توزيعهم حسب نوع التجمع فتأتي أسر المنطقة المبعثرة في الرتبة الأولى بنسبة 15,7 % كما يبينه الشكلين (64 أ و 64 ب)، أما السكان الذين لا يفكرون في الانتقال، فتتوازن نسبهم بين الحضر و الريف من ناحية، كما تتوازن من حيث نوع التجمع من ناحية أخرى. لكن هل المدن حاليا توفر فرص الاستقرار بها مثل السكن و العمل كما كان في سابق العهد، في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة من تضخم وارتفاع أسعار العقار؟

جدول رقم (110 أ) التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب المنطقة

المجموع	لا		نعم		المنطقة
	العدد	%	عدد الإجابات	%	
200	33,4	19,7	119	13,7	مركز البلدية
400	66,6	38,7	231	28	المنطقة الريفية
600	100	58,3	350	41,7	المجموع

جدول رقم (110 ب) التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب التجمع

المجموع	لا		نعم		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	
200	33,4	19,7	119	13,7	رئيسي
200	33,3	21	125	12,3	ثانوي
200	33,3	17,7	106	15,7	مبعثر
600	100	58,3	350	41,7	المجموع



3.3 الظروف التعليمية

3.3.1 مدى الرضا عن المنظومة التعليمية

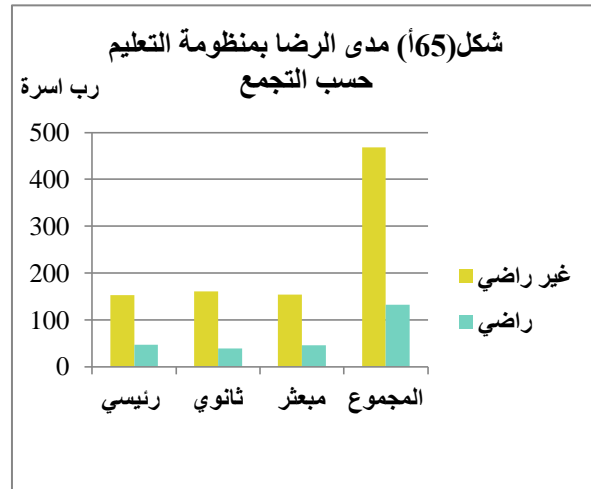
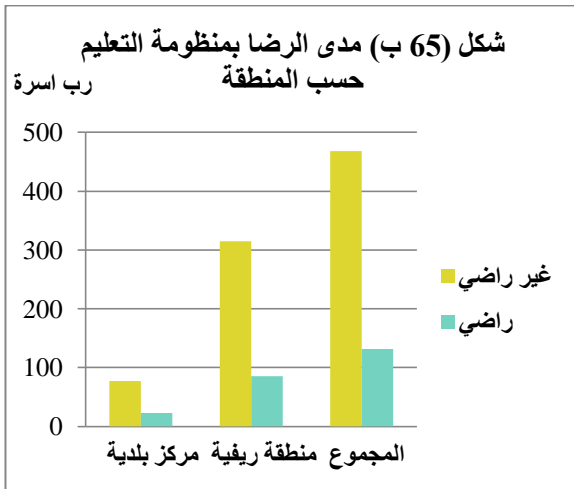
أظهرت نتائج الاستمارة من خلال الجدولين (111 أ و 111 ب) أن الأغلبية العظمى من المبحوثين غير راضين بالمنظومة التربوية حيث قدرت نسبتهم 78,1%، في حين أن 22% فقط منهم راضون عن التعليم بصفة عامة. كما أن عدم الرضا بالتعليم يظهر لدى أرباب أسر القطر الريفي بنسبة 52,4% أكبر مما هو لدى أسر مراكز البلديات الذين سجلوا ما نسبته 25,7%. كما يبرز عدم الرضا بالمنظومة التعليمية حسب نوع التجمعات كلها أمام الأسر التي ترى في التعليم مقبولا، ويتوزع عدم الرضا بصورة متقاربة حسب نوع التجمعات، الرئيسي 25,7% والتجمع الثانوي 26,7% والمنطقة المبعثرة 25,7% من خلال الشكلين (65 أ و 65 ب).

جدول رقم (111 أ) مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب المنطقة

المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	47	7,7	153	25,7	200	33,4
المنطقة الريفية	85	14,4	315	52,4	400	66,6
المجموع	132	22	468	78,1	600	100

جدول رقم (111 ب) مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب التجمع

نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	47	7,7	153	25,7	200	33,4
ثانوي	39	6,7	161	26,6	200	33,3
مبعثر	46	7,7	154	25,7	200	33,3
المجموع	132	22	468	78	600	100



3.3. 2 أسباب عدم الرضا عن منظومة التعليم

إن النتائج الملفتة التي جاءت في السؤال الذي سبق، تدفع إلى البحث في أسباب عدم الرضا وعدم الاقتناع بالمنظومة التعليمية الحالية .

من خلال معطيات الجدولين (112أ و 112 ب) فان أهم أسباب عدم الاقتناع بالمنظومة التعليمية لدى المستجوبين هو كثافة البرامج التعليمية أين بلغت نسبة ذلك 37,9 % يليه عامل تكاليف التمدرس في الدرجة الثانية بنسبة 28,8 % من حيث الأهمية و يرجع 25,8 % من أرباب الأسر السبب إلى سوء تسيير المؤسسات التعليمية .

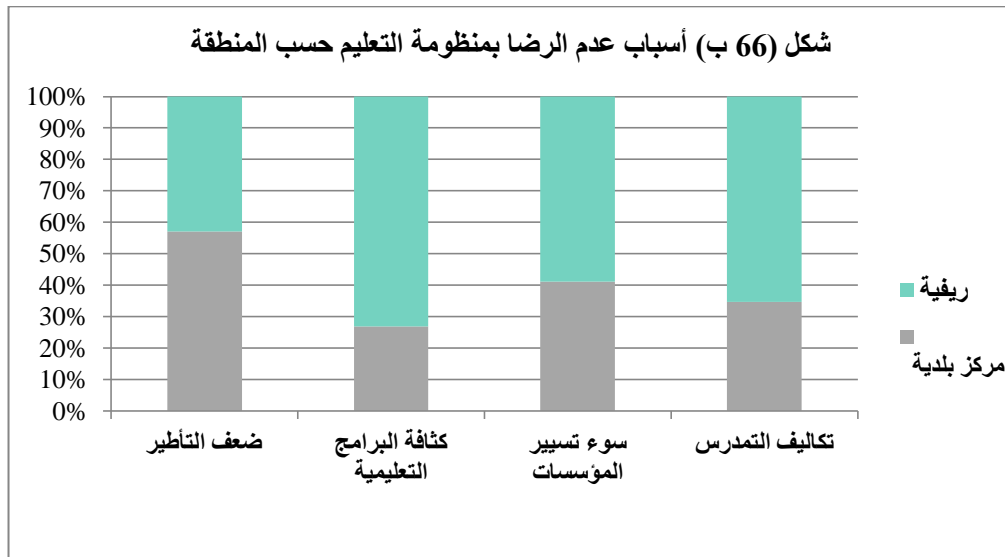
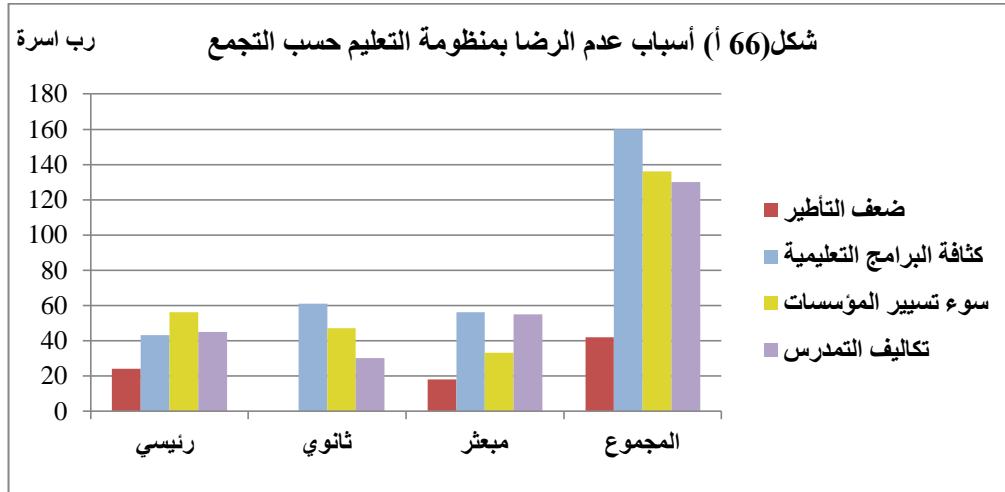
كما أبانت الدراسة حسب الشكلين (66 أ و 66 ب) عن تأثر الأسر الريفية أكثر من الأسر في مراكز البلديات من حيث تكاليف التمدرس لأبنائهم وهو ما يكشف عن القدرة الشرائية المحدودة لدى أسر القطر الريفي .

جدول رقم (112 أ) أسباب عدم الرضا عن المنظومة التعليمية حسب المنطقة

المجموع	ضعف التأطير		كثافة البرامج التعليمية		سوء تسيير المؤسسة		تكاليف التمدرس		المنطقة	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
168	35.8	4,5	24	9,1	43	10,6	56	10,6	45	مركز البلدية
300	64.2	3	18	28,8	117	15,2	80	18,2	85	المنطقة الريفية
468	100	7,6	42	37,9	160	25,8	136	28,8	130	المجموع

جدول رقم (112 ب) أسباب عدم الرضا بالمنظومة التعليمية حسب التجمع

المجموع	ضعف التأطير		كثافة البرامج التعليمية		سوء تسيير المؤسسات		تكاليف التمدرس		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
168	35.8	4,5	24	9,1	43	10,6	56	10,6	45	رئيسي
138	29.4	0	0	15,2	61	9,1	47	6,1	30	ثانوي
162	34.6	3	18	13,6	56	6,1	33	12,1	55	مبعثر
468	100	7,6	42	37,9	160	25,8	136	28,8	130	المجموع



3.3.3 الانقطاع عن المسار التعليمي وأسبابه

يقصد بالانقطاع عن المسار التعليمي في هذا الجانب هو عدم التمكن من الوصول إلى المستوى النهائي (السنة الثالثة ثانوي) حيث أن 390 من أفراد العينة لم يتمكنوا من مواصلة التعليم إلى السنة الثالثة ثانوي ما يمثل نسبة 65 % من حجم العينة.

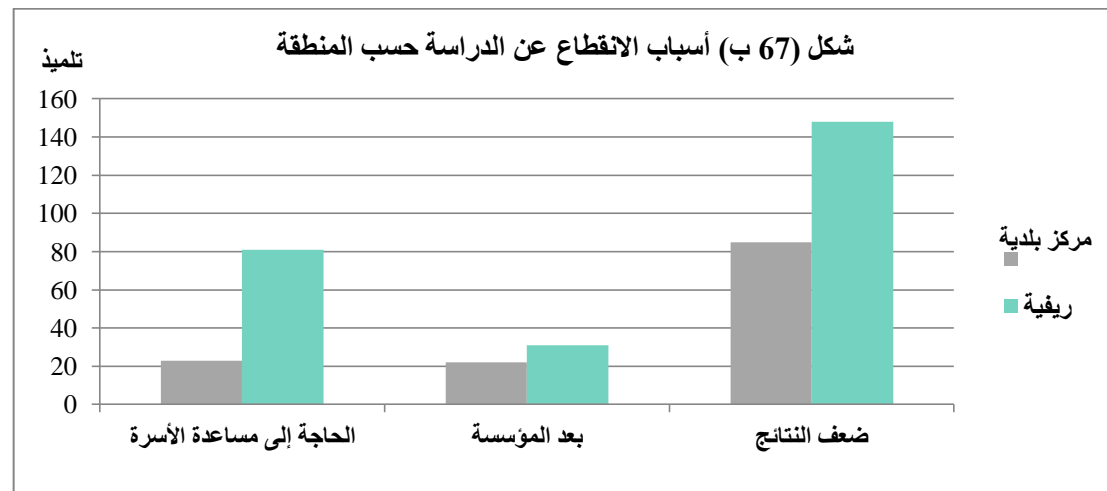
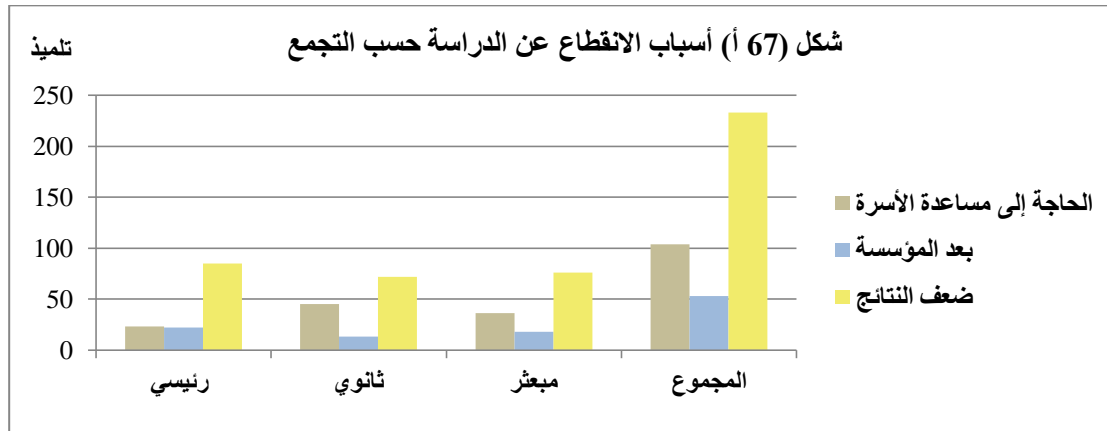
أرجع أغلبية المستجوبين سبب الانقطاع عن الدراسة إلى ضعف النتائج المحصل عليها من طرف التلاميذ بنسبة 60 % . إلا أن هذا العامل بدوره يخفي من ورائه عدة عوامل أخرى ساهمت في التحصيل الضعيف للنتائج . كما أن 1/4 عدد الباحثين أرجع سبب الانقطاع إلى انتقال التلاميذ وخاصة الذكور إلى ممارسة أنشطة مختلفة لمساعدة أسرهم ، في حين أن عامل البعد الجغرافي للمؤسسة لا يؤثر كثيرا في مسار التعليم إلا بالمنطقة الريفية بنسبة 7,7 %، كما يتأكد من معطيات الجدولين (113 أ و 113 ب) والشكلين (67 أ و 67 ب).

جدول رقم (113 أ) أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب المنطقة

المجموع	الحاجة إلى مساعدة الأسرة		بعد المؤسسة		ضعف النتائج		المنطقة	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
33,3	128	6,2	23	5,6	22	21,5	85	مركز البلدية
66,6	262	20,5	81	7,7	31	38,5	148	المنطقة الريفية
100	390	26,7	104	13,3	53	60	233	المجموع

جدول رقم (113 ب) أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب التجمع

المجموع	الحاجة إلى مساعدة الأسرة		بعد المؤسسة		ضعف النتائج		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
32,8	128	6,2	23	5,6	22	21,5	85	رئيسي
33,3	130	11,3	45	3,1	13	18,5	72	ثانوي
33,8	132	9,2	36	4,6	18	20	76	مبعثر
100	390	26,7	104	13,3	53	60	233	المجموع



4.3.3 التنقل إلى التعليم والخدمات الأساسية

أ - الوقت المستغرق للوصول إلى الابتدائية

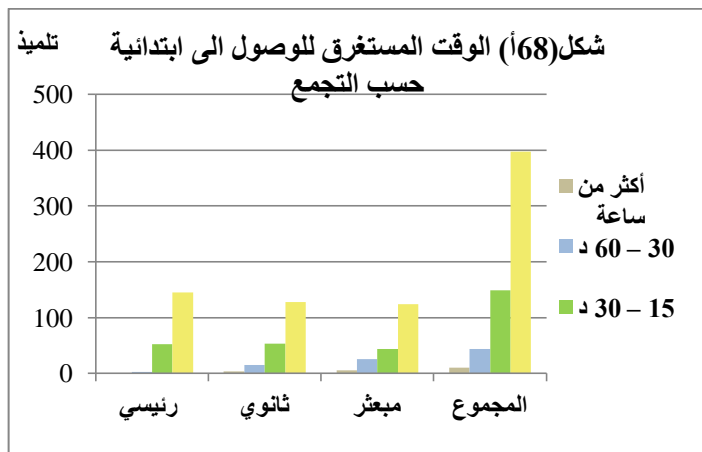
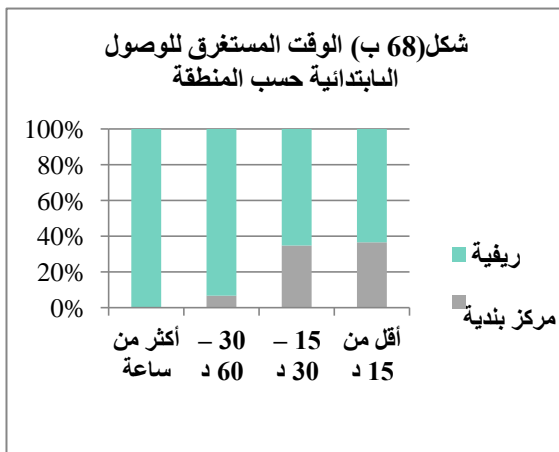
أغلب المبحوثين أكدوا أن الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة لا يزيد عن 15 دقيقة، حيث بلغت نسبتهم 66% (أنظر الجدولين 114 أ و 114 ب) . أما فيما بين المناطق فان القطر الريفي يطول فيها وقت الوصول إلى الابتدائية مقارنة بمراكز البلديات ، كما يوضحه الشكلين (68 أ و 68 ب) .

جدول رقم (114 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى الابتدائية حسب المنطقة

المنطقة	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
مركز البلدية	145	24	52	8.7	3	0.7	0	0	200
المنطقة الريفية	252	42	97	16	41	7	10	1.7	400
المجموع	397	66	149	24.7	44	7.7	10	1.7	600

جدول رقم (114 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى الابتدائية حسب التجمع

التجمع	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
رئيسي	145	24	52	8.7	3	0.7	0	0	200
ثانوي	128	21.3	53	8.7	15	2.7	4	0.7	200
مبعثر	124	20.7	44	7.3	26	4.3	6	1	200
المجموع	397	66	149	24.7	44	7.7	10	1.7	600



ب - الوقت المستغرق للوصول إلى المتوسطة

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته 47% من التلاميذ يصل إلى المتوسطة في زمن أقل من 15 دقيقة وهو مؤشر إيجابي ، في حين تقل النسبة إلى 5% لدى التلاميذ الذين يستغرقون أكثر من ساعة من الزمن للوصول إلى المتوسطة . كما تطول مدة الوصول لدى تلاميذ القطر الريفي أمام قصرها لدى تلاميذ المتوسطة بمراكز البلديات وهي وضعية منطقية تتماشى مع طبيعة تشتت السكان في الأولى و تجمعهم في الثانية كما هو موضح في الجدولين رقم (115 أ و ب) والشكلين المواليين.

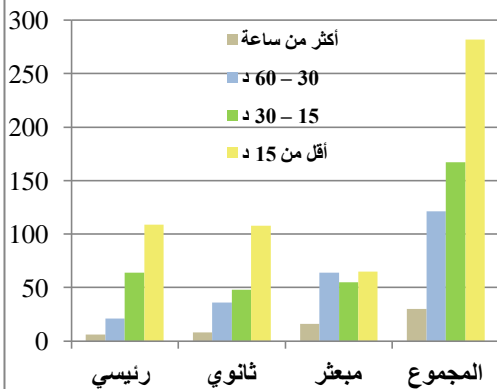
جدول رقم (115 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى المتوسطة حسب المنطقة

المنطقة	أقل من 15 د		30 - 60 د		15 - 30 د		أكثر من ساعة		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	109	18	64	10,7	21	3,7	6	1	200	33,4
المنطقة الريفية	173	29	103	17	100	16,7	24	4	400	66,6
المجموع	282	47	167	27,7	121	20,3	30	5	600	100

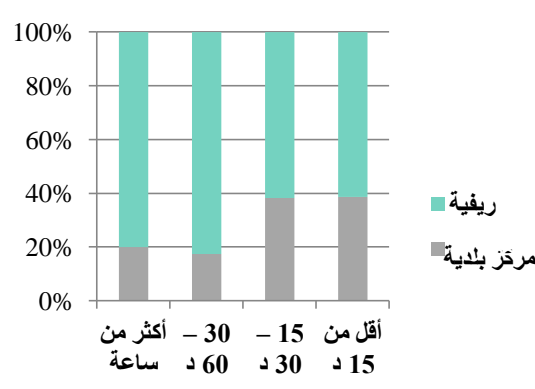
جدول رقم (115 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى المتوسطة حسب التجمع

نوع التجمع	أقل من 15 د		30 - 60 د		15 - 30 د		أكثر من ساعة		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	109	18	64	10,7	21	3,7	6	1	200	33,4
ثانوي	108	18	48	8	36	6	8	1,3	200	33,3
مبعثر	65	11	55	9	64	10,7	16	2,7	200	33,3
المجموع	282	47	167	27,7	121	20,3	30	5	600	100

شكل (69 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى متوسطة تلميذ حسب التجمع



شكل (69 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى متوسطة حسب المنطقة



ج - الوقت المستغرق للوصول إلى الثانوية

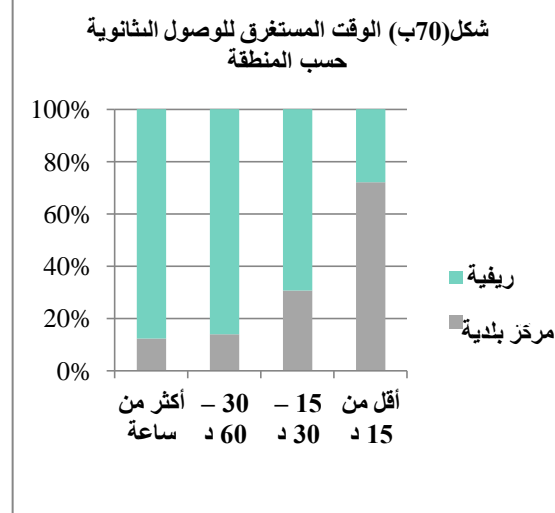
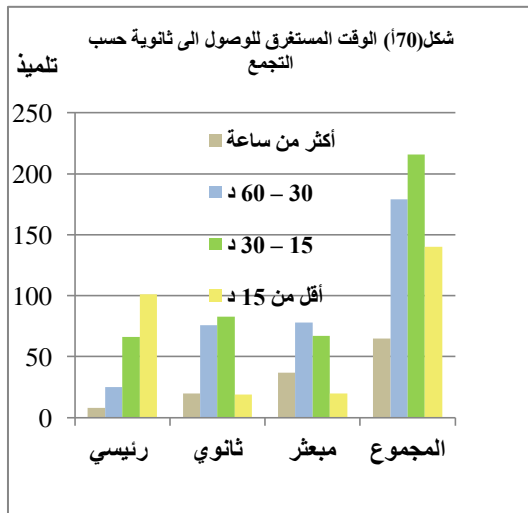
أظهرت الدراسة الميدانية أن 23% من التلاميذ يستغرقون أقصر مدة في الوصول إلى الثانوية في حين أن 1/3 عدد التلاميذ يستغرق وقت الوصول ما بين 15 و30 دقيقة (أنظر الجدول 116 أ و ب)، في حين أن هناك من التلاميذ من يستغرق بين 30 و60 دقيقة كي يصل إلى الثانوية ، وهناك ما نسبته 10,7% تتجاوز مدة الوصول لديهم عن الساعة . غالبا ما يكونون من تلاميذ القطر الريفي (أنظر الشكلين 70 أ و ب) ، علما أن مؤسسة ثانوية لا تتواجد في كل تجمع وعليه تزيد مدة التنقل لدى تلاميذ التجمعات الثانوية و تلاميذ المنطقة المبعثرة ، وهو ما تؤكد زيادة مدة الوصول لدى تلاميذ القطر الريفي عنها في مراكز البلدية نتيجة بعد المسافة بين المسكن والثانوية من ناحية و صعوبة التنقل خاصة في ساعات الذروة في الفترة الصباحية .

جدول رقم (116 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى الثانوية حسب المنطقة

الإجابة المنطقة	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
مركز البلدية	101	16,7	66	11	25	4,3	8	1,3	200
المنطقة الريفية	39	6,6	150	25	154	25,7	57	9,3	400
المجموع	140	23,3	216	36	179	30	65	10,7	600

جدول رقم (116 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى الثانوية حسب التجمع

الإجابة التجمع	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
رئيسي	101	16,7	66	11	25	4,3	8	1,3	200
ثانوي	19	3	83	14	76	12,7	20	3,3	200
مبعثر	20	3,3	67	11	78	13	37	6	200
المجموع	140	23,3	216	36	179	30	65	10,7	600



رغم الدعم الذي توجهه الدولة لقطاع النقل المدرسي، يبقى مخطط نقل التلاميذ لولاية سطيف يعرف حالة من العجز في الوسائل التي تضمن حركة وتنقلات تلاميذ المدارس وخاصة خاصة على مستوى البلديات مثل بلديات إقليم السهول العليا . كما تعرف مواقف الانتظار (المحايي) إن وجدت غياب الصيانة، أغلبها تعرض إلى التخريب، وأصبح البعض منها يستغل كنقاط بيع للمنتجات الزراعية والتبغ.

د - الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية

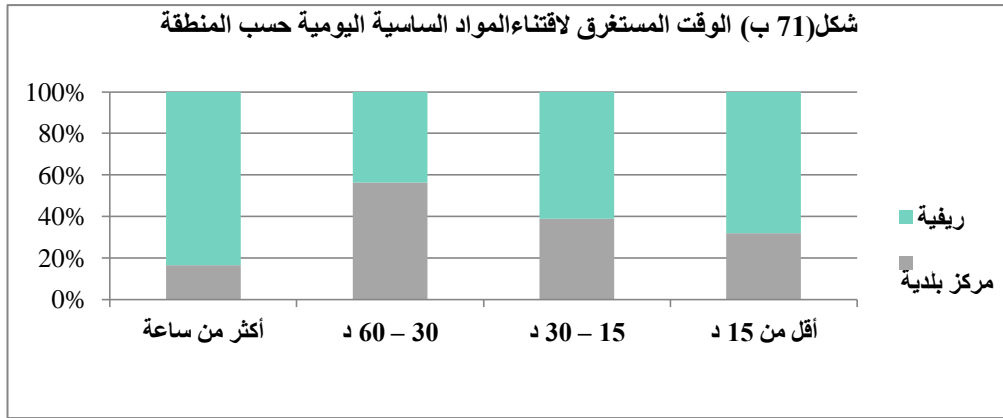
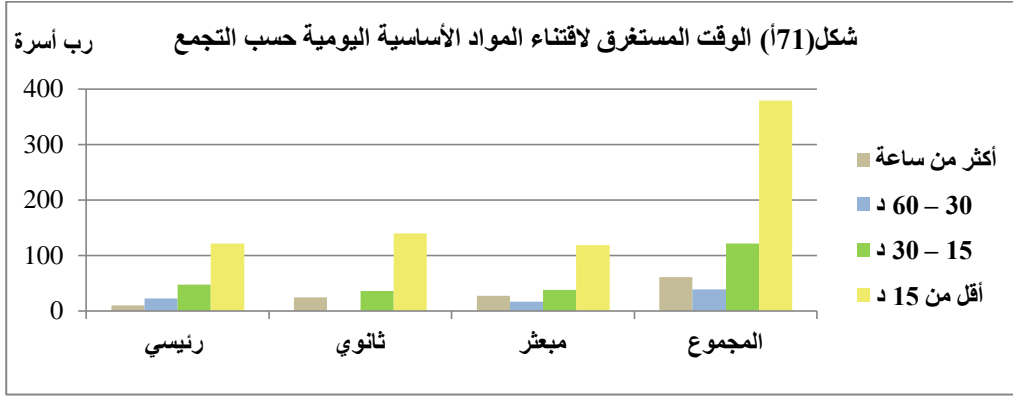
تم إدراج هذا السؤال لارتباط العلاقة بين المواد الأساسية الضرورية مع إطار الحياة العام للسكان والذي يرتبط هو الآخر بمدى سهولة أو صعوبة الوصول إلى اقتناء المواد و السلع التي يحتاجها الإنسان. حيث كشفت الدراسة من خلال معطيات الجدولين (117 أ و ب) على أن ما يقارب 63% يصلون إلى محل تجاري في أقل من 15 دقيقة وهو مؤشر ايجابي ، يقابل ذلك 16% من عدد المبحوثين يقضون أكثر من نصف الساعة حتى يصلون إلى محل تجاري وخاصة المنطقة الريفية كما يوضحه الشكلين (70 أ و ب).

جدول رقم (117 أ) الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية حسب المنطقة

المجموع	أكثر من ساعة		30 - 60 د		15 - 30 د		أقل من 15 د		المنطقة	
	العدد	%	ت عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
200	33,4	1,7	10	3,7	22	8	47	20	121	مركز البلدية
400	66,6	4,7	51	0,3	17	11	74	34	258	المنطقة الريفية
600	100	10,3	61	6,3	39	20,3	121	63	379	المجموع

جدول رقم (117 ب) الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية حسب التجمع

المجموع	أكثر من ساعة		30 - 60 د		15 - 30 د		أقل من 15 د		نوع التجمع	
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%		
200	33,4	1,7	10	3,7	22	8	47	20	121	رئيسي
200	33,3	4	24	0	0	6	36	23,3	140	ثانوي
200	33,3	4,7	27	2,7	17	6,3	38	19,7	118	مبعثر
600	100	10,3	61	6,3	39	20,3	121	63	379	المجموع



هـ - الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلة

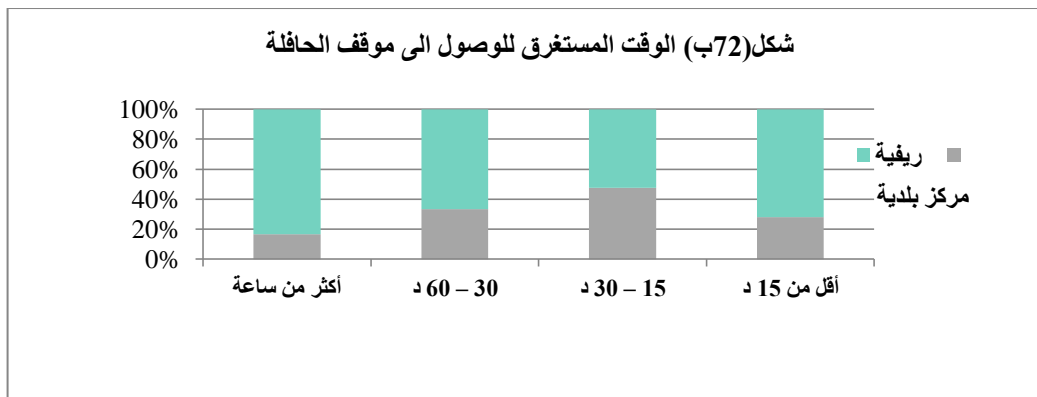
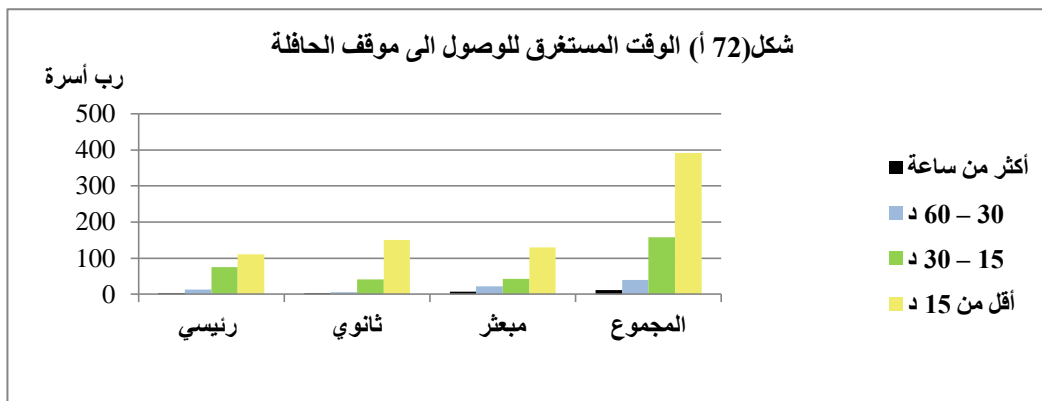
من خلال بيانات الجدولين (118 أ و ب) ، يظهر أن أغلب السكان يصلون إلى مواقف الحافلات في أقل من 15 دقيقة من مقر سكنهم . يقابل ذلك ما نسبته 12 % من السكان يستغرقون أكثر من نصف الساعة لبلوغ موقف للحافلة، لكن عند المقارنة حسب المناطق فان عامل الزمن يزيد لدى أسر القطر الريفي عن أسر مراكز البلديات كما يوضحه الشكلين (72 أ و ب) .

جدول رقم (118 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب المنطقة

المجموع		أكثر من ساعة		60 - 30 د		30 - 15 د		أقل من 15 د		الإجابة المنطقة
%	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	
33,4	200	0,3	2	2	13	12,7	75	18,3	110	مركز البلدية
66,6	400	1,7	10	4,4	26	13,7	83	47	281	المنطقة الريفية
100	600	2	12	6,3	39	26,3	158	65,3	391	المجموع

جدول رقم (118 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب التجمع

الإجابة	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
رئيسي	110	18,3	75	12,7	13	2	2	0,3	200
ثانوي	151	25,3	41	6,7	5	0,7	3	0,7	200
مبعثر	130	21,7	42	7	21	3,7	7	1	200
المجموع	391	65,3	158	26,3	39	6,3	12	2	600



4.3 الظروف الصحية

تعد الظروف الصحية مجالاً لاهتمام العديد من التخصصات ومنها الجغرافيا الطبية التي تدرس مشكلات الإنسان الصحية، حيث يمثل المرض أحد مؤشرات العلاقة السيئة بين الإنسان وبين بيئته والمستوى الصحي الذي يبلغه. تعرف الصحة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية بأنها حالة من الكمال البدني والنفسي والاجتماعي وليس مجرد غياب المرض والعوق، هذا التعريف يجعل من الصحة حالة مثالية قد لا تتحقق لأنه ليس من اليسير الاتفاق على معنى

الكامل ومعايير قياسه والوصول إليه، ولكن السعي نحو بلوغ الكمال الصحي مشروع وضروري على مستوى الفرد والجماعة، نظرا لارتباط الظروف الصحية بظروف المعيشة الأفراد، ركز الباحث على مجموعة من الأسئلة التي تخدم الهدف المحدد.

1.4.3 الرضا بالفحص الطبي للأفراد

يهدف هذا السؤال إلى الكشف عن مدى رضا الفرد بالفحص الطبي والظروف التي أحاطت بذلك. من خلال بيانات الجدولين (120 أ و 120 ب) يظهر أن الأفراد الذين عاينهم الطبيب من الأسر في السنة الماضية قد بلغ عددهم 462 حالة فحص، 1/2 العدد كان راضيا على الفحص الذي أجره، في حين أن 163 فرد لم يكن راضيا بذلك. كما أن عدم الرضا لدى أسر القطر الريفي أكبر منه في مراكز البلديات 19,3% و 7,7% على التوالي كما يوضحه الشكلين (73 أ و ب)

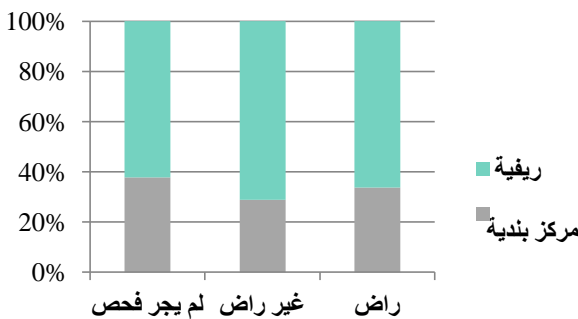
جدول رقم (120 أ) الرضا بالفحص الطبي حسب نوع المنطقة

المنطقة	راض		غير راض		لم يجز فحص		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	101	17	47	7,7	52	8,7	200	33,4
المنطقة الريفية	198	33	116	19,3	86	14,3	400	66,6
المجموع	299	50	163	27	138	23	600	100

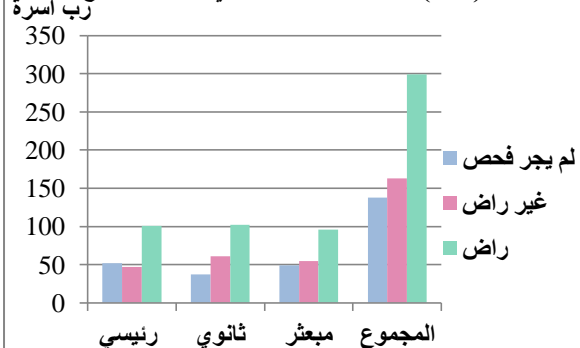
جدول رقم (120 ب) الرضا بالفحص الطبي حسب نوع التجمع

نوع التجمع	راض		غير راض		لم يجز فحص		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	101	17	47	7,7	52	8,7	200	33,4
ثانوي	102	17	61	10,3	37	6	200	33,3
مبعثر	96	16	55	9	49	8,3	200	33,3
المجموع	299	50	163	27	138	23	600	100

شكل (73 ب) الرضا بالفحص الطبي حسب المنطقة



شكل (73 أ) الرضا بالفحص الطبي حسب التجمع



3.4.2 أسباب عدم الرضا بالفحص الطبي

عند البحث في أسباب عدم رضا السكان عن الخدمات الصحية وحسب معطيات الجدولين (121 أ و 121 ب) يتضح أن 44,4% من المستجوبين أرجعوا السبب إلى طول الانتظار عند تلقي العلاج خاصة في القطر الريفي . كما أشارت الدراسة إلى أن 39,5% منهم لا يستطيعون شراء الدواء إن تم إجراء الفحص، نتيجة ارتفاع سعر الدواء علما أن 80,7% من المبحوثين أجابوا بعدم انخراطهم في الضمان الاجتماعي مما يضعف قدرتهم على اقتناء الدواء وعدم التعويض، كما أن سكان القطر الريفي هم أكثر عجزا على شراء الدواء بنسبة 30,9% مقارنة بسكان مراكز البلديات و أظهرت الدراسة أن أسر القطر الريفي تعاني من غياب الطبيب أكثر منها في مراكز البلديات كما يوضحه الشكلين (74 أ و ب).

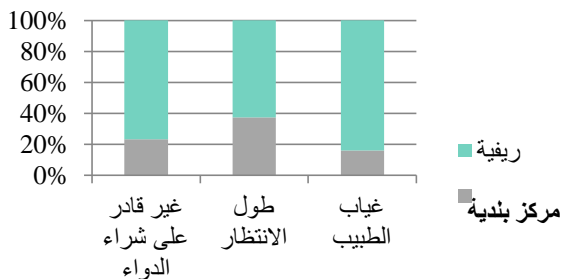
جدول رقم (121 أ) أسباب عدم الرضا بالفحص حسب المنطق

المنطقة	غياب الطبيب		طول الانتظار		غير قادر على شراء الدواء		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	4	2,5	28	17,3	15	8,6	47	28,8
ريفية	21	13,8	45	27,1	50	30,9	116	71,2
المجموع	25	16	73	44,4	65	39,5	163	100

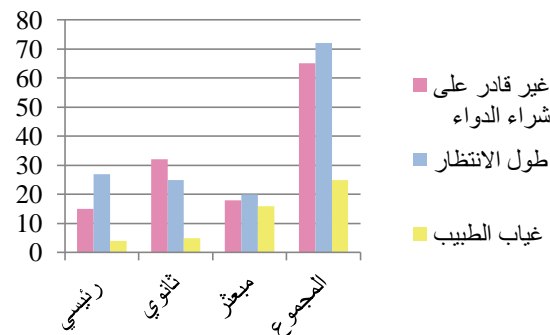
جدول رقم (121 ب) أسباب عدم الرضا حسب التجمع

نوع التجمع	غياب الطبيب		طول الانتظار		غير قادر على شراء الدواء		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	4	2,5	27	17,3	15	8,6	47	28,8
ثانوي	5	3,7	25	14,8	32	19,8	62	38,1
مبعثر	16	9,9	20	12,3	18	11,1	54	33,1
المجموع	25	16	72	44,4	65	39,5	163	100

شكل (74ب) أسباب عدم الرضا بالفحص حسب المنطقة



شكل (74 أ) أسباب عدم الرضا بالفحص حسب التجمع



3.4.3 أسباب عدم إجراء فحص طبي لأحد أفراد الأسرة

لقد تركزت نتائج الدراسة الميدانية حول سبب عدم الحاجة إلى إجراء فحص طبي خلال السنة أين بلغت نسبتهم 64,7% حسب الجدولين (122 أ و ب) ، لكن ذلك لا يخفي أرباب أسر لا يستطيعون دفع ثمن العلاج لارتفاع ثمنه، في حين أن نسبة من يعتبر عامل البعد سببا هو في حدود 6% من المبحوثين . كما بينت الدراسة الميدانية أن القطر الريفي هو الأكثر تأثرا بتلك العوامل السالفة الذكر مثل ما يوضحه الشكلين (75 أ و 75 ب).

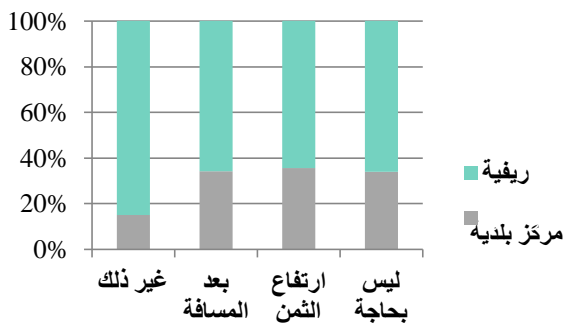
جدول رقم (122 أ) أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب المنطقة

المجموع	غير ذلك		بعد المسافة		ارتفاع الثمن		ليس بحاجة		المنطقة		
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%			
200	200	33,4	5	1	12	2	51	8,3	132	22	مرکز البلدية
400	400	66,6	28	4,7	23	4	92	15,3	257	42,7	ريفية
600	600	100	33	5,7	35	6	143	23,7	389	64,7	المجموع

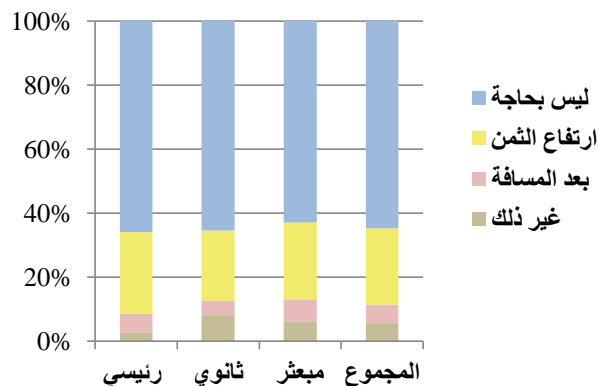
جدول رقم (122 ب) أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب التجمع

المجموع	غير ذلك		بعد المسافة		ارتفاع الثمن		ليس بحاجة		التجمع		
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%			
200	200	33,4	5	1	12	2	51	8,3	132	22	رئيسي
200	200	33,3	16	2,7	9	1,7	44	7,3	131	21,7	ثانوي
200	200	33,3	12	2	14	2,3	48	8	126	21	مبعثر
600	600	100	33	5,7	35	6	143	23,7	389	64,7	المجموع

شكل (75 ب) أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب المنطقة



شكل (75 أ) أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب التجمع



3.4.4 القطاع الذي أجري فيه الفحص

أظهرت الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف السكان الذين قاموا بفحص طبي قد تم إجراؤه عند طبيب خاص ما يعادل نسبة 55%، مقابل 41,1% من السكان توجهوا إلى طبيب القطاع العام و 3,9% تلقوا علاجاً تقليدياً مثل ما تؤكد معطيات الجدولين (123 أ ، 123 ب). كما أن سكان القطر الريفي هم أكثر من يلجأ إلى تلقي العلاج سواء لدى طبيب القطاع العام أو الخاص مقارنة مع سكان مراكز البلديات، بنسبة 35% عند طبيب خاص لدى الأولى مقابل 19,9% للثانية كما يوضحه الشكلين (76 أ ، 76 ب).

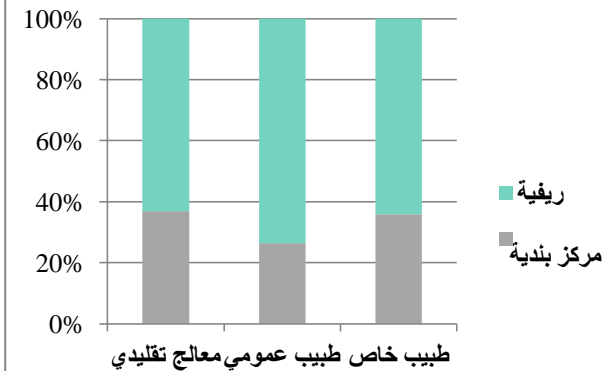
جدول رقم (123 أ) جهة إجراء الفحص حسب المنطقة

الإجابة المنطقة	طبيب خاص		طبيب قطاع عام		معالج تقليدي		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
مركز البلدية	91	19,9	50	10,8	7	1,3	148
ريفية	163	35	139	30,3	12	2,6	314
المجموع	254	55	189	41,1	19	3,9	462

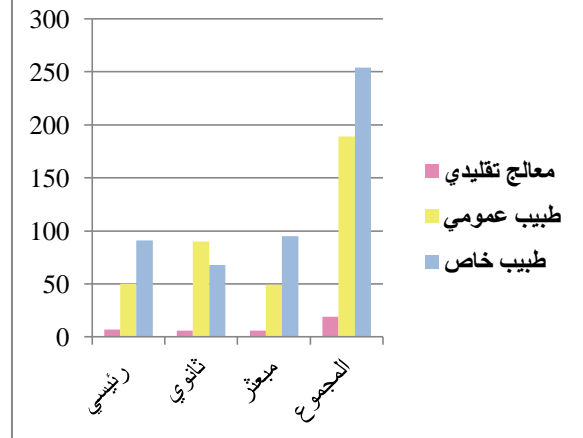
جدول رقم (123 ب) جهة إجراء الفحص حسب التجمع

الإجابة التجمع	طبيب خاص		طبيب قطاع عام		معالج تقليدي		المجموع
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
رئيسي	91	19,9	50	10,8	7	1,3	148
ثانوي	68	14,7	90	19,5	6	1,3	164
مبعثر	95	20,3	49	10,8	6	1,3	150
المجموع	254	55	189	41,1	19	3,9	462

شكل (76 ب) جهة إجراء الفحص حسب المنطقة



شكل (76 أ) جهة إجراء الفحص حسب التجمع



3.4.5 مدى إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن:

امتدت الدراسة إلى هذا الجانب حتى يساعد في الكشف عن الحالة الصحية للسكان وخاصة الحالات المرضية المزمنة لكونها تتطلب العلاج باستمرار للمصاب، مما يثقل ويؤثر مباشرة على ظروف حياة الأسرة عامة .
جاءت البيانات من خلال الجدولين (124 أ و 124 ب) لتأكد إصابة 30,7% من عناصر العينة بمرض مزمن وهي نسبة غير مريحة خاصة وأن أغلبهم يسكن القطر الريفي أين وصلت نسبتهم إلى 21,3% حيث تصعب حالات تقديم الخدمات الاستعجالية مقابل 9,3% في مراكز البلديات وفيما بين التجمعات ، تبرز أكبر الحالات في التجمعات الثانوية بنسبة 14,3% كما يبينه الشكلين (77 أ و 77 ب).

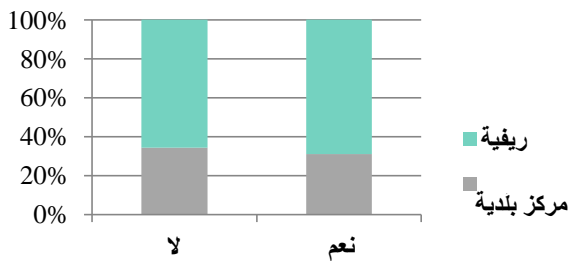
جدول رقم (124 أ) مدى إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن حسب المنطقة

المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	57	3,9	143	24	200	33,4
ريفية	127	3,21	273	45,3	400	66,6
المجموع	184	30,7	416	69,3	600	100

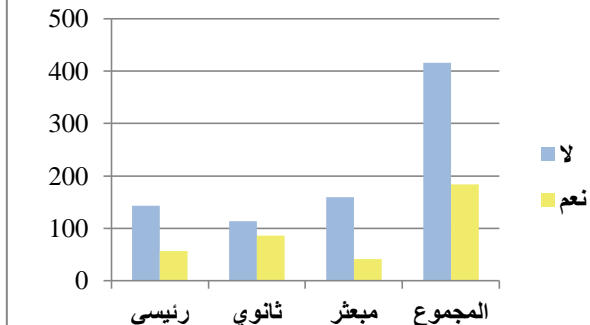
جدول رقم (124 ب) مدى إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن حسب التجمع

نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	57	9,3	143	24	200	33,4
ثانوي	86	14,3	114	19	200	33,3
مبعثر	41	7	159	26,3	200	33,3
المجموع	184	30,7	416	69,3	600	100

شكل (77ب) الإصابة بمرض مزمن حسب المنطقة



شكل (77أ) الإصابة بمرض مزمن حسب التجمع



3.4.6 الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج

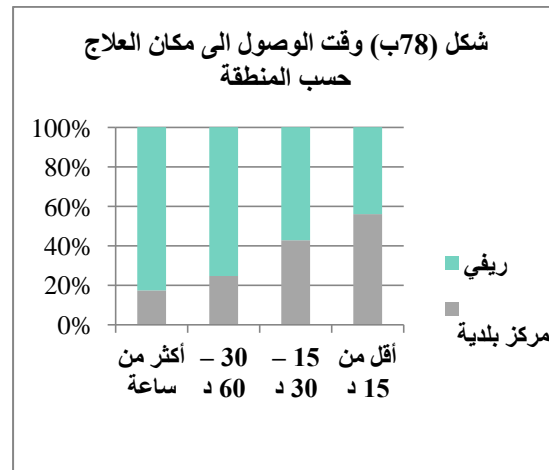
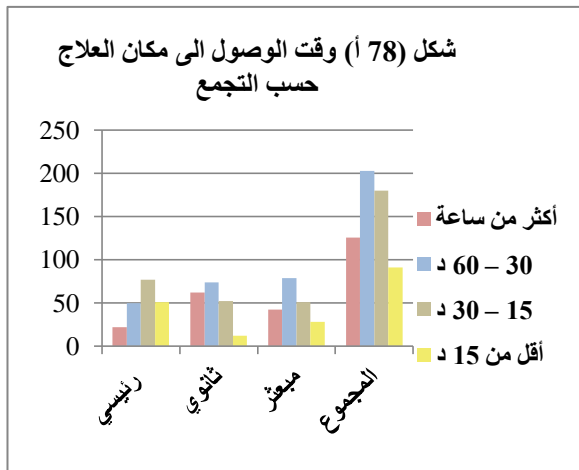
يأتي هذا التساؤل لبيان ظروف العلاج للمريض، كون أن سهولة الوصول إلى مراكز العلاج أو صعوبتها قد ترهن حياة الفرد المصاب. من خلال بيانات الجدولين (125 أ و 125 ب) كشفت أن نسبة قليلة من أفراد العينة 15,3% من يصل إلى مراكز العلاج في أقل من 15 دقيقة و 33,7% يستغرقون بين 30 و 60 دقيقة للوصول إلى مراكز العلاج. كما أعرب 21% من أفراد العينة أن الوقت المستغرق يتجاوز الساعة من الزمن كي يصلون إلى أماكن العلاج و أغلب عناصر هذه الأسر تسكن في القطر الريفي بنسبة 17,3% كما هو موضح في الشكلين (78 أ و 78 ب).

جدول رقم (125 أ) الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج حسب المنطقة

المنطقة	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	51	8,7	77	12,7	50	8,3	22	3,7	200	33,4
ريفي	40	6,7	103	17,4	153	25,3	104	17,3	400	66,6
المجموع	91	15,3	180	30	203	33,7	126	21	600	100

جدول رقم (125 ب) الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج حسب نوع التجمع

نوع التجمع	أقل من 15 د		30 - 15 د		30 - 60 د		أكثر من ساعة		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	51	8,7	77	12,7	50	8,3	22	3,7	200	33,4
ثانوي	12	2	52	8,7	74	12,3	62	10,3	200	33,3
مبعثر	28	4,7	51	8,7	79	13	42	7	200	33,3
المجموع	91	15,3	180	30	203	33,7	126	21	600	100



3.5 المشاركة السياسية وعلاقة الإنسان بالمسير المحلي

اتجهت الدولة الجزائرية مبكرا إلى بناء دولة حديثة وموحدة، التي تفرض التحكم في نظام مراقبة رأسي على المجتمع. الدولة اتبعت منطق النموذج الأحادي مستبعدة التنوع والاختلاف.¹

كما أن مفهوم الديمقراطية المحلية يمكن أن يحمل معه خطر المساس بوحدة التراب الوطني لذلك لم تكن الدولة في حاجة إلى مناطق سلطة (lieux de pouvoir) أين تمارس الديمقراطية الإقليمية الحقيقية.²

رغم الصعوبة المنهجية في طرح التساؤلات التي يمكن من خلالها معرفة و قياس مدى تفاعل الأفراد مع شروط المواطنة و الحكم المحلي ، اكتفى الباحث بمساءلة أرباب الأسر عن مدى مشاركتهم في ممارسة حقهم الانتخابي ، من ناحية ثم الاستفسار عن أسباب عدم المشاركة ، و أخيرا حول مدى استجابة المسؤول المحلي لمشاكلهم من ناحية أخرى .

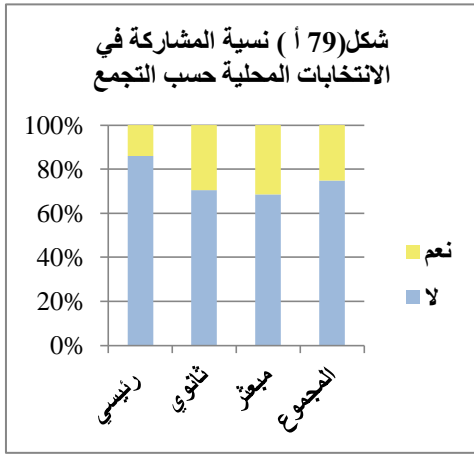
3.5.1 مدى مشاركة أرباب الأسر في الانتخابات المحلية

بينت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدولين (126 أ و 126 ب) نفور سكان الإقليم من عملية الانتخاب ، حيث بلغت نسبة أرباب الأسر الذين لم ينتخبوا في الانتخابات البلدية 75% من مجموع المبحوثين ، ما يعكس بعد المواطن عن المساهمة و المشاركة في المجالس المحلية ولو شكليا عن طريق ممارسة حقه الانتخابي . أكبر الذين لم يشاركوا في الانتخابات المحلية هم سكان القطر الريفي بنسبة 46% كما يوضحه الشكلين (79 أ و 79 ب).

¹ - RAFFESTIN (C.) , Pour une géographie du pouvoir, Editions LITEC, Paris, 1980.

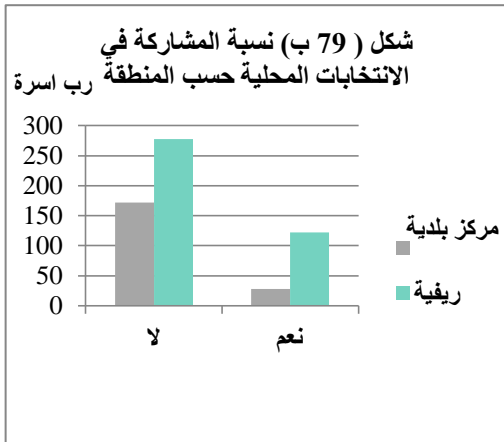
² - CLAVAL (P.), Initiation à la géographie régionale, édition Nathan - université, Paris, 1993.

ول (126 أ) المشاركة في الانتخابات المحلية حسب المنطقة



نوع التجمع	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
رئيسي	28	4,7	172	28,7	200	33,4
ثانوي	59	10	141	23,3	200	33,3
مبعثر	63	10,3	137	23	200	33,3
المجموع	150	25	450	75	600	100

جدول (126 ب) المشاركة في الانتخابات حسب التجمع



المنطقة	نعم		لا		المجموع	
	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	العدد	%
مركز البلدية	28	7,4	172	7,28	200	33,4
ريفية	122	3,20	278	3,46	400	66,6
المجموع	150	25	450	75	600	100

3. 5. 2 أسباب عدم المشاركة في الانتخابات

أظهرت نتائج الاستبيان حسب الجدولين (126 أ و 126 ب) أن أكبر الأسباب التي جعلت أرباب الأسر لا يفكرون في أداء حقهم الانتخابي و المشاركة، يعود إلى عدم النزاهة في النتائج، فأغلب المبحوثين يرى أنه من العبث التنقل و الانتخاب أين وصلت نسبة المرشحين بذلك إلى 39%. كما أن عدم كفاءة المرشحين جاءت في الدرجة الثانية من حيث التأثير في عزوف أرباب الأسر عن الانتخاب أين قدرت نسبتهم 23,3%، في حين هناك ما نسبته 21,7% من أرباب الأسر أرجع سبب عدم المشاركة إلى بعد المسافة عن مركز الانتخاب و يلاحظ ذلك بالقطر الريفي كما يوضحه الشكلين (80 أ و 80 ب).

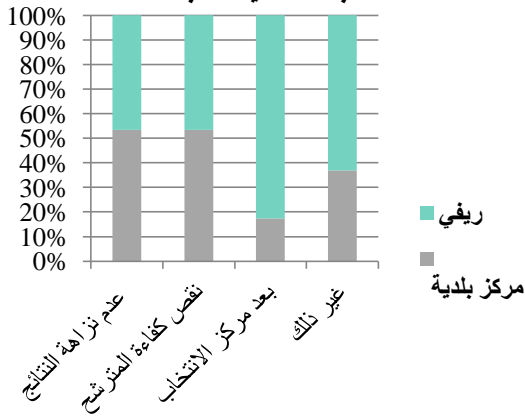
جدول رقم (126 أ) أسباب عدم المشاركة في الانتخابات حسب المنطقة

المجموع	غير ذلك		بعد مركز الانتخاب		عدم نزاهة العملية		نقص كفاءة المترشحين		المنطقة
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
193	42,8	5,9	27	3,7	17	20,8	93	12	مركز البلدية
257	57,2	10	46	17,9	81	18,1	81	8,10	ريفي
450	100	16	73	21,7	98	39	174	23,3	المجموع

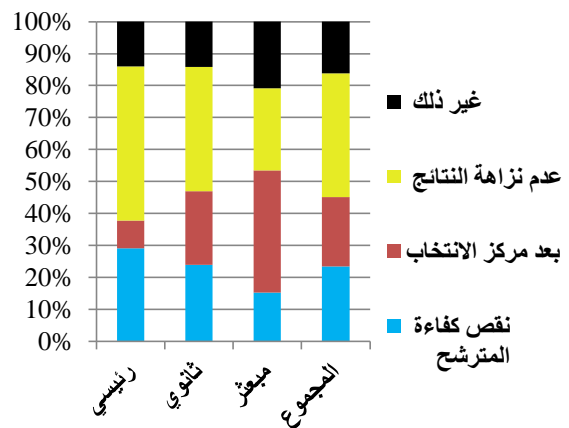
جدول رقم (126 ب) أسباب عدم المشاركة في الانتخابات حسب التجمع

المجموع	غير ذلك		بعد مركز الانتخاب		عدم نزاهة العملية		نقص كفاءة المترشحين		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
193	42,8	5,9	27	3,7	17	20,8	93	12	رئيسي
113	25,1	3,5	16	5,7	26	9,8	44	6	ثانوي
144	32,1	7	30	12	55	8,2	37	4,8	مبعثر
450	100	16	73	21,7	98	39	174	23,3	المجموع

شكل (80 ب) أسباب عدم المشاركة في الانتخابات المحلية حسب المنطقة



شكل (80 أ) أسباب عدم المشاركة في الانتخابات المحلية حسب التجمع



3.5.3 مدى استجابة المجلس البلدي لمشاكل السكان

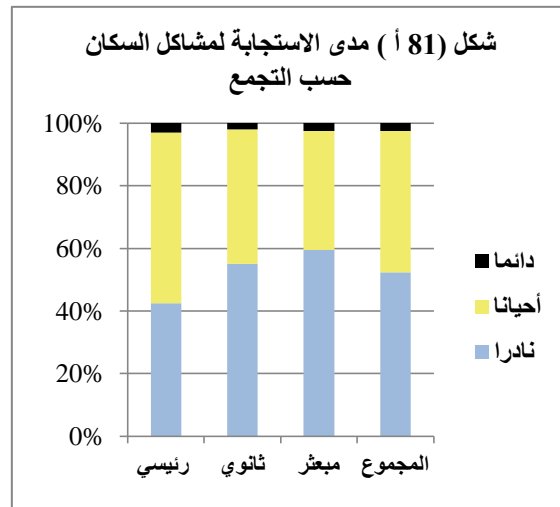
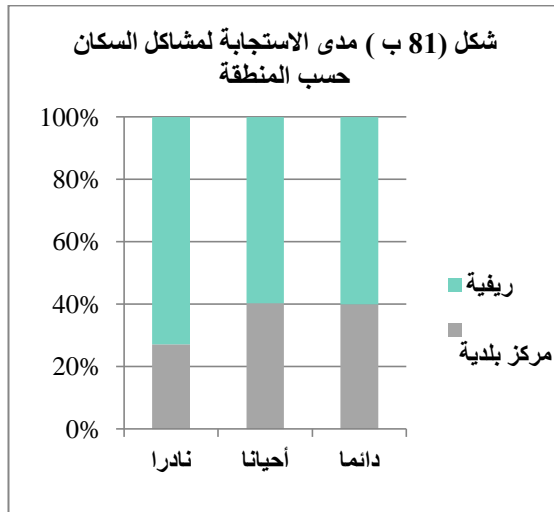
جاء هذا السؤال لمحاولة إبراز طبيعة ودرجة التمثيل الديمقراطي بين المسير المنتخب والسكان بصفة عامة، لمعرفة مدى استجابة المنتخب المحلي بالبلدية لمشاكل السكان. أظهرت النتائج حسب الجدولين (127 أ و 127 ب) أن 52,3% من المستجوبين يرون أنه نادرا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم، مقابل 2,3% من يرى في الاستجابة الدائمة للمشاكل . يتوسط هذا التباين مجموعة تقارب نسبتها 45% التي ترى بأنه أحيانا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم من طرف المنتخب المحلي . أما عند المقارنة بين ردود الفعل بين سكان مراكز البلديات وسكان القطر الريفي ، فالمواقف أكثر سلبية في الريف منها في مراكز البلديات كما يبينه الشكلين (81 أ و 81 ب) .

جدول (127 أ) استجابة المجلس الشعبي البلدي لمشاكل السكان حسب المنطقة

المجموع	نادرا		أحيانا		دائما		المنطقة
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
200	200	14	85	18.3	109	1	مركز البلدية
400	400	38.3	229	27	162	1.4	ريفية
600	600	52.3	314	45.3	271	2.3	المجموع

جدول (127 ب) استجابة المجلس الشعبي البلدي لمشاكل السكان حسب التجمع

المجموع	نادرا		أحيانا		دائما		نوع التجمع
	العدد	%	عدد الإجابات	%	عدد الإجابات	%	
200	200	14	85	18,3	109	1	رئيسي
200	200	18,3	110	14,3	86	0,7	ثانوي
200	200	20	119	12,7	76	0,7	مبعثر
600	600	52,3	314	45,3	271	2,3	المجموع



خلاصة الفصل الثامن

يعرف إقليم السهول العليا لسطيف في مكوناته المادية و البشرية تفاعل و تجاذب النمط المحافظ (le conservatisme) ونمط التحديث (le modernisme) .

يبقى تفوق الملكية الخاصة للسكن في المنطقة الريفية على مثيلتها بمراكز البلديات، أين مثلت 59,3 % في الأولى مقابل 25,7 % في الثانية وتنعكس العلاقة بين المنطقتين في المساكن التابعة للدولة. بمقابل ذلك يظهر واقع ريفي جديد تتماثل فيه مواد البناء في المجال الريفي مع مراكز البلديات، حيث أظهرت الدراسة الميدانية الاستخدام الواسع للبنات والآجر كمادة بناء أساسية في المساكن، أين وصلت نسبة استعمالها إلى 84,7 % من مجموع المساكن وحتى من ناحية النمط والتنوع كذلك. أما التوسع العمودي بين مساكن القطر الريفي ومساكن مراكز البلديات فالعلاقة بينهما طردية حيث يلاحظ تفوق مساكن المستوى الأرضي في القطر الريفي بنسبة 47 % نتيجة وفرة الأرض، مقابل انكماشها في مراكز البلديات إلى نسبة 12,7 % مع تقارب في مساكن ذات الطابق والطابقين بين المنطقتين، كما تفوقت المساكن ذات الثلاث طوابق في مراكز البلديات أين بلغت نسبتهم 5,7 % مقابل 1 % من المساكن في القطر الريفي.

لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن أسر القطر الريفي تعاني من اكتظاظ المسكن بنسبة بلغت 29,3 % أكثر من أسر مراكز البلديات التي قدرت نسبتها 8 %، وضعية ارتبطت بمؤشر حجم أسر المنطقة الريفية الكبير (أكثر من 05 أفراد مثلوا 56 % في الريف مقارنة بمراكز البلديات 26 %).

أكدت أغلبية الأسر (64 %) على أنها مرت بفترات صعبة من الناحية المالية، والأكثر درجة من الصعوبة كانت لدى أسر القطر الريفي بنسبة 26 % من أسر مراكز البلديات التي عانت أسرها ماليا بنسبة 18 %. هذا ما أدى بأغلب الأسر (90,7 %) إلى التدين ولو مرة واحدة، فيما سجلت نسبة 26,3 % من الأسر لجوؤها إلى الدين في أغلب الأوقات تنفق ذلك الدين في توفير الغذاء لأفرادها أين بلغت نسبتهم 41,1 % من مجموع الأسر التي استدان.

أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 60 % من أرباب الأسر يجدون صعوبة في بعض الأحيان في توفير الغذاء لأفرادها و 6,3 % منهم في عجز دائم، تظهر درجة الصعوبة أكثر لدى الأسر الريفية. لقد أكد عدد هام من أرباب الأسر عدم انخراطهم في صندوق الضمان الاجتماعي يمثلون نسبة 55 % من مجموع الأسر المبحوثة وبالتالي عدم استفادتهم من التعويضات، ما يجعل اللجوء إلى الطبيب ونفقة الدواء ليس أمرا سهلا لدى الأسر، أغلبهم من أسر القطر الريفي.

كما بينت الدراسة ارتباط العلاقة بين عدم ملائمة ظروف الحياة للاستقرار التي أنتجت الرغبة في تغيير إطار الحياة لدى بعض الأسر، يتم ذلك بتغيير مكان الإقامة، حيث كشفت الدراسة أن 41,7% من الأسر تفكر في الانتقال و تغيير الإقامة أملا في ظروف حياة أفضل.

أكدت نتائج الاستمارة أن أغلبية أرباب الأسر (78,1%) غير راضين بالمنظومة التربوية يظهر ذلك لدى أسر القطر الريفي بنسبة 52,4% أكبر مما هو لدى أسر مراكز البلديات، و من أهم أسباب ذلك هو كثافة البرامج التعليمية أين بلغت نسبة ذلك 37,9% و تكاليف التمدرس في الدرجة الثانية بنسبة 28,8%، كما أبانت الدراسة عن تأثير الأسر الريفية أكثر من أسر مراكز البلديات بتكاليف التمدرس لأبنائهم وهو ما يكشف عن محدودية القدرة الشرائية لدى الأسر الريفية.

أما الخدمات الصحية فقد بينت الدراسة أن سكان القطر الريفي هم أكثر من يلجأ إلى العلاج سواء لدى الطبيب العام أو الخاص مقارنة بأسر مراكز البلديات، وأن نصف عدد الذين أجروا فحصا طبيا لم يكن راض عن نوعية العلاج والفحص الطبي وأغلبهم من أسر القطر الريفي كون الكفاءات الطبية تفضل العمل في المدن على المناطق الريفية.

عند البحث في أسباب عدم رضا السكان عن الخدمات الصحية، اتضح أن 44,4% من أرباب الأسر أرجع السبب إلى طول الانتظار خاصة في المنطقة الريفية إضافة إلى عجز 39,5% منهم عن شراء الدواء نتيجة لارتفاع سعره، علما أن 80,7% من المبحوثين قد صرحوا بعدم انخراطهم في الضمان الاجتماعي مما يضعف قدرتهم على اقتناء الدواء، وأن سكان القطر الريفي هم الأكثر عجزا عن شراء الدواء مقارنة بسكان مراكز البلديات.

- جاءت البيانات لتؤكد إصابة 30,7% من عناصر العينة بمرض مزمن وهي نسبة غير مريحة، خاصة وأن أغلبهم يسكن القطر الريفي أين وصلت نسبتهم إلى 21,3% حيث تصعب حالات تقديم الخدمات الاستعجالية جد صعوبة، مقابل 9,3% في مراكز البلديات.

فيما يتعلق بالتمثيل الديمقراطي بالمجال المحلي فهو يعكس بعد المواطن عن المساهمة و المشاركة في انتخابات المجالس المحلية عن طريق ممارسة حقه الانتخابي حيث بينت الدراسة الميدانية نفور سكان الإقليم من عملية الانتخاب أين بلغت نسبة الذين لم يشاركوا في عملية الانتخاب 75% من مجموع المستجوبين، أغلبهم من القطر الريفي بنسبة 46%، وتعود أسباب ذلك إلى عدم النزاهة في النتائج، فأغلب الذين رفضوا المشاركة (39%) يرون أنه لا فائدة من التنقل و الانتخاب و جاءت عدم كفاءة المترشحين في الدرجة الثانية من حيث التأثير في عزوف أرباب الأسر عن

الانتخاب حيث قدرت نسبتهم 23,3%، في حين هناك ما نسبته 21,7% من أرياب الأسر أرجع سبب عدم المشاركة إلى بعد المسافة عن مركز الانتخاب و يلاحظ ذلك بالخصوص في القطر الريفي.

تميزت علاقة المسير المحلي مع السكان بعدم الرضا في التمثيل الحقيقي لهم، علاقة كشفتها نتائج الدراسة الميدانية التي أظهرت أن 52,3% من أرياب الأسر يرون أنه نادرا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم، مقابل 2,3% من يرى في الاستجابة الدائمة للمشاكل. عند المقارنة بين إجابات سكان مراكز البلديات وسكان القطر الريفي، فان المواقف أكثر سلبية في الريف منها في مراكز البلديات.

هناك رغبة من طرف الدولة في خلق ديناميكية نمو جديدة بإقليم السهول العليا الشرقية عامة من خلال تحضير وتصميم مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية " الهضاب العليا-شرق" ¹ من طرف الوزارة الوصية ، بمقابل ذلك فإن المجال المحلي بقدر ما يشهد بداية تحولات في نظامه الاقتصادي و الاجتماعي، يبقى في حالة انتظار وهو عامل من شأنه أن يؤخر حركية التنمية بالإقليم، نتيجة لتداخل البرامج وتعدد الفاعلين المحليين دون رؤية شاملة لما يحدث من تطور مادي أو الانسداد داخل الإقليم ، ما يستوجب تدخلا ايجابيا يستدعي التقييم والمتابعة المستمرة التي تقوم على أسس تقنية أكثر مما تلي أهدافا سياسية .

¹ « schéma d'aménagement de l'espace de programmation territoriale « hauts plateaux-est »
Rencontre régionale, Sétif, 4-5 février 2013.

خلاصة الباب الثاني

تعتبر الخدمات أداة إستراتيجية في تثبيت مرتكزات التنمية المتوازنة بين الأقاليم من حيث الوفرة وإمكانية الاستفادة السكان منها، على نقيض من الندرة والعزلة والتهميش. تضمن الخدمات ببعديها الكمي والنوعي استقرار العنصر البشري وانسجامه مع مكونات الإقليم الأخرى كالسكن وباقي الهياكل التنظيمية، كما تعكس الخدمات إطار الحياة الذي يتحرك فيه السكان، فالقرب الجغرافي من مصادرها وإمكانية الاستفادة منها عاملان يصنعان الفوارق بين الوحدات المحلية (البلديات).

تتميز الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة بفوارق كمية كبيرة من حيث نسب التمدرس على مستوى البلديات بين 77% في بلدية مزلق و 42% في بلدية قجال، إضافة إلى فوارق في الطاقة النظرية لاستيعاب الأقسام، أين يزيد عجز عدد الأقسام البيداغوجية في البلديات ذات الحجم السكاني الكبير (عين ولمان - 84 قسم عين أزال - 66 قسم). كما أظهرت الدراسة العلاقة العكسية بين نسبة النجاح المرتفعة في شهادة البكالوريا مع أقل معدل لشغل القسم (بلدية قجال).

إن ارتباط سكان إقليم السهول العليا لسطيف بتقنيات الاتصال الحديثة مثل الانترنت، الذي أصبح ضرورة تستخدم في اقتصاد المعرفة ومختلف ميادين الحياة، يبقى في حالة جنينية أين قدرت نسبة المتصلين بشبكة الإنترنت 1,05% ونسبة المساكن التي تحتوي على جهاز كمبيوتر مقدرة 5,8% و تبقى خدمة الإنترنت إحدى العوامل الواعدة التي من شأنها أن تفعل عناصر التنمية وتغير الكثير من مفاهيم العزلة والمسافات في حركة السكان.

نظرا لقلة انتشار وسيلة الانترنت، تبقى شبكة الطرق ووسائل النقل من دعائم التنمية الاقتصادية والاستثمار الذي يتطلب سهولة في الحركة. لقد كشفت الدراسة أنه كلما زاد البعد عن قطب مدينة سطيف تسوء حالة الطرق إقليم السهول العليا لسطيف و كلما بعدت المسافة عن محاور الطرق الوطنية الرئيسية تقل معها خدمة النقل الجماعي، حالة تجسدها البلديات الواقعة على أطراف الإقليم.

أما الخدمات الصحية فان مستواها تتحكم فيه متطلبات مادية مثل هياكل الصحة و أخرى بشرية ممثلة في الإطار الطبي. إلا أن الدراسة كشفت عن عامل ثالث مؤثر في مستوى الخدمة الصحية و هو المسافة والبعد الجغرافي عن المدن الكبرى، هذا ما تأكد من كون 1/2 عدد بلديات منطقة الدراسة سجلت ضعفا في مستوى التأطير الطبي كما بينته الخريطة رقم 33، وضع يرتبط مباشرة باختلال خارطة الصحة على مستوى الوطن، تأكد ذلك من خلال التقارير الرسمية و التحقيقات التي أجريت من طرف الوزارة الوصية رغم الإمكانيات المالية التي وفرتها الدولة للقطاع.

أما الخدمات التجارية وباستخدام وسائل قياس كمية متعددة أظهرت أن $\frac{3}{4}$ من عدد البلديات لا تحقق اكتفائها الوظيفي في الخدمات التجارية مما يجعلها في تبعية إلى مراكز أخرى، كما أن نمط التعاملات لازال يطبعها البعد التاريخي نتيجة لاستمرار ارتباط الأفراد في تعاملاتهم مع التقسيمات الإدارية القديمة للإدارة الفرنسية منذ العهد الاستعماري فان تغير الانتماء من وحدة الدوار إلى وحدة البلدية شكلا لم يتغير كثيرا في الحركة والتعامل.

كشفت الدراسة الميدانية عن تماثل استعمال نوعية مواد البناء في القطر الريفي مع مراكز البلديات، حيث أظهرت الدراسة الميدانية الاستخدام الواسع للبنات والآجر كمادة بناء واسعة الاستخدام، أين وصلت نسبة استعمالها إلى 84,7% من مجموع المساكن وحتى من ناحية النمط والتنوعية كذلك. كما يبقى القطر الريفي يحافظ على تفوق الملكية الخاصة للسكن مقارنة بالمناطق الحضرية، أين مثلت 59,3% في الأولى مقابل 25,7% في الثانية. وتنعكس العلاقة بين المنطقتين في مساكن التابعة ملكيتها للدولة.

كشفت الدراسة الميدانية على أن أغلبية الأسر المبحوثة (64%) قد مرت بفترات صعبة من الناحية المالية وحالات الصعوبة كانت أكثر لدى أسر القطر الريفي بنسبة 26% عن أسر مراكز البلديات التي عانت أسرها ماليا بنسبة 18% وهو ما أدى بأغلب الأسر (90,7%) إلى التدين ولو مرة، فيما سجلت نسبة 26,3% من الأسر التي تلجأ إلى التدين في أغلب الأوقات. كما أن أغلب الأسر تنفق ذلك الدين في ضروريات الحياة اليومية كتوفير الغذاء لأفرادها حيث بلغت نسبتهم 41,1% من مجموع الأسر التي استدان. كما أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 60% من أرباب الأسر يجدون صعوبة في بعض الأحيان في توفير الغذاء لأفرادها و 6,3% منهم في عجز دائم. كما أن درجة الصعوبة تظهر أكثر لدى الأسر الريفية.

إن سكان القطر الريفي هم أكثر من يلجأ إلى طلب العلاج سواء لدى الطبيب العام أو الخاص مقارنة بسكان مراكز البلديات، وجاءت البيانات لتؤكد إصابة 30,7% من عناصر العينة بمرض مزمن وهي نسبة غير مريحة، خاصة وأن أغلبهم يسكن المنطقة الريفية أين بلغت نسبتهم 21,3% حيث تصعب حالات تقديم الخدمات الاستعجالية بمقابل 9,3% في مراكز البلديات.

حاولت الدراسة إبراز طبيعة التمثيل الديمقراطي في العلاقة بين المسير المنتخب والسكان بناء على مدى استجابة المنتخب المحلي بالبلدية لمشاكل السكان، فأظهرت نتائج الدراسة أن 52,3% من المستجوبين يرون أنه نادرا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم، مقابل 2,3% من يرى في الاستجابة الدائمة للمشاكل، يتوسط هذا التباين مجموعة تقارب نسبتها 45% التي ترى بأنه أحيانا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم من طرف المنتخب المحلي والمواقف أكثر سلبية لدى سكان القطر الريفي منها لدى سكان مراكز البلديات.

أصبح إنسان الريف قادرا على توفير شروط حياة عصرية في القطر الريفي نفسه، فنمط المسكن أصبح لا يختلف عن مثيله في المدينة، غير أن توفير الهيكل الخدماتي يبقى من الأدوار الأساسية للدولة، حتى لا يبقى الريف صورة للحرمان.

كما يمتاز تفاعل السكان مع الخدمات في إقليم السهول العليا لسطيف بالتباين من حيث الكم والكيف، أين تظهر مراكز بوزن جهوي مثل مركز عين ولمان، مركز عين أزال، ومراكز بوزن ثانوي مثل مركز صالح باي، مركز قجال، حمام السخنة، ومراكز ذات وزن محلي محدود مثل مركز التلة، مركز الطاية ومركز الرصفة.

يبقى الإنسان مرتبنا بأنماط تنقل وحركية موروثية التي لا تتماشى مع البرمجة الجديدة والتقسيمات الإدارية الحديثة، فمجالات النفوذ لا تتحكم فيها الحدود الإدارية الرسمية (البلدية-الدائرة) كون أن العلاقات السابقة تبقى تؤثر في البرمجة الإرادية للمشاريع .

من خلال عرض العناصر الأساسية والحيوية للخدمات ومدى الفوارق الحاصلة بين البلديات في مستوى معيشة الأسر والسكان، تطرح مجموعة من التساؤلات حول دور الفاعل والموجه لسياسة التنمية داخل الإقليم وكيفية توزيع الإمكانيات المالية والتقنية لتقليص الفوارق عبر الإقليم المحلي، ما يدفع الباحث إلى الخوض في المحاور الكبرى للتنمية المحلية ودراسة المبادرات الخاصة والعامّة لمحاولة تحليل نقاط القوة والضعف من خلال فصول الباب الثالث والأخير.

الباب الثالث

إشكالية التنمية المتوازنة و أسباب الفوارق

- ❖ الفصل التاسع : برامج تنمية التجهيز العمومي أداة للتنمية المحلية المتوازنة
- ❖ الفصل العاشر : برامج ترقية النشاطات إطار للمبادرة الخاصة
- ❖ الفصل الحادي عشر : المتنوعة و أثرها على التنمية المحلية المشاريع
- ❖ الفصل الثاني عشر : محاولة تحليل أسباب الفوارق في إقليم السهول العليا لولاية سطيف
- ❖ خلاصة الباب الثالث
- ❖ الخاتمة العامة

الفصل التاسع

برامج تنمية التجهيز العمومي أداة للتنمية المحلية المتوازنة

تعد برامج التنمية المحلية على اختلاف صيغها وأهدافها، قاعدة موضوعية لدراسة الفوارق في التنمية بين الأقاليم الجغرافية. لقد امتدت الدراسة إلى جوانب الاستثمار العام، لجأ الباحث إلى دراسة تلك الجوانب على امتداد فترة زمنية واسعة 1998 - 2008 في أغلبها حتى نتفادى الحالات الاستثنائية التي قد تبرز تأثيرات مؤقتة على التنمية سواء في الاتجاه الايجابي أو السلبي، إلا أن بعض مسؤولي الهيئات الإدارية لم يتعاملوا إيجاباً مع طموح الباحث، برفضهم تسليم المعطيات بدواعي الطابع السري، أدى ذلك إلى استحالة الحصول على المعطيات فاقصر البعض منها على فترات قصيرة.

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية (PCD) و الآخر قطاعي (PSD) يتم على مستوى الولاية.

1. المخططات البلدية أداة للتنمية المتوازنة :

تعتبر البرامج البلدية للتنمية وسيلة لتطبيق سياسة التنمية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للسكان على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المحددة.

(لقد جاءت المخططات البلدية للتنمية كأداة تخطيط محلية جديدة، حيث شرع في تطبيقها مع المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 وكانت البداية محتشمة . أما الانطلاقة الحقيقية فكانت سنة 1976 حيث تم التحكم فيها و تعممت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984. كان المخطط البلدي للتنمية يهدف إلى إشراك البلديات في مهام التخطيط ليحد من التداخلات التي طرحتها مخططات التجهيز التي كانت موجودة كما كان يهدف إلى تحسين التجهيزات الاجتماعية، تنمية الفلاحة و معالجة مشاكل المياه و بناء السكن الريفي وتحسين شبكة الطرق)¹.

يحتوي المخطط البلدي للتنمية على مجموعة من المشاريع التنموية مسجلة في مدونة، مقسمة على قطاعات، وكل قطاع مقسم إلى فصول وكل فصل يحتوي على تعريف للعمليات المسجلة تنفذ على مدى قصير لا يتجاوز السنة، محددة الأهداف و لا تتطلب اعتمادات مالية ضخمة وهي برامج لا مركزية بمبادرة من الجماعات المحلية لكنها ممولة من طرف الدولة، تهتم بالعديد من مجالات الحياة اليومية للسكان، الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، كثيرا ما تركز على الخدمات العامة الأساسية وهي تمثل آخر حلقة من منظومة التخطيط الوطنية .

¹ Boukerzaza Hosni, décentralisation, développement local et aménagement du territoire en Algérie, le cas de la wilaya de Skikda, thèse de doctorat 3eme cycle . Juillet 1985 p 91 et 92.

منذ ثلاثين سنة أصبحت التنمية المحلية واقعا وممارسة لدى الوحدات الإقليمية القاعدية للتراب الوطني ألا وهي البلديات. و جاء المخطط البلدي للتنمية (PCD) استجابة للتعقيدات التي ظهرت في منتصف السبعينيات الناتجة عن مركزية التخطيط، إضافة إلى النمو السكاني السريع و بروز مشاكل جديدة ارتبطت بالنزوح الريفي و التوسع العمراني الكبير¹. وكانت له مجموعة من الأهداف .

1.1 الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج البلدية للتنمية:

تعد البرامج البلدية للتنمية أداة من أدوات التنمية المحلية أين تسجل جميع مشاريع الاستثمارات و التجهيزات في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية لصالح معظم بلديات الوطن تدخل في إطار الاستثمار العمومي قصد تحقيق الأهداف الآتية :

- المطابقة بين الأعمال المحلية و أهداف و توجيهات المخطط الوطني للتنمية .
- القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف المناطق .
- خلق تكامل بين الأعمال المسجلة في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار والأعمال المبرمجة في إطار المخطط القطاعي الولائي.
- تحقيق الانسجام بين مختلف القطاعات و إلغاء عدم التوازن الهيكلي فيما بينها.

2.1 التنظيم الهيكلي لبرامج التنمية البلدية:

تعتبر البرامج البلدية للتنمية أداة أساسية في توجيه و تفعيل التنمية في الأقاليم المحلية لضمان مستوى من الخدمات و احتياجات السكان الحيوية كالصحة و مياه الشرب و الكهرباء و التهئية الحضرية ، يحتوي المخطط البلدي للتنمية على هيكل مقسم إلى قطاعات (Secteurs) وكل قطاع مصنف في فصول (Chapitres)، و كل فصل يحتوي على مواد (Articles) كما هو موضح في الملحق رقم (11).

¹- Cherrad Salah Eddine plans communaux de développement et gouvernance des territoires urbains cas de Constantine , revue du laboratoire d'aménagement du territoire n / 04 année 2005 , p 69 .

3.1 توزيع نصيب الفرد من الاستثمار من المخططات البلدية لفترة 1998-2008

من خلال مقارنة حصص الاستثمار من المخططات البلدية للتنمية مع عدد سكان لكل بلدية ، يتضح أن متوسط حصة الفرد لفترة 1998 - 2008 قدر 14 925 دج ، وهو أفضل من مثيله في إقليم شلغوم العيد لنفس الفترة والذي قدر 10 223 دج/ ساكن* . أما فيما بين البلديات فيظهر التباين والفروق واضحة في توزيع الحصص المالية بين البلديات كما توضحه الخريطة رقم (34) حيث تصل إلى 03 أضعاف وهو ما يؤكد الفارق المسجل بين أكبر حصة للفرد في بلدية التلة 35649 دج مع أدنى حصة للفرد في بلدية عين لاجر 9764 دج ، تتأكد التباينات من خلال المستويات الآتية حسب الجدول رقم (128) :

جدول (128) نصيب الفرد من الاستثمار من المخططات البلدية للتنمية لفترة 1998 - 2008

البلديات	قيم الاستثمار 10 ³ دج	متوسط السكان /98 2008	نصيب الفرد دج	البلديات	قيم الاستثمار 10 ³ دج	متوسط السكان /98 2008	نصيب الفرد دج
التلة	258386	7248	35649	قصر الأبطال	313019	22241	14074
الولجة	253536	9101	27858	بئر حدادة	280804	19617	14314
حمام السخنة	355064	12478	28456	عين أزال	614743	44637	13772
أولاد سي أحمد	254893	9823	25949	بئر العرش	309428	23006	13450
الطاية	243699	9845	24754	قجال	411792	30697	13415
أولاد صابر	247650	11247	22019	عين أرزات	482776	36536	13214
الرصفة	302597	14826	20410	عين ولمان	768212	66459	11559
صالح باي	423906	24446	17341	بيضاء برج	360054	33164	10857
مزلق	231772	15260	15188	بازر سخرة	265361	26762	9916
قلال	326286	20654	15798	عين لاجر	314005	32158	9764
مجموع الإقليم	7017983	470202	14925				

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

* التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد ، الفاعلون والبرامج ، رسالة ماجستير سنة 2009 ، جامعة قسنطينة ، ص 109 ،

- مجموعة البلديات الأكثر استفادة:

بلغ عدد البلديات التي تجاوزت حصصها المالية من المخططات البلدية للتنمية لفترة 1998-2008 المتوسط العام لمنطقة الدراسة 08 بلديات، تتصدرها بلدية التلة بأكثر نصيب للفرد حيث قدر 35649 دج للفرد، إضافة إلى كل من بلدية بلدية حمام السخنة 28456 دج للفرد وبلدية الوجحة 27858 دج للفرد ، بلدية أولاد سي أحمد 25949 دج للفرد ، بلدية أولاد سي أحمد 25949 دج للفرد ، الطاية 24754 دج للفرد ، بلدية أولاد صابر 22019 دج للفرد و بلدية الرصفة 20410 دج للفرد و بلدية صالح باي 17341 دج للفرد.

- مجموعة ذات حصص مالية متوسطة

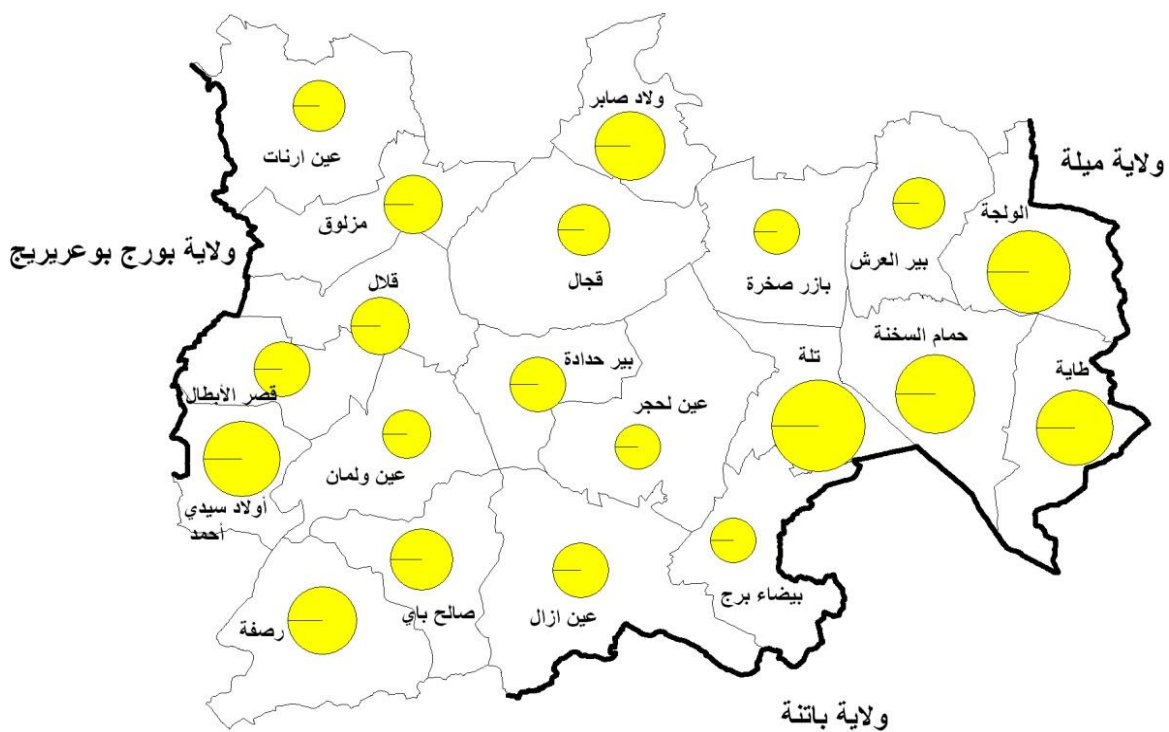
تشكل هذه المجموعة من 08 بلديات كانت حصصها المالية من المخططات البلدية للتنمية لفترة 1998-2008 تتراوح بين 15798 دج للفرد في بلدية قلال إلى 13214 دج للفرد في بلدية عين أرناط، وهي حصص تتقارب في مجملها مع متوسط الإقليم الذي بلغ 14925 دج للفرد ، إضافة إلى كل من بلدية مزلق بحصة 15188 دج للفرد ، بلدية قصر الأبطال بحصة 14074 ، بلدية بئر حدادة بحصة 14314 دج للفرد ، بلدية عين آزال بحصة 13772 دج للفرد ، بلدية بئر العرش بحصة 13450 دج للفرد ، بلدية قجال بحصة مالية 13415 دج للفرد. تمتد في وسط وشمال الإقليم و تضم 04 مراكز دوائر (عين أرناط ، عين آزال ن بئر العرش ، قجال) .

- مجموعة بلديات ذات استفادة ضعيفة

تتكون هذه المجموعة من 04 بلديات كانت حصصها المالية أدنى من متوسط الإقليم ممثلة في بلدية عين ولمان بحصة مالية 11559 دج للفرد، بلدية بيضاء برج بحصة 10857 ، بلدية بازر سخرة بحصة 9916 دج للفرد وأضعف حصة بالإقليم تسجلها بلدية عين الحجر 9764 دج للفرد وهي بلديات تمتد في الناحية الجنوبية لإقليم الدراسة ذات المعطيات الطبيعية الغير مشجعة مثل قلة التساقط و امتداد السباح.

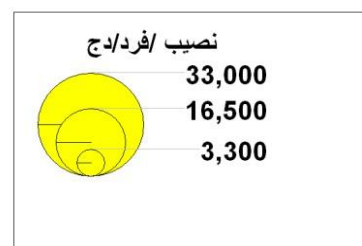
بلديات السهول العليا لسطيف :

ش نصيب الفرد من استثمارات مخططات التنمية البلدية بين 1998-2008



ولاية المسيلة

ولاية باتنة



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 34

4.1 بين توازن و عدم توازن حجم الاستثمارات مع عدد السكان لفترة 1998-2008

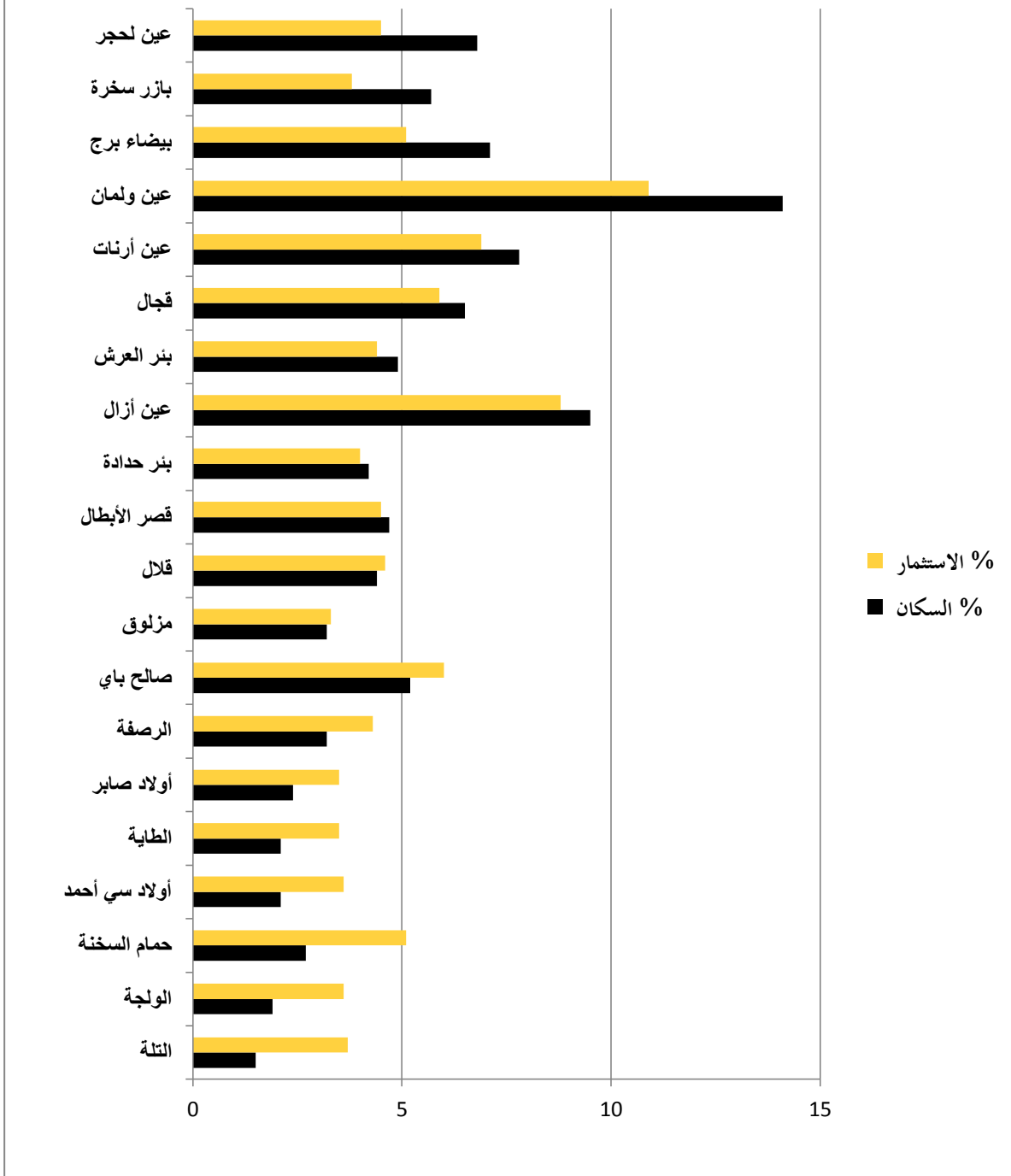
من خلال المقارنة بين نسب الاستثمار ونسب السكان للبلديات من مجموع الإقليم ومن خلال بيانات الجدول رقم (129) والشكل رقم (82) نستخلص الحالات الثلاث في العلاقة بين حجم الاستثمارات و عدد السكان بين البلديات وهي كما يلي:

جدول (129) علاقة نسب الاستثمار بنسب السكان لفترة 1998-2008 من المخططات البلدية للتنمية

البلديات	% الاستثمار / الإقليم	% السكان / الإقليم	البلديات	% الاستثمار / الإقليم	% السكان / الإقليم
التلة	3,7	1,5	قصر الأبطال	4,5	4,7
الولجة	3,6	1,9	بئر حدادة	04	4,2
حمام السخنة	5,1	2,7	بئر العرش	4,4	4,9
أولاد سي أحمد	3,6	2,1	قجال	5,9	6,5
الطاية	3,5	2,1	عين أرناط	6,9	7,8
أولاد صابر	3,5	2,4	عين ولمان	10,9	14,1
الرصفة	4,3	3,2	بيضاء برج	5,1	7,1
صالح باي	06	5,2	بازر سخرة	3,8	5,7
مزلق	3,3	3,2	عين لاجر	4,5	6,8
قلال	4,6	4,4	عين أزال	8,8	9,5
مجموع الإقليم	100	100			

المصدر : إعداد الباحث

شكل (82) العلاقة بين استثمارات المخططات البلدية و عدد السكان
بين 1998 - 2008 حسب البلديات



أ - الحالة الأولى: تفوق نسبة السكان على نسبة الاستثمار

تسجل حالة تفوق نسبة سكان البلدية على نسبة الاستثمار عبر البلديات مقارنة بمجموع سكان الإقليم وإجمالي الاستثمارات الموجهة في إطار البرامج البلدية للتنمية للفترة ما بين 1998 و2008 في 08 بلديات، حيث يصل أكبر احتلال في بلدية عين ولمان التي تمثل 14,1 % نسبة سكان مقابل 10,9 % نسبة استثمار، إضافة إلى كل من بلدية عين لحجر بنسبة سكان 6,8 % مقابل 4,5 % للاستثمار وكذلك الشأن ببلدية بازر سخرة بنسبة سكان 5,7 % مقابل 3,8 % للاستثمار، بلدية عين أرزات بنسب 7,8 % و6,9 % على التوالي، بلدية بيضاء برج بنسبة سكان 7,1 % ونسبة استثمار 5,1 % وبلدية قجال بنسبة سكان 6,5 % ونسبة استثمار 5,9 %.

ما يميز هذه المجموعة من البلديات أنها تضم أكبر البلديات حجما في السكان و أكبر الدوائر بالإقليم على غرار عين ولمان، عين أرزات، قجال وعين آزال.

ب - الحالة الثانية: التقارب في نسب الاستثمار مع نسب السكان:

تلاحظ حالة التكافؤ النسبي بين متغيري الاستثمار والسكان لهذه الحالة في مجموعة تتكون من 04 بلديات في كل من بلدية مزلق بنسبة استثمار 3,3 % مقابل 3,2 % نسبة السكان، بلدية قلال بنسبة استثمار 4,6 % تقابلها نسبة سكان 4,4 %، بلدية قصر الأبطال بنسبة 4,5 % للاستثمار و 4,7 %، وأخيرا بلدية بئر حدادة بنسبة 4 % للاستثمار و 4,2 % للسكان.

ما يميز هذه المجموعة أن مراكزها البلدية تعتبر كتتابع لمراكز أكثر أهمية منها مثل ما هو حال مركز بلدية قصر الأبطال ومركز بلدية بئر حدادة في ارتباطها مع مركز عين ولمان و مركزي مزلق و قلال وارتباطهما بمركز سطيف، ومركز بلدية بئر العرش مع مركز العلمة.

ج- الحالة الثالثة: تفوق نسب الاستثمار على نسب السكان

تظهر هذه الحالة في 08 بلديات أين تتفوق نسبة الاستثمارات على نسبة السكان في كل من بلدية حمام السخنة بنسبة استثمار 5,1 % ونسبة سكان 2,7 %، بلدية صالح باي بنسبة 6 % و 5,2 % على التوالي، بلدية الطاية بنسبة 3,5 % و 2,1 %، بلدية أولاد سي أحمد بنسبة استثمار 3,6 % مقابل 2,1 % للسكان، بلدية أولاد صابر بنسبة 3,5 % و 2,4 %، بلدية الوجلة بنسبة 3,6 % و 1,9 %، بلدية التلة 3,7 % و 1,5 % وأخيرا بلدية الرصفة بنسبة استثمار تقدر 4,3 % مقابل 3,2 % نسبة سكان. الملاحظة البارزة هي الموقع الجغرافي في جنوب منطقة الدراسة لأغلب بلديات هذه المجموعة.

1. 5 التوزيع المجالي لعدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية لفترة 1998-2008

على الرغم من أن أهمية التنمية تبرز من خلال حجم الأموال المسخرة أكثر مما تقاس بعدد المشاريع إلا أن هذا الأخير له مدلول مجالي لدى الجغرافي ، كون أن تعدد المشاريع معناه نظريا استهداف أماكن عديدة في المجال و يعطي فكرة عن التوزيع الجغرافي للمشاريع ومنه تطرح إشكالية التوازن من عدمها بين الأقاليم .

من خلال الجدول رقم (130) و الخريطة رقم (35) التي تمثل توزيع عدد مشاريع مخططات التنمية على بلديات منطقة الدراسة لفترة 1998 - 2008 ، يتبين أن الفارق بين أكبر البلديات استفادة (بلدية صالح باي 100 مشروع) وأقلها (بلدية مزلق 58 مشروع) قد بلغ 42 نقطة ، و فيما بين البلديات تظهر الفروق الآتية :

- المجموعة الأولى : الأكثر استفادة

تتشكل هذه المجموعة من 04 بلديات تحصلت على أكبر استفادة من مشاريع التنمية البلدية في منطقة الدراسة ب عدد تراوح بين 100 مشروع لبلدية صالح باي ، 99 مشروع لبلدية عين ولمان ، 95 مشروع لبلدية حمام السخنة و 88 مشروع لبلدية عين آزال . إن عامل الرتبة الإدارية قد أثر في عملية التوزيع وهو ما يلاحظ في الأربع مراتب الأولى في الترتيب من حيث حجم الاستفادة كانت لبلديات برتبة مركز دائرة .

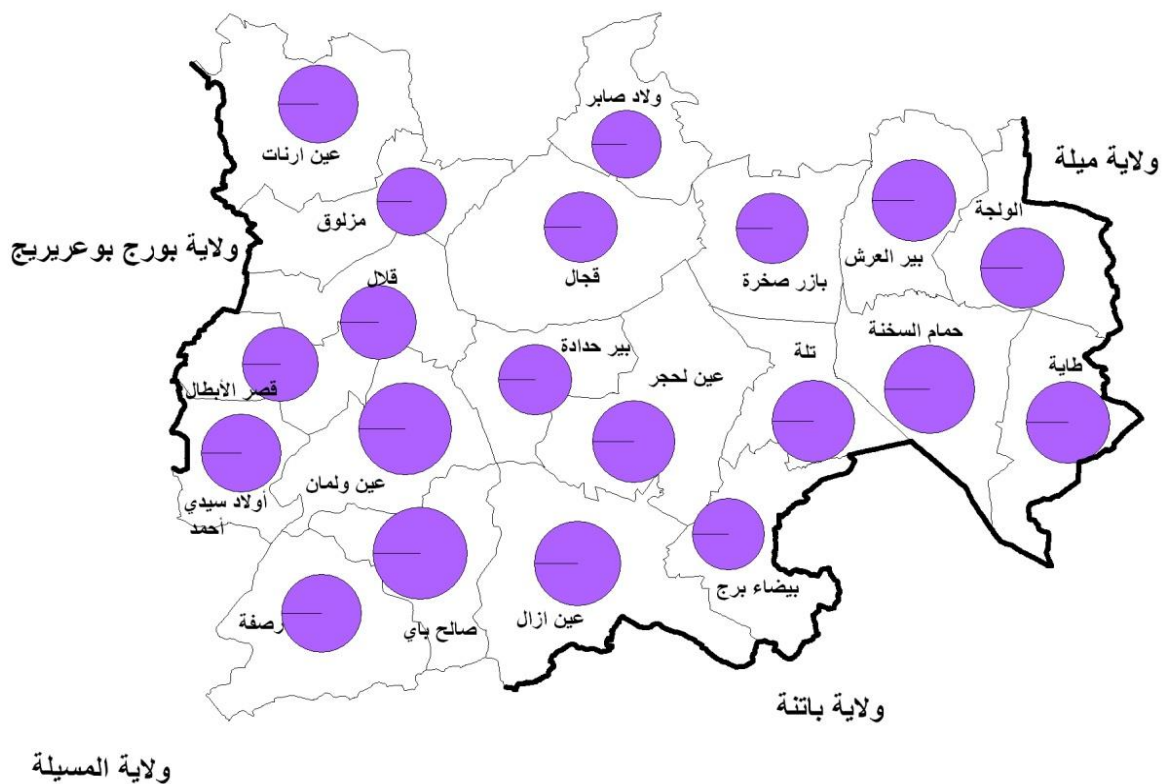
- المجموعة الثانية : استفادة متوسطة

كانت استفادة هذه المجموعة من المشاريع يتراوح بين 84 مشروع لبلدية بئر العرش إلى 70 مشروع لبلدية قلال ، يتوسطها كل من بلدية الطاية و بلدية الوجلة 83 مشروع، بلدية التلة 82 مشروع، بلدية عين لاجر 80 مشروع ، بلدية الرصفة 75 مشروع ، بلدية أولاد سي أحمد وبلدية عين أرناث 73 مشروع .

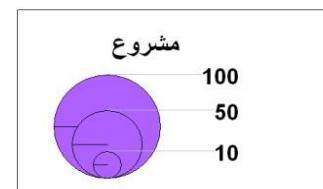
- المجموعة الثالثة : الاستفادة القليلة

هي البلديات الأقل استفادة من مشاريع التنمية البلدية بمنطقة الدراسة لفترة 1998 - 2008 وتضم 07 بلديات ، تراوح عدد المشاريع بها بين 68 مشروع لبلدية قصر الأبطال ، 66 مشروع في كل من بلدية بيضاء برج وبلدية قجال ، 65 مشروع في بلدية بازر سخرة ، 62 مشروع لبلدية بئر حدادة ، 60 مشروع لبلدية أولاد صابر وأخيرا بلدية مزلق 58 مشروع .

بلديات السهول العليا لسطيف :
توزيع عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية عبر البلديات بين 1998-2008



0 10 20 كلم



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 35

6.1 توزيع استثمارات المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات لفترة 1998-2008

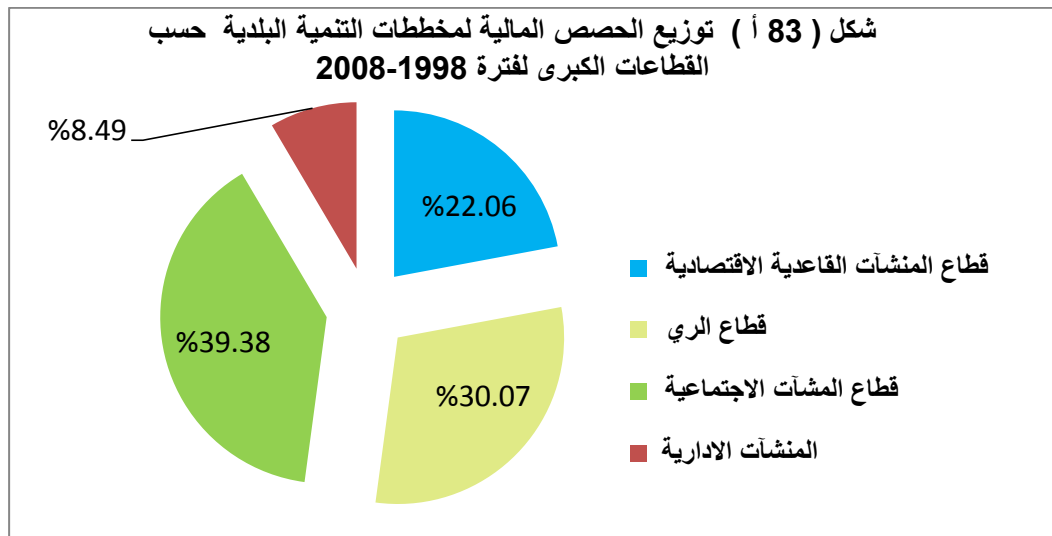
إن الهدف من الدراسة التحليلية القطاعية لمخططات التنمية البلدية للفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2008 هو المقارنة بين حجم الاستثمارات بين البلديات وهل تماشى مع نوعية المشاكل التي تم رصدها في الفصول السابقة؟ إذن يحاول الباحث المقارنة بين صورة الفحص العام الذي تم تحديده، مع توجه السلطة المحلية وأصحاب القرار والبرمجة في توجيه الاعتمادات المالية، هل تستجيب إلى الواقع المعاشي للسكان؟ هل تم توجيه الاعتمادات المالية حسب الأولويات المحلية ودرجة النقص؟

ومن خلال المعطيات الرقمية و البيانية يتضح أن توزيع المشاريع و الأغلفة المالية حسب القطاعات، تميز بفروق كبيرة نستخلصها في شقين:

1.6.1 توزيع الاستثمارات على القطاعات الكبرى لفترة 1998-2008

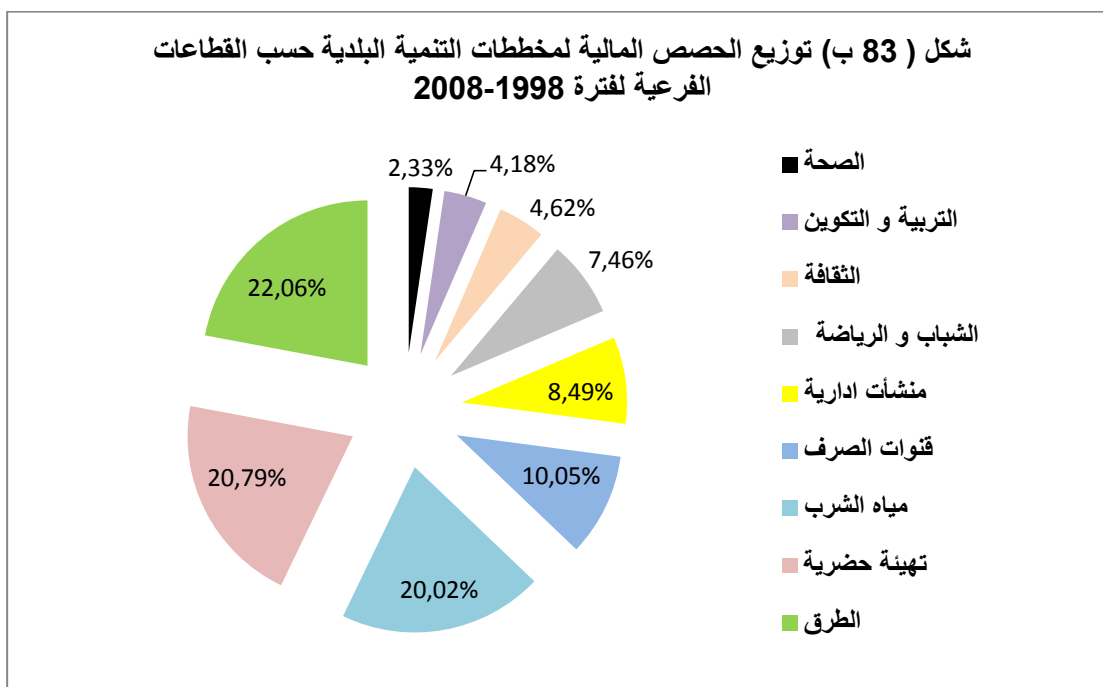
عند المقارنة حسب القطاعات الكبرى الموضحة في الجدول رقم (130) والشكل رقم (83 أ) فيمكن قراءة الملاحظات التالية :

- التركيز على قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية، الذي وجهت لها مبلغ $2763,3 \times 10^6$ دج ، وهو ما يعادل نسبة 38,3% من مجموع الأموال وزعت على 327 مشروع بإقليم الدراسة.
- احتلال قطاع الري المرتبة الثانية من حيث الأهمية بتخصيص مبلغ 2110×10^6 دج و هو ما يمثل نسبة 30% من المجموع المالي للمخططات تم توزيعها على 575 مشروع .
- قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية جاء في المرتبة الثالثة من حيث أهمية الغلاف المالي بحصوله على مبلغ 1548,2 $\times 10^6$ دج وتمثل ما نسبته 22% ، كلها وجهت إلى الطرق و المسالك بمجموع 327 مشروع .
- أضعف قطاع كان المنشآت الإدارية بمبلغ $596,1 \times 10^6$ دج وهو ما يمثل 8,4% من المجموع المالي حيث وزعت على 146 مشروع .



2.6.1 توزيع استثمارات المخططات البلدية حسب القطاعات الفرعية لفترة 98-2008

عند دراسة توزيع استثمارات المخططات البلدية حسب القطاعات الفرعية يمكن لنا استخلاص الملاحظات الآتية:
أ - أكبر الحصص المالية وجهت إلى ثلاث قطاعات فرعية و التي جاءت في مقدمة اهتمام السلطة المحلية وهي حسب الشكل رقم (83 ب) الموالي:



- قطاع الطرق و المسالك وجه له مبلغ 1548 × 10⁶ دج ، ما يمثل نسبة 22 % من المجموع ، وزعت على 327 مشروع بمنطقة الدراسة ، تركزت بالدرجة الأولى في كل من بلدية عين ولمان ، بلدية عين آزال ، بلدية عين أرانات ، بلدية قجال وبلدية حمام السخنة كما تبينه الخريطة رقم (36).
- قطاع التهيئة الحضرية استفاد من مبلغ مالي قدر 1458 × 10⁶ دج وهو ما يمثل 20,7 % من مجموع الأموال ، وزعت على 216 مشروع بمنطقة الدراسة و أخذت تركيزها في كل من بلدية بيضاء برج ، بلدية قلال ، بلدية بئر حدادة وبلدية عين لاجر .
- قطاع مياه الشرب استفاد من مبلغ 1404 × 10⁶ دج خلال الفترة الممتدة بين سنة 1998 إلى سنة 2008 ، برمج من خلالها 398 مشروعا وهو من أكبر القطاعات في عدد المشاريع .أخذت تركيزها بكل من بلدية الوجلة ، بلدية الرصفة ن بلدية بيضاء برج و بلدية صالح باي .
- ب/ تخصيص مبالغ متوسطة لثلاث قطاعات أخرى مع تقارب الحصص المالية فيما بينها وهي :
- الصرف الصحي وجه له مبلغ 705,3 × 10⁶ دج أي ما يعادل 10 % من مجموع الأموال ، تم توزيعها على 177 مشروع بمنطقة الدراسة . كان التركيز مركز في بلدية عين ولمان وبلدية عين أرانات .
- المنشآت الإدارية : تم تخصيص مبلغ 596,1 × 10⁶ دج لهذا الجانب وهو ما يقارب نسبة 8,4 % من مجموع الأموال ، وزعت على 146 مشروع بمنطقة الدراسة ، كان التركيز في كل من بلدية عين آزال وبلدية قلال .
- قطاع الشباب و الرياضة تحصل على مبلغ مالي يقارب 523,7 × 10⁶ دج وهو ما يعادل نسبة 7,4 % من مجموع الأموال المخصصة للمخططات البلدية لفترة 1998-2008 ، وزعت هي الأخرى على 119 مشروع بالمنطقة وأكبر تركيز وجه إلى كل من بلدية عين ولمان وبلدية حمام السخنة .
- ج/ حصص مالية ضعيفة وجهت إلى ثلاث قطاعات وهي :
- قطاع الثقافة : تحصل هذا القطاع على مبلغ 323,9 × 10⁶ دج من المجموع وهو ما يمثل نسبة 4,6 % من مجموع الأموال وزع هذا المبلغ على 44 مشروع بالمنطقة عامة .
- قطاع التربية والتكوين : تحصل قطاع التربية والتكوين على مبلغ 293 × 10⁶ دج وهو ما يمثل 4,1 % تم توزيعه على 46 مشروع بالمنطقة .
- قطاع الصحة : تم تخصيص ما يقارب 163,8 × 10⁶ دج لقطاع الصحة ، وهي أضعف حصة من جملة القطاعات الأخرى حيث لا تتعدى نسبته 2,3 % وزع المبلغ على 57 مشروع بمنطقة الدراسة .

جدول رقم (130) المخطط البلدي: توزيع الحصص المالية حسب القطاعات عبر البلديات

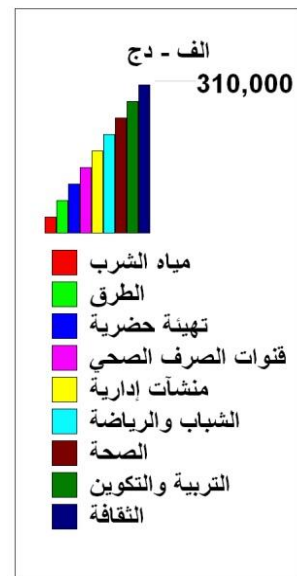
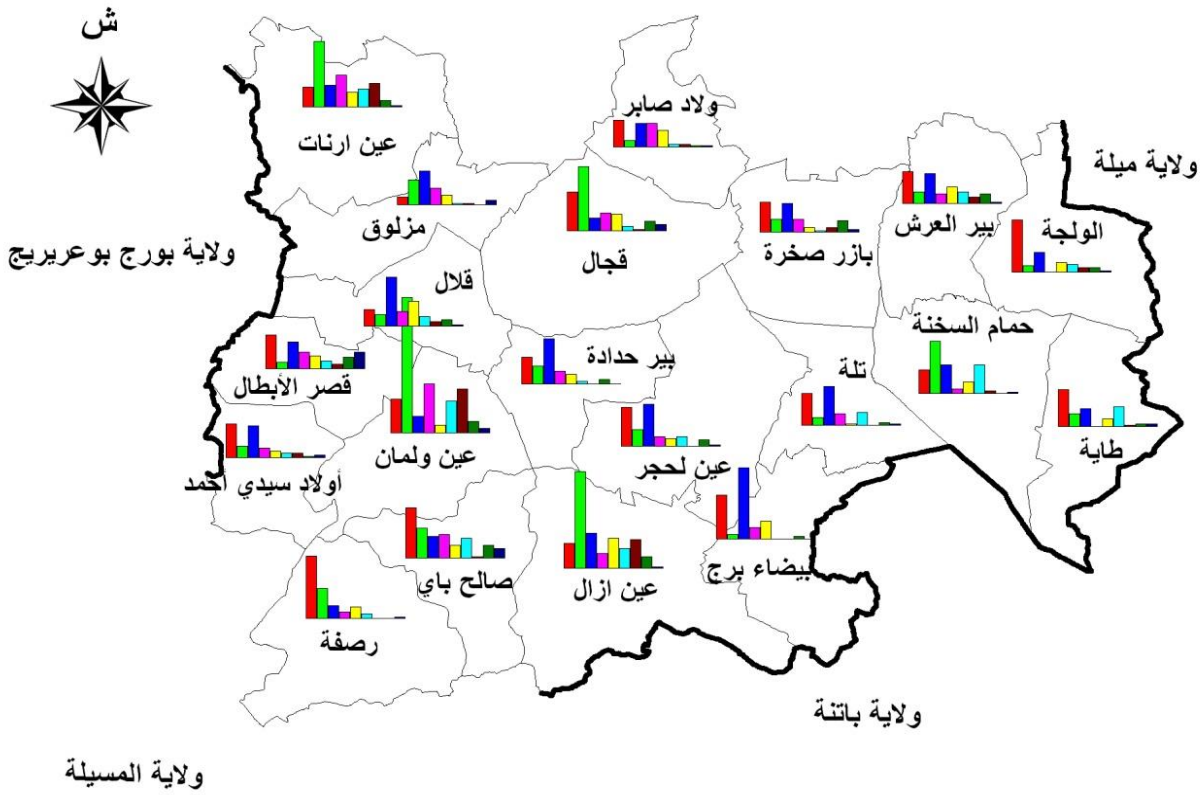
لفترة 1998 - 2008 الوحدة: 10⁶ دج

المجموع العام	الصحة	التربية و التكوين	الثقافة	الشباب و الرياضة	منشآت إدارية	قنوات الصرف الصحي	مياه الشرب	تهيئة حضرية	الطرق	البلديات
768,2	10,5	27	100,5	73,7	18,5	114	38,4	309	76,3	عين ولمان
614,7	05	28,5	66	46	69,5	36,6	82,5	221,7	58,8	عين أزال
482,7	04	17	53,6	41,8	34,7	74,4	50,1	152,6	54,2	عين أرانات
423,9	24,2	30,6	04	45,1	29,9	54	51,7	68,3	115,9	صالح باي
411,7	16,1	23,3	05	13,4	40,6	43	31,9	149,1	89,1	قجال
360		9,3		0,7	43,5	28,5	162,5	13,1	102,2	بيضاء برج
355	5,8		8,4	65,4	27,1	11	64,2	118,6	54,3	حمام السخنة
326	4,5	16	11,9	21,5	57,3	33,9	113,4	27,3	40,3	قلال
314	5,6	14,8	0,3	23,5	19,8	23,2	95,5	40,6	90,6	عين لحجر
313	38	26,7	10,3	19	29,7	37,9	60,7	14,7	75,8	قصر الأبطال
309,4	5,2	23,8	13,8	27,8	40	24,3	70,6	28,1	75,5	بئر العرش
302,5	2,5			11,2	25,6	16,7	31,8	70,7	143,8	الرصيفة
280,8		12		7,1	23,6	29,9	102,8	41,7	63,5	بئر حدادة
265,3	5,9	28	12,7	5,5	11,1	32,6	66,8	32	70,5	بازر سخرة
258,3	3,7	08		31,4	5,7	26,5	89,3	20,3	73,3	التلة
254,8	7,1	03	13,3	12	15,6	22,9	74,6	28,5	77,6	أولاد سي أحمد
253,5	4,8	12,1	12,3	18,7	23,9	50,	45,6	15,4	120	الولجة
247,6	2,5	4,8	06	7,2	38,5,	55,4	54,8	17	61,4	اولاد صابر
243,6	7,8	07	02	48,2	18,9	01	41,1	30,6	86,7	الطاية
231,7	10,5	01	3,5	4	21,8	38,5	75,8	58,5	18,1	مزلق
7017,9	163,8	293	323,9	523,7	596,1	705,3	1404,8	1458,7	1548,2	مجموع الإقليم
100%	2,3 %	4,1 %	4,6 %	7,4 %	8,4 %	10 %	20 %	20,7 %	22 %	النسبة

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع الحصص المالية للمخططات البلدية حسب القطاعات بين 1998-2008



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 36

جدول (131) توزيع عدد مشاريع مخططات التنمية البلدية حسب القطاعات لفترة 1998-2008 عبر البلديات

المجموع	الثقافة	التربية و التكوين	الصحة	الشباب و الرياضة	منشآت إدارية	قنوات الصرف	تهيئة حضرية	الطرق	مياه الشرب	البلديات
100	2	7	8	5	17	16	12	15	18	صالح باي
99	6	4	3	13	5	24	16	13	15	عين ولمان
95	4		3	9	7	4	27	17	24	حمام السخنة
88	5	3	2	7	14	11	15	16	15	عين أزال
84	3	6	2	5	7	5	10	27	19	بئر العرش
83	1	1	4	12	8	4	16	25	12	الطاية
83	5	5	2	8	10	1	7	31	14	الوجلة
82		1	2	10	5	6	10	20	28	التلة
80	1	2	2	6	6	8	7	19	29	عين لحجر
75			1	7	9	8	15	19	16	الرصفة
73	3	1	4	4	6	7	8	13	27	أولاد سي أحمد
73	3	1	4	4	6	7	8	13	27	عين أرزات
70	3	2	2	5	7	9	8	11	23	قلال
68	2	2	5	5	4	10	6	13	21	قصر الأبطال
66		2		1	9	5	4	14	31	بيضاء برج
66	1	2	4	6	5	12	12	12	12	قحال
65	1	3	4	4	6	10	6	15	16	بازر سخرة
62		2		2	4	7	8	18	21	بئر حدادة
60	2	1	1	4	4	13	8	11	16	اولاد صابر
58	2	1	4	2	7	10	13	5	14	مزلق
1530	44	46	57	119	146	177	216	327	398	مجموع الإقليم
100	2.8	03	3.7	7.7	9.5	11.5	14.1	21.3	26	النسبة %

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

- النتيجة :

بعد المقارنة بين متغيرتي السكان و الاستثمار ودراسة مؤشر نصيب الفرد من الأموال تأكدت النتائج الآتية :

- حالة التقارب بين نسبة السكان ونسبة الاستثمار في بلديات تعد توابع لمراكز بلديات أكثر أهمية بحكم القرب الجغرافي منها مثل بلدية مزلق و قلال إلى قطب مدينة سطيف و كل من بلدية قصر البطل و بئر حدادة إلى مركز عين ولمان .

- حالة تفوق نسبة الاستثمار على نسبة السكان في بلديات تقع في أغلبها في الناحية الجنوبية للمنطقة مثل بلدية الرصفة، بلدية أولاد سي أحمد، بلدية الطاية، بلدية التلة وبلدية حمام السخنة وهي بلديات ذات إمكانات طبيعية محدودة مقارنة ببلديات الناحية الشمالية لمنطقة الدراسة.

- تسجيل حالات الاختلال بين نسبة الاستثمارات والسكان في البلديات ذات الحجم السكاني الكبير من جهة وهي مراكز دوائر من جهة ثانية مثل عين ولمان ، عين أرانات ، بئر العرش، عين آزال وقجال.
كما تسجل فوارق كبيرة في عدد المشاريع بين البلديات الذي بلغ 42 نقطة فرق (100 مشروع بلدية صالح باي مقابل 58 مشروع بلدية مزلق) فرغم أن قيمة المشروع تكمن بالدرجة الأولى في الحصة المالية إلا أن تعدد المشاريع لها من الايجابية في بعدها المجالي بتعدد مناطق انجاز تلك المشاريع.

2 . البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) لفترة 1998-2008

يعد البرنامج القطاعي غير الممركز أحد الأدوات الفاعلة في حركة التنمية المحلية ، اعتبارا من أن الغلاف المالي المخصص له أكبر وأكثر أهمية من البرامج الأخرى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يتجاوز حدود البلدية ليمتد إلى مجال أوسع وبفائدة أعم جغرافيا ، وبذلك فهو يتجاوز محدودية أهداف المخطط البلدي الذي يلتزم بإقليم البلدية دون غيره .

بناء على هذه الإستراتيجية ، درس الباحث هذه البرامج على امتداد فترة 10 سنوات بين سنة 1998 و 2008، حتى يقف على نمط تسيير وتوزيع أحد الأدوات الفاعلة في التنمية المحلية المتمثلة في حجم الأغلفة المالية و الأثر الذي تركته برامج التنمية على منطقة السهول العليا لولاية سطيف ، وهل كانت أولوياته تستجيب للنقائص عبر البلديات ؟
لقد استفاد إقليم بلديات السهول العليا لولاية سطيف في إطار البرنامج القطاعي الغير ممرکز (psd) خلال لفترة 1998 - 2008 بمبلغ 41102,3 × 10⁶ دج من مجموع 173509,6 × 10⁶ دج لولاية سطيف ، ما يمثل نسبة 23,6 % . علما أن نسبة سكان منطقة الدراسة يمثل نسبة 34,3 % من مجموع سكان الولاية ، ما يكشف عدم التوافق بين حجم الاستثمارات مع عدد السكان بالإقليم .

1.2 نصيب الفرد من استثمارات البرامج القطاعية لفترة 1998 - 2008

على الرغم من أن نصيب الفرد من الاستثمار بالولاية والمقدر 132 000 دج هو أفضل من مثيله بولاية ميله والذي قدر في نفس الفترة 73 000 دج للفرد* ، ونفس الأفضلية تسجل على مستوى بلديات الإقليم بمتوسط 79 000 دج للفرد مقابل 53 000 دج في بلديات إقليم شلغوم العيد الذي ينتمي إلى نفس الإقليم الكبير للسهول العليا الشرقية ، إلا أن الفوارق تظهر كبيرة بين البلديات وهو ما يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (132) و الخريطة رقم (37) حسب الفئات التالية :

* عبد السلام لعياضي ، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص

جدول (132) نصيب الفرد من استثمار البرامج القطاعية (PSD) فترة 1998-2008 حسب البلديات

البلديات	متوسط عدد السكان -1998 2008	نصيب الفرد 10 ³ دج	البلديات	متوسط عدد السكان -1998 2008	نصيب الفرد 10 ³ دج	حصص الاستثمار 10 ⁶ دج	متوسط عدد السكان -1998 2008	نصيب الفرد 10 ³ دج
عين أرناط	42942	146	بئر العرش	25094	1675,1	67	25094	1675,1
حمام السخنة	14040	145	اولاد صابر	12710	809,2	64	12710	809,2
عين ولمان	73872	122	الوجلة	9281	586,3	63	9281	586,3
بازر سخرة	29200	103	التلة	7949	365,9	46	7949	365,9
عين آزال	49182	98	قصر الأبطال	23630	1026,2	43	23630	1026,2
مزلق	15715	90	عين لحجر	36149	1500,6	42	36149	1500,6
قلال	22780	78	قحال	33900	1316,3	39	33900	1316,3
أولاد سي أحمد	10929	74	الرصفة	15886	609,1	38	15886	609,1
صالح باي	25346	69	بيضاء برج	38336	1234,9	32	38336	1234,9
الطاية	10695	68	بئر حدادة	21275	360,8	17	21275	360,8
الإقليم	518911	79						
الولاية	1311413	132						

المصدر نفسه و إعداد الباحث

- مجموعة ذات استفادة هامة

تتشكل هذه المجموعة من 04 بلديات ، أين تراوح نصيب الفرد بها بين 146 000 دج/ فرد في بلدية عين أرناط ، و 145 000 دج / فرد في بلدية حمام السخنة إلى 122 000 دج / فرد في بلدية عين ولمان و 103 000 دج / فرد في بلدية بازر سخرة . أغلب البلديات عبارة عن مراكز دوائر باستثناء بلدية بازر سخرة.

- مجموعة ذات استفادة متوسطة

تتكون هذه المجموعة من 09 بلديات، تراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين 98 000 دج/ فرد في بلدية عين آزال، 90 000 دج/ فرد في بلدية مزلق ، 78 000 دج / فرد في بلدية قلال ، 74 000 دج/ فرد في بلدية أولاد سي أحمد ، 69 000 دج/ فرد في بلدية صالح باي ، 68 000 دج / فرد في بلدية الطاية ، 67 000 دج/ فرد في بلدية بئر العرش ، 64 000 دج / فرد في بلدية أولاد صابر و 63 000 دج / فرد في بلدية الوجلة .

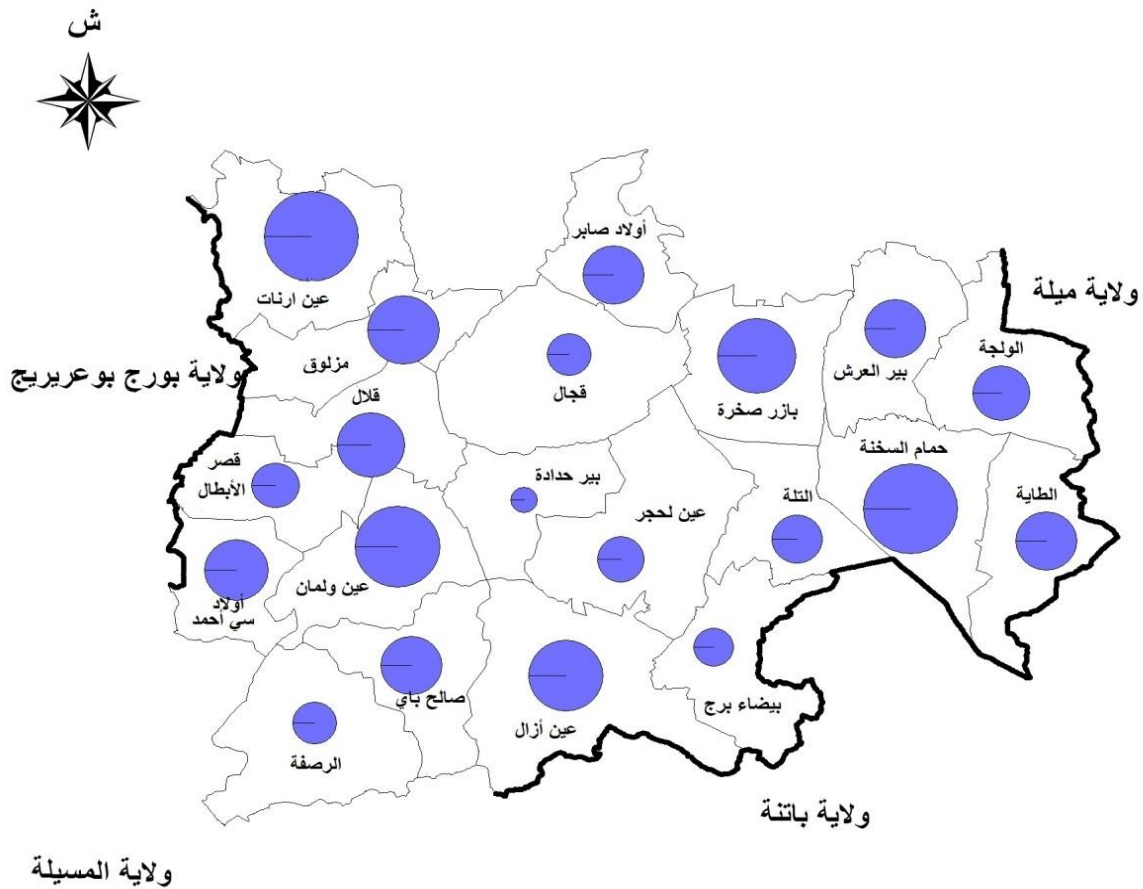
- مجموعة ذات استفادة ضعيفة

تشكل هذه المجموعة من 07 بلديات ، أين كان نصيب الفرد من استثمارات المشاريع القطاعية غير الممركزة ضعيفا ، حيث تراوح بين 46 000 دج / فرد في بلدية التلة إلى أضعف نصيب بلدية بئر حدادة الذي قد 17 000 دج / فرد ، يتوسطهما كل من نصيب بلدية قصر الأبطال 43 000 دج / فرد ، بلدية عين لحجر 42 000 دج / فرد ، بلدية قجال 39 000 دج / فرد ، بلدية الرصفة 38 000 دج / فرد و بلدية بيضاء برج 32 000 دج .

أبرز ملاحظة هو الفارق العميق في حصص نصيب الفرد بين البلديات ، فأكبر حصة في بلدية عين أرناط ، تمثل 08 أضعاف الحصة الصغرى المسجلة في بلدية بئر حدادة ، في حين أن المقارنة بينهما في متغيرة السكان فهي في حدود ضعفين .

بلديات السهول العليا لسطيف:

نصيب الفرد من إستثمارات البرامج القطاعية الغير ممركرة بين 1998-2008

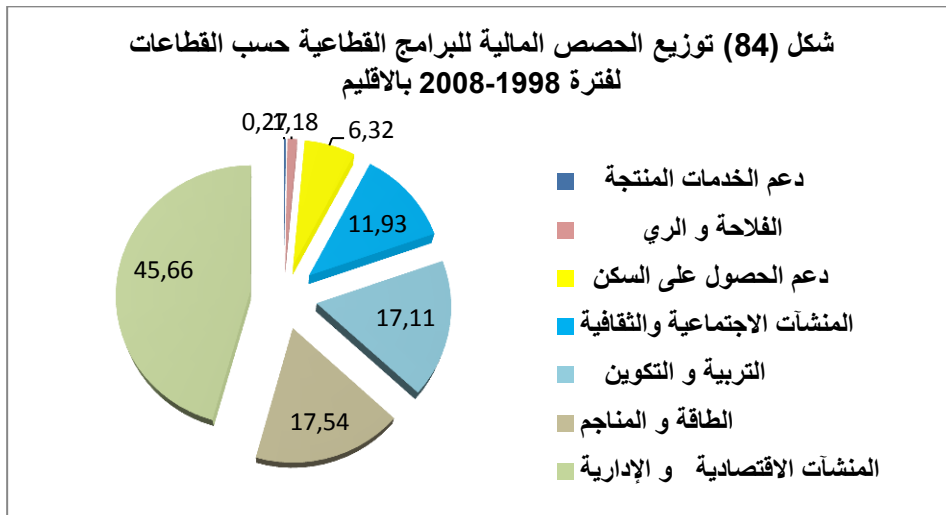


المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 37

2.2 توزيع استثمارات البرنامج القطاعي غير الممركز حسب القطاعات لفترة (1998-2008)

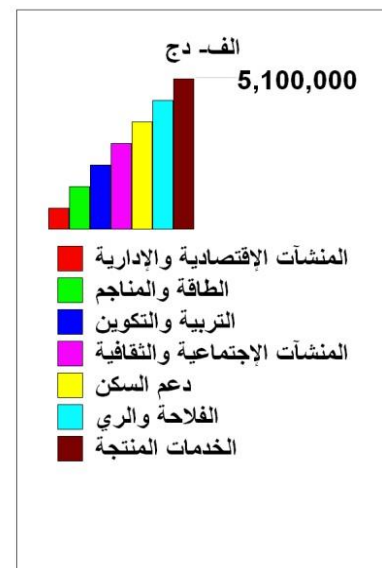
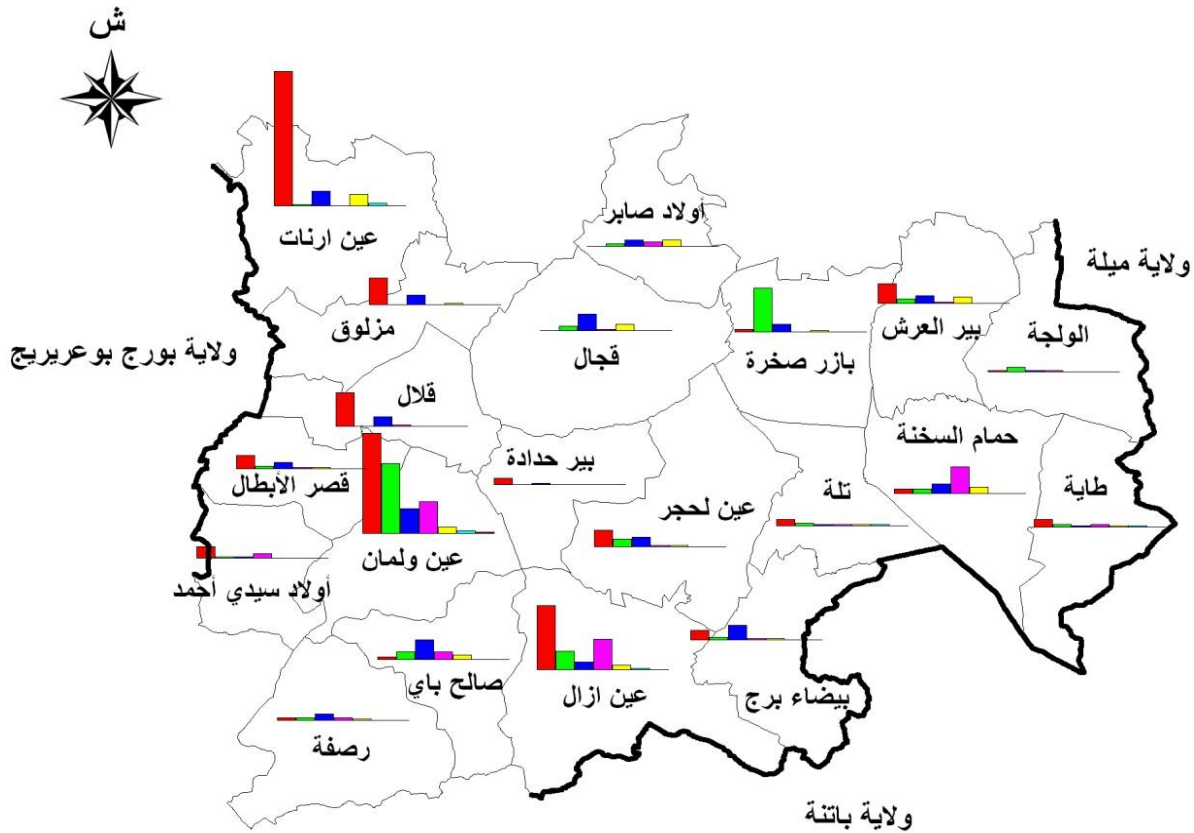
من خلال معطيات الجدول رقم (133) والشكل رقم (84) يتبين أن التوزيع العام للحصص المالية على مختلف قطاعات التنمية غير متوازن، يظهر ذلك من خلال التباين في نسبة الأموال الموجهة لقطاع الفلاحة والري بنسبة 1,1 % وقطاع الخدمات المنتجة بنسبة 0,2 % مقارنة مع قطاع المنشآت الاقتصادية الذي استحوذ على قرابة نصف الاعتمادات المالية بنسبة 45,6 % المخصصة لبلديات الإقليم خلال فترة العشر سنوات بين سنة 1998 وسنة 2008 .



كما تظهر الفوارق في توزيع الأموال في القطاع الواحد بين البلديات من طرف الفاعل العمومي على بلديات الإقليم والتي يمكن تحليلها بشكل أكثر دقة حسب ما تبينه الخريطة رقم (38)

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للمخططات القطاعية لفترة 1998-2008



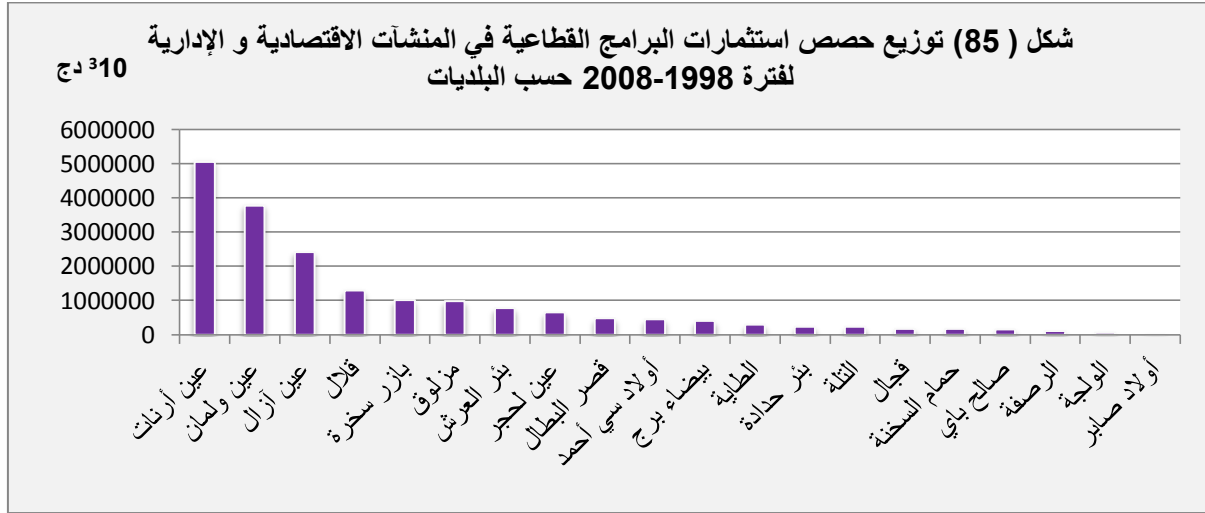
0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 38

2.2.1 توزيع استثمارات قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية عبر البلديات

نال هذا القطاع أكبر اهتمام من طرف الفاعلين المحليين وذلك بتخصيص أكبر حصة مالية على امتداد فترة العشر سنوات بين سنة 1998 و2008 بمبلغ إجمالي قدر $10 \times 18767,1$ دج ، ما مثل نسبة 45,6% من مجموع استثمارات البرامج القطاعية غير المركزة بالإقليم . كان التوزيع فيما بين البلديات حسب المجموعات التالية كما يوضحه الشكل أسفله :



■ المجموعة الأكثر استفادة ، تشكل من 03 بلديات تحصلت على أكبر حصة من الاستثمار في قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية وهي كل من بلدية عين أرناك بحصة $10 \times 5056,9$ دج ، بلدية عين ولمان بحصة $10 \times 3781,7$ دج ثم بلدية عين أزال بمبلغ $10 \times 2414,6$ دج ، تشترك في كونها من حيث الرتب الإدارية مراكز دائرة .

■ المجموعة ذات استفادة متوسطة ، تتكون من 08 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار بها بين 1295 مليون دج في بلدية قللال ، إلى 402 مليون دج في بلدية بيضاء بروج ، تتوسطهما كل من بلدية بزر سكرة بحصة 1019 مليون دج ، بلدية مزلق بحصة استثمار تقدر 991,3 مليون دج ، بلدية بئر العرش بحصة 777 مليون دج ، بلدية عين لاجر بحصة 649,7 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال بحصة 481,7 مليون دج ، وبلدية أولاد سي احمد بحصة استثمارية تقدر 449,4 مليون دج .

■ مجموعة ذات استفادة ضعيفة، تشكل من 07 بلديات نالت حصصا مالية قليلة مقارنة بسابقاتها أين تراوحت حصصها الاستثمارية بين 295,6 مليون دج في بلدية الطاية إلى 110,6 مليون دج في بلدية الرصيفة، تتوسطها

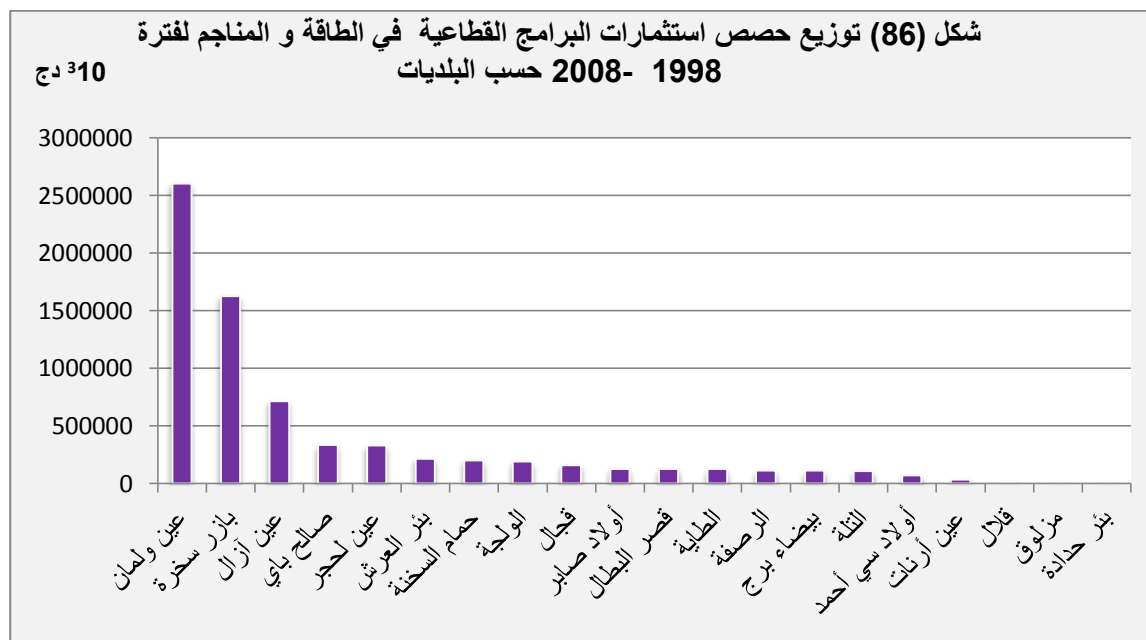
كل من بلدية بئر حدادة بحصة 239,3 مليون دج ، بلدية التلة 229,1 مليون دج ، بلدية قجال بحصة 180 مليون دج ، بلدية حمام السخنة 165,9 مليون دج و بلدية صالح باي بحصة 155,2 مليون دج .

■ **مجموعة ذات استفادة ضعيفة جدا:** تتكون من بلديتين اثنتين، وهما بلدية الوجلة بحصة استثمارية قدرت 61,6 مليون دج وبلدية أولاد صابر بحصة استثمارية قدرت 10 مليون دج .

ما يلاحظ أن الاستثمارات في قطاع المنشآت الاقتصادية قد تركزت على البلديات الكبرى والهامة بالإقليم مثل بلدية عين أرناط ، بلدية عين ولمان وبلدية عين آزال ، وأن الفارق عميق جدا بين أكبر حجم للاستثمار في بلدية عين أرناط وأصغره في بلدية أولاد صابر حيث قدر بأكثر من 500 مرة .

2.2.2 توزيع استثمارات قطاع الطاقة والمناجم عبر البلديات

استفاد قطاع الطاقة والمناجم من حصة استثمارية بلغت $10 \times 7203,7$ دج ما يمثل نسبة 54,1% على امتداد فترة 1998-2008 ، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المالية . أما توزيع الحصص الاستثمارية على البلديات فجاء كما يبينه الشكل (86) حسب الفئات الآتية:

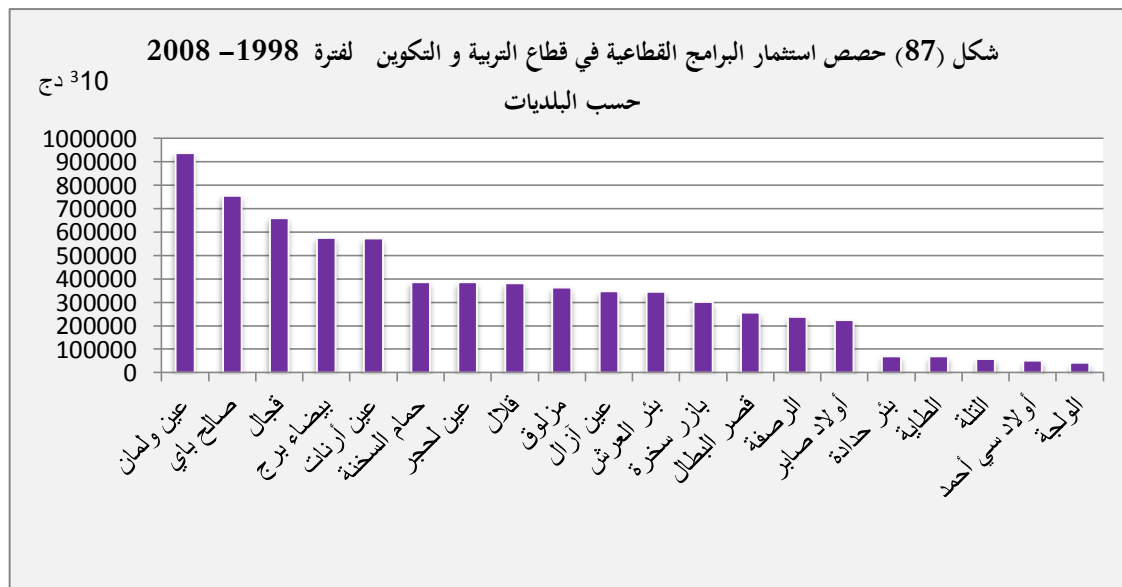


- **الفئة الأكثر استفادة :** مكونة من بلديتان اثنتان وهما كل من بلدية عين ولمان بأكبر حصة استثمارية والتي قدرت $10 \times 2603,5$ دج ثم بلدية بازر سخرة بحصة $10 \times 1627,5$ دج .
- **فئة ذات استفادة متوسطة :** تتكون من 03 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار بها بين 716,3 مليون دج في بلدية عين آزال ، ثم بلدية صالح باي بحصة 332,9 مليون دج وبلدية عين لحجر بحصة 328,4 مليون دج .
- **فئة ذات استفادة ضعيفة :** تتكون من 12 بلدية ، بحيث تراوحت حصص الاستثمار بها بين 215,3 مليون دج في بلدية بئر العرش إضافة إلى كل من بلدية حمام السخنة بحصة 201,5 مليون ، الوجلة 192,9 مليون دج ، قجال بحصة 160,4 مليون دج ، بلدية أولاد صابر بحصة 126,5 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال بحصة 126,5 مليون دج ، بلدية الطاية بحصة 125,5 مليون دج ، بلدية الرصفة بحصة 113,6 مليون دج ، بلدية بيضاء برج بحصة 110,7 مليون دج ، بلدية التلة بحصة 109,3 مليون دج ، بلدية أولاد سي أحمد بحصة 70,8 مليون دج وبلدية عين أرناك بحصة 32,7 مليون دج .

- **فئة ذات استفادة ضعيفة جدا:** تتشكل من 03 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار بها في قطاع الطاقة والمناجم بين 7,9 مليون دج في بلدية قلال، و 0,4 مليون دج في كل من بلدية مزلق و بئر حدادة. يبقى التباين في حجم الاستثمارات عميقا بين مختلف بلديات الإقليم.

2.2.3 توزيع استثمارات قطاع التربية والتكوين عبر البلديات

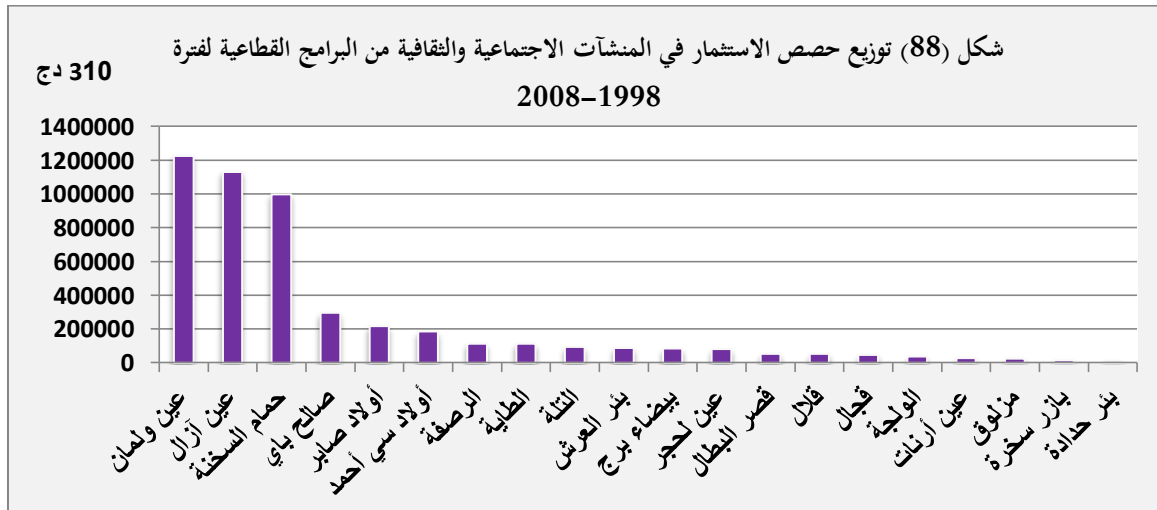
جاء في الرتبة الثالثة من حيث حجم الحصص الاستثمارية لفترة 1998-2008 عبر بلديات الإقليم بمبلغ إجمالي قدر $10 \times 7033,4$ دج وهو ما يمثل نسبة 17,1% من مجموع استثمارات البرامج القطاعية الممركزة . وفيما بين بلديات الاقليم تظهر الفوارق في ثلاث فئات متباينة ، كما يوضحه الشكل أسفله.



- **الفئة الأكبر استفادة :** تتكون من 05 بلديات ، تواوحت فيها حصص الاستثمار في قطاع التربية والتكوين بين 684,9 مليون دج في بلدية عين ولمان الى حصة 573,2 مليون دج في بلدية عين أرناث، يتوسطهما كل من بلدية صالح باي بحصة $10 \times 756,8$ دج ، بلدية قجال بحصة 660,4 مليون دج و بلدية 576,8 مليون دج
- **فئة متوسطة الاستفادة :** تشكل من أغلب البلديات وعددها 10 بلديات ، أين تراوحت حصص الاستثمار في قطاع التربية والتعليم بين 387,6 مليون دج في بلدية حمام السخنة الى 240 مليون دج في بلدية أولاد صابر . يتوسطها كل من بلدية عين لاجر بحصة $10 \times 386,7$ دج ، بلدية قلال بحصة 381,9 مليون دج ، بلدية مزلق بحصة 363,8 مليون دج ، بلدية عين آزال بحصة 347,4 مليون دج ن بلدية بئر العرش بحصة 346,3 مليون دج ، بلدية بازر سخرة بحصة 302,8 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال بحصة 256,4 مليون دج وبلدية الرصفة بحصة 238,7 مليون دج .
- **فئة الاستفادة الضعيفة :** تتكون من 05 بلديات أين تنخفض حصص الاستثمار بها الى أدنى مستوى في بلدية الوجلة بحصة 42,2 مليون دج ، بلدية أولاد سي أحمد بحصة 50,8 مليون دج ، بلدية التلة بحصة 58,1 مليون دج ، بلدية الطاية بحصة 69,3 مليون دج و بلدية بئر حدادة بحصة 70,9 مليون دج . يبقى الفارق بين أكبر حصة الاستثمار في قطاع التربية والتكوين ببلدية عين ولمان و أضعفها في بلدية الوجلة يتجاوز 22 مرة .

2.2 . 4 توزيع استثمارات قطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية عبر البلديات

قدر إجمالي الاستثمار ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة عبر إقليم الدراسة لقطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية ما يقارب حصة 10×4903 دج وهو ما يعادل نسبة 11,9% من مجموع الاستثمارات هذه البرامج وهي نسبة قليلة. كما تظهر فوارق كبيرة فيما بين البلديات بحيث أن 03 بلديات أخذت لوحدها ما يعادل 68,4% من مجموع استثمارات القطاع. يمكن إظهار الفوارق حسب الشكل (88) في الفئات الآتية:



■ فئة الاستفادة الكبيرة : تمثلها 03 بلديات أين تحصلت على ما نسبته 68,4 % من مجموع استثمارات قطاع الشؤون الاجتماعية في كل من بلدية عين ولمان بحصة $10 \times 1225,3$ دج ، بلدية عين آزال بحصة $10 \times 1132,3$ دج وبلدية حمام السخنة بحصة تقدر $10 \times 997,8$ دج.

■ فئة الاستفادة المتوسطة :

تشكل هي الأخرى من 03 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار بها بين 295,6 مليون دج في بلدية صالح باي، 218 مليون دج في بلدية أولاد صابر و184,6 مليون دج في بلدية أولاد سي أحمد.

■ فئة الاستفادة الضعيفة :

تتكون من غالبية بلديات الإقليم (14 بلدية) ، بحصص استثمارية هي الأخرى متفاوتة بين حصة بلدية الصفة المقدرة 114,2 مليون دج وأضعف حصة ببلدية بئر حدادة 12 مليون دج .

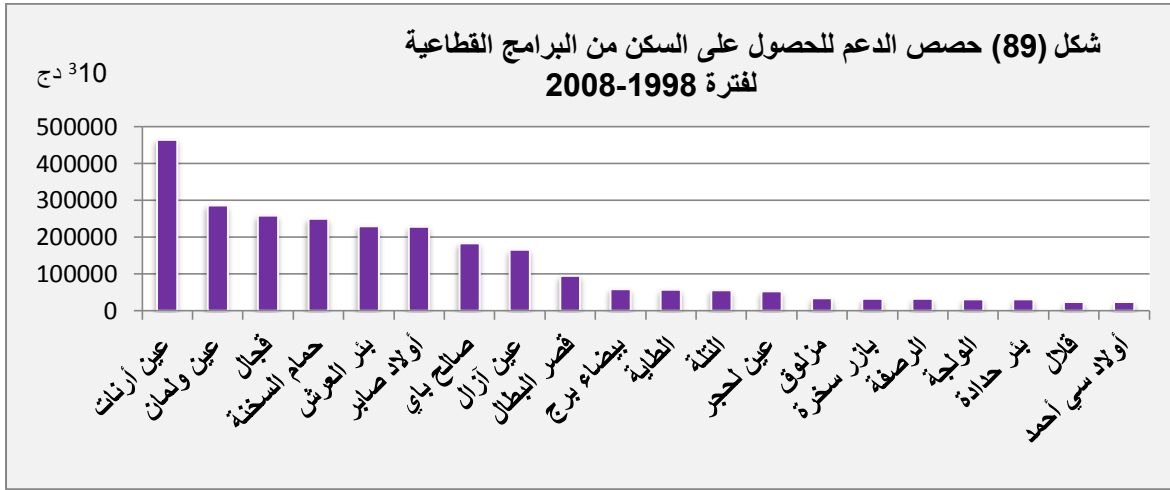
2.2 . 5 توزيع الاستثمارات في قطاع السكن عبر البلديات

بلغ الحجم الإجمالي للحصص المالية الموجهة لدعم قطاع السكن مبلغ $10 \times 2596,6$ دج وهو ما يقارب نسبة 6,3 % والذي جاء في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية رغم أهميته كعامل تثبيت واستقرار السكان في المجال المحلي ، فيما بين البلديات تظهر ثلاث مستويات من حيث الأهمية المالية و التي تتضح من خلال الشكل رقم (89) كما يلي :

■ انفراد بلدية عين أرناط بأكبر حصة دعم مقارنة بمجموع بلديات الإقليم، أين تحصلت على مبلغ 464,9 مليون دج ، حيث تعتبر أحد أقطاب التوسع العمراني حاضرا ومستقبلا لمدينة سطيف التي تعرف انكماشاً في العقارات الموجهة للعمران .

■ مجموعة مكونة من 07 بلديات تحصلت على حصص مالية متوسطة تراوحت بين 286,3 مليون دج في بلدية عين ولمان، إلى 165,8 مليون دج في بلدية عين آزال، تتوسطهما كل من بلدية قجال بحصة 258,4 مليون دج ، بلدية حمام السخنة بحصة 249,9 مليون دج ، بلدية بئر العرش بحصة 230,4 مليون دج ، بلدية أولاد صابر بحصة 228,1 مليون دج ، و بلدية صالح باي بحصة 165,8 مليون دج.

■ مجموعة الحصص الضعيفة مكونة من 12 بلدية أين تراوحت حصص الدعم للسكن فيها بين 94,7 مليون دج في بلدية قصر الأبطال إلى حصة 23,5 مليون دج في بلدية أولاد سي أحمد كأضعف حصة بالإقليم. الملاحظ أن الفارق المالي بين أكبر حصة في بلدية عين أرناط يفوق أصغرها في بلدية أولاد سي أحمد 19 ضعفاً.



6. 2. 2 توزيع استثمارات قطاع الفلاحة والري عبر البلديات عبر البلديات

جاءت استثمارات قطاع الفلاحة والري في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الأهمية المالية بحصة تقدر 483,1 مليون دج ما يمثل نسبة 1,1% من الحجم المالي الكلي للإقليم، علما أن الخصوصية الفلاحية هي الطابع المميز للإقليم من حيث النشاط بعد قطاع الخدمات، حيث تمثل 53,2% من إجمالي الفئة المشتغلة. وفيما بين البلديات نستخلص الفروق التالية، كما هي موضحة في الشكل رقم (90).

■ مجموعة ذات استفادة كبيرة

تتكون من بلديتان وهما بلدية عين ولغان بحصة 128 مليون دج وبلدية عين أرنات بحصة 97,1 مليون دج، حيث يعتبران أهم أقطاب التنمية محليا.

■ مجموعة ذات استفادة متوسطة : تتكون من 05 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار الفلاحي بها ما

بين 70 مليون دج في بلدية الطاية إلى 25 مليون دج في بلدية حمام السخنة ، يتوسطهما كل من بلدية عين آزال بحصة 52,9 مليون دج ، بلدية التلة بحصة 40 مليون دج و بلدية أولاد سي احمد بحصة 30 مليون دج .

■ مجموعة ذات استفادة ضعيفة : وتتكون من 09 بلديات أين تراوحت حصص الاستثمار بها بين 9,5

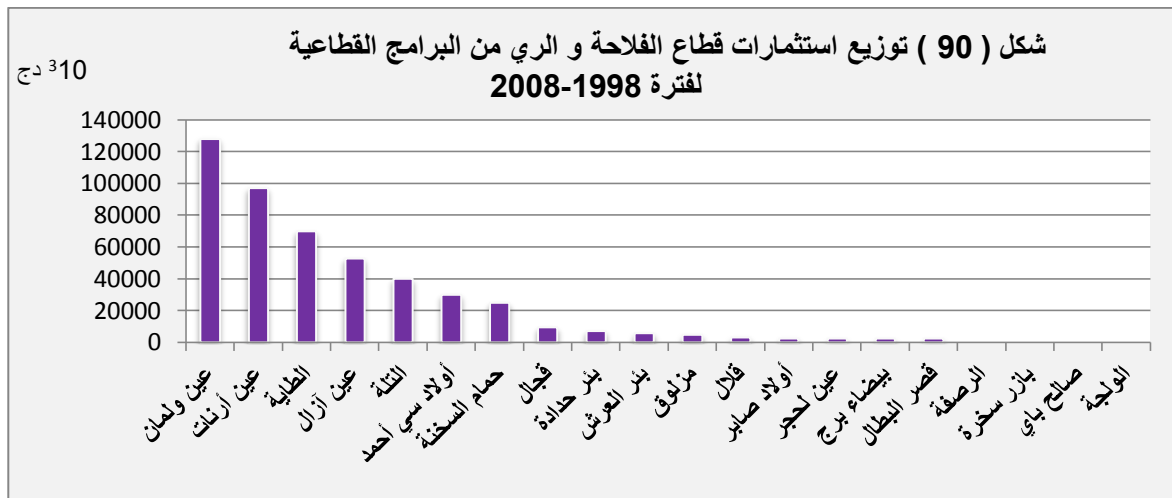
مليون دج في بلدية قجال إلى أضعف حصة بالإقليم في بلدية قصر البطال والمقدرة 2,2 مليون دج.

■ مجموعة مكونة من 04 بلديات لم تتلق أي حصة من الاستثمار من البرامج القطاعية خلال فترة 10 سنوات

بين سنة 1998 وسنة 2008 وهي كل من بلدية الرصيفة، بلدية بازر سخرة، بلدية صالح باي وبلدية الوجلة.

مما يطرح التساؤل حول أسباب حرمان بلديات معينة من الاستثمار العمومي لمدة 10 سنوات. رغم المؤهلات

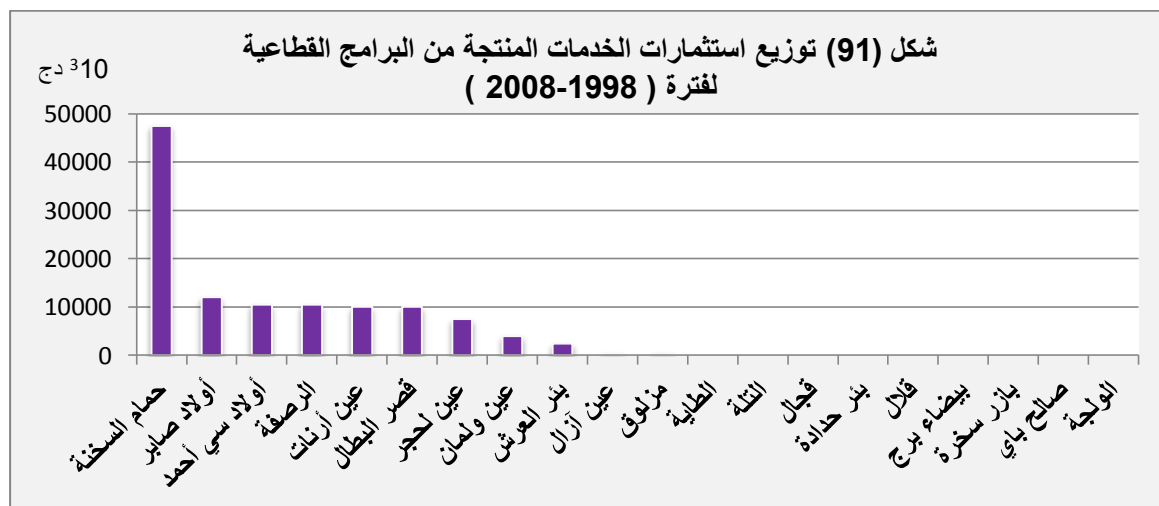
الفلاحية والطبيعية لها خاصة بلدية بازر سخرة ، بلدية الوجلة و بلدية صالح باي .



7.2.2 توزيع استثمارات قطاع الخدمات المنتجة عبر البلديات

خصص لقطاع الخدمات المنتجة أضعف حصة من استثمار البرامج القطاعية خلال فترة 1998-2008 بمبلغ 225,1 مليون دج، ما يمثل نسبة 0,2% من مجموع الغلاف المالي المخصص لبلديات الإقليم. أبرز ما ميز توزيع تلك الأموال رغم قلتها هو التفاوت الكبير بين البلديات يبرز ذلك من خلال الشكل (91) في الملاحظات الآتية :

- انفراد بلدية حمام السخنة بأكبر حصة عن باقي البلديات بمبلغ 47,5 مليون دج ما يمثل 41,2% من الحصة المالية المخصصة لهذا القطاع .
- حرمان 09 بلديات من الاستفادة المالية في قطاع الخدمات المنتجة وهي : بلدية الطاية ، بلدية التلة ، بلدية قجال ، بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال ، بلدية بيضاء برج ، بلدية بازر سخرة ، بلدية صالح باي ، وبلدية الولجة .



جدول (133) المخطط القطاعي غير الممركز: توزيع الحصص المالية حسب القطاعات لفترة (1998-2008) عبر البلديات
الوحدة : 10⁶ دج

البلدية	المنشآت الاقتصادية و الإدارية	الطاقة و المناجم	التربية و التكوين	المنشآت الاجتماعية والثقافية	دعم الحصول على السكن	الفلاحة و الري	دعم الخدمات المنتجة	المجموع
أولاد سي أحمد	449,4	70,8	50,8	184,6	23,5	30	04	813,4
بئر العرش	777,8	215,3	346,3	89,3	230,4	5,8	10	1675,1
قجال	180	160,4	660,4	47,5	258,4	9,5	0	1316,3
عين لحجر	649,7	328,4	386,7	80,7	52,2	2,2	0,4	1500,6
الرصفة	110,6	113,6	238,7	114,2	32	0	0	609,1
عين أرانات	5056,9	32,7	573,2	29,7	464,9	97,1	10,4	6265,2
عين ولمان	3781,7	2603,5	938,6	1225,3	286,3	128	47,5	9011,2
بيضاء برج	402	110,7	576,8	83,7	59,2	2,2	0	1234,9
بازر سخرة	1019	1627,5	302,8	15,2	32,9	0	0	2997,4
حمام السخنة	165,9	201,5	387,6	997,8	249,9	25	2,4	2030,4
مزلوق	991,3	0,4	363,8	25,2	34,4	4,8	0,4	1420,5
بئر حدادة	239,3	0,4	70,9	12	31	7,1	0	360,8
صالح باي	155,2	332,9	756,8	295,6	183,6	0	12	1736,3
عين أزال	2414,6	716,3	347,4	1132,3	165,8	52,9	7,5	4836,9
أولاد صابر	10	126,5	224	218	228,1	2,5	0	809,2
قلال	1295	7,9	381,9	52	24	3,1	10	1774
قصر البطال	481,7	126,4	256,4	54,1	94,7	2,2	10,4	1026,2
الطاية	295,6	125,5	69,3	113,7	57,2	70	0	731,5
الثلة	229,1	109,3	58,1	93,5	56,1	40	0	586,3
الولجة	61,6	192,9	42,2	37,8	31,3	0	0	365,9
الإقليم	18767,124	7203,7	7033,4	4903	2596,6	483,1	115,2	41102,3
النسبة %	66,4	17,5	17,1	11,9	6,3	1,1	0,2	%100

المصدر نفسه و إعداد الباحث

- النتيجة:

رغم أهمية الغلاف المالي للبرامج القطاعية لفترة 1998-2008 الذي يظهر من خلال المقارنة بين نصيب الفرد الواحد في إقليم السهول العليا لسطيف و المقدر 79 000 دج / فرد مقابل 53 000 دج/فرد في بلديات إقليم شلغوم العيد التي تنتمي إلى إقليم السهول العليا الشرقية، إلا أن ذلك لا يخفي التباين في الحصص المالية بين البلديات حيث بلغ الفرق 29 نقطة بين حصة الفرد في بلدية عين أرانات المقدرة 146 000 دج وحصة الفرد في بلدية بئر حدادة المقدرة 17 000 دج .

كان التركيز المالي فيها أكثر على ثلاثة أقطاب، قطب عين أرزات في الجهة الشمالية الشرقية، وقطب حمام السخنة في الجهة الجنوبية الشرقية وقطب عين ولان في الجهة الجنوبية الغربية لمنطقة الدراسة. إن توزيع الحصص المالية حسب القطاعات تميز بالتفاوت الكبير تظهره نسب كل من قطاع المنشآت الاقتصادية الذي تحصل على 45,6 % مقابل 1,1 % لقطاع الفلاحة، رغم الطابع الفلاحي الذي يميز الإقليم. كما تظهر الفوارق في توزيع الأموال في القطاع الواحد على البلديات من طرف الفاعل العمومي.

3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2000-2004 (PSRE)

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر مرحلة معقدة بعد سنة 1989 مع بداية الإصلاحات السياسية، تميزت بارتفاع محسوس لمعدل البطالة من 19% سنة 1989 إلى 33,9% سنة 1998 أفرز تدهورا في القدرة الشرائية للسكان و انتشار ظاهرة الفقر، كان ذلك نتيجة للأداء الضعيف للاقتصاد وضعف القطاع العام وعجزه عن تلبية متطلبات السكان و عدم وضوح حدود ودور القطاع الخاص في الاستثمار، إضافة إلى التحفظ الذي كانت عليه الدولة في الانضمام إلى الهياكل والمنظمات الدولية خاصة التجارية منها وفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية والمنافسة. لكن ومع بداية سنة 2000 ارتفعت أسعار البترول إلى مستوى هام 28,6 دولار للبرميل، سمح هذا الانفراج المالي إلى اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى 2004 .

(إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح، وهو يشكل أداة قد تكون ناجعة في تحسين المداخيل وظروف المعيشة والشغل غير أن نجاعة برنامج الإنعاش تتوقف على القدرات التسييرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه ، لاسيما الجماعات المحلية. ولتحقيق ذلك ، يجب تحديد الأولويات بدقة والتنسيق فيما بينها دون التغاضي عن غاية هذا البرنامج ، والمتمثلة في إنعاش النمو المستديم)¹.

3.1 توزيع عدد مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) لفترة 2000-2004 حسب البلديات

كان برنامج الإنعاش الاقتصادي لفترة (2000 - 2004) يرمي إلى تحقيق أهداف نوعية كبرى تركزت حول إنعاش الاقتصاد الوطني و تحقيق التوازن الجهوي و خلق مناصب شغل لامتناس الحجم الكبير للبطالة و مكافحة الفقر وذلك بالاهتمام بالفئات المعوزة . رغم ذلك لم تحقق هذه المشاريع التوازن المنتظر في إقليم السهول العليا لسطيف، بحيث ميزتها بعض الاختلالات. عند مقارنة توزيع عدد المشاريع بين بلديات السهول العليا لسطيف حسب الجدول

¹ مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990

رقم (134) والخريطة رقم (39) تبرز الفروق الآتية:

جدول (134) توزيع الحصص المالية من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 - 2004) عبر البلديات

النسبة من غلاف الولاية	المبلغ المالي 10 ⁶ دج	عدد المشاريع	البلديات	النسبة من غلاف الولاية	المبلغ المالي 10 ⁶ دج	عدد المشاريع	البلديات
1,5,	14,1	6	طاية	3.7	33	9	عين ولمان
1,5,	14	4	الولجة	2.8	25	7	قلال
1,5,	13,8	4	التلة	2.6	24	5	عين أرناات
1,4,	13	4	بئر حدادة	2.3	20,6	7	عين أزال
1,4,	12,8	5	أولاد صابر	2.2	20	5	مزلوق
1,4	12,5	5	بازر سخرة	1.9	17,5	4	بيضاء برج
1,4	12,5	3	أولاد سي احمد	1.7	16	4	قصر الأبطال
1,3,	11,7	4	حمام السخنة	1.7	15,5	4	قجال
01	9,5	4	الرصفة	1.6	14,6	7	عين لحجر
1,5,	14	3	بئر العرش	1.5	13,3	6	صالح باي
				% 36,8	327,5	100	الاقليم
				% 100	892,5	305	الولاية

المصدر نفسه و إعداد الباحث

- مجموعة بلديات تفوق حصتها متوسط الولاية (05 مشاريع)

تحصلت بلديات هذه المجموعة على أكثر من متوسط الولاية الذي يقارب 05 مشاريع لكل بلدية ، وتشمل 06 بلديات ، تتصدرهم بلدية عين ولمان 09 مشاريع ، بلديات قلال ، عين أزال و عين لحجر 07 مشاريع ثم بلديتا صالح باي و الطاية 06 مشاريع لكل منها . ما يلاحظ على هذه المجموعة أنها تتكون من بلديات معظمها يقع في الجهة الجنوبية ذات التساقط القليل ، والتراب الفقيرة و المالحة .

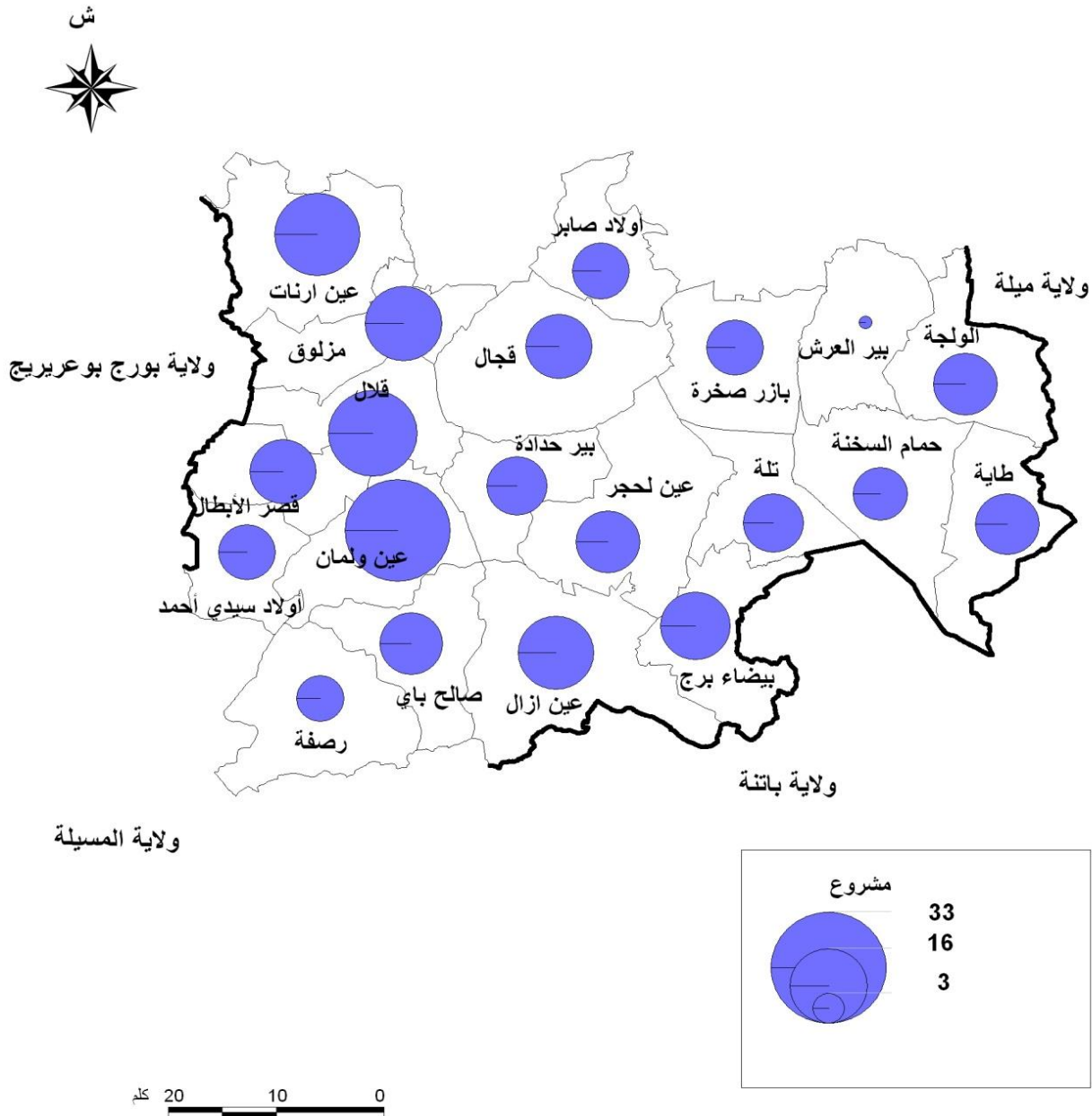
- مجموعة بلديات تتقارب مع متوسط الولاية

تحصلت بلديات هذه المجموعة على 05 مشاريع لكل منها ، وهو ما يتطابق مع متوسط الولاية ، سجل ذلك في كل من بلدية عين أرناات ، بلدية مزلوق ، بلدية أولاد صابر ، بلدية بازر سخرة

- مجموعة بلديات أدنى من متوسط الولاية : كان نصيب هذه البلديات أقل من المتوسط الولاية شمل 08 بلديات وهي: بلدية بيضاء برج، قصر الأبطال، قجال، الولجة، التلة ، بئر حدادة حمام السخنة ، الرصفة بأربع (04) مشاريع لكل منها ، وبلدية أولاد سي احمد مع بلدية بئر العرش بأدنى عدد 03 مشاريع .

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع عدد مشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بين 2000-2004



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 39

3.2 توزيع الحصص المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) على البلديات

من خلال معطيات الجدول رقم (134) يمكن استخلاص الملاحظات الآتية :

- انفراد بلدية عين ولمان بأكبر حصة مالية من بين مجموع البلديات، أين تلقت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 33 مليون دج وهو ما يمثل 3,7% من المبلغ الإجمالي للولاية لكونها تمثل أكبر ثقل بشري بإقليم الدراسة.
- حصول مجموعة من 04 بلديات على حصص مالية تتراوح بين 25 مليون دج لبلدية قلال وهو ما يمثل 2,8% من برنامج الولاية ، 24 مليون دج لبلدية عين أرناط بنسبة 2,6% من الغلاف المالي للولاية ، 20,6 مليون دج لبلدية عين آزال ما يمثل نسبة 2,3% من برنامج الولاية و مبلغ 20 مليون دج لبلدية مزلق بنسبة 2,2% من المجموع .
- حصول أغلبية البلديات بالإقليم على حصص مالية تراوحت بين 17,5 مليون دج لبلدية بيضاء برج ، 16 مليون دج لبلدية قصر الأبطال ، 14,1 مليون دج لبلدية الطاية ، 14 مليون دج لبلدية الوجلة ، 13,8 مليون دج لبلدية التلة ، 13 مليون دج لبلدية بئر حدادة ، 12,8 مليون دج أولاد صابر 12,5 مليون دج لكل من بلدية بازر سخرة و بلدية أولاد سي احمد ، 11,7 مليون دج لبلدية حمام السخنة ، الرصيفة بمبلغ 9,5 مليون دج وأقل حصة سلمت لبلدية بئر العرش بمبلغ 1,4 مليون دج .

3.3 توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) حسب القطاعات .

3.3.1 توزيع استثمارات قطاع الفلاحة والري عبر البلديات لفترة (2000-2004) :

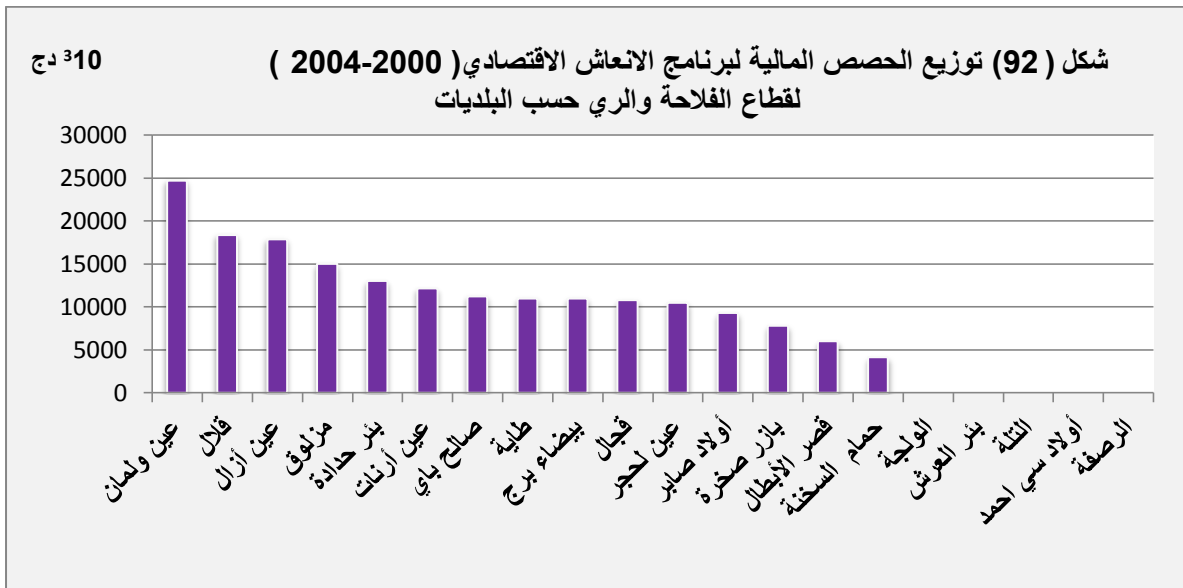
تحصلت مجموع بلديات منطقة الدراسة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لفترة 2000-2004 على ما قيمته 922,1 مليون دج و هو ما يمثل نسبة 32,6% من مجموع الغلاف المالي الذي خصص للقطاع بالولاية ، وهو ما يتناسب حسابيا مع عدد بلديات الإقليم . أما التوزيع فيما بينها فقد أظهر فروقا واسعة بين بلديات استفادت وأخرى لم تستفد كما يوضحها الشكل (92) و الخريطة (40) ويمكن إبراز ذلك كما يلي :

- **الفئة الأولى :** تنفرد في هذه الفئة بلدية عين ولمان بحجم المساعدات الموجهة لقطاع الفلاحة بحصة 24,7 مليون دج لسبعة 07 مشاريع .

- **الفئة الثانية :** تتكون من 10 بلديات أين تراوحت حصة المشاريع الفلاحية والري بين 18,4 مليون دج لأربعة مشاريع في بلدية قلال ، و 17,9 مليون دج لستة مشاريع في بلدية عين آزال و بلدية مزلق بمبلغ 15 مليون دج لأربعة مشاريع و 13 مليون دج لبلدية بئر حدادة ، 12,1 مليون دج لبلدية صالح باي ، 11 مليون دج لكل من بلدية الطاية و بلدية بيضاء برج 10,8 مليون دج لبلدية قجال و أخيرا 10,5 مليون دج لبلدية عين لحجر ، تمتاز هذه البلديات بإمكانات فلاحية جيدة وخاصة الأرض الفلاحية .

- **الفئة الثالثة :** تضم هذه الفئة 04 بلديات أين تلقت حصصا مالية قليلة تراوحت بين 9,2 مليون دج لبلدية أولاد صابر ، 7,8 مليون دج لبلدية بازر سخرة ، 06 مليون دج لبلدية قصر الأبطال و أضعف حصة لبلدية حمام السخنة 4,1 مليون دج.

- **الفئة الرابعة :** لم تتلقى بلديات هذه الفئة أية حصة من برنامج الإنعاش الاقتصادي في قطاع الفلاحة والري وتتكون من 05 بلديات وهي بلدية الوجلة ، بلدية بئر العرش ، بلدية التلة ، بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية الرصيفة. ما يلاحظ أن هذه البلديات تقع على أطراف الولاية الشرقية بالنسبة لبلدية بئر العرش و الوجلة رغم وفرة الأرض الزراعية بهما ، ثم على الأطراف الجنوبية الغربية للولاية بالنسبة لبلديتا أولاد سي احمد و الرصيفة اللتان عانتا الكثير في العشرية السوداء .



2.3.3 توزيع استثمارات قطاع الطرق و التهيئة الحضرية عبر البلديات لفترة (2000-2004)

الملاحظة التي تبرز في المساعدات الموجهة لقطاع الطرق و التهيئة الحضرية، كون 11 بلدية من مجموع 20 بلدية لم تتلق مشاريع في هذا القطاع كما يوضحها الشكل رقم (93) ، أما 09 بلديات التي تحصلت على مساعدات فكانت المبالغ متفاوتة و تظهر كما يلي :

■ المجموعة الأولى :

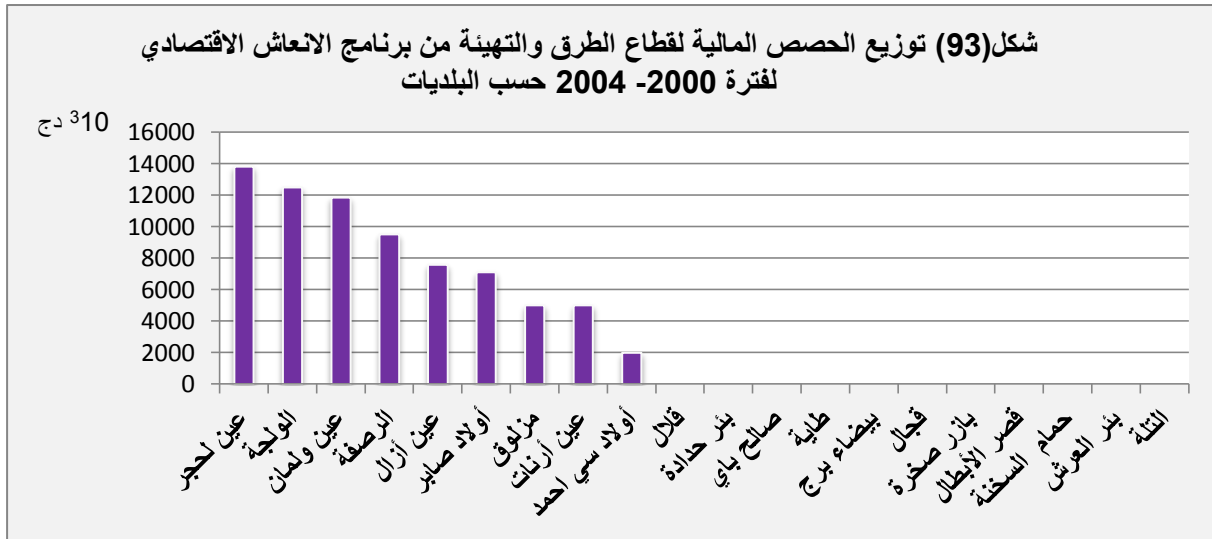
تشكل من 04 بلديات كانت المساعدات المالية تتراوح بين 13,8 مليون دج في بلدية عين لبحر، 12,5 مليون دج لبلدية الوجلة ، 11,8 مليون دج لبلدية عين ولمان ثم 9,5 مليون دج لبلدية الرصيفة .

■ المجموعة الثانية :

تتكون هذه المجموعة من 05 بلديات أين تراوحت المساعدات المالية لهذا القطاع بين 7,5 مليون دج في بلدية عين آزال ، 7,1 مليون دج في بلدية أولاد صابر ، 05 مليون دج لكل من بلدية عين أرناث و مزلوق وأضعف حصة تلقتها بلدية أولاد سي احمد بمبلغ 02 مليون دج.

■ المجموعة الثالثة :

أغلب بلديات الإقليم لم تتلق أية مشاريع أو مساعدة مالية في قطاع الطرق و التهيئة الحضرية من برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث بلغ عددها 11 بلدية من مجموع 20 بلدية ، خاصة منها بلديات بيضاء برج وبلدية صالح باي وبلدية التلة أين تجاوزت نسبة الطرق السيئة بها 1/3 من مجموع الشبكة ، إضافة إلى بلديات قلال ، بئر حدادة ، الطاية ، قجال ، بازر سخرة ، قصر الأبطال ، و بلدية حمام السخنة . وبلدية بئر العرش .



3.3.3 توزيع استثمارات المنشآت الاجتماعية و الثقافية عبر البلديات لفترة (2000-2004)

قدر مجموع المساعدات المالية في الجانب الاجتماعي و الثقافي لبلديات منطقة الدراسة 7,6 مليون دج من مجموع 66,3 مليون دج للولاية أي ما نسبته 11,4 % ، وفي ما بين البلديات لم تستفد سوى بلديتان اثنتان فقط من مجموع 20 بلدية وهما : بلدية بازر سخرة بمبلغ 4,7 مليون دج وبلدية قصر الأبطال بمبلغ 2,9 مليون دج.

- توزيع استثمارات المنشآت الاقتصادية لفترة (2000-2004)

تحصلت بلديات الإقليم على حصة 58,6 مليون دج من مجموع 182,9 مليون دج للولاية وهو ما يمثل نسبة 32 % . وهي حصة مقبولة مقارنة بعدد البلديات . إلا أن التوزيع فيما بينها لم يكن متوازنا (الشكل رقم 94)، بحيث تبر فوفا كبيرة بين بلديات الإقليم وهي كما يلي :

- المجموعة الأولى : حصص هامة

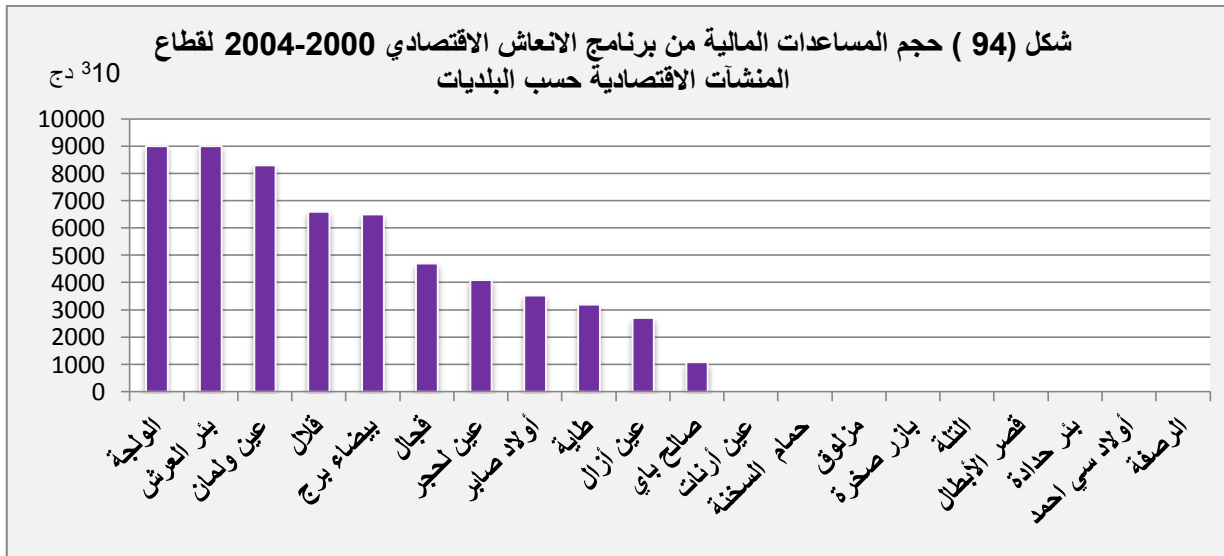
أكبر الحصص المالية تلقتها مجموعة تتكون من 04 بلديات، أين تحصلت على مساعدات في قطاع المنشآت الاقتصادية تراوحت بين 09 مليون دج لبلدية بئر العرش ، 8,3 مليون دج لبلدية عين ولمان ، 6,6 مليون دج لبلدية قلال ، و 6,5 مليون دج لبلدية بيضاء برج .

- المجموعة الثانية : حصص متواضعة

كانت مساعداتها متواضعة وشملت 06 بلديات ، أين تراوحت بين 4,7 مليون دج لبلدية قجال ، 4,1 مليون لبلدية عين لحجر ، 3,5 مليون دج لبلدية أولاد صابر ، 3,1 مليون لبلدية الطاية ، 2,7 مليون دج لبلدية عين أزال وأخيرا 01 مليون دج لبلدية صالح باي .

- المجموعة الثالثة : غياب تام

باقي البلديات لم تتلق مساعدات مالية في جانب المنشآت الاقتصادية وعددها 09 بلديات وهي : بلدية عين أرناات ، بلدية حمام السخنة ، بلدية مزلق ، بلدية بازر سخرة ، بلدية التلة ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية بئر حدادة ، بلدية أولاد سي احمد ، بلدية الرصفة .



3.3.3 توزيع استثمارات قطاع المنشآت الإدارية لفترة (2000-2004)

لم يوجه لهذا القطاع إلا مبلغا ماليا قليلا انحصر في بلدية واحدة وهي بلدية مزلق التي تحصلت على مبلغ 10×05^6 دج.

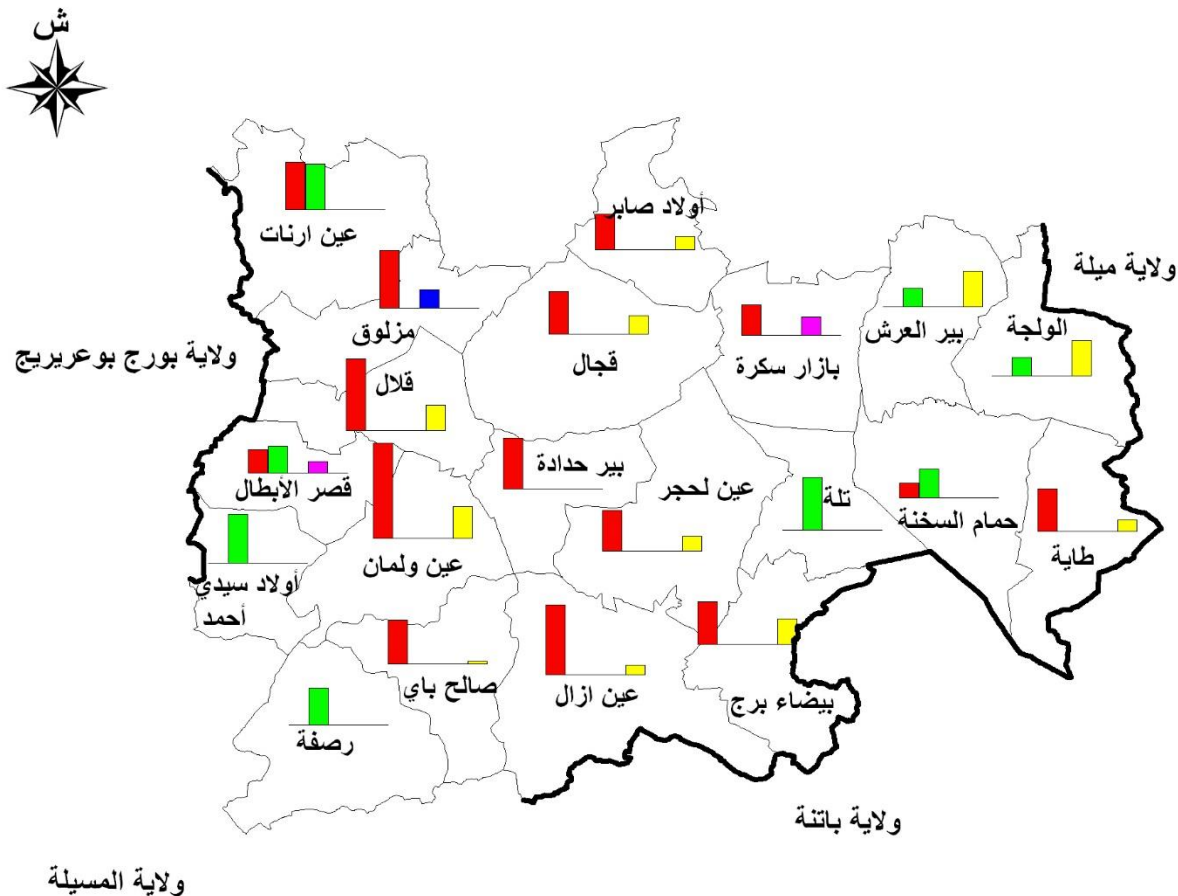
جدول (135) توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات عبر البلديات لفترة (2004-2000) الوحدة : 10^6 دج

المجموع	منشآت اقتصادية	منشآت ثقافية + اجتماعية	منشآت إدارية	الطرق + تهيئة حضرية	الفلاحة والري	البلديات
24				11,8	12,1	عين أرناط
33	8,3				24,7	عين ولمان
11,7				7,5	4,1	حمام السخنة
14	9			5		الولجة
20			5		15	مزلق
14	9			5		بئر العرش
12,8	3,5				9,2	أولاد صابر
15,5	4,7				10,8	قجال
12,5		4,7			7,8	بازر صخرة
14,6	4,1				10, 5	عين لحجر
13,8				13,8		الثلة
16		2,9		7,1	6	قصر الأبطال
14,1	3,19				11	طاية
25	6,6				18,4	قلال
13					13	بئر حدادة
12,5				12,5		أولاد سي احمد
17,5	6,5				11	بيضاء برج
20,6	2,7				17,9	عين أزال
13,3	0,08			2	11,2	صالح باي
5,9				9,5		الرصفة
546,3	57,6	7,6	5	74,3	182,9	منطقة الدراسة
874, 2	182,9	66,3	5	133,8	486,1	الولاية

المصدر نفسه وإعداد الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع الحصص المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2004-2000)



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 40

النتيجة :

لقد تحصلت مجموع بلديات الدراسة على 100 مشروع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) من مجموع 305 مشروع لولاية سطيف . ما يلاحظ أن علاقة توزيع المشاريع كانت ظاهريا توافقية بين عدد المشاريع وعدد البلديات على مستوى الولاية، حيث أن عدد بلديات منطقة الدراسة (20 بلدية) يمثل 1/3 من مجموع 60 بلدية للولاية تحصلت على 1/3 العدد الكلي لمشاريع الولاية ، إلا أن هذا التوافق الظاهري يخفي بعض الملاحظات نُحصرها فيما يلي :

- التركيز على مجال التجمعات الكبرى مثل بلدية عين ولمان ، بلدية عين آزال ، بلدية عين أرناات دون بلديات حديثة النشأة إداريا مثل الوجلة ، أولاد سي أحمد ، التلة ، الطاية ، و الرصفة وهي في أغلبها عانت خلال فترة التسعينات .

- غياب حصص مالية لبعض القطاعات الحساسة والضرورية لاستقرار السكان بالمجال المحلي مثل الصحة و التعليم .
 - عدم توزيع المساعدات وفقا لدرجة النقص الذي تسجله بعض البلديات مثل قطاع الطرق .
 - عدم توزيع المشاريع وفقا للخصائص الاقتصادية للبلديات، مثل غياب حصة لكل من بلدية الوجلة وبلدية بئر العرش وبلدية أولاد سي احمد و الرصفة في قطاع الري و الفلاحة .
 - أغلب المشاريع كان غلافها المالي بسيطا وعليه، فلم تكن له انعكاسات واضحة و مؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق ، الذي امتد على خمس سنوات 2005 - 2009 بغلاف مالي بلغ 60 مليار دولار، ما يعادل 9533 مليار دج وكان يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم التنمية المحلية و عصنة الهياكل القاعدية عبر التراب الوطني من اجل معالجة الاختلالات المحلية الكبرى وإعادة التوازن الديمغرافي بين المناطق والأقاليم بواسطة تهيئة مناطق السهول العليا و مناطق الجنوب و جعلها أكثر استقطابا للتنمية.

لقد تم جمع كل الحصص المالية التي تلقتها البلديات في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005/2009، وكان مجموع ما تحصلت عليه بلديات منطقة الدراسة 15,1 مليار دج ما يمثل نسبة 13,3 % من إجمالي حصة الولاية المقدره 113,7 مليار دج ، في المقابل لذلك كان الثقل البشري لبلديات السهول العليا لسطيف في تلك الفترة يمثل ما نسبته 33,8 % من مجموع سكان الولاية .

4. 1 نصيب الفرد من الاستثمار العمومي للبرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة (2005-2009)

يمكن قراءة الفروق الحاصلة على المستوى المحلي بين البلديات في نصيب الفرد من الاستثمار العمومي للبرنامج التكميلي لدعم النمو كما يوضحها الجدول رقم (136) و التي تميزت بضعف الحصة المالية الإجمالية لبلديات منطقة الدراسة ، كون أن متوسط نصيب الفرد من البرنامج التكميلي لفترة (2005-2009) قد بلغ 30

000 دج في حين أن متوسط نصيب الفرد للولاية كان في حدود 70 000 دج ، كما تعمقت هذه الفروق بين بلديات الإقليم حسب الخريطة رقم (41) بحيث نستخلص ما يلي :

- بروز كل من بلدية عين أرناث وبلدية مزلق بأعلى نصيب 79 000 دج/ فرد و 76 000 دج / فرد على التوالي نتيجة لبرنامج توسيع المطار .

- نصيب متوسط تراوح بين 54 000 دج/ فرد في بلدية أولاد صابر بعد برمجة مشروع الملعب الكبير ثم بلدية حمام السخنة بنصيب 52 000 دج/ فرد، وأخيرا بلدية بئر العرش بنصيب 42 000 دج / فرد .

- تطابق نصيب الفرد مع متوسط الإقليم في كل من بلدية عين ولمان و صالح باي 30 000 دج / فرد .

- أكبر من نصف عدد البلديات (13 بلدية) نصيب الفرد فيها أقل من المتوسط (30 000 دج / فرد) لكل من بلديات : قجال ، قلال ، عين آزال ، قصر الأبطال ، التلة ، أولاد سي احمد ، الطاية ، الوجلة ، الرصفة ، بازر سخرة ، بيضاء برج ، بئر حدادة وبلدية عين لحجر، كما يمتد الفارق بين أكبر نصيب للفرد وأضعفه إلى 68 نقطة .

جدول (136) نصيب الفرد من البرنامج التكميلي (2005-2009) حسب البلديات

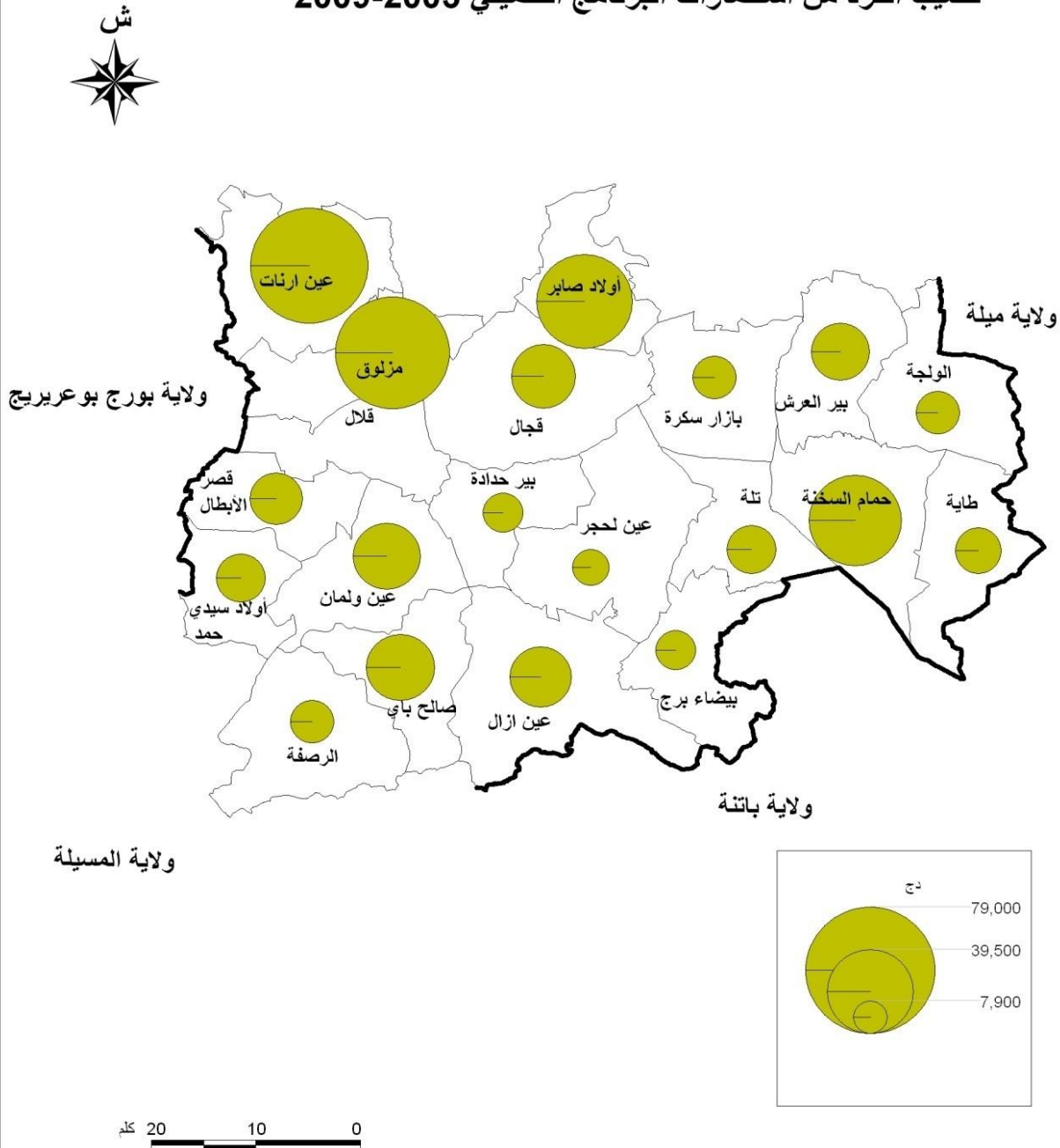
نصيب الفرد/ 1000 دج	سكان 2007	النسبة الولاية	الحصة المالية 10 ⁶ دج	البلدية	نصيب الفرد/ 1000 دج	سكان 2007 *	النسبة الولاية	الحصة المالية 10 ⁶ دج	البلدية
20	23630	0,4	474,5	قصر الأبطال	79	38860	2,7	3089,3	عين أرناث
17	7949	0,1	137,9	التلة	76	15715	01	1194,9	مزلق
17	10929	0,1	186,9	أولاد سي أحمد	54	12710	0,6	681,9	أولاد صابر
16	10695	0,1	171,7	الطاية	52	14040	0,6	725,7	حمام السخنة
14	10157	0,1	143,9	الوجلة	42	24432	0,9	1038,1	بئر العرش
13	15886	0,1	201,7	الرصفة	30	73872	1,9	2205,8	عين ولمان
13	29200	0,3	365,1	بازر سخرة	30	25346	0,6	747,8	صالح باي
12	38336	0,3	448,7	بيضاء برج	28	33900	0,8	941,9	قجال
12	21275	0,2	248,1	بئر حدادة	26	22780	0,5	588,6	قلال
11	36149	0,3	397,1	عين لحجر	25	49182	01	1205,1	عين آزال
					30	515043	13,3	15195,7	منطقة الدراسة
					75	1519810	100	113710	الولاية

المصدر نفسه وإعداد الباحث

* اعتبار عدد سكان سنة 2007 هو متوسط عدد سكان فترة (2005 - 2009)

بلديات السهول العليا لسطيف :

نصيب الفرد من استثمارات البرنامج التكميلي 2009-2005



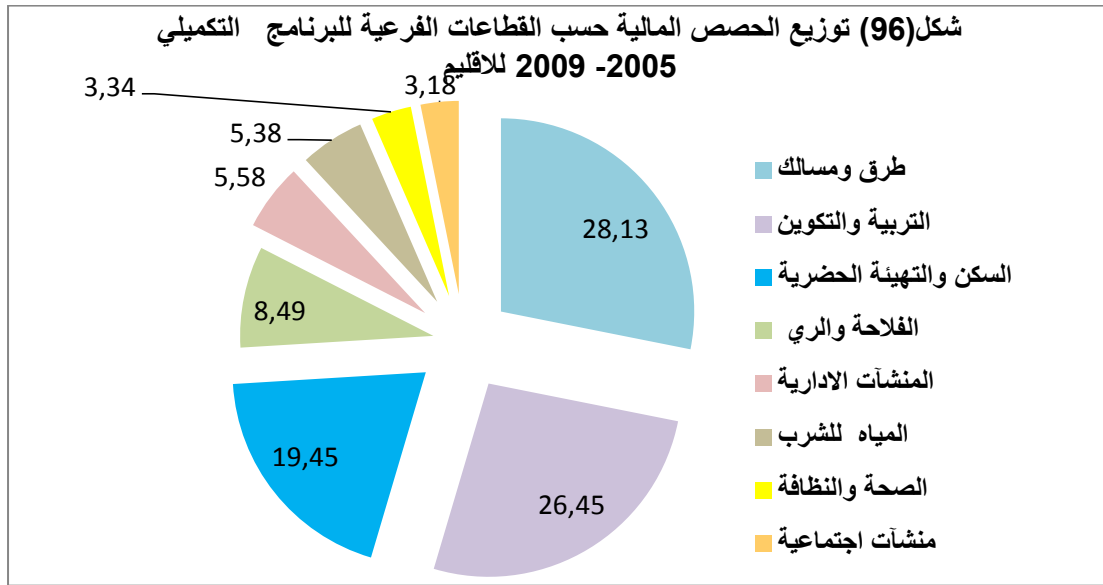
المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 41

2.4 توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للبرنامج التكميلي لفترة 2005-2009

من الطبيعي أن أي عملية استثمار تعد مكسبا ماديا جديدا لإقليم السهول العليا لسطيف خاصة وأنه عرف شبه فراغ في الماضي . تهدف دراسة توجيه الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية إلى معرفة درجة التركيز ومبدأ الأولويات التي ينتظرها المجال المحلي ، ومن خلال بيانات الجدول رقم (137) والشكل رقم (95) يمكن قراءة الملاحظات الآتية :

شكل (95) توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للبرنامج التكميلي 2005-2009



تظهر ثلاث قطاعات أخذت الأولوية في الاستثمار من برنامج دعم النمو، ووجهت ترتيبا حسب الخريطة رقم (42) إلى :

- قطاع الطرق بنسبة 28,1% من الغلاف المالي للإقليم ، تركز بالدرجة الأولى في بلدية عين أرناط نتيجة لتوسيع مدرج المطار ، ثم بلدية مزلق وبلدية عين أزال .
- قطاع التربية والتكوين جاء في الرتبة الثانية بنسبة 26,4% من مجموع الغلاف المالي، أكبر البلديات المستفيدة كانت بلدية قجال وبلدية عين ولمان ، بلدية صالح باي وبلدية قلال .
- قطاع السكن والتهيئة الحضرية جاء في الرتبة الثالثة بنسبة 19,4% من مجموع الغلاف المالي، أكبر الحصص ووجهت إلى كل من بلدية عين أرناط، بلدية عين ولمان وبلدية قجال .

وهي أولويات مست قطاعات إستراتيجية للمنشآت القاعدية (الطرق) مشاريع لاستقرار العنصر البشري في المحيط (السكن والتهيئة الحضرية) كما خدمت الإنسان من حيث التعليم والتكوين .

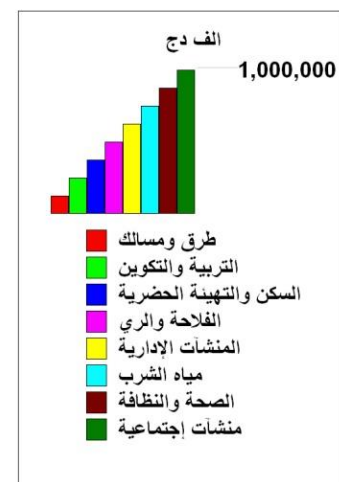
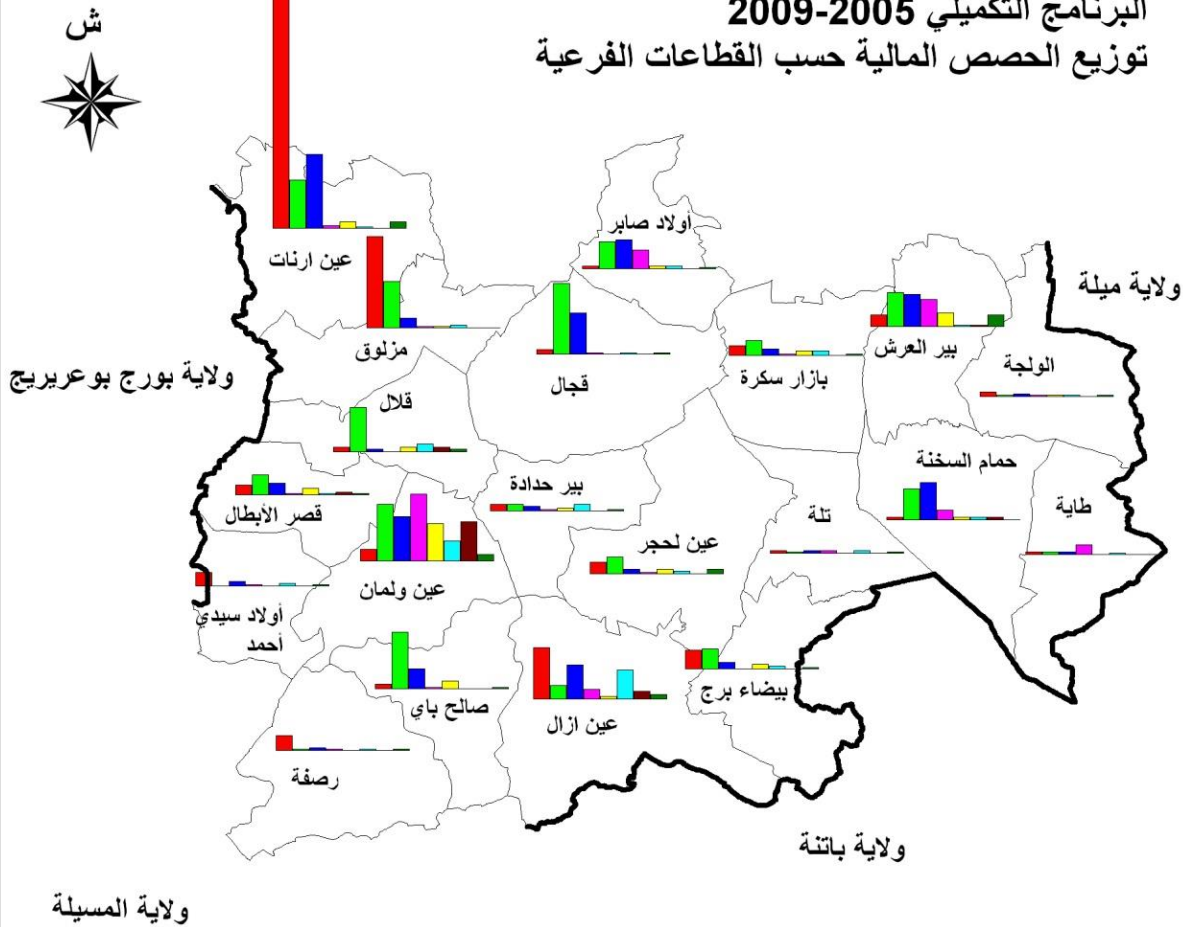
- تراجع قطاع الفلاحة إلى المرتبة الرابعة من الحجم المالي المعتمد له ، حيث تحصل على $10 \times 1290,8$ دج ما نسبته 8,4 % من مجموع الرخص المالية منها مبلغ 204,5 مليون دج لاستصلاح الغابات وأكبر حصة وجهت إلى بلدية عين ولمان .

- باقي القطاعات الفرعية تحصلت على حصص ضعيفة تراوحت نسبتها بين 5,5% للمنشآت البلدية ، 5,3% لمياه الشرب ، 3,3% للصحة و3,1% للمنشآت الاجتماعية خاصة منها الشباب والثقافة على مستوى مجموع بلديات الإقليم .

بلديات السهول العليا لسطيف :

البرنامج التكميلي 2005-2009

توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية



20 10 0 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 42

جدول (137) توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية لبرنامج دعم النمو (pcsc) 2005-2009 حسب البلديات الوحدة 10⁶ دج

المجموع	منشآت اجتماعية	الصحة والنظافة	المياه للشرب	المنشآت الإدارية	الفلاحة والري	السكن والتهيئة الحضرية	التربية والتكوين	طرق ومسالك	البلدية
3089,3	55,9	05	15,2	49	27,4	568	369,1	2004	عين أرناط
2205,8	55,7	298,1	157,4	294,4	515,7	347,9	437,7	98,6	عين ولما
1205,1	42,5	69,8	220,8	21,6	76,2	268,9	105	400,2	عين أزال
1194,9	0,9	4,7	27,1	12,3	17,4	84,3	349,2	699	مزلق
1038,1	93	12,5	11,5	109,5	211,8	243,9	266	89,6	بئر العرش
941,9	16,5	04	15,5		10,4	309,8	539,7	46	قحجال
747,8	16	5,7	2,8	68,2	13,4	163	437,7	40,7	صالح باي
725,7	5,6	24,5	23,5	20	84,4	294,5	242,1	31	حمام السخنة
681,9	16,5		32,3	20	143	228,1	213	29	أولاد صابر
588,6	23	42	61	35,1	6,4	29,8	348	43	قلال
474,5	18	30,1	18,5	47,8	12,9	98	163,6	85,3	قصر الأبطال
448,7	12	3,2	27,8	45	0,4	51,2	159,9	149,2	بيضاء برج
397,1	33	3,2	31	43,3	14,4	44,1	132,5	95,5	عين لاجر
365,1	16,8	3,2	37,2	41,3	10,9	52,9	121,2	81,5	بازر سخرة
248,1	15,2		50,1	29,2	10,9	33,5	54,2	54,9	بئر حدادة
201,7	10		15,5		9,8	25,5	16,3	124,5	الرصفة
186,9	15,3	0,5	23,5	0,5	9,4	35	3,5	99	أولاد سي أحمد
171,7	05	05	07	02	77,8	27,8	22,1	25	الطاية
143,9	19	0,5	16	8,6	11,9	24,9	17,9	45	الولجة
137,9	13,5		24,5		25,8	23,9	18,6	31,5	الثلة
15195,7	483,5	507,9	818,4	848,2	1290,8	2955,6	4018,3	4272,7	المجموع
%100	%3.1	%3.3	%5.3	%5.5	%8.4	%19.4	%26.4	%28.1	النسبة

المصدر نفسه و إعداد الباحث

النتيجة :

إن التباين الكمي والنوعي يبقى ميزة هذا البرنامج التكميلي ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد بالإقليم 30 000 دج مقابل 75 000 دج كنصيب للفرد على مستوى الولاية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتأكد الفروق الكبيرة داخل بلديات الإقليم نفسه بين 79 000 دج كنصيب الفرد في بلدية عين أرناط و 11 000 دج نصيب الفرد في بلدية عين لاجر . إن الأغلبية الساحقة لبلديات إقليم الدراسة 18/20 بلدية نصيب الفرد بها أقل من متوسط الولاية. أما توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات، فكان متباينا في النسب بين قطاعات تحصلت على ما نسبته 28 % للطرق، 26 % للتربية والتكوين وأخرى لم تتجاوز نسبتها 3 % كقطاع الصحة والمنشآت الاجتماعية.

5 . توزيع المساعدات المالية من الولاية حسب البلديات لفترة 2004 – 2010 : أكبر المساعدات كانت للبلديات الأقل نموا

يتطرق البحث إلى دراسة توزيع المساعدات المالية على البلديات، وهي أموال توجه مباشرة إلى تمويل مشاريع بالبلديات، من اقتراح المجلس الشعبي للولاية. من خلال الجدول رقم (138) الذي تم إنجازه عن طريق جرد كل الإعانات التي قدمتها الولاية لبلديات إقليم الدراسة على امتداد الفترة ما بين 2004 و 2010 ، يتبين أن هناك هامش من الخلل في التوزيع حيث تحصلت مجموع البلديات على ما قيمته 37 مليون دج في الفترة المذكورة آنفاً، وهو ما يمثل نسبة 24,7 % من جملة المساعدات المقدمة من طرف الولاية والتي قدرت في مجملها 149,3 مليون دج ، مقابل حجم سكاني في حدود 34,3 % من مجموع سكان الولاية ، أي أن 1/3 سكان الولاية تلقوا 1/4 المساعدات المالية للولاية . كما أن متوسط نصيب الفرد في الإقليم (71,9) دج هو أقل من مثيله على مستوى الولاية والمقدر 98,3 دج للفرد

جدول (138) توزيع مساعدات الولاية على البلديات بين 2004 و 2010

البلديات	المجموع 10 ⁶ دج	سكان 2007*	نصيب الفرد دج	النسبة /الإقليم	البلديات	المجموع 10 ⁶ دج	سكان 2007*	نصيب الفرد دج	النسبة /الإقليم
الطاية	4,9	10695	458	13,2	عين أزال	2,1	49182	43,5	5,7
التلة	3,6	7949	456	9,8	قجال	1,4	33900	41,3	3,7
مزلق	3,9	15715	248	10,5	الولجة	0,4	10157	39,3	01
حمام السخنة	03	14040	218	8,2	أولاد صابر	0,5	12710	39,3	1,3
أولاد سي احمد	02	10929	183	5,4	عين الحجر	1,3	36149	38	3,7
الرصفة	2,2	15886	138	5,9	عين ولمان	1,4	73872	18,9	3,7
صالح باي	2,8	25346	111	7,6	قلال	0,4	22780	17,5	01
بئر حدادة	2,2	21275	108	6,2	بئر العرش	0,4	24432	16,3	01
بازر سخرة	1,9	29200	65	5,1	بيضاء برج	0,5	38336	13	1,3
قصر الأبطال	1,4	23630	59	3,7	عين أرزات	0,4	38860	10,2	01
الإقليم	37	515043	71	24,7 %					
الولاية	149,3	1519810	98						

المصدر نفسه و إعداد الباحث

* اعتبار عدد سكان سنة 2007 هو متوسط عدد سكان فترة 2010/2004

من خلال البيانات المستقاة من مصالح الولاية اتضح عدم التوزيع العقلاني للمساعدات المالية الولائية على البلديات، تبين ذلك من خلال الفارق بين نصيب الفرد الواحد من هذه المساعدة المالية بين البلديات بين بلدية التلة (458 دج/فرد) وبلدية عين أرناط (10 دج/فرد) ما يؤكد الفوارق في الإعانات المالية التي يمكن تصنيفها حسب الخريطة رقم (43) كما يلي :

- المجموعة الأولى : أكبر نصيب للفرد من المساعدات المالية الولائية

سجل في كل من بلدية الطاية 458 دج/الفرد وبحصة إجمالية قدرت 4,9 مليون دج ما يعادل 13,2 % من إجمالي المبلغ الإجمالي، ثم بلدية التلة بنصيب فرد 456 دج بحصة إجمالية قدرت 3,6 مليون دج ما يعادل نسبة 9,8 % من إجمالي مبلغ الإقليم كذلك، وهما بلديتان تقعان في القسم الجنوبي الشرقي الشبه جاف للإقليم والولاية معا، حديثتان من حيث النشأة الإدارية ظهرتا على اثر التقسيم الإداري لسنة 1984 م .

- مجموعة الاستفادة المتوسطة

تتكون هذه المجموعة من 06 بلديات ، تراوح فيها نصيب الفرد بين 248 دج/ الفرد في بلدية مزلق إلى 108 دج/ الفرد في بلدية بئر حدادة ، إضافة إلى كل من بلدية حمام السخنة 218 / الفرد ، بلدية أولاد سي أحمد 183 دج/ الفرد ، بلدية الرصفة 138 دج / الفرد ، وبلدية صالح باي 111 دج / الفرد و تمثل مجتمعة حوالي 44 % من مجموع مساعدات الإقليم .

- مجموعة ذات استفادة قليلة

يشكل هذه المجموعة 07 بلديات من الإقليم، كان نصيب الفرد فيها أقل من متوسط نصيب الفرد الواحد بإقليم الدراسة و نصيب الفرد على مستوى الولاية كذلك، وهي كل من بلدية بازر سخرة 65 دج/ الفرد ، بلدية قصر الأبطال 59 دج/ الفرد ، بلدية عين آزال 43 دج/ الفرد ، بلدية قجال 41 دج/ الفرد ، بلدية الوجلة 39 دج/ الفرد وبلدية عين لاجر 38 دج/ الفرد تمثل مجتمعة ما نسبته 24,5 % من غلاف المساعدة المالية للإقليم .

- مجموعة الاستفادة الشكلية (القليلة جدا)

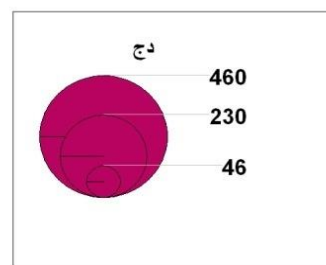
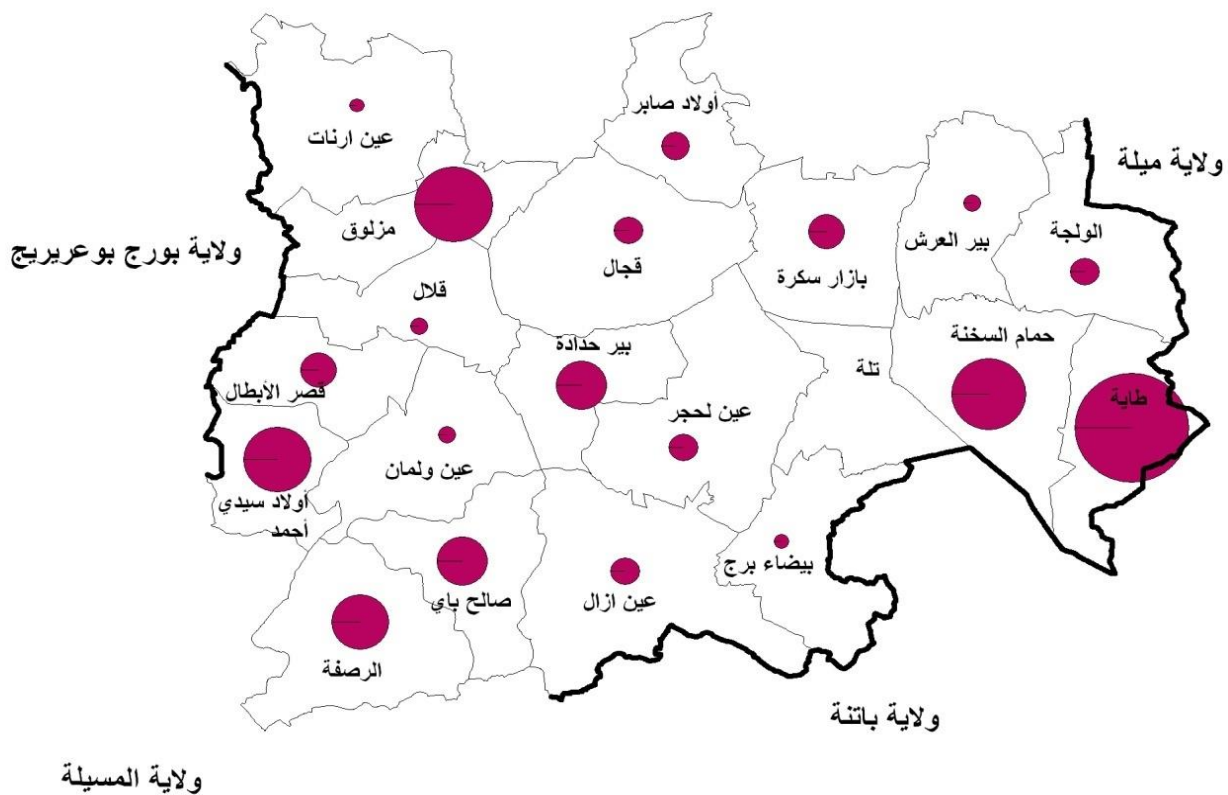
كان نصيب الفرد من مساعدات الولاية لهذه المجموعة قليلا جدا أين تراوح بين 18 دج للفرد في بلدية عين ولمان و أضعف نصيب للفرد في بلدية عين أرناط و المقدر 10 دج ، يتوسطهما كل من بلدية قلال 17 دج للفرد وبلدية بئر العرش 16 دج للفرد . تمثل مجتمعة ما نسبته 8,3 % من مجموع المساعدات المالية من الولاية .

ش



بلديات السهول العليا لسطيف :

نصيب الفرد من اعانات الولاية لفترة 2010-2004



20 10 0 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 43

النتيجة :

أبرز ما ميز توزيع مساعدات الولاية هو الحجم الضعيف للغلاف المالي المقدم لمجموع بلديات الإقليم. رغم الفوارق الواضحة في توزيع هذه المساعدات المالية على بلديات الإقليم، إلا أن أكبر الحصة كانت من نصيب بلديات تمتاز بضعف في الهياكل القاعدية و النمو الاقتصادي عامة، ذات إمكانيات طبيعية أقل (امتداد السبخ والملوحة، قلة التساقط) بالمقابل لذلك فان البلديات ذات المؤهلات الاقتصادية والطبيعية، جاءت في المراتب الأخيرة من حيث نصيب الفرد من المساعدة المالية.

ما يمكن استخلاصه من توزيع المساعدات المالية للولاية على بلديات الإقليم، أنه يجمع بين إجراءات موضوعية وأخرى غير موضوعية، كون أن توزيع المساعدات لا يركز على مؤشرات علمية أو اقتصادية أو سكانية، بحيث يلاحظ تواجد بلديات فقيرة في المجموعة الأكثر استفادة مثل بلدية الطاية والتلة وهو أمر طبيعي مع تواجد بلدية حمام السخنة ذات أكبر مؤشر غنى بالإقليم.

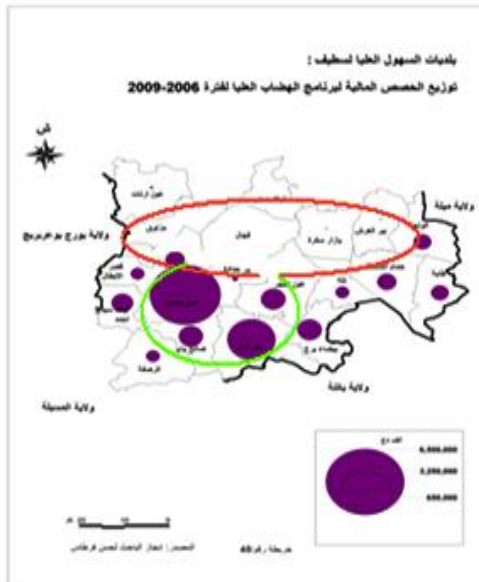
- عدم انسجام مبالغ المساعدة مع حجم سكان البلديات ورتبها الإدارية بتقارب حصة كل من بلدية الوجلة و بلدية أولاد صابر ذات حجم سكاني قليل وتعد مراكز لبلديات حديثة النشأة إداريا، مع بلديات ذات حجم سكاني هام محليا، وهي مراكز دوائر في كل من بلدية عين أرناث وبلدية بئر العرش.
- تخصيص 05 حصة مالية بمبلغ 7,5 مليون دج لبناء سكنات لمسؤولي البلديات (أمين عام البلدية) والتي من المفترض أن تأخذ من مصادر أخرى غير المساعدات المالية.
- مؤشر ايجابي تمثل في تخصيص حوالي 07 حصة مالية على امتداد فترة (2004 – 2010) لاقتناء أجهزة إعلام آلي للبلديات وحصة أخرى وجهت لشراء عتاد شبكة الانترنت لجميع البلديات .

خلاصة الفصل التاسع

تعد مخططات التنمية أداة فاعلة في التقليل من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين السكان والمناطق ورغم الاعتمادات المالية الهامة المسخرة من طرف الدولة و الجماعات المحلية لكن من الناحية العملية قد أبانت الدراسة على نتائج ايجابية وأخرى سلبية يتجلى ذلك من خلال عملية توزيع البرامج والأموال التي أخذت طابعا تعويظيا (système de compensation) كون بلديات تأخذ حصصا مالية معتبرة من برنامج معين وتقل أو تنعدم حصتها المالية في برنامج آخر، و من خلال الخريطة المركبة رقم (44) التي شملت برامج تنمية مختلفة تتضح بعض الملاحظات الجوهرية وهي :

- بروز المنطقة الوسطى من إقليم السهول العليا لسطيف منطقة حواء، بأضعف حظ من التنمية.
- توزيع عدد مشاريع دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي لفترة (2000 - 2004) كان التركيز فيه على الجهة الغربية و الجنوبية لمنطقة الدراسة.
- التركيز على بلديات المجال الخلفي لقطب مدينة سطيف في البرنامج التكميلي (2005 - 2009).
- التركيز على البلديات (مقر دائرة) في كل من بلدية عين أرنات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة و بلدية عين ولان في الجهة الجنوبية الغربية و بلدية عين آزال في الجهة الجنوبية و بلدية حمام السخنة في الجهة الجنوبية الشرقية .
- شمول المخططات البلدية للتنمية ذات الاستراتيجية المتميزة في عملية التنمية المحلية لكل البلديات رغم الفوارق في الحصص المالية.
- توافق في توزيع المساعدات المالية على البلديات عرفت توزيعا بين عدد بلديات الإقليم التي تمثل 1/3 من بلديات الولاية مع عدد المشاريع أين تحصل الإقليم على 1/3 عدد مشاريع الولاية. بالمقابل لذلك تبرز بعض الملاحظات السلبية:
- تباين في الحصص المالية للمخططات البلدية التي لا تتوافق بمتغيرة السكان، أكدتها بروز ثلاث مستويات مختلفة بين بلديات الإقليم، بين مجموعة أولى مكونة من 08 بلديات، جاوزت فيها نسبة الاستثمار نسبة السكان و مجموعة ثانية مكونة من 08 بلديات، سجلت اختلالا في العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان، إضافة إلى مجموعة ثالثة مكونة من 04 بلديات ميزها توازن بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان.
- تباين في توزيع عدد المشاريع بين البلديات للفترة ما بين (1998 - 2008) ، حيث بلغ الفارق 42 نقطة تأكد ذلك في عدد مشاريع بلدية صالح باي التي تحصلت على 100 مشروعا مقابل 58 مشروعا لبلدية مزلق.

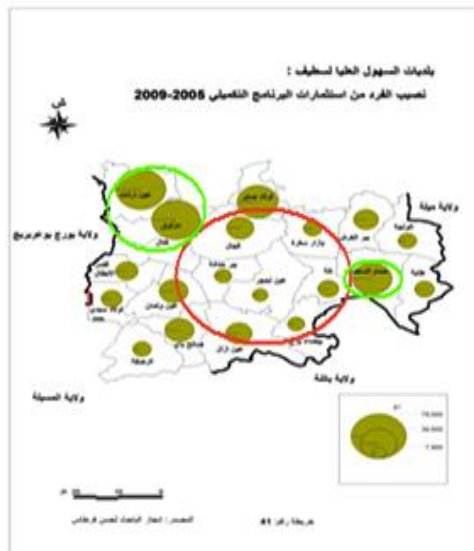
خريطة مركبة لتوجيه التنمية عبر إقليم السهول العليا لسطيف



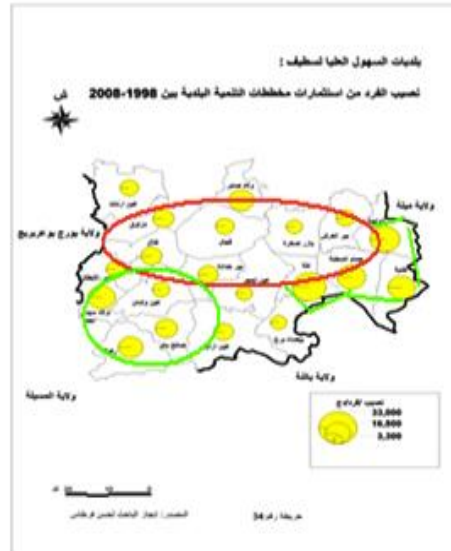
التركيز على الجنوب الغربي وقهيمش بلديات الوسط والشمال



التركيز على القسم الغربي والجنوبي



التركيز على الشمال الخلفي لبلدية سطيف (الجهة الشمالية الشرقية) والجهة الشرقية والجهة الجنوبية الغربية



التركيز على بلديات الجهة الشرقية والغربية

مناطق التركيز

مناطق نهيمشة

المصدر: من إنجاز الباحث لحنس بوطاس

خريطة رقم 44

- اختلال في أولويات البلدية المتمثلة في درجة النقص و العجز مع حجم الأموال الممنوحة لها. على هذا المنوال فان برامج التنمية لم تعالج الفوارق بين البلديات ولم تقلص منها بدرجة ملموسة، بقدر ما ساهمت بطريقة غير مباشرة على استمرارها و هو ما يتعارض و الهدف الاستراتيجي الذي جاءت من اجله في تحقيق التنمية المتوازنة وتدارك الفوارق القديمة بين البلديات. هذا ما يتضح من الخطاب السياسي للدولة الجزائرية الذي ورد عن وزير العمل و الضمان الاجتماعي الذي صرح في شهر جوان 2007 بجنيف بسويسرا (إن الجزائر انطلقت بعزم في سياسة تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام و تقليص البطالة، و رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين، غير أنه سرعان ما أثبتت التجربة بأنه لا التسيير المحصور في مستوى الدولة لوحدها ولا الاعتماد حصريا على آليات السوق، باستطاعته ضمان التوزيع المثالي للموارد، إذ تبين أن تدخل الدولة ضروري لضمان شفافية السوق وفاعليته واستدراك نقائصه، ولاشك أن مثل هذه السياسة تتطلب من الدولة الفعالية اللازمة و تتطلب قيام مؤسسات ديناميكية ، لذلك فإن مسعانا كان أولا العمل على إعادة تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المدنيين المتوسط و البعيد و كمنشط و محرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية)¹.

وضع يدفع إلى التفكير في عقلنة تسيير البرامج العمومية وترشيد صرف الأموال العمومية عن طريق انجاز دراسات ذات جدوى اقتصادية و تفادي إعادة تقييم المشاريع التي كثيرا ما تكلف الحكومة أغلفة مالية إضافية.

بعد تحليل برامج الاستثمارات العمومية بالإقليم المحلي، تمتد الرسالة إلى البحث في طبيعة المبادرات الخاصة في الاستثمار والتي ترافقها الدولة من أجل ترقية مختلف النشاطات، وهو ما يتضمنه الفصل العاشر الموالي.

¹ الطيب لوح ، وزير العمل والضمان الاجتماعي ، مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي ، جنيف جوان 2007.

الفصل العاشر

برامج ترقية النشاطات إطار للمبادرة الخاصة

يتوقف انتقال وانسياب الاستثمار الخاص إلى إقليم معين على مدى توفر جملة من الحوافز المادية والقانونية التي تضمنها السلطة الإدارية المحلية في الإقليم نفسه. لأن عملية بعث الاستثمار في أقاليم جديدة يقتضي شروطا وتسهيلات خاصة و متميزة أكثر من المنظومة الوطنية، كون أن الاستثمار أصبح من الموضوعات الأكثر جذبا وتنافسا في الظروف الراهنة لتوظيف الأموال ومن بين هذه الشروط بالأساس توفير أراضي خاصة كمناطق النشاطات التي تخصص لتوطين المؤسسات والوحدات الصناعية بالإقليم.

إن قانون الاستثمار 93-12 قد أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية و يتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية و تحديد الاستثمارات (CALPI) على المستوى المحلي و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني (APSI) حيث تتكفل هاتين الهيئتين بتشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية و ضمان ترقية الاستثمارات و إحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية الاقتصادية، التقنية، التشريعية، التنظيمية المتعلقة بمجال استثماراتهم و طرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة، إضافة إلى تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

1 . فوارق الاستثمار المحلي الخاص

(إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في تربيته و تدعيمه بشكل فعال و ناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق و العولمة و حرية التجارة و المنافسة الاقتصادية).¹

1.1 مدى توفر مناطق النشاطات بمنطقة الدراسة

تعد مناطق النشاطات بمثابة هيكل عقاري يستقبل مختلف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدماتية والتجارية، يتم تحديدها من خلال المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير (PDAU) لكنها لا ترتقي إلى مرتبة المناطق الصناعية . ما يلاحظ أن الهيكل المادية للاستثمار جد متباينة بين البلديات وهو ما تؤكد معطيات الجدول رقم (139) حيث يبرز قطب منطقة النشاطات لبلدية عين ولان التي تمتد على مساحة 25,5 هكتار تتبعها منطقة النشاط لبلدية بيضاء برج تمتد هي الأخرى على مساحة هامة 21 هكتار . أما الاختلال فيظهر في كون نصف عدد البلديات تساوي أو تقل بها منطقة النشاط عن 6 هكتار و غياب منطقة النشاطات في 06 بلديات ، أغلبها يمتد في المنطقة الجنوبية و على أطراف الإقليم .

¹ - موسى رحمان ، وسيلة السبتي ، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ص 12 ، الملتقى

الدولي ، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة باتنة ، سنة 2006.

جدول (139) توزيع مناطق النشاطات في بلديات منطقة الدراسة سنة 2008

البلدية	المساحة هكتار	البلدية	المساحة هكتار
عين ولمان	25,5	قجال	3,4
بيضاء برج	21,2	بئر العرش	3,2
عين آزال	14,1	الولجة	1,6
أولاد صابر	14	التلة الطاية	0
مزلوق	6,8	أولاد سي أحمد	0
حمام السخنة	06	الرصفة	0
عين أرزات	5,8	بئر حدادة	0
قلال	5,2	قلال	0
بازر سخرة	4,8	قصر الأبطال	0
صالح باي	4,3	المجموع	120,5
عين لحجر	4,1	الولاية	285,8

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية سطيف

2.1 توطن الوحدات الصناعية المتوسطة والصغيرة عبر البلديات إلى غاية سنة 2008

تأسيسا على معطيات الجدول رقم (140) الذي يبين توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقليم ، فقد بلغ عددها 1510 مؤسسة من مجموع 8548 مؤسسة على مستوى ولاية سطيف ، فهي لا تمثل سوى 17,6 % من المجموع رغم ما يوفره الإقليم من هياكل قاعدية كالطرق الوطنية أين يعتبر الإقليم منطقة وصل بين عدة جهات من القطر.

أبانت الاستجابات الميدانية على تفضيل أصحاب رؤوس الأموال في بلديات الإقليم على الانتقال إلى مدينة العلمة و سطيف للاستثمار فيها من أجل الاقتراب إلى مركز الحركة التجارية بالمنطقة ، فمن أوائل المستثمرين في المنطقة التجارية لمدينة العلمة تعود إقامتهم الأصلية إلى بلديات قصر الأبطال ، بازر سخرة ، بئر العرش و بلدية عين آزال وهو ما يؤكد تأثير عاملي التخصص و التركيز في جلب الاستثمارات الجديدة إلى مواطن ذلك النوع من النشاط سواء كان تجاري أم صناعي أو غيره ، فالصناعات الصغيرة و المتوسطة مولدة للثروة و الشغل و بإمكانها قيادة النمو في المستقبل، ففي فرنسا على سبيل المثال صرح رئيس الاتحاد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه تم تسريح مليون عامل من المؤسسات الصناعية الكبيرة في فرنسا ما بين (1989-1995) تحت ضغط شروط المنافسة الدولية ، غير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمكنت من خلق 1,2 مليون منصب عمل صافي خلال الفترة نفسها، و يبقى

المشكل المطروح بالنسبة لنا من حيث عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و التبعية بخصوص مدخلات الإنتاج و هو قيد ينبغي العمل على التخفيف منه.¹

جدول (140) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات إلى غاية سنة 2008

البلدية	مجموع المؤسسات صغيرة + متوسطة	مناصب الشغل	البلدية	مجموع المؤسسات ص + م	مناصب الشغل
عين ولمان	312	1421	حمام السخنة	50	228
عين أرزات	223	1016	بئر العرش	50	228
عين أزال	208	948	بيضاء برج	44	200
قجال	96	437	قصر الأبطال	28	128
مزلق	85	387	الرصيفة	20	91
عين الحجر	78	355	أولاد صابر	19	87
صالح باي	76	346	أولاد سي احمد	6	27
بازر صخرة	74	337	الوجلة	5	23
قلال	57	260	الطاية	4	18
بئر حدادة	56	255	التلة	2	9
المجموع	1510	6878			

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سطيف

تدخلت الدولة في مجال الاستثمار عن طريق إنشاء مؤسسات متخصصة تقوم بدعم الاستثمار الخاص و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شبكة من الهياكل التنظيمية من أبرزها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

2 . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : (ANSEJ)

هي هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية والجماعية لخلق فرص الشغل و النشاط لدى الشباب من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة ، وقد أنشئت الوكالة في سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة الوزير الأول كما يتابع وزير التشغيل كل الأنشطة العملية للوكالة ، يسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة وتقوم بالمهام التالية :

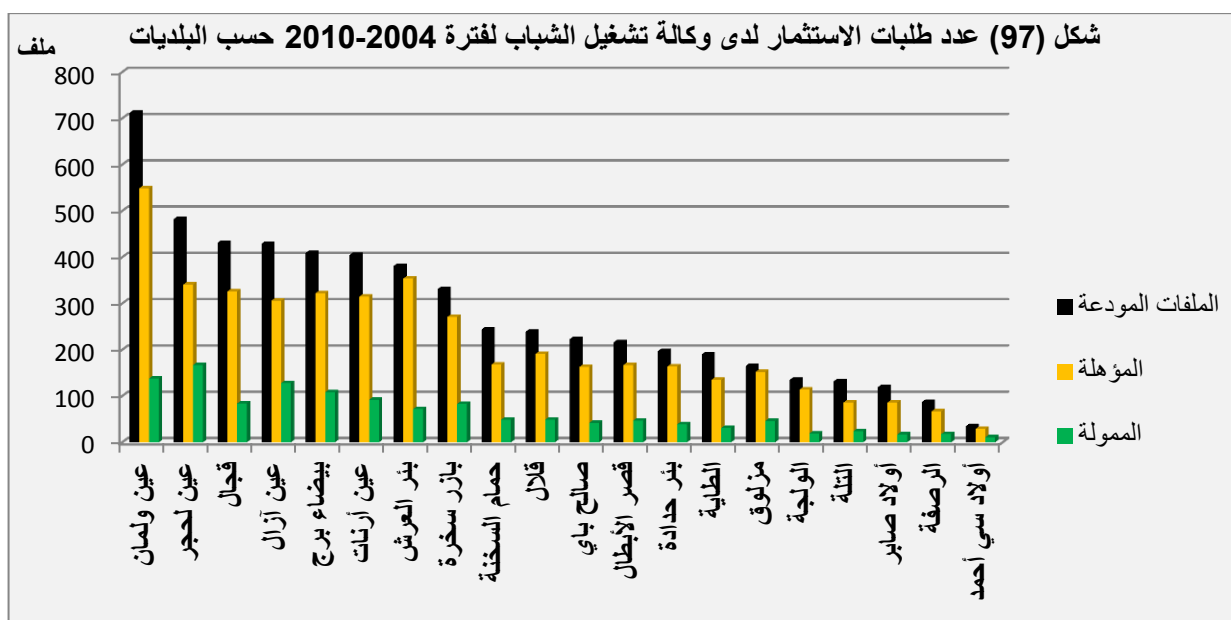
¹ ريان عبد السلام إشكالية التنمية المحلية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط ، رسالة ماجستير ، جامعة الأغواط

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- توفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم بصفة قانونية.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع خاصة التسيير المالي منها.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم .
- يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثنائي (صاحب المشروع + قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشاريع للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسب طبيعة النشاط ومكانه (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم لتشغيل الشباب التابع للوكالة.
- لكن التسهيلات الكبيرة التي منحتها الدولة خلقت حالة من الاندفاع نحو المشاريع دون دراسة واقية وموضوعية ، فمن خلال البيانات المرصودة من الوكالة الولائية لتشغيل الشباب ، والتي تمت معالجتها وإعدادها على امتداد الفترة الممكنة وهي 07 سنوات ، تظهر أن العلاقة بين حجم المشاريع المؤهلة التي تستجيب للشروط التقنية والإدارية مع عدد الملفات التي تلقت التمويل بالفارق بينها كبير مثل ما يبينه الجدول رقم (141) و يوضحه الشكل رقم (96)

جدول (141) عدد طلبات الاستثمار لدى وكالة تشغيل الشباب لفترة 2010/2004 حسب البلديات

البلديات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات المؤهلة من الممولة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات الممولة من المودعة	نسبة الملفات الممولة من المودعة
عين ولمان	712	549	138	19,3	25,1	25,7	18,8	42	163	223	صالح باي
عين لحجر	482	341	167	34,6	48,9	28,1	21,7	47	167	216	قصر الأبطال
قجال	431	326	84	19,4	25,7	23,7	19,8	39	164	197	بئر حدادة
عين آزال	429	306	128	29,8	41,8	22,9	16,3	31	135	190	الطاية
بيضاء برج	409	322	108	26,4	33,5	30,2	27,8	46	152	165	مزلق
عين أرزات	405	315	92	22,7	29,2	16,6	14	19	114	135	الولجة
بئر العرش	381	354	72	18,9	20,3	27,9	18,1	24	86	132	التلة
بازر سخرة	331	271	83	25	30,6	19,7	14,2	17	86	119	أولاد صابر
حمام السخنة	244	168	49	20	29,1	26,8	20,6	18	67	87	الرصيفة
قلال	239	191	49	20,5	25,6	37,9	31,4	11	29	35	أولاد سي أحمد
منطقة الدراسة	5452	4306	1263	23,1	29,3						
الولاية	13910	9620	3427	24,6	35,6						

المصدر : الوكالة الولائية لتشغيل الشباب



حيث أن نسبة المشاريع المؤهلة لم تتجاوز 29,3% وهي أدنى من متوسط النسبة في الولاية المقدرة بـ 35,6% ، رغم أن الوكالة الولائية تبقى من الوكالات النشطة على مستوى القطر ، وبالنظر إلى عدد الملفات المقدمة أمام مصالح الوكالة فإن 3/4 منها قد تم رفضه لأسباب مختلفة .

1.2 نصيب الشباب من الاستثمار من وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

من خلال دراسة مؤشر نصيب الشباب (20 - 35 سنة) على امتداد الفترة بين 2004 و 2010 من قروض وكالة تشغيل الشباب ، يتبين أن 10 بلديات كان مؤشرها أدنى من المتوسط الولائي المقدر 2735 دج كما يبينه الجدول رقم (142) و توضحه الخريطة رقم (45) وهي مجموعة غير متجانسة إذ تضم بلديات برتبة مركز دائرة مثل عين ولمان و عين أرناث إلى بلديات حديثة النشأة مثل الوجلة وأولاد صابر .

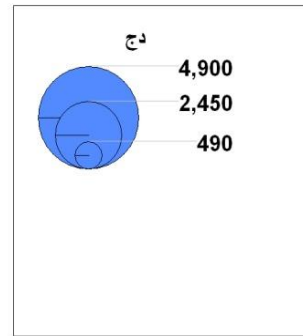
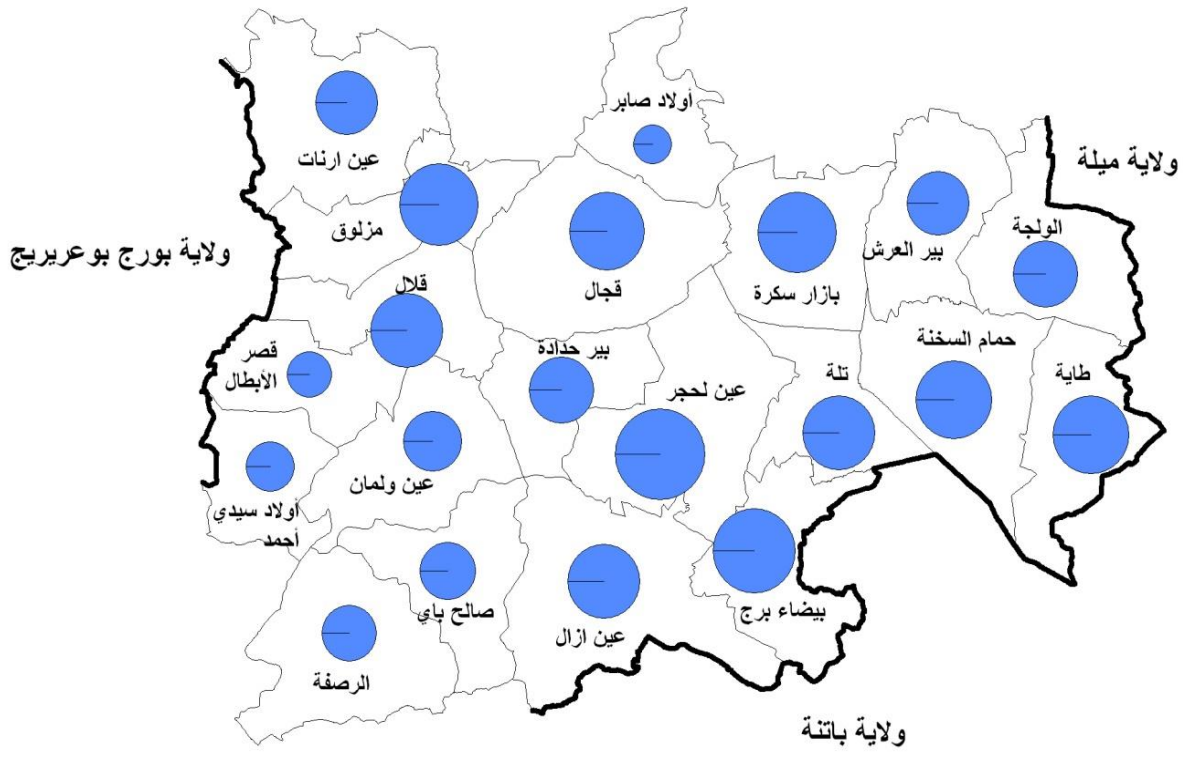
جدول (142) متوسط نصيب الشباب من وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لفترة 2010-2004

البلديات	المتوسط السنوي لفترة 2010/2004 الوحدة 10^6 دج	سكان فئة 35/20 سنة	متوسط نصيب الشباب دج	البلديات	المتوسط السنوي لفترة 2010/2004 الوحدة 10^6 دج	سكان فئة 35/20 سنة	متوسط نصيب الشباب دج
عين لحجر	50,7	10484	4840	بئر حدادة	16,8	6339	2658
بيضاء برج	43,6	10552	4137	الوجلة	7,3	2787	2632
مزلوق	19	5166	3691	بئر العرش	19,4	7571	2566
بازر سخرة	30,9	8420	3681	عين أرناث	32,7	13042	2511
قجال	37,1	10134	3669	عين ولمان	50,7	22239	2284
حمام السخنة	14,7	4111	3592	صالح باي	16,18	8163	1977
الطاية	11	3092	3582	الرصفة	0,9	4837	1967
التلة	7,6	2297	3318	أولاد سي أحمد	4,8	3071	1590
قلال	21,2	6509	3259	قصر الأبطال	10,3	7202	1442
عين آزال	47,3	14706	3219	أولاد صابر	3,8	3788	1011
الإقليم	44	154510	2881				
الولاية	122,6	448381	2735				

المصدر : الوكالة الولائية لتشغيل الشباب

بلديات السهول العليا لسطيف :

نصيب الفرد (20-35 سنة) من وكالة دعم تشغيل الشباب لفترة 2004-2010



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 45

2.2 أولويات الاستثمار وعلاقته بخصوصيات ونقائص الإقليم

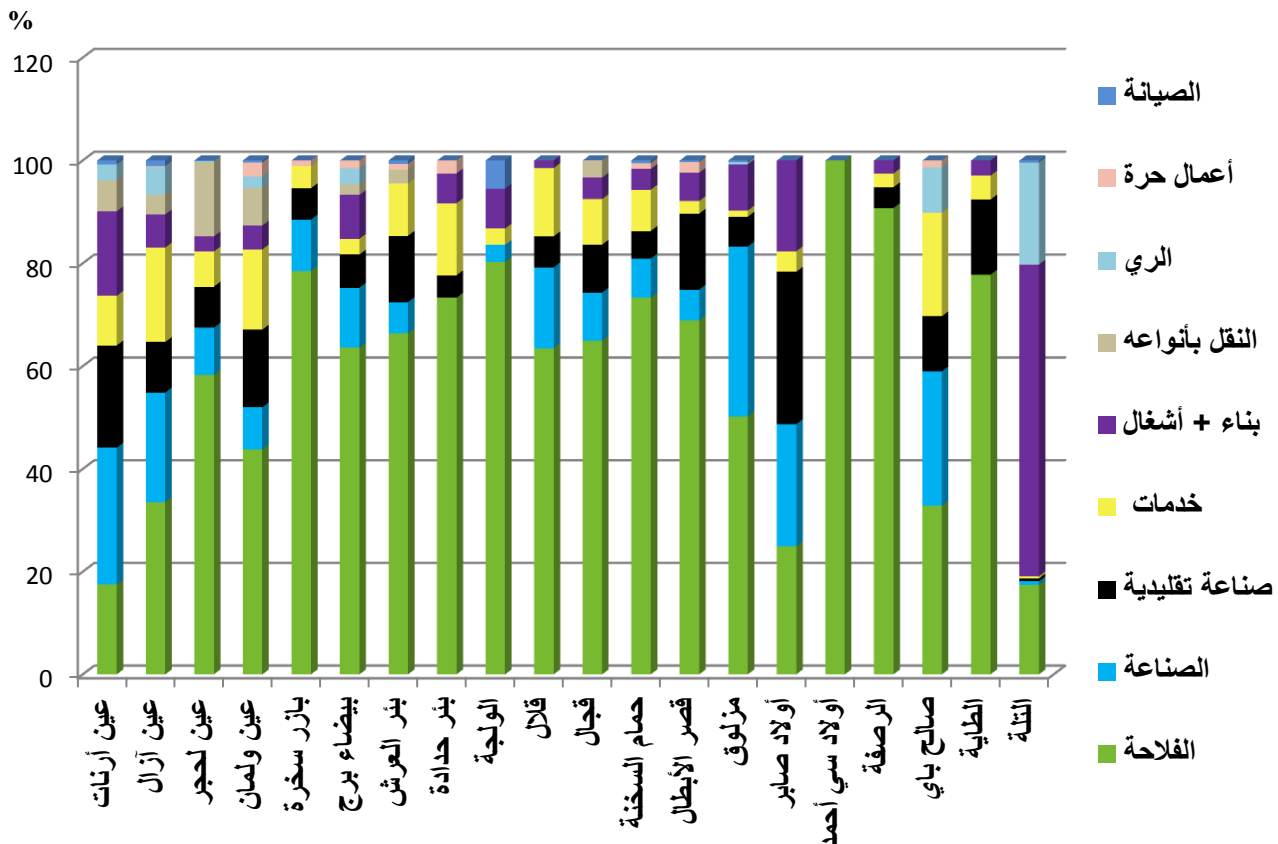
ما يلاحظ أن استثمارات الشباب اتجهت نحو القطاع الفلاحي أين وصلت نسبته إلى 52,8% من مجموع قيمة الاستثمارات (قرض الوكالة + المساهمة الذاتية) كما يوضحه الجدول رقم (143) والشكل رقم (97)، ما يتلاءم مع الطابع الفلاحي لمنطقة الدراسة. أما باقي الأنشطة ومجالات الاستثمار فلم تجلب اهتماما من طرف الشباب لكونها يشترط فيها تكويننا معيناً وهو ما يطرح إشكالية حول العلاقة بين التكوين و المحيط الاستثماري بمنطقة الدراسة.

- اتجه الاهتمام نحو الصناعة في الدرجة الثانية بمتوسط 11,8% وهو اهتمام استفاد من تواجد المنطقة الصناعية لمدينة سطيف.

- غياب الاستثمار في قطاع النقل في العديد من البلديات ، رغم النقص الذي تسجله في النقل بالحافلات خاصة بلدية الوجلة 12 مقعد/1000 نسمة و بلدية أولاد سي أحمد 17 مقعد/ 1000 نسمة وقد سبقت دراستها.

- تركز استثمارات شباب بلدية أولاد سي أحمد في قطاع الفلاحة بنسبة 100% مقابل غياب باقي الأنشطة و الخدمات التي يحتاجها سكان البلدية.

شكل (97) توزيع نسب الاستثمار حسب القطاعات من وكالة تشغيل الشباب لفترة 2004 - 2010 حسب البلديات



جدول (143) توزيع نسب الاستثمار حسب القطاعات من وكالة تشغيل الشباب لفترة 2004-2010

المجموع %	النقل بأنواعه %	خدمات %	أعمال حرة %	الصيانة %	الصناعة %	الري %	بناء + أشغال %	صناعة تقليدية %	الفلاحة %	البلديات
100	6,1	9,7		0,8	26,6	3,1	16,4	19,9	17,5	عين أرنات
100	3,9	18,4	0,1	1,1	21,3	5,4	6,5	9,8	33,5	عين آزال
100	14,5	6,8		0,1	9,2	0,2	2,9	08	58,3	عين لحجر
100	7,3	15,6	2,7	0,4	8,2	2,2	4,6	15,1	43,8	عين ولمان
100		4,3	1,1		10			6,1	78,5	بازر سخرة
100	2,1	3,1	1,5		11,6	3,1	8,5	6,5	63,6	بيضاء برج
100	2,7	10,2	1,1	0,7	6,1			12,9	66,3	بئر العرش
100		14	2,5				5,8	4,4	73,3	بئر حدادة
100		3,2		5,5	3,3		7,8		80,2	الولجة
100		13,3			15,7		1,5	06	63,4	قلال
100	3,3	8,9	0,1		9,4		4,2	9,3	64,9	قجال
100		08	1,1	0,6	7,6		04	5,4	73,3	حمام السخنة
100		2,5	2,1	0,3	06		5,5	14,8	68,9	قصر الأبطال
100		1,2		0,3	33	0,5	09	5,8	50,2	مزلق
100		04			23,8		17,6	29,6	24,9	أولاد صابر
100									100	أولاد سي أحمد
100		2,7					2,5	04	90,7	الرصفة
100		20,1	1,3		26,2	8,8		10,7	32,8	صالح باي
100		4,7					03	14,6	77,7	الطاية
100		0,5	0, 1	0,4	0,7	19,7	60,7	0,5	17,4	التلة
100	3,6	8,8	0,8	0,4	11,8	3,1	9,7	9,1	52,8	المجموع
100	5,6	20,6	1,8	0,6	15,5	1,8	9,7	11,7	32,8	الولاية

المصدر: وكالة تشغيل الشباب لولاية سطيف

3. نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار على مستوى الوطن أين كانت الفجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار التي بلغ عددها 43000 مشروعاً بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي وبين الاستثمارات المحققة فعلياً والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي، تبين أن معظم الحوافز المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين، لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

3.1 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- تكلف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمهمة تطوير الاستثمار وتتولى حسب نص المادة 21 من الأمر رقم 03/01 ما يلي :
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها بحيث يقع عبء الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وهذه المهمة تحل مشكلة الاتصال الذي عانت منه الوكالة السابقة بحيث أصبحت الوكالة الجديدة ملزمة قانوناً باستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنشأ بموجب المادة 28 من الأمر رقم 03/01 والمكلف بتمويل مساهمات الدولة في كلفة المزايا للاستثمار ولاسيما النفقات بعنوان الأشغال الأساسية لإنجاز الاستثمار .
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة إعفاء وقد جاء هذا التدبير بعد أن لاحظت السلطة عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم رغم استفادتهم من الإعفاءات المقررة لصالحهم.
- تسيير الشباك الوحيد : ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الولاية ويجمع ممثلين محليين للوكالة وخاصة ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري والضرائب والجمارك والتعمير وتهيئة الإقليم والبيئة والعمل والهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ولجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها وأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك ، كما يضم ملحقات قباضات الخزينة والضرائب وما يلاحظ على التركيبة الجديدة للشباك توسعها إلى إدارات جديدة لم تكن ممثلة من قبل كإدارة المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار والتي لها أهمية قصوى لتحقيق الاستثمار و لجنة تنشيط الاستثمار وتحديد أماكنه وترقيته حيث تشكل هي الأخرى أحد عوامل نجاح الاستثمار.

3.2 نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمنطقة الدراسة (ANDI)

من خلال معطيات الجدول رقم (144) والشكل (98) يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

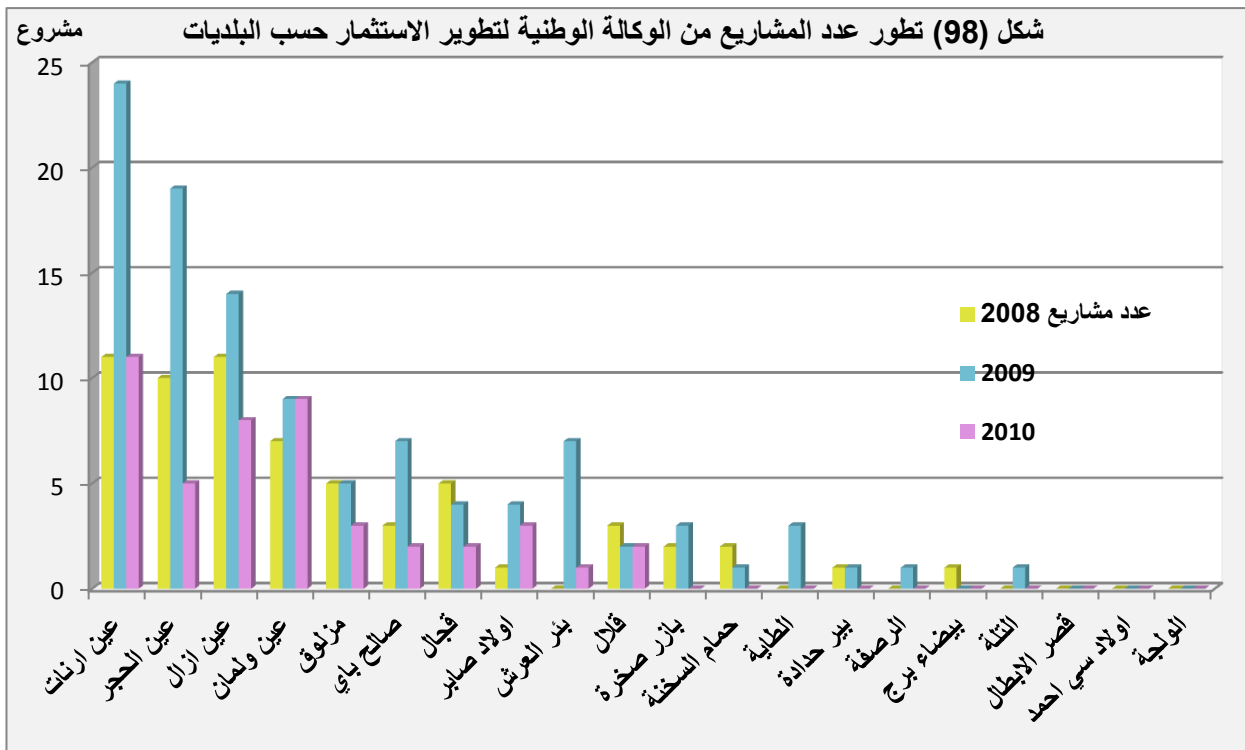
- أكبر عدد من المشاريع على امتداد ثلاث سنوات، تتقدمها بلديات بوزن مراكز دوائر مثل عين أرزات، عين ولمان، عين آزال مقابل تأخر بلدية بئر العرش إلى المرتبة التاسعة رغم أنها مركز دائرة .
 - استمرار ظهور مشاريع جديدة على مدار السنوات الثلاث في بعض البلديات التي تصدر المراتب الأولى من حيث عدد المشاريع مثل عين أرزات، عين لحجر، عين ولمان وغيرها .
 - قلة المشاريع في بعض البلديات وخاصة بلدية حمام السخنة بوزن مركز دائرة.
 - انعدام المشاريع في ثلاث بلديات وهي قصر الأبطال، أولاد سي احمد و بلدية الوجلة.
- بناء على هذا يتبين أن حركة الاستثمار ليست متوازنة داخل الإقليم المحلي، كون أن المبادرات الخاصة محدودة في بلديات دون أخرى .

جدول (144) تطور عدد المشاريع عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب البلديات

(2010-2009-2008)

المجموع	2010	2009	2008	البلدية	المجموع	2010	2009	2008	البلدية
5	0	3	2	بازر سخنة	46	11	24	11	عين أرزات
3	0	1	2	حمام السخنة	34	5	19	10	عين الحجر
3	0	3	0	الطاية	33	8	14	11	عين آزال
2	0	1	1	بئر حدادة	25	9	9	7	عين ولمان
1	0	1	0	الرصفة	13	3	5	5	مزلق
1	0	0	1	بيضاء برج	12	2	7	3	صالح باي
1	0	1	0	التلة	11	2	4	5	قجال
0	0	0	0	قصر الابطال	8	3	4	1	اولاد صابر
0	0	0	0	اولاد سي احمد	8	1	7	0	بئر العرش
0	0	0	0	الوجلة	7	2	2	3	قلال
					213	46	105	62	الإقليم
					1208	305	625	278	الولاية

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - الشباك الوحيد غير المركزي لسطيف



3.3 أولويات الاستثمار عن طريق وكالة تطوير الاستثمار

من خلال بيانات الجدول أسفله رقم (145) تبين أن من مجموع 213 مشروع لمنطقة الدراسة على امتداد الثلاث سنوات (2008- 2009 - 2010) يتضح أن نصفها 118 مشروع ، تركز في نشاط النقل وخاصة نقل البضائع ونقل التبريد ، أغلبها يتركز في مراكز الدوائر ، ويأتي كل من نشاط البناء و الصناعة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية 46 و 42 مشروع على التوالي . على العكس من ذلك فان قطاعات مثل الخدمات لم يسجل سوى 07 مشاريع وقطاع الصحة بمشروع واحد ببلدية أولاد صابر.

كما يلاحظ انعدام الإقبال على الاستثمار في قطاع السياحة رغم ما تقدمه بعض البلديات من مؤهلات طبيعية خاصة الحمامات المعدنية في كل من بلدية حمام السخنة وبلدية مزلق رغم الطلب الكبير على هذا النوع من السياحة

جدول (145) توزيع المشاريع حسب القطاعات لوكالة تطوير الاستثمار (2008-2009-2010)

المجموع	الصحة	صناعة	بناء. أشغال	الفنل	سياحة	خدمات	البلدية	المجموع	الصحة	صناعة	بناء. أشغال	الفنل	سياحة	خدمات	البلدية
5				5			بازر صحرة	46		9	8	28		1	عين أرناط
3		1	2				حمام السخنة	34		3	5	25		1	عين الحجر
3			1	2			الطاية	33		3	11	17		2	عين ازال
2			2				بير حدادة	25		7	6	11		1	عين ولمان
1				1			الرصفة	13		8	3	2			مزلق
1				1			بيضاء برج	12		5	2	4		1	قجال
1				1			الثلة	12		2	5	5			صالح باي
							قصر الأبطال	8	1	3		4			اولاد صابر
							أولاد سي احمد	8			1	6		1	بئر العرش
							الولجة	7		1		6			قلال
								214	1	42	46	118		7	الإقليم
								990	10	126	244	576	11	23	الولاية

4. التوزيع المجالي للمشاريع والحصص المالية من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) أصبحت البطالة خطر قابل للتعويض كباقي الأخطار الاجتماعية المؤمنة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مثل المرض و حوادث العمل ابتداء من سنة 1994 تاريخ نشر المرسوم التشريعي الذي أنشأ هذا الصندوق، فالمهمة الأساسية لهذا الصندوق هو تقديم تعويض جراء التسريح من العمل لأسباب اقتصادية سواء لتقليص عدد العمال أو حل المؤسسة نهائيا، لم يتوقف هذا الصندوق عند دفع التعويضات بل تعدى ذلك إلى نشاطات أخرى منها :

إجراء تكوين للعمال يسمح لهم بالإدماج مرة ثانية في عالم الشغل، كما أن الصندوق يعمل كجهاز مرافقة للبطالين أصحاب المشاريع البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة و هو بهذا يكمل سلفه وكالة دعم تشغيل الشباب.¹ فقد تقرر في نهاية 2003 إنشاء جهاز للمساعدة على إنشاء نشاطات لإنتاج السلع والخدمات، يقدم خدماته المالية و التوجيهية للبطالين ذوي المشاريع و البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة، تتلخص مساعدات هذا الجهاز في الجوانب الآتية:

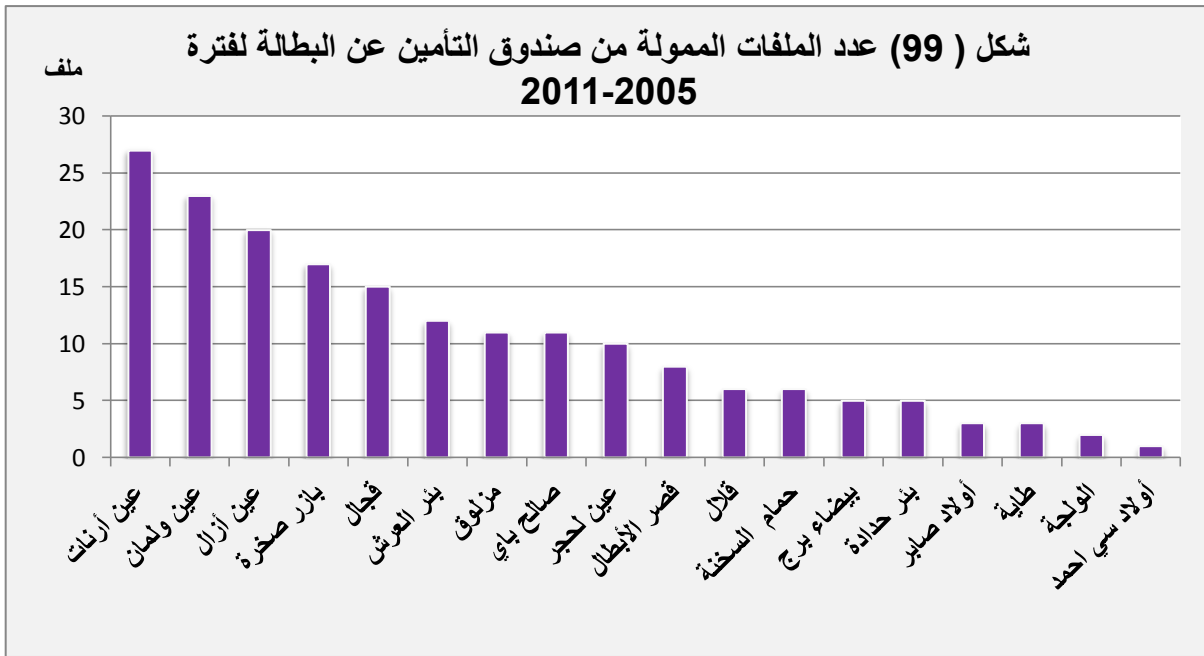
¹ عبد السلام لعياضي، التنمية المحلية و الفوارق الجالية في إقليم شلغوم العيد الفاعلون والبرامج، رسالة ماجستير، قسنطينة، 2009 ، ص 40 .

- مرافقة ذوي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم
 - تقديم قرض بدون فائدة
 - المساعدة في الحصول على قروض بنكية بفوائد مدعمة
 - الاستفادة من مزايا جبائية وضريبية
 - ضمان القروض البنكية عن طريق صندوق انشأ لهذا الغرض
- بعد معالجة البيانات المحصل عليها من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تبين أن إقليم الدراسة قد عرف إنشاء 185 مؤسسة في الفترة الممتدة بين سنة 2005 و 2011 من مجموع 823 مؤسسة بالولاية، ما يمثل نسبة 22,4 % من مجموع مشاريع الولاية في حين أن نسبة السكان في سن (35- 50 سنة) بالإقليم قد بلغت 31,2 % (كمتوسط لفترة 2005-2011) من مجموع سكان الولاية لنفس الفئة ولنفس السنة . يمكن إبراز التباينات في عدد المشاريع من خلال معطيات الملحق رقم (10) وحجم التمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجدول رقم (146) والشكل رقم (99) فيما يلي :

جدول (146) توزيع حصص الاستثمار من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب البلديات لفترة (2005-2011)

البلدية	المجموع 2011 / 2005 10 ⁶ دج	البلدية	نسبة الاستفادة	المجموع 2011 / 2005 10 ⁶ دج	نسبة الاستفادة
عين أرنات	71,4	قال	15,2	17,9	3,8
عين أزال	57,7	قصر الأبطال	12,3	17,7	3,8
عين ولان	56,3	بئر حدادة	12	13,6	2,9
بازر صخرة	43,1	حمام السخنة	9,2	13,1	2,8
قجال	33	طاية	07	6,2	1,3
صالح باي	29,7	أولاد صابر	6,3	5,4	1,1
مزلق	25,2	الولجة	5,3	4,4	0,9
بئر العرش	24,1	أولاد سي احمد	5,1	3,7	0,8
عين لاجر	23,9	الرصفة	5,1	0	0
بيضاء بوج	21	الثلة	4,4	0	0
مجموع الولاية	2738,2				

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لولاية سطيف



- مجموعة بلديات ذات تمويل هام

تحصلت 03 بلديات على تمويل 70 مشروعا ما يمثل حوالي 38% من مجموع عدد المشاريع بالإقليم ، وهي بلدية عين أرناك بعدد 27 مؤسسة وبلدية عين ولمان بعدد 23 مؤسسة ، بلدية عين آزال 20 مؤسسة . كما استفادت من أكبر تمويل قدرت نسبته 39% من مجموع أموال الصندوق بالإقليم ، حيث أخذت بين 71,4 مليون دج أي ما يعادل 15% في بلدية عين أرناك و 12% في بلديتي عين آزال وعين ولمان بحصة 57,7 مليون دج و 56,3 مليون دج على التوالي .

- مجموعة بلديات ذات تمويل متوسط

تشكل هذه المجموعة من 07 بلديات كان عدد المشاريع بها يتراوح بين 17 مشروعا في بلدية بازر سخرة وبحصة مالية قدرها 43,1 مليون دج إلى 05 مشاريع في بلدية بيضاء برج وبحصص مالية قدرها 21 مليون دج ، تتوسطهما كل من بلدية قجال بعدد 17 مشروعا وبقيمة مالية بلغت 33 مليون دج وبلدية صالح باي 11 مشروعا بقيمة مالية 29,7 مليون دج ، بلدية مزلق 11 مشروعا بحصة 25,2 مليون دج ، بلدية بئر العرش 12 مشروعا وبقيمة مالية 24,1 مليون دج ، بلدية عين لاجر 10 مشاريع بقيمة مالية 23,9 مليون دج

- مجموعة بلديات ذات تمويل قليل

تتكون هذه المجموعة من 04 بلديات والتي عرفت قلة في حصص الاستثمار بحيث تراوحت القيمة بين 17,9 مليون دج في بلدية قلال لمجموع 06 مشاريع إلى قيمة 13,1 مليون دج على 06 مشاريع في بلدية حمام السخنة. يتوسطهما كل من بلدية قصر الأبطال بقيمة 17,7 مليون دج، وبلدية بئر حدادة بقيمة 13,6 مليون دج موزعة على 05 مشاريع.

- مجموعة ذات بلديات تمويل قليل جدا

تشكل هذه المجموعة من 04 بلديات تراوحت حصصها المالية بين 6,2 مليون دج في بلدية الطاية بعدد 03 مشاريع إلى 3,7 مليون دج لبلدية أولاد سي أحمد بمشروع واحد فقط. يتوسطهما كل من بلدية أولاد صابر بحصة 5,4 مليون دج موزعة على 03 مشاريع وحصة بلدية الوجلة 4,4 مليون دج موزعة على مشروعين اثنين.

- بلديتان تغيب عنها المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على امتداد فترة 07 سنوات وهما بلدية التلة و الرصفة ، اللتان تقعان جغرافيا على أطراف إقليم الدراسة .

خلاصة الفصل العاشر

يبقى الاستثمار المحلي الخاص متواضعا لكونه في بداية مراحله الأولى لكونه يتأثر بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر الذي بدوره يعاني من عوائق وتعقيدات كثيرة، إدارية أكثر منها مادية أو بشرية والتي يمكن حصرها في الجوانب الآتية:

- بطئ الإجراءات الإدارية لقلة الخبرة ، حيث يتطلب نشاط مؤسسة معينة الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن الملاحظ أن الإدارة لا تراعي متغيرة الزمن الذي تستغرقه دراسة المشاريع وانعكاساته السلبية على المشاريع الجديدة ، حيث تستغرق إجراءات إنشاء مؤسسة جديدة وقتا طويلا ، و (حسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و 03 سنوات حسب طبيعة النشاط ، وللمقارنة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و 06 أشهر وفي البرازيل بين 4 و 7 أسابيع)¹.

- عدم تجاوب الإدارة المحلية بنفس الوتيرة مع رغبة و سرعة الدولة من خلال إصدار سلسلة من القرارات المحفزة على الاستثمار و التي كثيرا ما تصطدم بأساليب تعامل قديمة على مستوى محلي من خلال التفسير الضيق و المحدود للقوانين.

- مشكلة العقار الصناعي نتيجة لتعدد الهيئات المتدخلة لأن وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية. إضافة إلى الخلاف حول سعر التنازل و كثرة المضاربة .

- مشكلة التمويل حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل وتبقى ملفات الاستثمار معطلة، فالبنوك تتهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف تنظيمها وتسييرها لأن البنك العمومي مطالب باحترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى للالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية لزبون واحد من جهة ولجمل الزبائن من جهة أخرى إضافة إلى كون البنوك العمومية تعيش وضعية مالية صعبة نتيجة لتسيير الديون الضخمة الممنوحة لقطاع اقتصادي عمومي مختل هيكليا في غالبيته²

كما تتنافى قيم ومبادئ الحكم الراشد مع بعض القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع القائمة على منطق اقتناص

¹ المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

² المصدر نفسه.

الفرص والتكيف أمام كل الحالات و الظروف والأسبقية المعطاة للمصالح الخاصة المباشرة بغرض الاستهلاك المباشر¹ .
بناء على هذه التراكمات السلبية التي تتميز المناخ الاستثماري المحلي والوطني فهي ترهن مسار التنمية وفرص الاستثمار الحقيقية بإقليم السهول العليا لسطيف .

إضافة إلى برامج ترقية النشاطات وبعد ما عمدت الدولة في السنوات الأخيرة إلى إحياء مشاريع كبرى للتنمية مثل مشروع الطريق السيار (شرق - غرب) وبرنامج تحويل المياه من الشمال إلى السهول العليا لمنطقة سطيف ، يمتد البحث إلى تحليلها ومعرفة آثارها على التنمية المحلية وعلاقتها بالفوارق في إقليم السهول العليا لسطيف وهذا ما يتضمنه الفصل الحادي عشر الموالي .

¹ Slimane medhar , l'échec des systèmes politiques en Algérie . Ed Chihab , THALA E

الفصل الحادي عشر

المشاريع المتنوعة و أثرها على التنمية المحلية

يتناول البحث في هذا الفصل دراسة وتحليل مشاريع تنموية متنوعة ذات أهداف محلية و جهوية ووطنية، منها البرامج الجوارية للتنمية الريفية والتجديد الريفي وبرنامج تنمية الهضاب العليا ومشاريع تحويل المياه من الشمال إلى إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف وفي البعد القطري نقوم بتحليل أثر مشروع الطريق السيار شرق-غرب على الإقليم المحلي، حتى يقف الباحث على مدى انسجام الجهد التنموي الذي تقوم به الدولة على اختلاف مستويات البرمجة الإقليمية وهل الديناميكية التنموية تتحرك بنفس السرعة في كل البلديات ؟

1 الدور التنموي للمشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي في منطقة الدراسة (PPDR-PPDRI)

جاءت المشاريع الجوارية في إطار إستراتيجية جديدة، أرادت من خلالها الدولة أن تتكفل جديا و بمنظور شمولي لواقع الريف الجزائري، اعتمادا على التجارب الماضية التي عرفها المجتمع و المجال الريفي بصفة عامة.

(استنادا إلى الخبرة الماضية فان العالم الريفي شهد منذ أكثر من سنة تطورا متجددا لتجديد كل الطاقات البشرية، الطبيعية و التراثية بغية تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف ، فهناك أكثر من 1000 مشروع جوارى للتنمية الريفية موجه لإثراء الموارد الاقتصادية و الطبيعية لمناطقنا الريفية ... كما أعطى الأمل للسكان الذين عانوا من الفقر و التهميش ، و تهدف الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية حسب الخطاب السياسي إلى:

- تحسين الشغل و ظروف معيشة السكان.
- تطوير و تنويع النشاطات الاقتصادية (الزراعية ، الغابية ، الحرفية ، السياحية و الخدمات).
- مكافحة الفوارق الإقليمية في منظور تهيئة و تدعيم التماسك الاجتماعي.
- حماية البيئة¹.

تستمد برامج دعم التجديد الريفي طابعها الجديد في كونها أداة عملية تسمح بتدخل مختلف الفاعلين في التنمية الريفية بصفة منسجمة و متكاملة في الوسط الريفي و تجنيد مختلف الموارد و الوسائل المتاحة².

تم إطلاقه بدءا من 2007 و يمتد إلى 2013 و هو يندرج ضمن المسعى الرامي إلى تحقيق تنمية شاملة متكاملة و مستدامة للمجالات الريفية فمن خلال عمليات فردية و جماعية يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان و حماية و ترميم الموارد الطبيعية و تنويع النشاطات الاقتصادية و تحسين المداخيل.

رغم قصر مدة تطبيق السياسة الجديدة في ميدان المشاريع الجوارية، إلا أنه بالإمكان معرفة مدى توازن توزيع البرامج عبر إقليم السهول العليا لسطيف و مدى مطابقته للأهداف المعلنة.

¹ سليمان بن عيسى ، وزير الفلاحة ، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، مشروع جويلية 2004 ، ص 01 و 02

² دليل الإجراءات ، إعداد و تنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، جوان 2004 ، ص 03

يجب الإشارة إلى أن معالجة المعطيات المتعلقة بالمشاريع الجوارية، قد ركزت على حجم الأموال الموجهة إلى البلديات و مجالات استثمارها. بالمقابل لذلك لم تعطى أهمية للمعطيات المتعلقة بفرص الشغل المحتملة وعدد الأسر التي تستفيد من هذه المشاريع، نظرا لقلة مصداقيتها بحيث أن أغلب الأرقام تتكرر في مختلف البلديات. كما أن الباحث لم يعطي أهمية لمصادر التمويل على اعتبار أنها مصدر واحد (صناديق الدولة) . بعد عملية جمع المعطيات الخاصة بكل سنة، ومعالجة معطيات مختلف المديريات منها مديرية الفلاحة ومديرية الغابات، تم إعداد الجدولين رقم (147 و 148) اللذين يلخصان مجموع البرامج الاستثمارية من خلال عدد المشاريع الجوارية في صيغتها الأولى (PPDR) و الثانية (PPDRI) على امتداد فترة 06 سنوات (2006 – 2011)، كما تم الجمع بين بيانات الاستثمار العمومي المتمثل في المشاريع ذات المنفعة العامة مع مشاريع الخواص .

1. 1 تفاوت كبير في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بالإقليم

من خلال بيانات الجدول رقم (147) يظهر التباين الكبير في عدد مشاريع التنمية الريفية لفترة (2006-2011) يصل الفرق بين أكبر عدد من المشاريع وأصغره إلى 38 نقطة أي مشروعا ، بين كل من بلدية الطاية 39 مشروعا مقابل مشروع واحد لكل من بلدية بئر حدادة وبلدية أولاد صابر .

وتظهر تفاصيل التباين على النحو الآتي :

- المجموعة الأكثر استفادة

تتكون هذه المجموعة من 04 بلديات ، حيث سجلت ما بين 39 مشروعا في بلدية الطاية ، إلى 32 مشروعا في كل من بلدية الرصفة وبلدية أولاد سي أحمد ، تتوسطهما بلدية بيضاء برج 33 مشروعا . ما يلاحظ على هذه المجموعة أنها البلديات الأكثر معاناة من حقبة الإرهاب وغياب الأمن، لكونها كانت متاخمة للمنطقة الجبلية في جنوب الإقليم وكانت الرغبة من طرف الدولة في إعادة التوازن واستقرار السكان بالمنطقة عن طريق المشاريع الجوارية للتنمية الريف .

جدول (147) توزيع عدد المشاريع حسب البلديات لفترة 2007 - 2011

المجموع	2011 - 2010	2009	2008	2007	2006	البلديات
93	26	9	1	1	2	الطاية
43	27	5		1	1	بيضاء برج
32	20	11		1		الرصفة
32	31			1		أولاد سي احمد
52	15	6		1	3	صالح باي
12	12	7		1	1	بازر سخرة
20	12	7		1		عين ولمان
20	12	7		1		مزلق
19	10	8		1		عين لحجر
15	11	2		2		الثلة
15	14			1		قصر الأبطال
14	13			1		قجال
41	6	4	1	2	1	بئر العرش
12	11			1		حمام السخنة
11	4	6		1		عين أرانات
11	10			1		عين أزال
11		7		2	2	قلال
8	7			1		الولجة
1				1		بئر حدادة
1				1		أولاد صابر
553	241	79	2	23	10	المجموع

المصدر : مديرية الفلاحة ومديرية الغابات لولاية سطيف

- مجموعة ذات استفادة متوسطة

تشكل هذه المجموعة من 05 بلديات أين تراوح عدد مشاريعها بين 25 مشروعا في بلدية صالح باي إلى 19 مشروعا في بلدية عين لحجر ، تتوسطهما كل من بلدية بازر سخرة 21 مشروعا ، بلدية عين ولمان وبلدية مزلق 20 مشروعا لكل منها ، و آخرها بلدية عين لحجر 19 مشروعا .

- مجموعة ذات استفادة قليلة

تتكون هذه المجموعة من أغلب بلديات إقليم الدراسة (09 بلديات) ، أين تراوح عدد مشاريعها بين 15 مشروعا في كل من بلدية الثلة و بلدية قصر الأبطال إلى 08 مشاريع في بلدية الولجة . تتوسطها كل من بلدية قجال و بلدية بئر

العرش 14 مشروعا، بلدية حمام السخنة 12 مشروعا، بلدية عين آزال وعين أرناط، بلدية قلال 11 مشروعا وأخيرا بلدية الوجلة 08 مشاريع.

- مجموعة ذات استفادة قليلة جدا

تشكل هذه الفئة الأكثر حرمانا من مشاريع التنمية الريفية من بلديتان وهما : بئر حدادة وأولاد صابر بمشروع واحد لكل منها على امتداد 06 سنوات.

2.1 توزيع استثمارات برامج التنمية الريفية المندمجة (PPDR) حسب البلديات

من خلال الجدول رقم (148) يتضح أن 3/4 من عدد البلديات كان متوسط حجم الاستثمار بها أدنى من المتوسط العام للإقليم والمقدر 25,3 مليون دج ، مما يكشف حجم التباين في وتيرة التنمية الريفية الجوارية بمنطقة الدراسة والتي يمكن تصنيفها إلى المستويات الآتية كما توضحه الخريطة رقم (46) .

- المستوى الأول

تفرد به بلدية بازر سخرة بأكثر متوسط استثمار من برامج التنمية الريفية المندمجة الذي بلغ 197,5 مليون دج سنويا للفترة ما بين (2006 - 2011) .

- المستوى الثاني

يشكل هذا المستوى 06 بلديات أين تراوح متوسط الاستثمار بها لفترة (2006 - 2011) بين 46,81 مليون دج في بلدية الطاية إلى 23,6 مليون دج في كل من بلدية الرصفة وأولاد سي أحمد ، تتوسطهما كل من بلدية صالح باي بمبلغ 41,4 مليون دج ، بلدية قجال 34,4 مليون دج و بلدية بيضاء برج بمبلغ 28,9 مليون دج .

- المستوى الثالث

يشكل هذا المستوى مجموعة من 10 بلديات ، حيث تراوح متوسط الاستثمار السنوي فيها لمشاريع التنمية الريفية المندمجة لفترة (2006-2011) بين 16,7 مليون دج في بلدية عين أرناط إلى 5,3 مليون دج في بلدية الوجلة ، تتوسطهما كل من بلدية التلة بمتوسط 13,4 مليون دج ، بلدية حمام السخنة بمبلغ 13 مليون دج ، بلدية عين ولان بمبلغ 11,6 مليون دج ، بلدية قلال 11,4 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال 10 مليون دج ، بلدية عين لحجر 8,8 مليون دج ، بلدية بئر العرش 7,61 مليون دج و بلدية مزلق 6,6 مليون دج .

- المستوى الرابع

هو أضعف متوسط استثمار بالمنطقة ، يتشكل هذا المستوى مجموعة من 03 بلديات ، حيث تراوح متوسط الاستثمار السنوي لبرامج التنمية الريفية المندمجة لفترة (2006 - 2011) بين 2,7 مليون دج في بلدية عين أزال إلى 0,6 مليون دج في بلدية أولاد صابر تتوسطهما بلدية بئر حدادة بحصة 01 مليون دج .

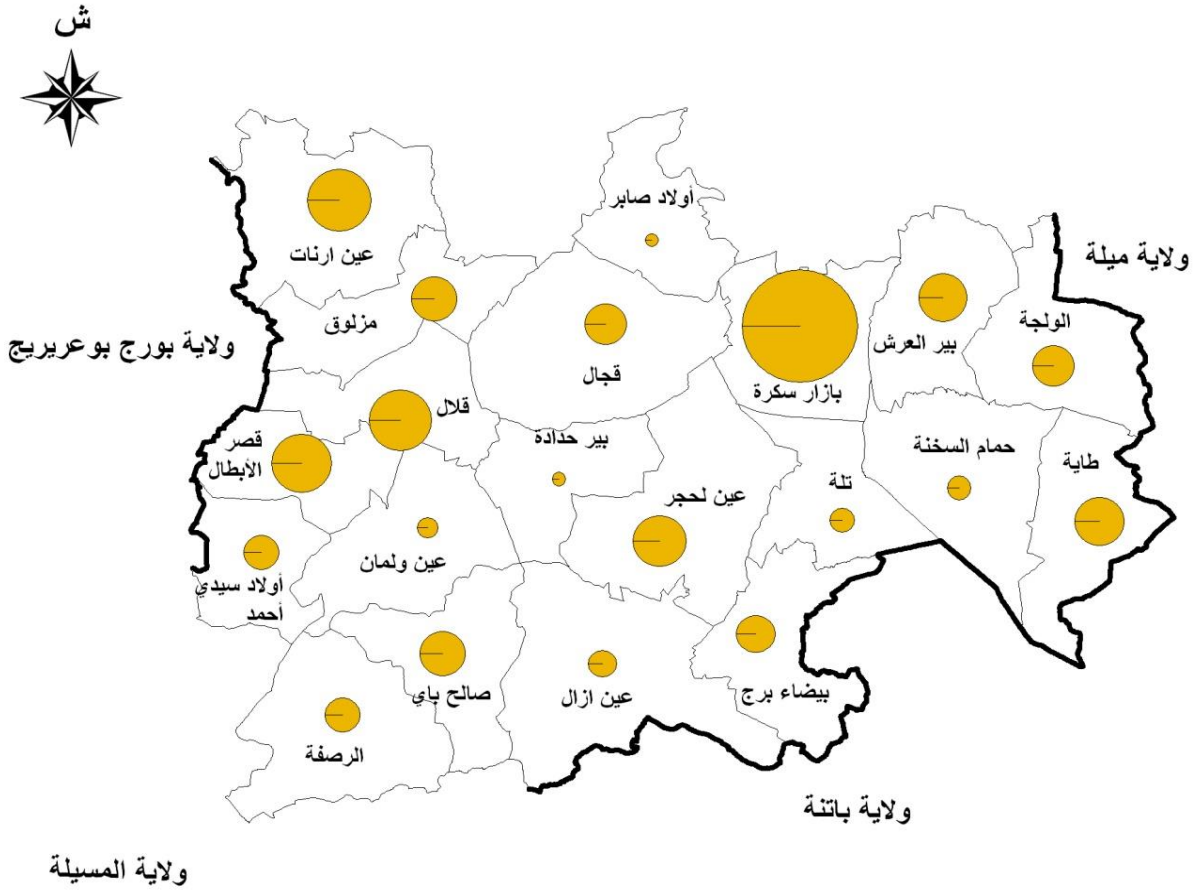
جدول (148) حجم استثمارات البرامج الجوارية للتنمية الريفية بين 2006-2011 عبر البلديات

البلديات	المجموع دج 10 ⁶	متوسط الاستثمار السنوي دج 10 ⁶	البلديات	المجموع دج 10 ⁶	متوسط الاستثمار السنوي دج 10 ⁶
بازر صخرة	1185,3	197,5	عين ولمان	69,6	11,6
طاية	280,9	46,8	قلال	68,8	11,4
صالح باي	248,7	41,4	قصر الأبطال	61,1	10,1
قجال	206,6	34,4	عين لحجر	53,1	8,8
بيضاء برج	173,8	28,9	بئر العرش	45,6	7,6
الرصفة	142,9	23,8	مزلق	39,6	6,6
أولاد سي احمد	141,7	23,6	الولجة	31,8	5,3
عين أرناط	100,7	16,7	عين أزال	16,2	2,7
التلة	80,4	13,4	بئر حدادة	06	01
حمام السخنة	78,4	13,07	أولاد صابر	04	0,66
الإقليم	3036,2	25,3			

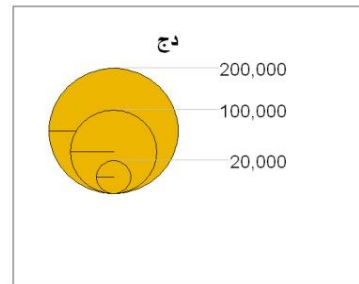
المصدر نفسه

بلديات السهول العليا لسطيف :

متوسط الاستثمار السنوي من البرامج الجوارية للتنمية الريفية
لفترة 2011-2006



0 10 20 كلم



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 46

3.1 التوزيع المجالي حسب القطاعات للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية لفترة (2006-2011)

من خلال الجدول رقم (149) و الشكل رقم (100) يتبين أن قطاع الخدمات والذي أدمجنا فيه كل من التعليم ، النقل ، الصحة ، الكهرباء والمنشآت الإدارية ، قد أخذ أكبر حصة مالية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بمبلغ 1187,5 $\times 10^6$ دج خلال الفترة (2006 - 2011) وهو ما يمثل أعلى نسبة 39,1% من مجموع الاستثمارات

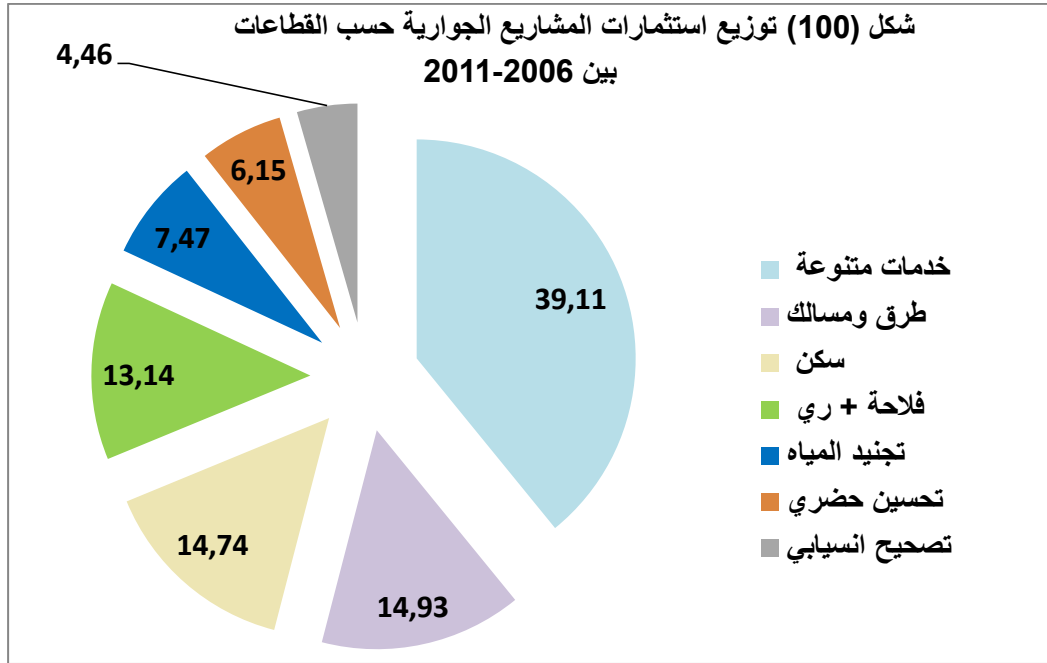
جدول (149) توزيع الحصص المالية للمشاريع الجوارية حسب القطاعات للفترة 2006 - 2011

الوحدة : دج $\times 10^6$

المجموع	تصحيح انسيابي	تحسين حضري	تجديد المياه	فلاحة و الري	سكن	طرق ومسالك	خدمات متنوعة	البلديات
1185,3		50	37,5	19,5	137,9	71,46	869	بازر صخرة
280,9	16,4	36,4	33,4	28,7	99,9	31	35	طاية
248,7	30	12	16,3	28,8		34	127,6	صالح باي
206,6			1,6	09	70	21	105	فجال
173,8	13,6	14,7	14,1	15	10,5	89,8	15,8	بيضاء برج
142,9	13,2	0,4	2,5	33,3	70	8,5	14,9	الرصفة
141,7	10	11,2	15,1	78,3		25,4	1,6	أولاد سي احمد
100,7	08	3,5	06	56,6	1,5	25,1		عين أرزات
80,4	06	1,3	21,3	4,7	20	26,2	0,8	الثلة
78,4	11,2		11,2	11,3		36	8,6	حمام السخنة
69,6	0,7	1,1	37,5	1,6		26	2,5	عين ولان
68,8		43,3	03	21,6			0,9	قلال
61,1			3,5	44,7	3,5	8,4	01	قصر الأبطال
53,1	0,4	02		13,8	20,3	13		عين الحجر
45,6	0,4	8,2		5,8	07	16,1	4,5	بئر العرش
39,6	12		1,2	2,1		13		مزلق
31,8				17,4	0,7	7,4		الولجة
16,2	6,4	2,1	01	5,8		0,8		عين أزال
06			06					بئر حدادة
4000000			04					أولاد صابر
3036,2	135,6	186,6	226,5	398,8	447,6	453,3	1187,5	المجموع
100	4.4	6.1	7.4	13.1	14.7	14.9	39.1	النسبة

المصدر نفسه وإعداد الباحث

تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية ثلاث قطاعات بنسب متقاربة وهي : قطاع الطرق والمسالك بنسبة 14,9% و قطاع السكن بنسبة 14,7% ، ثم قطاع الفلاحة والري بنسبة 13,1% من مجموع الاستثمارات . تفسر هذه الاهتمامات بكونها قطاعات تساعد على استقرار السكان بالإقليم، خاصة بعد مرحلة التسعينيات التي أحدثت حركة تنقلات للأسر من المناطق الريفية إلى مراكز حضرية أكثر أمنا.



1.3.1 استثمارات المشاريع الجوارية في قطاع الخدمات لفترة 2006-2011

عرف هذا القطاع تباينا كبيرا في حجم الاستثمار بين البلديات، فمن خلال بيانات الجدول رقم (150) و الشكل رقم (101) نستخلص الملاحظات الآتية :

- استحوذ بلدية بازر سخرة على أكبر حصة مالية من المشاريع الجوارية في قطاع الخدمات بمبلغ 863 مليون دج على امتداد فترة (2006 - 2011) ، ما يمثل بنسبة 73,1% من مجموع الاستثمارات على مستوى بلديات الإقليم .

- استثمارات هامة في بلديتين لكن بدرجة أقل من سابقتها، وهما بلدية صالح باي بمبلغ 127,6 مليون دج وبلدية قجال بمبلغ 10,5 مليون دج .

- قلة الاستثمارات في نصف عدد بلديات منطقة الدراسة (10 بلديات) ، أين تراوحت الحصص بين مبلغ 35 مليون دج في بلدية الطاية ، إلى حصة 0,8 مليون دج في بلدية التلة . تتوسطها كل من بلديات : بيضاء برج 15,8 مليون دج ، الرصفة 14,9 مليون دج ، حمام السخنة 8,6 مليون دج ، بئر العرش 4,5 مليون دج ، عين ولان

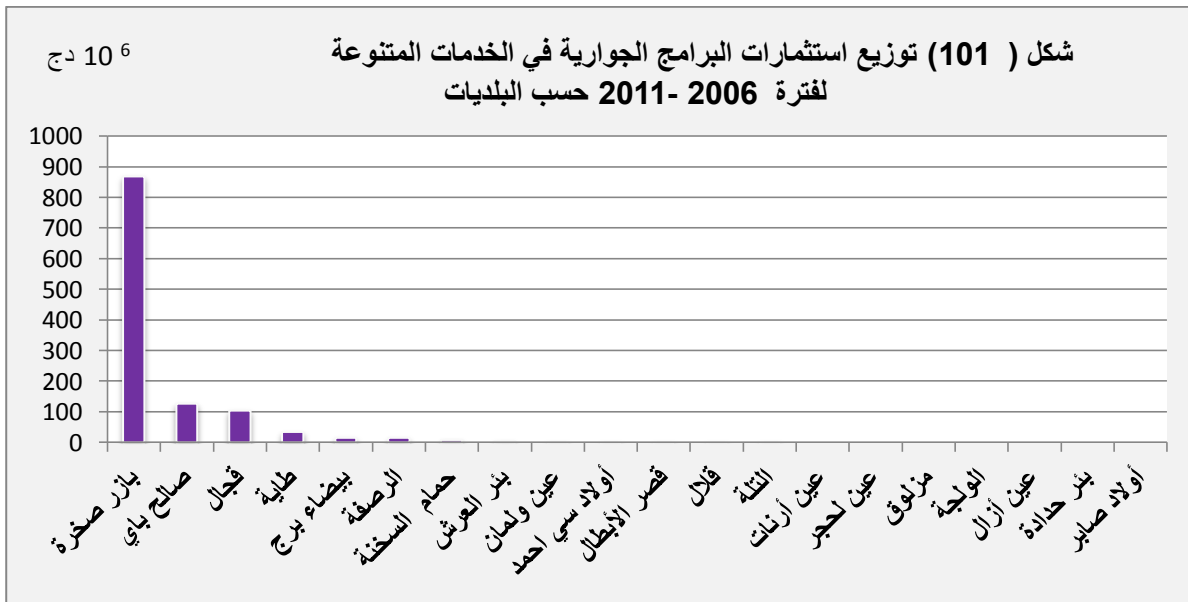
2,5 مليون دج ، أولاد سي أحمد 1,6 مليون دج ، قصر الأبطال 01 مليون دج و بلدية قلال بحصة 0,9 مليون دج

- غياب استثمارات قطاع الخدمات في 07 بلديات خلال فترة (2006 - 2011) وهي كل من بلدية عين أرناث ، عين لحجر، مزلوق ، الوجلة ، عين أزال ، بئر حدادة و بلدية أولاد صابر .

جدول (150) استثمارات المشاريع الجوارية لقطاع الخدمات حسب البلديات 2011-2006

البلديات	خدمات متنوعة 10 ⁶ دج	النسبة	البلديات	خدمات متنوعة 10 ⁶ دج	النسبة
بازر صخرة	869	73,1	قصر الأبطال	1,05	0,09
صالح باي	127,6	10,7	قلال	0,9	0,08
فجال	105	8,8	التلة	0,8	0,07
طاية	35	2,9	عين أرناث		
بيضاء برج	15,8	1,3	عين لحجر		
الرصفة	14,9	1,2	مزلوق		
حمام السخنة	8,6	0,73	الوجلة		
بئر العرش	4,5	0,38	عين أزال		
عين ولمان	2,5	0,22	بئر حدادة		
أولاد سي احمد	1,6	0,13	أولاد صابر		
المجموع	1187,5	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث



1.3.2 التوزيع المجالي لحصص قطاع الطرق والمسالك لفترة (2006 - 2011)

أبرز ملاحظة تتمثل في تقلص الفروق الكمية في الحصص المالية بين البلديات رغم الغياب التام للاستثمار في ثلاث

البلديات، وكانت مستويات الفوارق حسب الجدول رقم (151) و الشكل رقم (102) على النحو الآتي :

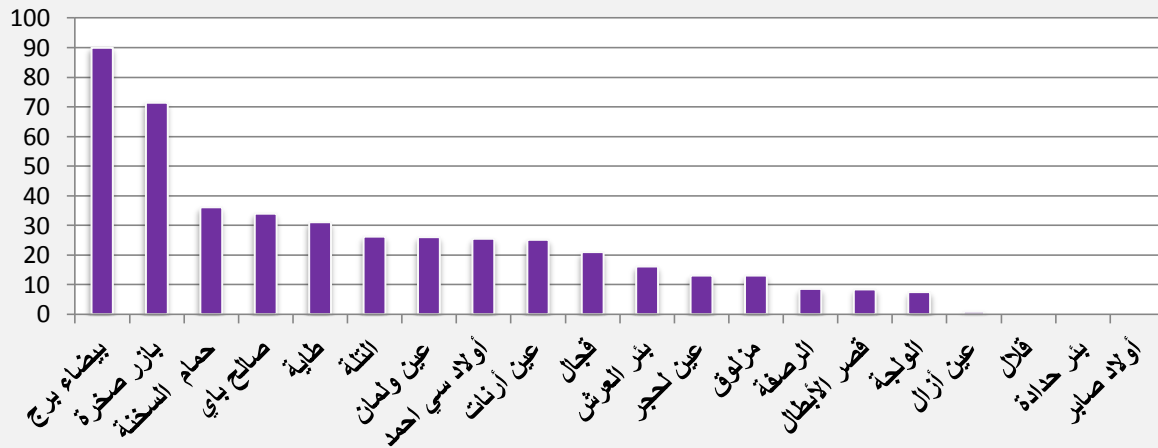
جدول (151) توزيع حصص الاستثمار في قطاع الطرق والمسالك بين 2006-2011 عبر البلديات

البلديات	طرق ومسالك 10 ⁶ دج	%	البلديات	طرق ومسالك 10 ⁶ دج	%
بيضاء برج	89,89	19,8	بئر العرش	16,1	3,5
بازر صخرة	71,4	15,7	عين لاجر	13	2,8
حمام السخنة	36	7,9	مزلق	13	2,8
صالح باي	34	7,5	الرصفة	8,5	1,8
طاية	31	6,8	قصر الأبطال	8,4	1,8
التلة	26,2	5,7	الولجة	7,4	1,6
عين ولمان	26	5,7	عين أزال	0,8	0,1
أولاد سي احمد	25,4	5,6	قلال		
عين أرينات	25,1	5,5	بئر حدادة		
فجال	21	4,6	أولاد صابر		
المجموع	453,37	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث

شكل (102) توزيع استثمارات المشاريع الجوارية لقطاع الطرق والمسالك لفترة
2006-2011 حسب البلديات

10⁶ دج



- المستوى الأول : اهتمام كبير

تتصدر هذا المستوى بلديتان وهما بلدية بيضاء برج بحصة 89,8 مليون دج ما يمثل نسبة 19,8 % من مجموع استثمارات القطاع بمنطقة الدراسة وفي المرتبة الثانية جاءت بلدية بازر سخرة بحصة 71,4 مليون دج أي ما يعادل نسبة 15,7 % من مجموع استثمارات القطاع بالمنطقة كذلك.

- المستوى الثاني : اهتمام متوسط

يمثل هذا المستوى مجموعة مكونة من 08 بلديات ، أين تراوحت حصة الاستثمار بها بين 36 مليون دج في بلدية حمام السخنة إلى حصة 21 مليون دج في بلدية قجال ، يتوسطهما كل من بلدية صالح باي بحصة 34 مليون دج ، بلدية الطاية بحصة 31 مليون دج ، بلدية أولاد سي أحمد بحصة 25,4 مليون دج ثم بلدية عين أرناط بحصة 25,1 مليون دج .

المستوى الثالث : اهتمام قليل

يشكل هذا المستوى 07 بلديات، أين تراوح حجم الاستثمار بها في قطاع الطرق بين 16,1 مليون دج في بلدية بئر العرش إلى 0,8 مليون دج في بلدية عين آزال ، يتوسطها كل من بلدية عين لحجر و مزلق 13 مليون دج ، بلدية الرصفة 8,5 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال 8,4 مليون دج ثم بلدية الوجلة 7,4 مليون دج .

المستوى الرابع : غياب الاستثمار

عرفت ثلاث بلديات غيابا تاما للاستثمار في قطاع الطرق والمسالك من خلال المشاريع الجوارية للفترة ما بين (2006 - 2011) وهي كل من بلدية قلال ، بلدية بئر حدادة وبلدية أولاد صابر .

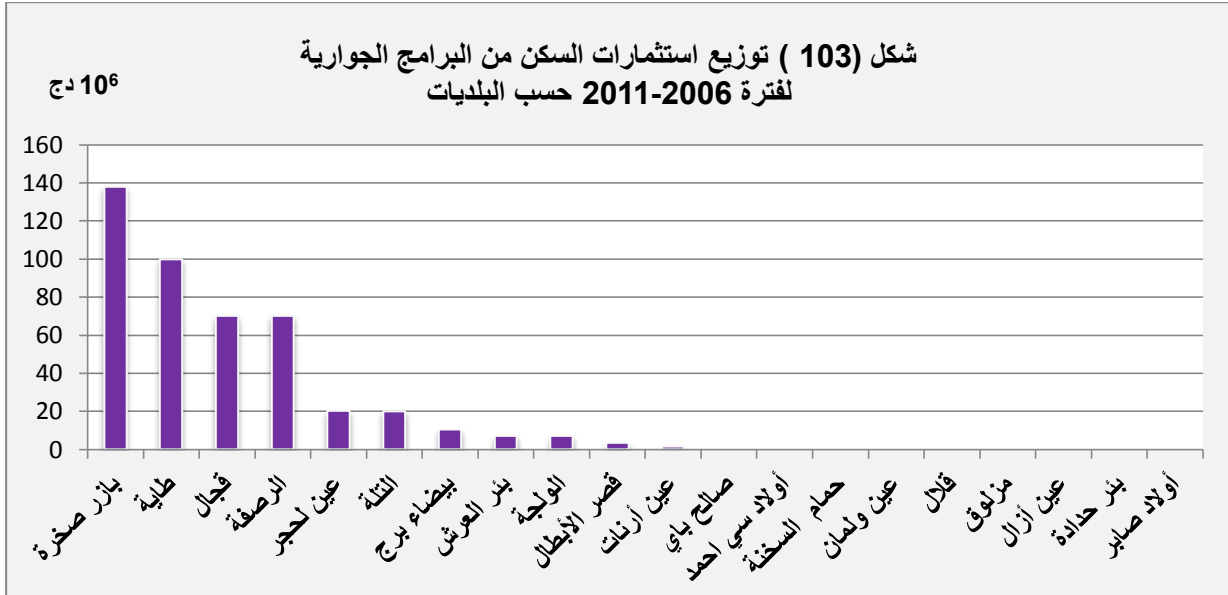
3.3.1 التوزيع المجالي لاستثمارات قطاع السكن لفترة (2006 - 2011)

عرفت استثمارات المشاريع الجوارية لدعم قطاع السكن تباينا كبيرا هي الأخرى ، يوضحها الجدول رقم (152) والشكل رقم (103) أسفله حيث يلاحظ الآتي :

جدول (152) توزيع استثمارات قطاع السكن لفترة 2006-2011 عبر البلديات

البلديات	سكن 10 ⁶ دج	%	البلديات	سكن 10 ⁶ دج	%
بازر صخرة	137,9	30,8	عين أرزات	1,5	0,3
طاية	99,9	22,3	صالح باي		
قجال	70	15,6	أولاد سي احمد		
الرصفة	70	15,6	حمام السخنة		
عين لاجر	20,3	4,5	عين ولان		
الثلة	20	4,4	قلال		
بيضاء برج	10,5	2,3	مزلق		
بئر العرش	07	1,5	عين أزال		
الولجة	07	1,5	بئر حدادة		
قصر الأبطال	3,5	0,7	أولاد صابر		
المجموع	447,625	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث



- المستوى الأول : أكبر اهتمام

أخذ قطاع السكن اهتماما كبيرا ببلدية بازر صخرة حيث تنفرد بأكثر حصة استثمار أين قدرت 137,9 مليون دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 30,8 % من مجموع استثمارات السكن للبلديات .

- المستوى الثاني : اهتمام متوسط

يتشكل هذا المستوى من 03 بلديات أين تراوح حجم الاستثمار بها في قطاع السكن بين 99,9 مليون دج في بلدية الطاية إلى 70 مليون دج في كل من بلدية الرصفة وبلدية قجال.

- المستوى الثالث : اهتمام قليل

يتشكل هذا المستوى من 07 بلديات ، كان فيها حجم الأموال في قطاع السكن قليلا ، حيث تراوح بين 20,3 مليون دج في بلدية عين لحجر إلى 1,5 مليون دج في بلدية عين أرناات ، يتوسطهما كل من بلدية التلة بحصة 20 مليون دج ، بلدية بيضاء برج بحصة 10,5 مليون دج ، بلدية بئر العرش وبلدية الولجة بحصة 07 مليون دج ثم بلدية قصر الأبطال بحصة 3,5 مليون دج .

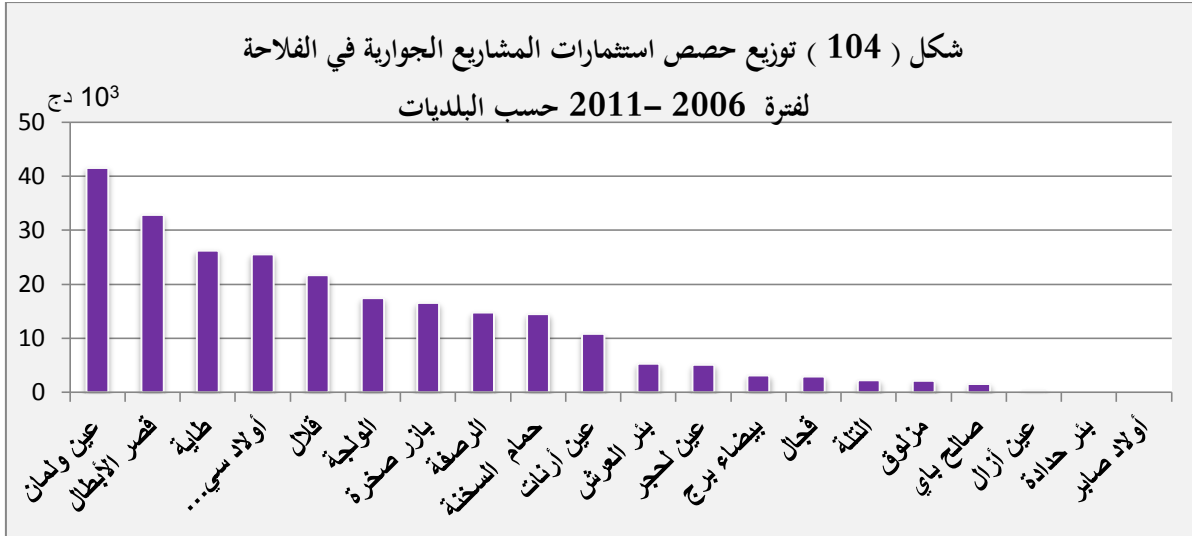
1.3.4 استثمارات المشاريع الجوارية في قطاع الفلاحة لفترة 2006-2011

يتبين أن مدى الفارق متقلص بين البلديات، لكن ذلك لم يخف التباين بين البلديات في حجم الحصص المالية ويظهر ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (153) والشكل رقم (104) في المستويات التالية :

جدول (153) توزيع حصص المشاريع الجوارية في قطاع الفلاحة لفترة 2006-2011 عبر البلديات

البلديات	فلاحة 10 ⁶ دج	%	البلديات	فلاحة 10 ⁶ دج	%
عين ولمان	41,4	16,9	بئر العرش	5,3	2,1
قصر الأبطال	32,8	13,4	عين لحجر	5,1	2,1
طاية	26,2	10,7	بيضاء برج	3,1	1,3
أولاد سي احمد	25,5	10,4	قجال	2,9	1,1
قلال	21,6	8,8	التلة	2,2	0,9
الولجة	17,4	7,1	مزلق	2,1	0,8
بازر صخرة	16,5	6,7	صالح باي	1,5	0,6
الرصفة	14,7	06	عين أزال	0,3	0,1
حمام السخنة	14,4	5,9	بئر حدادة		
عين أرناات	10,8	4,4	أولاد صابر		
المجموع	244,6	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث



- المستوى الأول :

أكبر الحصص المالية سجلت في 05 بلديات، حيث تراوحت بين حصة 41,4 مليون دج في بلدية عين ولمان، ما يمثل 16,9 % من مجموع الأموال المخصصة لقطاع الفلاحة والري إلى حصة 21,6 مليون دج في بلدية قلال. تتوسطهما كل من بلدية قصر الأبطال بحصة 32,8 مليون دج ، بلدية الطاياية بحصة 26,2 مليون دج و بلدية أولاد سي أحمد بحصة 25,5 مليون دج .

- المستوى الثاني :

يتشكل هذا المستوى من 05 بلديات أين تراوح حجم الاستثمار بها في قطاع الفلاحة والري بين 17,4 مليون دج في بلدية الولجة إلى 10,8 مليون دج في بلدية عين أرناث ، يتوسطها كل من بلدية بازر سخرة بحصة 16,5 مليون دج ، بلدية الرصفة بحصة 14,7 مليون دج و بلدية حمام السخنة بحصة 14,4 مليون دج .

- المستوى الثالث

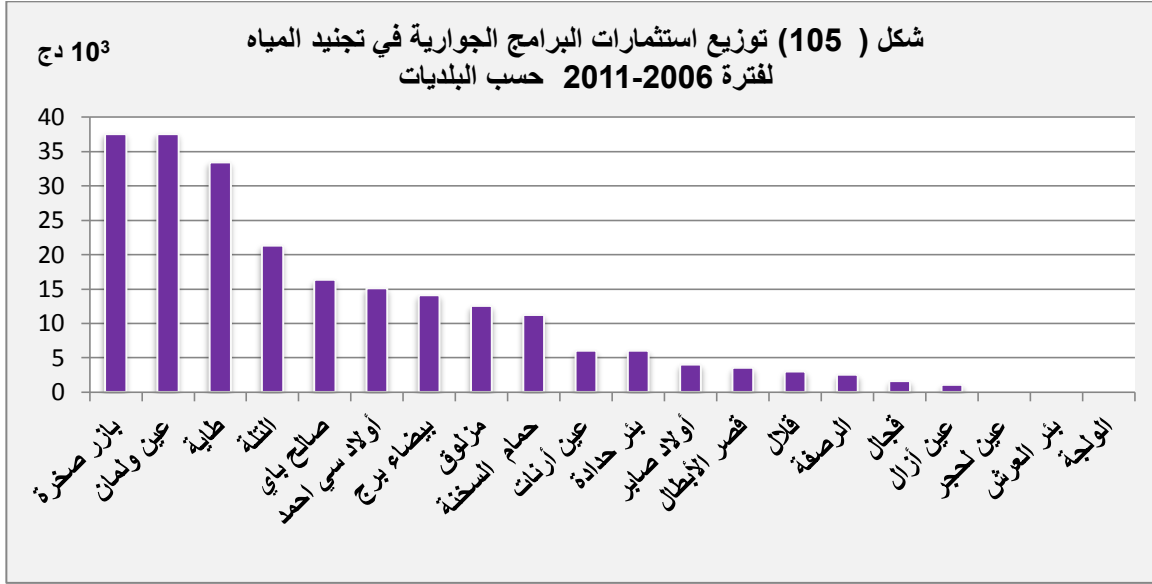
يتشكل هذا المستوى من 08 بلديات ، حيث تراوحت حصص الاستثمار في قطاع الفلاحة بين 5,3 مليون دج في بلدية بئر العرش إلى حصة 0,3 مليون دج في بلدية عين آزال ، يتوسطها كل من بلدية عين لجر بحصة 5,1 مليون دج ، بلدية بيضاء برج بحصة 3,1 مليون دج ، بلدية فجال بحصة 2,9 مليون دج ، بلدية التلة بحصة 2,2 مليون دج ، بلدية مزلق بحصة 2,1 مليون دج و بلدية صالح باي بحصة 1,5 مليون دج .

- المستوى الرابع

غياب تام للاستثمار في القطاع الفلاحي في بلديتان وهما بلدية بئر حدادة وبلدية أولاد صابر على امتداد 06 سنوات بين سنة (2006 و 2011) .

5.3.1 توزيع استثمارات المشاريع الجوارية لتجديد المياه حسب البلديات لفترة 2006-2011

الملاحظة البارزة أن كل البلديات وجهت لقطاع تجديد المياه استثمارات عكس القطاعات السابقة، رغم تفاوتها في الحجم المالي ومن خلال بيانات الجدول رقم (154) والشكل (105) يمكن إبراز التفاوت كما يلي :



جدول (154) توزيع استثمارات المشاريع الجوارية لتجديد المياه عبر البلديات لفترة 2006-2011

البلديات	تجديد المياه 10 ⁶ دج	%	البلديات	تجديد المياه 10 ⁶ دج	%
بازر صخرة	37,5	16,5	بئر حدادة	06	2,6
عين ولمان	37,5	16,5	أولاد صابر	04	1,7
طاية	33,4	14,7	قصر الأبطال	3,5	1,5
التلة	21,3	9,4	قلال	03	1,3
صالح باي	16,3	7,2	الرصفة	2,5	1,1
أولاد سي احمد	15,1	6,6	قجال	1,6	0,7
بيضاء برج	14,1	6,2	عين أزال	01	0,4
مزلق	12,5	5,5	عين لاجر	-	-
حمام السخنة	11,2	4,9	بئر العرش	-	-
عين أرزات	06	2,6	الولجة	-	-
المجموع	226,5	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث

- المستوى الأول : أكبر اهتمام

يشكل هذا المستوى 04 بلديات استفادت في مجال تجنيد المياه من حصص مالية تراوحت بين 37,5 مليون دج في كل من بلدية بازر سخرة و عين ولمان، تليها بلدية الطاية بحصة تقدر 33,4 مليون دج ثم بلدية التلة بحصة 21,3 مليون دج .

- المستوى الثاني : اهتمام متوسط

يمثل هذا المستوى 05 بلديات أين تراوح حجم الاستثمار بها بين 16,3 مليون دج في بلدية صالح باي إلى 11,2 مليون دج في بلدية حمام السخنة، يتوسطها كل من بلديات أولاد سي أحمد بحصة 15,1 مليون دج ، بلدية بيضاء برج بحصة 14,1 مليون دج ، بلدية مزلق بحصة 12,5 مليون دج

المستوى الثالث : اهتمام قليل

يمثل هذا المستوى 07 بلديات ، أين تراوح حجم الاستثمار في قطاع تجنيد المياه بها بين 06 مليون دج في بلدية بئر حدادة ، إلى 01 مليون دج في بلدية عين آزال ، يتوسطهما كل من بلدية أولاد صابر بحصة 04 مليون دج ، بلدية قصر الأبطال 3,5 مليون دج ، بلدية قلال بحصة 03 مليون دج ، بلدية الرصفة بحصة 2,5 مليون دج ثم بلدية قجال بحصة 1,6 مليون دج .

- المستوى الرابع : غياب تام للاستثمار

يسجل الغياب التام لخصص استثمارية في مجال تجنيد المياه ، في بلديتان وهما بلدية عين لحجر و بلدية بئر العرش

1.3.6 استثمارات المشاريع الجوارية في التصحيح انسيابي و التحسينات الحضرية لفترة (2006-2011)

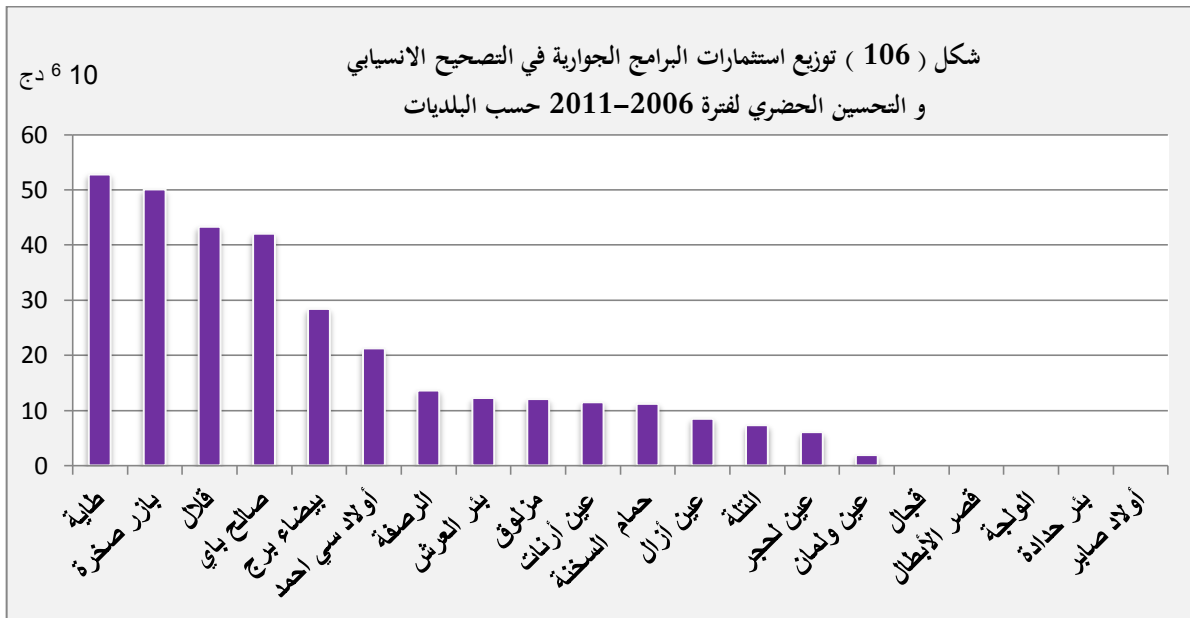
من خلال الجدول رقم (155) و الشكل رقم (106) يظهر التباين بين البلديات من حيث الحصص المالية المستثمرة في عمليات التصحيح الانسيابي و التحسين الحضري عبر البلديات يمكن تصنيف الوضعية إلى أربع مستويات بناء على الجدول و الشكل المواليين وهي :

جدول (155) الحصص المالية للمشاريع الجوارية في التصحيح الانسيابي والتحسين الحضري بين 2011/2006 عبر البلديات

الوحدة × 10⁶ دج

البلديات	تحسين حضري	تصحيح انسيابي	المجموع	النسبة	البلديات	تحسين حضري	تصحيح انسيابي	المجموع	النسبة
طاية	36,4	11,2	52,8	16,4	حمام السخنة	16,4	11,2	36,4	3,4
بازر صخرة	50	6,4	50	15,5	عين أزال	2,1	6,4	8,5	2,6
قلال	43,3	06	43,3	13,4	التلة	1,3	06	7,3	2,2
صالح باي	12	02	42	13	عين لاجر	02	04	06	1,8
بيضاء برج	14,7	1,1	28,4	8,8	عين ولان	1,1	0,7	1,9	0,5
أولاد سي احمد	11,2		21,2	6,5	فجال			0	0
الرصفة	0,4		13,6	4,2	قصر الأبطال			0	0
بئر العرش	8,2		12,2	3,8	الولجة			0	0
مزلق			12	3,7	بئر حدادة			0	0
عين أرناط	3,5		11,5	3,5	أولاد صابر			0	0
المجموع	186,6		322,3	100					
النسبة	6.15		10.6	4.4					

المصدر نفسه و إعداد الباحث



- المستوى الأول : استفادة هامة

يتشكل هذا المستوى من 04 بلديات بخصص مقاربة تتراوح بين 52,8 مليون دج في بلدية الطاية ، إلى 42 مليون دج في بلدية صالح باي ، تتوسطهما كل من بلدية بازر سخرة 50 مليون دج وبلدية قلال بحصة 43,3 مليون دج .

- المستوى الثاني : استفادة متوسطة

يتشكل المستوى الثاني من 07 بلديات، تراوحت فيه حصص الاستثمار في عمليات التصحيح الانسيابي و التحسين الحضري بين 28,4 مليون دج في بلدية بيضاء برج وحصة 11,2 مليون دج في بلدية حمام السخنة، تتوسطهما كل من بلدية أولاد سي أحمد بحصة 21,2 مليون دج ، بلدية بئر العرش بحصة 12,2 مليون دج ، بلدية مزلق بحصة 12 مليون دج و بلدية عين أرناط بحصة 11,2 مليون دج .

- المستوى الثالث : استفادة قليلة

04 بلديات كانت استفادتها من الاستثمار في مجال التصحيح الانسيابي و التحسين الحضري قليلة ، حيث تراوحت بين 8,5 مليون دج في بلدية عين آزال إلى 1,9 مليون دج دج في بلدية عين ولمان ، تتوسطهما كل من بلدية التلة بحصة 7,3 مليون دج و بلدية عين لاجر بحصة 06 مليون دج .

- المستوى الرابع : غياب كلي

سجلت 05 بلديات من مجموع بلديات الإقليم غيابا كليا لخصص الاستثمار في عمليات التصحيح الانسيابي و عمليات التحسين الحضري وهي كل من بلدية قجال ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية الوجلة ، بلدية بئر حدادة ، بلدية قلال وبلدية أولاد صابر .

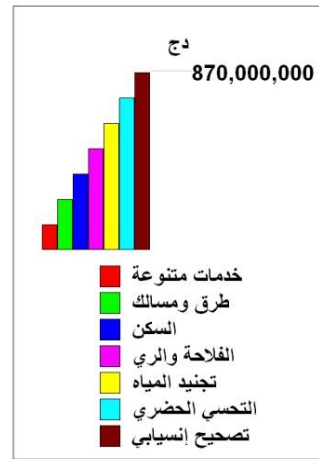
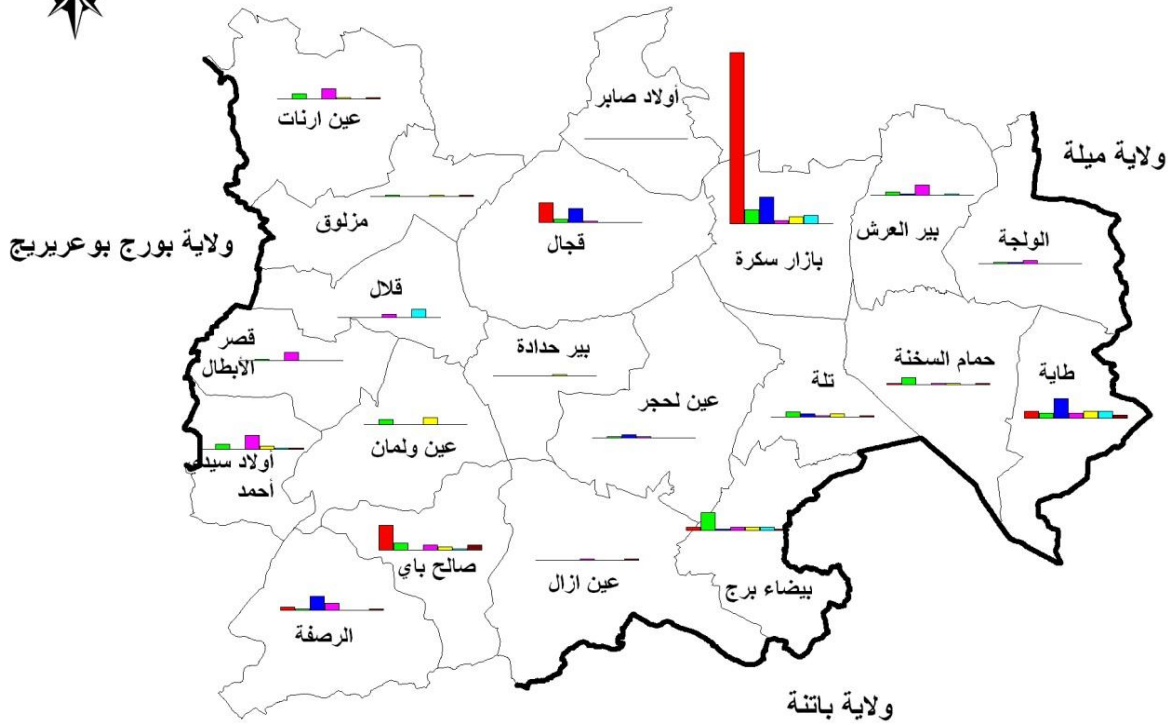
النتيجة العامة : تتميز برامج التنمية الريفية بتباين مزدوج، تباين في حجم الأموال المستثمرة بين البلديات من

ناحية ومن ناحية أخرى تباين في توزيع الاستثمارات حسب القطاعات بين البلديات ما توضحه الخريطة رقم (47) كما أن بعض الأموال تحسب على قطاع معين وتوجه إلى قطاع آخر مثل الأموال المخصصة للتحسين الحضري ولكنها في الأصل أموال توجه إلى عمليات لقطاعات أخرى.

يذكر الخطاب الرسمي باتجاه التنمية الريفية تجربة برنامج 1000 قرية اشتراكية وكم كانت المسافة بعيدة عند النهاية بين أهدافه النظرية والواقع المادي للبرنامج بأبعاده الايجابية والسلبية على القطر الريفي.

بلديات السهول العليا لسطيف :

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2001-2006
توزيع الحصص المالية حسب القطاعات عبر البلديات



المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 47

2 . برنامج الهضاب العليا : مشاريع خاصة لأقاليم متميزة

عرفت الجزائر على المستوى الوطني و الإقليمي تناقضات اجتماعية ريفية و حضرية ميزتها الفوارق الواضحة بين المجالات ريفية و الحضرية بين الإقليم الساحلي و الجبلي و الهضاب الداخلية كان لزاما على الدولة تدارك التأخر المسجل في الريف قصد دعم الوحدة الوطنية و التلاحم الاجتماعي.

(لا يمكن كبح تعمير الساحل إلا بتنمية الهضاب العليا و الجنوب قصد تثبيت السكان في إقليمهم الأمر الذي يستدعي نموا مساويا للنمو الطبيعي . إن نظرة أكثر تفأؤلا من شأنها أن تتوقع جاذبة للهضاب العليا.

إن نجاح تنمية الهضاب العليا يخضع لقدراتها على استقبال سكان جدد و على تلبية طلبات سكانها الاقتصادية والاجتماعية تشكل إعادة توازن مكونات الإقليم الوطني الرهان الكبير لجغرافية جديدة للإقليم، ويتعلق الأمر بتغيير عميق في الاتجاه القائم منذ أكثر من قرن والذي يتجه بتلقائية نحو التوسع والانتشار)¹.

تم إعداد برنامج الهضاب العليا بموجب قانون المالية لسنة 2004 في مادته 67 و يهدف إلى تنمية الولايات الواقعة في الهضاب العليا و بعض البلديات من ولايات مجاورة و قدر الغلاف المالي الإجمالي 692 مليار دينار جزائري لفترة المخطط (2005 - 2009) تمس مختلف الهياكل القاعدية وترقية النشاطات².

2.1 التوزيع المجالي للحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا بالإقليم

من خلال الجدول رقم (156) والخريطة رقم (48) يتبين أن توزيع أموال هذا البرنامج يميزها التباين الكبير بين بلديات منطقة الدراسة ويمكن قراءة الفوارق الآتية :

- الفئة الأولى : أكبر استفادة

تفرد فيها كل من بلدية عين ولمان وبلدية عين آزال بأكثر حصة مالية ، بمجموع $10 \times 9813,6$ دج⁶، $10 \times 6489,1$ دج للبلدية الأولى ، و $10 \times 3324,5$ دج للبلدية الثانية وهو ما يمثل نسبة 57,2 % من مجموع أموال البرنامج ، حين أن سكان البلديتين معا لا يمثلون سوى 17,5 % من مجموع سكان منطقة الدراسة .

- الفئة الثانية : استفادة متوسطة ومتقاربة

تتكون من غالبية بلديات منطقة الدراسة (11 بلدية) ، حيث تحصلت على حصص متقاربة تتراوح بين 100,9 مليون دج في بلدية صالح باي ما يمثل نسبة 5,8 % إلى 326,2 مليون دج في بلدية قصر الأبطال وهو ما يمثل كذلك

¹ الرهانات الوطنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 ، أكتوبر سنة 2010 .

² عبد السلام لياضي ، التنمية المحلية و الفوارق الجهوية في إقليم شلغوم العيد : الفاعلون والبرامج ، رسالة ماجستير ، قسنطينة 2009 ، ص 38

1,9% من مجموع أموال البرنامج ، تتوسطهما كل من بلدية عين لحجر بحصة 965,8 مليون دج بنسبة 5,6 % ، بلدية بيضاء برج 953,5 مليون دج بنسبة 5,5 %، بلدية أولاد سي أحمد 841,3 مليون دج بنسبة 4,9 % ، بلدية قلال بمبلغ 655 مليون دج بنسبة 3,8 % ، بلدية حمام السخنة 631,2 مليون دج وبنسبة 3,7 % ، بلدية الطاية 539,6 مليون دج وبنسبة 3,1 % ، بلدية الوجلة بمبلغ 536,5 مليون دج وبنسبة 3,1 % ، بلدية الرصفة 351,5 مليون دج وبنسبة 2 % ، و بلدية التلة 330,6 مليون دج ما يمثل نسبة 1,9 %.

جدول (156) توزيع الحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا 2006-2009 حسب البلديات

البلدية	المجموع دج × 10 ⁶	النسبة	البلدية	المجموع دج × 10 ⁶	النسبة
عين ولمان	6489,1	38	الرصفة	351,5	2
عين أزال	3324,5	19,5	التلة	330,6	1,9
صالح باي	1000,9	5,8	قصر الأبطال	326,2	1,9
عين لحجر	965,8	5,6	بئر حدادة	77,5	0,4
بيضاء برج	953,5	5,5	عين أرناط	13,5	0,08
أولاد سي أحمد	841,3	4,9	بئر العرش	4,5	0,03
قلال	655	3,8	بازر سخرة	4,9	0,03
حمام السخنة	631,2	3,7	مزلق	4,4	0,03
الطاية	539,6	3,1	أولاد صابر	-	-
الوجلة	536,5	3,1	قجال	-	-
منطقة الدراسة	17 047,1	100			

المصدر نفسه و إعداد الباحث

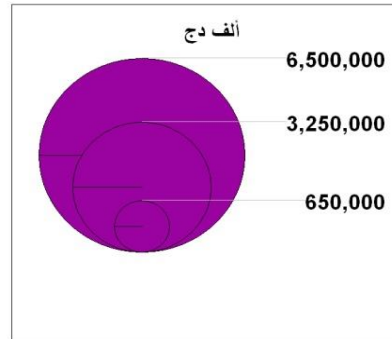
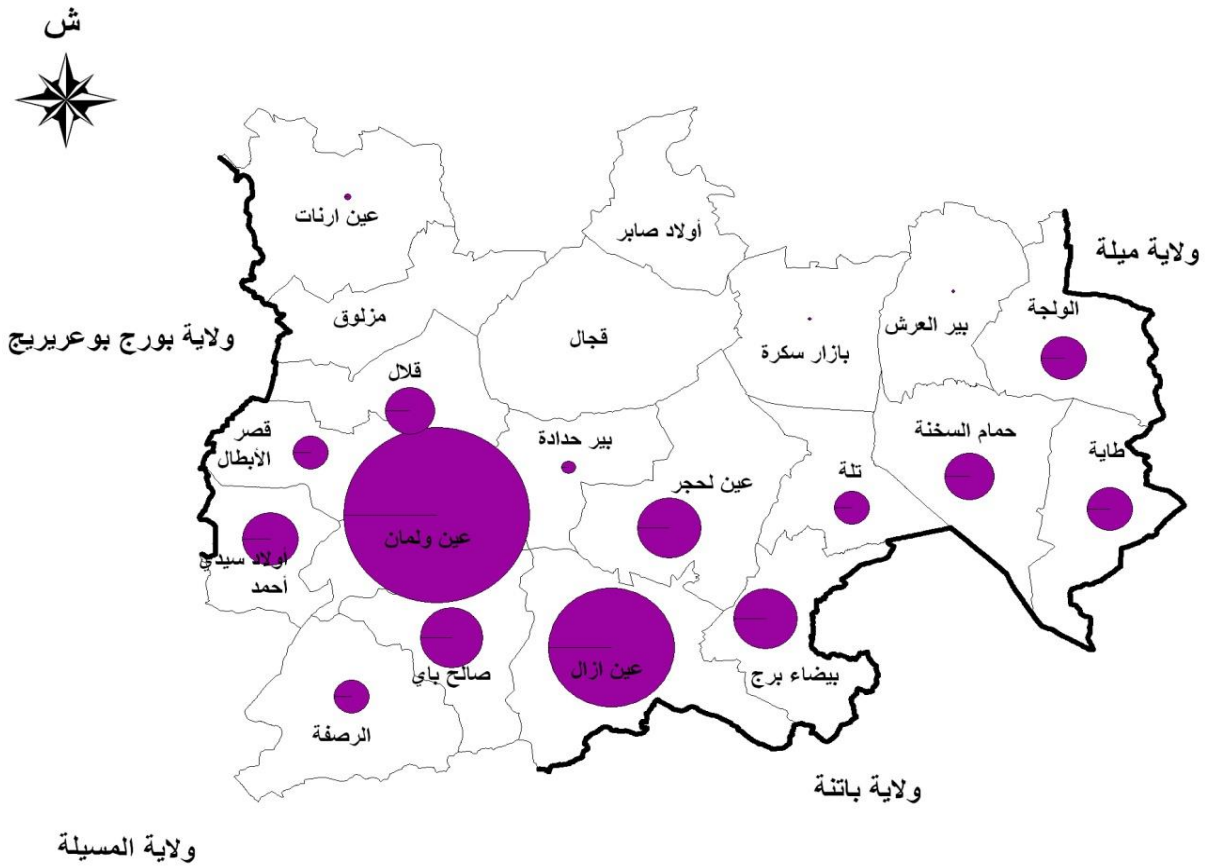
– الفئة الثالثة : استفادة ضعيفة

استفادت بلديات هذه المجموعة من حصص ضعيفة ، حيث قدرت نسبتها بأقل من 1 % من مجموع أموال البرنامج لولاية سطيف ، تتشكل هذه الفئة من 05 بلديات وهي بلدية بئر حدادة 77,5 مليون دج وبنسبة 0,4 % ، بلدية عين أرناط 13,51 مليون دج بنسبة 0,08 % ، بلدية بئر العرش 4,5 مليون دج ، بلدية بازر سخرة 4,9 مليون دج ، بلدية مزلق 0,4 مليون دج ، الحالة الاستثنائية تمثلت في غياب حصة لكل من بلدية قجال وبلدية أولاد صابر كون أنهما لم ترد ضمن قائمة البلديات المعنية حسب قرار المجلس الوطني للاستثمار¹ .
ما يطرح التساؤل حول المعايير المعتمدة في الاستفادة من برنامج الهضاب العليا.

¹ قرار المجلس الوطني للاستثمار رقم 01 / 59 / بتاريخ 22 . 12 . 2011

بلديات السهول العليا لسطيف :

توزيع الحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا لفترة 2006-2009



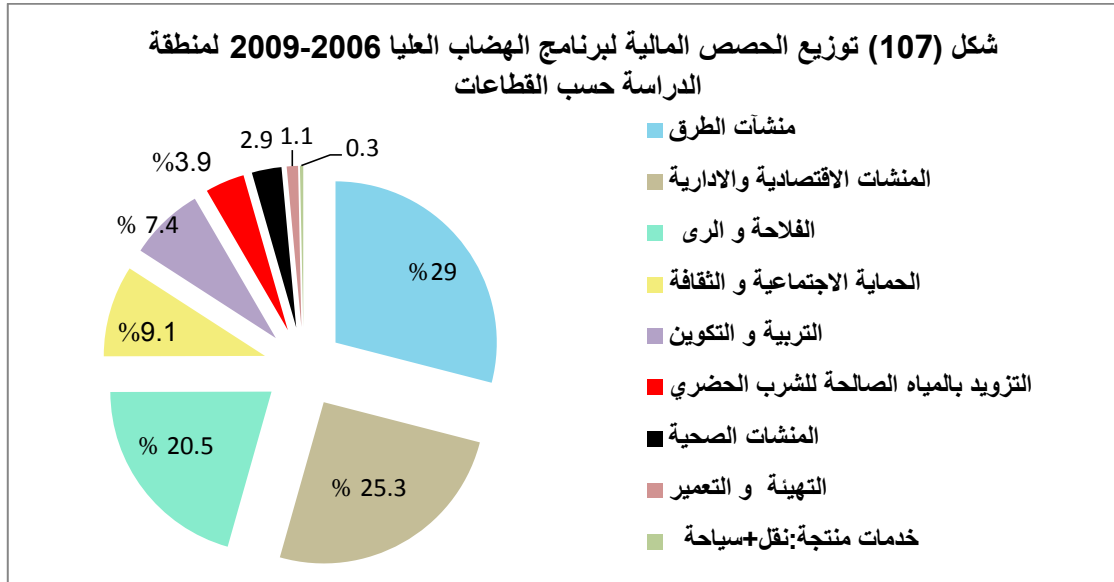
0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 48

2.2 توزيع أموال برنامج الهضاب العليا على البلديات حسب القطاعات

من خلال الجدول رقم (157) و الشكل رقم (107) يتضح أن أكبر القطاعات استفادة من برنامج الهضاب العليا لمنطقة سطيف هو قطاع الطرق بمبلغ $10 \times 4946,1$ دج ما يمثل نسبة 29% من الغلاف المالي للولاية ، مركزة بالدرجة الأولى في بلدية عين ولمان ، بلدية قلال ، وبلدية عين آزال ، يليها قطاع المنشآت الاقتصادية و الإدارية بمبلغ 10×4326 دج ما يمثل نسبة 25,3% من أموال البرنامج، أحرزت منه بلدية عين ولمان على أكبر حصة ، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري الذي تحصل على $10 \times 3506,8$ دج ما يمثل نسبة 20,5% من مجموع أموال برنامج الهضاب المخصص لولاية سطيف وتركزت أكبر الحصة في بلدية عين ولمان ، في حين أن أضعف الحصص وجهت لقطاعات مياه الشرب بمبلغ $10 \times 835,6$ بنسبة 3,9% ، قطاع المنشآت الصحية $10 \times 507,3$ دج ما نسبته 2,9% ، قطاع التهيئة والتعمير بحصة مالية بلغت $10 \times 192,8$ دج وبنسبة 1,1% وأضعف قطاع للخدمات المنتجة التي تشمل قطاع النقل والسياحة $10 \times 57,2$ دج أي ما نسبته 0,3% .



أبرز ملاحظة في استثمارات برنامج الهضاب العليا كونها قد ركزت على بلديات الناحية الجنوبية الغربية للمنطقة وخاصة في بلدية عين ولمان وبلدية عين آزال كما توضحه الخريطة رقم (49) .

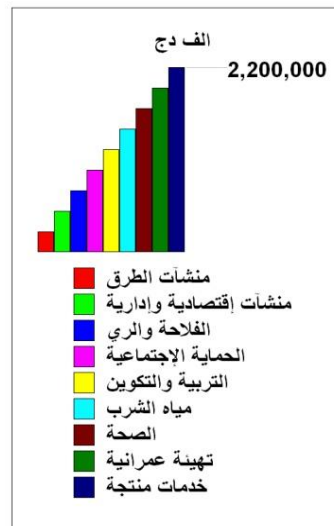
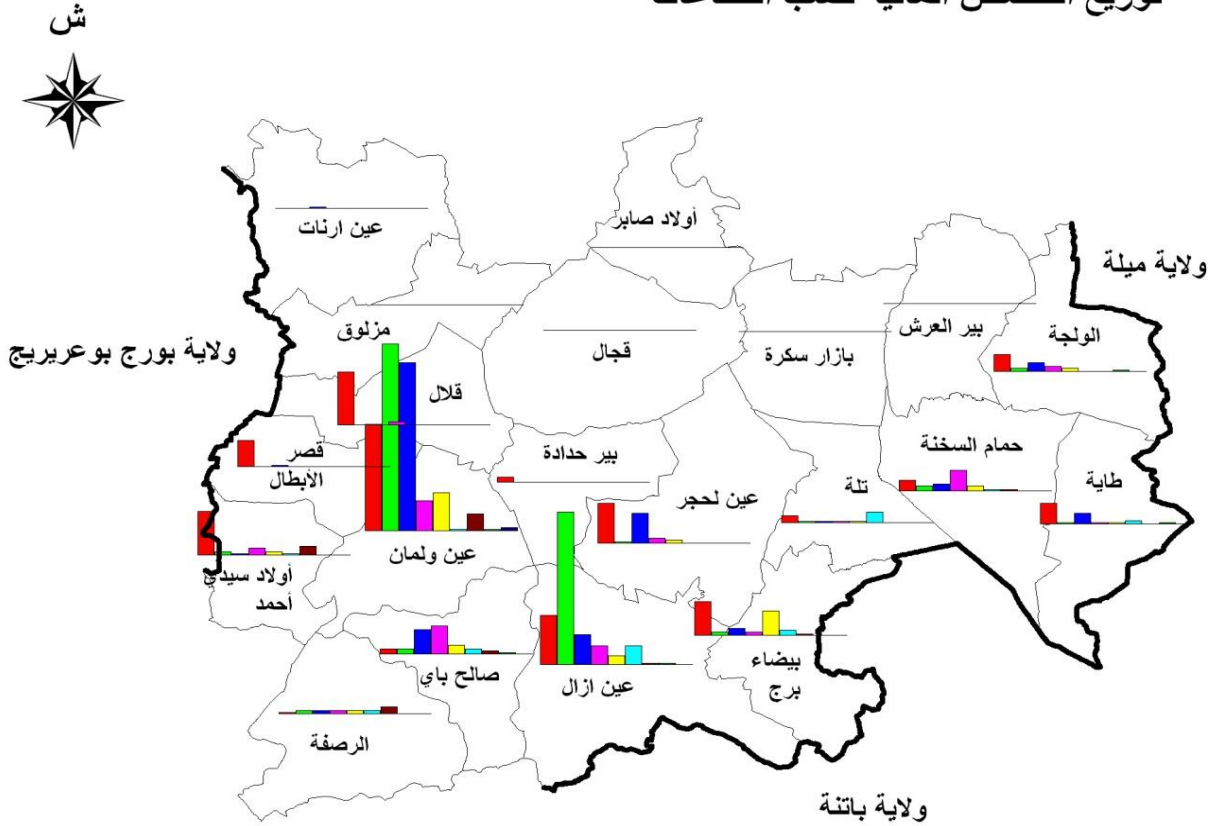
جدول (157) توزيع الحصص المالية لبرنامج تنمية الهضاب العليا 2006-2009 حسب البلديات الوحدة دج × 10⁶

البلدية	منشآت الطرق	المنشآت الاقتصادية والإدارية	الزويد بالمياه الصالحة للشرب الحضري	المنشآت الصحية	التهئية و التعمير	خدمات منتجة نقل+سياحة	النسبة %
عين ولمان	1247,8	2183,6	30	193,8	24,1	47,5	38
عين أزال	567,4	1786,2	221	17,6	24,1	7,5	19,5
صالح باي	59,9	59,6	65,8	34,2	32,1		5,8
عين لحجر	461,6	23,1	52	9,2	08	0,4	5,6
بيضاء برج	408,4	33,6	60	14,2	08		5,5
أولاد سي أحمد	515,3	37,6	47	101,2	08		4,9
قلال	615						3,8
حمام السخنة	129,7	59,1	74,7	12,6	08	0,4	3,7
الطاية	254,5	26,1	29,1	9,2	32,1		3,1
الولجة	207	50,1	40,1	9,2	32,1		3,1
الرصفة	12	55,1	51,2	96,2	08	0,4	2
التلة	83	11,6	15,9	9,2	08	0,4	1,9
قصر الأبطال	309						1,9
بئر حدادة	75						0,4
عين أرناط		13,5					0
بئر العرش		4,5					0
بازر سخرة		4,9					0
قجال							0
مزلق						0,4	0
الإقليم	4946,1	4,3	1276,9	507,3	192,8	57,2	100
النسبة	29 %	25,3 %	7,4 %	2,9 %	1,1 %	0,3 %	100%

المصدر نفسه و إعداد الباحث

بلديات السهول العليا لسطيف :

برنامج تنمية الهضاب العليا لفترة 2006-2009
توزيع الحصص المالية حسب القطاعات



0 10 20 كلم

المصدر: إنجاز الباحث لحسن فرطاس

خريطة رقم: 49

3 . المشاريع الكبرى وأثرها على إقليم السهول العليا لسطيف :

بعد التحسن المالي لمداخيل الخزينة العمومية الذي صاحب الارتفاع المحسوس لأسعار البترول في الأسواق العالمية، أعادت الدولة إحياء مشاريع قديمة كانت قد أنهت الدراسات بها منذ سنوات عديدة ، منها مشروع تحويل المياه من الشمال إلى السهول العليا لمنطقة سطيف وإنجاز مشروع الطريق السيار (شرق - غرب) كانت لها آثارا على الإقليم المحلي .

3.1 مشروع تحويل المياه إلى إقليم السهول العليا

إن مشروع تحويل المياه من الشمال إلى إقليم السهول العليا يمكن من تحويل ما يعادل 313 مليون م³ من المياه، موجهة للاستهلاك كمياه شرب لحوالي 1,26 مليون م³ لمدن سطيف و العلمة إضافة إلى التجمعات السكانية المجاورة كما يهدف المشروع إلى سقي حوالي 40 000 هكتار من الأراضي الزراعية¹.

3.1.1 مشروع تحويل المياه : ايغيل أمدا ← الموان

يقوم هذا المشروع على تحويل كمية 122 مليون هم³ سنويا من أجل تدعيم مستويات المياه الصالحة للشرب لعشرة (10) مراكز عمرانية كبرى و صغرى هي : سطيف ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، قجال ، عين أرناط عين ولمان ، مزلق ، الأوريسيا ، قلال و قصر الأبطال ، بمجموع سكاني يقدر 399762 نسمة ، كما يهدف إلى سقي حوالي 1600 هكتار في بلدية قلال .

3.1.2 مشروع تحويل المياه : ايراقن ← تبلوط ← ذراع الديس

يعد ثاني مشروع بالإقليم ومن أهدافه تحويل ما يقارب 191 مليون هم³ من المياه سنويا إلى منطقة العلمة من أجل تدعيم مياه الشرب لتسعة (09) مراكز عمرانية وهي : بني عزيز ، معاوية ، العلمة ، جميلة ، بيضاء برج ، بئر حدادة ، بني فودة ، تاشودة وعين السبت تجمع حوالي 298339 نسمة . كما يمكن هذا المشروع من سقي سهول العلمة على مساحة 20 000 هكتار كما يوضحه الشكل أسفله.

¹ P A W de la wilaya de Sétif 2008 .

شكل (108) مخطط تحويل المياه إلى السهول العليا لمنطقة سطيف



المصدر : مخطط التهيئة لولاية سطيف 2008

إذا كانت هذه المشاريع حديثة من حيث الإنجاز و التطبيق فهي قديمة كفكرة تعود إلى فترة السبعينيات، تم بعثها من جديد بعد تحسن الصحة المالية لخزينة الدولة نتيجة لارتفاع أسعار البترول فكان عاملا محفزا على تجسيد ذلك كما أن نشاط الإنسان في إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف بقي ينحصر في زراعة الحبوب و تربية الماشية .

يعد هذا النوع من المشاريع أساسي للتنمية الجهوية لما سوف تحققه من دعم للموارد الاستراتيجية لأنشطة الإنسان وحركية الاقتصاد واستقرار السكان بصفة عامة في إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف خاصة و يفتح المجال أمام فرص جديدة للاستثمار.

3.1.3 نقاط الظل لمشروع تحويل المياه إلى إقليم السهول العليا لسطيف

رغم الأهمية الاستراتيجية التي يجلبها مشروع تحويل المياه إلى إقليم السهول العليا لسطيف إلا أن خطة استغلال المياه تحمل بعض الفوارق بين بلديات الإقليم

أ - علاقة المشروع بوضعية مياه الشرب بين البلديات :

من خلال المقارنة بين وضعية التزود بمياه الشرب في بلديات إقليم السهول العليا كما يوضحه الجدول رقم (40) مع برنامج التحويلات الكبرى و كيفية توزيعها ، يتبين أن البلديات التي تسجل أكبر عجز في مياه الشرب بإقليم الدراسة و عددها 07 بلديات وهي : بلديات حمام السخنة 81 لتر يومي للفرد ، الطاية 82 لتر يومي للفرد ، التلة 89 لتر يومي للفرد ، بئر حدادة 90 لتر يومي للفرد ، عين لحجر لتر يومي للفرد ، بيضاء برج 108 لتر يومي للفرد ، وبلدية عين آزال 143 لتر يومي للفرد، حيث أن حصتها أقل من المتوسط الوطني المقدر 150 لتر يومي للفرد ، فلا تستفيد من هذا المشروع سوى بلديتان وهما بلديتا بيضاء برج و بئر حدادة .

أما باقي البلديات المستفيدة و هي : عين ولمان ، عين أرناط ، قجال ، قصر الأبطال ، مزلق و غيرها فان نصيب الفرد بها من ماء الشرب يفوق المتوسط الوطني ، أي أن وضعتها أفضل من باقي البلديات .

هذا ما يطرح تساؤلات حول المعايير التي تم اعتمادها في كيفية توجيه واستغلال مصادر المياه الجديدة بالإقليم ؟

ب - علاقة المشروع مع وضعية سقي الأراضي :

تقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالإقليم 201386 هكتار منها 23168 هكتار أراضي مسقية أي ما يمثل نسبة 11,5 % ، رغم الطابع المميز للزراعة الواسعة في الإقليم لكن ذلك لا يمنع من تشجيع زراعات أخرى، فاحتياجات السوق المحلية في الكثير من المنتجات وبخاصة الخضرة و الفواكه يبقى تابع إلى الأسواق الجهوية و الوطنية الأخرى - سوق شلغوم العيد ، سوق بوقرة و بوفاريك ، كما ينتقل تجار الجملة إلى بساتين الغرب الجزائري ، إلى معسكر و سيق و المحمدية وغيرها لتغطية الاحتياجات المحلية ، ففي توجيه مياه السقي يمكن ملاحظة ما يلي :

- استفادة أربع بلديات في الناحية الشرقية من مياه سد ذراع الدير وهي بلدية بئر العرش، أولاد صابر، بازر سخرة ، الوجلة لسقي الأراضي بمساحة إجمالية قدرها 20 000 هكتار (بحساب محيط بلدية القلة الزرقاء ، خارج حدود منطقة الدراسة) .

- بقاء خمس بلديات في القسم الجنوبي ذات تساقط ضعيف على هامش المشروع وهي بلدية حمام السخنة، التلة ، عين لحجر ، الطاية و بيضاء برج ، لا تمثل المساحات المرورية بها سوى 18,2 % حيث تقدر مساحتها الصالحة للزراعة 47008 هكتار .

للإشارة أن هذا النطاق الجنوبي الغربي من الإقليم مهدد بظاهرة التصحر و اختلال توازنه البيئي .

- استفادة أربع بلديات في الجهة الغربية من سد الموان وهي : مزلق ، قلال ، قجال وعين أرزات من سقي حوالي 10300 هكتار.

- بقاء أربع بلديات خارج مجال اهتمام المصالح المحلية وهي بلديات : صالح باي ، عين ولمان ، أولاد سي أحمد وقصر الأبطال ، حيث تقدر مساحة أراضيها الزراعية حوالي 29660 هكتار لا يسقى منها سوى 9,3% . ما يميز النطاق الجنوبي الغربي للإقليم هو الافتقار إلى المياه السطحية والجوفية كذلك وتعتبر من المناطق الحساسة (zone sensible) وهي معرضة لخطر التصحر.

3.2 أثر الطريق السيار (شرق- غرب) على إقليم السهول العليا لسطيف

يعد الطريق السيار من أكبر المشاريع من حيث طول امتداده، ويعتبر شريان حيوي للإقليم المحلي و الوطني بصفة عامة و من شأنه أن يشكل نقلة نوعية وقيمة إضافية للإقليم المحلي .

يمتد الطريق السيار شرق- غرب على مسافة 75 كلم في إقليم الدراسة و تراب الولاية معا، يعبر من الشرق إلى الغرب على تراب بلدية الوجلة ، بلدية بئر العرش ، بلدية أولاد صابر، بلدية مزلق وبلدية عين أرزات . يرتبط بطرق الإقليم المحلي عبر 04 محولات وهي : محول عين أرزات ، محول عين الرمان ببلدية أولاد صابر ، محول العلمة والذي سوف يرتبط مع الطريق الجديد باتجاه مدينة جيجل ومحول في جنوب مدينة سطيف للربط بالطريق الوطني رقم 28 باتجاه بسكرة والجنوب عامة و من مزاياه :

- سهولة السير وسيولة الحركة ، حيث خفف إلى حد كبير كثافة الحركة باتجاه الشرق و الغرب ، وفي كثير من المقاطع يوازي الطريق الوطني رقم 05 .

- تقليص الزمن المستغرق في المسافات نتيجة المؤهلات الفنية التي يقدمها الطريق .

- تقليص الأعباء المادية لحركة النقل وخاصة حوادث المرور.

- تحرير حركة نقل البضائع و السلع من و إلى الأسواق الجهوية و الوطنية ، في إطار التحول إلى الاقتصاد الحر.

- يمكن من خلق حركية اقتصادية بين الإقليم المحلي و أقطاب الاقتصاد الوطني .

بمقابل ذلك تبرز بعض الجوانب السلبية للطريق السيار (شرق - غرب) والتي يمكن حصر البعض منها في

الجوانب الآتية:

- قاص الطريق السيار من الأرض الفلاحية ، حيث امتد في نطاق الحبوب واستهلك مساحة تقدر 510 هكتار من الأراضي الفلاحية بإنتاج فلاحي نظري يقدر 6120 قنطار من الحبوب على اعتبار أن متوسط المردود بالبلديات المعنية في مستوى 12 ق/هكتار .
- عدم رضا أصحاب الأراضي التي استغلت في انجاز الطريق، رغم أن السلطة الولائية كانت هي الأولى في حل مشكلة العقار والتعويضات على مستوى الوطن.
- قطع المجال الوطني و المحلي إلى قسمين ، مما يصعب على السكان التنقلات اليومية بين طرفي الطريق .
- تناقض طبيعة المشروع الاصطناعية بوضع ملايين الأطنان من مادة الأسمت على نطاق تراي.
- إحداث اختلال في التوازن البيئي للمجال الجغرافي بعناصره النباتية والحيوانية في ظرف تنامي الاهتمام بالبيئة
- التركيز الكبير في الحركة على الطريق السيار شرق-غرب، قد تتعطل به الحركة إلى درجة الشلل التام في حالة تساقط الثلوج ، فما مدى الاستعداد التقني و المادي للسلطات المحلية لمواجهة أوضاع جديدة ؟
- رغم ذلك يبقى الطريق السيار شرق - غرب بمثابة شريان حيوي للمجال المحلي و الوطني بمكوناته المادية و البشرية، يسمح بتحويل المجال المحلي إلى مجال مفتوح، يزيد من تكثيف العلاقات و فرص الارتباط بمراكز ومجالات أبعد، حيث تغيرت مفاهيم وقياس المسافات و الأبعاد لتصبح أبعادا زمنية.

خلاصة الفصل الحادي عشر

تشير كثير من الدلائل والمؤشرات أنه إذا كان الهدف من التنمية هو الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة فعلى الدولة أن تركز على التنمية المحلية وما تتطلبه من حاجة دائمة ومتجددة للموارد المالية، لأن هناك ارتباط قوي بين تحقيق التنمية المحلية وترشيد عملية إنفاقها عن طريق دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية للمشاريع واحترام المدّة الزمنية لإنجازها لتفادي عمليات إعادة تقييم المشاريع التي تكلف خزينة الدولة أموالاً إضافية من جهة، وما تسببه من حرمان للبلديات من الاستفادة بمشاريع جديدة هي في حاجة إليها من جهة ثانية، إضافة إلى ما تثيره عمليات إعادة التقييم للمشاريع من جدل وعلامات استفهام حول جدية ومصداقيتها.

لقد تدعم اقليم السهول العليا لسطيف في إطار التنمية الريفية بالمشاريع الجوارية التي كانت تهدف إلى إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرماناً بواسطة دعم النشاطات الاقتصادية وبعث نشاطات جديدة، إلا أن توزيع عدد المشاريع بين البلديات لا يحقق تلك الأهداف، بحيث يظهر التباين الكبير في عدد مشاريع التنمية الريفية لفترة (2006-2011) يصل الفرق بين أكبر عدد من المشاريع وأصغره إلى 38 نقطة أي مشروعاً، بين كل من بلدية الطاية 39 مشروعاً مقابل مشروع واحد (01) لكل من بلدية بئر حدادة وبلدية أولاد صابر.

كانت رغبة الدولة من وراء هذه البرامج، تثبيت سكان المناطق المبعثرة والتجمعات الصغيرة بواسطة تركيز برامج على الخدمات بمختلف أنواعها، (النقل، الصحة، الكهرباء، التعليم وغيرها) التي أخذت أكبر حصة مالية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بمبلغ 1187,5 مليون دج خلال الفترة 2006-2011 وهو ما يمثل أعلى نسبة 39,1% من مجموع الأموال التي تم استثمارها في بلديات منطقة الدراسة.

من ناحية ثانية فإننا لم نقف على مشاريع جوارية في أنشطة جديدة بقدر ما هي أنشطة مألوفة، كما أن عدم استقرار الهيكل الإداري المكلف بالمتابعة وانتقاله من مديرية الفلاحة إلى مديرية الغابات قد عطل بعض المشاريع. ويبقى الجهاز البنكي يرهن تجربة المشاريع الجوارية من خلال تحفظه من مرافقة بعض المشاريع مالياً.

لقد عمدت الدولة إلى توجيه برامج خاصة ومنها برنامج الهضاب العليا الذي استفادت منه بلديات منطقة الدراسة من أجل إحياء ودعم التنمية في بعض الأقاليم.

أبرز ما يلفت الانتباه هو تباين وتفاوت كبيرين في حصص البلديات كون أن بلدية عين ولان تستحوذ على 38% من مجموع أموال البرنامج المخصص لولاية سطيف، في حين أن 07 بلديات لم تصل فيها نسبة الاستفادة إلى 01% منها بلديتان حصصها منعدمة. أما توزيع الحصص المالية حسب القطاعات فأبرز ملاحظة تتمثل في كون مجموعة

تتكون من 11 بلدية تم توزيع حصصها المالية على مجموع القطاعات، في حين أن باقي البلديات لم توجه الأموال إلا لقطاعين أو ثلاث بحكم الحصاص الضعيفة التي تحصلت عليها .

يعزى هذا التباين بالرجوع إلى قرار المجلس الوطني للاستثمار رقم 01 - الدورة 59 الصادر بتاريخ 22-12-2011 ، الذي صنف وحدد البلديات التي تستفيد من برنامج الهضاب العليا من بلديات الولاية وعددها 11 بلدية التي تحصلت على حصص مالية موزعة على كل القطاعات . بمقابل ذلك تجاهل القرار العديد من البلديات في نفس الإقليم وهي بلديات : بازر سخرة ، قجال ، قلال ، بئر العرش ، بئر حدادة ، قصر الأبطال وبلدية مزلق وفي إطار المشاريع الكبرى و بالرغم من الجهد المبذول من طرف الدولة ، في مجال رصد الموارد الاستراتيجية الدائمة عن طريق انجاز السدود وتحويل المياه من الأقاليم المحظوظة إلى الأقاليم التي تعاني الجفاف ، إلا أن هذه العملية تبقى محدودة في مستوى بعض بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف ، فهي ليست حلا دائما بالنظر إلى تنامي احتياجات السكان السكنية و الاقتصادية مع تزايد النمو الديمغرافي .

إن توجيه هذه المصادر الجديدة إلى الإقليم المحلي قد ركز على بلديات خط الشمال كون أن البلديات المستفيدة من المشاريع، إمكاناتها المائية أوفر بكثير من بلديات الخط الجنوبي، هذا ما يبقى على الفوارق بدل تقليصها، وضع يكشف طابع التنمية المحلية غير المتوازنة للأقاليم.

لا تبدو مشكلة التنمية المتوازنة في توزيع أو إعادة توزيع الثروة بقدر ما هي في خلق الثروة نفسها قبل التفكير في طريقة توزيعها ذلك ما يمدد من ظاهرة انتظار سخاء الدولة حتى في حالات الفشل وهو أسلوب لا يحرر المبادرة المحلية بقدر ما يطيل من عمر أزمة المجال المحلي واحتلالا ته، إلى جانب ذلك يفرض أسلوب التنمية الإقليمية نفسه كنموذج للتنمية المحلية بناء على خصوصية الأقاليم المحلية و ما يناسبها من برامج و سلم أولويات.

نظرا للأهمية العلمية لدراسة فوارق التنمية بالإقليم المحلي ولاستكمال جوانب البحث، تقتضي المنهجية الخوض في تحليل وتفسير الأسباب والعوامل التي أفرزت تلك الفوارق بين البلديات قصد تحديد مواطن التدخل العمومي والخاص بهدف تحقيق تنمية محلية متوازنة وهذا ما يتعرض له الفصل الموالي والأخير من البحث، لأن تحديد المشكلات يسهل من التفكير في الحلول التي تناسبها كما سبق الإشارة إلى ذلك في بداية البحث.

رغم التفاؤل الكبير للخطاب الرسمي حول مستقبل التنمية الريفية المحلية، يبقى إقليم السهول العليا لسطيف فعليا من الأقاليم الواعدة مستقبلا.

الفصل الثاني عشر

محاولة تحليل أسباب الفوارق بإقليم السهول العليا لولاية سطيف

يهتم هذا الفصل بمحاولة تحليل وتفسير العوامل التي ساهمت في تراكم الفوارق و استمرارها بين بلديات السهول العليا لولاية سطيف رغم تجانس المعطيات الجغرافية عامة. بعد استعراض الفصول السابقة التي اهتمت بتشخيص وتحليل مختلف مكونات الإقليم والتحويلات التي حصلت خلال فترة (1987-2008) ينبغي على البحث بناء مستويات الفوارق الحاصلة بين البلديات و ترتيب الثروات المادية والبشرية والمؤهلات من خلال تصنيف مستويات التنمية للبلديات .

تعتبر الثروة بالمفهوم البسيط جملة الممتلكات و المداخيل كما تعني في علم الاقتصاد مجموعة الممتلكات التي تحقق درجة الإشباع وهي مشكلة من مجموع طاقات الفاعلين والنشطين الاقتصاديين و يتم تحليل الثروة اقتصاديا على مستويات مختلفة :

أ - تحليل الثروة على مستوى الفرد أو الأسرة أو الشركة أو السكان جميعا.

ب - تحليل احتياطي الثروة (le patrimoine)

ج - تحليل القدرة على إنتاج الثروة أو الدخل (le revenu)

كثيرا ما يعتمد في تقدير الثروة و النمو على الدخل الوطني الخام (PNB) ، لكن ومنذ الثمانينات عدة اتجاهات شككت في قدرة هذا المؤشر على إعطاء صورة عن مستوى معيشة السكان.¹

1. تصنيف بلديات السهول العليا لسطيف حسب مؤشر الغنى

توظف الإدارة مؤشر الغنى (indice de richesse) في تحديد مستويات الفقر أو الغنى للبلديات ، فرغم أنه لا ينزل إلى مستوى الكشف على الفوارق بين السكان إلا أنه أصبح يستعمل كمتغيرة مرجعية ثابتة في التحقيقات من طرف الإدارة لإظهار مدى الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم و البلديات و يحسب هذا المؤشر بحاصل جمع قيمة الممتلكات و الخدمات يضاف إليها التحصيل الضريبي ، مجموع ذلك يقارن بعدد السكان.

من خلال بيانات الشكل (108) الجدول (158) و يظهر مدى الفارق الكبير بين قيمة أكبر مؤشر غنى ببلدية حمام السخنة 4652 دج/ فرد و قيمة أصغر مؤشر غنى ببلدية أولاد سي أحمد 248 دج/ فرد ، وعلى مستوى بلديات الإقليم تظهر الفوارق على النحو التالي :

- مؤشر غنى هام

بالمفهوم المحدد سالفا فان أغنى البلديات هي بلدية حمام السخنة بمؤشر غنى 4653 دج /فرد كونها تملك حمامات

1 – l'indice de richesse, in Wikipédia .org consulté le 20 janvier 2010

معدنية وفنادق وبلدية مزلق بمؤشر غنى 4450 دج/فرد لأنها تضم وحدة صناعة الحليب ومشتقاته ذات وزن جهوي هام وحمام معدني بتجمع أولاد يلس، كما أنهما لا يمثلان ثقلا بشريا حيث أن عدد سكان البلدية الأولى 13474 نسمة وحجم سكان البلدية الثانية 17147 نسمة.

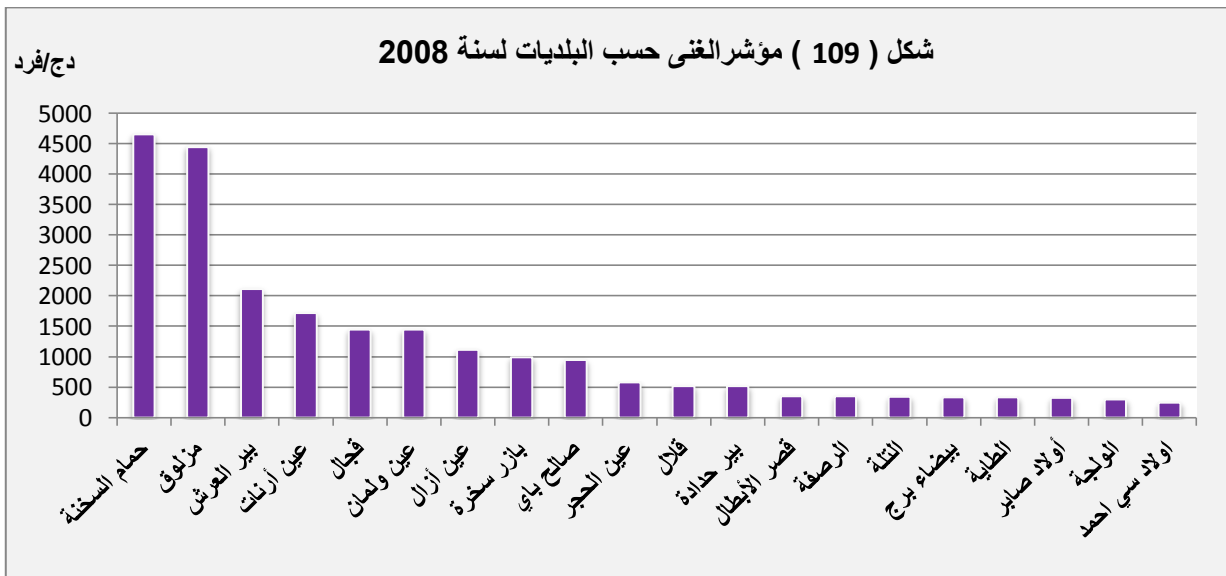
- مؤشر غنى متوسط

تمثله مجموعة من 07 بلديات تتراوح فيها قيمة مؤشر الغنى بين متوسط الإقليم المقدر 1154 دج/ فرد و متوسط الولاية الذي يقدر 2228 دج/ فرد تتقدمهم بلدية بئر العرش 2117 دج/ فرد، بلدية عين أرناك 1717 دج/ فرد، بلدية قجال 1448 دج/ فرد، بلدية عين ولمان 1446 دج/ فرد ، بلدية عين آزال 1116 دج/ فرد ، بلدية بازر سخرة 995 دج/ فرد وبلدية صالح باي 947 دج/ فرد .يمثل حجمها السكاني 54,4 % من المجموع العام .

- مؤشر غنى ضعيف

تتكون هذه الفئة من 11 بلدية أين يتراوح مؤشر الغنى بها بين 575 دج/ فرد في بلدية عين لاجر إلى 248 دج/ فرد ببلدية أولاد سي أحمد فمؤشراتها أدنى من المتوسط الإقليمي و الولائي كذلك. كما تمثل حجما سكانيا هاما يقدر 201360 نسمة ما يمثل 39,5 % من مجموع سكان الإقليم.

إن أبرز ملاحظة تظهر في كون قيمة متوسط مؤشر الغنى لمجموع بلديات إقليم الدراسة المقدر 1154 دج/فرد و التي يغلب عليها الطابع السهلي بدون عوائق طبوغرافية، يمثل نصف قيمة مؤشر الغنى لمجموع الولاية المقدر 2228 دج/ فرد ، فالافتقار إلى مصادر مالية ذاتية تميز واقع بلديات إقليم السهول العليا و التي لا تقدم عوائق طبيعية كبيرة .



جدول (158) توزيع مؤشر الغنى بين البلديات لسنة 2008

مؤشر الغنى دج/فرد	المصادر				البلدية
	المجموع	الضريبة	خدمات	ممتلكات البلدية	
4652	62693575	31444729	464750	30784096	حمام السخنة
4450	76312203	75259134	60000	993069	مزلق
2120	52937442	50046373	100000	2890969	بئر العرش
1717	73732126	70938495	780000	2013631	عين أرانات
1447	48506205	44607521	2700000	1198684	قجال
1446	105667466	73580318	400000	31687148	عين ولمان
1116	53814598	41098518	600000	12116080	عين أزال
995	27801641	22786170	200000	4815471	بازر سخرة
947	25608867	13704154	6050000	5854713	صالح باي
574	19803434	16418938	400000	2984496	عين الحجر
521	11170822	9080390	700000	1390432	قلال
517	10875829	8975829	450000	1450000	بئر حدادة
354	8431373	7689826	200000	541547	قصر الأبطال
353	5521808	2560008	2605000	356800	الرصفة
345	2648027	1183122	1030000	434905	التلة
334	11730213	5368507	1000000	5361706	بيضاء برج
330	3415227	2144604	172396	1098227	الطاية
323	4035895	2111028	1317544	607323	أولاد صابر
297	2763051	1277141	1106625	379285	الولجة
248	2534141	1459101	471000	604040	أولاد سي احمد
1154	610003943	481733906	20707415	107562622	متوسط الإقليم
2228					متوسط الولاية

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية سطيف

إن دراسة مقارنة لمؤشر الغنى لسنة 2008 يبين أن المتوسط المقدر 1154 دج للفرد يماثل نصف (1/2) قيمة متوسط الولاية التي تضم 60 بلدية ، كما يكشف عن فوارق بين البلديات حيث بلغ 4652 دج للفرد في بلدية حمام السخنة التي تم بها إنجاز حمامات عديدة مقابل أصغر قيمة لمؤشر بلدية أولاد سي أحمد 248 دج للفرد المتميزة بالعزلة و البعد

عن محاور الحركة الاقتصادية عامة ، فالعجز وقلة الموارد المالية يميزان بلديات إقليم السهول العليا لمنطقة سطيف التي لا تعرف عوائق طبيعية كبيرة .

عموما لا يمكن لمؤشر الغنى وحده أن يحدد مستويات التنمية للبلديات وأن يكشف الفوارق المعقدة الحاصلة في الإقليم وتحليل مسبباتها المادية والبشرية ، لذلك يتطلب من البحث العلمي توسيع عدد المؤشرات البسيطة و المركبة تكون نافذة و دالة (indicateurs pertinents) لتشمل جوانب عديدة من النشاط حتى تقترب نتائج الدراسة إلى حقيقة الفوارق بأبعادها الكمية والنوعية على مستويات التنمية بين بلديات إقليم السهول العليا لسطيف .

2. منهجية تصنيف مستويات التنمية لبلديات إقليم السهول العليا لسطيف

اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات للوصول إلى تشخيص صورة الفوارق في التنمية و مستوياتها بين بلديات الإقليم، بلغ عددها 30 مؤشرا مست خمسة (05) جوانب جاءت كما يلي:

أ - المؤشرات الديمغرافية

- نسبة سكان البلدية من إجمالي سكان الإقليم
- معدل نمو السكان لسنة 2008
- متوسط كثافة السكان
- صافي الهجرة بين 2008 / 98
- نسبة السكان المتجمعين / إجمالي عدد السكان
- معدل الإعالة

ب - المؤشرات الاقتصادية

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2008
- نسبة الأراضي المسقية / المساحة الصالحة للزراعة
- مردود القنطار / الهكتار
- معدل البطالة
- العمالة الزراعية / العمالة الإجمالية
- مؤشر الغنى للبلدية / المتوسط الولائي

ج - مؤشرات مالية تنموية

- نصيب الفرد من الحصة المالية لبرامج التنمية البلدية (PCD) لفترة 1998 - 2008

- نصيب الفرد من الحصة المالية للبرامج القطاعية الممركزة (PSD) لفترة 1998-2008
- نسبة استفادة البلدية من برنامج الهضاب العليا لفترة 2005-2009
- المشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي لفترة 2006 - 2011
- مساعدات الولاية لفترة 2004-2010
- نصيب الفرد من البرنامج التكميلي (PCSC) لفترة (2005 - 2009)

د - مؤشرات تجهيزية و خدماتية

- نسبة الطرق المعبدة في البلدية
- عدد الأطباء / 1000 نسمة
- عدد المحلات التجارية / 1000 نسمة
- مقعد حافلة / 1000 نسمة
- معدل التمدرس (الابتدائي + المتوسط)
- نسبة امتلاك جهاز كمبيوتر

هـ - مؤشرات السكن

- معدل شغل المسكن
- نسبة المساكن في التجمعات
- حجم العجز في المساكن
- نسبة الربط بقنوات مياه الشرب
- نسبة الربط بالكهرباء
- نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي

بعد إنجاز مصفوفة ارتباط الرتب من خلال الجداول رقم (159) أنتجت لنا الخريطة رقم (50) لتباين مستويات التنمية بين البلديات وجاءت فوارق التنمية حسب المجموعات التالية :

جدول (159) مستويات التنمية بين البلديات حسب مصفوفة ارتباط الرتب

عدد البلديات	مستوى التنمية	المجموعة	الرتبة / ب	الفارق / أ	مجموع الرتب	البلديات
2	أكثر نموا	1	1		150	عين أرناط
		1	2	43	193	عين ولمان
4	حسن : في اتجاه النمو	2	3	34	227	حمام السخنة
		2	4	5	232	مزلق
		2	5	9	241	صالح باي
		2	6	6	247	عين أزال
7	متوسط (متباين)	3	7	41	288	أولاد صابر
		3	7	0	288	الطاية
		3	9	18	306	قجال
		3	10	20	326	بازر سخرة
		3	11	6	332	قصر الأبطال
		3	12	3	335	أولاد سي احمد
		3	13	2	337	بيير العرش
7	ضعيف (بلديات مهمشة)	4	14	13	350	قلال
		4	15	1	351	عين الحجر
		4	16	2	353	الئلة
		4	17	9	362	الرصفة
		4	18	5	367	بيضاء برج
		4	19	4	371	بيير حدادة
		4	20	46	417	الولجة

المصدر من إعداد الباحث

- مجموعة البلديات الأكثر نموا بالإقليم

تشكل المجموعة الأكثر نموا من بلديتان وهما بلدية عين أرناط وبلدية عين ولمان تحصلتا عن مجموع رتب 150 و193 على التوالي وتعد مراكز دوائر وما تتميز به هو عدم تجانسها من حيث النشأة الإدارية كون الأولى تعد بلدية حديثة النشأة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 مستفيدة من قربها الجغرافي لقطب مدينة سطيف والمرتبة الثانية لبلدية قديمة النشأة إداريا .

- مجموعة بلديات في اتجاه النمو (مستوى تنمية حسن)

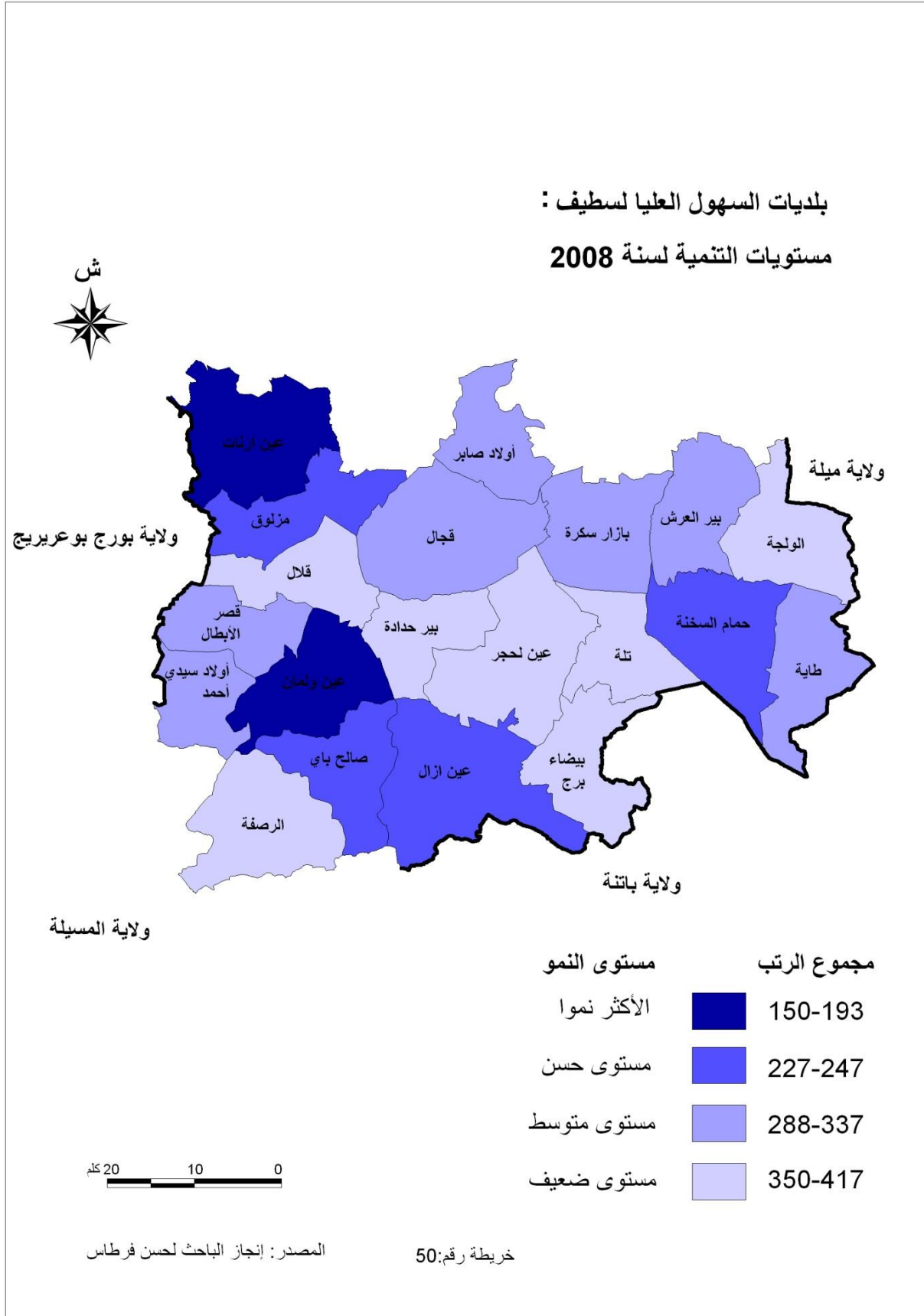
تشكل من 04 بلديات وهي بلدية صالح باي ، بلدية عين آزال ، بلدية حمام السخنة وبلدية مزلق . يتراوح مجموع الرتب بها بين 227 و 247 رتبة ، باستثناء بلدية مزلق التي استفادت من قربها الجغرافي لقطب مدينة سطيف ، فان باقي البلديات عبارة عن مراكز دوائر ، كانت أكثر استفادة من مشاريع التنمية بمراكزها .

- مجموعة ذات نمو متباين (مستوى تنمية متوسط)

تتكون هذه المجموعة من 07 بلديات ، تراوح مجموع الرتب فيها بين 288 و 337 رتبة ، تضم كل من بلدية قجال ، بلدية أولاد صابر ، بلدية بازر سكرة ، بلدية بئر العرش ، التي تمتد جغرافيا بالموازاة مع الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار شرق- غرب ، وكذلك بلدية قصر الأبطال ، بلدية أولاد سي أحمد ، اللتان تمتدان في المجال الخلفي لمدينة عين ولمان وأخيرا بلدية الطاية التي تمتد في المجال الخلفي لمدينة حمام السخنة .

- مجموعة (بلديات مهمشة في حالة انتظار)

تتكون هذه المجموعة ذات مستوى التنمية الضعيف من 07 بلديات تمتد جغرافيا على شكل محور يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي لمنطقة الدراسة تراوح مجموع الرتب بها بين 350 و 417 رتبة يشكل هذا المحور (التنمية الضعيفة) كل من بلدية قلال ، بلدية بئر حدادة ، بلدية عين لحجر ، بلدية بيضاء برج و بلدية التلة ، إضافة إلى بلديتا الوجلة وبلدية الرصفة ذات الموقع الجغرافي المعزول ، الأولى في أقصى الشرق والثانية في أقصى الجنوب الغربي لمنطقة الدراسة .



3 . محاولة تفسير أسباب الفوارق في التنمية بإقليم السهول العليا لولاية سطيف

كانت الفوارق في الإقليم المحلي للسهول العليا لمنطقة سطيف محصلة عوامل طبيعية وتراكمات تاريخية ميزها التواجد الاستعماري سابقا ، إضافة إلى سياسات التنمية والخيارات المتغيرة للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال . فبعد التطرق بالدراسة والتحليل لمختلف العناصر والخصائص المميزة للتنمية المحلية بإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف، نحاول في هذا الجانب البحث في الأسباب والعوامل التي أنتجت هذه الفوارق .

1.3 الفوارق وعلاقتها بالعامل الطبيعي

يتدخل العنصر الطبيعي في التأثير على مستوى التنمية بالبلديات من خلال العوامل المحفزة أو التي تعيق نشاط الإنسان. ومن أقوى العناصر المؤثرة نجد الماء والتربة .

1.1.3 تباين كميات الأمطار والمياه

تنتمي منطقة الدراسة مناخيا إلى نطاق المناخ القاري شبه الجاف عامة ، حيث تتراوح كمية التساقط بين 400 ملم عند أقدم المنطقة التالية ففي بلدية عين أرناط (البلدية الأكثر نموا) يصل التساقط بها في بعض السنوات إلى 500 ملم ، و في المنطقة الجنوبية تتلقى 200 ملم فأقل ، أين تمتد البلديات الأقل نموا .

كما أن المياه الجوفية المجددة ، تتقدم كل من بلدية عين أرناط وبلدية عين ولان بأكثر أسمطة مائة بالإقليم حيث تبلغ طاقة سماط (سطيف - عين أرناط) 2806 م³ في اليوم وسماط منطقة عين ولان بأكثر كمية على مستوى 60 بلدية المكونة للولاية حيث تقدر الكمية 8197 م³ في اليوم¹ . أما البلديات الداخلية والجنوبية فتتلقى أقل كمية للتساقط 200 ملم سنويا فأقل ، مقابل ضعف في تجنيد المياه الجوفية .

2.1.3 تباين في نوعية التربة

أما المنطقة الوسطى فهي عبارة عن منطقة سهلية واسعة ، تكويناتها حديثة تشكلت في الزمن الثالث والرابع ، ذات إمكانيات زراعية معتبرة ، وتتكون من المارن والأرجيل و الطين. ففي بلدية عين أرناط تنتشر التربة العميقة ذات الجودة العالية وهي جد ملائمة للزراعات الواسعة . بمقابل ذلك في المناطق الداخلية تقل خصوبة التربة وتنتشر التربة الملحية بتواجد مجموعة من الشطوط والسبخات على انخفاض 10 م و 20 م مقارنة بالتضاريس المحيطة بها ومنها شط البيض الذي يمتد على مساحة 12223 هكتار وهي أكبر سبخة بإقليم الولاية ، شط لقراين، سبخة الحميات في بلدية عين لحجر على مساحة 2509 هكتار، سبخة ملول سبخة وسبخة بازر التي تمتد على مساحة 4379 هكتار.

¹ Plan d'aménagement de la wilaya (paw) 2008

3.1.3 امتداد ظاهرة الترمل في القسم الجنوبي

تعد الرياح الجنوبية الحارة (السيروكو) التي تهب من المناطق الصحراوية ، أكبر الأسباب في انتشار ظاهرة التصحر في جنوب منطقة الدراسة وتتردد على المنطقة بمتوسط 15 يوم في السنة ، تمتد من شهر ماي إلى غاية شهر أوت و تبلغ أقصى حد لها في شهر جويلية . تؤثر كثيرا على حياة النباتات وتزيد من درجة التبخر ، حيث قدرت الأراضي التي تعرضت إلى الترمل 3787 هكتار ومساحة 47333 هكتار أخرى صنفت شبه مرملة إضافة إلى 87108 هكتار مهددة بالترمل¹ . وهو عامل آخر ساهم في إحلال التوازن البيئي للإقليم ويحد من فرص النشاط للسكان .

2.3 الفوارق وعلاقتها بالعامل التاريخي

يكن تأثير العامل التاريخي في خلق الفوارق في مستويات التنمية بين البلديات من خلال نفوذ الإدارة الفرنسية إلى المجال المحلي الذي أثر في هيكلية المجال وأحدث سلسلة من الإجراءات التي هزت استقرار المجتمع المحلي وتنظيماته . من خلال تقسيم القبائل إلى دواوير، سياسة أثرت على التفاعلات القديمة والمعهودة بين الأقاليم المحلية و الجهوية للمجال . (إن صورة فترة الاحتلال تكمن في أن العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية وتنظيماتها لم تكن نتيجة تطور ذاتي ولا على أساس منطقها الداخلي ولكن بتحول سريع فرض من طرف المعمر الذي حمل معه نظاما غريبا)² . وقد تمثل أثر السياسة الاستعمارية في خلق الفوارق بمنطقة الدراسة عبر سياستين .

1.2.3 سياسة التقسيمات الإدارية الفرنسية

كان الهدف من التقسيمات الجديدة ، هو تفكيك الوحدة المحلية و الاجتماعية للسكان ، حيث قسمت القبائل إلى دواوير وفقا لقانون (Senatus consult) الصادر بتاريخ 22 فيفري 1863

- عين ولما* أصبحت قرية بتاريخ 02 مارس 1888 خضعت للإدارة المحلية الاستعمارية، أخذت تسمية (Colbert)** في 01 نوفمبر 1898 وكانت تابعة إلى البلدية المختلطة **ريغنة** ثم أصبحت المقر الرئيس للبلدية بتاريخ 08 أفريل 1932 شغل بها أول خط هاتف في سنة 1898 وعرفت شبكة الهاتف الحضرية في سنة 1913 كما تم مدها بالكهرباء في سنة 1948 ومياه الشرب في سنة 1951 .³

¹ Plan d'aménagement de la wilaya (paw) 2008 , page 20

² Bourdieu , travail et travailleurs en Algérie ,édition de minuit , p 314

* عين ولما تسمية عربية بربرية تعني عين خيوط الصوف (source de trame de laine) .

** jean- baptiste- Colbert (1619 – 1693) رجل سياسي فرنسي ، مسئول الشؤون المالية في فترة حكم الملك لويس الرابع عشر .

³ Armand Camborieux , essai monographique " Sétif et sa région "

2.2.3 نفوذ الرأسمال الأجنبي و سياسته

(اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية الأوروبية ، التي وعدت بإنجاز قرى استيطانية كثيرة للمهاجرين الأوروبيين ، التي تتولى تهجيرهم مقابل الحصول على أراض وأملاك عقارية واسعة)¹ وبذلك نفذ الرأسمال الأجنبي إلى المجال المحلي لمنطقة عين أرناط ، تمثل ذلك عن طريق الشركة السويسرية التي أنشأت في سنة 1853 من طرف رجال أعمال سويسريين بهدف الحصول على 20 000 هكتار من الأرض الفلاحية ، تلتزم بمقابلها الشركة ببناء 10 قرى مكونة من 50 وحدة سكنية للواحدة و استقدام المعمرين و أول قرية تم بناؤها كانت عين أرناط .²

في تقرير للمارشال Randon بتاريخ 04 أكتوبر 1855 ذكر (أن الشركة السويسرية وعدت بأشياء كثيرة عندما انتقلت إلى منطقة سطيف ، وكان عليها أن تساهم في استقرار أعداد كثيرة من السكان ، وتم بناء 04 قرى وهي عين أرناط ، قرية بوحيرة ، قرية عين مسعود، كلها تابعة حاليا إلى بلدية عين أرناط وقرية الأوريسيا التي هدمت الأمطار جزءا منها .)³ كما كتب نابليون الثالث رسالة إلى المارشال (DUC DE MAAKOFF) في 06 فيفري 1863 جاء فيها : (إلى الأهالي تربية الخيول و الماشية ، والى الذكاء الأوربي استغلال الغابات و المناجم و إلى الحكومة المحلية واجب ترك الحرية للتحويلات وتشجيع التعاونيات الرأسمالية الأوروبية الكبرى).⁴

لقد ساهمت الشركة في نقل نشاطات غيرت من نمط الاستغلال الزراعي المحلي ومحاولة تكييف ذلك للمتطلبات النوعية والكمية للزراعة الرأسمالية ، بهدف الزيادة في مردودية الأرض .

- ركزت سياسة الاحتلال على بعض المحاور و المراكز الضرورية لمصالحها بالدرجة الأولى ، بالمقابل لذلك همشت تلك السياسة مناطق ومجالات أخرى داخلية ، فظهرت الفوارق وتعمقت مع عامل الزمن .
- استغلت الإدارة الفرنسية بعض المحيطات الفلاحية مثل ما قامت به الشركة السويسرية ، وأنشأت بعض المراكز العمرانية وطورتها مثل عين أرناط ، عين ولمان ، صالح باي .
- الاهتمام بالمجال الخلفي لبعض المدن الهامة مثل مدينة سطيف ومدينة العلمة .
- تجاهل باقي الأقاليم وخاصة منها المناطق الريفية البعيدة عن المدن ومحاور الطرق.

¹ - يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830-1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985 ، ص 17 .

² - الحسن فرطاس ، السكان والسكن وتنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري 1995 ، ص 134 .

³ René passeron , les grandes sociétés de la colonisation dans l'Afrique du nord, p 35.

⁴ idem, p 12

النتيجة أن البلديات الأكثر تنمية كانت سابقا هي نفسها مقرا لبلدية في العهد الفرنسي مثل بلدية عين ولمان أو قرية من مقر بلديات مختلطة مثل حال بلدية عين أرزات بقربها إلى مقر بلدية سطيف. أما باقي المجال فكان عبارة عن دواوير مثل ما يوضحه الجدول أسفله.

جدول (160) التقسيم الإداري لسنة 1956

الدواوير	القبيلة
بئر حدادة - سبخة سكرين - فريقات -	ريغة القبلة
أولاد صابر - قجال - بن ذياب	عامر قبلة
أولاد سي أحمد - أولاد تبان - أولاد عبد الوهاب - أولاد مهلة - أولاد بوطارة -	ريغة الظهرة
مريود - سكرة - بازر - تلة	العلمة
قلال - ملاح -	عامر الظهرة
أولاد بلهوشات - أولاد زيغم - لمخانشة - بلخير	أولاد عبد النور
بيضاء برج	أولاد سالم

المصدر : خريطة الحدود الإدارية لسنة 1956

3.3 الفوارق المحصلة عن مسار التنمية للبلديات بعد الاستقلال

تعتبر البلدية الحلقة الأولى التي تربط المواطن بالدولة وهي أقرب إدارة في متابعة شؤون الحياة العامة للمواطن ومشاكله. كما تعتبر الوسيط في العلاقة بين السكان والدولة، (اعتبرت البلدية بأنها شخصية ذات هوية معروفة وهي وسيلة عمل حسب النموذج اليوغسلافي) ¹.

لقد جاء في ميثاق طرابلس عن البلدية أن أجهزتها ستختار بطريقة الانتخاب وإنه ستكون لها صلاحيات خاصة تمارسها في ظل وصاية السلطة، كما تأكدت أهمية الجماعات المحلية في دستور 1989 المعدل، الذي نص في مادته 15 (على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية. " و اختتمت بتعريف القانون البلدي لسنة 1990 في مادته الأولى، حيث يعتبر أن " : البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون رقم 04" وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان " : صلاحيات البلدية " ² والمتمثلة في التهيئة والتنمية المحلية ، التعمير

¹ د / أحمد بوضياف ، الهيئة الاستشارية، الإدارة المحلية ، ص 335

² - - القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية - الباب الثالث : صلاحيات البلدية " من المادة 84 إلى المادة 111

والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية ، السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية¹.

كانت التنمية في الخمس عشرة (15) سنة الأولى من الاستقلال من دون مرجعية محددة في المجال الجغرافي ، رغم أن كل عملية تنتهي إليه ومن السهل ملاحظة أن المجالات الفرعية (les sous-espaces) عرفت مستويات تنمية جد متباينة، فالاختلالات المحلية الموروثة من العهد الاستعماري قد استمرت في التواجد وفي بعض الحالات قد تعمقت جراء سياسة المركزية الإدارية وتركيز الاستثمارات الاقتصادية².

إن التهيئة غير المتكافئة كانت نتيجة للمنطق والاستغلال الاستعماري المتمثل في صراع ثنائي اجتماعي مجالي و الذي نجده في كل الجهات وعلى كافة المستويات ، نظرا للحالة الاستعجالية للمشاكل الكبرى التي طرحت لبلد متخلف وغياب الإطارات ذات الكفاءة في التسيير ، وقلة رؤوس الأموال ، أعطت إنجازات محتشمة في ظرف تنامت فيه الأفكار الاشتراكية و المنهج التكنوقراطي³.

كانت المشاكل الموروثة عن الفترة الاستعمارية تفوق بكثير إمكانيات الدولة ، التي طبع تدخلها في البداية على برامج استعجالية فكانت الفوارق بين البلديات نتيجة طبيعية لما ورثته البلاد .

1.3.3 مرحلة السبعينات : نموذج التنمية المبرمجة

كانت مرحلة جديدة في مسار التنمية تمثلت في أسلوب التنمية المبرمجة عبر مخططات أخذت الصبغة القانونية ببرنامج الثورة الزراعية سنة 1971 وانطلاق إنجاز 1000 قرية اشتراكية التي أفرزت نماذج من الاختلالات بسبب غياب مخطط تهيئة واضح المعالم رغم أنه نظاما جديدا يختلف عن سابقه، فعلى مستوى المجال تم وضع مخططات تنمية وتهيئة على المستوى المحلي و الجهوي قامت على استغلال الثروات و الإمكانيات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى كل ولاية . كما تحول الاهتمام إلى بعض الأقاليم منها السهول العليا . ما ميز هذه المرحلة أن عنوانها كان كثرة القطيعة بدل الاستمرارية⁴.

¹ بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر - مجلة الباحث عدد 10 / 2012 - ص 162

² Marc cote , l'espace algérien , les prémices d'un aménagement , opu Algérie 1983 page 129

³ Salah Eddine Cherrad , l'aménagement de l'espace rural en Algérie, essai de bilan ,étude algérienne, p 40 et 42

⁴ idem , p 43,44

الوظيفية التي كانت وليدة النموذج التنموي المطبق أعطى الأولوية إلى الصناعة أدى إلى انجاز مناطق صناعية بمدينة سطيف ومدينة العلة أين ظهرت وحدات صناعية عديدة ، إضافة إلى توطين بعض الوحدات في بعض مراكز البلديات مثل عين ولمان و عين آزال ساهمت في خلق فرص عمل كبيرة للقوة العاملة المحلية.

3.3.2 دور القرى الاشتراكية في التنمية المحلية

لقد ساهم التركيز على تنمية المدن الكبرى والمتوسطة في مضاعفة الفوارق بين الوسط الريفي والحضري وتعمقت بذلك ظاهرة الساحلية. جاءت حتمية إعادة النظر في التخطيط العام للأقاليم، بالتركيز على المدن الصغيرة وخلق قرى جديدة للحد من ظاهرة نزوح السكان باتجاه المدن الكبرى

وجاءت القرى الاشتراكية لمحاولة إعادة التوازن والتقليل من الفوارق بين الجهات من اجل تثبيت سكان الريف وتحسين ظروف معيشتهم وخلق أقطاب حياة صغيرة وإضافة قاعدة موسعة للشبكة العمرانية، قصد توزيع فوائد المدينة، عن طريق خلق الخدمات الأساسية من مدرسة وصحة للريفيين.¹

رغم الانطلاقة المتأخرة و نوعية الانجازات السيئة وسوء اختيار الموضع إما معزولا مثل قرية بئر لبيض أو قريب جدا من مدينة هامة مثل قرية الملاح ببلدية بازر سكرة القريبة من مدينة العلة التي تبقى أكثر جاذبية بالإضافة إلى عدم مشاركة الفلاحين في تصميم الوحدة السكنية أو موضع القرية، فقد تم انجاز 04 قرى في إقليم الدراسة وهي : قرية الملاح ببلدية بازر سكرة وقرية اشتراكية بالولجة وقرية رأس الماء و بئر لبيض ببلدية قجال ، أصبح البعض منها مقرات ومراكز بلديات.

فقدت القرى في الوقت الراهن هويتها كقرى اشتراكية وخصوصياتها الفلاحية واندجمت في أنسجة عمرانية جديدة و تغيرت أدوارها فأصبحت مراكز بلديات مثل قرية الولجة ومقر دائرة مثل قرية رأس الماء ببلدية قجال، لكنها من حيث مستوى التنمية مقارنة ببلديات الإقليم المحلي تبقى تنتمي إلى مستويات تنمية متواضعة مثل بلدية قجال (مقر البلدية بمركز رأس الماء القرية اشتراكية) إلى ضعيفة في بلدية الولجة .

رغم ذلك تبقى تجربة القرية الاشتراكية القاعدة الأولى في نقل الشروط الأساسية لحياة الإنسان إلى أوساط ريفية عانت من التهميش والحرمان لعهد طويل.

3.3.3 فترة الثمانينات: بين ثنائية التراجع والانفتاح

- النظام الاقتصادي عرف انفتاحا دون أن يوازيه انفتاح سياسي، رغم ذلك استمرت الدولة في انجاز البرامج، وانخفضت الصادرات خارج المحروقات، والتي كان من المفترض أن تحضر لمرحلة ما بعد البترول، وتدنى مستوى معيشة

¹- Jacques fontaine, L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire, collection le cours de géographie , opu , page 188

السكان، حيث انخفض متوسط الدخل الفردي 0,7 % في الفترة ما بين 1980 و1992، فترة عرفت سيادة سلوك الاستهلاك الذي حل محل سلوك الإنتاج سابقا. ولتوفير السلع لتغطية الطلب فتحت السلطة مجال الاستيراد ما أدى إلى إغراق اقتصاد البلاد في طائل المديونية الخارجية، فالفوارق الاجتماعية التي كانت في عهد الرئيس السابق هواري بومدين تتراوح بين (01 إلى 04) وصلت في هذه الفترة إلى حد بلوغ فوارق كل من دولة المغرب وتونس (بين 01 إلى 10)¹. كما عرفت سياسية البلاد تراجعا عن السياق الإيديولوجي للتنمية وتم توقيف برنامج الثورة الزراعية وتوقف معها بناء القرى الاشتراكية وتم حل التعاونيات ، رغم هذا التراجع إلا أن دعم المجال الريفي بقي مستمرا ، مثل عمليات شق الطرق والمسالك وتشجيع البناء و منشآت الري ، مجهودات حفزتها العائدات النفطية الكبيرة إلى غاية سنة 1986 ، لكن البلديات ظهرت فيها اختلالات نتيجة الثقل البشري و النمو السكاني الكبير ومن أجل التحكم والتسيير الجيد للتراب الوطني جاء التقسيم الإداري في سنة 1984².

في العشرينات الثلاث أو الأربع الأخيرة حدث تحول عميق في الوسط المعيشي للسكان نتيجة لتطور وسائل النقل سمح لهم ذلك بالبقاء في الريف مع الاستفادة من خدمات وفرص الشغل في المدينة القريبة منهم. ما يؤكد ذلك هو الانخفاض الملموس لنزوح السكان باتجاه المدينة. تبقى بعض القطاعات تعاني نقصا في التجهيز وقلة التمويل وهو ما ترجمه احتجاجات السكان المحليين فإذا ضيعت الجزائر زراعتها إلا أنها نجحت في الوسط الريفي أين بدأت تظهر أنماط وأشكال جديدة في الريف³.

3.3.4 فترة التسعينات : الأخطار الكبرى وتعميق الفوارق

تميزت هذه الفترة بالصراع السياسي والاجتماعي وبداية مظاهر العنف الذي انتقل إلى صراع مسلح و غياب الأمن الاجتماعي. مرحلة تميزت بتخلي الدولة عن الكثير من الأدوار في تنظيم وتدعيم الاقتصاد الوطني باستثناء عنصر الأمن ، فانخفضت القدرة الشرائية بنسبة 30 % وارتفعت نسبة البطالة من 22 % إلى 28 % بين سنة 1986 و 1995 و أخذ الاقتصاد السري أو الغير قانوني (l'économie informelle) حجما كبيرا في السوق، فأخذ البلد اتجاهها نحو الانقسام إلى فئتين جزائر الأغنياء و جزائر الفقراء⁴.

¹ -Marc cote , l'Algérie page 120

² -Salah Eddine cherrad , l'aménagement de l'espace rural en Algérie, essai de bilan , étude algérienne p 45

³ Marc cote , l'Algérie, page 79

⁴ idem , pages 123 ,124

3.3.5 بداية الألفية الثالثة : محاولة إعادة الأمن والتوازن بين الأقاليم

أحدثت سنوات الإرهاب وغياب الأمن اختلالات كبرى على المجال الجزائري، كانت نتيجة لحركة السكان الاضطرارية، أدت إلى تفرغ مناطق عديدة وخاصة منها المجالات المعزولة والفقيرة. وبعد ما استرجعت الدولة السلم والأمن، عمدت إلى إعطاء ديناميكية جديدة واستراتيجية جديدة من خلال سياسة التجديد الريفي، سياسة تعتبر نجاح التنمية في تكامل الموارد والوسائل.

لقد قامت هذه السياسة الجديدة (المشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي) من خلال التأكيد على اللامركزية وتحديد مسؤولية الفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، فإن هذه السياسة تتموضع وتأتي في إطار إعادة تأسيس الدولة وديمقراطية المجتمع و الحكم الأمثل للأقاليم الريفية.¹

تحقق هذه السياسة من خلال أربعة أهداف رئيسية تمثلت في عصرنة القرى والأرياف و تنويع الأنشطة الاقتصادية و حماية و تامين الموارد الطبيعية مع دعم شروط التنمية المنسجمة و المتوازنة و مكافحة التهميش و الإقصاء كما تهدف السياسة الجديدة إلى تثبيت السكان في إقامتهم و تحسين ظروف حياتهم و شروط عملهم و ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية الضرورية للحياة . و تعتمد هذه السياسة على مبدأ التقرب من السكان و المرافقة لتجسيد أي مشروع.

إلا أن عملية الانتقال من نمط احتكار و سيطرة الدولة المركزية على سياسة التنمية الريفية إلى وضعية جديدة و علاقات مبنية على المشاركة و المساهمة الفردية و الجماعية ، قد أفرز وضعيات متداخلة غير واضحة المعالم في التسيير و المبادرة بين ما هو قانوني (الدولة) و ما هو ذاتي (مبادرة الفرد) . وضعية تتطلب وقتا كافيا حتى تصل إلى درجة النضج ، لأن مستوى التجسيد أعطى تفاوتا كبيرا في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بين بلديات الإقليم كما سبق تحليله.

4 . التقسيمات الإدارية وعلاقتها بالفوارق : الانتماء للدوار يتحول إلى البلدية

تهدف التقسيمات الإدارية سواء في الجزائر أو في سائر البلدان إلى الاستجابة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية التي تحدث في الأقاليم الجغرافية ، كما تهدف بالأساس إلى ضمان المحافظة على التوازن بين الوحدات الجالية و عدد سكانها الذي بدوره يضمن تسييرا لائقا و مراقبة جديدة لموارد الدولة.

كما يهدف التقسيم الإداري و ما يصطحبه من هيكلية للأنشطة الاقتصادية إلى تطوير البنية التحتية و المرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار .

¹ L'Algérie en Mouvement : Le Renouveau Rural, journal el moudjahid du 13/02/2007.

1.4 التقسيمات الإدارية ما قبل سنة 1984 :

لقد اصطنعت السلطات الفرنسية المحتلة 1535 بلدية في الجزائر، لم يكن لها أي تجانس سوى خدمة المصالح الفرنسية ، وفي سنة 1963 صدر المرسوم¹ المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيض عددها إلى 676 بلدية، وتم تجميعها نحو متوسط عدد سكان يقدر 18 000 ساكن في البلدية الواحدة .

كما كرس دستور 10 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكانة الهامة للبلدية في تنظيم الدولة، بحيث نصت المادة التاسعة (09) على أن " المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدة هي البلدية " .

وقد كان للتقسيم الإقليمي لسنة 1963 أكبر نتيجة إيجابية تحققت السلطات المركزية على المستوى الإداري، الأمر الذي جعلها تفكر جدياً في تجسيد تلك الأفكار المذهبية التي خصت مؤسسة البلدية منذ صدور ميثاق طرابلس ثم نصوص جبهة التحرير الوطني التي جعلت من أن إصلاح البلدية هي قضية ذات أولوية وأعلنت على أنها مؤسسة تحتل المكانة الأولى من حيث الأهمية² .

لقد كان لإجراء تخفيض عدد البلديات وتجميعها في حدود 676 بلدية أثراً إيجابياً، بحيث أدى إلى التخفيف من أعباء تسيير البلديات وأقامت لها أساساً مالياً وبشرياً أكثر نفعاً.

كان هذا الإجراء بمثابة الحدث الفعال الذي استطاعت به الدولة رد الاعتبار إلى أجهزتها القاعدية بتحسين سيرها ، وتمكينها من استرجاع تلك الصلاحيات التي فقدتها في مرحلتها الأولى من الاستقلال ، بضبط الموارد البشرية وحسن تسخيرها للمهام والوظائف ، وضبط الموارد المالية التي أصبحت تسترجعها تدريجياً وفق نسبة نمو الأنشطة التجارية والصناعية المحلية ، ومن ثم بدأت تتكفل بالوظائف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المنوطة بها ، إلى أن جاء التقسيم الإداري لسنة 1974 بإضافة 28 بلدية ليصبح العدد النهائي 704 ، غير أن هذه الزيادة لم يكن لها أي تأثير على المستوى الوظيفي لهذه البلديات³ .

في سياق السياسة الوطنية فإن المجال المحلي لم تحدث فيه تحولات تذكر كون أن عدد البلديات بقي نفسه أي 09 بلديات كما هو موضح في الجدول رقم (162) .

¹ - المرسوم رقم 63 / 189 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1963 .

² - أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة ، محمد عرب صاصيلا ، ص 179 .

³ - بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى ، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر - مجلة الباحث عدد 10 / 2012 - ص 163

2.4 التقسيم الإداري لسنة 1984

أضاف التقسيم الإداري لسنة 1984 عددا من الولايات وعددا هاما من البلديات، ارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية وعدد البلديات من 704 إلى 1541 أي بإضافة 837 بلدية جديدة. لقد اتخذ هذا الإجراء في الوقت الذي قارب فيه برميل النفط 40 دولار في سنة 1985 بحيث ساد الاعتقاد أن أي نقص في الحماية العادية يعوض عن طريق الحماية البترولية، غير أن التقسيم الإداري الجديد أفرز مجموعة من السلبيات على التنمية نذكر منها¹ :

- ازدياد في عدد البلديات الريفية عديمة الدخل والتي لا تركز على أي حياة اقتصادية أو مالية ثلثي 2/3 البلديات العاجزة ريفية، ففي منطقة الدراسة ظهرت 11 بلدية جديدة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 منها 10 بلديات ريفية محدودة الإمكانيات كما يبينه الجدول رقم (162).

- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات.

- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي مورد مالي لتغطية ذلك .

- الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي عرفته أزمة سنة 1986 والذي أدى إلى انخفاض عائدات الحماية البترولية إلى 54,1% انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للجماعات المحلية.

كل هذه الإجراءات الجديدة أدت إلى بداية ظهور عدد من البلديات العاجزة ابتداء من سنة 1986 وهكذا بدأ العجز يتعمق سنة بعد أخرى وأعباء الصندوق المشترك للجماعات المحلية تتزايد لمواجهة هذا العجز دون جدوى، بحيث بدأ يتضاعف ابتداء من سنة 1990 من 164 بلدية إلى 1248 بلدية سنة 1998 يستقر في حدود 1100 بلدية أي 3/4 من بلديات الوطن² .

من خلال هذا يظهر جليا أن عدد البلديات العاجزة تضاعف بحوالي 07 مرات من سنة 1990 إلى 2005 بينما تضاعف مبلغ العجز إلى قرابة 45 مرة في نفس الفترة.

ما كان ليحدث تزايد عدد البلديات العاجزة بهذه الكثافة لولا التقسيم الإداري الجديد الذي أحدث بلديات جديدة عاجزة بالنشأة³، بلديات لا تستند إلى مورد مالي أو نشاط اقتصادي، بحيث كان القصد توسيع أجهزة الدولة لتشمل كل التراب الوطني، وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، حتى ولو كان ذلك في مناطق معزولة من الوطن .

¹ - CENEAP : « Etude statistiques financière des communes », Alger, 1997,document interne. Non publié, p15

² -CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit, p 07.

³ Idem, p 07

هذه الانشغالات بقدر ما كانت ذات أهداف نبيلة تتغلب فيها فكرة خدمة المواطن بقدر ما كانت مثالية، وإلا كيف يمكن التسليم بإنشاء أو تجسيد مؤسسة في محيط يفتقد إلى أي حياة اقتصادية.

جاء في الدراسة الإحصائية والمالية للبلديات للمركز الوطني للدراسات التطبيقية (CENEAP) لسنة 1997 أن ما يناهز 600 بلدية أنشأت اصطناعيا لا تستند إلى أي مورد مالي يجعلها تستمر في تقديم الخدمات العمومية طول حياة وجودها.

لقد ساهم التقسيم الإداري الجديد بقدر كبير في تفاقم أزمة البلديات العاجزة، عدديا وماليا. وأصبحت أعباء البلديات عديدة ومتنوعة، فزيادة على اختصاصاتها التقليدية من إنشاء وتسيير وتنظيم المصالح العمومية الإجبارية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية، اقتناء وتسيير والتصرف في الممتلكات، واستنادا إلى وجهتها اللامركزية أسندت، للبلديات عدة صلاحيات في مختلف المجالات، كالاقتصاد، والتعمير، السكن، التعليم والثقافة والبيئة¹.

أصبحت الجماعات المحلية العاجزة شبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية، بحيث تخضع لتنظيم موحد رغم خصوصيات كل منها، فهناك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية، فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت و بالتالي هذه المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازها². لقد تفاعلت كل هذه السياسات والإجراءات العملية في مجال التهيئة والتنمية، مع محيط إداري لم يكن في مستوى أهداف التهيئة والفعل المبرمج من طرف الدولة، كون أن أغلب البلديات كانت تعاني من نقص في التأطير الكمي والنوعي لتسيير مختلف المصالح بالبلدية كما يؤكد الجدول أسفله.

جدول (161) تقييم الاحتياجات الوظيفية للجماعات المحلية*

الجماعات المحلية	لا يتحكمون في النصوص القانونية	انعدام التكوين	أشغال روتينية	غير كفو
إطارات البلديات	46 %	58 %	60 %	37 %

Source : CENEAP

إن التقسيمات الإدارية الثلاث التي قامت بها الدولة الجزائرية في سنوات 1963 و 1974 و 1984 قد واكبت التحولات السريعة التي حدثت في المجتمع منذ الاستقلال، نظرا إلى النمو السريع للسكان وارتفاع الكثافات السكانية، إضافة إلى حركة السكان الداخلية بالنزوح إلى المدن الساحلية خاصة، يقابل ذلك اختلالات في توزيع الشروات.

¹ -Raymont Muzellec : « la fiscalité des collectivités locales », éd Armand Colin, Paris 1970, P 26 .

² - بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث عدد 10 / 2012، ص 164

فالتقسيم الإداري لسنة 1974 و 1984 شكلا أعلى مستويات التناقض، فالأول جاء ضمن منطق إيديولوجي يمتاز بالمساواة (Egalitaire) والمركزية الإدارية (Centralisatrice) و الاندماجية (Intégratrice) وجاء في مرحلة الدولة الأمة¹.

ففي ظل المنظور الجديد ذو الاتجاه الرأسمالي و الاندماج في المنافسة الدولية ، أصبحت الدولة تسير نحو قبول بحقيقة الاختلافات والفوارق ، تتحدد أقاليم ذات إمكانيات اقتصادية و بشرية تحاول الدولة هيكلتها وتترك أقاليم أخرى مهمشة باعتبارها أقل إنتاجية ومنافسة². هذا ما يمكن ملاحظته في واقع ومستوى التنمية في كل من بلدية التلة ، بلدية الرصفة ، بلدية الوجلة . بلدية بيضاء برج وبلدية عين لاجر .

أما طريقة التقسيم فقد أخذت ثلاث حالات ، الأولى يجسدها ظهور بلدية أولاد صابر التي انبثقت من البلدية الأم قجال ، و الحالة الثانية يجسدها ظهور بلديتان من البلدية الأم مثل بلديتا التلة والطاية من البلدية الأم حمام السخنة، و الحالة الثالثة تتمثل في ظهور عدة بلديات من بلدية واحدة مثل بلديات قلال ، قصر الأبطال وأولاد سي أحمد من البلدية الأم عين ولمان.

من خلال الجدول رقم (162) الذي يوضح العلاقة بين مستوى التنمية للبلدية مع تاريخ وزمن تواجد البلديات إداريا بمراكزها و يمكن استخلاص التباينات الآتية :

- **المستوى الأكثر نموا** : يتكون هذا المستوى من بلديتان، بلدية عين أرناث في الرتبة الأولى رغم أنها لم تظهر سوى بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، إلا أن قربها من مدينة سطيف جعل مجالها أكثر قيمة واستفادت من الهياكل و المنشآت وغيرها . أما بلدية عين ولمان فهي من أقدم البلديات تواجدا وبالتالي استفادت من الرصيد الكبير لبرامج التنمية .

- مستوى تنمية حسن: (بلديات في اتجاه النمو)

يشكل هذا المستوى 04 بلديات، ثلاثة منها يعود تاريخ نشأتها إلى التعديل الإداري لسنة 1963 وهي كل من بلدية عين آزال ، بلدية بلدية حمام السخنة ، وبلدية صالح باي . تختلف عنها بلدية مزلق، التي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 متفوقة بذلك عن مثيلاتها من نفس التقسيم. ويبقى لعامل القرب الجغرافي من قطب مدينة سطيف دورا في التأثير الايجابي في المستوى الحسن للتنمية للبلدية لما تجلبه من مشاريع استثمار خاصة في منطقة النشاطات، إضافة إلى وحدة إنتاج الحليب، ووحدة بيع الاسمنت وغيرها.

¹ Abed ben Djélid , Jean Claude brulé , Aménageurs et aménagés en Algérie p 55

² Idem page 60

* CENEAP : « Évaluation des besoins en formation des collectivités locales » Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999, P 26, Non publié.

- مستوى تنمية متوسط : (بلديات متباينة تحتاج دعما قويا)

يتشكل هذا المستوى من 05 بلديات ، ثلاثة منها قديمة التكوين يعود تاريخ نشأتها إلى سنة 1963 وهي كل من بلدية بازر سكرة ، بلدية قجال وبلدية بئر العرش اللتان انتقلتا إلى مراكز دوائر بعد سنة 1984 ورغم ذلك لم يرقى بها مستوى التنمية ، إضافة إلى كل من بلدية الطاية وبلدية أولاد صابر اللتان ظهرتتا أثر التقسيم الإداري لسنة 1984 ، فبلدية أولاد صابر يمكن لها أن تستفيد مستقبلا من عامل القرب من قطب سطيف حسب ما هو مبرمج من مشاريع مستقبلية بالبلدية مثل المركب الرياضي الكبير ، الحظيرة الكبيرة و مشاريع سكنية مستقبلية لحل مشكلة توسع مدينة سطيف ، وبالتالي يمكن اعتبارها من البلديات الواعدة ، عكس بلدية التلة ذات موقع جغرافي معزول في أقصى الجنوب الشرقي للإقليم والولاية الذي لا يعطيها الحيوية الكافية للتنمية.

- مستوى تنمية ضعيف (بلديات مهمشة في حالة انتظار)

أبرز ما يلاحظ هو تواجد بلديتان قديمتان إداريا منذ تعديل سنة 1963 في مستوى التنمية الضعيف وهو ما يثبت فكرة أن الفوارق قديمة بالمجال المحلي إضافة إلى ما سبق من بلديات بمستوى تنمية متواضع وهي كل من بلدية بازر سكرة ، بلدية قجال وبلدية بئر العرش التي يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1963 ، و 07 بلديات حديثة النشأة ظهرت بعد تقسيم سنة 1984 وهي كل من بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية قلال ، بلدية الرصفة ، بلدية التلة ، بلدية الوجة وبلدية بئر حدادة .

جدول (162) تطور التقسيمات الإدارية ومستوى التنمية للبلديات سنة 2008

مستوى التنمية 2008	التقسيم الإداري لسنة 1984	التعديل الإداري لسنة 1963
أكثر نموا	"	عين ولمان
نمو حسن	"	عين آزال
حسن	"	صالح باي
حسن	"	حمام السخنة (أم العجول)
نمو متوسط	"	بازر سكرة
متوسط	"	بئر العرش
متوسط	"	قجال
نمو ضعيف	"	عين لحجر
ضعيف	"	بيضاء برج
أكثر نموا	عين أرناط	
حسن	مزلق	
متوسط	أولاد صابر	
متوسط	الطاية	
ضعيف	أولاد سي أحمد	
ضعيف	قصر الأبطال	
ضعيف	قلال	
ضعيف	الرصفة	
ضعيف	التلة	
ضعيف	الولجة	
ضعيف	بئر حدادة	
	20 بلدية	09 بلديات

المصدر: إنجاز الباحث

5 . نقص الكفاءات المحلية في التسيير

يبقى الأداء المتواضع والهزيل في غالب الأحيان لجهاز الإدارة أحد أكبر العوامل المحبطة والمقيدة لحركة التنمية بالبلديات لغياب إطارات متكونة وأخذت حيزا مقلقا في التأثير السلبي على التنمية المحلية خاصة والتي أصبحت ظاهرة واسعة. (أكثر القطاعات رشوة في الجزائر هو قطاع الجماعات المحلية، حيث تتصدر قائمة الإحصائيات بجوالي 146 قضية تمت دراستها من طرف العدالة والتي أدانت 1352 شخصا بتهمة اختلاس الأموال والرشوة واستغلال المنصب لأغراض غير قانونية. معطيات صدرت عن مدير القضايا العدلية وتخفيض العقوبات بوزارة العدل بمناسبة اليوم الإعلامي حول اتفاقية الأمم المتحدة ضد الرشوة ودور المجتمع المدني ، حيث أكد أن الأرقام لا تعكس سوى 10 % من خطورة مشكلة الرشوة . وما ساعد على استفحال الظاهرة هو انفتاح السوق الذي سمح بممارسات التزوير و الاختلاس و سوء التسيير وتبييض الأموال)¹.

كما اقترح رئيس لجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني ، تعديل قانون ضبط الميزانية على النحو الذي يمكن النواب من الرقابة بشكل فعلي ، كما أصدر الوزير الأول تعليمة كتابية وجهها إلى كل القطاعات الوزارية و المصالح التي لها علاقة ببرنامج الحكومة التنموية ، يأمر فيها وزراؤه بالحرص على عقلنة تسيير البرامج العمومية و ترشيد صرف الأموال العمومية من خلال إتمام دراسات جادة و تفادي إعادة تقييم المشاريع التي كثيرا ما تكلف الحكومة أغلفة مالية إضافية². كما انتقد مجلس المحاسبة سوء تسيير الاعتمادات المالية من قبل أعضاء الحكومة³ .

كل هذه المؤشرات تبين أن الصحة المالية للدولة لا تكفي من أجل ضمان تنمية إقليمية متوازنة، ويتوجب على الإدارة المركزية تكثيف مستويات الرقابة للمال العام وكفاءة التسيير.

¹ - Plus de 1000 personnes condamnées pour corruption , Le soir d'Algérie n / 6366 du 24 /09/2011 p 06

² سمير بلعمري ، إدارة المشاريع بين التقليد و الحداثة ، www.magress.com أطلع عليه يوم 2010/07/13

³ لطيفة بلحاج ، جريدة الشروق ، الصادرة بتاريخ 2010/11/28.

خلاصة الفصل الثاني عشر

اعتمد الباحث طريقة مصفوفة ارتباط الرتب بهدف الوصول إلى تحليل الفوارق و مستويات التنمية بين بلديات إقليم السهول العليا وتفسير أسبابها ، حيث وظف مجموعة من المؤشرات الديمغرافية والسكانية ومؤشرات خدماتية وتجهيزية وأخرى اقتصادية ومالية ، بلغت في مجموعها 30 مؤشرا . كانت النتيجة ظهور مستويات تنمية متباينة فيما بين البلديات، صنفت في 04 مستويات تراوحت بين المستوى الأكثر نموا مشكلا من 02 بلديتان ومستوى التنمية الحسنة شمل 04 بلديات ومستوى التنمية المتوسطة تشكل من 07 بلديات والمستوى الضعيف (07 بلديات) تجسد ذلك في الخريطة رقم (50) وصل فارق الرتب بينها إلى 266 نقطة فرق بين أول بلدية في الترتيب وهي عين أرناات 151 رتبة وآخر بلدية وهي الوجلة بمجموع 417 رتبة .

كانت الفوارق في الإقليم المحلي للسهول العليا لسطيف محصلة عوامل طبيعية وتراكمات تاريخية، إضافة إلى المراحل التي مرت بها سياسات التنمية والخيارات المتغيرة للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال.

كان للعنصر الجغرافي والطبيعي مؤثرا على مستوى التنمية بالبلديات من خلال العوامل المحفزة على الإنتاج أو التي تعيق نشاط الإنسان، فعامل القرب الجغرافي من المدينة القطب سطيف أثر إيجابيا على مستوى التنمية للبلديات مثل حال بلدية عين أرناات في المستوى الأول وبلدية مزلق في المستوى الثاني وبصورة بلدية واعدة ممثلا في بلدية أولاد صابر. من أقوى العناصر الجغرافية المؤثرة كذلك نجد الماء والتربة ، فمنطقة الدراسة تنتمي مناخيا إلى نطاق المناخ القاري شبه الجاف الذي تتراوح كمية التساقط به بين 400 ملم عند أقدام جبال المنطقة التالية ففي بلدية عين أرناات (البلدية الأكثر نموا) يصل التساقط بها في بعض السنوات إلى 500 ملم و في المنطقة الجنوبية لا تتلقى سوى 200 ملم أو أقل. أما البلديات الداخلية والجنوبية فتتلقى كميات 200 ملم سنويا فأقل ، مقابل ضعف في تجنيد المياه الجوفية ، وهي بلديات ذات مستوى تنمية متوسط إلى ضعيف .

كما تنتشر الترب الجيدة والعميقة في القسم الشمالي في بلدية عين أرناات وبلدية مزلق، وهي جد ملائمة لزراعة الحبوب، بمقابل ذلك في المناطق الداخلية تقل خصوبة الترب وتنتشر الترب الملحية وتمتد مجموعة من الشطوط والسبخ. كما تعاني بلديات الجنوب من ظاهرة الترمل أين وصلت مساحة الأراضي التي تعرضت إلى الترمل 3787 هكتار، إضافة إلى مساحة أخرى صنفت شبه مرملة 47333 هكتار و حوالي 87108 هكتار أخرى مهددة بالترمل تمتد في جنوب الولاية (بإضافة بلديتا الحامة و بوطالب) وهي عوامل تحد من فرص الاستثمار والنشاط بإقليم السهول العليا لسطيف .

كان للعامل التاريخي دور في إحداث و تعميق الفوارق في مستويات التنمية بين البلديات عبر نفوذ الإدارة الفرنسية إلى المجال المحلي من خلال أسلوبين : الأول تمثل في تقسيم القبائل إلى دواوير وبلديات وإنشاء محيطات ومراكز استعمارية ، سياسة أثرت في هيكلة المجال وأحدث سلسلة من الإجراءات التي هزت استقرار المجتمع المحلي وتنظيماته والأسلوب الثاني تركز على تشجيع الرأسمال الأجنبي إلى النفوذ إلى المجال المحلي عن طريق الشركة السويسرية (compagnie genevoise) وهي سياسة أثرت على العلاقات و التفاعلات القديمة والمعهودة بين الأقاليم المحلية و الجهوية للمجال بصفة عامة .

النتيجة أن البلديات الأكثر تنمية كانت سابقا إما هي نفسها مقرا لبلدية في العهد الفرنسي مثل بلدية عين ولمان أو قرية من مقر بلديات مختلطة مثل حال بلدية عين أرناث بقربها إلى مقر بلدية سطيف، أما البلديات ذات التنمية الضعيفة فكانت عبارة عن دواوير في عهد الاستعمار الفرنسي .

بعد الاستقلال، ورث المجال الجزائري إرثا ثقيلا من المشاكل المعقدة التي فاقت بكثير إمكانيات الدولة واستمرت الاختلالات و الفوارق بين الجهات في التواجد و تعمقت في بعض البلديات .

كان تدخل الدولة في البداية محصورا على برامج استعمالية واعتماد المركزية الإدارية في التسيير مع تركيز الاستثمارات الاقتصادية على الهياكل الموروثة من العهد الفرنسي، فتعمقت بذلك تلك الفوارق بدل التقليل منها ظاهرة الساحلية (phénomène de littoralisation) .

لقد حاولت الدولة التأطير الجيد للمجال باقتراح تقسيمات إدارية على مراحل مختلفة 1963 ، 1974 و 1984 بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتحكم أكثر في التسيير إلا أنه ورغم استفادة بعض البلديات من الخدمات الأساسية مثل الطرق والتعليم فان التقسيم الإداري لسنة 1984 أوجد بلديات عاجزة بالنشأة ، فالإقليم المحلي يكشف عن تواجد 07 بلديات جديدة انبثقت من التقسيم الإداري لسنة 1984 في مستوى التنمية الضعيف وبالتالي فان التقسيم الإداري لم يحقق الأهداف المنتظرة بعد .

في ظل المنظور الجديد ذو الاتجاه الرأسمالي و الاندماج في المنافسة الدولية ، أصبحت الدولة تسيير نحو القبول بحقيقة الاختلافات والفوارق ، أين تتحدد أقاليم ذات إمكانيات اقتصادية و بشرية تحاول الدولة هيكلتها وتترك أقاليم أخرى مهمشة باعتبارها أقل إنتاجية ومنافسة ، هذا ما يمكن ملاحظته في التهميش الذي تعاني منه كل من بلديات التلة ، الرصفة ، الوجلة ، بيضاء برج وبلدية عين لحجر ، بمقابل التركيز على مركز عين أرناث وعين ولمان .

خلاصة الباب الثالث

إن المؤشرات التي تم استخدامها في البحث لا يمكن أن تغطي كل جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لسكان الإقليم. كما أن الدراسة لم تركز فقط على المؤشرات السلبية، بل اهتمت كذلك بالجوانب الايجابية التي تبرز إمكانات الإقليم الكامنة والمستغلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

رغم أن المخطط البلدي للتنمية لا يعبر عن حقيقة لا مركزية التنمية المحلية، لكون البلديات ليست لها القدرات التقنية والخبرات اللازمة لتحضير وإعداد المشاريع، إضافة إلى محدودية وسائل الانجاز، تبقى البلديات مقيدة رهن قرارات تأتي من خارج إقليم البلدية.

رغم الاختلالات في المقارنة بين حجم الأموال والسكان بين البلديات وتباين توزيع عدد المشاريع بين أكبر حصة وأضعفها الذي بلغ 42 نقطة فرق أي مشروع، إلا انه (المخطط البلدي للتنمية) يبقى أحد الأدوات الفعالة الأكثر قربا في الاهتمام بمشاكل السكان على المستوى المحلي.

أما المخططات القطاعية غير الممركزة و رغم الاعتمادات المالية الكبيرة المسخرة من طرف الدولة لخدمة المجالات الداخلية للتراب الوطني، لتقليص فوارق التنمية بين الجهات وفتح ورشات عمل كبرى على مستوى قطري ومحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واستحداث فرص استثمار وعمل للسكان، إلا أن تلك الجهود تبقى ميزتها التفاوت والفوارق بين بلديات الإقليم، لكونها برامج مبنية على توزيع المنح المالية دون دراسات تقييمية لما سبق و غياب البعد الإقليمي في تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لها .

اغلب مشاريع التنمية مركزة في التجمعات الكبرى الرئيسية مثل مدينة عين ولمان ومدينة عين أرناط ومدينة عين آزال، عكس ما تلقته البلديات حديثة النشأة إداريا والتي هي عاجزة منذ نشأتها .

تحولت الجزائر إلى أكبر ورشة عمل في شمال إفريقيا، من خلال الخطاب السياسي الذي رافق البرنامج قبل و أثناء الانجاز . رغم الهدف السياسي المتمثل في إرادة الدولة لتحقيق البرنامج بسرعة والذي كان من المنتظر أن ينتهي في 2009، إلا أن عددا كبيرا من المشاريع لم تنته بعد، والبعض الآخر م ينطلق (مشروع انجاز الملعب الكبير ببلدية أولاد صابر). كما أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المحلية كانت أقل استفادة مقارنة بالشركات الأجنبية، فقد تحصلت الشركات الصينية على اغلب مشاريع الأشغال الكبرى في قطاع الأشغال العمومية و السكن و توزيع المياه.

كما تعاني التنمية من نقص الخبرة في التسيير والبرمجة لدى الفاعلين المحليين، واستمرار الثقافة السلبية لأطروحة (ملك البايك) نظرا لغياب عنصر الرقابة والمتابعة ، فالتنمية المحلية يجب أن تعمل على بناء مواطن محلي مشارك في التنمية وليس متلقيا فقط، بالمقابل لذلك يتوجب قياس الأداء الفعلي للفاعلين العموميين مقارنة بما هو مبرمج في المخططات وتحديث المعايير الرقابية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف قدرتها التنافسية لكونها حديثة النشأة فهي تواجه منافسة و ضغوطا، ففي أغلب الأحيان تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتميز بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و ضيق الأسواق المحلية التي تخدمها واستعمالها لتكنولوجيا بسيطة. يقابل ذلك عدم استحداث أساليب و تدابير من طرف الدولة لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، و ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي. مؤخرا انتبعت الدولة إلى ذلك وتدخلت بمنع استيراد السلع والمواد المستعملة.

من الظاهر أن أغلب الشباب يعرف الوكالات الوطنية التي لها علاقة بالدعم والتشغيل و الجميع الذي يرغب في إنشاء مؤسسات، وهي مبادرات ايجابية لكن في أغلب الحالات تقدم مخططات (*Business- Plan*) لمشاريع خيالية ، فمن غير المنطقي تقديم تسهيلات بدون أدنى ضمانات لأن الدولة لا يمكن أن تقوم بكل شيء فكثرة الدعم الغير عقلاي يدفع إلى الفشل .

إن عملية خلق مؤسسة يكون فيها هامش النجاح يوازي هامش الفشل و كثيرا من المؤسسات الصغيرة اختفت بفعل التحولات الاقتصادية، فالمؤسسة الجديدة التي توسع من فرص النجاح عليها أن تنطلق من النقص أو العجز المسجل في الوحدة المحلية الصغيرة (البلدية) مع متابعة من المجلس البلدي أو السلطة المحلية ضمن إستراتيجية تدخل محلية (*stratégie d'intervention locale*) حتى تضمن نجاح المؤسسة في إطار برامج تنمية تساهمية .

رغم المبادرات الجديدة من طرف الدولة لتكثيف برامج الدعم والمرافقة في حركية التنمية المحلية والوطنية لمختلف فئات السكان إلا أن تسيير التجربة كثيرا ما يصطدم بعدم الواقعية، فبدل أن تقلص من الفوارق بين البلديات، فهي في بعض الحالات تعد مصدرا إضافيا لها. يظهر ذلك في التباين بين البلديات في عدد الملفات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أين وصل الفارق إلى 27 نقطة كفارق، بين أكبر عدد للمشاريع في بلدية عين أرنات 27 مؤسسة و انعدامها تماما في كل من بلدية الرصيفة والثلة، يوازي ذلك الإمكانيات المالية الموجهة للبلديات بين 71,4 مليون دج لبلدية عين أرنات ذات مؤهلات إستراتيجية محليا ووطنيا والغياب التام لأي دعم أو استفادة لبلديات تعاني نقصا كبيرا في التنمية مثل بلدية الرصيفة وبلدية التلة.

إن القرب الجغرافي من المدينة القطب سطيف أثر ايجابيا على مستوى التنمية للبلديات القريبة مثل حال بلدية عين أرنات في المستوى الأول من التنمية وبلدية مزلق في المستوى الثاني وبصورة بلدية الواعدة لأولاد صابر.

الفوارق قديمة في الزمن بتواجد 05 بلديات بمستوى تنمية يتراوح بين متواضع إلى ضعيف، منها 03 بلديات بمستوى تنمية متواضع (متوسط) تعود إلى التعديل الإداري لسنة 1963 وهي بلدية بازر سكرة، بلدية بئر العرش وبلدية قجال و بلديتان بمستوى تنمية ضعيف هي كل من بلدية عين لاجر وبلدية بيضاء برج.

التقسيم الإداري الجديد في سنة 1984 الذي تم اقتراحه قصد تقليص مساحة البلديات و تسيير أفضل وتحكم أكثر في مصالح وشؤون البلدية من أجل تقليص الفوارق المحلية بواسطة خلق مراكز بلديات جديدة لتستفيد من تجهيزات مناسبة و إعادة النظر في الهيكلة الإدارية للمجال المحلي بناء لكون التعليمات الوزارية تحث على إنشاء مراكز بلديات جديدة على أساس معايير اقتصادية، معتمدا على تجمع رئيسي وعلى شبكة من الاتصالات وعلى حدود طبيعية¹. إلا أن الإقليم المحلي يكشف عن تواجد 07 بلديات جديدة من التقسيم الإداري لسنة 1984 في مستوى التنمية الضعيف وبالتالي فان هذا التقسيم لم يحقق الأهداف المنتظرة بعد.

لا يمكن فهم الفوارق في التنمية بالتركيز على فترة الاحتلال الفرنسي، حيث أن التنمية الاقتصادية عبر التراب الوطني بصفة عامة و الأقاليم الداخلية بصفة خاصة، قد أثرت وتأثرت هي الأخرى بحركة التنمية العامة.

لقد ورثت الجزائر مشاكل اقتصادية واجتماعية جد معقدة بعد الاستقلال، ساهمت في إحداث اختلال في توازنات التراب الوطني، ومن بين عوامل ذلك النقص الكبير للاستثمارات وانتقال السكان باتجاه المدن الكبيرة. كل ذلك ساهم في تأخير الانطلاقة الحقيقية لعملية البناء والتنمية.

لقد واكبت مختلف البرامج والمخططات على المستوى المحلي مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، من مرحلة النظام الاشتراكي في السبعينات ثم مرحلة التحول التدريجي عن الاشتراكية في الثمانينات إلى مرحلة الاقتصاد الحر منذ التسعينات، فبقاء هذه المخططات والبرامج ورغم التحولات العميقة في اتجاهات السياسة العامة للدولة دليل على أنها تبقى أحد الأدوات الناجعة في التنمية المحلية.

(يمكن للتنمية أن تأخذ أبعادا سلبية وإيجابية، حيث يكشف التحليل الوظيفي للمجال الجزائري عن ظاهرة الفوارق بصورة ثابتة و مضاعفة أنتجت اضطرابات اجتماعية، هذه الاضطرابات هي حديثة و كانت نتاجا للتنمية، فكل تنمية تفرز تحولات واختلالات مؤقتة ومحلية أولا مما يستوجب على التنمية المستقبلية أن تحاول تقليصها)².

¹- Marc cote, l'espace algérien les prémices d'un Aménagement, OPU 1983 p 215

² - idem , p 139

نتائج الدراسة :

- أظهر البحث أن وتيرة نمو سكان إقليم السهول العليا لولاية سطيف قد عرفت انخفاضا محسوسا في السنوات الأخيرة، هذا ما يؤكد تراجع معدل النمو العام للسكان من 2,9 % في فترة (98/87) إلى 1,6% خلال عشرية 2008/98، كما أن المناطق الريفية هي الأكثر تحولا وانخفاضا في النمو، أين نزل معدل نمو السكان من 3,5% في عشرية 1998/87 إلى 1,3 % في العشرية الأخيرة 2008/98 .

- تزايد نسبة سكان التجمعات من 39,9 % إلى 62 % في الفترة ما بين 1987 و 2008 مقابل تراجع حجم سكان المناطق المبعثرة من 60 % إلى 37,9 % خلال نفس الفترة ، تحول ساهمت فيه عوامل متداخلة منها غياب الأمن في حقبة التسعينات وقلة الموارد الطبيعية واختلال التوازن بين الخدمات والسكان عبر الإقليم من ناحية أخرى .

- لم يكن لإقليم السهول العليا تقاليد عمرانية في الماضي، فتطور الشبكة العمرانية حديث العهد ، فلم يصل عدد المراكز إلى 71 مركزا عمرانيا إلا في سنة 2008 بعدما كان يبلغ 44 مركزا عمرانيا في سنة 1987، تطور ارتكز على بعض الأنوية القديمة التي أحدثتها السلطة الفرنسية مثل عين ولمان ، عين أزال ، صالح باي ، بئر العرش و قرى فلاحية التي تحولت الآن إلى مراكز بلديات مثل مركز عين أرناط و مركز مزلق. إن زيادة 27 مركز حضري جديد كانت نتيجة غياب عنصر الأمن الذي أرغم السكان على ترك مساكنهم خاصة في المناطق المبعثرة والتقرب إلى التجمعات، أكثر مما كان بفعل التنمية الاقتصادية المحلية.

- تباين التوزيع الجغرافي للسكان عبر إقليم السهول العليا لسطيف ، الذي تتحكم فيه عوامل طبيعية واقتصادية بين الكثافة المنخفضة 65 ن/كلم 2 ببلدية الرصفة، وخاصة في القسم الجنوبي الشرقي الذي تمتد فيه السباح والشطوط إلى مناطق الكثافات المرتفعة المستقطبة في المراكز العمرانية الجهوية الهامة مثل بلدية عين ولمان 402 ن/كلم 2 كمركز جهوي وبلدية عين أرناط 201 ن/كلم 2 بحكم القرب الجغرافي من قطب سطيف .

- تطور السكن في المراكز الرئيسية بالإقليم يتم على حساب المنطقة المبعثرة حيث تراجعت نسبة المساكن في المنطقة المبعثرة من 57,3 % في سنة 1987 إلى 35,8 % في سنة 2008 كما يبقى نمط المساكن الفردية مسيطرا على أكثر من 72% من حظيرة السكن نتيجة ميل الإنسان إلى المحافظة على الخصوصيات الاجتماعية للأسرة الجزائرية .

- تدني مؤشرات المرافق في السكن بالإقليم فكلها أدنى من المتوسط الولائي مثل نسبة الربط بمياه الشرب (71 % متوسط البلديات مقابل 78,8 % متوسط الولاية)، والربط بشبكة قنوات الصرف الصحي (47,9 % مقابل 71 % على التوالي) والربط بشبكة الغاز الطبيعي (26,4 % مقابل 50 %) مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الوسط البيئي ومستوى معيشة السكان نتج عنه تدمير اجتماعي وتعميق للفوارق بين السكان ، كما كشفت هذه المؤشرات عن إشكالية أزمة السكن بأبعادها المتنوعة بإقليم السهول العليا لسطيف والناجحة عن تراكمات متعددة منها سوء التسيير الذي أضر كثيرا

من فرص تقليص الأزمة وأنتج إشكالات جديدة منها التجاوزات القانونية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والارتفاع الجنوني لأسعار العقار رغم الإمكانيات المادية والمالية الضخمة التي وضعتها الدولة لقطاع السكن .
- يبقى وضع الفوارق في حالة الوضع القائم و الدائم، تكشفه حركة السكان بالإقليم في حالة ستاتيكية (*statique*) كون أن مناطق الجذب و مناطق الطرد هي نفسها على امتداد 20 سنة (1987 - 2008) مما يعزز فرضية استمرار نفس الفوارق بين البلديات .

- لا تزال البنية الاقتصادية لإقليم السهول العليا لسطيف تحافظ على طابعها الفلاحي حيث قدرت نسبة المشتغلين بالقطاع 53 % في سنة 2008 من مجموع اليد العاملة ، يتركز نمط الاستغلال على المحاصيل الإستراتيجية خاصة القمح وتربية الماشية رغم البروز الملفت للقطاع الثالث في المرتبة الثانية و الذي تصل نسبة المشتغلين فيه إلى 31 % حسب إحصاء سنة 2008.

- يرتبط بعض سكان إقليم السهول العليا لسطيف بنمط حياة يتمثل في ظاهرة السكن بالريف والعمل بالمدينة (سطيف ، العلةمة) والتي نالت جزءا من الدراسة الميدانية للباحث وأبرز ما ساعد على ذلك انبساط السطح وامتداد شبكة الطرق ووفرة وسائل النقل لكون المجال الريفي لا يوفر فرص العمل الدائم بمقابل المدينة التي يمكن أن تتوفر ذلك لكنها لا توفر بسهولة السكن والإقامة.

- مستوى الخدمات الصحية تتحكم فيه متطلبات مادية مثل هياكل الصحة و أخرى بشرية متمثلة في الإطار الطبي ، إلا أن الدراسة كشفت عن عامل ثالث و هو المسافة والبعد الجغرافي عن المدن الكبرى ، هذا ما تؤكد من أن 1/2 عدد بلديات منطقة الدراسة سجلت ضعفا في مستوى التغطية في التأطير الطبي عبر البلديات (الخريطة رقم 33) وضعية ترتبط مباشرة باختلال خارطة الصحة على مستوى الإقليم المحلي والوطني .

- تعد خدمة الانترنت أحد العوامل الواعدة التي من شأنها أن تفعل عناصر التنمية و تغير الكثير من مفاهيم العزلة و المسافات في حركة السكان ، إلا أن ارتباط سكان الإقليم المحلي بشبكة الإنترنت يبقى رمزيا حيث تقدر النسبة 01 % ونسبة المساكن التي تحتوي على جهاز كمبيوتر مقدرة ب 5,8 % من مجموع مساكن الإقليم.

- يبقى الإنسان مرتبنا بأتماط تنقل وحركية موروثة عن الماضي التاريخي ، علاقات لا تتماشى مع البرمجة الجديدة والتقسيمة الإدارية الحديثة، لأن نمط التعاملات التجارية لازال يطبعه العامل التاريخي نتيجة لاستمرار ارتباط الأفراد في تعاملاتهم مع التقسيمات القديمة للإدارة الفرنسية وباستخدام وسائل قياس كمية متعددة أظهرت النتائج أن 3/4 من عدد البلديات لا تحقق اكتفاءها الوظيفي في الخدمات التجارية ما يجعلها في تبعية إلى مراكز أخرى.

- كشفت الدراسة الميدانية عن واقع ريفي جديد ، تتماثل فيه أنماط البناء في المجال الريفي مع المدينة ، و يبقى القطر الريفي يحافظ على تفوق الملكية الخاصة للسكن مقارنة بمراكز البلديات ، أين مثلت 59,3% في الأولى مقابل 25,7% في الثانية لكن في المساكن التابعة ملكيتها للدولة تنعكس العلاقة بين المنطقتين، إلا أن هذا التجديد لا يخفي حقائق أخرى منها :

- أغلبية الأسر المبحوثة (64 %) ، أكدت على أنها مرت بفترات صعبة من الناحية المالية والأكثر درجة من الصعوبة كانت لدى الأسر الريفية بنسبة 26 % على أسر مراكز البلديات التي عانت أسرها ماليا بنسبة 18 % ما أدى بأغلبهم إلى التدين ولو مرة ، والبعض الآخر من الأسر تلجأ إلى التدين في أغلب الأوقات .

- أغلب الأسر تنفق الدين في ضروريات الحياة اليومية كتوفير الغذاء لأفرادها حيث بلغت نسبتهم 41,1% من مجموع الأسر التي استدانت . هذا المعطى يكشف صعوبة الأسر على توفير ضروريات الحياة ، حيث أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته 60 % من أرباب الأسر يصعب عليهم في بعض الأحيان توفير الغذاء لأفرادها منهم 6,3 % في عجز دائم ، كما أن درجة الصعوبة تظهر أكثر لدى الأسر الريفية.

- أسر القطر الريفية هم أكثر من يلجأ إلى تلقي العلاج سواء لدى طبيب القطاع العام أو الخاص مقارنة مع أسر مراكز البلديات ، وجاءت البيانات لتؤكد إصابة 30,7% من عناصر العينة بمرض مزمن وهي نسبة غير مريحة، خاصة وأن أغلبهم يسكن المنطقة الريفية، أين وصلت نسبتهم إلى 21,3% حيث تصعب حالات تقديم الخدمات الاستعجالية، مقابل 9,3% في مراكز البلديات.

- كشفت الدراسة عن إخفاق عملية التمثيل الديمقراطي والقطيعة بين المسير المنتخب والسكان، حيث أظهرت النتائج أن 52,3% من المستجوبين يرون أنه نادرا ما تكون الاستجابة لمشاكلهم و 45% منهم يرى بأنه أحيانا فقط ما تكون الاستجابة لمشاكلهم من طرف المنتخب المحلي وكانت المواقف أكثر سلبية لدى أسر الريف منها لدى أسر مراكز البلديات ، ما يؤكد اختلال التواصل الطبيعي بين الحاكم والمحكوم على المستوى المحلي.

- كشف البحث على تأثير عامل البعد الجغرافي في مستوى الخدمات ، فكلما زاد البعد عن قطب مدينة سطيف تسوء حالة الطرق بالإقليم المحلي و كلما بعدت المسافة عن محاور الطرق الوطنية الرئيسية تقل معها خدمة النقل الجماعي ، والخدمات الصحية والتجارية حالة تجسدها البلديات الواقعة على أطراف إقليم الدراسة.

المعالجات الملائمة لتقليص الفوارق وتحقيق تنمية متوازنة

لا يمكن الاجتهاد و التفكير في اقتراحات تبعد عن دائرة الواقعية وعن ما هو ممكن من الناحية العملية وعليه يمكن تلخيص الاتجاهات الجديدة للتنمية في النقاط العشر الآتية :

1- تنشيط العوامل الداخلية و المحلية للنمو الاقتصادي، فالتنمية لا تفهم بإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية بل يجب أن تعتمد على عوامل داخلية و خاصة الرأسمال البشري لإنتاج مواد محلية من الإقليم (*produits du territoire*).

2- تجاوز مرحلة الدولة المتحكمة (*le tout état*) إلى مرحلة تتحول مهمتها إلى توفير المحيط المناسب للاستثمار وخلق تكافؤ بين الاستثمار الخاص و العام، بمقابل اهتمام الدولة بالمهام الحساسة (العلاج والتعليم).

3- تقليص الفوارق كمرحلة أولى، لكون تواجد الفوارق الكبيرة يمكن أن ترهن التنمية المتوازنة، والتي تظهر من خلال انخفاض القدرة الشرائية للسكان و ظهور الأزمات الاجتماعية.

4- اعتبار مختلف الهيئات (البلدية ، المديرية العامة، الولاية ، الوزارات ، مؤسسات ومخابر بحث) عامل تنمية ، بحيث لا يمكن تحسين النجاعة الاقتصادية بتدخل جهة محددة ، بل بالمبادرات الجماعية المنسقة .

5- إحداث مكنزات رقابة ومتابعة لاستثمارات المال العام بصرامة أكبر، كون أن الأجهزة القائمة تجاوزتها السلوكيات السلبية للمتعاملين والفاعلين .

6- الانتقال إلى **الحكامة الإقليمية (*la gouvernance territoriale*)**، رغم أنها لا تقدم الحلول النهائية لكل المشاكل التي يعيشها الإقليم ، إلا أنها أصبحت ضرورة استراتيجية نتيجة تعقد مشاكل السكان إضافة إلى عامل التحولات العميقة.

7- إعادة النظر مستقبلا في التقسيمات الإدارية لمجالات بعض البلديات، وجعل التعديل والتقسيم وظيفيا يتناسب مع قدرات الوحدة الإدارية السكانية والمادية لتسهيل الخدمات ولتجاوز واقع بلديات غنية مثل بلدية عين أرزات وبلدية عين ولمان وأخرى فقيرة مثل بلديات الوجلة ، التلة ، الطاية و الرصفة المنتمية إلى محور الفقر .

8- توجيه التفكير و النقاش حول التناقض الموجود بين الوفرة المالية والنمو الاقتصادي غير المستقر مقابل قوة عمل عاطلة و ظروف معيشية صعبة للسكان حتى يتحول واقع الفقر لبعض البلديات من فقر دائم (*pauvreté chronique*) إلى فقر انتقالي (*pauvreté transitoire*) كمرحلة أولى.

9- الاهتمام بالأخطار البيئية على مستوى الإقليم المحلي الناتجة عن تصريف المياه القذرة ومعالجة نفايات المناطق الصناعية لمدينة سطيف والعلمة التي تنتهي إلى أودية في تراب بعض بلديات منطقة الدراسة و فتح منافذ جديدة للبحث مستقبلا، بهدف التوافق مع مدلول التنظيم البيئي الذاتي (*l'auto-éco-organisation*).

10- ضرورة الموازنة بين التنمية على المستوى الوطني و المستوى المحلي ، فلا يمكن للبرامج الكبرى أن تغطي و تهمش المشاريع الصغرى في المجال المحلي من خلال التنسيق بين مختلف برامج و أدوات التهيئة .

الخاتمة العامة

عالجت هذه الأطروحة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية و إشكالية التنمية في إقليم السهول العليا لولاية سطيف انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في أبوابه الثلاثة التي شملها توصلنا إلى فهم واستنتاج الدلالات الإقليمية حول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عامة بإقليم السهول العليا لسطيف.

لقد ورثت الجزائر بما فيها إقليم السهول العليا لسطيف مشاكل اقتصادية واجتماعية جد معقدة بعد الاستقلال ، ساهمت في إحداث الفوارق واختلال توازنات التراب الوطني ، ومن بين العوامل التي أفرزت ذلك ، تدمير المنشآت القاعدية للاقتصاد الوطني جراء سنين الحرب والنقص الكبير للاستثمارات إضافة إلى نزوح السكان باتجاه المدن الكبرى نتج عنه تفرغ لبعض المناطق الريفية ، فالهجرة الداخلية ساهمت في تأخير الانطلاقة الحقيقية في عملية البناء والتنمية لتلك المناطق والبلديات ، على إثر ذلك تدخلت الدولة عن طريق البرامج الاستعجالية التي ركزت على المدن دون الأقاليم الداخلية وأدى ذلك إلى تفاقم الفوارق بين أقاليم البلاد .

يعد إقليم السهول العليا لسطيف إقليما مركبا ارتسمت معالمه عبر مراحل مختلفة، من الأثر التاريخي وما ورثه الإقليم من فترة الاحتلال الفرنسي، إلى ما تم انجازه خلال سنوات الاستقلال من خلال مختلف برامج التنمية السابقة، إلى ما يتطلبه سكان الإقليم حاضرا من ضروريات وتقليص الفوارق بين البلديات والسكان في الخدمات وفرص العمل والاستثمار، وأخيرا تحديد خيارات التنمية المحلية للمستقبل.

لا يمكن فهم الفوارق في التنمية بالتركيز على فترة الاحتلال الفرنسي رغم أن البلديات الأكثر تنمية كانت سابقا إما مقرا لبلدية في العهد الفرنسي مثل بلدية عين ولمان أو قريبة من مقر بلدية مختلطة مثل حال بلدية عين أرناط بقربها إلى بلدية سطيف، أما البلديات ذات التنمية الضعيفة فكانت عبارة عن دواوير. أما بعد الاستقلال فقد تعمقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية هي الأخرى بحركة وسياسة التنمية العامة، عبر إقليم السهول العليا لسطيف، بتواجد 05 بلديات يعود تاريخ نشأتها إلى التعديل الإداري لسنة 1963 بمستوى تنمية بين متوسط و ضعيف، (بلدية بازر سكرة، بلدية بئر العرش وبلدية قجال بمستوى متباين) و بلديتان بمستوى تنمية ضعيف هي كل من بلدية عين لحجر وبلدية بيضاء برج .

كانت أهداف التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بشكل خاص من خلال الخطاب الرسمي للدولة، ترمي إلى إعادة شغل المجال المهجور وتثبيت السكان في الأقاليم الفقيرة مع إعادة بعث عناصر وشروط الحياة فيها وتحقيق تنمية منسجمة تخفف من أشكال الفوارق والتفاوت الإقليمي، لكن بالمقارنة مع نتائج الفحص الإقليمي من خلال المؤشرات

الأحادية والشاملة، يكشف أن المسافة تبقى كبيرة بين طموحات الدولة والواقع المادي للتنمية المحلية، لكون الفوارق بإقليم السهول العليا لسطييف مختلفة و متنوعة بحكم أن مناطق الطرد و الجذب بقت نفسها على امتداد فترة 20 سنة. لقد تأخرت الدولة في بناء اقتصاد موجه نحو الداخل والذي بقي موجهاً نحو الخارج مرتكزا على موارد المحروقات كأساس لضمان التوازنات الاقتصادية والاجتماعية و تركزت اغلب مشاريع التنمية في بلديات التجمعات الكبرى الرئيسية مثل بلدية عين ولمان و بلدية عين أرناط و بلدية عين آزال، عكس ما تلقته البلديات حديثة النشأة إداريا والتي هي عاجزة منذ نشأتها.

لم يتم توجيه الاعتمادات المالية على مستوى الإقليم المحلي على أساس دراسات علمية دقيقة مبنية على مؤشرات اقتصادية و ديمغرافية بالمفهوم البراغماتي، بقدر ما هي استمرار لأساليب غامضة تتسع فيها دائرة القيم السلبية، مما يطرح إشكالية التجاذب بين أساليب التسيير للدولة الحديثة والدولة التقليدية، فالتنمية الايجابية هي التي تضمن قنوات تسيير الأموال سليمة و جادة في نفس الوقت.

كشفت الدراسة عن حداثه حركية القطاع الخاص في التنمية المحلية التي تشير إلى أنه في المرحلة الجنينية (l'état embryonnaire) يحتاج إلى عامل الوقت كي ينضج ويكسب خبرة حتى يساهم في النشاط الاقتصادي المحلي إلى جانب القطاع العام رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجهه ويبقى يفضل الاستثمار في الأنشطة ذات الربح السريع مما ييقي على دور الدولة كعنصر مراقب وموجه لفرص الاستثمار المحلي حتى تضمن التوازن في التنمية بين مختلف الأقاليم.

كما تبين من الدراسة ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها حديثة النشأة فهي تواجه منافسة و ضغوطا، ففي أغلب الأحيان تظل تعمل في أنشطة تقليدية تتميز بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و ضيق الأسواق المحلية مع توظيفها لتكنولوجيا بسيطة ، يقابل ذلك عدم استحداث أساليب و تدابير من طرف الدولة لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون مراقبة واتساع ظاهرة الاستيراد الفوضوي الذي وصل إلى حد استيراد السلع والمواد المستعملة .

رغم المبادرات الجديدة من طرف الدولة لتكثيف برامج الدعم والمرافقة في حركية التنمية المحلية والوطنية لمختلف فئات السكان إلا أن تسيير التجربة كثيرا ما يصطدم بعدم الواقعية ، فبدل أن تقلص من الفوارق بين البلديات ، فهي في بعض الحالات تعد مصدرا مكرسا لها ، يظهر ذلك في التباين الحاصل بين البلديات في عدد الملفات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، أين وصل الفارق إلى 27 نقطة بين أكبر عدد للمشاريع ببلدية عين أرناط التي

تضم 27 مؤسسة و انعدامها تماما في كل من بلدية الرصفة والتلة ، يوازي ذلك الإمكانيات المالية الموجهة للبلديات ، بين 6,2 مليون دج و71,4 خلال فترة (2005-2011) مليون دج لبلدية عين أرناث ذات مؤهلات إستراتيجية محليا ووطنيا والغياب التام لأي دعم أو استفادة لبلديات تعاني نقصا كبيرا في التنمية، مثل بلدية الرصفة وبلدية التلة .

لقد كانت الفوارق في الإقليم المحلي للسهول العليا لمنطقة سطيف محصلة عوامل طبيعية وتراكمات تاريخية ، إضافة إلى سياسات التنمية والخيارات المتغيرة للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ، فحاولت الدولة التأطير الجيد للمجال باقتراح تقسيمات إدارية على مراحل مختلفة 1963 ، 1974 و 1984 بهدف تقريب الإدارة من المواطن والتحكم أكثر في التسيير إلا أنه ورغم استفادة البلديات من بعض الخدمات الأساسية مثل الطرق والتعليم فان التقسيم الإداري لسنة 1984 أوجد بلديات عاجزة بالنشأة ، حيث كشفت الدراسة عن تواجد 07 بلديات جديدة ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 في مستوى التنمية الضعيف وبالتالي لم تتحقق الأهداف المنتظرة بعد .

تساءل جوهرى يطرح نفسه للنقاش، فهل نفكر في خلق مناصب شغل أم في خلق مؤسسات؟ إن الاتجاه الأول الذي رافق الخيار الاشتراكي والاجتماعي قد أفرز تداعيات سلبية و اختلالات في البنية الاقتصادية واجتماعية، ظهر ذلك في عجز المؤسسات وتسريح العمال، لذلك فالخيار الأفضل هو إنشاء مؤسسات تنتج الفائض الذي يدفع إلى خلق مناصب شغل دائمة.

إن أسلوب تسيير الشؤون العمومية في الجزائر لم يخرج بعد من الثقافة التقليدية القائمة على الولاءات العائلية و القرابة والجهوية التي لا تزال تهيمن، لتحل محلها ثقافة دولة القانون و المواطنة التي تقتضي المساواة في الحقوق و الواجبات وسيادة الاستحقاق و الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية كمقاييس ضابطة لكل الممارسات وتنفيذ المهام في مؤسسات الدولة وأجهزتها خدمة للصالح العام، بعيدا عن التعسف في استخدام السلطة و النفوذ و المحاباة وتبديد الأموال العمومية وهدر الطاقات فيما لا طائل عمومي وراءه. فالتنمية الايجابية و المتوازنة هي التي تضمن قنوات الانجاز و تسيير الأموال جادة وسليمة، تكون متطابقة مع التوزيع المتكافئ للأموال وفقا لمتغيرات علمية و بشرية، فإذا كانت تلك القنوات تشوبها ثقب فان أموالا كبيرة سوف تضيع قبل أن تصل إلى هدفها وهو نفس حال حركة الأموال و الاستثمار المحلي عبر البلديات، ما يؤكد هشاشة نظام المراقبة ومتابعة برامج التنمية، لقد كانت الموارد المالية الكبيرة التي جلبها قطاع المحروقات تخفي عيوب التسيير الإداري للتنمية.

في ظل المنظور الجديد ذو الاتجاه اللبرالي و الاندماج في المنافسة الدولية ، أصبحت الدولة تسيير نحو القبول بحقيقة الاختلافات والفوارق ، أين تتحدد أقاليم ذات إمكانيات اقتصادية و بشرية تحاول الدولة هيكلتها ، وتترك أقاليم أخرى باعتبارها أقل إنتاجية ومنافسة ، هذا ما يمكن ملاحظته في التهميش الذي تعاني منه التنمية في كل من بلدية التلة ،

بلدية الرصفة ، بلدية الوجلة ، بلدية بيضاء برج وبلدية عين لحجر ، بمقابل التركيز على مركز عين أرانات ومركز عين ولمان ومركز أولاد صابر الذي استفاد من مشاريع كبرى بحكم القرب الجغرافي من مدينة سطيف وضيق الوعاء العقاري بها. من الطبيعي أن كل حركة تنمية تفرز تحولات و اختلالات من المفروض أن تبقى مؤقتة في البعد الزمني، مما يستوجب على التنمية المستقبلية أن تستدرك ذلك التأخر وتقلص الفوارق التي تحدث بين الأقاليم لأن اختلال التوازن بالمجالات المحلية ينتج في النهاية اختلالات في الأقاليم الكبرى على مستوى أوسع، فطبيعة الفوارق في الإقليم المحلي هي فوارق بين السكان أنتجها العامل البشري أكثر مما هي فوارق طبيعية.

لا يمكن لحركية التنمية العامة أن تحقق توازنا ايجابيا دون استيعاب النقائص وإدراك الفوارق القائمة بين الأقاليم المحلية الريفية منها أو الحضرية، لأن الدولة هي مالكة الأدوات المادية و الأنظمة القادرة على تقليص الفوارق و تبقى الفاعل الرئيسي في توجيه الفعل التنموي بالأقاليم، ولا يمكن للمشاريع الكبرى مثل الطريق السيار (شرق - غرب) أو إنجاز السدود الكبرى ومشاريع تحويل المياه أن تكون على حساب تهميش الأقاليم المحلية ذات المشاريع المحدودة ماليا وجغرافيا.

أصبح إنسان الريف قادرا على توفير شروط حياة عصرية في المنطقة الريفية نفسها، غير أن توفير الهيكل الخدماتي يبقى من الأدوار الأساسية للدولة، حتى لا يبقى الريف صورة للفراغ والعوز والحرمان.

من المؤكد أن مجموعة كبيرة من البلديات في إقليم السهول العليا لسطيف تبقى تنتظر فرصا أكبر من التنمية لأن هدف التنمية المتوازنة هو ترقية الإقليم الذي تتفاعل فيه المشاريع، تكون محضرة من طرف جميع الفاعلين و يصبح الإقليم هو الإطار الأول الذي يمنح أدوات فهم ديناميكية التنمية ويشرح كيف يمكن لكل طرف (البلدية) أن يحدد سلم أفضلياته.

الملحق رقم (01): توزيع سكان المراكز العمرانية لمنطقة الدراسة لسنة 1987

الفرق بين الحجم الحقيقي والمثالي	الحجم المثالي	عدد السكان الحقيقي 1987	مقلوب الرتبة	الرتبة	المركز
-193	21869	21676	1	1	عين ولمان
6814	10935	17749	0,5	2	عين أزال
-1775	7290	5515	0,33	3	صالح باي
-800	5467	4667	0,25	4	بئر العرش
-178	4374	4196	0,2	5	ذراع الميعاد
466	3645	4111	0,166667	6	عين لحجر
838	3124	3962	0,142857	7	قصر الأبطال
1129	2733	3862	0,125	8	عين أرانات
1325	2430	3755	0,111111	9	راس الماء
1439	2187	3626	0,1	10	مهديّة
1304	1988	3292	0,090909	11	معفر
1154	1822	2976	0,083333	12	بئر لبيض
929	1682	2611	0,076923	13	مزلق
489	1562	2051	0,071429	14	عين مسعود
560	1457	2017	0,066667	15	بيضاء برج
561	1366	1927	0,062500	16	حم بازر
606	1286	1892	0,058824	17	بحيرة
637	1215	1852	0,055556	18	حمام السخنة
700	1151	1851	0,052632	19	الملاح قرية
619	1093	1712	0,05	20	عفرات
589	1041	1630	0,047619	21	بيضاء
519	994	1513	0,045455	22	اولاد سيدى يحيى
468	950	1418	0,043478	23	قلال
399	911	1310	0,041667	24	خرية
426	874	1300	0,04	25	بورزام
420	841	1261	0,038462	26	البلجة
408	809	1217	0,037037	27	اولاد قاسم
358	781	1139	0,035714	28	غراسة
277	754	1031	0,034483	29	بواحة
288	728	1016	0,033333	30	الحمام - محطة
308	705	1013	0,032258	31	زراية
271	683	954	0,031250	32	الحشيشية
247	662	909	0,030303	33	خلفون
51	643	694	0,029412	34	تينار
57	624	681	0,028571	35	اولاد عيشة
57	607	664	0,027778	36	بئر لبيض القرية
33	591	624	0,027027	37	بئر حدادة
10	575	585	0,026316	38	تملوكة
-91	560	469	0,025641	39	ام لعجول
-81	546	465	0,025000	40	رمادة
-123	533	410	0,024390	41	عين سويسى
-221	520	299	0,023810	42	الطاية
-307	508	201	0,023256	43	راس ايسلمى
-318	497	179	0,022727	44	بئر جديد

الملحق رقم (02) توزيع سكان المراكز العمرانية لمنطقة الدراسة لسنة 2008

الفرق بين الحجم الحقيقي والمثالي	الحجم المثالي 2008	الحجم الحقيقي 2008	مقلوب الرتبة	الرتبة	التجمعات العمرانية	الفرق بين الحجم الحقيقي والمثالي	الحجم المثالي 2008	الحجم الحقيقي 2008	مقلوب الرتبة	الرتبة	التجمعات العمرانية
24	1680	1704	0,025641	39	خربة	-14957	65530	50573	1	1	عين ولمان
13	1638	1651	0,025000	40	بورزام	4987	32765	37752	0,5	2	عين آزال
17	1598	1615	0,024390	41	أولاد قاسم	3003	21843	24846	0,33	3	عين أرنات
-29	1560	1531	0,023810	42	لعوازة	2991	16382	19373	0,25	4	صالح باي
-20	1524	1504	0,023256	43	العناصر	-1395	13106	11711	0,2	5	بير العرش
-7	1489	1482	0,022727	44	بير قساية	-1023	10922	9899	0,16	6	عين لبحر
21	1456	1477	0,022222	45	البيضاء	-319	9361	9042	0,14	7	بيضاء برج
45	1425	1470	0,021739	46	سيلال	754	8191	8945	0,12	8	قصر الأبطال
48	1394	1442	0,021277	47	أم لعجول	951	7281	8232	0,11	9	رأس الماء
-13	1365	1352	0,020833	48	اولاد راشد	676	6553	7229	0,1	10	ذراع الميعاد
-21	1337	1316	0,020408	49	الرفصة	549	5957	6506	0,09	11	بازر صحرة
-170	1311	1141	0,020000	50	الضواوقة	1011	5461	6472	0,08	12	حمام السخنة
-147	1285	1138	0,019608	51	بلهوشات	1368	5041	6409	0,07	13	مهدي
-162	1260	1098	0,019231	52	شط الفرش	1600	4681	6281	0,07	14	مزلق
-150	1236	1086	0,018868	53	الحمام محطة	111	4369	4480	0,066667	15	بير حدادة
-148	1214	1066	0,018519	54	طوى عبد الرحمان	-6	4096	4090	0,062500	16	حي بازر
-139	1191	1052	0,018182	55	عين زادة	201	3855	4056	0,058824	17	معفر
-190	1170	980	0,017857	56	راس العين	244	3641	3885	0,055556	18	راس اسلي
-196	1150	954	0,017544	57	لحمالات	98	3449	3547	0,052632	19	الحشيشية
-187	1130	943	0,017241	58	بوجملين	234	3276	3510	0,050000	20	فجال
-228	1111	883	0,016949	59	مرز غلال	364	3120	3484	0,047619	21	عين مسعود
-233	1092	859	0,016667	60	بوغنجة	401	2979	3380	0,045455	22	جديد قلال
-244	1074	830	0,016393	61	اولاد محلة	522	2849	3371	0,043478	23	بوعواجة
-262	1057	795	0,016129	62	بوراس	555	2730	3285	0,041667	24	بحيرة
-254	1040	786	0,015873	63	عين زتوت	308	2621	2929	0,040000	25	زراية
-294	1024	730	0,015625	64	لفريقات	276	2520	2796	0,038462	26	بير لبيض
-315	1008	693	0,015385	65	اولاد عباس	272	2427	2699	0,037037	27	قلال
-306	993	687	0,015152	66	اولاد ضيف الله	210	2340	2550	0,035714	28	قرارسة
-297	978	681	0,014925	67	رمادة	122	2260	2382	0,034483	29	الولجة
-355	964	609	0,014706	68	حمام اولاد يلس	143	2184	2327	0,033333	30	ملول
-373	950	577	0,014493	69	اولاد عازم	193	2114	2307	0,032258	31	بير سويسبي
-576	936	360	0,014286	70	عفرات	209	2048	2257	0,031250	32	ضاحية الطاية
						112	1986	2098	0,030303	33	اولاد سي يحيى
						77	1927	2004	0,029412	34	بير جديد
						55	1872	1927	0,028571	35	الطاية مركز
						45	1820	1865	0,027778	36	تينار
						90	1771	1861	0,027027	37	اولاد عيشة
						119	1724	1843	0,026316	38	مزارة زيدان

ملحق رقم (08) رموز ونوع الأنشطة التجارية

الرمز	نوع النشاط	الرمز	نوع النشاط	الرمز	نوع النشاط
501111	مواد غذائية	501401	سمك	601208	مطعم
507203	مواد مكتبية	501204	مخزن مواد حلويات	503106	أفرشة
601301	مقهى	503306	مواد كهرومنزلية	502301	مواد العطور
502102	الملابس والأحذية	502115	الأحذية	505001	تجهيزات
602101	صيدلية	503305	أجهزة وعتاد صحي	505006	مواد الاسكافي
601202	مأكولات سريعة	503106	أفرشة	506001	أدوات مهن مختصة
506003	قطع الغيار	502107	ألبسة و مواد مستعملة	506005	قطع الغيار
501108	الخضر الجافة	502112	كتان الخياطة	601203	مطعم و مقهى على لطريق
501303	جزارة	601205	مشواة	503309	آلات الخياطة
501113	دكان تبغ	504103	الخشب و التجارة	503310	الزرابي
504101	مواد البناء	508001	آلات الري	503318	بيع السيارات الجديدة
504104	خردوات	504107	الطلاء و البرنيق	501105	الخضر و الفواكه
503202	مواد الطلاء	505007	مواد التغليف	501109	توابل
601201	مطعم كامل	507202	اعلام آلي	504202	مواد التغليف
503205	أواني منزلية	507104	لوازم ,,,,,,	501114	كشك للتبغ
501102	حليب و مشتقاته	509001	مواد قديمة	508002	بذور و نباتات
501301	اللحوم واللحوم البيضاء	601204	مقشدرات و تليج	506007	البطاريات
503102	الزهور و أنواع النبات	501304	جزارة	502114	لوازم الحرج و الخياطة
501202	حلويات	501101	العطور و الأصباغ	503308	الدراجات والدراجات النارية
501205	حلويات تقليدية	501103	مشروبات	512102	النظارات
503105	أثاث داخلي	501115	مشروبات كحولية	508005	تجهيزات تربية الدواجن
507210	أجهزة الهاتف	502104	ملابس	501403	السمك
504106	مرآة و زجاج	502106	لوازم الرضيع	601209	مطعم و حانة
509003	أثاث قديم	502119	صيدلية	502103	ملابس وأحذية
502110	لوازم الأطفال	502108	آلات و صنابير	503104	أثاث
501203	مواد الحلويات	501207	مواد المخابز	502201	صياغة و ساعات
501104	خضر وفواكه	601206	كشك	513101	التجميل
504201	أدوات كهربائية	510001	سوبريت	503307	سيارات مستعملة
504102	خردوات العمارات	507208	عتاد علمي	503107	المصابيح
503204	droguerie	507103	ألعاب الأطفال	509005	استرجاع الورق
507304	أسطوانات	502111	حرج ولوازم الخياطة	509004	آلات حديدية قديمة
601207	مقهى ومطعم	502113	كتان و أقفال	508006	معدات ولوازم
509008	بقايا صناعية	501116	البن	503207	مواد معدنية
506006	عجلات مطاطية	501309	لحوم طازجة ومجمدة	507209	اللوحات الفنية
508004	تغذية الأنعام	501302	الدواجن	501206	مخزن خبز
503206	أواني منزلية	503301	الصوف و الخيوط	503302	غاز البيتان

Source : Banque de données commerciales, CNRC (BDCOM v2), novembre 2008

الملحق رقم (09) مستويات التأطير الطبي حسب البلديات 2008

البلدية	طبيب عام/ن	الرتبة	طبيب مختص/ن	الرتبة	صيدلي/ن	الرتبة	جراح أسنان/ن	الرتبة	مجموع الرتب
عين أزال	1 339	3	1 555	2	3213	2	3443	3	10
عين ولمان	1 328	2	1 661	3	3479	5	3479	4	14
حمام السخنة	898	1	0	6	4491	7	3369	1	15
بير حدادة	1 400	4	0	6	3000	1	3500	5	18
مزلق	1 905	6	0	6	3429	4	3429	2	18
عين أرزات	1 652	5	21 471	4	3303	3	4771	7	19
قحال	1 971	7	3350	1	4786	11	5584	9	28
الولجة	2 320	10	0	6	4641	9	4641	6	31
صالح باي	2 458	11	27 037	5	4506	8	6759	12	36
بيضاء برج	3 189	14	0	6	11692	18	5846	10	38
عين لحجر	2 153	8	0	6	4921	12	8611	15	41
بئر العرش	2 273	9	0	6	6252	15	8336	14	44
قصر الأبطال	4 763	17	0	6	4763	10	5954	11	44
قلال	5 355	19	0	6	4284	6	7140	13	44
الرصفة	3 907	16	0	6	15627	19	5209	8	49
أولاد صابر	3 122	13	0	6	6245	14	12489	17	50
الطاية	2 586	12	0	6	10344	17	0	19	54
أولاد سي احمد	5 095	18	0	6	10190	16	10190	16	56
بازر سخرة	5 587	20	0	6	5587	13	13969	18	57
التلة	3 835	15	0	6	0	20	0	19	60

المصدر : مديرية الصحة و إصلاح المستشفيات وإعداد الباحث

الملحق رقم (10) عدد الملفات الممولة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب البلديات فترة (2005 - 2011)

البلدية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
عين أرناط	2		1	1	3	6	14	27
عين ولمان	1	3	1	3	1	4	10	23
عين أزال	1	1	3	2	1	3	9	20
بازر صخرة		1	3		2	4	7	17
قجال	1	2	1			1	10	15
بئر العرش	1	2	2		3		4	12
مزلق	2	1			1	1	6	11
صالح باي		1				4	6	11
عين لحجر	2		1	1		2	4	10
قصر الأبطال				1	1	3	3	8
قلال					1		5	6
حمام السخنة		1			1	3	1	6
بيضاء بيج					1	3	1	5
بئر حدادة						1	4	5
أولاد صابر		1		1		1		3
طاية				1			2	3
الولجة		2						2
أولاد سي احمد							1	1
الثلة								
الرصيفة								
الإقليم	10	15	12	10	15	36	87	185
الولاية	51	68	55	54	81	142	372	823

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

ملحق رقم (11) مجالات التمويل للاستثمارات العمومية المخططة*

المادة	الفصول	القطاع
1- التحسين العقاري و تمديد القنوات	291- التحسين العقاري و تمديد القنوات	الفلاحة
1- استصلاح الأراضي	292- استصلاح الأراضي الجافة	
1- استصلاح الأراضي	293- استصلاح الأراضي المسقية	
1- تهيئات	294- تهيئة رعوية	
1- غابات	295- غابات و حلفاء	
1- شبكة التوزيع 2- معالجة المياه 3- دراسات 9- تجديد	391- التزود بالمياه الصالحة للشرب	الري
1- شبكة التطهير 2- معالجة المياه 3- دراسات 4- أخرى 5- تجديد	392- التطهير الحضري (شبكة صرف المياه المستعملة)	
1- سقى 2- تمديد القنوات 3- تجديد	393- سقى و تمديد القنوات	
1- إنجازات 2- ترميم 3- بناء الجسور 4- ترميمات كبرى 5- أخرى	591- الطرقات و المسالك	المنشآت القاعدية الاقتصادية
1- وكالات و مكاتب البريد 2- خطوط هاتفية	593- البريد و المواصلات	
1- أسواق 2- مذابح 3- حضائر للتخزين 4- مراكز تجارية 5- دراسات	594- تخزين و توزيع	

* - Nomenclature des investissements publics, Ministère des Finances, Alger

1- تهيئة 2- دراسة حضرية	791- مناطق يجب تهيئتها	
1- تجديد ، هدم و تعويضات 2- دراسات	792- تجديد حضري	
1- دراسات 2- طرق حضرية 3- تهيئة مختلفة 4- تجهيزات مختلفة 5- تجزئات	793- تهيئة حضرية	
1- مراكز صحية وعيادات متعددة الخدمات. 2- قاعات علاج 3- أخرى 4- وكالات صيدلية	794- صحة و نظافة	المنشآت القاعدية الاجتماعية
1- قاعات السينما 2- مكاتب 3- مساح 4- مراكز ثقافية بلدية 5- دراسات	795- ثقافة و تسلية	
1- ملاعب وساحات لعب 2- مسبح 3- ميادين سباق الخيل	797- رياضة	
1- بلديات و فروعها 2- قباضة 3- فروع إدارية 4- مراكز الحرس البلدي 5- دراسات و توسيع	891- منشآت إدارية	المنشآت القاعدية الإدارية
1- عتاد و تجهيزات	991- مقاولات بلدية للأشغال	وسائل الإنجاز
1- مقاولات بلدية 2- إنجاز مباشر	992- إنجاز مباشر (مقاولات بلدية)	

ملحق (12) ترتيب البلديات حسب المؤشرات الديمغرافية لسنة 2008

البلديات	نسبة السكان/الإقليم 2008	الرتبة	معدل النمو 2008	الرتبة	متوسط الكثافة	الرتبة	صافي الهجرة 98/2008	الرتبة	نسبة السكان المتجمعين	الرتبة	معدل الإعالة	الرتبة
عين أرنات	9,46	3	3,8	1	201	3	7595	1	94,50	2	2,81	1
مزلق	3036	13	2,5	2	126	13	1458	2	67,2	5	3,72	8
عين ولمان	14,34	1	2,2	4	427	1	2287	3	83,2	3	5,6	17
قلال	4,2	11	0,7	15	149	10	-1909	19	46,78	14	2,49	3
قصر الأبطال	4,67	10	1,5	9	184	5	-431	12	48,78	12	4,59	12
أولاد سي احمد	2	18	0,8	14	99	15	-904	16	63,77	6	3,39	7
فجال	6,57	6	1,9	5	145	11	782	5	53,45	10	3,22	5
أولاد صابر	2,45	16	2,3	3	104	14	751	6	61,84	7	2,26	2
صالح باي	5,3	8	2,2	4	178	6	1397	4	96,36	1	6,07	18
الرصيفة	3,07	14	1,4	10	65	20	-827	15	47,7	13	5,46	15
عين أزال	9,46	2	1,7	7	190	4	15	8	82,96	4	5,02	14
عين الحجر	6,76	5	1,4	10	144	12	-599	13	36,07	17	4,62	13
بئر حدادة	4,12	12	1,4	10	177	7	-390	11	26,76	20	4,24	10
بيضاء بيج	6,88	4	1,2	11	204	2	-1585	18	34,13	19	5,52	16
بازر سخرة	5,48	7	0,9	13	153	9	-2080	20	43,41	15	4,29	11
حمام السخنة	2,64	15	1,6	8	75	17	5	9	52,31	11	3,91	9
الطاية	2,03	17	1	12	84	16	-621	14	54,39	9	3,38	6
التلة	1,5	20	1	12	74	18	-338	10	35,16	18	2,98	4
بئر العرش	4,91	9	1,8	6	170	8	367	7	60,52	8	7,19	20
الولجة	1,82	19	-0,4	16	71	19	-1185	17	37,15	16	6,17	19

المصدر: من إعداد الباحث

ملحق رقم (13) ترتيب البلديات حسب المؤشرات الاقتصادية لسنة 2008

البلديات	عدد المؤسسات ص+م	مساحة مسقية/ارض صالحة للزراعة	مردود/الهكتار	نسبة البطالة	نسبة اليد العاملة الزراعية	مؤشر الغنى/مجموع الولايات	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة
عين أرنات	223	2,99	19,36	1	5,98	0,771	20	3	10,97	20	4	4
مزلق	85	8,92	14,81	2	7,71	1,997	11	8	38,03	16	2	2
عين ولمان	312	16,53	6,61	20	11,28	0,649	6	17	28,85	18	5	5
قلال	57	20,73	8,18	16	5,34	0,234	2	2	70,31	4	10	10
قصر الأبطال	28	8,04	7,65	18	9,37	0,159	13	11	59,31	9	12	12
أولاد سي احمد	6	6,31	8,12	17	7,1	0,111	17	7	70	5	19	19
قجال	96	15,33	9,12	14	6,77	0,649	7	5	58,06	10	5	5
أولاد صابر	19	6,96	9,54	9	4,85	0,145	16	1	74,2	3	17	17
صالح باي	76	5,43	12,01	6	12,03	0,425	18	18	24,81	19	8	8
الرصفة	20	11,75	12,03	5	10,95	0,158	10	15	63,06	8	13	13
عين أزال	208	8,24	8,25	15	10,25	0,501	12	14	30,53	17	6	6
عين الحجر	78	13,38	10,64	7	9,49	0,258	9	12	48,32	13	9	9
بير حدادة	56	13,76	10,21	8	8,71	0,232	8	10	56,91	11	11	11
بيضاء برج	44	21,88	6,7	19	11,02	0,15	1	16	68,89	6	15	15
بازر سخرة	74	7,65	9,14	13	9,56	0,447	14	13	53,39	12	7	7
حمام السخنة	50	19,03	9,29	10	8,16	2,088	4	9	46,2	14	1	1
الطاية	4	18,5	9,29	11	6,99	0,148	5	6	75,76	2	16	16
التلة	2	20,43	9,25	12	6,23	0,155	3	4	82,83	1	14	14
بير العرش	50	7,1	12,81	3	13,92	0,952	15	20	41,74	15	3	3
الولجة	5	4,41	12,31	4	12,14	0,133	19	19	63,72	7	18	18

المصدر مديرية التخطيط والتنمية الإقليمية + مخطط التنمية للولاية 2008 و إعداد الباحث

ملحق رقم (14) ترتيب البلديات حسب مؤشرات مالية

البلديات	نصيب الفرد pcd	الرتبة	نصيب الفرد / 1000 دج psd	الرتبة	للبلدية -2006 2011 ppdr	الرتبة	نسبة استفادة البلدية برنامج الهضاب العليا	الرتبة	مساعدات الولاية	الرتبة	نصيب الفرد من البرنامج التكميلي pcsc 2005-2009 1000 دج	الرتبة
عين أرنات	11242	16	146	1	167900	8	0,08	15	10,29	20	79	1
مزلق	14748	9	90	6	6612	16	0	18	248,2	3	76	2
عين ولمان	10399	17	122	3	11614	11	38,07	1	18,95	16	30	6
قلال	14323	10	78	7	11479	12	3,84	7	17,56	17	26	9
قصر الأبطال	13246	11	43	15	10193	13	1,91	13	59,25	10	20	11
أولاد سي احمد	23322	4	74	8	23622	7	4,94	6	183	5	17	12
قجال	12147	15	39	17	34443	4	0	18	41,3	12	28	8
أولاد صابر	19484	6	64	12	666	20	0	18	39,34	14	54	3
صالح باي	16724	8	69	9	41460	3	5,87	3	111,9	7	30	6
الرصفة	19048	7	38	18	23825	6	2,06	11	138,5	6	13	16
عين أزال	12499	13	98	5	2702	18	19,5	2	43,51	11	25	10
عين الحجر	8686	20	42	16	8858	14	5,67	4	38,03	15	11	20
بير حدادة	13198	12	17	20	1000	19	0,46	14	108,1	8	12	18
بيضاء برج	9392	18	32	19	28978	5	5,59	5	13,04	19	12	18
بازر سخرة	9087	19	103	4	197561	1	0,03	16	65,07	9	13	16
حمام السخنة	25289	3	145	2	13075	10	3,7	8	218,3	4	52	4
الطاية	22786	5	68	10	46817	2	3,17	9	458,2	1	16	14
التلة	32505	1	46	14	13412	9	1,94	12	456,6	2	17	12
بير العرش	12330	14	67	11	7611	15	0,03	16	16,37	18	42	5
الولجة	27317	2	63	13	5310	17	3,15	10	39,38	13	14	15

المصدر مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية + مديرية الفلاحة وإعداد الباحث وإعداد الباحث

ملحق رقم (15) ترتيب البلديات حسب مؤشرات التجهيز والخدمات

البلديات	نسبة الطرق المعبدة	الرتبة	طبيب / 1000 ن	الرتبة	محل تجاري / 1000 ن	الرتبة	مقعد حافلة / 1000 ن	الرتبة	معدل التمدرس (ابتدائي + متوسط)	الرتبة	نسبة جهاز آلي / المسكن	الرتبة
عين أرزات	92,66	1	1 652	5	35,02	3	37,05	4	95,24	5	12,4	1
مزلوق	89,1	5	1 905	6	27,24	6	36,39	5	80,24	15	7,4	4
عين ولمان	95,6	2	1 328	2	39,76	1	29,59	7	96,98	3	9,6	3
قلال	77,03	13	5 355	19	21,85	11	13,68	19	86,71	10	3,4	11
قصر الأبطال	86,15	6	4 763	17	22,25	10	21,54	12	92,05	7	4,9	8
أولاد سي احمد	84,48	7	5 095	18	22,74	8	17,08	18	79,46	17	1,8	13
قجال	84,34	8	1 971	7	19,97	13	17,91	17	66,2	20	6	6
أولاد صابر	92,61	3	3 122	13	13,45	18	24,74	9	74,67	19	4,1	9
صالح باي	70,38	18	2 458	11	32,1	4	63,47	1	92,97	8	10,5	2
الرصيفة	74,53	16	3 907	16	14,03	16	38,46	2	84,34	12	3,2	11
عين أزال	67,03	19	1 339	3	37,59	2	38,34	3	84,26	13	12,5	1
عين الحجر	79,66	12	2 153	8	25,17	7	18,32	15	91	9	5,5	7
بير حدادة	76,87	14	1 400	4	22,52	9	18,9	14	95,94	4	2,9	12
بيضاء بيج	71,64	17	3 189	14	14,08	15	27,97	8	98,2	2	3,4	11
بازر سخرة	79,9	11	5 587	20	16,22	14	23,27	11	95,39	6	5,2	7
حمام السخنة	82,39	9	898	1	31,84	5	32,28	6	78,49	18	7,2	4
الطاية	92,49	4	2 586	12	13,82	17	20,69	13	114,21	1	4	9
التلة	62,08	20	3 835	15	7,56	20	17,99	16	83,41	14	3,9	10
بئر العرش	75,13	15	2 273	9	20,24	12	23,95	10	86,27	11	6,9	5
الولجة	81,84	10	2 320	10	11,74	19	12,07	20	80,14	16	1,7	13

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية وإعداد الباحث

ملحق رقم (16) ترتيب البلديات حسب مؤشرات السكن سنة 2008

البلديات	معدل شغل المسكن	الرتبة	نسبة م / التجمع	الرتبة	العجز في السكن	الرتبة	نسبة الربط بمياه الشرب	الرتبة	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	الرتبة	نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي	الرتبة
عين أرنات	5,91	2	93,74	1	1285	1	92,7	1	97,5	4	92,8	1
مزلق	7,43	12	64,8	5	-96	9	69,6	9	91,5	11	70,7	4
عين ولمان	6,5	4	84,08	3	671	2	83,4	5	96,8	6	76,7	3
قلال	8,25	20	48,42	13	-487	16	50	20	95,2	8	31,9	13
قصر الأبطال	7,37	11	50,83	12	-230	14	73,7	8	95	8	45,6	9
أولاد سي احمد	7,53	14	64,18	6	-48	8	87,6	3	96,8	6	16,6	17
قجال	7,94	17	56,89	10	-1382	20	56,8	13	96,4	7	51,6	7
اولاد صابر	5,89	1	56,02	11	244	3	81,5	6	95,8	8	59,6	5
صالح باي	6,91	6	93,29	2	-254	15	95	18	99,1	1	78,6	2
الرصفة	7,49	13	43,29	15	-150	13	56,7	14	97	5	34	12
عين أزال	6,67	5	83,74	4	84	4	86	19	96,3	7	78,4	2
عين الحجر	7,32	10	39,29	16	-526	18	58,6	12	94,5	9	31,9	13
بئر حدادة	8,01	18	31,91	19	-499	17	50,7	16	95,3	8	16,3	17
بيضاء برج	6,95	7	35,32	18	-120	11	54,8	15	93,5	10	28,5	15
بازر سخرة	6,99	8	43,34	14	-6	5	66,6	10	98,7	2	42,6	11
حمام السخنة	7,19	9	58,04	9	-36	6	88,6	6	97,8	3	52,4	6
الطاية	7,82	16	59,23	8	-102	10	84,1	4	93,4	10	43,2	10
التلة	7,58	15	37,11	17	-128	12	78,9	7	97	5	27,9	16
بئر العرش	8,01	18	63,33	7	-907	19	66,2	11	95,8	8	49,4	8
الولجة	6,32	3	30,76	20	-42	7	43,5	17	96,4	7	30,7	14

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية وإعداد الباحث

Sigles et Abréviations

ANAT : Agence nationale de l'aménagement du territoire.

ANDI : Agence nationale de développement de l'investissement.

ANEM : Agence nationale de l'emploi.

ANGEM : Agence Nationale de gestion du micro crédit

ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes

APSI : Agence de promotion et soutien aux investissements

BIT : bureau international du travail.

CALPI : Comité d'Assistance pour la Localisation et la Promotion de l'Investissement

CENEAP : centre des études nationales appliquées et planification

CNAC : Caisse Nationale d'Assurance Chômage

DPAT : Direction de Planification et de l'Aménagement du Territoire

DAIP : Direction d'aide à l'insertion professionnelle

FCCL : Fons Commun des Collectivités Locales

OMC : organisation mondiale du commerce

PAW : Plan d'Aménagement de Wilaya.

PCD: Plan Communale de Développement

PCSC : Programme complémentaire de Soutien à la Croissance

PHP : Programme des Hauts Plateaux.

PPDR : Projet de Proximité de Développement Rural.

PPDRI : Projet de Proximité de Développement Rural Intégré

PDAU : plan directeur d'aménagement et d'urbanisme

PSD : Programme Sectoriel Déconcentré.

PSRE : Plan de Soutien à la Relance Economique

PNB : produit national brut.

PNUD : programme de développement des nations unies.

Unesco : organisation des nations unis pour l'éducation, la science et la culture

SRTM: Shuttle Radar Topography Mission.

TIC : technologies de l'information et de la communication

INSEE : institut national de la statistique et études économiques.

استمارة بحث رقم 01 : ظروف معيشة الأسر

يتوجه لك الباحث بالشكر والتقدير على حسن التعامل بالإجابة على الأسئلة واضعاً علامة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة.

(I) السكن

- 1- ملكية السكن : ملك خاص كراء تابع للدولة
- 2- مادة البناء المستعملة : لبنات و آجر حجر طين و حجر
- 3- عدد الطوابق في مسكنك : أرضي طابق واحد طابقين 3 طوابق وأكثر
- 4- عدد الأفراد في المسكن أقل من 05 أفراد 05 فأكثر
- 5 ما مدى كفاية المسكن للعائلة ؟ كاف غير كاف

(II) ظروف معيشة الأسر

- 6- كم يقدر الدخل الشهري ؟ أقل من 18000 دج من 18100 إلى 33000 دج أكثر من 33000 دج دون إجابة
- 7- هل تعرف الأسرة فترات صعبة ماليا لتوفير الضروريات نعم لا
- 8 - ما مدى طلب الأسرة لمساعدة مالية ؟ لم أطلب مساعدة نادرا بعض الأحيان غالبا
- 9- في حالة الإجابة بنعم : في ماذا يسدد الدين ؟ العلاج لفواتير كراء التغذية
- 10 - كيف كانت الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية ؟ جيدة حسنة نفسها سيئة سيئة جدا
- 11 - هل تجد الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة ؟ دائما أحيانا نادرا أبدا

12- هل تستفيد من الضمان الاجتماعي ؟ نعم لا

13- هل قضيت عطلة خارج إقامتك في المدة الأخيرة ؟ نعم لا

14 - هل تفكر في الانتقال إلى مكان آخر ؟ نعم لا

(III) ظروف التعليم

15- هل أنت راض بالمنظومة التعليمية ؟ نعم لا

16- في حالة الإجابة بلا ، ما هي الأسباب ؟

تكاليف التدريس سوء تسيير المؤسسة كثافة البرامج التعليمية ضعف التأطير

17- في حالة انقطاع التلميذ عن الدراسة ما هي أسباب الانقطاع ؟

ضعف النتائج بعد المدرسة الحاجة إلى العمل لمساعدة الأسرة

18- حدد الوقت المستغرق من أجل الوصول إلى مدرسة ابتدائية

أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

19- حدد الوقت المستغرق من أجل الوصول إلى المتوسطة

أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

20- حدد الوقت المستغرق من أجل الوصول إلى ثانوية

أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

21- حدد الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية

أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

22- حدد الوقت المستغرق من أجل الوصول إلى موقف الحافلة

أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

(IV) ظروف الصحة :

23- الأشخاص الذين عاينهم الطبيب في السنة الماضية

- راض بالفحص غير راض بالفحص لم يجر فحصا

24- في حالة عدم الرضا ، ما هي الأسباب ؟

- غياب الطبيب طول الانتظار غير قادر على شراء الدواء

25- أفراد من الأسرة لم يجروا فحصا طبييا منذ أكثر من سنة لماذا ؟

- ليس بحاجة ارتفاع الثمن بعد المسافة غير ذلك

26- عند من أجري الفحص ؟

- طبيب خاص طبيب قطاع عام معالج تقليدي

27 - هل يعاني أحد أفراد الأسرة من مرض مزمن ؟ نعم لا

28 - حدد الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج

- أقل من 15 دقيقة 15 إلى 30 دقيقة 30 إلى 60 دقيقة أكثر من ساعة

(V) المشاركة السياسية

29- هل شاركت في الانتخابات المحلية الأخيرة ؟ نعم لا

30- ما هي أسباب عدم المشاركة في الانتخابات المحلية ؟

- نقص كفاءة المترشحين عدم نزاهة العملية بعد مركز الانتخاب غير ذلك

31- ما مدى استجابة المسير المحلي (سلطة البلدية) لمشاكل السكان ؟

- دائما أحيانا نادرا

استمارة بحث رقم 02: التنقل للعمل خارج بلدية الإقامة

يتوجه لك الباحث بالشكر والتقدير على حسن التعامل بالإجابة على الأسئلة واضعاً علامة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة

أين السكن ؟ القرية..... البلدية..... مكان العمل.....

مكان الميلاد مكان الإقامة سابقاً سنة الإقامة بالمسكن.....

1- مدة الإقامة في البلدية

أقل من 05 سنوات من 05 إلى 09 سنوات 10 سنوات فأكثر

2- كم يبعد مكان الشغل عن السكن ؟.

أقل من 10 كلم من 10 إلى 29 كلم من 30 إلى 49 كلم 50 كلم فأكثر

3- ما هي وسيلة النقل بين الشغل و السكن ؟

حافلة سيارة خاصة سيارة أجرة وسيلة أخرى

4- كيف ترى ثمن النقل ؟

مرتفع مقبول رخيص

5- هل يؤثر ذلك على الراتب الشهري ؟

نعم لا

6- ما نوع النشاط الذي تمارسه :

زراعة صناعة بناء وأشغال عمومية تجارة إدارة غيره

7- مدة العمل

دائم مؤقت

8- الصفة القانونية للعمل : مصرح به غير مصرح به

9- عند من تعمل ؟

الدولة تشتغل لنفسك عند الخواص غير ذلك

10- هل تمارس نشاط ثان إلى جانب المهنة الرئيسية ؟

نعم لا

11- هل يعمل أحد الأولاد دون سن 18 سنة ؟

نعم لا

12 - إذا سبق التوقف عن العمل ما هي المدة ؟ أقل من سنة أكثر من سنة

13 - إذا كنت بدون عمل ما هي الأسباب ؟

العمل غير متوفر النشاط غير دائم بدون شهادة أو تأهيل

14 - هل أنت مرتاح لوضعك ؟ نعم لا

15 - هل تفكر في الانتقال إلى المدينة نعم لا

قائمة المصادر و المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- 1- أحمد رشيد ، التنمية المحلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1986
- 2- أحمد اللبايدي ، الجغرافية الريفية ، دمشق، 1994 .
- 3- أحمد بوضياف ، الهيئة الاستشارية ، الإدارة المحلية. الجزائر.
- 4- آمال صالح الكعبي ، الجغرافيا الطبية ، مؤسسة سياب (لندن) ، الطبعة الأولى 2012
- 5- بشير تيجاني ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000
- 6 - حبيب عدنان رشيد وآخرون ، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري ، دراسة النمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، سنة 1985.
- 7- حمدي أحمد الديب ، جغرافية العمران الريفي ، أسس و تطبيقات ، مكتبة الأنجلو- المصرية، 2003
- 8- حسن أمين الفتوى ، التخطيط الإقليمي ، الجزء الأول ، مديرية الكتب الجامعية ، جامعة دمشق
- 9- رندة أحمد اللبايدي ، الجغرافية الريفية ، دمشق، 1994.
- 10- شريف رحمان ، الجزائر غدا ، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية .الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر،1995.
- 11- صفوح خير ، البحث الجغرافي ، مناهجه و أساليبه ، مطبعة جامعة دمشق، 1978.
- 12- صلاح الدين على الشامي ، التنمية : الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000.
- 13- محمد الهادي لعروق ، مدينة قسنطينة ، دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1984.
- 14- محمد مدحت جابر، جغرافية العمران الريفي و الحضري ، المكتبة الأنجلو- مصرية ، 2006
- 15- محمد بلقاسم حسن بملول ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر سنة 1990 .
- 16- علي لبيب، جغرافية السكان ، الثابت والمتحول ، دار العلوم العربية بيروت ، لبنان ، 2004
- 17- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830- 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1985.

ب - رسائل الدكتوراه والماجستير

- 1- محمد الهادي لعروق ، عملية التحضر في الشرق الجزائري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 1988.
- 2- علاوة بولخواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية ، حالة إقليم جيجل ، أطروحة دكتوراه دولة ، قسنطينة ، ماي 2000 .
- 3- عبد الكريم عيون : المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف ، رسالة دكتوراه سنة 2003.
- 4- لحسن فرطاس ، السكان والسكن وتنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري 1995 .
- 5- معبد سفيان، إشكالية توازن وعدم توازن الشبكة العمرانية لولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين، الجزائر،2013.
- 6- سليمان نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي SIG لتسيير المجال حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير. جوان 2009

- 7- محمد آكلي كزار ، التحولات المحلية : حالة قرى و مداشر منطقة بني ورتلان شمال غرب ولاية سطيف ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2008 .
- 8- عون نور الدين: دور المركزية التجارية و المرافق العمومية في التنظيم المحلي بدائرة عين مليلة ،ولاية أم البواقي، رسالة ماجستير ، مارس 2002.
- 9- عبد السلام لعياضي : التنمية المحلية و الفوارق الجهوية في إقليم شلغوم العيد، الفاعلون والبرامج ، رسالة ماجستير ، قسنطينة 2009
- 10- صيفي زهير ، واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميله ،رسالة ماجستير ، قسنطينة 2003.
- 11- ريان ريان عبد السلام ، إشكالية التنمية المحلية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط ،رسالة ماجستير المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة 2005 .
- 12- نزيهة بوجردة ، المجالات الهامشية بولاية جيجل رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2005 .

ج - النشرات والدوريات:

- 1- سليمان بن عيسى ، وزير الفلاحة ، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، مشروع جويلية 2004
- 2- هيام أبو القاسم، عالم التطوع العربي
- 3- أحمد محيو : محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا .
- 4- التقرير الأممي حول التنمية البشرية لسنة 1986
- 5- التقرير الأممي حول التنمية البشرية لسنة 1996 ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 1996.
- 6- محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها صفحة 08 الموقع www.arabapi.org
- 7- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، 2008.
- 8- الطيب لوح ، وزير العمل والضمان الاجتماعي ، مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف جوان 2007.
- 9- موسى رحمانى ، وسيلة السبتي ، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية الملتقى الدولي : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة باتنة.
- 10- فتحي عبد الحميد بلال ، محاضرات في جغرافية الخدمات.
- 11- مولود حشمان و عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2004
- 12- سمير بلعمري إدارة المشاريع بين التقليد و الحداثة www.magress.com ، أطلع عليه يوم 2010/07/13 .

د - مجلات وجرائد

- 1- مجلة مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، العدد رقم 01 ، سنة 2004.
- 2- مجلة مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، العدد رقم 06 ، سنة 2006.
- 3- مجلة مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، العدد رقم 08 ، سنة 2007.
- 4- مجلة مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، العدد رقم 09 ، سنة 2008.

- 5- المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 50 ، سنة 2007.
- 6- مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، مجلة دورية علمية محكمة ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 05 ، سنة 2007.
- 7- مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، مجلة دورية علمية محكمة ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 06 ، سنة 2008.
- 8- مجموعة بحث ، ليلي شرفاوي ، وحدة الدراسات الاقتصادية مؤسسة "ميديا سانس" المستقلة.
- 9- أحمد محمد عبد العال ، جغرافية التنمية ، مفهومها وأبعادها ، مجلة كلية الآداب بجامعة المنيا ، المجلد 9 سنة 1990
- 10- د / البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس .
- 11- جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2010/11/28
- 12- بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى ، الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث ، عدد 10/2012

هـ - وثائق إدارية :

- 1 - القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية ، الباب الثالث "صلاحيات البلدية من المادة 84 إلى المادة 111.
- 2 - المرسوم رقم 63 / 189 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1963.
- 3 - الجريدة الرسمية عدد 15 ، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006
- 4 -الرهانات الوطنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61 ، أكتوبر سنة 2010 .
- 5 - المرسوم رقم 09 / 84 المؤرخ في 04 فبراير 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، في الجريدة الرسمية رقم 06.
- 6 - دليل الإجراءات ، إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، جوان 2004.
- 7 - الرهانات الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 61 ، أكتوبر/2010
- 8 - ولاية سطيف بالأرقام ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، سنة 1995
- 9 - ولاية سطيف بالأرقام ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، سنة 2006
- 10- الدليل الإحصائي لولاية سطيف ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 2007
- 11 - الديوان الوطني للإحصاء ، تعدادات ، 1987 ، 1998 ، 2008 .

1. LIVRES

- Abed ben Djélid et Jean Claude brulé, Aménageurs et aménagés en Algérie : héritage des années Boumediene et Chadli ,2004.
- ANNETTE CIATTONI et YVETTE VEYRET, les fondamentaux de la géographie, Armand colin , 2006.
- A. Colin, les concepts de géographie humaine,8^{eme} édition. , paris,2001
- ANNIE VIDAL, démographie, éléments d'analyse et évolution du peuplement humain, presse universitaire de Grenoble,2002.
- Armand Camborieux , essai monographique « Sétif et sa région »
- André prenant et BOUZIANE SEMMOUD, Maghreb et Moyen-Orient, espaces et société, édition : ellipses.
- Brunet r .1992 les mots de la géographie, dictionnaire critique, paris reclus.la Documentation Française.
- Bourdieu, travail et travailleurs en Algérie, édition de minuit.
- Bonerandie, Gillette c, tayab y (coord, les territoires locaux construits par les acteurs, ENS-géographie- Fontenay Saint-Cloud,) 2000.
- CHERRAD SALAH EDDINE, mutations de l'Algérie rurale ,1987-2010, les évolutions dans le constantinois, édition, dar el houda, année 2012.
- Christian bromborger, habitat et espace dans le monde rural, édition de la maison des sciences de l'homme paris, mai 1986.
- CLAVAL (P.) : Initiation à la géographie régionale, Editions Nathan-université Paris, 1993.
- Daniel courgeau , Méthode de mesure de la mobilité spatiale ,édition de l'institut national d'études démographiques 1988.
- Djilali sari , la transition de santé en Algérie ,éditeur : union international pour l'étude scientifique de la population.
- DENIS ECKERT, Evaluation et prospective des territoires, la documentation française,1996
- Gilles Puel et Charlotte Ullmann, Espace géographique, Les nœuds et les liens du réseau Internet, approche géographique, économique et technique.
- GUY L, Coté sociologie et Société, vol 19 , ANNEE 1987.
- Isabelle Geneau de lamarlière - François STAZAK, principes de géographie économique, collection grand amphi géographie .
- JEAN- Jacques Bavous et al, introduction à l'analyse spatiale, édition : Armand colin 1998.
- Jacques Jung. L'aménagement de l'espace rural une illusion économique.

- Jean-jacques Dellus, leçons d'urbanisme et perspectives, In villes réelles, villes projetées, villes maghrébines en fabrication, Nadir BOUMAZA et al,
- Jacques fontaine, L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire, collection le cours de géographie , OPU.
- JEAN STEINBERG , cartographie, systèmes d'information géographique et télédétection, Armand colin , 2003.
- Lionel Auguste, et al ,des idées plein la terre ,presse de la reconnaissance,2006
- louis lohle-taret et al, de l'homme aux chiffres, les études du CEPED , N 0 1, paris, octobre 1988.
- Laurent cailly , L'hégémonie du lieu et du réseau , 2004
- Laurent Davezies ,de la question sociale à la question spatiales ,n 52 , 2004
- Marc cote , l'espace algérien , les prémices d'un aménagement , OPU, Algérie 1983.
- Marc cote , l'Algérie ou l'espace retourné , Media-plus, Algérie, 1993.
- Marc cote ,pays, paysages, paysans d'Algérie, CNRS édition .
- MAX DERRUAU, géographie humaine, Armand colin, paris, 1999.
- MICHEL ORIS, démographie aménagement du territoire et développement durable de la société belge.
- Monk house F.J and Wilkinson H.p , maps and diagrams, London 1964
- PAUL CLAVAL, Habitat et espace dans le monde rural, éd : la maison des sciences de l'homme, 1988.
- PASCAL BAUD et al , dictionnaire de géographie, maison d'édition Hatier, 2003.
- Peter Ambrase – concepts in geography, analytical human geography part 2 p 163
- SAIDOUNI MAOUIA, éléments d'introduction à l'urbanisme : histoire, méthodologie, réglementation, édition, casbah,2000.
- STEPHANIE BEUCHER et MAGALI REGHEZZA, la géographie : pourquoi ? Comment ?, Hatier, paris, 2006.
- Reymont Muzellec , la fiscalité des collectivités locale , éd Armand Colin, Paris 1970.
- Rafael salas , guide de démographie .
- Ray.d.bollman le capitale humain et le développement rural : quel sont les liens ? avril 1999.
- René passeron , les grandes sociétés de la colonisation dans l'Afrique du nord. -
- RAFFESTIN (C.) : Pour une géographie du pouvoir, Editions LITEC, Paris, 1980.
- RAFFESTIN (C.) et al, territoire, territorialité, territorialisation, controverses et perspectives, - presse universitaire de rennes,2009.
- Slimane medhar , l'échec des systèmes politiques en Algérie . Ed : Chihab ,Thala E .
- Yves Lacoste, de la géopolitique aux paysages, dictionnaire de la géographie , édition, Arman colin.
- YVES MICHAUD et al, la géographie et la démographie, édition Odile Jacob,2002

2 . THESESES

- ALBERT TAUVERON , réflexions sur une étude d'aménagement rural, université des sciences sociales de Grenoble.
- Boukerzaza Hosni . Décentralisation, développement local et aménagement du territoire en - Algérie, le cas de la wilaya de Skikda, thèse de doctorat 3eme cycle. Juillet 1985.
- Cherrad Salah Eddine , problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, doctorat d'état, Montpellier 1987.
- CHERRAD SALEH-EDDINE , la plaine de la Bounamoussa, irrigation, mise en valeur et organisation e l'espace,3^e cycle, université Paul Valery, Montpellier,1979.
- DJENANE , ABDEL-MADJID, réformes économiques et agriculture en Algérie, doctorat d'état, université Ferhat Abbas,sétif , 1997.
- Fenni Mohamed , Etude des mauvaises herbes des céréales d'hiver des hautes plaines constantinoises, écologie, dynamique, phénologie et biologie des bromes, Végétale, thèse d'état , Université Ferhat Abbas - Sétif, 2003,
- Kouzmine Yaël, dynamiques et mutations territoriales au Sahara Algérien, , thèse d'état, 2006
- LAYEB ABD-EL HAFIDH, Dynamiques urbaine et promotion administrative en Algérie, doctorat d'état, université de Constantine, Algérie ,1997.
- LEKEHAL , A ABD-EL waheb Base économique et rôle des petites villes dans l'Est Algérien : essai de typologie, doctorat d'état , université de Constantine, Algérie ,1996.
- Mata, J.E.. Conditions et niveaux de vie dans une région en mutation Une analyse économétrique de la consommation des ménages dans le Nord-Pas-de-Calais. Lille :, thèse pour le doctorat Sciences Économiques, Université Lille I. 1999.
- Marc. Cote Mutation rurales dans les hautes plaines de l'est Algérien.
- Souad brakchi, Disparités socio-spatiales en Algérie, approche statistique et cartographique, thèse année 2004. Ide doctorat, université Aix Marseille

3. ARTICLE :

- Cherrad Salah Eddine et Messaoudi , dynamiques des territoires ruraux : l'habitat au cœur de l'altérité ,la vallée du safsaf à Skikda séminaire international: ville et territoires -Sétif novembre 2005.
- scala bé , L'hégémonie du lieu et du réseau, cité par Laurent cailly, 2004.
- Emberger L , projet d'une classification bioclimatique des climats ,in les divisions écologiques du monde ,colloque CNRS , Paris.

4. REVUES ET JOURNAUX :

- Territoires territorialité territorialisation controversés et perspectives, actes des entretiens de la cité des territoires, presse universitaire de rennes 2009 .
- Cherrad Salah Eddine, plans communaux de développement et gouvernance des territoires urbains cas de Constantine , revue du laboratoire d'aménagement du territoire n :4 année 2005
- Rapport de l'institut du méditerrané profil pays du femise Algérie - France janvier 2006
- jean marc Dupuis ,claire el moudden, Anne pétron –démographie et retraites au Maghreb.
- Emmanuel vigneron , professeur de géographie et d'aménagement, directeur scientifique du groupe prospective santé de la DATAR adsp,n 29 décembre 1999 numéro. 65cee.mai 2009.
- L'Algérie en Mouvement : Le Renouveau Rural, journal el moudjahid du 13/02/2007.
- Benhamadi, ministre des télécommunications, pour l'introduction des TIC dans les zones rurales, journal la tribune du mercredi 18 mai 2011
- la tribune , quotidien national d'information 29 juin 2009
- Le soir d'Algérie n/ 6366 du 24 /09/2011

5. Tutorial:

- ESRI , Arc GIS 9 Using Arc GIS Spatial Analyst,2002,

6. Etudes et Documents Techniques :

- Algérie document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national.
- Economie du développement rural, Formder.iamm. fr/ressources /cours/Economie _dvpmt rural
- Duguet, Goujard et L'Horty,. document de recherche, centre d'étude des politiques économiques de l'université d'Evry, 2008 , p 03
- Rapport de l'institut de la Méditerranéen profile pays du fe mise Alegria-France janvier, 2006.
- Rapport sur l'éducation OCDE. 2011.
- TIC, aménagement et développement territorial .
- Nomenclature des investissements publics, Ministère des Finances, Alger-
- CENEAP « Etude statistiques financière des communes », Alger,1997,document interne. Non publié.
- La politique du renouveau rural –MDDR - CNDR – aout- 2006
- CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit.
- CENEAP : « Évaluation des besoins en formation des collectivités locales» Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999 . Non publié.
- Armand Camborieux , essai monographique " Sétif et sa région "
- Salah Eddine Cherrad, l'aménagement de l'espace rural en Algérie, essai de bilan. Étude algérienne.

- VILLES ET TERRITOIRES , mutations et enjeux actuels, laboratoire projet urbain, ville et territoire (PUVIT) , Sétif, novembre 2005.
- ETUDE ALGERIENNES, travaux de l'institut de géographie de Reims, 1993.
- « Schéma d'aménagement de l'espace de programmation territoriale « hauts plateaux-est » Rencontre régionale, Sétif, 4-5 février 2013
- wilaya de Sétif, perspectives (2005-2009), D.P.A.T, 2005.
- annuaire statistique de la wilaya de Sétif , D.P.A.T, 2007 .
- annuaire statistique de la wilaya de Sétif , D.P.A.T, 2008.
- annuaire statistique de l'agriculture la wilaya de Sétif , DSA, 2007.
- PAW, ANAT, 1987 .
- PAW, ANAT, 1994.
- PAW, ANAT, 2008.
- SDRSD, Stratégie de développement Rural Durable, DSA, Sétif, 2005.
- wilaya de Sétif par chiffre, D.P.A.T, 2008.
- Schéma régional de l'aménagement du territoire (SRAT)
- Banque de données commerciales, CNRC (BDCOM v2), novembre 2008.

7. Site NET

www.sciencedirect.com

earth.google.com

www.earth.google.com/support

www.bbs.keyhole.com.

www.geoeye.com

www.esri.com

www.gisdevelopment.net

www.ucgis.org

www.moqatel.com

www.arabvoluntering.org

www.men-algeria.org

www.insee.fr

www.setifinfo.com

www.geomatics.opgoo.net

www.globnet.org

www.hms-koutla.net

www.algerie-monde.com/forums/economie

www.ocde.org

فهرس المواضيع

01.....	المقدمة
13.....	الباب الأول: الفوارق البشرية والسكنية والاقتصادية بإقليم السهول العليا لولاية سطيف
16.....	الفصل الأول: الإطار النظري والجغرافي لدراسة الفوارق الاقتصادية الاجتماعية لمنطقة الدراسة
17.....	1 - مستويات مقارنة الفوارق بين الأقاليم
19.....	2- الخصائص الجغرافية والتاريخية لدراسة الفوارق في الجزائر
21.....	3- تقدم منطقة الدراسة
21.....	3-1 الموقع الإداري
24.....	3-2 الموقع الجغرافي وطوبوغرافية المنطقة
26.....	3-3 الترب بمنطقة الدراسة
27.....	3-4 خصائص المناخ
33.....	3-5 الأودية
34.....	خلاصة الفصل الأول
35.....	الفصل الثاني: مقومات وفوارق العنصر البشري عبر اقليم السهول العليا لولاية سطيف
36.....	1- الوضعية السكانية حسب البلديات سنة 1987
36.....	1-1 توزيع الحجم السكاني حسب البلديات سنة 1987
38.....	2-1 هيراركية المراكز سابقا (1987 - 1998)
43.....	3-1 تباين التوزيع المجالي للكثافة السكانية لسنة 1987
46.....	4-1 توزيع السكان حسب نوع التجمع سنة 1987
49.....	2- الوضعية السكانية لبلديات إقليم السهول العليا لسنة 2008
49.....	2-1 توزيع الحجم السكاني حسب البلديات سنة 2008
50.....	2-2 هيراركية المراكز لسنة في إقليم السهول العليا 2008
52.....	3-2 التوزيع المجالي للكثافة السكانية لسنة 2008
56.....	4-2 توزيع السكان حسب نوع التجمع
58.....	5-2 التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية (رئيسية ، ثانوية)
60.....	6-2 علاقة سكان التجمعات بسكان المنطقة المبعثرة لسنة 2008
63.....	7-2 توزيع السكان حسب الجنس و العمر
66.....	3- تطور السكان و ديناميكية النمو لفترة 1987 و 2008
66.....	1-3 التطور العددي لسكان الإقليم لفترة 1987-2008
67.....	2-3 وتيرة نمو السكان بالإقليم
83.....	3-3 تطور تطور السكان حسب نوع التجمع لفترة 87 - 2008
84.....	4-3 مدى توازن حجم سكان المراكز العمرانية بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة 87 - 2008
87.....	5-3 درجة تشتت سكان إقليم السهول العليا لسطيف
89.....	6-3 حركة وصافي الهجرة عبر بلديات الإقليم
95.....	خلاصة الفصل الثاني
97.....	الفصل الثالث: الفوارق السكنية و التحولات بإقليم السهول العليا لولاية سطيف

99.....	1- التوزيع الجغرافي للمساكن عبر الإقليم في سنة 1987.....
101.....	2 - التوزيع الجغرافي للمساكن عبر الإقليم في سنة 2008.....
104.....	3- تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 87- 2008
105.....	4- توزيع نمط السكن بإقليم السهول العليا لسطيف.....
109.....	5- الفوارق و التحولات في العلاقة بين السكان والسكن بإقليم السهول العليا لسطيف لفترة 1987 و 2008.....
109.....	1-5 معدل إشغال المسكن عبر بلديات لسنة 1987.....
110.....	2-5 معدل شغل المسكن عبر بلديات في سنة 2008.....
113.....	3-5 درجة العجز في السكن عبر بلديات لسنة 1987.....
114.....	4-5 درجة العجز في السكن عبر بلديات لسنة 2008.....
115.....	5-5 تطور العلاقة بين عدد الأسر و السكن عبر بلديات لفترة 1987-2008.....
120.....	6 وضعية ربط المساكن بالشبكات العمومية لسنة 2008.....
120.....	1-6 مستوى الربط بشبكة مياه الشرب ونصيب الفرد.....
120.....	2-6 نصيب الفرد من مياه الشرب.....
122.....	3-6 مستوى ربط المساكن بقنوات الصرف الصحي.....
122.....	4-6 مستوى ربط المساكن بشبكة الكهرباء.....
123.....	5-6 تصنيف البلديات حسب مؤشرات الربط بالشبكات العمومية.....
127.....	خلاصة الفصل الثالث.....
130.....	الفصل الرابع : فوارق و خصائص التركيبة الاقتصادية لسكان الإقليم السهول العليا لولاية سطيف.....
132.....	1- التركيبة الاقتصادية لسكان إقليم السهول العليا لسطيف.....
132.....	1-1 سوق العمل.....
132.....	1-2 القوة العاملة.....
140.....	2 ظاهرة التنقل للعمل خارج بلدية الإقامة.....
148.....	3 تدخل الدولة في سوق العمل.....
148.....	3-1 وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.....
149.....	3-2 الوكالة الولائية للتشغيل واليد العاملة ANEM.....
149.....	3 - 3 تباين فرص التشغيل بإقليم السهول العليا لسطيف.....
157.....	4 - توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالإقليم سنة 2008
170.....	5 علاقة التخصص الاقتصادي بإقليم السهول العليا لسطيف بالفوارق.....
170.....	5- 1 فوارق في الأرض الزراعية و المسقية و بين البلديات
176.....	5 . 2 زراعة البيوت البلاستيكية متباينة بالإقليم.....
177.....	6. الإنتاج الزراعي : فوارق في الكم و النوع.....
177.....	6 . 1 إنتاج الحبوب.....
179.....	6 . 2 إنتاج الخضروات.....
181.....	6- 3 إنتاج الأعلاف الخضراء.....

183.....	4 . 6 إنتاج المحاصيل الصناعية
184.....	5 . 6 زراعة الأشجار المثمرة
188.....	7 . تربية الماشية بين النمط الحديث و التقليدي
195.....	خلاصة الفصل الرابع
197.....	خلاصة الباب الأول
201.....	الباب الثاني فوارق الخدمات وظروف معيشة السكان بإقليم السهول العليا لولاية سطيف
204.....	الفصل الخامس الفوارق في الطاقات والهيكل التعليمية بين البلديات
206.....	1 التوزيع الجغالي للمؤسسات التعليمية بالإقليم.....
208.....	2 فوارق التمدرس حسب البلديات للسنة الدراسية 2007 / 2008.....
211.....	3 علاقة حجم التمدرس بنوع التجمعات السكنية
212.....	4 الفوارق في حجم إشغال القسم حسب المستوى التعليمي.....
215.....	5 توزيع بين عدد التلاميذ و الأقسام البيداغوجية.....
217.....	6 توزيع نسب النجاح حسب المستوى التعليمي للسنة الدراسية 2007-2008 بين البلديات.....
218.....	7- توزيع مؤشر الأمية حسب البلديات
219.....	خلاصة الفصل الخامس
220.....	الفصل السادس : فوارق خدمات البنية التحتية بإقليم السهول العليا لولاية سطيف
221.....	أولا : الفوارق الكمية والنوعية لشبكة الطرق والنقل.....
221.....	1- علاقة الطرق بإقليم السهول العليا لسطيف.....
224.....	2- إمكانية الوصول عبر شبكة الطرق داخل إقليم السهول العليا لسطيف.....
226.....	3- حالة الطرق بإقليم السهول العليا لسطيف
229.....	4 توزيع الطاقة النظرية للنقل الجماعي بالحافلات عبر الإقليم لسنة 2008
230.....	5- إمكانية النقل بواسطة سيارة الأجرة.....
233.....	6- المحاور الكبرى للنقل عبر إقليم السهول العليا لسطيف
236.....	ثانيا : فوارق الخدمات البريدية وتكنولوجيا المعلوماتية بإقليم السهول العليا لسطيف.....
236.....	1 مستوى خدمة الإنترنت بإقليم السهول العليا لسطيف.....
238.....	2 التوزيع الجغالي للخدمات البريدية عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف.....
241.....	خلاصة الفصل السادس.....
242.....	الفصل السابع: فوارق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بإقليم السهول العليا لسطيف
243.....	1 الفوارق الكمية و النوعية في المحلات التجارية.....
243.....	1-1 نصيب الفرد من المحلات التجارية.....
245.....	1-2 مؤشر ديفيس indice de Davies (التجمع التجاري).....
246.....	1-3 مؤشر بنيسون (indice de bénisson).....
248.....	1-4 العلاقة بين مؤشر ديفيس و بنيسون.....
249.....	2 الفوارق النوعية في الخدمات التجارية بين البلديات

254.....	3 تحديد مجالات النفوذ لمراكز البلديات.....
260.....	ثانيا - الفوارق الصحية عبر الإقليم
261.....	1 التوزيع لهماكل الصحية بإقليم السهول العليا لسطيف
266.....	2 مستوى التغطية في الإطار الطبي لسكان إقليم السهول العليا لسطيف.....
268.....	3 مستويات التأطير الطبي عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطيف.....
271.....	الخلاصة الفصل السابع.....
273.....	الفصل الثامن: الفوارق في ظروف المعيشية بين سكان إقليم السهول العليا لولاية سطيف - دراسة ميدانية -
274.....	1- تحديد المفاهيم.....
276.....	2- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
276.....	1-2 معايير اختيار العينة
280.....	2-2 المجال البشري
280.....	3-2 المجال الزمني
280.....	4-2 محاور العينة وكيفية اختيارها
281.....	3 - عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية
281.....	1-3 إطار السكن
287.....	2-1 ظروف معيشة الأسر.....
298.....	3-3 الظروف التعليمية.....
307.....	4-3 الظروف الصحية
314.....	3-5 المشاركة السياسية وعلاقة الإنسان بالمسير المحلي
318.....	خلاصة الفصل الثامن
321.....	خلاصة الباب الثاني
324.....	الباب الثالث : إشكالية التنمية المتوازنة و أسباب الفوارق بإقليم السهول العليا لولاية سطيف.....
328.....	الفصل التاسع : برامج تنمية التجهيز العمومي أداة للتنمية المحلية المتوازنة.....
329.....	1 - المخططات البلدية للتنمية أداة للتنمية المحلية المتوازنة (PCD).....
330.....	1-1 الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج البلدية للتنمية :
330.....	2-1 التنظيم الهيكلي لبرامج التنمية البلدية :
331.....	3-1 توزيع نصيب الفرد من الاستثمار من المخططات البلدية لفترة 1998-2008.....
334.....	4-1 بين توازن و عدم توازن حجم الاستثمارات مع عدد السكان لفترة 1998 - 2008
337.....	5-1 التوزيع الجاهلي لعدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية
339.....	6-1 توزيع استثمارات المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات (98-2008).....
345.....	2 - البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) لفترة 1998-2008
345.....	1-2 نصيب الفرد من استثمارات البرامج القطاعية لفترة 1998 - 2008
349.....	2-2 توزيع استثمارات البرنامج القطاعي غير الممركز حسب القطاعات لفترة 1998 - 2008.....
359.....	3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2000-2004 (PSRE).....

359.....	1-3 توزيع عدد مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي(PSRE) لفترة 2000-2004 حسب البلديات.
362.....	2-3 توزيع الحصص المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) على البلديات.
362.....	3-3 توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) حسب القطاعات والبلديات
368.....	4 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2009-2005
368.....	1-4 نصيب الفرد من الاستثمار العمومي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
371.....	2-4 توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للبرنامج التكميلي 2009-2005
375.....	5- توزيع المساعدات المالية من الولاية على البلديات
379.....	خلاصة الفصل التاسع
382.....	الفصل العاشر: برامج ترقية النشاطات اطار للمبادرة الخاصة.
383.....	1 - فوارق الاستثمار المحلي الخاص.....
383.....	1-1 مدى توفر مناطق النشاطات بمنطقة الدراسة.....
384.....	2-1 توطن الوحدات الصناعية المتوسطة و الصغيرة عبر البلديات إلى غاية سنة 2008.....
385.....	2 - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : (ANSEJ).....
388.....	1-2 نصيب الشباب من الاستثمار من وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ).....
390.....	2-2 أولويات الاستثمار وعلاقتها بخصوصيات ونقائص الإقليم.....
392.....	3- نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).....
392.....	1-3 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:.....
393.....	2-3 نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمنطقة الدراسة (ANDI).....
394.....	3-3 أولويات الاستثمار عن طريق وكالة تطوير الاستثمار.....
395.....	4 - التوزيع المجالي للمشاريع والحصص المالية من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....
399.....	خلاصة الفصل العاشر
401.....	الفصل الحادي عشر : المشاريع المتنوعة و أثرها على التنمية المحلية.
402.....	1 - الدور التنموي للمشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي في منطقة الدراسة (PPDR-PPDRI).....
403.....	1-1 تفاوت كبير في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بالإقليم.....
405.....	2-1 توزيع استثمارات برامج التنمية الريفية المندجة (PPDRI) حسب البلديات.....
408.....	3-1 التوزيع المجالي حسب القطاعات للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية بين 2006-2011.....
421.....	2 - برنامج الهضاب العليا (PHP): مشاريع لأقاليم متميزة.....
421.....	1-2 التوزيع المجالي للحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا لولاية سطيف.....
424.....	2-2 توزيع أموال برنامج الهضاب العليا في منطقة سطيف حسب القطاعات.....
427.....	3- المشاريع الكبرى وأثرها على الإقليم المحلي.....
427.....	1-3 مشروع تحويل المياه إلى إقليم السهول العليا.....
430.....	2-3 الطريق السيار شرق- غرب و أثره على الإقليم المحلي.....
432.....	خلاصة الفصل الحادي عشر.....
434.....	الفصل الثاني عشر : محاولة تفسير أسباب الفوارق بإقليم السهول العليا لولاية سطيف
335.....	1- تصنيف بلديات السهول العليا لسطيف حسب مؤشر الغنى لسنة 2008.....

438.....	2- منهجية تصنيف مستويات التنمية لبلديات إقليم السهول العليا لسطيف.....
443.....	3 محاولة تفسير أسباب الفوارق في التنمية بالإقليم
443.....	1-3 الفوارق وعلاقتها بالجانب الطبيعي.....
444.....	2-3 الفوارق وعلاقتها بالموروث الاستعماري.....
446.....	3-3 الفوارق المحصلة عن مسار التنمية للبلديات بعد الاستقلال.....
450.....	4 التقسيمات الإدارية وعلاقتها بالفوارق
451.....	4-1 التقسيمات الإقليمية ما قبل سنة 1984
452.....	4-2 التقسيم الإداري لسنة 1984
457.....	5- نقص الكفاءات المحلية في التسيير
458.....	خلاصة الفصل الثاني عشر.....
460.....	خلاصة الجزء الثالث
463.....	نتائج الدراسة
466	المعالجات الملائمة لتقليص الفوارق وتحقيق تنمية متوازنة
467.....	الخاتمة العامة.....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بلديات منطقة الدراسة والرتبة الإدارية	22
02	المتوسطات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة لفترة 1980-2000- ببعض المحطات	27
03	المتوسطات الشهرية و السنوية للتساقط في بعض محطات السهول العليا بين سنة 1980-2000	28
04	توزيع عدد السكان البلديات لسنة 1987	37
05	توزيع عدد المراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية لسنة 1987	39
06	توزيع عدد المراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية لسنة 1998	41
07	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات لسنة 1987	43
08	علاقة السكان المتجمعين مع سكان المنطقة المبعثرة لسنة 1987	46
09	توزيع حجم السكان حسب البلديات سنة 2008	49
10	توزيع عدد المراكز حسب الفئات الحجمية سنة 2008	51
11	توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات لسنة 2008	53
12	توزيع حجم سكان التجمعات الرئيسية عبر البلديات 2008	56
13	توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية عبر البلديات لسنة 2008	57
14	توزيع السكان المبعثرين عبر البلديات لسنة 2008	58
15	علاقة سكان التجمعات مع سكان المنطقة المبعثرة لسنة 2008	60
16	تركيبية السكان حسب الفئات العمرية الكبرى لسنة 2008	64
17	تطور عدد السكان حسب البلديات بين 1987 و 2008	66
18	تطور وتيرة نمو السكان بين سنة 1987 و 2008 لبلديات الإقليم	68
19	تطور معدل نمو السكان حسب البلديات (87-2008)	69
20	تطور الزيادة الطبيعية بين 1987 و 2008 حسب البلديات	75
21	تطور العلاقة بين معدل الزيادة الطبيعية و النمو السكاني العام بين (1987 و 2008)	78
22	تطور نمو سكان الريف بين 1987 - 2008 حسب البلديات	79
23	تطور عدد السكان والمراكز العمرانية حسب الفئات الحجمية بين 1987 و 2008	82
24	درجة تشتت المراكز العمرانية حسب البلديات لسنة 2008	88
25	نمو السكان وصافي الهجرة بين سنة 1987 و 1998 حسب البلديات	90
26	نمو السكان وصافي الهجرة بين سنة 1998 و 2008 حسب البلديات	91
27	توزيع عدد المساكن حسب نوع التجمع عبر البلديات سنة 1987	100
28	التوزيع الجغرافي للمساكن عبر البلديات لسنة 2008	102
29	تطور توزيع حظيرة السكن بالإقليم بين 1987 / 2008	104
30	توزيع المساكن حسب النمط عبر البلديات 2008	107
31	معدل إشغال المسكن حسب البلديات 1987	110
32	معدل إشغال المسكن حسب البلديات 2008	111
33	علاقة الأسر بالسكن سنة 1987	114
34	صافي الاحتياجات السكنية حسب البلديات 2008	115
35	تطور العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن بين سنة 1987 و 2008 حسب البلديات	117
36	نصيب الفرد اليومي بمياه الشرب حسب البلديات 2008	121

124	تصنيف وضعية البلديات حسب مؤشرات ربط المساكن بالشبكات العمومية لسنة 2008	37
126	توزيع المرافق في المساكن حسب البلديات لسنة 2008	38
134	توزيع القوة العاملة حسب البلديات لسنة 2008	39
140	مدة الإقامة بالبلدية	أ 40
141	بعد مكان العمل عن السكن	ب 40
141	وسيلة التنقل إلى العمل	أ 41
142	تكلفة النقل	ب 41
142	مدى تأثير ثمن النقل على الراتب	ج 41
143	نوعية نشاط المبحوثين	أ 42
144	طبيعة عمل المبحوثين	ب 42
144	الصفة القانونية لعمل المبحوثين	أ 43
145	القطاع المشغل	ب 43
145	مدة الانقطاع عن العمل للمبحوثين	أ 44
146	أسباب الانقطاع عن العمل	ب 44
147	ممارسة أكثر من نشاط واحد	أ 45
147	مساهمة الأولاد الأحداث في دخل الأسرة	ب 45
147	مدى ارتياح الأسر	أ 46
147	الرغبة في الانتقال إلى المدينة	ب 46
150	مناصب شغل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفترة (2004 - 2010) حسب البلديات	47
151	مناصب الشغل لفترة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة (2008-2010)	48
152	فرص الشغل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب البلديات	49
155	مؤشر الإعالة حسب بلديات الإقليم لسنة 2008	50
157	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالإقليم سنة 2008	51
158	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات عبر البلديات لسنة 2008	52
160	تطور اليد العاملة حسب القطاعات بإقليم الدراسة بين 1987 و 2008	53
162	تطور اليد العاملة الزراعية بين 1987 و 2008 حسب البلديات	54
164	تطور العمالة الصناعية حسب البلديات بين سنة 1987 و 2008	55
165	تطور العمالة في قطاع الأشغال العمومية بين 87 / 2008	56
167	تطور العمالة في القطاع الثالث حسب البلديات 87 / 2008	57
172	نصيب الفلاح من الأرض الزراعية حسب البلديات سنة 2008	58
174	توزيع الأراضي الزراعية حسب البلديات 2008	59
176	توزيع زراعة البيوت البلاستيكية بالإقليم (الحملة الفلاحية 2006 - 2007)	60
177	كمية إنتاج الحبوب حسب البلديات لسنة 2008	61
180	إنتاج الخضروات حسب البلديات سنة 2008	62
182	إنتاج الأعلاف حسب البلديات 2008	63
183	إنتاج التبغ حسب البلديات سنة 2008	64
185	إنتاج الأشجار المثمرة حسب البلديات سنة 2008	65
191	توزيع الثروة الحيوانية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2007 / 2008	66
192	تربية الدواجن حسب البلديات سنة 2008	67

193	ترتيب البلديات حسب المحاصيل الزراعية لسنة 2008	68
207	توزيع المؤسسات التعليمية عبر البلديات السنة الدراسية 2008-07	69
209	نسب التمدرس بين البلديات للسنة الدراسية 2008/2007	70
210	نسبة التمدرس حسب الجنس عبر البلديات 2008/2007	71
211	علاقة التمدرس بتجمع السكان لبلديات الإقليم 2008	72
213	فوارق معدل شغل القسم في المستوى الابتدائي حسب البلديات 2008	73
214	علاقة نسبة النجاح بمعدل شغل القسم في المتوسط حسب البلديات 2008 /2007	74
215	علاقة نسبة النجاح في البكالوريا بمعدل شغل القسم في الثانوي حسب البلديات 2008 /2007	75
217	العلاقة بين عدد التلاميذ والأقسام البيداغوجية حسب البلديات 2008 /2007	76
222	علاقة شبكة الطرق بالمساحة عبر بلديات الإقليم لسنة 2008	77
223	علاقة الطرق بحجم السكان في الإقليم لسنة 2008	78
225	مصفوفة الارتباط المباشر بين مراكز البلديات	79
227	حالة الطرق حسب البلديات لسنة 2008	80
229	نصيب الفرد من مقاعد الحافلات في اليوم حسب البلديات لسنة 2008	81
231	نصيب الفرد من سيارة الأجرة حسب البلديات 2008	82
235	نوع و حالة الطرق حسب البلديات سنة 2008	83
237	نسبة المساكن المتصلة بالانترنيت عبر البلديات 2008	84
239	توزيع الخدمات البريدية حسب البلديات 2008	85
244	نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب البلديات سنة 2008	86
247	العلاقة بين مؤشر ديفيس و بنيسون سنة 2008	87
257	تطبيق مؤشر ريلي على مراكز البلديات سنة 2008	88
261	الخريطة الصحية لإقليم السهول العليا لسطييف سنة 2008	89
263	علاقة السكان بمياكل الصحة حسب البلديات لسنة 2008	90
264	عدد النساء المتزوجات لسنة 2008	91
266	توزيع الإطار الطبي حسب البلديات لسنة 2008	92
267	توزيع مؤشرات التأطير الطبي بالإقليم لسنة 2008	93
269	مستوى التأطير الطبي حسب البلديات سنة 2008	94
277	العوامل المعتمدة في اختيار بلديات الدراسة الميدانية	95
281	توزيع حصص العينة على نوع التجمع عبر البلديات	96
282	ملكية السكن حسب المنطقة	97 أ
282	ملكية السكن حسب التجمع	97 ب
283	مادة البناء حسب المنطقة	98 أ
283	مادة البناء حسب التجمع.	98 ب
284	عدد الطوابق في المسكن حسب المنطقة	99 أ
284	عدد الطوابق في المسكن حسب التجمع	99 ب
385	عدد الأفراد في المسكن حسب المنطقة	100 أ
385	عدد الأفراد في المسكن حسب التجمع	100 ب
286	مدى كفاية المسكن للعائلة حسب المنطقة	101 أ
286	مدى كفاية المسكن للعائلة حسب التجمع	101 ب

288	الدخل الشهري لرب الأسرة حسب المنطقة.	102(أ)
288	الدخل الشهري لرب الأسرة حسب التجمع	102(ب)
289	مرور الأسر بفترات صعبة ماليا حسب المنطقة.	103 أ
289	مرور الأسر بفترات صعبة ماليا حسب التجمع	103(ب)
290	طلب المساعدات المالية حسب المنطقة.	104(أ)
290	طلب المساعدات المالية حسب التجمع	104(ب)
291	جوانب صرف الدين حسب المنطقة.	105(أ)
291	جوانب صرف الدين حسب التجمع	105(ب)
292	الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية حسب المنطقة	106(أ)
293	الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية حسب التجمع	106(ب)
294	درجة الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة حسب المنطقة	107(أ)
294	درجة الصعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة حسب التجمع	107(ب)
295	الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب المنطقة	108(أ)
295	الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب التجمع	108(ب)
296	قضاء الأسرة لعطلة خارج مكان الإقامة حسب المنطقة	109(أ)
296	قضاء الأسرة لعطلة خارج مكان الإقامة حسب التجمع	109(ب)
297	التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب المنطقة.	110(أ)
297	التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب التجمع	110(ب)
298	مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب المنطقة	111(أ)
298	مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب التجمع	111(ب)
299	أسباب عدم الرضا عن المنظومة التعليمية حسب المنطقة.	112(أ)
299	أسباب عدم الرضا عن المنظومة التعليمية حسب التجمع	112(ب)
301	أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب المنطقة	113(أ)
301	أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب التجمع	113(ب)
302	الوقت المستغرق للوصول إلى الابتدائية حسب المنطقة	114(أ)
302	الوقت المستغرق للوصول إلى الابتدائية حسب التجمع	114(ب)
303	الوقت المستغرق للوصول إلى المتوسطة حسب المنطقة	115(أ)
303	الوقت المستغرق للوصول إلى المتوسطة حسب التجمع	115(ب)
304	الوقت المستغرق للوصول إلى الثانوية حسب المنطقة	116(أ)
304	الوقت المستغرق للوصول إلى الثانوية حسب التجمع	116(ب)
305	الوقت المستغرق للوصول إلى المحلات حسب المنطقة.	117(أ)
305	الوقت المستغرق للوصول إلى المحلات حسب التجمع	117(ب)
306	الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب المنطقة	118(أ)
307	الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب التجمع	118(ب)
308	الرضا بالفحص الطبي حسب المنطقة	120(أ)
308	الرضا بالفحص الطبي حسب نوع التجمع	120(ب)
309	أسباب عدم الرضا بالفحص حسب المنطقة.	121(أ)
309	أسباب عدم الرضا بالفحص حسب نوع التجمع	121(ب)
310	أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب المنطقة	122(أ)

310	أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة حسب التجمع	122(ب)
311	جهة إجراء الفحص حسب المنطقة	123(أ)
311	جهة إجراء الفحص حسب التجمع	123(ب)
312	مدى إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن حسب المنطقة	124(أ)
312	مدى إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن حسب التجمع	124(ب)
313	الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج حسب المنطقة	125(أ)
313	الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العلاج حسب التجمع	125(ب)
315	المشاركة في الانتخابات البلدية حسب المنطقة	126(أ)
315	المشاركة في الانتخابات البلدية حسب التجمع	126(ب)
316	أسباب عدم المشاركة في الانتخابات حسب المنطقة	127(أ)
316	أسباب عدم المشاركة في الانتخابات حسب التجمع	127(ب)
317	استجابة المجلس البلدي لمشاكل السكان حسب المنطقة	128(أ)
317	استجابة المجلس البلدي لمشاكل السكان حسب التجمع	128(ب)
331	نصيب الفرد من الاستثمار من المخططات البلدية للتنمية لفترة 1998 – 2008	128
334	علاقة نسب الاستثمار بنسب السكان لفترة 1998 – 2008 من المخططات البلدية للتنمية	129
342	المخطط البلدي : توزيع الحصص المالية حسب القطاعات عبر البلديات لفترة 1998 – 2008	130
344	توزيع عدد مشاريع مخططات التنمية البلدية حسب القطاعات لفترة 1998-2008 عبر البلديات	131
346	نصيب الفرد من استثمار البرامج القطاعية لفترة (1998-2008) حسب البلديات PSD	132
358	توزيع الحصص المالية من المخطط القطاعي عبر المركز لفترة (1998-2008) حسب القطاعات وعبر البلديات	133
360	توزيع الحصص المالية من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2004) عبر البلديات	134
366	توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات عبر البلديات بين (2000-2004)	135
369	نصيب الفرد من البرنامج التكميلي لفترة 2005-2009 حسب البلديات	136
374	توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية لبرنامج دعم النمو (2005-2009) pcsc حسب البلديات	137
375	توزيع المساعدات المالية للولاية على البلديات لفترة 2004 – 2010	138
384	توزيع مناطق النشاطات في بلديات منطقة الدراسة سنة 2008	139
385	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات إلى غاية سنة 2008	140
387	عدد طلبات الاستثمار من وكالة تشغيل الشباب مع التمويل لفترة 2004/2010 حسب البلديات	141
388	متوسط نصيب الشاب من وكالة دعم تشغيل الشباب خلال فترة 2004-2010	142
391	توزيع نسب الاستثمار حسب القطاعات لوكالة تشغيل الشباب لفترة 2004-2010	143
393	تطور عدد المشاريع عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب البلديات (2008-2009-2010)	144
395	توزيع المشاريع حسب القطاعات لوكالة تطوير الاستثمار (2008-2009-2010)	145
396	توزيع حصص الاستثمار من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب البلديات (2005-2011)	146
404	توزيع عدد المشاريع حسب البلديات لفترة 2007 – 2011	147
406	توزيع حجم استثمارات البرامج الجوارية للتنمية الريفية بين 2006-2011 عبر البلديات	148
408	توزيع الحصص المالية للمشاريع الجوارية حسب القطاعات بين 2006 – 2011	149
410	توزيع استثمارات المشاريع الجوارية لقطاع الخدمات حسب البلديات 2006-2011	150
411	توزيع حصص الاستثمار في قطاع الطرق والمسالك بين 2006 – 2011 عبر البلديات	151
413	توزيع استثمارات قطاع السكن لفترة 2006-2011 عبر البلديات	152

414	توزيع حصص المشاريع الجوارية في قطاع الفلاحة لفترة 2006-2011 عبر البلديات	153
416	توزيع استثمارات المشاريع الجوارية لتجديد المياه عبر البلديات لفترة 2006-2011	154
418	توزيع الحصص المالية للمشاريع الجوارية في التصحيح الانسيابي والتحسين الحضري بين 2006/2011 عبر البلديات	155
422	توزيع الحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا 2006-2009 حسب البلديات	156
425	توزيع الحصص المالية لبرنامج الهضاب العليا حسب القطاعات والبلديات 2006-2009	157
437	مؤشر الغنى بين البلديات لسنة 2008	158
440	مستويات التنمية بين البلديات حسب مصفوفة ارتباط الرتب	159
446	توزيع القبائل والدواوير بمنطقة الدراسة لسنة 1956	160
453	تقييم الاحتياجات الوظيفية للجماعات المحلية	161
456	تطور التقسيمات الإدارية للبلديات ومستوى التنمية للبلديات	162

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
25	مقطع طوبوغرافي لمنطقة الدراسة شمال/ جنوب	01 أ
25	مقطع طوبوغرافي لمنطقة الدراسة شرق/غرب	01 ب
29	منحنى قوسن لبعض محطات منطقة الدراسة	02
31	النطاقات المناخية لمنطقة الدراسة حسب أمبرجيه	03
32	وردة الرياح بمنطقة الدراسة	04
37	توزيع عدد السكان حسب البلديات لسنة 1987	05
39	توزيع عدد سكان المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 1987	06
40	توزيع عدد المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 1987	07
41	توزيع عدد سكان المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 1998	08
42	توزيع عدد المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 1998	09
47	علاقة السكان المتجمعين بسكان المنطقة المبعثرة حسب البلديات لسنة 1987	10
49	توزيع حجم السكان حسب البلديات سنة 2008	11
51	توزيع عدد سكان المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 2008	12
52	توزيع عدد المراكز حسب الفئات الحجمية لسنة 2008	13
60	علاقة سكان التجمعات مع سكان المنطقة المبعثرة 2008	14
63	تركيبة سكان الإقليم حسب الفئات العمرية لسنة 2008	15 أ
65	تركيبة السكان حسب الفئات العمرية الكبرى للبلديات لسنة 2008	15 ب
67	التطور النسبي لسكان البلديات بين 1987 و 2008	16
68	تطور عدد سكان الإقليم بين 1987 إلى 2008	17
80	تطور عدد سكان الريف حسب البلديات بين 1987-1998-2008	18

	تطور وتيرة نمو سكان الريف بين 1987 - 2008	19
82	توزيع السكان حسب حجم المراكز بين 87-98-2008 بالإقليم	20
86	منحنى توزيع التجمعات العمرانية حسب قاعدة المرتبة والحجم لسنتي 1987 و 2008	21
104	التوزيع النسبي لحظيرة السكن حسب نوع التجمع بين 1987 و 2008	22
119	تطور العلاقة بين عدد الأسر وعدد المساكن بين سنة 1987 و 2008 حسب البلديات	23
140	مدة الإقامة في المسكن	24
141	المسافة بين الإقامة ومكان العمل	25
141	وسيلة التنقل إلى العمل	26
142	تكلفة النقل	27
142	مدى تأثير ثمن النقل على الراتب	28
143	نوعية النشاط الممارس	29
144	توزيع مدة العمل	30
144	الصفة القانونية للعمل	31
145	طبيعة العمل	32
145	مدة الانقطاع عن العمل	33
146	أسباب الانقطاع عن العمل	34
153	مقارنة فرص تشغيل (ANDI) مع فرص تشغيل (ANSEJ)	35
159	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات سنة 2008	36
160	التطور النسبي لليد العاملة حسب القطاعات بين 1987 - 2008	37
175	علاقة المساحة الزراعية والمساحة المروية عبر البلديات سنة 2008	38
178	كمية إنتاج الحبوب حسب البلديات لسنة 2008	39
180	إنتاج الخضروات حسب البلديات سنة 2008	40
182	إنتاج الأعلاف حسب البلديات 2008	41
183	إنتاج التبغ حسب البلديات سنة 2008	42
185	إنتاج الأشجار المثمرة حسب البلديات سنة 2008	43
207	توزيع الهياكل التعليمية بين البلديات سنة 2008	44
211	علاقة التمدد بالمساكن المتجمعين حسب البلديات سنة 2008	45
240	تغطية الخدمات البريدية عبر البلديات سنة 2008	46
244	نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب البلديات سنة 2008	47
249	العلاقة بين مؤشر ديفس وبينسون سنة 2008	48
251	مصفوفة الأنشطة التجارية للبلديات سنة 2008	49
255	الحد التجاري بين مركزي عين أرزات و مزلوق	50
282	ملكية السكن حسب التجمع	أ 51
	ملكية السكن حسب المنطقة	ب 51
283	مادة البناء حسب التجمع	أ 52
	مادة البناء حسب المنطقة	ب 52
284	عدد الطوايق في المسكن حسب التجمع	أ 53
	عدد الطوايق في المسكن حسب المنطقة	ب 53
285	عدد الأفراد/ المسكن حسب التجمع	أ 54

	عدد الأفراد/ المسكن حسب المنطقة	54 ب
286	مدى كفاية المسكن للعائلة حسب التجمع	55 أ
	مدى كفاية المسكن للعائلة حسب المنطقة	55 ب
288	متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة حسب نوع التجمع	56 أ
	متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة حسب المنطقة	56 ب
289	الحالة المالية الصعبة للأسر حسب المنطقة	57 أ
	الحالة المالية الصعبة للأسر حسب التجمع	57 ب
290	طلب المساعدات المالية حسب التجمع	58 أ
	طلب المساعدات المالية حسب المنطقة	58 ب
292	جوانب صرف الدين حسب التجمع	59 أ
	جوانب صرف الدين حسب المنطقة	59 ب
293	الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية حسب التجمع	60 أ
	الوضعية الاقتصادية للأسرة في السنة الماضية حسب المنطقة	60 ب
294	صعوبة تلبية الاحتياجات الغذائية حسب التجمع	61 أ
	صعوبة تلبية الاحتياجات الغذائية حسب المنطقة	61 ب
295	الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب التجمع	62 أ
	الانخراط في الضمان الاجتماعي حسب المنطقة	62 ب
296	قضاء عطلة خارج الإقامة حسب التجمع	63 أ
	قضاء عطلة خارج الإقامة حسب المنطقة	63 ب
297	التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب التجمع	64 أ
	التفكير في الانتقال إلى المدينة حسب المنطقة	64 ب
298	مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب التجمع	65 أ
	مدى الرضا بالمنظومة التعليمية حسب المنطقة	65 ب
300	أسباب عدم الرضا بالمنظومة التعليمية حسب التجمع	66 أ
	أسباب عدم الرضا بالمنظومة التعليمية حسب المنطقة	66 ب
301	أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب نوع التجمع	67 أ
	أسباب الانقطاع عن الدراسة حسب نوع المنطقة	67 ب
302	وقت الوصول للابتدائية حسب التجمع	68 أ
	وقت الوصول للابتدائية حسب المنطقة	68 ب
303	وقت الوصول للمتوسطة حسب التجمع	69 أ
	وقت الوصول للمتوسطة حسب المنطقة	69 ب
304	الوقت الوصول للثانوية حسب التجمع	70 أ
	الوقت الوصول للثانوية حسب المنطقة	70 ب
306	الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية حسب التجمع	71 أ
	الوقت المستغرق لاقتناء المواد الأساسية اليومية حسب المنطقة	71 ب
307	الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب التجمع	72 أ
307	الوقت المستغرق للوصول إلى موقف الحافلات حسب المنطقة	72 ب
308	الرضا بالفحص الطبي حسب نوع التجمع	73 أ
	الرضا بالفحص الطبي حسب نوع المنطقة	73 ب

309	أ 74 أسباب عدم الرضا بالفحص حسب نوع التجمع	74 ب أسباب عدم الرضا بالفحص حسب نوع المنطقة
310	أ 75 أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة التجمع	75 ب أسباب عدم إجراء فحص طبي لأفراد الأسرة المنطقة
311	أ 76 جهة إجراء الفحص حسب التجمع	76 ب جهة إجراء الفحص حسب المنطقة
312	أ 77 الإصابة بمرض مزمن حسب التجمع	77 ب الإصابة بمرض مزمن حسب المنطقة
313	أ 78 وقت الوصول إلى مكان العلاج حسب التجمع	78 ب وقت الوصول إلى مكان العلاج حسب المنطقة
315	أ 79 المشاركة في الانتخابات البلدية حسب التجمع	79 ب المشاركة في الانتخابات البلدية حسب المنطقة
316	أ 80 أسباب عدم المشاركة في الانتخابات (التجمع)	80 ب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات (المنطقة)
317	أ 81 مدى الاستجابة لمشاكل السكان حسب التجمع	81 ب مدى الاستجابة لمشاكل السكان حسب المنطقة
335	82 العلاقة بين استثمارات المخططات البلدية وعدد السكان بين 1998-2008 حسب البلديات	
340	أ 83 توزيع الحصص المالية لمخططات التنمية البلدية حسب القطاعات لفترة 98-2008	83 ب توزيع الحصص المالية للمخططات الممركزة حسب القطاعات لفترة 98-2008
349	84 توزيع الحصص المالية للبرامج القطاعية حسب القطاعات لفترة 98-2008	
351	85 توزيع حصص استثمارات البرامج القطاعية في المنشآت الاقتصادية والإدارية لفترة 98-2008 حسب البلديات	
352	86 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع الطاقة والمناجم لفترة 98-2008 حسب البلديات	
352	87 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع التربة والتكوين لفترة 98-2008	
354	88 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية لفترة 98-2008	
356	89 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع السكن لفترة 98-2008	
357	90 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع الفلاحة والري لفترة 98-2008	91 توزيع استثمارات البرامج القطاعية في قطاع الخدمات المنتجة لفترة 98-2008
363	92 توزيع الحصص المالية لقطاع الفلاحة والري من برنا مج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	
364	93 توزيع الحصص المالية لقطاع الطرق والتهيئة الحضرية من برنا مج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	
365	94 توزيع الحصص المالية لقطاع المنشآت الاقتصادية من برنا مج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	
371	95 توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للبرنامج التكميلي 2005-2009	
387	96 عدد طلبات الاستثمار لدى وكالة تشغيل الشباب لفترة 2004/2010 حسب البلديات	
390	97 توزيع نسب الاستثمار حسب القطاعات من وكالة تشغيل الشباب لفترة 2004-2010	
394	98 تطور عدد المشاريع عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر البلديات	
397	99 عدد الملفات الممولة من صندوق التأمين عن البطالة لفترة 2005-2011	
409	100 توزيع استثمارات المشاريع الجوارية حسب القطاعات لفترة 2006-2011	
410	101 توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في الخدمات المتنوعة لفترة 2006-2011 حسب البلديات	
411	102 توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في الطرق والمسالك لفترة 2006-2011 حسب البلديات	
413	103 توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في السكن لفترة 2006-2011 حسب البلديات	

415	توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في الفلاحة لفترة 2006-2011 حسب البلديات	104
416	توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في تجنيد المياه لفترة 2006-2011 حسب البلديات	105
418	توزيع استثمارات المشاريع الجوارية في التصحيح الانسيابي والتحسين الحضري لفترة 2006-2011 حسب البلديات	106
424	توزيع الحصص المالية لبرنامج المضاب العليا لفترة 2006-2009 حسب القطاعات	107
428	مخطط تحويل المياه إلى السهول العليا لمنطقة سطيف	108
436	مؤشر الغنى حسب البلديات لسنة 2008	109

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
23	الموقع الإداري لمنطقة الدراسة	1
24	تضاريس إقليم السهول العليا لسطيف	2
26	انواع التربة بمنطقة الدراسة	3
45	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات لسنة 1987	4
48	توزيع السكان حسب نوع التجمع لسنة 1987	5
55	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات لسنة 2008	6
59	توزيع التجمعات الثانوية والرئيسية عبر البلديات 2008	7
62	توزيع السكان حسب نوع التجمع عبر البلديات لسنة 2008	8
71	تطور عدد السكان بين سنة 1987 و 2008	9
73	توزيع الزيادة الطبيعية عبر البلديات لسنة 1987	10
76	توزيع الزيادة الطبيعية عبر البلديات لسنة 2008	11
93	حركة الهجرة عبر البلديات بين سنة 1998 و 2008	12
94	حركة الهجرة عبر البلديات بين سنة 1987 و 2008	13
103	توزيع عدد المساكن حسب نوع التجمع عبر البلديات 2008	14
108	توزيع نمط المساكن سنة 2008	15
112	تطور معدل إشغال المسكن حسب البلديات بين 1987 و 2008	16
118	تطور الاحتياجات السكنية حسب البلديات لسنة 2008	17
125	وضعية ربط المساكن بالشبكة العمومية سنة 2008	18
136	علاقة القوة المشتغلة بالقوة النشطة حسب البلديات لسنة 2008	19
139	توزيع حجم البطالة حسب البلديات لسنة 2008	20
156	توزيع مؤشر الإعالة حسب بلديات الإقليم لسنة 2008	21
168	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات عبر البلديات لسنة 1987	22
169	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات عبر البلديات لسنة 2008	23
187	المحاصيل الزراعية السائدة عبر البلديات سنة 2008	24
190	الثروة الحيوانية السائدة عبر البلديات سنة 2008	25
194	مستوى الإنتاج الزراعي حسب البلديات سنة 2008	26
228	حالة الطرق عبر البلديات سنة 2008	27
232	نصيب الفرد من مقاعد الحافلات حسب البلديات سنة 2008	28
234	شبكة الطرق ببلديات إقليم السهول العليا سنة 2008	29

258	مجالات النفوذ النظرية لمراكز البلديات سنة 2008	30
259	المجالات المختلة في الخدمات التجارية سنة 2008	31
265	توزيع الهياكل الصحية عبر البلديات سنة 2008	32
270	مستوى التأطير الطبي حسب البلديات سنة 2008	33
333	نصيب الفرد من استثمارات مخططات التنمية البلدية 2008-98	34
338	توزيع عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية عبر البلديات 2008-98	35
343	توزيع الحصص المالية حسب القطاعات عبر البلديات 2008-98	36
348	نصيب الفرد من البرامج القطاعية غير الممركزة 2008-98 عبر البلديات	37
350	توزيع الحصص المالية حسب القطاعات الفرعية للمخططات القطاعية لفترة 2008-98	38
361	توزيع عدد مشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 عبر البلديات	39
367	توزيع الحصص المالية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 حسب القطاعات عبر البلديات	40
370	نصيب الفرد من استثمارات البرنامج التكميلي 2005-2009 عبر البلديات	41
373	توزيع الحصص المالية من البرنامج التكميلي 2005-2009 حسب القطاعات عبر البلديات	42
377	نصيب الفرد من إعانات الولاية 2004-2010	43
380	خريطة مركبة لتوجيه التنمية عبر بلديات إقليم السهول العليا لسطييف	44
389	نصيب الفرد (20-35 سنة) من وكالة دعم تشغيل الشباب 2004-2010 عبر البلديات	45
407	متوسط الاستثمار السنوي من البرامج الجوارية للتنمية الفلاحية 2006-2011	46
420	توزيع الحصص المالية حسب القطاعات من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2006-2011 عبر البلديات	47
423	توزيع الحصص المالية لبرنامج المضاب العليا 2006-2009 عبر البلديات	48
426	توزيع الحصص المالية لبرنامج المضاب العليا 2006-2009 حسب القطاعات عبر البلديات	
442	مستويات التنمية للبلديات سنة 2008	50

فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
1	فيضانات مياه الأمطار بمركز عين الحجر	123

الملخص :

ورثت الجزائر فوارق متنوعة و معقدة عبر المراحل التاريخية، ميزتها اختلالات اقتصادية واجتماعية بين السكان والأقاليم. حاولت الدولة أن تقلص منها من خلال البرامج التنموية التي تركزت أكثر على المدن الكبرى دون المناطق الداخلية . لقد أحاطت هذه الدراسة المتكاملة بالتحليل العلمي بإشكالية الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين السكان والتنمية في إقليم السهول العليا لولاية سطيف . رغم تنوع برامج التنمية المحلية فان توجيه الأموال لا يتم على أساس دراسات علمية دقيقة مبنية على مؤشرات اقتصادية وديمقراطية ، بل بنمط تسيير تتجاذبه أساليب حديثة وأخرى تقليدية. إن الفوارق في الإقليم المحلي هي محصلة تراكمات تاريخية ونتيجة لخيارات التنمية الاقتصادية المتغيرة بعد الاستقلال أكثر منها عوامل طبيعية.

لقد ساهم الإنسان بطريقة غير مباشرة في تعميق الفوارق و أصبحت ظروف حياة السكان في الإقليم المحلي تحمل صورتين متباينتين ، صورة الإنسان الذي استطاع أن يوفر لنفسه ظروف معيشة راقية بمقابل استمرار صورة الحرمان عند البعض الآخر، هذا ما يلزم استمرار دور الدولة في توفير الهيكل الخدماتي الضروري لاستقرار السكان. تتحقق التنمية المتوازنة أولا بتقليص الفوارق القائمة بين البلديات ليتحول الهدف بعد ذلك إلى ترقية الإقليم وفقا لخصوصياته الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية حتى يصبح هو الذي يعين أدوات التنمية بموضوعية و يحدد سلم الأولويات مع جميع الفاعلين ، فإلى متى يبقى الإقليم المحلي والريفي خاصة مرادفا لغياب الوفرة وظروف الحياة الصعبة ؟

المفردات الاستدلالية :

السهول العليا لولاية سطيف - الفوارق الاقتصادية والاجتماعية - الإقليم المحلي - البنية الاقتصادية - الخدمات الأساسية - ظروف المعيشة - إطار الحياة - التنمية المحلية - المجال الريفي - المجال الحضري - التنمية المتوازنة .

Résumé :

En Algérie La nature des disparités est diverse, sur un territoire marqué par un grand disfonctionnement économique et social à travers les diverses étapes historiques. L'Algérie a accumulé une sorte de géologie complexe des disparités territoriales, de manques qui témoignent un refus menaçant même l'équilibre et la stabilité de la société. L'état a intervenu par des programmes d'urgences centrés sur les grandes villes, sans les territoires intérieurs.

L'état tentait à rattraper de nouveau ses espaces délaissés et à redynamiser le développement local équitable qui permettrait par la suite de réduire ses disparités territoriales. Mais comparativement au résultat du diagnostic fait aux différents indices du développement des composants du territoire local des hautes plaines de Sétif, on aperçoit des inégalités assez profondes entre les programmes de développement et les conditions de vie des populations. Ce qui émerge une logique qu'une mauvaise gouvernance engendre un mauvais développement qui aggravera les disparités entre les unités spatiales. Alors l'individu est-il en train de développer ses disparités ?

Les disparités enregistrées, sont beaucoup plus des disparités entre les individus, que des disparités géographiques. L'affectation des ressources financières a travers les plans communaux de développement, est loin d'être faite sur des approches pragmatiques mais beaucoup plus sur d'anciennes méthodes opaques .Ce qui donne le paradoxe d'une dualité entre des modes de gouvernance d'un état moderne ,et ceux de gestion par tradition d'un état

classique . Alors Jusqu'à quand le territoire local et surtout rural demeure synonyme de manque ?

Mots clefs : Hautes plaines sétifiène – disparités économiques et sociales – territoire local – structures économiques – services de base – conditions de vie – cadre de vie – développement local – espace rural – espace urbain – développement équilibré.

Abstract:

Algeria inherited complex and varying territorial distinctions. The country tried to reduce some of these differences through different developing programmers which were based on large cities not inland ones. This survey conducted focuses on the scientific analysis around thesis statement of the social and economical distinctions between the inhabitants and the development in territory.

The differences in the local territory result from natural factors and historical accumulations. In addition to the diverse choices of the economical development after the independence .Despite the diversity of the developing programmes ,the spending of money is not according accurate scientific studies based on economical and demographic indicators, but with management style attracted by modern and traditional styles .Man has contributed indirectly to the deepening of those differences. The living conditions of the inhabitants bear two various images, one of the human who managed to provide for himself refinement and the other of a man who is deprived. This implis that the government has assured the services for the stability of inhabitants. the balanced development can be realized first by the reduction of the differences that exist between towns so that the objective get transferred to words the promotion of the territory according to its social, economical and geographical characteristics so that enables to know the development tools with objectivity and determines the degree of priority so for how long do the local territory remain equivalent to the absence of the viability and the difficult living conditions ?

Words keys : the local plains of setif - the social and economical distinctions – the local territory – the eco-structure – the basic services – the living conditions – the local development – rural areas – urban space - the balanced development .